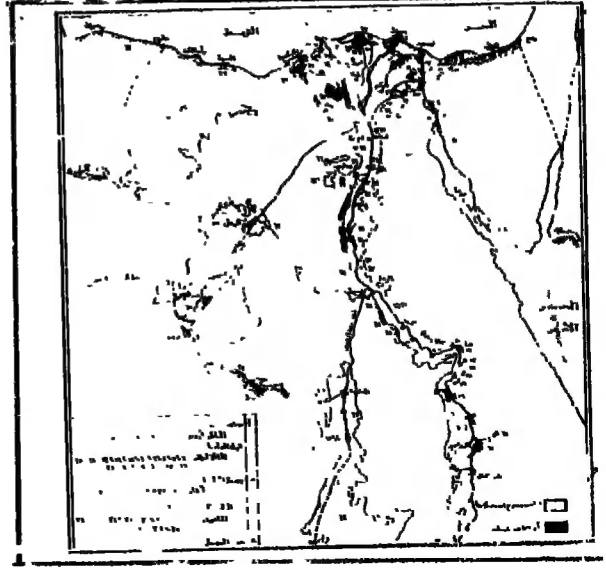
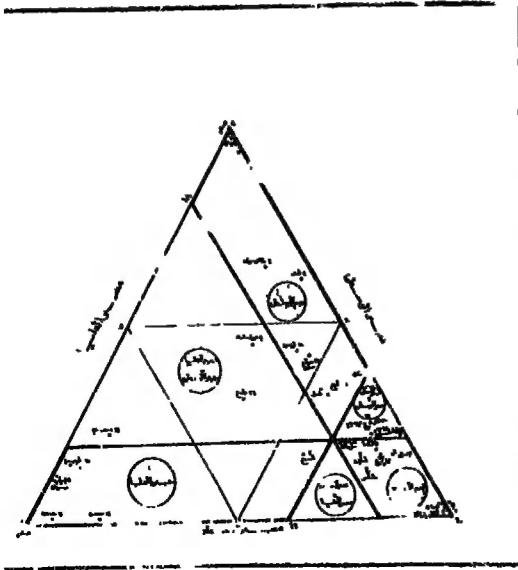


أ. د. نصر السيد نصر

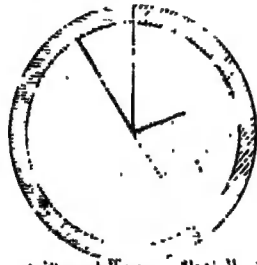
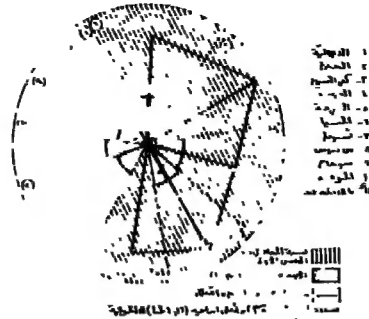
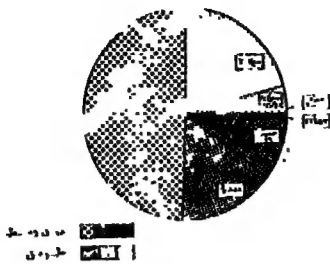
استاذ الجغرافيا الهندية والاقتصادية

جامعة عين شمس



شبكة الطرق في محافظة القاهرة ١٩٧٠

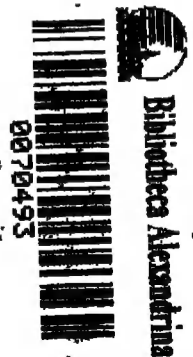
١ - خريطة التوزيع السكاني في مصر ١٩٨٠



شبكة الطرق في محافظة القاهرة ١٩٧٠

١ - خريطة التوزيع السكاني في مصر ١٩٨٠

جغرافية مصر الزراعية
(دراسة كمية كارتوغرافية)



جغرافية مصر الزراعية

(دراسة كمية كارتوجرافية)

تأليف

الدكتور نصر السيد نصر
(جامعة عين شمس)

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨

الناشر

مكتبة سعيد رافت

جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء
إلى قسم الجغرافية جامعة عين شمس
١٩٨٨

محتويات الكتاب

محتويات الكتاب

صفحة		
٥	اهداء	
١٧	مقدمة	
٢١	تعاريف	
٢٥	تقديم	
٢٧	تمهيد : تطور الانتاج الزراعى وأهميته فى الاقتصاد المصرى .	
١٩٢-٤١	الفصل الأول : الموارد الزراعية والعوامل التى تؤثر فيها .	
٧٧ - ٤٢	المبحث الأول : الأرض .	
٤٢	١- المفهوم الطبيعى للأرض .	
٦٠	٢- المفهوم البشرى للأرض .	
١٤١-٧٨	المبحث الثانى : موارد المياه والرى	
٧٨	١- الاحتياجات المائية ومصادرها .	
١٠٩	(٢) السرى .	
١٦٤-١٤٢	المبحث الثالث : الصرف .	
	المبحث الرابع : الاعتبارات البشرية التى ترتبط بالانتاج الزراعى	
١٨٩-١٦٥	أولا - الانسان والسياسة الزراعية والارتباطات الدولية .	
١٦٦	أ- السكان والعمالة .	
١٦٦	ب- خصائص المجتمع (والانتاج الزراعى)	
١٧٦	ج- الارتباطات الدولية .	
١٨٠	ثانيا- الدورة الزراعية .	
١٨٢		
٤٠٣-١٩١	الفصل الثانى : الانتاج الزراعى النهائى .	
٢٣٠-١٩٣	المبحث الأول : الدراسة العامة .	
	تقسيم المحاصيل تبعاً للمساحة / الترتيب الدولى	
	للاتنتاجية/ دليل الانتشار/ درجة الاحتكار/الأهمية	

النسبية في المحافظة/ الانتماء الاقليمي/ دراسة للمحافظة،
والمركب المحصولي .

١ المبحث الثاني : محاصيل الحقل .

١- الصورة العامة وتطور الانتاج الزراعى .

٢- الدراسة التفصيلية للمحاصيل :

محاصيل المجموعة الأولى :

البرسيم/مجموعة الذرة/(الشامية والرابعة)/ القطن
الأرز/القصب

٢ المبحث الثالث : الحضر

الطماطم / البطاطس .

٣ المبحث الرابع : الفاكهة

البرتقال/البلح/البطيخ/والشمام والمقات.

٥ الفصل الثالث : الانتاج الحيوانى

أولا : الانتاج الزراعى والانتاج الحيوانى .

ثانيا : توزيع عناصر الثروة الحيوانية

الماشية/ الأهجار/ الجاموس/الحيوانات الأخرى/توزيع

الماشية وإنتاج محاصيل العلف/عنابر البيض وعنابر

التسمين/خلابا النحل.

ثالثا : المنتجات الحيوانية .

الألبان/اللحم/البيض/السماذالهدى/

العسل والشمع/الصوف/الجلود .

١٩ الفصل الرابع : الانتاج السمكى

١- الانتاج السمكى والانتاج الزراعى .

٢- منهج دراسة الانتاج السمكى .

٣- الانتاج السمكى وتطوره .

٤- توزيع الانتاج على المحافظات .

٥- توزيع الانتاج تبعا لمجموعات الأسماك وأنواعها .

- ٥٠٧ -٦- موسم الصيد.
- ٥١٣ -٧- العمالة ومعدات الصيد .
- ٥٢٠ -٨- انتاج الاسفنج .
- ٥٢٠ -٩- التجارة فى الأسماك .
- ٥٢٥ -١٠- الدراسة التحليلية التركيبية للانتاج السمكى :
دراسة اقليمية .
- ٥٧٣-٥٣١ خاتمة : التنمية الزراعية والتوسع الزراعى الألفى .
- ٥٨٢-٥٧٥ مصادر الدراسة :
- ٥٩٩-٥٨٣ ملاحق خاتمة الكتاب

فهرس الأشكال

الفصل الأول: الموارد الزراعية والعوامل التى تؤثر فيها .

- ٤٦ ١- الأراضى المصرية
- ٤٧ ٢- توزيع الأراضى فى الدلتا .
- ٥٧ ٣- أراضى المنطقة الانتاجية الأولى .
- ٧١ ٤- متوسط حجم الحيازة الزراعية - فى مصر - ١٩٦٥ .
- ٧٥ ٥- توزيع عدد مساحة الحيازات حسب فئات الحيازة .
- ٦- توزيع ملوحة مياه المصارف على شهور السنة الرئيسية
- ٩٥ فى الدلتا .
- ١٠٠ ٧- أ - محطات آبار المياه الجوفية وطمعات الري .
- ١١٥ ٧- ب- زمامات ترع الوجه القبلى وأطوالها .
- ٨- أطوال الترع وكثافتها فى تفاتيش ري مصر السفلى حسب
- ١١٨ عرض القاع .
- ١٢١ ٩- الري والصرف فى مصر السفلى .
- ١٢٢ ١٠- زمامات الرياحات والترع الرئيسية وأطوالها (مصر السفلى) .
- ١٣٦ ١١- توزيع ماكينات الري فى مصر السفلى .
- ١٤٩ ١٢- الصرف فى مصر السفلى .
- ١٣- أطوال أهم المصارف وزماماتها فى مصر الوسطى ومصر العليا
- ١٥٠ والفيوم .
- ١٤- توزيع أهم المصارف وزماماتها وأطوالها على تفاتيش الري فى
- ١٥٤ مصر السفلى .
- ١٥٥ ١٥- كثافة الصرف فى مصر السفلى .
- ١٦- كثافة الصرف فى مصر السفلى على أساس كمية مياه الري
- ١٥٦ فى المحافظات .

- ١٥٧ -١٧- مساحة زمامات طلبيات الصرف فى مصر السفلى .
١٦٩ -١٨- الوزن السكانى للمحافظات .
١٧٢ -١٩- توزيع المحافظات حسب عدد المشتغلين .

الفصل الثانى : الانتاج الزراعى النهائى .

- ٢٠٣ -٢٠- توزيع المحاصيل على أقسام مصر الثلاثة . (مثلث التوزيع)
٢٠٨ -٢١- أقسام مصر الزراعية المحصولية تبعا للأهمية النسبية .
٢٢٢ -٢٢- الأقاليم الزراعية المحصولية وتوزيع المحاصيل حسب الأهمية النسبية
٢١٢
٢٢٤ -٢٣- المركب المحصولى ١٩٨٢
٢٢٤ -٢٤- توزيع المحافظات تبعا لما تملكه من أكبر نسبة من مساحة المحاصيل .
٢٢٣
٢١٦ -٢٥- الدرجة الزراعية الانتاجية حسب الانتاجية الاولى فى المحاصيل المختلفة
٢٢٦ -٢٦- توزيع المحافظات تبعا للأهمية النسبية للمحاصيل .
٢٢٧ -٢٧- عدد المحاصيل التى تتمتع بأهمية نسبية خاصة (معامل توطن) فى المحافظات
٢٢٧ -٢٨- خريطة تركيبية لمقارنة أهمية كل محافظة من حيث قيمتها فى مساحة المحاصيل وأهميتها النسبية وانتاجيتها .
٢٢٩ -٢٩- تطور قيمة الانتاج الزراعى النهائى فى السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨١
٢٣٣ -٣٠- تطور الانتاج الزراعى واقسامه فى السنوات ١٩٧٦-١٩٨١
٢٣٤ -٣١- تطور قيمة الانتاج الحيوانى والانتاج النباتى ونسبة كل منها من جملة الانتاج الزراعى
٢٣٥ -٣٢- توزيع مساحة الهرسيم على المحافظات المختلفة ١٩٨٢
٢٤٨ (مساحة - انتاجية - أهمية نسبية)
٢٤٩ -٣٣- اقليم الهرسيم (تقوى - مستديم - محريش) ١٩٨٢ .

٢٦. ٣٤- اقليم الليرة الشامية الصيفية ١٩٨٢.
- ٢٦١ ٣٥- توزيع الليرة الشامية على المحافظات
(مساحة/انتاجية/اهمية نسبية).
- ٢٦٦ ٣٦- اقليم الليرة الشامية النيلية فى مصر ١٩٨٢.
- ٢٦٧ ٣٧- توزيع الليرة الشامية النيلية على المحافظات
(مساحة /انتاجية/ اهمية نسبية ١٩٨٢ .)
٢٧. ٣٨- اقليم الليرة الرفيعة الصيفى فى مصر ١٩٨٢.
- ٢٧١ ٣٩- توزيع الليرة الرفيعة الصيفى على المحافظات (مساحة/
انتاجية/اهمية نسبية).
- ٢٧٤ ٤٠- اقليم الليرة الرفيعة النيلى فى مصر ١٩٨٢.
- ٢٧٥ ٤١- توزيع الليرة الرفيعة النيلى على المحافظات (مساحة/
انتاجية/اهمية نسبية).
- ٢٨٢ ٤٢- اقليم القمح فى مصر ١٩٨٢.
- ٢٨٣ ٤٣- توزيع القمح على المحافظات (مساحة/انتاجية/اهمية/
نسبية).
- ٢٩٢ ٤٤- اقليم القطن فى مصر ١٩٨٢.
- ٢٩٣ ٤٥- اصناف القطن المصرى ١٩٨٤.
- ٢٩٤ ٤٦-أ- توزيع القطن على المحافظات (مساحة/انتاجية/اهمية/
نسبية).
- ٢٩٤ ب- المساحة حسب الاصناف .
- ٢٩٤ ج- النشاط التجارى (الصادرات).
- ٢٩٤ د- التجارة والاستهلاك المحلى.
- ٤٧ تطور مساحة وانتاجية اصناف القطن المختلفة
١٩٧٩-١٩٨٢.
- ٢٩٥ ٤٨ اقليم الارز فى مصر ١٩٨٢
- ٣٠٥ ٤٩ توزيع الارز على المحافظات ١٩٨٢
- ٣٠٦ (مساحة/انتاجية/اهمية نسبية).
- ٣١٥ ٥٠ تطور النشاط الاقتصادى فى الارز فى الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢. ٣١٥

- ٣٢٤ -٥١- اقليم القصب فى مصر ١٩٨٢.
- ٣٢٥ -٥٢- توزيع القصب على المحافظات ١٩٨٢ (مساحة/انتاجية/اهمية نسبية).
- ٣٣٦ -٥٣- اقليم الخضر (العروات الثلاث) فى مصر عام ١٩٨٢.
- ٣٣٧ -٥٤- توزيع مساحة الخضر على المحافظات ١٩٨٢ (مساحة/انتاجية/اهمية نسبية).
- ٣٣٨ -٥٥- توزيع الخضروات على المحافظات حسب العروات الثلاث ١٩٨٢.
- ٣٣٩ -٥٦- توزيع المحافظات تبعا لنسبة كل عروة من العروات الثلاث فى الخضر ١٩٨٢ (مثلث التوزيع).
- ٣٥٠ -٥٧- انتاج واستهلاك وصادرات الخضر فى ١٩٧٨-١٩٨١.
- ٣٥٦ -٥٨- اقليم الطماطم (العروات الثلاث) فى مصر ١٩٨٢.
- ٣٥٧ -٥٩- توزيع انتاج الطماطم على المحافظات (مساحة/انتاجية/اهمية نسبية).
- ٣٦٣ -٦٠- اقليم البطاطس (صيفى/نيلى) فى مصر ١٩٨٢.
- ٣٦٤ -٦١- توزيع انتاج البطاطس على المحافظات (مساحة/انتاجية/اهمية نسبية).
- ٣٨٠ -٦٢- اقليم الفاكهة فى مصر ١٩٨٢.
- ٣٨١ -٦٣- توزيع الفاكهة على المحافظات (مساحة/انتاجية/اهمية نسبية).
- ٣٨٢ -٦٤- حيازات الفاكهة (على مستوى المحافظات).
- ٣٨٨ -٦٥- توزيع البرتقال على المحافظات المختلفة (مساحة/انتاجية/اهمية نسبية).
- ٤٩٥ -٦٦- اقليم البلح فى مصر ١٩٨٢.
- ٤٩٦ -٦٧- توزيع النخيل (الاشجار المثمرة) على المحافظات (مساحة/انتاجية/اهمية نسبية).
- ٤٠٠ -٦٨- اقليم البطيخ والشمام فى مصر ١٩٨٢.
- ٦٩- توزيع البطيخ والشمام على المحافظات

٤٠١ (مساحة/انتاجية/اهمية نسبية).

الفصل الثالث: الانتاج الحيوانى.

- ٤١٢ ٧- توزيع جملة الماشية فى مصر ١٩٨٥.
- ٤١٤ ٧١- توزيع الأبقار فى مصر ١٩٨٥.
- ٤١٦ ٧٢- توزيع الجاموس فى مصر ١٩٨٥.
- ٤١٩ ٧٣- توطن الماشية (الاهمية النسبية) ١٩٨٥.
- ٤٢٤ ٧٤- توزيع الأغنام والماعز والحمير ١٩٨١.
- ٤٢٨ ٧٥- توزيع الحيوانات حسب اهميتها النسبية فى المحافظات.
- ٤٣٢ ٧٦- نصيب الرأس من الماشية من الاعلاف ١٩٨٠.
- ٤٣٨ ٧٧- اقليم معامل التفريخ (عدد البيض) ١٩٨٢.
- ٤٣٩ ٧٨- معامل التفريخ ١٩٨١.
- ٤٤٠ ٧٩- نسبة نجاح التفريخ ١٩٨١ .
- ٤٤٥ ٨٠- اقليم خلايا النحل فى مصر ١٩٨٢.
- ٤٤٦ ٨١- توزيع خلايا النحل ١٩٨١ (حسب النوع).
- ٤٤٩ ٨٢- انتاجية الخلية فى المحافظات ١٩٨١ .
- ٨٣- جملة الانتاج من الخلايا البلدية والافرنجية فى المحافظات.
- ٤٥٠ (رتب الانتاج) .
- ٤٥٨ ٨٤- انتاج اللبن الخام فى مصر ١٩٨١ .
- ٤٥٩ ٨٥- نسبة اللبن الجاموس من جملة اللبن ١٩٨١.
- ٤٦٠ ٨٦- انتاجية الرأس من ماشية اللبن .
- ٤٦٨ ٨٧- انتاج اللحوم فى مصر ١٩٨١.
- ٨٨- مقارنة بين انتاج لحوم الجاموس والأبقار على مستوى
- ٤٧٠ المحافظات ١٩٨١
- ٨٩- انتاج أنواع اللحوم المختلفة على مستوى المحافظات ١٩٨١.
- ٤٧٢ (ترتيب المحافظات) .
- ٤٧٤ ٩٠- انتاج لحوم الدواجن فى مصر ١٩٨٥.
- ٤٧٥ ٩١- انتاج البيض فى مصر ١٩٨٥.

- ٩٢- ترتيب المحافظات تبعاً لانتاج البيض ولحوم الدواجن ١٩٨٥ ٤٧٧
٩٣- انتاج السماد البلدى فى مصر ١٩٨١. ٤٧٩
٩٤- انتاج عسل النحل والشمع فى مصر ١٩٨١. ٤٨١
٩٥- انتاج الصوف والشعر فى مصر ١٩٨١ . ٤٨٧
٩٦- انتاج الجلود فى مصر ١٩٨١ . ٤٨٤

الفصل الرابع : الانتاج السمكى

- ٩٧- توزيع انتاج الاسماك على المصادر المختلفة ١٩٨٠. ٤٩٨
٩٨- انتاج الاسماك حسب المصدر والمحافظه ١٩٨٠. ٥٠١
٩٩- انتاج الأسماك فى موسم الصيد . ٥٠٩
٩٩- أ - تقدير انتاج الأسماك شهريا ١٩٨٠ . ٥١٠
١٠٠- دراسة تركيبية للانتاج السمكى (مصايد البحيرات) ١٩٨٠. ٥٢٤

الخاتمة :

- ١٠١- مناطق التوسع الزراعى الأفقى فى شرق الدلتا ١٩٧٧ . ٥٥١
١٠٢- مناطق التوسع الزراعى الأفقى فى وسط الدلتا ١٩٧٧. ٥٥٣
١٠٣- مناطق التوسع الزراعى الأفقى فى غرب الدلتا ١٩٧٧. ٥٥٦
١٠٤- مناطق التوسع الزراعى فى مصر ١٩٧٧ . ٥٥٩
١٠٥- توزيع الأراضي القابلة للاستصلاح تبعاً للدرجة ١٩٨٥ . ٥٦٤

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد.
فهذا كتاب فى جغرافية مصر الزراعية لم يخطط له فى البداية ان يكون كتابا وانما خطط فصلا فى كتاب عن دراسات فى جغرافية مصر ، ومن هنا قد لا تظهر فيه روح التناسق ولا شمولية الكتاب ومن هنا كانت تسميته دراسات فى جغرافية مصر الزراعية مراعاة لمقتضى الحال .

الكتابات عن مصر الزراعية عديدة فالمجال رحب ، وموسوعة جمال حمدان عن جغرافية مصر وعبقريه المكان ، وخريطة مصر الزراعية ، قد تكون أحدث ما كتب فى هذا المجال ، والرسائل العلمية والمقالات العلمية التى قدمها ويقدمها أجيال من علماء مصر وعلماء المستقبل عديدة وجيدة ، ومن هنا قد لا تكون هذه الدراسة جديدة فى جغرافية مصر الزراعية ، ولكننا نستطيع أن نقول قد لا تكون جديدة بقدر اعتمادها على دراسات سابقة ، ولكنها لا شك جديدة من زوايا كثيرة كما سنرى.

اعتمدت هذه الدراسة على دراسات كثيرة سابقة جيدة ، ولكنها لم تكررنا ، رجعت الى دراسات عن الثروة ، ورجعت الى دراسات مهجدي السرسى عن الرى والصرف ، ورجعت الى البيانات الاحصائية المتاحة عن حيازة الأرض وعن المحاصيل ، واحصاءات الانتاج الحيوانى والانتاج السمكى وأفادت هذه الدراسة من كل هذه الدراسات .

ومع هذا الرجوع للدراسات السابقة فالدراسة الحالية جديدة ، هى جديدة فى تركيزها على خريطة مصر الزراعية بصورة أصبح معها اسم الخريطة اسما على مسمى ، فاعتمدت هذه الدراسة على الخريطة والتمثيل الكارتوجرافى بصورة - كما نرى - لم تسبق ، وكانت الخريطة هى الأصل الذى قامت عليه ، وجاء النص صورة مكتوبة للخريطة .

ولم تأت الخريطة هنا كالخريطة التقليدية التى تزخر بها كتب الجغرافية

ودراسات الغلات والرى والصرف ودراسات الانتاج الحيوانى والسمكى ، وانما جاءت خريطة جديدة ، جديدة فى إنشائها ، جديدة فى تركيبها ، دراسة فى خريطة . وحتى الأساليب الكارتوجرافية التقليدية التى طبقت فى مجالات ودراسات متنوعة أمكن توظيفها فى هذه الدراسة لتعطى نتائج جديدة ، فمثلت التربة الذى ألفتها فى دراسة التربة ، واستخدم فى دراسات العمران ، استخدم فى هذه الدراسة بصورة جديدة ، وفكرة الاقليم المحصولى التى ترد كثيرا فى كتب الجغرافية الزراعية وتقوم على أساس مساحة المحصول ، وإنتاجه ، أو نصيبه من الدخل ، حدد فى هذه الدراسة بصورة مخالفة فاقليم المحصول فى دراستنا يضيف الى كونه اقليم المساحة الكبيرة أو الانتاج الكبير هو اقليم الاهمية النسبية للمحصول فى منطقة معينة .

الدراسة جديدة من ناحية أخرى ، ناحية تقويم المكان والسكان ، فخريطة تقويم الوزن السكانى للمحافظات المختلفة - كسوق استهلاك - جاءت على أساس أن نأخذ فى الاعتبار عدد السكان وكثافة السكان ونسبة سكان الحضر وعدد المراكز العمرانية التى يزيد سكانها عن خمسين ألف نسمة ، وقد تكون خريطة جديدة . وخريطة تقويم الوزن الانتاجى للمحافظات المختلفة على أساس رتبة المحافظة فى قائمة مساحة المحصول والمحاصيل المختلفة ، ورتبة المحافظة فى قائمة الانتاجية قد تكون خريطة جديدة ، وغيرها كثير .

مع هذه الصور التى قد تكون جديدة فى معالجة موضوعات قديمة قد يجد الطالب العادى وطالب الدراسات العليا ما يفيد .

أمام هذا الفكر الجديد ، وتعدد صوره ، وما يشغله من حيز وفكر ، كان من الصعب ان تهتم الدراسة بصورة كبيرة ومباشرة بكثير من العوامل التى تؤثر فى الانتاج الزراعى كالدراسات المناخية ، ودراسات السكان ، ودراسة السوق ، وربما يفسر عدم التوسع فى هذه الدراسات من ناحية أخرى ما سبق أن أشرنا اليه

وهو أن هذه الدراسات بدأت فى أصلها فصلا فى كتاب ضم فصولا أخرى فى المناخ والسكان .

وأخيرا فهذه دراسة لفترة معينة - أوائل الثمانينيات - ومن هنا قد تقل أهميتها بعد سنوات لكننا رأينا ألا يكون التركيز على سنة بعينها وإنما رأينا اظهار الاتجاه العام والانطباع العام الذى وإن تغير - فى حدود - مع السنوات فهو لن يتغير فى الأصل والنواة مع تغير السنين .

هذا الفكر الجديد فى تناول موضوع قديم وجد من سائده اخراجا وتنفيذا فى جيل من شباب مصر ، علماء المستقبل الذين راعهم الفكر ناقشوه ، أحبوه ، وتعلموا منه ، فأجادوا اخراجه وكانت هذه الصورة الكارتوجرافية التى وقف خلفها شباب قسم الجغرافية من المدرسين المساعدين الذين لهم كل الفضل فى الصورة التى ظهر عليها الكتاب ، فتحى بلال ، محمد رمضان ، طه صقر .

وبعد ، فنحن نقدم لونا من الفكر ، الفكر الذاتى ، ولا شك ينقصه الكثير ، ينقصه فكر الجماعة ، وإذا كانت الحقيقة الكاملة قسمة بيننا جميعا ، ويملك كل منا قدرا من هذه الحقيقة ، فما قدمنا ليس إلا هذا القدر الذى نملكه نحن ، وبقي لكى تقترب من كمال الحقيقة أن يضيف كل الى هذا القدر ما يمتلك هو من أصل الحقيقة ، وبهذا وحده تقترب من الحقيقة الكاملة .

وعلى الله قصد السبيل .

نصر السيد نصر

تعريف

تهدف هذه الصفحات من الدراسة الى توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات التي وردت في هذه الدراسة ، قد تكون مصطلحات ومفاهيم جديدة وبالتالي تستحق التوضيح ، أو قد تكون مصطلحات قديمة وإنما استخدمت لأغراض هذه الدراسة استخداما مخالفا .

الأهمية النسبية :

المقصود بالأهمية النسبية في هذه الدراسة ما يعرف في الدراسات الجغرافية باسم معامل التوطن Location Quotient ، ويمكن الحصول على معامل الأهمية النسبية لأي محصول زراعى مثلا بمقارنة نسبة كل محافظة من مساحة هذا المحصول من جملة مساحته في مصر بنسبة المساحة الزراعية الكلية في نفس المحافظة من جملة المساحة الكلية المزروعة في مصر ، أو بصورة أخرى مقارنة نسبة مساحة المحصول من جملة المساحة المزروعة في محافظة ما بالنسبة المماثلة لها في مصر ، ويمكن أن يوضح ذلك بالشكل الآتى :

الأهمية النسبية للقمح في المنوفية =

مساحة القمح في المنوفية

مساحة القمح في مصر

مساحة الأرض المزروعة في المنوفية

مساحة الأرض المزروعة في مصر

أو :

مساحة القمح في المنوفية

مساحة الأرض المزروعة في المنوفية

مساحة القمح في مصر

مساحة الأرض المزروعة في مصر

اقليم المحصول :

سوف يرد هذا المصطلح عند دراسة المحاصيل عندما نحاول تحديد اقليم أى محصول على خريطة مصر ، هنا سنحدد اقليم المحصول بخط يضم المحافظات التى تحتل المراكز الخمسة الأولى من حيث مساحة المحصول ، كما يضم المحافظات التى تزيد فيها الأهمية النسبية للمحصول عن الواحد الصحيح (+ ١) .

(تمت دراسة مقارنة أفضلية الاعتماد على المساحة أو على الانتاج بقياس الارتباط بينهما ، ووجد ان معامل الارتباط يزيد عن ٩٠ الأمر الذى يعنى ان استخدام مساحة المحصول أو جملة الانتاج يمكن أن يؤدي الى نفس النتيجة) .

وبالتالى اقليم المحصول = المحافظات الخمس الأولى مساحة + المحافظات التى تصل الأهمية النسبية فيها (+ ١) .

دليل الانتشار :

يهدف حساب دليل الانتشار الى توضيح درجة تركيز أو انتشار المحصول على خريطة مصر وحسب دليل الانتشار بالطريقة الآتية :

عدد المحافظات التى تزيد مساحة المحصول فيها عن ١٪

$$100 \times$$

جملة عدد المحافظات موضوع الدراسة

وبالتالى يكون دليل الانتشار (١٠٠) اذا كان المحصول يزرع فى كل المحافظات بنسبة تزيد عن ١٪ .

مثلث العوزيع :

استخدم مثلث التوزيع فى هذه الدراسة فى قياس انتماء المحصول الى قسم معين من أقسام مصر الثلاثة : مصر السفلى أو الوسطى أو العليا - كما استخدم فى تحديد أهمية عروات الخضر الثلاث فى محافظات مصر المختلفة ، حيث اعتبر كل ضلع من أضلاع المثلث الثلاثة ممثلاً لقسم من أقسام مصر الثلاثة

فى الحالة الأولى ، وممثلا لعروة من العروات الثلاث فى الحالة الثانية . (شكل ٢٠ وشكل ٥٦) .

الدائرة الممثلة للمحصول :

اسلوب كارتوجرافى معروف استخدمت فيه الدائرة لتوضيح :

١- اعتبار الدائرة ممثلة لجملة مساحة المحصول وتقسيمها على المحافظات المختلفة حسب ترتيبها .

٢- رسم محيط الدائرة ليمثل متوسط انتاجية الفدان من المحصول الذى تمثله الدائرة فى مصر ، وفى بعض الحالات رسم محيط الدائرة ليمثل أعلى انتاجية فى مصر .

٣- وضحت انتاجية الفدان فى كل محافظة من المحافظات العشر الرئيسية بخط رسم فى الجزء الخاص بالمحافظة فى الدائرة وبمقياس رسم محدد .

٤- وضحت درجة الأهمية النسبية للمحصول فى كل من المحافظات العشر الرئيسية بخط مختلف عن خط الانتاجية وبمقياس رسم محدد .

وبالتالى أصبحت الدائرة تربط بين أهمية كل محافظة من المحافظات العشر الرئيسية من حيث المساحة وانتاجية الفدان والأهمية النسبية للمحصول فى نفس المحافظة .

(مثال شكل ٣٢ ، شكل ٣٥) .

تقديم

فى هذه الدراسة من جغرافية مصر الزراعية سوف نتناول هذا الجانب من النشاط الاقتصادى الذى يعالج الانتاج الزراعى بمعناه الواسع الذى يضم الى جانب انتاج المحاصيل على اختلافها الانتاج الحيوانى والانتاج السمكى . وعلى الرغم من أن محور الدراسة الأول هو دراسة الموارد الزراعية وتحويلها من مجرد محتوى ثروة إلى ثروة فعلية فى شكل المنتجات الزراعية والحيوانية المختلفة إلا أن دراسة العوامل الجغرافية المختلفة التى تؤثر فى الانتاج سوف يشار إليها فى شئ من الاجاز ، وقد يكون ذلك فى مجال عرض الانتاج نفسه ، كما أن دراسة مقارنة الانتاج بالاستهلاك وبالصورة الأخرى للتصرف فى الانتاج أيضا تستحق الإشارة .

وقبل كل أولئك قد يكون المدخل الى هذه الدراسة من خلال عرض تاريخى لتطور وأهمية الانتاج الزراعى على طول تاريخ مصر الطويل . حيث كانت الزراعة ثروة مصر الأولى ودعامة اقتصادها ، وان كانت رغم استمرار أهميتها على هذه الصورة قد تعرضت على طول التاريخ الطويل الى كثير من التغير ، التغير فى الموارد الزراعية : الماء والأرض ، والتغير فيما يرتبط بالناس والزراعة ، انتاجا واستهلاكاً .

وعلى ذلك سوف تكون محتويات هذه الدراسة :

تمهيد : الانتاج الزراعى بالنسبة للاقتصاد المصرى ، وما تعرض له من تغير .

الفصل الأول : الموارد الزراعية كما تتمثل فى الأرض ومصادر المياه والعوامل التى تؤثر فيها .

الفصل الثانى : الانتاج الزراعى .

الفصل الثالث : الانتاج الحيوانى .

الفصل الرابع : الانتاج السمكى .

خاتمة : التوسع الزراعى والتنمية الزراعية .

تمهيد

تطور الإنتاج الزراعى وأهميته فى الاقتصاد المصرى

تحدثنا المصادر التاريخية القديمة والحديثة عن زراعة الفراعنة ، وزراعة العرب ، وزراعة مصر الحديثة ، وتحدثنا المصادر الإحصائية المختلفة ، والمصادر الوثائقية العديدة ، والدراسات الميدانية الحديثة عن تطور الانتاج الزراعى فى مصر ، وعن أهمية الزراعة بالنسبة للحياة المصرية عامة والاقتصاد المصرى بخاصة ، ومن كل هذه المصادر نتبين أولا استمرار تيار الزراعة المصرى كركن أساسى فى الاقتصاد المصرى ، ونتبين ثانيا نواحي التغيير والتطور فى هذا التيار بالنسبة للتنوع المحصولى ، وتغاير الأهمية بالنسبة للمحاصيل المختلفة ، والهدف الأساسى من الإنتاج : استهلاك محلى ، أم استهلاك محلى وتصدير ، والتغير فى موقع الزراعة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعة .

اقتصرت الزراعة فى تاريخها القديم على المحاصيل الغذائية التقليدية كالقمح والشعير من الحبوب ، ومحاصيل البقول من الفول والعدس والحبلة والحمص والبرسيم ، وعلى محاصيل الصناعة والدباغة والكتان والقرطم والنيلة ، وعرفت الزراعة المصرية فى تاريخها الحديث هذه الفئات السابقة وإن كانت أهمية بعضها قد تضائلت كثيرا وأضافت إليها من الحبوب الأرز ومن محاصيل الصناعة والتجارة القطن والقصب ومحاصيل أخرى .

لم يقتصر هذا التغير التاريخى على المركب المحصولى ، وعلى مقومات الانتاج وإنما امتد الى الهدف من الانتاج ، وإذا كانت الزراعة القديمة قد عرفت هدف الانتاج للاستهلاك المحلى أساسا ، فقد عرفت الزراعة الحديثة الانتاج للاستهلاك المحلى والتصدير ، وبالتالي أضاف الانتاج الزراعى الى أهميته التى تتمثل فى الاشباع المحلى - رغم الفجوة الغذائية فى السنوات الأخيرة - أهميته فى تجارة الصادر ، ولكلا الهدفين ارتباطه بالعمالة والدخل القومى وغيرهما من المؤشرات التى تشير إلى أهمية الانتاج الزراعى فى مصر .

كانت بداية مصر الحديثة ، مع بداية القرن التاسع عشر ، ثورة فى مجال الزراعة وفى مجال الري ، ثورة فى مساحة الأرض التى ارتفعت من ٢ مليون فدان عام ١٨٠٥ الى ما يقرب من ٣ مليون فدان مع نهاية القرن الماضى ، وكان التزايد تدريجيا خلال فترة القرن . ومع ثورة المساحة كانت ثورة الري ومشروعات الري وادخال الري الصيفى وما يتطلبه من تنظيمات ومشروعات لا تزال مصر تبنى ثمارها حتى اليوم ، ومع الثورة فى المساحة ، والثورة فى الري كانت ثورة المحاصيل وخاصة القطن والقصب ، فقد زادت مساحة القطن ما يقرب من الأربع مرات بين بداية القرن ومنتصفه ، ومع زيادة المساحة زاد الإنتاج والدخل ، وزاد الصادر حتى وصل الى ما يقرب من ٣ مليون قنطارا .

هذه الثورة وهذه البداية فى المساحة ، والري ، والمحاصيل انتاجا وتجارة ، لم تكن لتقف عند هذه البداية وإن كانت الأرض لم تتسع كثيرا تحت ضغط الحيز المكاني ، ولكن مشروعات الري لم تتوقف وانتهت الى السد العالى وإلى صور الري الأخرى التى لم تكن تحتل الا مكانة ثانوية فى بداية ثورة الزراعة ، فالمياه الجوفية ، ومياه المصارف ، ومياه الصرف الصحى ، وأساليب الري الحديثة تكون التطورات الأخيرة لثورة الزراعة ولكن مع الثورة والتوسع تعرف دائما المشكلات ، مشكلات الأرض ومشكلات المياه ومشكلات مقابلة العرض للطلب مع التزايد السكانى الكبير .

ودراسة الانتاج الزراعى بتفاصيله تقدم صورة كاملة لثورة الزراعة ومشكلاتها . ولعل عرض بعض الأرقام يلقي كثيرا من الضوء على هذه الصورة الوصفية من صور التطور فى الزراعة المصرية فى السنوات الأخيرة .

- ١ - المساحة المزروعة وقيمة الانتاج الزراعى وتطورهما .
- ٢ - تطور قيمة الانتاج الزراعى مقارنا بقطاعات النشاط الاقتصادى الأخرى .
- ٣ - الدخل الزراعى والصناعى والدخل القومى .
- ٤ - الفجوة بين الانتاج الزراعى والاستهلاك .

١ - المساحة المزروعة وقيمة الانتاج وتطورهما :

ظلت الزراعة هي المصدر الرئيسى للدخل القومى فى مصر حتى بداية الخمسينات من هذا القرن عندما بدأت تفقد أرضها تدريجيا صالح الصناعة والخدمات . حتى ١٩٥٠ كان الدخل من الزراعة يكون ٦٠٪ من جملة الدخل القومى ، انخفضت هذه النسبة الى ١٥٦٪ عام ١٩٨٥/١٩٨٦ ويعزى هذا الهبوط فى الأهمية النسبية للزراعة من جملة الدخل القومى العام الى النمو الواضح فى قطاعات النشاط الاقتصادى الأخرى ، اتخذ هذا النمو شكلا أكثر وضوحا فى الثلاثين سنة الأخيرة ، وقد ظهرت الأهمية النسبية للصناعة ، والبتروىل ، والخدمات وبدأت هذه الأنشطة تتفوق على النشاط الزراعى .

على الرغم من هذا الهبوط فى الأهمية النسبية للنشاط الزراعى فلا تزال الزراعة تحقق بعض الأهمية من منطلق أنها لا تزال المورد الرئيسى لجزء كبير من غذاء العدد الذى يتزايد من السكان ، كما أن العاملين فى نشاط الزراعة يتفوقون فى العدد على المشتغلين فى أى قطاع آخر ، ولو أن عدد المشتغلين قد تأثر كثيرا بهجرة العمال الزراعيين الى الأقطار المجاورة . والمجدوا التالى يوضح التغير فى المساحة المزروعة (المحصولية) فى الفترة بين ١٩٧٢ / ١٩٨١ / ١٩٨٤ (ألف فدان) .

جدول (١)


التغير فى المساحة المزروعة فى الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٨٣ (ألف فدان)

السنة	العروة الشتوية	العروة الصيفية	العروة النيلية	المجموع	التغير عن السنة السابقة (ألف فدان)
١٩٧٣/٧٢	٤٩٩١١	٥٠٧٨	٥٠٩٥	١٠٥٨٤	-
١٩٧٤/٧٣	٤٩٤٣	٥٠٧٥	٥٠٦٤٨	١٠٦٦٦	٨٢ +
١٩٧٥/٧٤	٤٩٨٠	٥١٠١	٥٠٦٦٧	١٠٧٤٨	٨٢ +
١٩٧٦/٧٥	٥٠٦٩	٥٠٨٣	٥٠٧٧٢	١٠٩٢٤	١٧٦ +
١٩٧٧/٧٦	٥٠٧٧	٥١٢٢	٥٠٧٣٤	١٠٩٣٣	٩ +
١٩٧٨/٧٧	٤٩٥٨	٥٠٨٣	٥٠٧٥٠	١٠٧٩١	١٤٢ -
١٩٧٩/٧٨	٥٠٢٩	٤٩٦٨	٥٠٨١٣	١٠٨١٠	١٩ +
١٩٨٠/٧٩	٥٠٦٣	٥٠٥١	٥٠٧٨١	١٠٨٩٥	٨٥ +
١٩٨١/٨٠	٤٩٢٦	٥٠٤٥	٥٠٨٠٣	١٠٧٧٤	١٢١ -
١٩٨٢/٨١	٥١٠٥	٤٩٩٤	٥٠٧٩٥	١٠٨٩٤	١٢٠ +
١٩٨٣/٨٢	٤٩٤٦	٥٠٠٧	٥٠٨٢١	١٠٧٧٤	١٢٠ -
١٩٨٤/٨٣	٤٩٦٤	٤٨١٩	٥٠٨٨٠	١٠٦٦٣	١١١ -
١٩٨٥/٨٤					
١٩٨٦/٨٥					

يظهر من الجدول السابق أنه لم يحدث تغيير كبير فى مساحات الزراعات خلال السنوات الاثنتى عشر التى يوضحها الجدول ، فى الوقت الذى زاد فيه سكان الريف بنسبة ٤٠٪ فى نفس الفترة . وعلى الرغم من أن المشروعات الزراعية قد

أضافت ما لا يقل عن ٦٠٠ ألف فدان ، زرعت أكثر من مرة فى السنة ، إلا أن الأراضى الزراعية قد أظهرت انخفاضا مقداره ٢٪ عام ١٩٨٤/١٩٨٣ عن عام ١٩٨٢/١٩٨١ . وعلى الرغم من الهبوط فى المساحة إلا أن الانتاج ارتفع بنسبة ٣٪ مقابل ارتفاع فى الدخل القومى مقداره ٧٥٪ .

وبتتبع هذا التغير على مستوى غلات الانتاج الزراعى والحيوانى المختلفة ، نلاحظ أن هذه الصورة العامة للهبوط فى جملة المساحة لم تظهر بنفس الصورة فى العروات الزراعية المختلفة ، أو المحاصيل المختلفة ، وفى الوقت الذى تظهر فيه العروة الشتوية ما يشبه الاستقرار ، تسجل العروة الصيفية انجهاها عاما نحو الهبوط وتسجل الغلات النيلية انجهاها عاما نحو الارتفاع ، وقد يفسر ذلك تتبع هذا الاتجاه فى محاصيل العروات المختلفة .

فى المحاصيل الشتوية - وإن كانت الأرقام تمثل الانتاج وليس المساحة - يظهر انتاج القمح زيادة على طول الفترة المدروسة ، وقدرت الزيادة بنسبة ٢٣٪ (تصل الى ٢١ مليون طن) ويسجل كل من الشعير والبصل زيادة نسبتها ٢٣٪ و ٨١٪ على الترتيب . أما محصولا الفول والعدس فقد سجلا انخفاضا بلغت نسبته ١٨٪ ، ٨٥٪ على الترتيب (ويفسر الهبوط والارتفاع على أساس تغير الأسعار فى المقام الأول) . أما المحاصيل الصيفية فقد سجل محصولا الرئيسيان هبوطا بلغت نسبته ٢١٪ بالنسبة للقطن (ربما لتعرضه لمنافسة الصناعات وتقلب الأسعار) وانخفض الأرز بنسبة ٢٥٪ أما قصب السكر فقد سجل زيادة فى المساحة والانتاج (٢٠٠٪ ، ٢٦٠٪ على الترتيب) . أما المحاصيل النيلية فقد زاد انتاج الدرة بنسبة ٤٥٪ . أما انتاج البطاطس التى تزرع فى العروات الثلاث  ارتفع انتاجها فى الفترة المدروسة من حوالى ٤٥٠.٠٠٠ طن عام ١٩٧٧/٧٢ الى ما يقرب من ١٢٠٠.٠٠٠ طن عام ١٩٨٤/١٩٨٣ أى بنسبة ١٦٦٪ ، وزادت مساحة الفاكهة بنسبة ٦٦٪ وزادت مساحة الخضار بنسبة ٢٠٪ وانتاجها بنسبة ٣٥٪ .

أما الثروة الحيوانية فقد زادت الماشية بنسبة ٢٥٪ والأغنام بنسبة ٢٤٪ والماعز ٩٦٪ والجمال بنسبة ٢٥٪ . أما الدواجن فقد شهد انتاجها رواجا كبيرا خلال الفترة المشار اليها ، وعلى الرغم من هذا الرواج كان الطلب على اللحوم البيضاء أعلى بكثير من هذه الزيادة وذلك نتيجة للنقص فى العرض من اللحوم الحمراء ، وارتفاع مستوى الدخل نسبيا ، والتزايد الكبير فى عدد السكان والتغير النسبى فى نمط الغذاء . وقد زاد انتاج الدواجن أكثر من مرتين خلال الفترة المدروسة وكان من الممكن أن تكون الزيادة أكبر لولا عدم كفاية الانتاج من العلف الذى أعطى أولوية انتاجية فى أعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

إذا انتقلنا من دراسة تطور المساحة والانتاج الى دراسة قيمة الانتاج خلال السنوات الأخيرة لوجدنا أن قيمة الانتاج الزراعي ترتفع من ٦٠٠ مليون جنيه عام ١٩٥٩/١٩٦٠ الى ١٩٠٠ مليون عام ١٩٧٥ و ٢١١٧ مليون عام ١٩٧٧ وأكثر من ٣٦٠٠ مليون عام ١٩٧٩ ، وأكثر من ٤٠٠٠ مليون جنيه فى الثمانينيات الأولى . وكان معدل النمو يتراوح بين ١٦٪ أو ٣٨٪ على طول فترة الدراسة . وكان معدل النمو فى القطاع الحيوانى أعلى منه فى القطاع النباتى كما يظهر من الأرقام التالية :

جدول (٢)

معدل النمو فى القطاعين النباتى والحيوانى

الفترة	نباتى	حيوانى
أوائل الستينيات	٣٪	٣٩٪
أواخر السبعينيات	١٧٪	٤٤٪
١٩٦٠ - ١٩٨٠	٢٤٪	٤١٪

يظهر من عرض قيمة الانتاج الزراعى فى أوائل الثمانينيات أن مجموعة محاصيل الحقل العادية تأتى فى المركز الأول بما يزيد على ١٢٣٨ مليون جنيه أو أكثر من ٣٠٪ من قيمة الانتاج الزراعى ، تلبها مجموعة الخضار بعرواتها الثلاث فى المركز الثانى بقيمة ٩٨٠ مليون جنيه (٢٤٪ من الجملة) ، ثم المنتجات الحيوانية : ٩١٢ مليون جنيه (٢٢٫٥٪ من الجملة) ، ثم محاصيل الملف : ٤٢٩ مليون جنيه (١٠٫٥٪) ، ثم الفاكهة ٣٣٦ مليون جنيه (٨٫٥٪) وفى المركز السادس والأخير مجموعة المحاصيل الأخرى : ١٤٧ مليون جنيه (٣٫٥٪) كيف تقارن قيمة الانتاج الزراعى وأهميته مع قطاعات النشاط الاقتصادى الأخرى ، وكيف تطورت هذه الأهمية فى السنوات الأخيرة ؟ لعل فى الجدول التالى اجابة على هذا التساؤل .

جدول (٤)

تطور قيمة الناتج المحلي فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

(أسعار ١٩٧٥ بالمليون جنيه)

القطاع	١٩٧١/١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	معدل النمو السنوى
الزراعة قيمة %	١٣٥٧	١٤٣٤	١٤٦٩	١٤٩١	١٤٤٨	١٥٢٨	١٥٨٧	٢٣
الصناعة قيمة %	٦٩٠	٨٠٦	٨٨٨	٩٤٨	١٠١٢	١٠٦٨	١١٨٠	١٠
البتروك قيمة %	٦٥	١٢٠	١٤٩	٢٦٥	٣٥٠	٤٣٧	٤٧١	٩٠
الكهرباء قيمة %	٣٩	٦٠	٦٩	٧٧	٨٦	١٠٣	١٠٧	٢٥
البناء قيمة %	٢٢٥	٣٢٤	٤٢٨	٤٢٢	٤٣٣	٣٣٦	٣٤٧	٨
التوزيع قيمة %	٦٨٢	٨٦٨	١٠٣٦	١٢٣٣	١٣٨٣	١٦٠٢	١٨١٢	٢٣
الخدمات قيمة %	٩٤٧	١١٤٣	١٢٠٨	١٢٧٤	١٣٦٥	١٤٦٨	١٥٦١	٩
المجموع قيمة %	٤٠٠٥	٤٥٨٨	٥٠٦١	٥٥٢١	٥٩٠٧	٦٥٣٢	٧٠٦٥	١١

يظهر من الجدول السابق أن الإنتاج الزراعى كان يكون ما يتراوح بين ربع وثلث قيمة الناتج المحلى فى الفترة موضوع الدراسة ، كما أنه سجل أقل معدل نمو سنوى خلال هذه الفترة فلم يزد هذا المعدل عن ٢٪ .

ما هو موقف الانتاج الزراعى بالنسبة للانتاج الصناعى بوجه خاص ، وكيف

تطور هذا الموقف فى السنوات الأخيرة ؟
الجدول التالي يلخص هذه السلسلة وتطورها :

جدول (٥)

نصيب كل من الزراعة والصناعة من الدخل القومى (مليون جنيه)

السنة	الزراعة	الصناعة	الزراعة ١٠٠ × $\frac{\text{الزراعة}}{\text{الصناعة}}$
١٩٦٠/١٩٥٩	٤٠٥	٢٥٦	١٥٨
١٩٦٥/١٩٦٤	٥٨٢	٤٣٣	١٣٤
١٩٧٠/١٩٦٩	٦٨٨	٩٤٢	٧٣
١٩٧٦/١٩٧٥	١٩٠٢	٣٧٥١	٥١
١٩٧٩/١٩٧٦	٢١٠٧	٢٤٧١	٨٥
١٩٨١/١٩٧٩	٣٦٣٨	٣٥٥٨	١٠٢
١٩٨٢/١٩٨١	٥٠٤٠	٩٤٩٤	٥٣
١٩٨٣/١٩٨٢	٥٨٤٨	١٠٥٠	٥٥
١٩٨٤/١٩٨٣			
١٩٨٥/١٩٨٤			
١٩٨٦/١٩٨٥			

يظهر من الجدول أن الزراعة ظلت متفوقة على الصناعة حتى الستينيات الوسطى ، ثم فقدت هذا التفوق بحيث لم تعد أهميتها من الدخل القومى تزيد كثيرا على نصف أهمية الصناعة .

نظر الآن إلى أهمية الانتاج الزراعى وتطور هذه الأهمية من وجهة نظر

- أخرى ، وجهة نظر درجة الكفاية الذاتية ، ومقدار الفجوة الغذائية وتطورها .
تتزايد الفجوة بين انتاج واستهلاك الغذاء فى مصر ويرجع ذلك الى اعتبارات كثيرة منها :
- ١- انخفاض معدل النمو فى الانتاج الزراعى كنتيجة للأسلوب التقليدى فى الانتاج وانتاج محاصيل تقليدية .
- ٢- الزيادة الواضحة فى استهلاك الغذاء أمام التحسن فى مستويات المعيشة ، ودعم الانتاج ، وخفض الأسعار ، مع الزيادة الكبيرة فى عدد السكان .

والجدول الآتى يوضح تطور الفجوة الغذائية بين ١٩٦٠ / ٨٧

(جدول ٦)

الفجوة الغذائية - ١٩٦٠ - ١٩٨٧

البهيسان	١٩٦٠	١٩٨٠	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	نسبة الارتفاع /
النجوة الغذائية	مليون طن	٧٤٤ مليون طن			%٧٤٠
قيمة النجوة الغذائية	١٥٠ مليون دولار	١٩٩ مليون	٢٣٣ مليون	٢٨٨ مليون	
درجة الكفاية الذاتية :					
التنسيق	%٧٠	%٢٥			
السلوة	%٩٤	%٧٧			
المسلم	%٩٢	%٩			
السكر	%١١٤	%٥٧			
اللحم الحمراء	%٩٥	%٧٥			
اللحم البيضاء	%١٠٠	%٦٥			
الأسماك	%٩٥	%٥٤			
الاستقادات المستقبلية					
المشروب			%٥٢	%٤٥	
الزيت			%٣٢	%١٩	
الزيت			٣١٤ ألف طن	٥١٧ ألف طن	
السكر			%٥١	%٤٠	
السكر			٦٠٠	ألف طن	مليون طن

الإشارة إلى هذه الفجوة الغذائية قد تثير تساؤلا حول المخرج من هذه الفجوة ، هل يكون في التوسع الأفقي هل يكون في التوسع الرأسى وخاصة الاتجاه نحو التوسع في إنتاج الحبوب بأسلوب الهندسة الوراثية genetic engineering . يبدو أن العلاج الأفقي قد لا يكون هو الحل ، فمساحات القمح في أوائل الثمانينيات (١٣ مليون فدان) ومساحة الذرة (٢٣ مليون فدان) والأرز (ما يقرب من المليون فدان) والشعير (ما يقرب من المليون فدان) لا تزيد في جيلتها عن ٤٣٪ من المساحة المحصولية . وبالتالي قد لا يكون العلاج هو في الحل الرأسى ، وهنا تثار مشاكل الحلول الرأسية الكيماوية إذا ما تعارضت مع المحافظة على الاتساق البيئى وأدت إلى مظاهر التلوث البيئى في كل صورها ، وما تؤدى إليه من هدم للمركب البيئى القائم .

بقى أن نشير أن أهمية الانتاج الزراعى بالنسبة للعمالة والصادرات المصرية وهنا سنجد أن العمالة فى القطاع الزراعى تزيد على نصف العمالة فى الأنشطة الاقتصادية . وقد بلغ عددها فى الخمسينيات الأخيرة أقل قليلا من ٤ مليون مشغل لترتفع فى أواخر السبعينيات إلى أكثر من ٥ مليون وتحافظ على نسبتها من جملة العمالة حتى اليوم .

أما فى جانب الصادرات فقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات أكثر من ٢٢٠ مليون جنيه (٦٨٪ من جملة الصادرات فيما عدا البترول) . لترتفع إلى ما يقرب من ٧٠٠ مليون فى أواخر السبعينيات وأكثر من ١٠٠٠ مليون جنيه مع الثمانينيات .

الفصل الأول

الموارد الزراعية والعوامل التي تؤثر فيها

الفصل الأول

الموارد الزراعية والعوامل التى تؤثر فيها

عملية الانتاج الزراعى هى عملية تحويل الموارد الزراعية الى الغلات والسلع الزراعية المختلفة . دراسة هذه العملية تتطلب أولا دراسة هذه الموارد الزراعية أو الهبات الطبيعية وغير الطبيعية التى يحولها الإنسان من مجرد كنوز تحتوى على ثروة الى ثروة فعلية فى صورة المحاصيل المختلفة ، وتتطلب ثانيا دراسة الظروف التى يتم فى اطارها هذا التحويل أو الضوابط المختلفة التى تحكم هذه العملية التى لا تتم فى فراغ ، هذه الضوابط قد تكون طبيعية لادخل للإنسان فى وجودها ، وقد تكون بشرية ترتبط بالإنسان ذاته ، وتتطلب ثالثا دراسة الغلات المختلفة أو نتائج هذه العملية .

المنصران الأول والثانى من هذه العناصر الثلاثة سيكونان محور الدراسة فى هذا الفصل .

أولا - الموارد الزراعية الطبيعية :

المبحث الأول : الأرض .

المبحث الثانى : موارد المياه والرى

المبحث الثالث : الصرف .

ثانيا - الاعتبارات البشرية والاقتصادية .

المبحث الرابع : ١- الإنسان والحيوان والآلة ورأس المال وسياسة الدولة

والسوق والخدمات .

٢- التنظيمات الزراعية وأساليب الانتاج .

المبحث الأول الأرض

على الرغم من امكانية زراعة البحر ، وامكانية انتاج محاصيل دون الحاجة الى تربة الا أن الانتاج الزراعى على مستوى العالم بأسره لا يزال يرتبط بالأرض فى المقام الأول ، فهى العنصر الأول من عناصر الموارد الزراعية الطبيعية ، ولكن ما مفهوم الأرض هنا ؟ مفهوم الأرض هنا يرتبط بالتكوين الجيولوجى - الخريطة الجيولوجية لمصر - ويرتبط بالتربة التى ترجع فى أصلها الى هذا التكوين الجيولوجى أو قد تكون تربة منقولة أرسيت فى ظروف مختلفة أدت الى اختلاف انواع التربة وجدارتها الانتاجية ، وفى كل الأحوال تتناول الدراسة خصائص التربة وتكوينها الميكانيكى والكيمائى والحيوى وما ترتبط به من مستويات للمياه وخصائص الملوحة والقلوية ، كما يرتبط مفهوم الأرض بالسطح ، وتكون هذه الاعتبارات الثلاثة المفهوم الطبيعى للأرض . أما الأرض بمفهومها البشرى فتستند الى حيازة الأرض وملكيته وأساليب تخطيطها واستغلالها .

ومن هنا كان على هذه الدراسة أن تبدأ أولاً بدراسة الأرض فى مفهومها الطبيعى ، ثم دراستها فى مفهومها البشرى .

أولاً : دراسة الأرض فى مفهومها الطبيعى :

أ- الموارد الأرضية

ب- التربة

أ- الموارد الأرضية :

كانت مساحة الموارد الأرضية فى مصر تزيد قليلا على ٦ مليون فدان شاملة المنافع العامة (حصر ١٩٥٢) منها ٣٦٧٠ ألف فدان فى الوجه البحرى ،

و٢٦٧٣ فداناً فى الوجه القبلى ، وتحت ضغط السكان على الأرض كانت عملية
الاضافة مستمرة ، ولو أنها كانت بنسبة أقل بكثير من تزايد السكان . فقد قدرت
الاضافات فى الفترة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠ بنحو ٧٩ ألف فدان فى محافظات
الدلتا ومصر الوسطى والوادي الجديد ، وفى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ تم التوسع
فى ٥٤٠ ألف فدان ، وفى الفترة ١٩٦٦ - ١٩٦٨ ٢٠٠ ألف فدان . وفى الفترة
١٩٦٨ - ١٩٧٠ ٨٥ ألف فدان ثم ٣٠٣ ألف فدان فى الفترة بين ١٩٧٠ -
١٩٨٠ الأمر الذى يشير الى إضافة ما يزيد على ١٢ مليون فدان فى الفترة بين
١٩٥٢ - ١٩٨٠ أى لتصبح مساحة الموارد الأرضية المزروعة فى مصر ٦ر٥
مليون فدان عام ١٩٨٠ .

وترى بعض التقديرات أنه من الممكن استصلاح ١٤ر٥ مليون أخرى ، منها
أقل قليلا من ٣ مليون فدان فى الوادي والدلتا ، ٢ر٥ مليون فدان على الساحل
الشمالى ، ٣ مليون فدان فى الوادي الجديد ، ٤ مليون فدان فى سينا ، وأكثر
من ٣ مليون فدان فى جنوب الوادي (بحيرة ناصر) يضاف الى هذه الأراضى
القابلة للاستصلاح للزراعة ما يقرب من المليون فدان أراضى قابلة للاستصلاح
للرعى فى منطقة الساحل الشمالى الغربى.

ب- التربة :

هى هذه الطبقة من القشرة الأرضية التى تستغل فى الانتاج الزراعى
وتختلف فى عمقها وقطاعها ، وتختلف فى خصائصها الميكانيكية والكيميائية
والحبيبية ، وبالتالي تختلف فى جدارتها الانتاجية ، وتعزى كل هذه الاختلافات
الى نوع الصخر الذى اشتقت منه التربة ، والى نظام ارسابها أو تراكسها ، والى
الظروف المناخية التى تكونت فيها والى اسلوب استغلال الأرض عليها ، وقبل كل
ذلك تتأثر بنسب السطح الذى أرسبت فوقه ودرجة انحداره ومواجهته للعوامل
المناخية المختلفة .

فى ضوء الاعتبارات السابقة نستطيع أن نقول أن التربة فى مصر ترجع فى أصلها - بشكل عام - إلى الرواسب الفيضية التى تراكمت فوق الأراضى المصرية مع كل فيضان من فيضانات النيل على طول تاريخه الطويل ، وترجع فى أصلها إلى صخور الحبشة وبعض ما حملته روافد النهر من الصحراء الشرقية ، مع تداخل من الارسابات التى كانت تحملها الرياح من الصحراء الغربية والشرقية أو تحملها أمواج البحر ومياهه على طول الساحل الشمالى ، وتقدر الفترة التى تراكمت فيها الرواسب التى كونت تربة مصر بما يقرب من ١٠ آلاف سنة (J , Ball نقلها خميس الزوكة) ويتراوح سمك هذه الرواسب بين ستة أمتار وسبعة أمتار فى منطقتى أسوان وقنا ، ، وبين ٢ متر و١١ مترا فى شمال الدلتا (J , Ball) وبذلك تبلغ متوسطا مقداره ٨٣ مترا بين أسوان والقاهرة ، وبين ٩٨ مترا فى منطقة الدلتا .

تختلف هذه الرواسب فى قطاعها الرأسى نتيجة اختلاف تحرك مياه التربة من السطح إلى أسفل والعكس بين فترات الرى والجفاف أو الفيضان والتحريق ، كما تختلف فى خصائصها الرأسية والأفقية ميكانيكيا وكيمياويا وحبويا باختلاف طريقة الارساب ونظامه ، ومدى تعرض الأراضى لظروف الجو وظروف الاستخدام البشرى . ومن دراسة للنسب المثوية للمكونات المختلفة للتربة السطحية والعميقة تبين أن أكثر من ٥٠٪ من التربة العميقة و ٦٠٪ من التربة السطحية يتكون من السيلكا ومواد غير قابلة للذوبان فى الماء ، وتكون أكاسيد الحديد والألومنيوم ما يتراوح بين ٢٩٪ فى التربة العميقة و ٢٢٪ فى التربة السطحية - وهى نفس العناصر العالقة فى مياه النيل وقت الفيضان - والجزء الباقى من مكونات التربة يرجع إلى عناصر ومواد المتجنيز والكالسيوم والبوتاسيوم والفسفور والصوديوم .

ونظرا للتشابه الكبير بين هذه المكونات والمواد العالقة أو الذائبة فى مياه النيل - الأمر الذى يشير إلى مصدرها الرئيسى - يمكن أن نتصور ما تعرضت له

تربة الأراضي المصرية نتيجة التوسع فى مشروعات ضبط النيل والتي انتهت بمشروع السد العالى . (١)

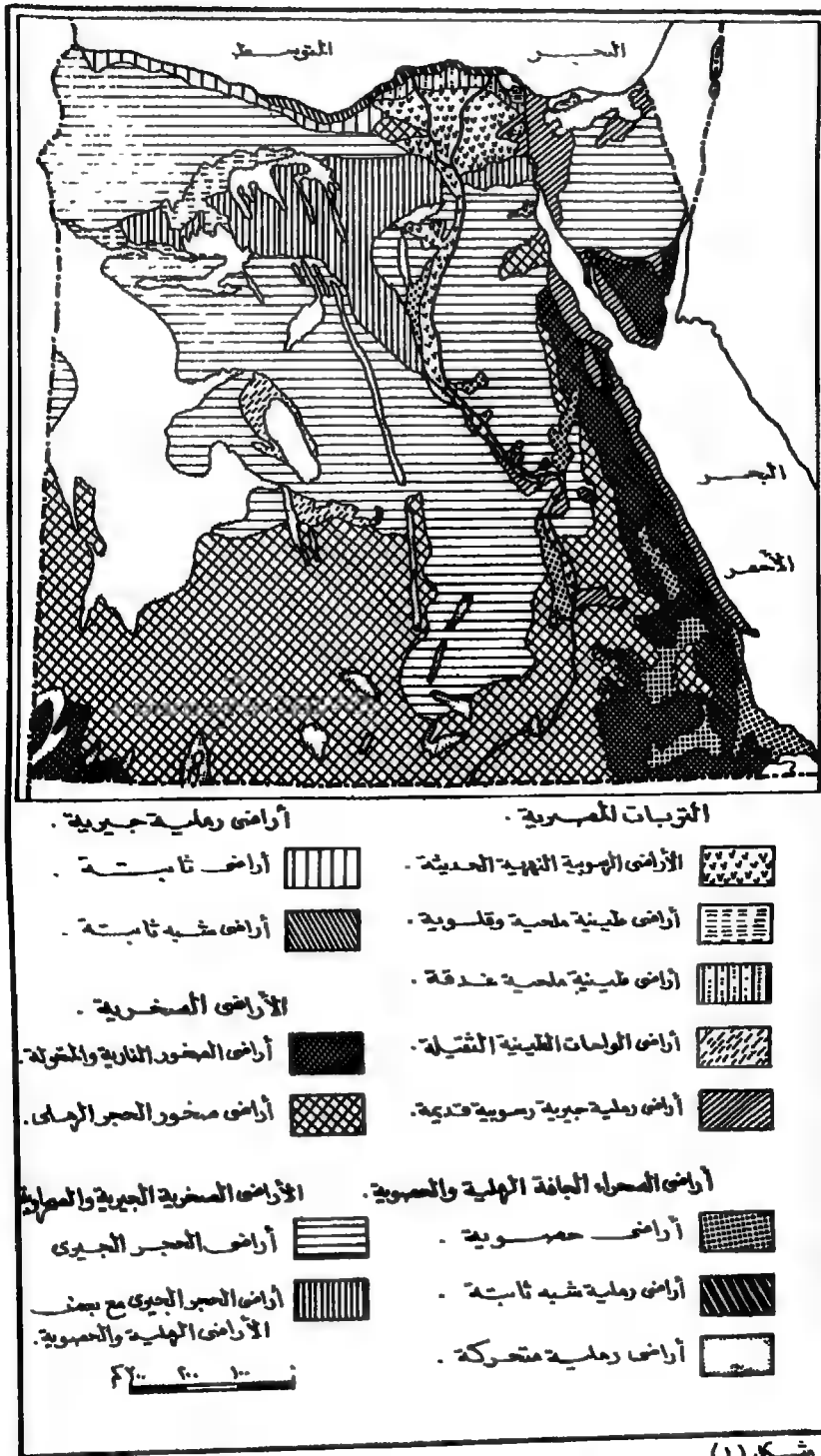
والنتيجة أن أصبحت كمية المواد العالقة التى تستفيد بها الأراضي الزراعية لا تشكل أكثر مما يتراوح بين ١٠٪ ، ٢٠٪ مما كانت تحصل عليه فى منتصف القرن الحالى . وكان التناقص فى مكونات التربة أساسا فى عناصر الأزوت والفوسفور والبوتاسيوم - وهى عناصر السماد الرئيسية فى الوقت الحالى

تصنيف الأراضي المصرية :

تمت عملية حصر وتصنيف الأراضي المصرية فى أحدث محاولاتها عام ١٩٧٠ ، وقد تمت هذه العملية على أساس المعلومات الجيولوجية والجيومورفولوجية وعلى أساس دراسة صفات قطاع التربة ، وكان نتيجة هذه المحاولة تقسيم الأراضي الى الأقسام الآتية (٢) (راجع الخريطة المرفقة شكل ١ وشكل ٢) .

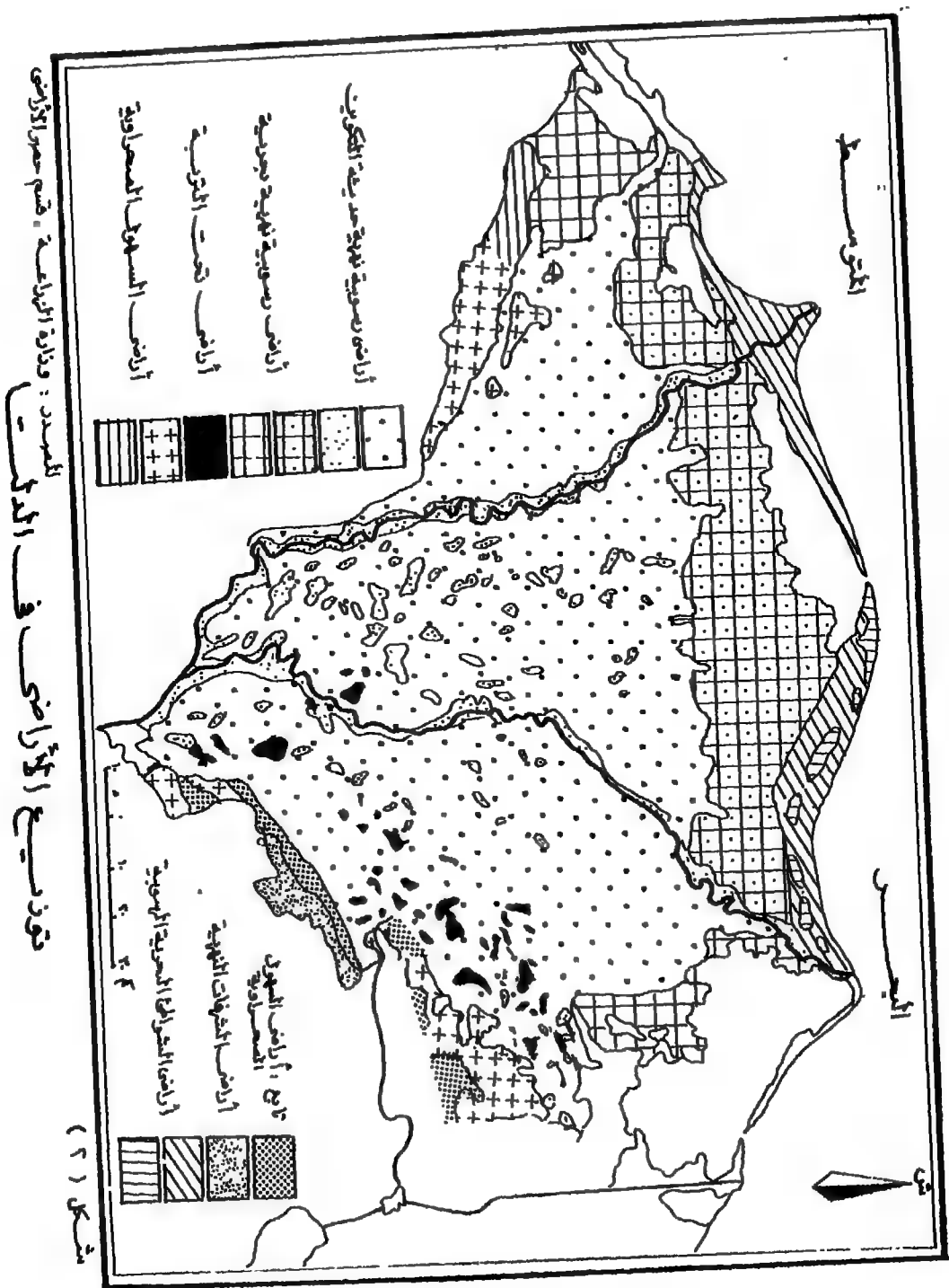
١- قدرت كمية المواد العالقة التى تحملها مياه النيل (١٩١٣ - ١٩٢٢) بنحو ٥٧ مليون طن و قدرت الكمية التى وصلت الى الأراضي الزراعية بعد السد العالى بما يتراوح بين ١٥ ، ٣ مليون ض فى الدلتا والصعيد .

٢- محمد أهر الملا محمد - مقومات وضوابط التنمية الزراعية فى مصر - مركز بحوث الشرق الأوسط ١٩٨٤ ص ٥ سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط (١٦)



المصدر: الشاسي وزملاؤه (١٩٧٠)

الأراضي المصرية



شكل (٢)

قسم جغرافيا الأراضي : وزارة الزراعة - قسم جغرافيا الأراضي

- ١ - أراضي الارسابات النهرية الحديثة : Fluviosols وتنقسم الى قسمين : أراضي طينية خفيفة وأراضي طينية طينية .
- ٢- أراضي رسوبية نهريّة بحرية ، ويميز فيها بين الأراضي الطينية الثقيلة والأراضي الطينية الطينية .
- ٣- الأراضي تحت الدلتاوية : ويميز فيها بين الأراضي الرملية والأراضي الرملية الطينية .
- ٤- أراضي السهول الصحراوية : ويميز فيها بين الأراضي الرملية الصفراء والأراضي الرملية الطينية والأراضي الرملية الجيرية .
- ٥- أراضي الشرفات النهرية : وهي أراضي رملية جيرية طينية .
- ٦- أراضي الشواطئ البحرية الرملية : ويميز فيها بين الأراضي الرملية التي غالبا ما تغمرها المياه ، ثم أراضي الكثبان الرملية . ويمكن أن ننظر الى أقسام التربة السابقة نظرة اقليمية على النحو الآتي :

يتكون الوادي والدلتا أساسا من أراضي الارسابات النهرية الحديثة وهي بصفة عامة أراضي متجانسة تكونت من طمي النيل ، وان كانت تختلف أحيانا من منطقة لأخرى باختلاف المسافة من مجرى النهر وباختلاف الموقع بالنسبة لسرعة جريان النهر وباختلاف نظام الري المتبع بين الحوضى والرى الدائم ، وباختلاف الموقع بالنسبة للمؤثرات الصحراوية والبحرية . والأراضي المجاورة للنهر عموما رسوبية ذات قوام طمي طيني loam - Clay أو طمبي Loam ، أما أراضي السهل الفيضى - معظم الأراضي المزروعة - فهي أراضي طينية ثقيلة القوام بشكل عام على الأقل فى الأجزاء تحت السطحية من القطاع . أما الأجزاء السطحية فهي تتأثر عادة بالمسليات الزراعية ، كما تتأثر الأراضي القريبة من الصحراء بإضافات الرمل الى قوام التربة .

ويختلف قوام التربة على طول الوادى والدلتا من الجنوب الى الشمال ، ففي الدلتا ترتفع نسبة الطين فى التربة مع الاتجاه شمالا (٤٠٪) فى جنوب الدلتا - ٦٠٪ فى شمالها) . أما الأطراف الشمالية للدلتا والتى تجاور البحر والبحيرات الشمالية فتختلط تربتها بين الرواسب النهرية والبحرية .

أما الخصائص الكيماوية للتربة فتتضح من تحليل عينات التربة نفسها وتحليل طمي النيل الذى تكونت منه التربة ، ومن هذه التحاليل يتبين أن العناصر الغالبة فى طمي النيل هى الحديد ثم الكالسيوم والمغنسيوم ثم الصوديوم والبوتاسيوم فالمنجنيز والنيتروجين (الازوت) . أما تحاليل التربة فقد أوضحت غنى التربة نسبيا فى البوتاسيوم وفقرها نسبيا فى النيتروجين ، وارتفاع نسبة الأملاح فى بعض أجزائها وخاصة شمال الدلتا الى حد قد يجعلها غير صالحة للزراعة . والأراضى المصرية عامة عادية أو متوسطة الملوحة - باستثناء أراضى شمال الدلتا والفيوم والأراضى المستصلحة حديثا فى وادى طميلات وأجزاء أخرى من مصر .

يضاف الى خصائص التربة الميكانيكية والكيماوية درجة ارتفاع مستوى الماء الأرضى الذى يحدد هو الآخر درجة خصوبة التربة ، وبشكل عام يرتفع مستوى الماء الأرضى مع الاتجاه شمالا ، أو مع الاقتراب من مصدر مياه نهر النيل أو أحد فرعيه أو قنوات الري الكبرى .

تكون الأراضى الصحراوية وتربتها نسبة محدودة من جملة الأراضى المزروعة فى مصر وإن كانت امكانياتها المستقبلية وفيرة - وكما سبق أن أشرنا يمكن أن نميز فيها بين الأراضى الرملية الصفراء ، والأراضى الرملية الطميية والأراضى الرملية الجيرية ، والأولى أوضح انتشارا على الحواف الغربية للدلتا وفي محافظة البحيرة ، والحواف الشرقية فى محافظة الشرقية والهوامش الشرقية لمحافظة القليوبية . أما الأراضى الطميية الرملية فهى أكثر ظهورا على حواف

محافظة الشرقية ووادى طميلات . أما الأراضى الرملية الجيرية فتظهر بشكل واضح فى الأراضى التى تزرع فى منطقة النوبارية على الهامش الغربى لمحافظة البحيرة .

أما أراضى الواحات الداخلة والخارجة - الوادى الجديد - والتى تزرع - فتختلف بين الأراضى الطينية الثقيلة - ٤٠٪ طين أو أكثر - وبين الأراضى الطينية الرملية والملحية ، وقد يتخللها أراضى ملحية .

أما الأراضى فى وسط وجنوب الصحراء الغربية فهى الأراضى الجيرية أو الرملية ، وتوجد الأخيرة بشكل أكثر وضوحا فى الأجزاء الجنوبية على حين توجد الأولى أكثر فى الأجزاء الوسطى وخاصة فى منطقة واحة سيوة ومنخفض القطار . أما أراضى شبه جزيرة سيناء فقد تبدأ فى شمالها بأراضى طينية غدقة ملحية فى أجزاء منها ثم الأراضى الرملية الجيرية الرسوبية ، كما تظهر أراضى الصخور النارية والمتحولة فى الأجزاء الجنوبية .

الجدارة الانتاجية للأراضى المصرية =

يرتبط بالخصائص الميكانيكية والكيمائية والحيوية للتربة جدارتها الانتاجية الطبيعية وقد تم أكثر من مسح تفصيلى شامل للمنطقة المزروعة فى الوادى والدلتا منذ ١٩٥٧ درست فيه التربة وقطاعاتها فى كل قرية حتى عمق ١٥٠ سم ، ورسمت خرائطها بمقياس : ١ : ٢٥٠٠ ثم صغرت الى ١ : ٢٥٠٠٠٠ و ١ : ١٠٠٠٠٠ وعلى أساس هذه الدراسات قسمت الأراضى المصرية حسب جدارتها الانتاجية الى ست درجات : أراضى الدرجة الأولى وهى الأراضى الممتازة أو عالية الانتاج جدا ، ثم أراضى الدرجة الثانية أو الأراضى عالية الانتاج أو الجيدة ، ثم أراضى الدرجة الثالثة أو الأراضى متوسطة الانتاج ، ثم الأراضى محدودة الانتاج - الدرجة الرابعة - أو الضعيفة ، ثم أراضى الدرجة الخامسة أو

الأراضي محدودة الانتاج جدا . وقد يضاف الى هذه الدرجات الخمس الأراضي غير الصالحة للانتاج .

وأراضي الدرجة الأولى هي أراضي صالحة لزراعة جميع المحاصيل الزراعية وتعطى أكبر انتاج بأقل تكاليف لسهولة وسائل الري والصرف بها . ويتميز بأن قطاع التربة فيها عميق ، وقوامها متوسط ، ولا تزيد النسبة المثوية لمجموع الأملاح الذائبة عن ٠.٣٪ والنسبة المثوية للصوديوم المتبادل أقل من ١٥٪ ، ودرجة الحموضة أو القلوية لا تزيد عن ٨.٥٪ .

أما أراضي الدرجة الثانية فتنتج معظم المحاصيل بتكاليف قليلة لسهولة وسائل الري والصرف بها ، وقطاعها عميق وذات قوام ثقيل ، والنسبة المثوية لمجموع الأملاح الذائبة فيها بين ٠.٣٪ و ٠.٥٪ والنسبة المثوية للصوديوم المتبادل أقل من ١٥٪ ، ودرجة الحموضة أو القلوية لا تزيد عن ٨.٥٪ .

أما أراضي الدرجة الثالثة فلا تجود فيها جميع المحاصيل ، وتعطى محصولا متوسطا بمصاريف متوسطة وحالة الصرف بها متوسطة ، وقطاعها عميق أو متوسط ، وقوامها ثقيل جدا أو ثقيل خفيف ، والنسبة المثوية للصوديوم المتبادل ١٥٪ ودرجة الحموضة أو القلوية ٩٪ .

أما أراضي الدرجة الرابعة فهي أراضي محدودة الانتاج أو تصلح تحت ظروف خاصة وتكاليف الخدمة الزراعية فيها متوسطة أو عالية ، وحالة الصرف متوسطة أو رديئة ، وتشمل أنواع الأراضي التالية :

- أ - الأراضي الرملية البحتة أو التي بها أكثر من ٩٠٪ رمل .
- ب- الأراضي الجيرية والتي بها أكثر من ٢٠٪ من كربونات الكالسيوم .
- ج- الأراضي الطينية الثقيلة المرتفعة الملوحة وسيئة الصرف وريئة النفاذ للماء .

د- الأراضي شديدة القلوية .

هـ- الأراضي الصخرية .

و- الأراضي التي بها طبقات صماء تحدد من نمو الجذور ونفاذية الماء ، وقد تكون هذه الطبقات سميكة وعميقة ولا يمكن تكسيدها .

أما الدرجة الخامسة فتتضمن أراضي البور الصالح والبور المغمر .
وأراضي الدرجة السادسة غير صالحة للزراعة مثل الأراضي الصخرية والكثبان الرملية والأراضي التي يتعذر بها أو ليس لها مورد مياه للري وكذلك الأراضي المقام عليها المنافع العامة . (١)

وقد أشارت نتائج المسح الذي أجري عام ١٩٧٣ أن مساحة الأراضي الممتازة لم تزيد على ٣٦٠ ألف فدان أو ما يعادل ٤٦٪ من جملة الأراضي و ٦٢٪ من جملة الأراضي المزروعة ، على حين كانت مساحة أراضي الدرجة الثانية - الجيدة - ٢٦٣١ ألف فدان أو ٣٣٪ من جملة الأراضي و ٤٥٪ من جملة الأراضي المزروعة ، وجاءت أراضي الدرجة الثالثة - المتوسطة - بمساحة ٢٢٣٩ ألف فدان ونسبة ٢٨٪ من جملة مساحة الأراضي ونسبة ٣٨٪ من جملة مساحة الأراضي المزروعة

أما أراضي الدرجة الرابعة - الضعيفة - فلم تزيد على ٥٥٦ ألف فدان أو ٧٪ من جملة مساحة الأراضي عامة و ٩٪ من جملة مساحة الأراضي المزروعة .

من هذا يتبين أن ما يقرب من ٧٥٪ من جملة الأراضي المصرية يدخل في هذه الدرجات الأربع ، منها أراضي الدرجة الثانية والثالثة أكثر من ٦٢٪ من جملة الأراضي . أما الربع الباقي من الأراضي المصرية فهو غير مزروع وتشغله

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

الزمام والمساحة المنزرعة في جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٠ .

مراجع رقم ٧١ - ١٢٤٢٣ / ٨٣ - يولية ١٩٨٣ ص ٣ - ٥

أراضى الدرجات الخامسة والسادسة ، منها ١١٣٪ أراضى بور مغمورة بالمياه و ٨٥٪ أراضى منافع عامة ، و ٥٥٪ أراضى بور صالحة للزراعة (٤٢٦ ألف فدان) .

لا تختلف هذه الصورة من صور تصنيف الأراضى المصرية تبعاً لجدارتها الانتاجية عن الصورة الحديثة وإن كانت الصور الأحدث قد عمدت الى تجميع بعض هذه الفئات .

والجدول التالى يلخص احدى هذه الصور (١)

جدول (٧)

تصنيف الأراضى المصرية تبعاً للرتبة الانتاجية

الرتبة الانتاجية	المساحة (فدان)	من جملة الأراضى الزراعية	المراكز الأولى فى الرتبة			
			الأول	الثانى	الثالث	الرابع الخامس
الدرجة الأولى	٢١٠٤١٩٥	٣٨٣٪	ميت تلا	كفر شكر	طوخ	القناطر الخيرية
الدرجة الثانية	٢١٣٩٠٧٦	٣٩٠٪	شبرا قهوة	بلقاس	طلخا	بلبيس
الدرجة الثالثة	٩١٣٥٨٨	١٦٦٪	بها	حوش رشيد	التل الكبير	الفشن
الدرجة الرابعة	٢٣٣٣٦٦	٤٣٪	المنزلة	دشنا قنا	الاسماعيلية	القنطرة
الدرجة الخامسة	٩٨٢١٠	١٨٪	الفيوم نقاده	الاسكندرية	بلاد	وادي
الجملة	٥٤٨٨٤٣٥	١٠٠	التهجير عبادى			

وتتضمن أراضي الدرجة الأولى مناطق مصر التي تتراوح جدارتها الانتاجية بين ٥-٤٣ وحدة جدارة^(١) وهي أجود الأراضي المصرية ، ويتركز هذا النوع من الأراضي بصفة خاصة فى الدلتا وخاصة وسط الدلتا وشرقها وفى مساحات واسعة من الوادى نفسه . (شكل ٣)

أما أراضي الدرجة الثانية فتتراوح جدارتها الانتاجية بين ٢-٤ ، ٣٥ وحدة جدارة ، وهى بهذا أقل جدارة من الفئة الأولى ، وتظهر أراضي هذه الفئة بشكل واضح فى الدلتا - الخمسة مراكز الأولى فى الجدول السابق (جدول ٧) أما فى مصر الوسطى والعليا فتتظهر أراضي هذه الفئة فى مراكز امبابة والعياط والجيزة والبدرشين (الجيزة) وبنى سويف وممسطا الوقف وبوش والواسطى (بنى سويف) وبنى مزار ومغاغة والعدوة (المنيا) وجرجا (سوهاج) ولنجح حمادى والأقصر واسنا (قنا) وكوم امبو (أسوان) .

وتكون أراضي هذه الفئة مع الفئة السابقة ما يزيد عن ثلاثة أرباع الأراضي المزروعة فى مصر ، أما الربع الباقي فتشغله أراضي الدرجات الثلاث الأخرى . وتتراوح الجدارة الانتاجية لأراضي الدرجة الثالثة بين ٤٣ - ٧٢ وحدة جدارة ، وأراضي الدرجة الرابعة بين ٢٦ - ٩١ وحدة جدارة ، وأراضي الفئة الخامسة بين ٨ - ١٨ وحدة جدارة انتاجية . وتظهر أراضي الفئة الثالثة فى شمال الدلتا والفيوم وأراضي الفئة الرابعة على الهوامش الشرقية لمحافظة الشرقية والاسماعيلية وبعض مناطق الفيوم وبنى سويف ، أما أراضي الفئة الخامسة فتتظهر فى محافظة الاسكندرية ومركز البرلس فى كفر الشيخ وبلاد التهجير فى محافظة أسوان ودادى عبادى (مركز ادفو) وبعض مناطق الساحل الشمالى والغربى

(١) وحدة الجدارة هى عبارة عن وحدة قياس مركبة تستخدم لتصنيف الأراضي الزراعية حسب مستوى انتاجها من المحاصيل المزروعة الرئيسية (راجع محمد خميس الزوكة - دراسة لبعض مشاكل الأرض الزراعية فى مصر ١٩٨١ ص ٦٢ .

والواحات ، وتصل أعلى نسبة لها (٣٣٪) من جملة زمام المحافظة فى محافظة الاسكندرية وهو بور مغمور ، ثم هوامش الدلتا فى البحيرة (٣٠٪) والشرقية (٢٩٪) ثم محافظة دمياط (٢٢٪) من جملة زمام المحافظة .

هذه الفئات المختلفة من درجات الجدارة الانتاجية ليست لها صفة الثبات والاستمرار ، وإنما هى تتغير تناقصا وتزايدا مع التغير فى ظروف الاستغلال . فالاسراف فى الري أو اهمال العمليات الزراعية ، أو كثافة الاستخدام كلها عوامل تؤدى الى فقدان الأرض لخصوبتها . والجدول المرفق (جدول ٨) يوضح توزيع فئات الجدارة علي محافظات مصر المختلفة .

وتتعرض الأراضى المصرية لكثير من المشكلات يتصل بعضها بالتناقص التدريجى للمساحة المزروعة - وخاصة بالنسبة للفرد - وذلك أمام تزايد عدد السكان وزحف العمران على الأراضى الزراعية والتوسع فى مساحات المنافع العامة . كما تتعرض الأراضى المصرية - وخاصة فى السنوات الأخيرة - الى مشكلة التجريف التى يترتب عليها استئصال الطبقة السطحية المنتجة من الأراضى وذلك أمام الأسعار الخيالية التى تدفع (الفدان من ٧٠٠ - ١٢٠ جنيه) ويترتب على هذه المشكلة انخفاض انتاجية الأرض . ومن المشكلات الأخرى التى تتعرض لها الأراضى المصرية مشكلة التصحر أو انخفاض الانساجية لاعتبارات أخرى غير التجريف ، وقد يأتى هذا التصحر نتيجة الاسراف فى استخدام مياه الري ، أو اهمال شبكة الصرف ، أو سفى الرمال ، أو تلوث مياه الرى وتغير خصائصها ^(١) ، أو عدم الالتزام بنظام دقيق فى الدورة الزراعية

١- محمد خيس الزوكة : دراسة لبعض مشاكل الأرض الزراعية فى مصر ١٩٨١ ص ٢٩

والجدول المرفق (جدول ٩) يمثل درجة تأثير الانتاج الزراعى بالتربة كما يتمثل فى العلاقة بين التربة وانتاج الفاكهة ^(١).

(١) - على يس درويش الريرى . اقتصاد انتاج وتصدير واستهلاك بعض الزروع والفاكهة فى ج.م.ع. دكتوراه غير منشورة - (نقلها طه صقر فى رسالة عن انتاج وتسويق الفاكهة فى ج.م.ع. ١٩٨٨ .



شكل (٣)
المصدر : نشة الاقتصاد النهرى - ١٩٨٢ - ص ١١
أراضي المنطقة الإنتاجية الأولى (٢٨,٣٪ من جملة المساحة)

جدول (٨)

التوزيع النسبي للأراضي الزراعية بالمحافظات حسب المدايرة الانتاجية

الأراضي غير المزروعة		الأراضي المزروعة				المحافظة
درجة سادسة	درجة خامسة	الجملة %	درجة رابعة	درجة ثالثة	درجة ثانية	
الجملة %	درجة أولى	الجملة %				
١٠٦١	١٠٠٤	١٠٠٤	١٠٠٤	١٠٠٤	١٠٠٤	القاهرة
٣٢٨	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٧	٣٢٧	الاسكندرية
٦٧	٢٢٣	٢٢٩	١٦١	٣٨٧	١٦٢	دمياط
٤٠٧	١٥٠	٢٢٤	٧٨	٣٩٦	٢٩٤	الدقهلية
٦٩	٢٨٨	٣٥٧	٨٠	٢٨٩	٢٥٩	الشرقية
٤٣٧	٤٤٨	٤٧٥	٨٥	٣٦٣	٧٧٧	كفر الشيخ
١١٧	٢٠	١٣٧	٥٥	١٧١	٣٨١	القليوبية
٩٧	٢	٩٩	٣٨	٢٩٧	٤٠٥	الغربية
١٠٢	٧	١٠٩	٢٩	١٣٦	٥٢٠	المنوفية
٥٥	٢٩٤	٣٤٩	١٠٥	٤١٨	١٢٢	البحيرة
١٦١	٦٦	٢٢٧	٣٩	١٨٦	٤٩٠	الجيزة
١٠٥	٣٩	١٤٤	٥٩	٢٩٣	٤٢٠	بنى سويف
١٢١	١٢٣	٢٤٤	١٦١	٤٣٥	١٧٥	الفيوم
٩٧	٧٠	١٦٧	٢٥	١٧٣	٤٠٥	المنيا
٩٥	٤٨	١٤٣	١٨	٤١	٧١٠	أسيوط
١٠٨	٣٣	١٣٧	٣٦	١١٨	٦٤٠	سوهاج
١٩٣	٧	١٨٢	٤٣	١٢٥	٦٢٣	قنا
	١٠٢	٢٩٥	١٠١	٢٤٤	٣٣٩	أسوان

جدول (٩)
التربة وإنتاج الفاكهة

الفاكهة	نوع التربة الملائم	PH	ملاحظات
الموالح	مختلفة عدا الجهيرة - صرغ ونهيرة	٥ - ٨	تحتاج الى أسمدة فى الأراضى الكلسية
العنب	الرميلة ، الطينية العميقة - جيدة التهوية	٥.٢-٦.٨	لا يتحمل القلوية
التين	الطينية والصغراء لا سيما الغنية بالمجير	٥ - ٨	يتحمل رداة التهوية ومتوسط مقاومة للملوحة
المشمش	الصغراء والسوداء الثقيلة - جيدة الصرف	٥.٢-٦.٨	يتحمل التريبات الثقيلة الرطبة
الخوخ	الصغراء الخفيفة أو الطينية الفنية جيدة التهوية	٥.٢-٦.٨	لا ينجح فى الأراضى القلوية
الرمان	الطينية العميقة جيدة الصرف	٥ - ٨	لا يتحمل الملوحة العالية
البرتقال	مختلفة - جيدة الصرف - أنسبها الصغراء الخفيفة	٥.٢ - ٦.٨	لا يتحمل الملوحة خاصة الكربونات والبيكربونات
المانجو	الصغراء الخفيفة أو الرملية بشرط التسميد وقد يزرع فى الطينية العميقة جيدة التهوية	٥ - ٨	لا ينجح فى الأراضى الملحية
الموز	الطينية المستوية الخصبة والفنية بالمواد العضوية - جودة الصرف	٥ - ٨	لا ينجح فى الأراضى الملحية أو الثقيلة ذات المستوى المرتفع للماء الأرضى
الجوافة	مختلفة - من الرملية حتى الطينية الثقيلة	٥.٤-٨.٥	يتحمل الملوحة والقلوية والحموضة
الكمثرى	تربة عميقة جيدة الصرف	٥.٥-٧.٢	لا يتحمل زيادة نسبة الجير
التفاح	تربة عميقة جيدة الصرف والتهوية	٥.٣-٦.٨	لا تتجح زراعته فى الأراضى الرملية

ثانياً : دراسة الأرض فى مفهومها البشرى :

إن عملية استغلال الأرض وجدارتها الانتاجية لا تتوقف فقط على خصائصها الطبيعية التى سبقت الإشارة اليها ولكنها تمتد كذلك إلى خصائصها البشرية وأخص ما يميزها هنا حيازة الأرض وأشكال هذه الحيازة وفئاتها ونظم الملك والايجار وتؤثر كل هذه الخصائص فى أشكال استخدام الأرض وجدارتها الانتاجية وفى دراسة هذا المفهوم البشرى يمكن أن نشير الى الزمام الكلى ومساحة الملكية الزراعية من جملة هذا الزمام فالعبرة فى الانتاج ليست بجملة مساحة الزمام فى المقام الأول وإنما بالنسبة المتاحة من جملة الزمام للاستخدام الزراعى ، كما يمكن أن نشير فى هذا الخصوص الى توزيع المساحة على المكلفات أو القطع الزراعية . وهنا يمكن أن تتم هذه الدراسات على مستوى الجمهورية ككل أو مستوى المحافظات أو المراكز أو ربما مساحات النواحي ولغرض هذا الجزء من الدراسة سوف نكتفى بالدارسة على مستوى الجمهورية ككل .

وإذا كانت مساحة الزمام الكلى ، والمساحة المنزرعة لا تشير الى حقيقة الانتاج - فقد تزرع الأرض الواحدة أكثر من مرة فى السنة - كانت دراسة المساحة المحصولية أجدر من مجرد الاقتصار على الزمام بشكل عام ، وهنا أيضا يمكن أن تفصل الدراسة الى مستوى المحافظات والمراكز والنواحي . كما يمكن فى هذا الخصوص الاشارة الى تجميعات القطن والأرز وأى محاصيل أخرى .

ومن الممكن أن تمتد الدراسة الى دراسة الأراضى فى ضوء قوانين الاصلاح الزراعى المختلفة منذ ١٩٥٢ - ١٩٦٩ . وتمتد الدراسة كذلك الى دراسة الحيازة الزراعية فى عددها ومساحتها وفئاتها وارتباطاتها بأشكال معينة من أشكال الاستخدام الزراعى ، ويمكن أن تتم هذه الدراسات على مستوى الجمهورية أو مستوى المحافظات أو المراكز أو حتى النواحي ، ولكن كما سبق أن أشرنا سوف تفتصر الدراسة هنا على مستوى الجمهورية ككل ، وإن كانت البيانات المتاحة

المنشورة فى السبعينيات الوسطى تشير الى أرقام الستينيات الوسطى فانها توضح التوزيع العام والاتجاه العام للأرض فى مفهومها البشرى .

أولا : الزمام والمساحات المنزوعة :

قدرت جملة مساحة الزمام على^(١) مستوى الجمهورية بنحو ٨١٨٣٣٨٥ فداناً تمتلك الحكومة منها ٢٦١٤٥٦٤ فداناً والباقى ملكية للأهالى ، وتختلف مساحة الزمام من محافظة لأخرى .

يمكن مع هذه الاختلافات تقسيم محافظات الجمهورية (عشرون محافظة موضوع الدراسة) الى خمس فئات ، الفئة الأولى وتضم أكبر محافظات الجمهورية زماما - تزيد على المليون فدان - وتضم هذه الفئة محافظتى البحيرة والشرقية - هامش الدلتا - والفئة الثانية تضم المحافظات التى تزيد مساحة زمامها على نصف مليون فدان ، وتضم محافظات الدقهلية وكفر الشيخ والمنيا . أما الفئة الثالثة - وهى التى تمثل المتوال السائد فى محافظات الجمهورية فهى المحافظات ربع المليونية ، وتضم هذه الفئة محافظات الغربية والفيوم وقنا ، وسوهاج وأسيوط والاسماعيلية ، والمنوفية وبنى سويف على الترتيب .

ويمكن ادخال الجيزة ضمن هذه الفئة حيث تقرب مساحة زمامها كثيرا من ربع المليون فدان ، أما الفئة الرابعة فهى التى لا تزيد مساحة زمامها عن ١٠٠ ألف فدان وتقل عن ربع المليون ، وهى محافظات القليوبية وأسوان ودمياط

١- الزمام هو مساحة الأراضى الواقعة فى حوض النيل سواء كانت أملاك حكومية أو أملاك أهالى أو منافع عامة ولا يشمل مساحة الأراضى بمديرية التحرير وأراضى محافظات مطروح والوادى الجديد وسيناء وباقى المناطق الصحراوية كما لا يشمل الأراضى المقام عليها مبان مربوطة بعوائد .
(الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء - الزمام والمساحات المنزوعة فى ج.م.ع. عام ١٩٨٠ مرجع رقم ٧١/١٢٤٢٣/٨٣ يونية ١٩٨٣ .)

والأسكندرية . أما الفئة الأخيرة - وهى المحافظات التى تقل مساحة زمامها عن ١٠٠ ألف فدان فتضم محافظتى السويس والقاهرة - أصغر محافظات الجمهورية زماما .

وقد يكون من المفيد فى هذه الدراسات العامة للأراضى أن نشير إلى أراضى أكل النهر ^(١) كظاهرة جغرافية تستحق الدراسة ، وتوزيع هذه الظاهرة على محافظات الجمهورية المختلفة . ومن هذه الدراسة يتضح أن جملة المساحة التى قدرت فى الثمانينيات الأولى تحت عنوان أكل النهر وصلت إلى أكثر من ٢٤ ألف فدان ^(٢) ، ولابد أن تتوقع أن تختلف درجة أكل النهر من محافظة لأخرى . وكانت هذه الظاهرة فى الثمانينيات الأولى أكثر وضوحا فى مصر الوسطى والعلية فاحتلت المنيا المركز الأول - ٥٧٦٧ فدانا - أى ما يعادل ١٠.٧١٪ من جملة مساحة زمامها ، وتليها من حيث المساحة محافظة سوهاج - ٥٣٠٠ فدانا - وإن كانت تحتل المركز الأول من حيث نسبة أكل النهر من جملة مساحة الزمام - ١٤.٣٥٪ - وفى المركز الثالث جاءت محافظة أسيوط - ٣٢٤١ فدانا أو ٨.٨٠٪ من جملة مساحتها ، ثم قنا فى المركز الرابع مساحة - ٢٩٧١ فدانا - والسادس من حيث نسبة أكل النهر من جملة مساحة زمامها ٠.٦٩٢٪ ، ثم بنى سويف فى المركز الخامس مساحة - والمركز الرابع باعتبار النسبة من جملة مساحتها - ونسبتها ٧.٨٣٪ من جملة الزمام - ثم محافظة الجيزة والمنوفية والدقهلية وكفر الشيخ وأسوان والقاهرة التى تحتل المركز الخامس من حيث نسبة أكل النهر من جملة زمامها والتى وصلت إلى ٧.١٢٪ من جملة الزمام .

١- يقصد بأكل النهر الأراضى التى فقدت بسبب طغيان نهر النيل عليها وتم رفع الضريبة عنها ولم يعوض الأهالى عن قيمتها .

٢- الزمام والمساحات المنزوعة - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - مرجع سابق .

وقد وصلت جملة الأراضى غير المستغلة لعدم صلاحيتها - باعتبارها فسادا أو تالفا (١) فى بداية الثمانينات الى ١١٨٥٢ فدان - لا يدخل فيها أراضى حكومية - ويظهر من هذا الرقم أن هذا الشكل من أشكال الأراضى غير المستغلة أقل مساحة من أراضى أكل النهر التى سبقت الإشارة إليها ، وتختلف عنها من ناحية أخرى فى أنها لا ترتبط بشكل واضح بمصر الوسطى والعليا بنفس درجة ارتباط أراضى أكل النهر . فمحافظة البحيرة تحتل المركز الأول فى وجود هذا النوع من الأراضى غير المستغلة - ٢٩١٦ فدان - تليها محافظة بنى سويف - ٢٠٤٥ فدان ثم قنا - ١٢١٧ فدان - ثم الجيزة - ١٠١١ فدان - ثم سوهاج ٩٥٣ فدان . أما باقى المحافظات فتقل فيها المساحة كثيرا عن الألف فدان . وتصل هذه الأراضى حدها الأدنى فى محافظة الغربية - ٤٧ فدان - والقاهرة - ٥٦ فدان - ولا تظهر أرقام لهذا النوع من الأراضى فى محافظات الاسكندرية والسويس والفيوم (جدول ١٠) .

أما مساحة الملكية الزراعية (٢) التى تعتبر الأرض التى تخضع للاستغلال بعد استبعاد أراضى أكل النهر والأراضى غير المستغلة من جملة الزمام ، فقد قدرت فى الثمانينات الأولى بنحو ٥٤٤٦٨٥٤٠ فدان موزعة بنسب مختلفة بين

(١) الأرض الفساد هى أراضى رملية يصعب زراعتها بسبب تعرضها لعوامل طبيعية أما الأرض التالف فهى أراضى يصعب زراعتها لكونها سبخة أو برك أو مستنقعات .

(٢) الملكية الزراعية هى مساحة الأراضى التى يمتلكها الأهالى بحوض النيل ولا تشمل مساحة الأراضى إدارية التحرير ومحافظات مطروح والوادى الجديد وسيناء وباقى المناطق الصحراوية والأراضى المقام عليها مبان مريوطة بعوائد وهى تختلف عن أراضى الزمام التى تضم الى ما سبق أملاك الحكومة والمنافع العامة (الزمام والمساحات المنزوعة الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء - مرجع سابق) .

توزيع الزمام وعناصره في المحافظات (المساحة بالفدان)
جدول (١٠)

%	الترتيب	الملكية الزراعية	الترتيب	غير مستغل	الترتيب	إجمالي المساحة	الترتيب	أكل النهر	الترتيب	جملة الزمام	المحافظة
٣٠.١٥	١٩	٨٥٥١٠	١٦	٥٦	٥	٠.٧١٢	١١	٧٧٢	٢٠	٣٨١٥٨	القاهرة
١٧.٧٧	١٧	٣٩٩٠.٢	-	-	-	-	-	-	١٨	١٣٨٥٤٨	الاسكندرية
٢٠.٠٨	٢٠	٤٤٩٢	-	-	-	-	-	-	١٩	٧٤٠.٥٤	السويس
١٥.١٩	١٥	١٠.٥٤٢	١١	٣٢٨	-	-	١٥	١٧	١٧	١٣٩٨٦٧	دمياط
١٠.٣٣	٣	٥٧٣١٨٦	١٣	١٣٦	-	٠.٨٨	٨	٧٣١	٣	٨٢٢.٥٦٨	الدقهلية
١٠.٦	٢	٥٨٧٣٧٨	٦	٧٣٩	-	-	-	-	٢	١٠٠٠.٠٢٤	الشرقية
٢.٣٤	١٣	١٨٨٦٨٠	١٤	٨٥	-	٠.٤٨	١٤	١١١	١٥	٢٧٧٨١٢	القليوبية
٦.٦٥	٦	٣٦١٣٢٣	١٥	٧١	-	٠.٦٦	٩	٤٤١	٤	٦٦٣.٧٢٠	مركز الشيخ
٧.٢٤	٤	٤.٩٦٥٦	١٧	٥٧	-	٠.٤٤	١٢	٢.٥	٦	٤٦١.٣٢٨	الغربية
٥.٣	١١	٢٩٥٢٣٥	١٢	٢.١	٨	٠.٢٢٩	٧	٨.٦	١٢	٣٣٦.٢٢٩	المنوفية
١٣.٥	١	٧٤٩٩٥٨	-	٢٩١٦	-	٠.١١	١٣	١٢٣	الأولى	١٠.٦٢.٥.٦	البحيرة
٤.٨٥	١٦	٤٧٢٨٤	٩	٥٢٠	-	-	-	-	١١	٣٤٥.٤٢٣	الاسماعيلية
٣	١٤	١٦٩٩٨٥	٤	١٠.١١	٧	٠.٦٠	٦	١١٤٤	١٤	٢٤٨.٦١٣	الجيزة
٤.٦٦	١٢	٢٥٤٣٤٠	٢	٢.٤٥	٤	٠.٧٨٣	٥	٢٥٢٨	١٣	٣٢٢.٧٤١	بنى سويف
٥.٨	٧	٣٢.٣٦٧	-	-	-	-	-	-	٧	٤٣.٤٨٤	الفيوم
٦.٦٧	٥	٣٧٣٦١	١٠	٤١٢	٢	٠.٧١	١	٥٧٦٧	٥	٥٣٨.٤٥٨	المنيا
٥.٥	١٠	٣.٥٢٢٣	٨	٥٣٣	٣	٠.٨٠	٣	٣٧٤١	١٠	٣٨٠.١٠	السيوط
٥.٦	٩	٣.٩٧٧٥	٥	٩٥٣	١	٠.٤٢٥	٢	٥٣٠٠	٩	٣٩٩.٣٦١	سوهاج
٥.٦	٨	٣١.٨٧٤	٣	١٧١٧	٦	٠.٧٢	٤	٢.٣٧١	٨	٤٢٩.١٣٧	قنا
٤.٣	١٨	١٢٩٣٥	٧	٥٨٢	٨	٠.٢٢٩	١٠	٣٩٥	١٦	١٦٥.٠٤٤	أسيوط

المحافظات المختلفة . وكانت أكبر نسبة فيها فى محافظة البحيرة ١٣ر٥٪ من الجملة ، تليها محافظة الشرقية - ١٠ر٦٪ - ثم الدقهلية - ١٠ر٣٪ - ثم الغربية فى المركز الرابع - ٧ر٤٪ - ثم المنيا فى المركز الخامس - ٦ر٧٪ وتضم هذه المحافظات الخمس ٤٨ر٥٪ من جملة مساحة الملكية الزراعية أو ما يقرب من نصف مساحة مصر ، ويتوزع النصف الباقي على ١٥ محافظة التى يضمها جدول التوزيع (جدول ١٠) .

ننتقل الآن الى دراسة مساحة الملكية الزراعية فى ضوء تقسيمها الى قطع أو مكلفات ^(١) على أن نلقى الضوء على عدد المكلفات أو القطع على مستوى الجمهورية ، ومتوسط القطعة الواحدة من جملة مساحة الملكية الزراعية ، ثم نفصل توزيع هذه المكلفات على فئات الحيازة المختلفة وندرس عدد المكلفات ومتوسط المكلفة فى كل فئة من هذه الفئات .

من دراسة المساحة المملوكة وعدد المكلفات على مستوى المراكز والمحافظات عام ١٩٨٠ يتبين أن جملة المساحة المملوكة - كما سبق أن أوضحنا - هى ٥٥٤٤٦٨ر٥ فداناً مقسمة الى ٣٦٥٤٣٣١ر٣ مكلفة بمتوسط ١٥ فدان لكل مكلفة أو قطعة . كما يتبين أن ٧٠٪ من هذه المكلفات توجد فى فئة الحيازة التى تقل عن الفدان بمتوسط ٠ر٧ فداناً للقطعة ، وتضم فئة الحيازة (١ - أقل من ٢ فدان) ١٢ر٥٪ من عدد المكلفات بمتوسط ١٣ فداناً للقطعة الواحدة ، أما فئة الحيازة من ٢ - ٣ فدان فتضم ٦ر٥٪ من عدد المكلفات بمتوسط ٢٣ فداناً للمكلفة الواحدة ، والفئة (٣ - ٤ فدان) تضم ٣ر٦٪ من عدد المكلفات بمتوسط

(١) المكلفة هى سجل يتضمن القطع التى يمتلكها الفرد ومساحتها داخل القرية الواحدة ويوضح نوع الضريبة وقسمتها واسم الحوض ونوع الملكية .

٣٣ فداناً للقطعة ، أما الفئة (٤ - ٥ فدان) فتضم ٢٤٪ من عدد المكلفات بمتوسط ٤٣ فداناً للقطعة ، وتضم الفئة (٥ - ١٠) فداناً ٢٥٪ من جملة عدد المكلفات بمتوسط ٦٥ فداناً للقطعة ، والفئة (١٠ - ٢٠ فداناً) تضم أكثر قليلاً من ١٪ من عدد المكلفات بمتوسط ٢٦٦ فداناً للقطعة . وتضم الفئات من (٢٠ - ٥٠) و (٥٠ - ١٠٠) و (١٠٠ فأكثر) أقل من ١٪ من عدد القطع واختلف متوسط القطعة فيها بين ٢٦٦ فداناً فى الفئة الأولى و ٧٦٧ فداناً للفئة الثانية و ٢٦٧ فداناً للفئة الأخيرة .

ومن هذا يتضح أن ٧٠٪ من قطع الأراضى الزراعية تقع فى فئة الحيازة أقل من فدان واحد بمتوسط مساحة للقطعة الواحدة أقل من ٠.١ من الفدان . الأمر الذى يشير الى درجة التناثر والتفتت الكبير فى الأراضى فى مصر .

ثانياً: الحيازة الزراعية : (١)

تتضمن دراسة الحيازة الزراعية بشكل عام دراسة عدد ومساحة الحيازات ، ودراسة الحيازات حسب نظام الحيازة ملك أو غير ذلك - ودراسة توزيع عدد

(١) الحارة هى كل قطعة من الأرض مهما كانت مساحتها ويستغلها حائز واحد بغرض الزراعة ، وله ارتباط بالجمعية التعاونية الزراعية بالقرية ، وقد تتكرر اعداد الحيازات اذا كان للحائز أراضى حوزها فى أكثر من قرية ويدخل ضمنها حيازات الشركات والمدارس والمعاهد والجامعات والمصالح والهيئات الحكومية . ولا تتضمن حيازة الأهالى الأراضى البور غير المستخدمة بأكملها فى الزراعة وتقسّم الحيازة الى حيازات الملك وهى اما حيازات مملوكة بأكملها أو حيازات جزء منها مملوكة . وحيازات أخرى وهى الأرض المستأجرة أو التى يستغلها الحائز بوضع اليد . ولأغراض البحث تجمع بيانات الحيازات من القرى وجمعياتها التعاونية من الاستمارة ١٢٧٤ م ١ . والاستمارة ٣ زراعية خدمات (اخطار حيازة) والاستمارة ٢١٩ م ١ لحيازات الاصلاح الزراعية الجهاز المركزى للتمهنة العامة والإحصاء - الحيازة الزراعية ١٩٦٥ - مرجع ٧٤/١١٧١

ومساحة الحيازات حسب فئات مساحة الحيازة ، كما تتضمن الدراسة دراسة مساحة الحيازات حسب نوع الاستخدام - أراضى مزروعة - بتفاصيلها - وأراضى غير مزروعة ، وتدرس كل هذه البيانات على مستوى الجمهورية والمحافظات أو مستوى أصغر وحدة إدارية ، وفى كل هذه الوحدات الإقليمية تدرس الحيازة بشكل عام ، أو تدرس حسب فئات الحيازة المختلفة ، وتختلف دراستها من سنة لأخرى - وإن كان الاتجاه العام لا يتغير كثيرا من عام لآخر إلا فى جانب استخدام الحيازة فى محاصيل الحقل .

يُظهر توزيع عدد ومساحة الحيازات فى مصر - أواخر الستينيات - (جدول ١١) نحو ١٧٨١٧٨ ١٧٩٨ حيازة جملة مساحتها ٢٨٧٨٣٦ ٢٨٧٨ ٥ فداناً منها ١٩٢٣٥٦ ١٩٢٣ حيازة ملك - ٦٦٪ من الجملة - بلغت مساحتها ٣١٦٩٩٥٠ ٣١٦٩ فداناً - ٦٠٪ من المساحة . ومن هذه الأرقام يتبين أن متوسط مساحة الحيازة فى هذه الفترة هو أقل قليلاً من ٣ فدان ، كما يتبين أن متوسط مساحة حيازة الملك يقل عن المتوسط العام فلا يزيد قليلاً عن ٢٦ فداناً ، ويقل كثيراً عن حيازات غير الملك . وربما يرجع ذلك لزيادة ضغط السكان لامتلاك الأراضى كاستثمار أكثر ضماناً بالإضافة إلى أن الزراعة هى حرفة مصر الأولى .

أما على مستوى المحافظات فتأتى الشرقية أولى المحافظات من حيث عدد الحيازات وثانيها من حيث المساحة - وإن كانت تحتل المركز الحادى عشر من حيث متوسط الحيازة . وتحتل المركز الثانى فى عدد الحيازات محافظة سوهاج وإن كانت تحتل المركز الحادى عشر من حيث المساحة والمركز العشرين من حيث متوسط مساحة الحيازة ، وفى المركز الثالث تأتى محافظة الدقهلية التى تحتل المركز الثالث مساحة والتاسع من حيث متوسط مساحة الحيازة الواحدة ، وفى المركز الرابع الغربية التى تحتل المركز السادس مساحة والسادس عشر من حيث متوسط مساحة الحيازة .

وفى المركز الخامس تأتى محافظة المنوفية التى تحتل المركز الثامن مساحة والثامن عشر من حيث متوسط الحيازة .

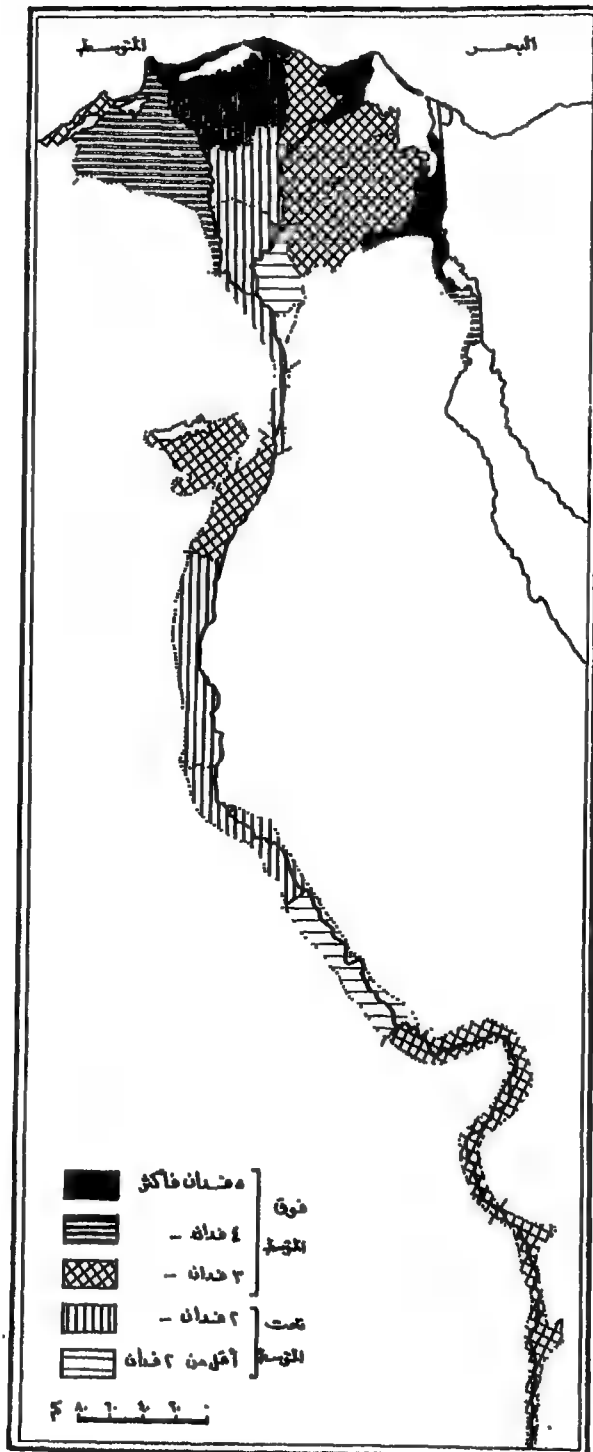
وأكبر متوسط حيازة فى الاسماعيلية تليها محافظة دمياط ثم كفر الشيخ - راجع خريطة متوسط مساحة الحيازة فى المحافظات (شكل ٤) ، ومتوسط الحيازة فى كل منها تزيد على خمسة أفدنة ، وفى المركز الرابع البحيرة ، وفى المركز الخامس السويس ، ويزيد متوسط مساحة الحيازة فى كل منها على أربعة أفدنة . وبمقارنة متوسط الحيازة فى كل محافظة بالمتوسط العام على مستوى الجمهورية - وهو ثلاثة أفدنة تقريبا - يتبين أن ١٢ محافظة من المحافظات المدروسة تقع أعلى من هذا المتوسط . وهى محافظات الاسماعيلية ودمياط وكفر الشيخ والبحيرة والسويس والفيوم والاسكندرية وأسوان والدقهلية وبنى سويف والشرقية وقنا بالترتيب ، وتسع محافظات تقع دون هذا المتوسط ، أصغرها ستوسا بور سعيد ثم سوهاج والقليوبية والمنوفية . (جدول رقم ١١) .

وقد يكون لدراسة متوسط حيازة الملك قيمته للدلالة على توزيع نظام الملك والممتلكات الكبيرة فى محافظات معينة ، ومن دراسة متوسط مساحة حيازات تلك يبين أنها لم تختلف كثيرا فى توزيعها عن توزيع متوسط مساحة الحيازات

جدول (١١)
عدد ومصاحف الخيانات حسب نظام الخيابة بالمحافظة

المحافظة	محافظة الخيابة			الترتيب	محافظة الخيابة			الترتيب	عدد	الترتيب	محافظة الخيابة		الترتيب
	الترتيب	عدد	المصاحف		الترتيب	عدد	المصاحف				الترتيب	عدد	
القاهرة	١٨	٢٣١٢	٨٥٥٢	٢٠	٢٠٨	١٥	١٢٣٦	٢٥٩٧	٤٩٥٦	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
الاسكندرية	١٩	٢٨٦٤	١٠٥٧١	١٨	٢٠٦٩	٧	٧٦٦	٢٣٥٩	٧٢١٧	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
بورسعيد	٢١	٩٨	٨٩	١٠	٢٠٦٩	٢١	١	١	١	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
السويس	٢٠	١٩٢٢	٨٨٣٦	١٩	٢٠٦٩	٥	٧٢٩	٧٨١٢	٦٠٢٣	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
دمياط	١٦	١٦٠٢٢	٨٨٩٢٤	١٥	٢٠٦٩	٢	١٠٢٦٦	٤٨٠٦١	٤٠٨٦٣	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
المنيا	٢	١٦٢٧١٥	٥٤١٦٨	٢	٢٠٦٩	٩	١٢٣٦٠٦	٣٣٣٦٦٦	١٦٤٠٠٢	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
الشرقية	١	١٨٩٧٢٠	٥٧٩٩٢٨	٢	٢٠٦٩	١١	١٣٨٩٢٨	٤٢٦٨٥٢	١٥٢٠٧٥	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
القليوبية	١٠	٩٩٢٨١	١٨٩٤٧٢	١٣	٢٠٦٩	١٩	٦٠٧٢٩	٩٧٩٥٢	٨٨٥٢٠	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
كفر الشيخ	١٤	٧٢١١٧	٣٦٥٩٧٤	٥	٢٠٦٩	٣	٥٨١٠٨	٢٨٧٢٤٩	٧٨٦٢٥	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
الغربية	٤	١٥٥٧٥٢	٢٥٩٢٤٩	٦	٢٠٦٩	١٦	١٠٨٥٩٧	٢١١٢٥٧	١٤٨٠٩٢	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
المنوفية	٥	١٥٥٣٦٦	٣١٥٢٢٣	٨	٢٠٦٩	١٨	١١٥٧٠٦	١٨٦٥٤٦	١٢٨٦٨٧	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
البحيرة	١	١٢٢٤٤٨	٥٩٩١٣٦	١	٢٠٦٩	٤	٨٧١٥٠	٤٠٠٧٣٠	١٩٨٩٠٦	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
الاسماعيلية	١٧	٩٨٨٠	٦٢٢٦٦	١٧	٢٠٦٩	١	٥٥٢٣	٣١٠٧٥	٣١٢٥٦	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
الجيزة	١٣	٨٢٠٠٤	١٨٠٢٨٧	١٤	٢٠٦٩	١٧	٤٤٥٤٦	٩٠٢٧٥	٩٠٤١٢	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
بنى سويف	١١	٨٢١٧٩	٢٥٥٤٦٩	١٢	٢٠٦٩	١٠	٣٩٦٦٥	٩٥٦١٧	١٥٩٨٥٢	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
الفيوم	١٧	٨٢٠٩٠	٢٠٨٢٩٥	١٠	٢٠٦٩	٦	٦٩٤١٩	٢٢٩٤٠٢	٧٨٨٩٣	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
الفيوم	٦	١٤٤٣٦٦	٣٩٥٨٧٢	٤	٢٠٦٩	١٢	٦٦٩٧٩	١٩٤٧٢٥	٢٠١٢٤٨	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
أسيوط	٨	١٦٦٠٢٨	٣١٢١١٢	٩	٢٠٦٩	١٤	٦٤٥٥٢	١٢٤١٠٦	١٧٨٠٠٧	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
سوهاج	٢	١٦٥٧٤٢	٢٠٧٢٦٧	١١	٢٠٦٩	٢٠	١٠٧٠٨٦	١٥١٧٠٦	١٥٥٥٦١	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
قنا	٩	١٠٨٢٤٨	٢٣٦٠٧٨	٧	٢٠٦٩	١٢	٣٦٢٥٨	١٥٨٢٩٧	١٦٧٦٨١	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
أسيوط	١٥	٧٢٠١١	٧٤٢٦٠	١٦	٢٠٦٩	٨	١٣١٦٦	٢٨٤٦٠	٢٥٩٢٠	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩
إجمالي		١٢٣٦١٧٨	٥٢٨٨٣٦		٢٠٦٩		١١١٢٣٥٦	٣١٦٦٦٥٦	٢١١٧٨٨٦	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩	٢٠٦٩

بشكل عام . وان كان الاتجاه الغالب هو أن متوسط مساحة حيازات الملك أقل من متوسط الحيازات العام فى كل المحافظات تقريبا ما عدا المنيا والقاهرة ، الأمر الذى يشير الى أن متوسط مساحة الحيازات غير الملك أعلى من الحيازات المملوكة وفى هذا اشارة الى صغر الملكية بشكل عام .



شكل (٤) متوسط حجم المياه الزراعية في مصر ١٩٦٥

توزيع عدد ومساحة الحيازات حسب فئات مساحة الحيازة :

من دراسة توزيع عدد ومساحة الحيازات حسب فئات مساحة الحيازة مجملة عدد الحيازات البالغة ١٧٩٨١٧٨ حيازة يتبين أن ما يقرب من ثلث هذا العدد يقع فى فئة الحيازات بمساحة أقل من فدان ، وما يقرب من ٢٧.٥٪ من هذا العدد فى الفئة بين فدان وأقل من فدانين ، وما يقرب من ١٤.٥٪ فى الفئة الثالثة (٢ - أقل من ٣ فدان) ، ٨.٥٪ من عدد الحيازات فى الفئة (٣ - أقل من ٤ فدان) ثم ٥٪ من الحيازات فى الفئة (٤ - أقل من ٥ فدان) ، ثم ٨٪ من الحيازات فى الفئة (٥ - ١٠ فدان) و ٣٪ من الحيازات تقع فى الفئة (١٠ - أقل من ٢٠ فدان) ، ثم ١.٥٪ من الحيازات فى الفئة (٢٠ - أقل من ٥٠ فدان) والنسبة الباقية - أقل من نصف ٪ تقع فى الفئات أكثر من ٥٠ فدانا (جدول رقم ١٢) .

إذا نظرنا الى هذا التوزيع بين فئات المساحة ليس من زاوية عدد الحيازات فى كل فئة وانما من حيث المساحة التى تغطيها كل فئة مساحة لوجدنا أن أكبر مساحة من الأرض تقع فى الفئة (٥ - أقل من ١٠ فدان) وتصل الى ١٨٪ من جملة المساحة ، فى حين أنها لا تتعدى ٨٪ من عدد الحيازات . يليها فى المركز الثانى الفئة (٢٠ - أقل من ٥٠ فدان) والتي تضم ١٦٪ من جملة مساحة الحيازات . وفى المركز الثالث تأتى الفئة (١٠ - أقل من ٢٠ فدان) وتضم ١٣.٥٪ من المساحة . هذه الفئات الثلاث التى تضم ما يقرب من ٤٨٪ من مساحة الأراضى فى مصر - و ١٢.٥٪ من عدد الحيازات - يمكن أن نعرفها بوصف طبقة الحيازات الوسطى العليا ، تميزا لها عن طبقة الحيازات العليا التى تضم الفئات (٥٠ - أقل من ١٠٠) و (١٠٠ فأكثر) واللتيين تضمان ٦٪ من المساحة وأقل من ١٪ من عدد الحيازات ، وعن طبقة الحيازات الوسطى التى تضم الفئتين (٣ - أقل من ٤ فدان) و (٤ - أقل من ٥ فدان) واللتيين تضمان ١٦٪ من المساحة

جدول (١٢)

عدد ومساحة الحيازات حسب فئات مساحة الحيازة بالجمهورية

الترتيب حسب المساحة	%	المساحة	حيلة الحيازات			فئات مساحة الحيازة
			المجموع التراكمي	%	عدد	
٨	٩	٣٠٧٦٨٤	٣٢	٣٢	٥٧١١٠٥	أقل من فدان
٤	١٢.٥	٦٦٥٢٥٢	٥٩.٥	٢٧.٥	٤٩٥٣٩٤	١- أقل من ٢
٥	١١.٥	٦٠٥٨١٨	٧٤	١٤.٥	٢٦١٣٥٢	٢- أقل من ٣
٦	٩.٣	٤٩٠١٨٧	٨٢.٥	٨.٥	١٤٨٨٣١	٣- أقل من ٤
٧	٧.٥	٣٨٧٣٩٤	٨٧	٥.٥	٨٩٦٩١	٤- أقل من ٥
١	١٨.٥	٩٥٩٥٨٧	٩٥.٥	٨.٥	١٤٥٦١٥	٥- أقل من ١٠
٣	١٣.٥	٧١٧٢٠٩	٩٨.٥	٣.٥	٥٣٢٣٧	١٠- أقل من ٢٠
٢	١٦.٥	٨٣٦١٣٦	١٠٠	١.٥	٢٨٤٠٥	٢٠- أقل من ٥٠
٩	٥.٥	٢٥١٥١٢		٠.٢	٤٣٠٩	٥٠- أقل من ١٠٠
١٠	١.٥	٦٧٠٥٧		٠.١	٢٣٩	١٠٠ فدان فأكثر
	١٠٠	٥٢٨٧٨٣٦		١٠٠	١٧٩٨١٧٨	إجمالي

التوزيع : أقرب للطبقات الوسطى والعليا في المركز الأول : ٤٧.٥%

والوسطى السفلى : في المركز الثاني ٢٤.٥%

ثم الوسطى : ١٦.٥%

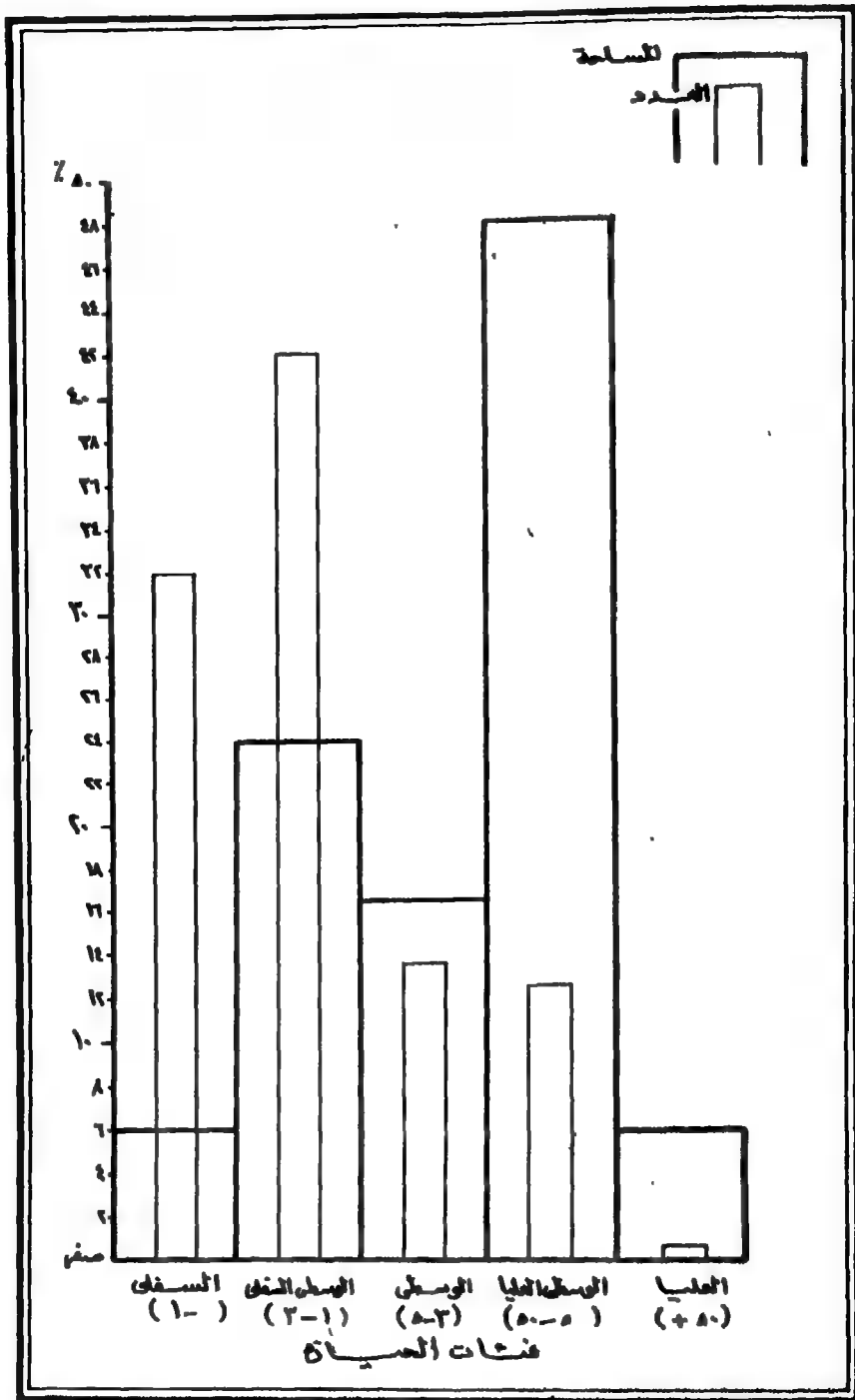
ثم السفلى : ٩.٥%

ثم العليا : ١.٥%

وهـ ١٣٪ من عدد الحيازات . وطبقة الحيازات الوسطى السفلى التى تضم الفئتين (١- أقل من ٢ فدان) و (٢- أقل من ٣ فدان) وتضم ٢٤٪ من المساحة و ٤٢٪ من جملة عدد الحيازات . وعن طبقة الحيازات السفلى التى تضم الفئة (أقل من فدان) وتضم ٦٪ من المساحة و ٣٢٪ من جملة الحيازات .

ومن هذا يظهر أن ما يقرب من نصف أراضى مصر يوجد فى فئات الحيازة من ٥ - أقل من ٥٠ فداناً . وربع أراضى مصر من فئات الحيازة بين ١- أقل من ٣ أفدنة ، وأعلى قليلا من ٥٪ من أراضى مصر فى الفئة أقل من فدان ، ونسبة أقل من ذلك بكثير فى الفئات التى تعلو عن ٥٠ فداناً . أراضى مصر إذن أراضى طبقات وسطى عليا ووسطى سفلى ووسطى ^(١) (راجع شكل (٥) ومن الممكن تطبيق هذه الدراسة العامة لمستوى الجمهورية ككل على مستوى المحافظات والوحدات الادارية المختلفة .

(١) على الرغم من أن هذه أرقام السنينيات الوسطى والأخيرة إلا أنها لا تعتمد كثيرا عن الصورة الحقيقية الحالية .



شكل (٥) توزيع عدد ومساحة الأحيات حسب فئات الارتفاع (الستينيات الوسطى)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهيئة العامة للإحصاء (١٩٦٥) مرجع رقم ١١٧١ / ١٧١
طبعة (١٩٦٥) يونيو ١٩٦٥

الحيازات واستخدام الأرض :

يظهر من دراسة استخدام الأرض أن ٩٦٪ من مساحة الحيازات يزرع بمحاصيل الحقل والخضر مقابل ٢٧٪ للحدائق وأكثر قليلا من ١٪ من مساحات الحيازات أراضي غير مزروعة . ومن مطابقة توزيع الحيازات على فئات المساحة المختلفة من أقل من فدان إلى ما مساحته أكثر من ١٠٠ فدان نتبين - راجع جدول رقم (١٣) - أن محاصيل الحقل والخضر لا يختلف توزيعها على فئات المساحة المختلفة عن توزيع مساحات الفئات نفسها ، ففئة الحيازة التي تضم أقل من فدان - والتي سبق أن أشرنا أنها تشغل ٦٪ من جملة مساحة أرض مصر - مسئولة عن ٦٪ من المحاصيل والخضر ، وأن الفئة (١ - أقل من ٢٪) - المسئولة عن ١٢٫٥٪ من مساحة الأراضي - مسئولة عن ١٣٪ من أراضي المحاصيل والخضر وهكذا . أما الحدائق القائمة فتظهر أهمية أعلى في فئات الحيازة (١٠ - أقل من ٢٠ فدان) - ١٦٪ من مساحة الحدائق ، وفئة (٢٠ - أقل من ٥٠ فدان) - ٢٩٪ من مساحة الحدائق القائمة . ثم فئة (٥٠ - أقل من ١٠٠ فدان) - ١١٪ من مساحة الحدائق القائمة ، ثم فئة ١٠٠ فدان فأكثر وهي مسئولة عن ٧٪ من مساحة الحدائق القائمة ، أما حدائق الغرس الجديد فتظهر أهمية أكبر في الحيازات المتوسطة العليا (٥ - أقل من ٥٠ فدان) ، وخاصة الفئة (٢٠ - أقل من ٥٠ فدان) - ٣٣٪ من مساحة الغرس الجديد - وفئة (١٠ - أقل من ٢٠ فدان) - ١٨٪ من جملة مساحة الغرس الجديد - ثم فئة ١٠٠ فدان فأكثر من ١٠ فدان) - ١٥٪ من مساحة الغرس الجديد . أما مساحة الأرض غير المزروعة فتظهر بوضوح أكبر في فئات الحيازة الوسطى العليا والعليا ، فهي في الفئة (١٠ - أقل من ٢٠ فدان) - ٢٠٪ من جملة مساحة الأرض غير المزروعة ، وفي الفئة (٢٠ - أقل من ٥٠ فدان) - ٣٠٫٥٪ ، وفي الفئة (٥٠ - أقل من ١٠٠ فدان) - ١٤٫٥٪ . وفي الفئة (١٠٠ فدان فأكثر) - ٦٫٥٪ أي أن هذه الفئات الأربع تضم أكثر من ٧٠٪ من مساحة الأراضي غير المزروعة .

جدول (١٣)

عدد ومساحة الحيازات حسب نوع الاستخدام وحسب فئات المساحة بالجمهورية

مساحة الأراضي المزرعية			مساحة الأراضي المزرعية			جملة الحيازات		فئات مساحة الحيازة
الجملة	أخرى	لوح وروما في حكمها	الجملة	حقل غرس	حقل قاتنة	محاصيل وخضر	المساحة بالفلدان	
٤٧٨	١٤٣	٢٣٥	٣.٧٢.٠٦	٢٩٢	٤٣٩٣	٢.٢٥٢١	٣.٧٦٨٤	٥٧١١.٥
%٢				%٢	%٣	%٦	%٦	%٣٢
١٥٢٩	٣٧١	١١٥٨	٦٦٣٧٢٣	٦.٠١	٨٦٨٢	٦٥٤٤٤.٠	٦٦٥٢٥٢	٤٩٥٣٩٤
٢				٤.٥	%٦	%١٣	١٢.٥	%٢٧.٥
٢.٤٦	٤٥٤	١٥٩٢	٦.٣٧٧٧	٧.٧	٧٧٢٧	٥٩٥٣٣٨	٦.٥٨١٨	٢٦١٣٥٢
٣				٥	٥.٥	١٢	١١.٥	%١٤.٥
٢٢٥٤	٣٨٢	١٨٧٢	٤٨٧٩٣٣	٦.٥٦	٦٦٣٩	٤٨.٢٣٨	٤٩.١٨٧	١٤٨٨٣١
٣.٥				٥	٥	٩.٣	٩.٥	%٨.٥
٢٣١٢	٣٧٩	١٩٣٣	٣٨٥.٨٢	٤.٤٨	٦٣٧٨	٣٧٨٢٥٦	٣٨٧٣٩٤	٨٩٦٩١
٣.٥				٣.٥	٤.٥	٧.٥	٧.٥	%٨
١١١٤١	١٢.٧	٩٩٣٤	٩٤٨٤٤٦	٢.٠.٣	١٩١٤٥	٩٢٧٢٩٨	٩٥٩٥٨٧	١٤٥٦١٥
١٦.٤				١٥	١٣.٥	١٨.٥	١٨	%٨
١٣٥٣٢	١١٧٣	١٢٣٥٩	٧.٣٦٧٧	٢٤٢٩	٢٢٤٨٣	٦٧٨٧٦٥	٧١٧٢.٩	٥٣٢٣٧
٢.٠				١٨	١٦	١٣.٥	١٣.٥	%٣
٢.٧٩٨	١٩٥٥	١٨٨٤٣	٨١٥٣٣٨	٤٤٧٣	٤١٤٥٨	٧٦٩٤.٧	٨٣٦١٣٦	٢٨٤.٥
٣.٥				٣٣	٢٩	١٥	١٦	%١.٥
٩٩٤٧	٩٧٩	٨٩٦٨	٢٤١٥٦٥	١٦.٢	١٥٣٥٤	٢٢٤٦.٩	٢٥١٥١٢	٤٣.٩
١٤.٥				١٢	١١	٤.٥	٥	%٠.٢
٤٣٢.٠	٥١٥	٣٨.٥	٦٢٧٣٧	١٩٦	٩٨١٣	٥٢٧٢٨	٦٧.٥٧	٢٣٩
١.٥				١.٥	٧	١	١	%٠.١
٦٨٣٥٧	٧٥٥٨	٦.٧٩٩	٥٢١٩٤٧٩	١٣٤.٧	٤٢٣٧٢	٠.٦٣٧.٠	٥٢٨٧٨٣٦	١٧٩٨١٧٨
١.٠				١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	%١.٠

- مساحة الحيازة لا تؤثر كثيرا في محاصيل الحقل فالارتباط طردى تام . لا توطن أو أهمية نسبية لفئة الحيازة

- الحدائق أكثر ارتباطا بالحيازة الوسطى العليا والعليا والغرس الجديد أكثر ارتباطا بالوسطى العليا .

- غير المزروع أكثر ارتباطا بالحيازات الكبيرة في الفئات الوسطى العليا والعليا .

المبحث الثانى موارد المياه والرى

سبق أن أشرنا إلى أن الموارد الزراعية تتكون من عنصرين أساسيين الأرض والمياه . وقد تناول الجزء السابق من الدراسة عنصر الأرض بمفهومها الطبيعي ومفهومها البشرى . و ينتقل الآن الى دراسة العنصر الثانى وهو عنصر المياه . وهنا سوف تنقسم الدراسة الى قسمين : نتناول القسم الأول دراسة المياه من حيث تقدير الاحتياجات المطلوبة وخصائصها ، ثم المصادر التى يعتمد عليها فى توفيرها - سواء اتصلت بمياه النيل أو مياه المصارف أو المياه الجوفية أو المطر - ويتناول القسم الثانى دراسة شبكة الرى وما يرتبط بها من نظم الرى ومناوباتها ومقنناتها وزماماتها إلخ .

أولا : الاحتياجات المائية ومصادرها :

على الرغم من أن الاحتياجات المائية تتحدد على أساس الاستخدامات المختلفة التى تضم الزراعة والكهرباء والنقل والشرب - أساسا - إلا أن الاحتياجات الزراعية هى التى تشكل وجه الاستخدام الأول . وتقدر استخدامات الزراعة على أساس احتياجات المحاصيل المختلفة ، هذه الاحتياجات التى تختلف باختلاف ظروف التربة والمناخ ، وهى التى تختلف فى مصر السفلى عنها فى مصر الوسطى ومصر العليا ، ثم نوع المحصول .

والجدول التالى يوضح الاختلاف فى احتياجات المحاصيل المختلفة ^(١) فى مناطق

مصر الثلاث (جدول ١٤) .

(١) - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ... إلخ

جدول (١٤)
المقنن المائى لبعض المحاصيل (م٣)/قدان

المحصول	الاحتياجات المائنة		
	مصر العليا	مصر الوسطى	مصر السفلى
القمح	٣م ١٩٨٠	٣م ١٤٨٠	٣م ١١٠٠
الشعير	١٨٠٠	١٣٤٠	١٠٠٠
البرسيم المستديم	٤٥٠٠	٣٣٥٠	٢٥٠٠
الحضر (شتوى)	٤٥٠٠	٣٣٥٠	٢٥٠٠
الحضر (صيفى)	٤٧٥٠	٣٣٢٠	٢٦٤٠
الحدائق (شتوى)	٣٦٠٠	٢٦٨٠	٢٠٠٠
الحدائق (صيفى)	٤٢٦٠	٢٩٣٠	٢٣٤٠
القطن	٥٤٠٠	٣٧٦٠	٣٠٠٠
الأرز	٩٥٠٠	٩٥٠٠	٧٥٥٠
الدرة الشامية	٤٥٠٠	٣١٥٠	٢٥٠٠
القصب	١٨٧٢٠	١٣١٠٠	١٠٤٠٠

الجهاز المركزى للتعبة العامة والاحصاء . نشرة الرى والموارد المائية ١٩٨٠ . وهذا التقدير قد يختلف عن تقديرات من كتب فى الموضوع أمثال حسن وهبى وأحمد كمال وعبد السلام هاشم . وغيرهم إلا أننا رأينا أن تأخذ بتقدير الجهاز .
(نقلها مجدى السرسى ص ٥٩ فى رسالة الدكتوراه الرى ومشكلات الزراعة فى دلتا النيل ١٩٨٥)

هذه المقننات الخاصة بالمحاصيل المختلفة فى أجزاء مصر المختلفة يمكن أن تترجم لمجموع الاحتياجات المائية فى العروات الزراعية الثلاث كما يتضح من الجدول الآتى : (جدول ١٥) .

جدول (١٥)

الاحتياجات المائية محسوبة عند أسوان وفقا لنتائج تجارب المقننات المائية ١٩٨٠

(٣م)

الاحتياجات المائية

الموسم	مصر السفلى	مصر الوسطى	مصر العليا	المجموع
الشتوى	١٢٠١٢٠٤٤٩ر٠٩٨	٤٠٨٥٣٠٤ر٣٨٢٤	٥٣٢٢٨٧٥٣٠٤ر٣٦	١٨١٢٧٤٠٧ر٠٣٦
الصيفى	١٠١٨٣٢٧٥٤٨ر٠١	٩١٦٠٣ر٣٨٥٠	٤٧٣٣٢ر٦٧٤٩٠	٣٢٩٩٦٨٩٣٧٣٦ر٠١
النيلى	٩٨٥٠٩٣٦٥٥ر٠	٣٨٩٠٠ر٤٤٥٠	٧٤٢٤٧٨٢٦٨ر٠	٣٢١٧٢٦١٠٨٢٣ر٠
المجموع	٣١٧٩٨٢٩٤٦٨ر٠	١٢٥٤١٢٥٨٠٧ر٠	١٠١٣٢٢٠ر٨١٤٤٠	٥٤٢٦٦٩١١٩٥٥ر٠

هذه الاحتياجات المائية من الممكن أن تنخفض بنسبة ٦٪ دون التأثير على الانتاجية ، كما يمكن تخفيض معدل التبخر وخاصة من منطقة بحيرة السد العالى . الأمر الذى يجعل هذه الاحتياجات أقل كثيرا مما يتضح من الجدول السابق .

إذا نظرنا الى الاحتياجات فى مصر سنة ٢٠٠٠ - عندما يصل عدد السكان الى ما يقرب من ٧٠ مليونا - لكى نحافظ على مستوى الفرد الحالى ، قد نكون فى حاجة الى نحو ٧٧ مليار م^٣ ، وإذا قورن هذا المستوى بالحصة المتاحة حاليا والتى تقترب من ٥٥ مليار م^٣ ، يظهر النقص بنحو ٢٢ مليار م^٣ ، الأمر الذى يتطلب التفكير فى أسلوب تعويض هذا النقص . وتفادى ما يمكن أن يترتب عليه من مشكلات لعل أهمها :

- ١- فى حالة العجز بنسبة ٥٪ فى السنة يتطلب الأمر خفض مساحات الأرز بنحو ٢٠٠ ألف فدان ومساحة القصب بنحو ٥٠ ألف فدان .
- ٢- فى حالة وصول العجز الى نسبة ١٠٪ سيترتب على ذلك - إضافة لما

سبق فى النقطة الأولى - خفض كل الاحتياجات المائية بنسبة ٤٪ ، وخفض انتاج الطاقة المائية بنسبة ٢٠٪ .

كيف تتفق موارد المياه المتاحة مع هذه الاحتياجات ؟

لا تخرج موارد المياه فى مصر ومصادرنا الأساسية عن مصادر اربعة :

أولها : وأهمها هى مياه النيل والتي تسهم بأكثر من ٥٥ مليار م^٣ فى السنة
وثانيها : مياه الصرف والمصارف - بعد تحليتها - خلطها بمياه النيل - وتقدر
عند البعض بنحو ٤٥ مليار م^٣ ويرى البعض الآخر إمكان زيادتها إلى ١٦ مليار
م^٣ وثالثها : المياه الجوفية التى اختلفت فيها هى الأخرى التقديرات بين نصف
مليار م^٣ و٣ مليارات م^٣ .

أما المصدر الرابع : فهو مياه الأمطار فى سيناء والساحل الشمالى .
وكما تختلف هذه المصادر الأربعة فى أهميتها بالنسبة لجملة المتاح من الموارد فانها
تختلف كذلك فى تكاليف استخدام المتر المكعب من كل منها ، فالتكاليف أقل ما
يمكن فى حالة مياه النيل المستخدمة فى الزراعة وأعلى ما يكون فى حالة المياه
الجوفية التى تستخدم للزراعة والشرب (ربما خمسة أمثال تكلفة مياه النيل) ، أما
تكلفة مياه استخدام مياه الصرف فتأتى فى مرحلة وسط بين المصدرين السابقين
(١)

وسوف نشير فى ايجاز الى كل مصدر من المصادر الأساسية :

١- ابراهيم محمود الأسيوطى وآخرون - الاستخدام الأمثل للموارد المائية بمحافظه الشرقية مؤتمر
ترشيد استخدام المياه - ابريل ١٩٨١ . نقلها مجدى السرسى (ص ٥٣٥) .

أولا : الموارد النيلية :

النيل هو مصدر الموارد المائية الأساسى فى مصر ، ويقدر أن جملة الأمطار الساقطة سنويا فى منطقة حوض النيل تكفى ما يقرب من خمسة أضعاف سكان الحوض الحاليين ، ولو اقتصر التقدير على نسبة الجريان الساقطة من هذا التساقط - والتي تقدر بنسبة ١٤٪ من جملة التساقط - لوجدنا أنها تكفى ضعف السكان الحاليين لو أحسن استغلالها - وتحقق التعاون بين دول الحوض المختلفة ، ولكننا نعرف أنه يفقد من هذه النسبة نحو ٦٠٪ من متوسط إيراد النهر الحالى ، وبوجه عام يبلغ حجم التساقط السنوى على الحوض بنحو ٩٠٠ مليار م^٣ يمثل السريان السطحي منها نحو ١٣٧ مليار م^٣ ولا يزيد متوسط إيراد النيل حاليا عن ٨٤ مليار م^٣ (١) ويكون نصيب مصر من هذا الإيراد بنحو ٩ مليار م^٣ بعد تنفيذ مشروعات أعالي النيل التى سوف تضيف ما مجموعه ١٨ مليار م^٣ نصفها هو نصيب مصر . كما يكون زيادة الانتفاع بهذه الموارد عن طريق تحسين فتحات الري الحالية ، الأمر الذى سوف يترتب عليه توفير فاقد سنوى يقدر بنحو ٣٠٪ ، كما يمكن زيادة الانتفاع بالإيراد عن طريق ضبط المقننات المائية ، فما يحصل عليه الفدان حاليا - ٨٠٠٠ م^٣ فى السنة - لا يستفاد منه إلا بمقدار ٥٦٠٠ م^٣ ، وكذلك يمكن ترشيد الاستهلاك عن طريق استخدام وسائل جديدة فى الري : تنقيط - رش ... الخ ، الأمر الذى يمكن معه توفير ٤٠٪ من الاستهلاك الحالى .

١ - يقدر هذا الإيراد بنحو ٤٥ مليار م^٣ فى السنوات المنخفضة الإيراد ، ٨٤ مليار م^٣ فى السنوات المتوسطة و١٥٥ مليار م^٣ فى السنوات العالية .

أما مشروعات أعالي النيل فلعل أهمها مشروعات قناة جونجلي (١) وجونجلي (٢) ومشروعات منطقة السدود الأخرى والتي تتضمن حفر قنوات تخترق منطقة السدود (مساحة ٣٣ ألف كم^٢ تقدر امكانياتها بنحو ٦٠ مليار م^٣) تتراوح أطوالها بين ٣٠٠ ، ٤٠٠ كم تحول دون انسياب المياه فى منطقة السدود .

هذه القنوات تتطلب اقامة خزانات فى منطقة بحيرة ألبرت أو فى الحبشة ، الأمر الذى يعنى الحاجة الى تعاون جميع دول حوض النيل لتنفيذ هذه المشروعات . ولعل جهود الحكومة المصرية فى تكوين هيئة مشتركة بين دول الحوض التسع عام ١٩٨٠ تعتبر خطوة فى هذا السبيل . ويختلف ايراد النهر وتصرفاته المائية من سنة لأخرى ، ويلاحظ الاتجاه نحو الهبوط فى السنوات الأخيرة .

والجدول الآتى يوضح إيرادات النهر وتصرفاته فى الفترة ١٩٧٩ / ١٩٨٤ (جدول ١٦) .

جدول (١٦)
إيرادات النيل وتصرفاته (١٩٧٩ - ١٩٨٦)

السنة المالية	الإيراد الواصل لبحيرة السد (دون فواقد)	المنسوب (أول أغسطس)	الإيراد من كافة المصادر
١٩٨٠/٧٩	٤٨,٤٧٥ مليار م ^٣	١٧٣ر٣	٥٨,٧٥٤
١٩٨١/٨٠	٥٥,٩٧٠	١٧١ر٣	٥٨,٦٦١
١٩٨٢/٨١	٥٥,٩١٢	١٧٠ر٣٤	٦٠,٩٤٧
١٩٨٣/٨٢	٤٧,٩٥٤	١٦٥ر٨٤	٦٠,٦١٢
١٩٨٤/٨٣	٤٠,١٢٠	١٦٣ر٣٢	٥٩,٢٥٥
١٩٨٥/٨٤	—	١٦٣ر٢٢	٣٥,٠٠٠
١٩٨٦/٨٥ (توقع)	—	١٥٨ر٠٠	—

لعل الجدول السابق يلقى الضوء على أهمية تخزين السد العالي في تعويض نقص الإيراد الطبيعي للنهر نتيجة للتغير في ظروف التساقط في منطقة حوض النيل .

ولعل دراسة موارد مياه النيل المصرية تتطلب الإشارة الى موقف السودان من هذه الحصة المصرية والتي تحددت في اتفاقيتي مياه النيل ١٩٢٩ و ١٩٥٩ والتي يظهر فيها تغير بين التاريخين رغم ثبات جملة تصرف النيل عند ٨٤ مليار م^٣ .

تظهر اتفاقية ١٩٢٩ أن حصة مصر من ايراد النيل كانت عند ٤٨ مليار م^٣ ارتفعت الى ٥٥ر٥ مليار م^٣ فى اتفاقية الخرطوم ١٩٥٩ ، كما ارتفعت حصة السودان من ٤ مليار م^٣ فى الاتفاقية الأولى الى ١٨ر٥ مليار م^٣ فى الاتفاقية الثانية . أما الفاقد الذى كان ينصرف الى البحر ومقداره ٣٢ مليار م^٣ فى الاتفاقية الأولى ، فلم يظهر فى الاتفاقية الثانية ، وظهر بديلا له الفاقد بالتبخر ومقداره ١٠ مليار م^٣ وقد ضُمَّت الاحتياجات وواقع الموارد المائية فى مصر فى مجلد من ١٧ جزء عرف باسم المخطط الأساسى لمياه النيل فى مصر Master Water Plan (E.M.E.P) ويمكن من الرجوع الى هذا المخطط ان نتبين حالة الطلب والعرض من المياه فى مصر . فى الفترة ١٩٩٠/١٩٨٠ كما يتضح من الجدول الآتى : (جدول ١٧) .

جدول (١٧)

تقديرات العرض والطلب من المياه في مصر (١٩٨٠ / ١٩٩٠) بليون مم^٣

١٩٩٠		١٩٨٠		الطلب
J. Water bury	مخطط مياه النيل (EMWP)	J. Water bury	مخطط مياه النيل (EMWP)	
٣٣	٢٩ر٤	٣٢ر٤	٢٩ر٤	أراضي الزراعة القديمة
١١ر٢	٨ر٥	٤ر٨	—	استصلاح جديد
٤ر٠	٢ر٢	٣ر٠	١ر٨	فائض مدنى
٢ر٠	٠ر٨	١ر٠	٠ر٣	فائض الصناعة
١ر٦	١ر٦	٢ر٥	٣ر٨	الملاحة
٧ر٠	٢ر٢	٦ر٧	٢ر٧	التنوير وغيره
١٤ر٢	١٤ر٢	١٥ر٠	١٦ر٠	الصرف
٧٣ر٠	٥٨ر٩	٦٥ر٤	٥٤ر٠	المجموع
٥٨ر٩	٦١ر٧	٦٠	٥٧ر٥	العرض
٦ر٠	٥ر٤	٢ر٥	—	العرض عند أسوان
٤ر٠	—	٤ر٠	—	إعادة استخدام الصرف
٦٨ر٩	٦٧ر١	٦٦ر٤	٥٧ر	الصرف في النيل
٤ر١-	٨ر٢+	١ر١+	٣ر٥ +	المجموع
الفرق (العرض - الطلب)				

وفي ختام هذا الجزء الخاص بمياه النيل كالمصدر الأساسى لمياه الري في مصر
قد نشير الى خصائص هذه المياه .

ان حديثنا عن مياه النيل باعتبارها المصدر الأساسى للزراعة والشرب وأغراض الصناعة والملاحة يجب أن يأخذ فى الاعتبار أن مياه النيل التى نتحدث عنها اليوم - فى الثمانينيات - ليست هى مياه النيل التى كتب عنها قبل سد أسوان العالى ، فقد تعرضت لكثير من التغيير فى خزان البحيرة ، وفى مجرى النيل نفسه ، وجاء هذا التغيير نتيجة لاعتبارين أساسين :

الاعتبار الأول : هو التغيير الطبيعى فى نظام النهر - إيرادا ومصرفا - وهو أمر يرتبط بحالات المطر والجفاف .

والاعتبار الثانى: هو الاعتبار البشرى الذى يرتبط باستخدامات الانسان وتطوره الحديث وخاصة فى مجال الصناعة .

وتشير الدراسات التى تمت على مياه النيل نفسه بعد ١٩٧٥ الى تزايد المحتويات الذاتية وغيرها ولو أن هذه الزيادة لاتؤثر كثيرا - حتى الآن - فى استخدامات المياه فى الأغراض المنزلية أو الصناعة أو الزراعة ، ومع ذلك فقد أصدرت الحكومة عام ١٩٨٢ قانون (٤٨) يحظر صرف مخلفات الصناعة فى النهر كلية أو قبل معالجتها معالجة خاصة ، كما يحظر صرف مياه المصارف فى النيل .

ومن تحليل أجرى لمياه النيل عام ١٩٨٤ ظهرت النتائج التى يوضحها الجدول الآتى : ^(١) (جدول ١٨)

Nilewater Quality After construction of Aswan High Dam , Mahmoud -
abu Zoid 1987

(مقدم لمؤتمر حوض النيل - معهد الدراسات الافريقية عام ١٩٨٧)

جدول (١٨)
كمية الأملاح الذائبة فى نهر النيل ١٩٨٤

الموقع	الأجزاء فى المليون		الموقع	الأجزاء فى المليون	
	١٩٨٤	١٩٠٦/١٩٠٢		١٩٨٤	١٩٠٦/١٩٠٢
بحيرة طانا	١٧٠		بحيرة ادوارد	٣٦٠	
النيل الأزرق	١٢٠	١٠٦ - ١٠٣	بحيرة فيكتوريا	١٧٠	٢٣٤
المطيرة	١٧٠		بحيرة اليرت	٥٤٠	
النيل الأبيض	١٧٠	١٤٠ - ١٩٩	(القاهرة)	١٢٤ - ٢٠٠	١٢٤ - ٢٦٠

قد لا يكون الاختلاف كبيرا بين التاريخين ولكن التباين يظهر بشكل واضح عند مقارنة تصريف النهر الشهرى عند القاهرة ، والذي يظهر منه أنه فى سنوات ما قبل السد العالى كانت الأملاح تصل حدها الأعلى فى مياه النيل فى أغسطس وحدها الأدنى فى مايو . أما فترة ما بعد السد العالى (دراسات ١٩٧٦) فلم تظهر تباينا بين شهور السنة المختلفة .

كما أظهرت الدراسات أن قوة تيار النهر تساعد على التطهير الذاتى للمياه وأن تأثير المصارف على تلوث المياه لا يمتد لأكثر من ٢٠٠ - ٢٥٠ مترا بعيدا

عن مصب الصرف فى النيل ، وإن كانت درجة التلوث تختلف باختلاف الصرف نفسه ، وما إذا كان عالى التلوث أو منخفضا . أما تأثير المصانع على تلوث مياه النيل فقد أمكن تتبعه حتى ٢٥ كم جنوب القاهرة . وكانت درجة التلوث عامة كبيرة ، وأكبر وضوحا عند نقط مصبات هذه المصانع فى النهر .

التغير فى مياه النهر يختلف فى فروع النهر عن النهر نفسه ، وقد أظهرت الدراسات أن فرع دمياط أعلى نسبيا فى ملوحة مياهه من النهر نفسه ، كما أنه أقل تأثرا بالعامل الصناعى فيما عدا الجزء القريب من مصنع أسمدة طلخا .

هذه الاعتبارات الخاصة بمياه النيل وخصائصها كانت خلف إصدار مجموعة من القوانين وإنشاء الهيئات والمجالس ومعاهد البحوث الخاصة بمياه النيل . (١) .

ثانيا : مياه الصرف :

يبلغ متوسط كمية مياه الصرف التى تضيع فى البحر كل عام نحو ١٥ مليار م^٣ ، منها ما يزيد على ٤٠٪ من شرق الدلتا ، وما يقرب من ٣٠٪ من وسط الدلتا ، والباقي ٣٠٪ أخرى من غرب الدلتا (٢) . كما تبلغ كمية

١- إصدار قانون ٤٨ لسنة ١٩٨٤ لحماية النيل من التلوث الصناعى والصرف الصحى والصرف الزراعى.

إنشاء هيئة حماية البيئة عام ١٩٨٥ لمتابعة حسن انتظام النظام النهري .

إنشاء المجلس الأعلى لنهر النيل ١٩٨٢ .

تكليف معهد بحوث المياه بالمتابعة المستمرة للنيل وفروعه .

٢- محمد حسن عامر : استراتيجية إعادة استخدام مياه الصرف فى أغراض الري

مؤتمر ترشيد استخدامات مياه الري - أبريل ١٩٨١ .

نقلها مجدى السرسى ص ٢٥٨ (مرجع سابق)

المياه التى تصرف فى النيل فى مصر الوسطى والعليا ما يقرب من ٢ مليار م^٣ ومياه الوجه القبلى تعود مرة أخرى للنيل وبالتالى تستغل كاملة فى أغراض الري مرة أخرى ، أما مياه الصرف فى مصر السفلى فلا يستفاد بها جميعا لاختلاف درجة ملوحتها ، ويقدر أن ما يمكن الاستفادة به قد لا يزيد على ٨ مليار م^٣ فى السنة ، واستخدام هذه المياه فى أغراض الري لابد أن يأخذ فى الاعتبار أولا درجة ملوحة مياه المصارف فى كل شهر من شهور السنة وفى كل جزء من أجزاء المصرف ، وثانيا تحديد ما اذا كانت درجة الملوحة تسمح بالري مباشرة أو بعد الخلط بالمياه العذبة (١) .

وثالثها أسلوب الري المستخدم ، ثم الاعتبارات الخاصة بالتربة التى تستخدم فيها هذه المياه ، والخاصة بالمحاصيل المختلفة ودرجة تحملها للملوحة ، ثم ظروف الجو السائدة . وتكون هذه المياه مع المياه الجوفية ما يقل قليلا عن ٢٠٪ من الموارد المائية التى يمكن استخدامها فى السنوات الأخيرة . وقد استخدمت مياه الصرف فعلا فى أغراض الري على طول السبعينات والثمانينات .

والجدول التالى يوضح التطور فى استخدام هذه المياه فى الفترة (١٩٧٠ -

١٩٧٦) (مليون م^٣) (جدول ١٩)

١- يمكن استخدام المياه الملحية التى تحتوى على ١٥٠٠ جزء فى المليون فى رى الأراضى الطينية والطميية مع صرف جيد ، أما الأراضى الرملية فيمكن ريها بمياه صرف تحتوى على ٢٠٠٠ جزء فى المليون وفى مصر بدأ استخدام مياه تتراوح ملوحتها بين ٧٠٠ / ٢٠٠٠ جزء فى المليون .

جدول (١٩)

التطور فى استخدام مياه الصرف فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ (مليون م^٣)

المنطقة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣-١٩٧٦
شرق الدلتا	٤٥٢	٢٠٠٦٦	١٤٣٠	٨٥٣
وسط الدلتا	٣٠٣	٢٦٣	٣٥٣	١١٩
غرب الدلتا	٦٢٧	٥٣٢	٥٣٠	٥٤٨
مجموع مصر السفلى	١٣٨٢	٢٨٦١	٢٣١٣	٢٥٢٠
مصر العليا	١٨٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠ (١٩٧١)
المجموع الكلى	٣١٨٢	٤٦٦١	٤١١٣	٤٣٢٠

والجدول التالى يوضح تفاصيل مياه الصرف التى استخدمت فى الرى فعلا

عام ١٩٧٢ (جدول ٢٠)

جدول (٢٠)

جملة مياه الصرف المستخدمة فى الرى فى الدلتا عام ١٩٧٢ (مليون م^٣)

طلميات شرق الدلتا		طلميات وسط الدلتا		طلميات غرب الدلتا	
المصرف	التصريف	المصرف	التصريف	المصرف	التصريف
الوادي	٢٦٢	الحامول	١٥٥	ادكو	٢٣٩٤
حانوت	١٣٧٥	شرق المنوفية	١٩٨٤	الدلتجات	١٩١٢
السرا الأعلى	١٠٣٠٥				
المجموع	١٤٣٠		٣٥٣٤		٥٣٠٦

المجموع الكلى = ٢٣١٣ + ١٨٠٠ (مصر العليا) = ٤١١٣ (مليون م^٣)

واذا كان الجدول السابق يوضح كميات المياه المستخدمة فعلا فان

الامكانيات المتاحة أكبر من ذلك بكثير والجدول التالي يوضح هذه الامكانيات في مصر السفلى لعام ١٩٧٢^(١) جدول (٢١)

جدول (٢١)

إمكانيات مياه الصرف في مصر السفلى ١٩٧٢

شرق الدلتا		وسط الدلتا		غرب الدلتا	
المصرف	التصرف السنوى	المصرف	التصرف السنوى	المصرف	التصرف السنوى
مصرف المحسة	٢٤٩	طلميات صرف (١)	١١٤٠	طلمية صرف رشيد	٢١
مصعب مصرف		طلميات صرف (٢)	٤٥٦	طلمية صرف	١٢٨
بحر البقر	١٢٨٧			الهوصيلي	
طلميات صرف		طلميات صرف (٣)	٣١٣	طلمية صرف	٢٢٥
بحر البقر	٤٣٢			برسيين	
طلميات صرف شقش	٥٦٩	طلميات صرف (٤)	٤١٥	مصرف ادكو	١٥٠٨
طلميات صرف القصي	٤٥٥	طلميات صرف (٥)	٢١٩	طلميات صرف الطابية	٣٦٩
مصرف بحر حادوس	٧٤٦	طلميات صرف (٦)	٦٢٥	طلميات صرف المكس	٢١٠٨
عموم البحيرة الأسفل	٩٧١	طلميات صرف المنتورة	١٦٧		
جناحية بحر حادوس	٣١٨	طلميات صرف الزينى	١٣٩		
طلميات السرو الجديدة	٤٢٦	مصرف بحر تشرت	٣١٠		
طلميات فارسكرور	١٩٩	طلميات صرف (٧)	١٢٨		
		طلميات صرف (٨)	٥٧٢		
		طلميات صرف زغلول	١٦٣		
		طلميات صرف سيول	١٥٣		
		طلميات صرف تلا	١٦٣		
		طلميات صرف المنوفية	١٩٨		
المجموع	٥٦٣٢		٥١٦١		٤٥١٢

المجموع الكلى : ١٥٣٠٥ مليون م^٣

(١) وزارة الري نقلها مجدى السيسى ص ٢٦٤ (مرجع سابق)

ويعتبر مصرف بحر البقر من أهم المصارف فى مصر ومصارف شرق الدلتا ويبلغ طوله ٩٨ كم ويزيد تصرفه السنوى على ١٢ مليار م^٣ يخدم زماما مساحته نحو ٦٣ ألف فدان ، وتتراوح صلاحية مياهه للرى بين الصلاحية التامة والصلاحية المتوسطة وتظهر الصلاحية فى الأجزاء العليا من المصرف ، أما الأجزاء القريبة من طلمبات بحر البقر فتصل نسبة الملوحة فيها الى ١٠٠٠ جزء فى المليون ولذلك تعتبر متوسطة الصلاحية . وتعتبر أشهر يناير وفبراير ومارس وأبريل وأكتوبر وديسمبر أقل شهور السنة ملائمة للرى وخاصة فى الأجزاء الدنيا من المصرف - الى الشمال من طلمبات صرف بحر البقر (تتراوح نسبة الملوحة بين ٣٥٠٠ ، ٤٨٠٠ جزء فى المليون) .

أما فى وسط الدلتا فيمكن اختيار مصرف نمر (١) الذى يمتد من الجنوب للشمال بمحاذاة فرع دمياط ليصب فى البحر المتوسط ، وتزداد ملوحة مياه الصرف كلما اقتربنا من مصبه ، الأمر الذى يعنى أن نصفه الجنوبى حتى قرية بسنديله يصلح تماما لأغراض الرى ، فلا تزيد نسبة الملوحة فى مياهه عن ٨٧٠ جزء فى المليون ، وقد تنخفض الى ٤٠٠ جزء فى المليون ، وبذلك تصلح المياه لزراعة جميع أنواع المحاصيل طوال العالم . وإن كانت تقل الصلاحية نسبيا فى شهر يناير - وخاصة فى الأجزاء الوسطى والشمالية من المصرف ، وقد تصل الملوحة فى مياهه الى ٢٧٠٠ جزء فى المليون قرب المصب وفى شهر يناير .

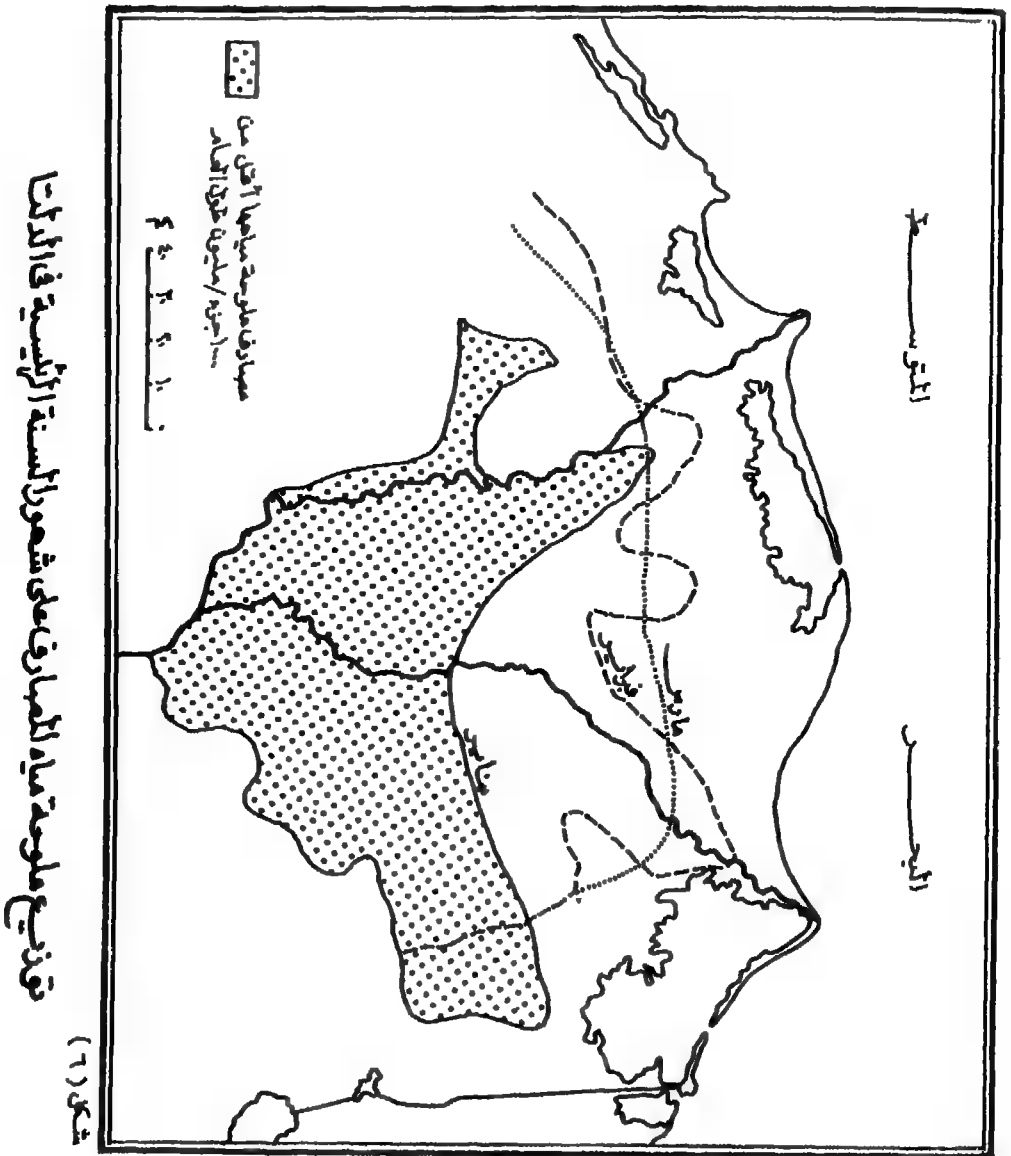
أما فى غرب الدلتا فيعتبر مصرف إيتاى البارود أطول مصارف المنطقة ، ويزيد طوله على ٤٣ كم ويصب فى بحيرة ادكو ويخدم المنطقة الشرقية من غرب الدلتا ويمتاز المصرف بانخفاض ملوحة مياهه نسبيا فهى تقل عن الألف جزء فى المليون وتتراوح بين ٣٠٠ و ٧٠٠ جزء فى المليون باستثناء شهر يناير الذى قد ترتفع فيه الملوحة الى أكثر من ٣٠٠٠ جزء فى المليون . ومياهه تصلح لرى جميع المحاصيل التى تتحمل الملوحة القليلة .

- ويلاحظ على استخدام مياه المصارف بشكل عام ما يلى :
- ١- انخفاض الملوحة وبالتالي الصلاحية الأكبر فى مصارف جنوب الدلتا اذا ما قورنت بالشمالية .
 - ٢- انخفاض الملوحة فى بداية المصرف وأقسامه الوسطى عن نهاياته .
 - ٣- تختلف الملوحة فى المصرف الواحد وفى الجزء الواحد باختلاف شهور السنة .
- ويبدو أن شهر يناير بشكل عام هو أقل شهور السنة ملائمة للرى من مياه المصارف .
- ويمكن مراجعة الخريطة شكل ٦

ثالثا : المياه الجوفية :

تكون المياه الجوفية المصدر الثالث من مصادر الرى فى مصر ، وهى قديمة الاستخدام فى أغراض الزراعة والشرب ولكن ذلك كان على مستوى محدود وغير مدروس ، حتى أخذت الحكومة بفكرة انشاء اللجنة العليا الدائمة لايبحاث الصرف والمياه الجوفية ، وعندئذ أخذت هذه المصادر أهميتها الخاصة . وتقدر بعض الدراسات حجم المياه الجوفية فى مصر بنحو ٤٠٠ مليار م^٣ فى مصر السفلى والعليا ، وتقدر بعض الدراسات الأخرى (كمال حفى) حجم الخزان الجوفى فى الصحراء الغربية بما يعادل ١٠٠ مرة قدر حجم مياه بحيرة السد العالى ، على حين يصل حجم هذه المياه تحت وادى النيل الى نحو ثلاث مرات قدر حجم مياه بحيرة السد العالى ، هذا بالإضافة لخزان سيناء والصحراء الشرقية والساحل الشمالى .

ويمكن دراسة المياه الجوفية كمصدر للرى فى مصر على أساس تقسيم مصر الى أقسامها الطبيعية الرئيسية :



- ١- وادى النيل والدلتا .
- ٢- الصحراء الغربية .
- ٣- الصحراء الشرقية وسيناء .
- ٤- السهل الساحلى الشمالى .

وادى النيل والدلتا :

تتركز احتمالات المياه الجوفية فى هذا النطاق فى ارسابات العصر الجيولوجى الحديث التى تتكون من الرمال الناعمة والطين والمحصورة بين قاع غير منفذ وسطح من تكوينات الدلتا الطينية يتراوح سمكها بين ٨ أمتار و١٢ مترا . وكذلك ارسابات البلايستوسين المكونة من الرمال الخشنة والحصى الذى يتخلله طبقات من الرمال الناعمة والطين والمارل ويتراوح سمكها بين ٦٠ مترا وأكثر من ١٠٠ مترا .

والمصدر الرئيسى لهذه المياه هو النيل وفرعاه والمياه المتسربة من الري حيث يتصل قاع النيل اتصالا مباشرا مع الطبقة المسامية الحاملة للمياه الجوفية . وقد انتاب مستويات المياه الجوفية فى وادى النيل والدلتا كثير من التغيرات بعد بناء السد العالى وانخفاض مستوى المياه فى النيل على مدار السنة ، وان كان الاستهلاك المتزايد فى الري مع عدم احتمال الصرف قد أدى الى ارتفاع ملحوظ فى منسوب المياه الجوفية .

ويمكن الوصول للمياه الجوفية فى هذا النطاق بحفر آبار يتراوح عمقها بين ١٢ مترا ، ١٥ مترا وتظهر الدراسة التفصيلية للدلتا ومصر العليا أن فرع دمياط هو المصدر الرئيسى للخزان الجوفى فى وسط الدلتا فى المنطقة ما بين قناطر الدلتا

وقناطر زفتى ، أما شمال قنطرة زفتى فان فرع دمياط يعمل كمصرف للخزان^(١) .
أما فرع رشيد فيعمل بأكمل كمصرف للخزان الجوفى حيث يتجه سير المياه الجوفية
من فرع دمياط الى فرع رشيد فى بعض أجزاء الدلتا والى البحر شمالا فى أجزاء
أخرى .

وفى شرق الدلتا تتجه المياه الجوفية من ترعة الاسماعيلية الى فرع دمياط
وبحيرة المنزلة وفى نهايتها تتجه المياه الجوفية الى قناة السويس والبحيرات
المحيطة بها . وفى المنطقة الشمالية من شرق الدلتا تسير المياه الجوفية من فرع
دمياط باتجاه شمال شرق الى بحيرة المنزلة .

أما فى غرب الدلتا فيتجه سير المياه الجوفية من الجنوب الى الشمال فى
نفس اتجاه فرع رشيد حتى بحيرة ادكو . فى الوجه القبلى يعتبر مجرى النيل عامة
المصرف الرئيسى للخزان الجوفى فيما عدا أجزاء النهر القريبة من قناطر اسنا ونجع
حمادى وأسيوط حيث يرتفع منسوب النيل عن مستوى المياه الجوفية ، ويكون
تحرك الخزان الجوفى هنا فى اتجاهين : أحدهما الاتجاه الجنوبى الشمالى وهو اتجاه
النيل نفسه ، والآخر هو الاتجاه العمودى على هذا الاتجاه وهو الذى يغذى النيل
من الخزان الجوفى .

وقد قدرت وزارة الرى حجم المياه الجوفية فى الخزان الجوفى بالدلتا بنحو
٥٠٠ مليون م^٣ .. وان كان ما يمكن استخدامه منها لا يزيد على ٣٧٠ مليون م^٣
، حتى لا يسمح لمياه البحر المالحة بالتغلغل من البحر المتوسط لتحل محل مياه
السحب من الخزان الجوفى .

١- محمد أبو العلا محمد . مقدمات وضوابط التنمية الزراعية فى مصر - سلسلة
دراسات عن الشرق الأوسط (١٦) .

وكانت المياه الجوفية موضوع دراسات مستمرة لتقدير سعة الخزان وصلاحيته مياهاه للرى ، ولأغراض الدراسة أنشئ عدد من آبار الرصد فى انحاء مختلفة بالإضافة الى عدد من الآبار الانتاجية التى استخدمت فعلا فى أغراض الرى وخاصة فى شهور يونية ويولية وأغسطس وهو أكثر الشهور نقصا فى الموارد المائية ، وقد أظهرت هذه الدراسات أن كمية المياه التى لا تزيد نسبة الملوحة فيها عن ١٠٠٠ جزء فى المليون (١٩٧٥) هى الـ ٥٠٠ مليون م^٣ التى سبقت الإشارة إليها ، وقد أظهرت دراسات ملوحة هذه المياه فى هذه المحطات الاختبارية أن متوسط الملوحة يتراوح بين ٨٠٠.٢٥٠ جزء فى المليون ، وأن المتوسط العام هو ٤٣٥ جزء وهى بذلك تعد مناسبة للرى .

كما أوضحت هذه الدراسات أن نسبة الأملاح فى هذه المياه تزداد مع الاتجاه شمالا ، أو الاتجاه بعيدا عن فرعى النهر شرقا وغربا ، وأظهرت هذه الدراسات كذلك أن المياه الصالحة للرى - أقل من ١٠٠٠ جزء فى المليون - تحد شمالا بخط يمر فى شرق الدلتا عند منتصف المسافة بين الزقازيق والسنبلاوين ، وفى وسط الدلتا بين طنطا وكفر الشيخ ، وفى غرب الدلتا بين الدلتجات ودمنهور . وتتزايد درجة ملوحة المياه شمال هذا الخط لتصل الى أكثر من ٢٠٠٠ جزء فى المليون بالقرب من البحيرات الشمالية وساحل البحر . وقد كان لإنشاء السد العالى أثره فى نقص نسبة الملوحة فتوافر مياه الرى وزيادة كمياتها ساعدت على غسل التربة وتقليل أملاحها وزيادة المياه الجوفية وقلة ملوحتها ، كما ساعد استخدام مزيد من مياه النيل على خفض استخدام مياه الآبار فقلل تحريك المياه الذى قد يساعد على زيادة الملوحة . النتيجة انخفاض نسبة الملوحة بعد السد العالى .

والجدول التالى (جدول ٢٢) والخريطة المرفقة (شكل ٧) يلقيان الضوء

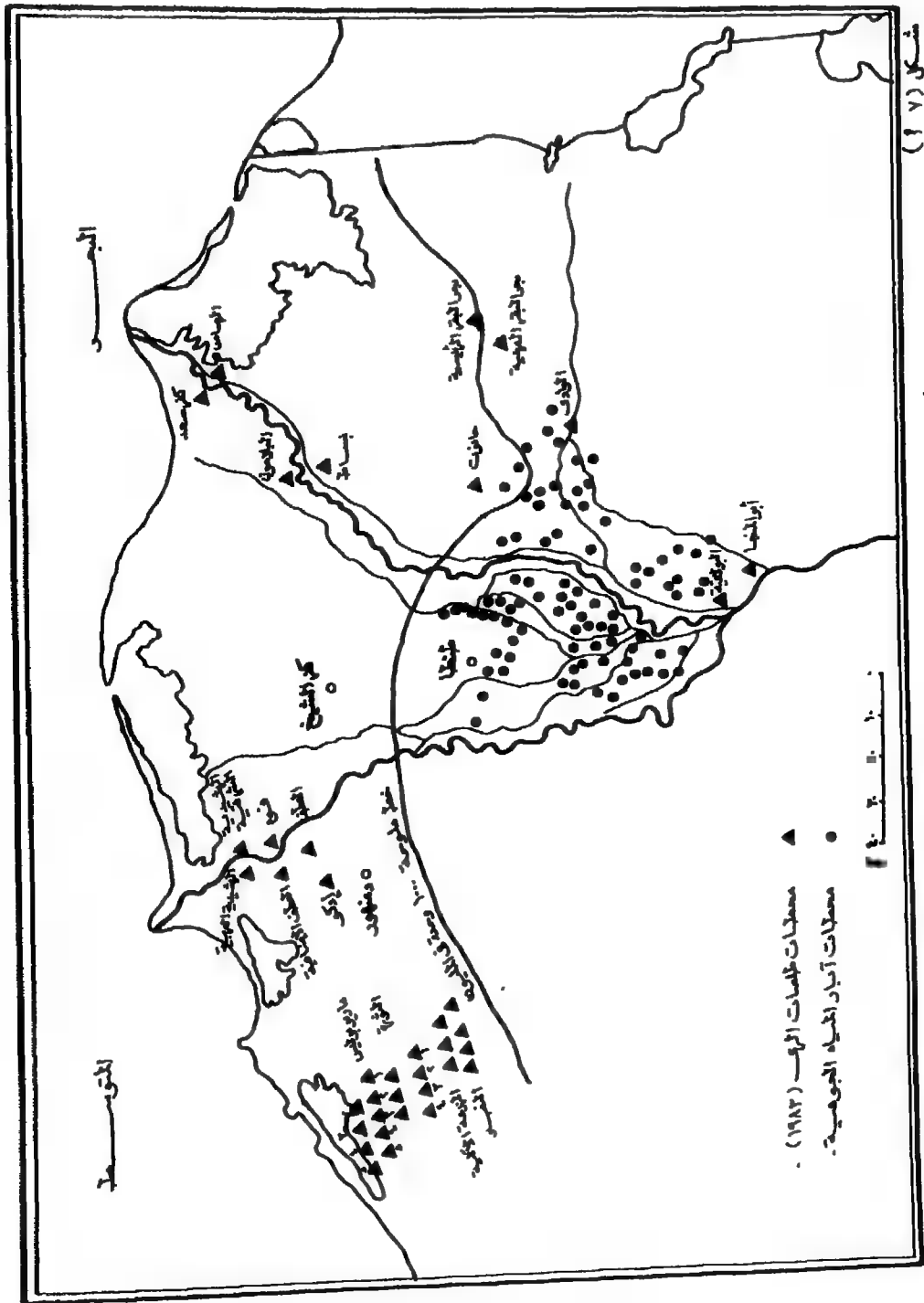
على آبار المياه الجوفية فى الدلتا (١)

جدول (٢٢)

آبار المياه الجوفية فى الدلتا

المحافظة	المركز	عدد المحطات	المحافظة	المركز	عدد المحطات
المنوفية	شبين الكوم	١٠	القليوبية	طوخ	٨
	الباجور	٩		بنها	٣
	قويسنا	٨		القناطر الخيرية	٣
	أشمون	٤		شين القناطر	٢
	منوف	٣		قليوب	١
	تلا	٣		الحانكة	١
	بركة السبع	٣		كفر شكر	١
المجموع		٤٠	المجموع		١٩
الشرقية	منيا القمح	٩	الغربية	زفتى	٧
	بلبيس	٧		السنطة	٦
	الزقازيق	٣		طنطا	٢
	ديرب نجم	٢		كفر الزيات	١
المجموع		٢١	المجموع		١٦
			الدقهلية	ميت غمر	٤

المجموع الكلى ١٠٠ محطة / بئر



٢- الصحراء الغربية :

استخدمت المياه الجوفية فى الرى فى الصحراء الغربية منذ ١٩٥٦ ، ومنذ ١٩٥٩ تمت عشرون دراسة تفصيلية لتحديد كمية هذه المياه وخصائصها والمساحات التى يمكن أن تزرع عليها ، وقد أوضحت هذه الدراسات أن كمية المياه المتاحة تصل الى ٢٥٠٠ مليون م^٣ سنويا ، وأن المساحات التى يمكن ريها على هذه المياه مبدئيا هى ٥٠٠ ألف فدان ، وفى عام ١٩٨٠/١٩٨١ قدرت هذه المساحات بما يزيد على ٢٠ ألف فدان أى ما يقرب من ٤٪ من جملة المساحة التى يمكن ريها على الخزان الجوفى .

وتتركز احتمالات المياه الجوفية والمستخدم منها فعلا فى تكوينات الحجر الرملى النوبى الذى يمتد فى نطاق كبير يمتد الى السودان جنوبا وليبيا غربا ويصل فى سمكه الى ما يقرب من ١٠٠٠ متر ، ويربط مناطق سقوط الأمطار فى جبال ايردى فى تشاد وعيندى فى السودان بمناطق الواحات فى الصحراء الغربية ويمتد شمالا حتى البحر المتوسط . وتكثر احتمالات المياه الجوفية فى تكوينات الميوسين والأيوسين الى الشمال من الواحات البحرية ويتزايد الاتصال بين الخزانات الجوفية نتيجة للصدوع والتشققات التى توجد فى هذه التكوينات .

وتعتبر مناطق الوادى الجديد فى الواحات الخارجة والداخلية أكثر المناطق استخداما لهذا الخزان الجوفى ، وهنا تصادف العديد من الآبار التى يتراوح أعماقها بين ١٥٠ ، ٢٢٠ مترا وفى المتوسط بين ٤٠٠ ، ٨٠٠ مترا ، وتختلف تصرفاتها بين ١٠٠ م^٣ فى اليوم ، وأكثر من ١٠٠٠ م^٣ فى اليوم . وقد قدر عدد هذه الآبار عام ١٩٨٦ بأكثر من ٢٠٠ بئر (٢٠٦) فى الواحة الداخلة وحدها ، منها ثمانية آبار يزيد تصريف كل منها عن ٥ آلاف م^٣ فى اليوم أعلاها موط^٣ (أ)

والراشدة ٤ (تصرف ٨١٥٣ م^٣ فى اليوم) ، ومنها تسعة آبار يزيد تصرفها عن ٤ آلاف م^٣ فى اليوم ويقل عن ٥ آلاف ومن أمثلتها بئر موط (١٢) والشيخ والى الشرقى والموشية ٣ (٤٥٨١ م^٣ فى اليوم) وبئر غرب الموشية (٤٧٩٦ م^٣ فى اليوم) . وهناك ١٧ بئرا يتراوح تصرف كل منها بين ٣ - ٥ آلاف م^٣ فى اليوم و ٣٣ بئرا يتراوح تصرف كل منها بين ٢ - ٣ آلاف م^٣ فى اليوم .
ويظهر من دراسة الخزان الجوفى هنا أن تصرف البئر يتزايد بشكل عام مع الاتجاه غربا .

ومن دراسة مقارنة للتغذية السنوية للخزان الجوفى مع السحب الحالى ، وجد أن التغذية تقل كثيرا عن معدل السحب - ١٦ مليون م^٣ يوميا مقابل استهلاك قدره ١١ مليون م^٣ - مما يهدد بسرعة نفاذ هذا الخزان .

٣- الصحراء الشرقية وسيناء :

تتركز احتمالات المياه الجوفية فى الصحراء الشرقية فى الصخور الرسوبية لعصور ما بعد الكامبرى ، وتوجد فى تكوينات متجمعة أو متقطعة منفصلة ، وتتفاوت جودة مياهها باختلاف درجة الملوحة . واستغلال هذه المياه يكاد يقتصر على قبائل البدو فى المنطقة .

أما فى سيناء ^(١) فيمكن تقسيم مياهها الجوفية بناء على طبيعة تواجدها ومصدرها الى قسمين رئيسيين :

(١) ابراهيم صادق الشراوى : مصادر المياه الجوفية بشبه جزيرة سيناء وعلاقتها بطبيعة الأرض (مجلة المهندسين العدد ٣٢٥) .

المياه السطحية والمياه العميقة :

تتوافر المياه السطحية فى تكوينات الزمن الرابع وما تحتها ، وتتكون طبقاتها من رمال وزلط وارسابات الوديان وتنتشر بالقرب من سواحل البحر المتوسط وخليجى السويس والعقبة ، ويدخل مع هذه المياه مياه الصخور القاعدية المتشققة بهضبة التيه أو الوديان التى تصرف مياهها السطحية الى خليجى السويس والعقبة .

أما المياه العميقة أو الارتوازية فتوجد فى تكوينات الحجر الرملى النوبى ، ولم تختبر امكانياتها المائية بعد وفيما يلى دراسة موجزة لأحواض المياه الجوفية فى سيناء :

١- **حوض وادى العريش** : توجد المياه الجوفية المستغلة فى وادى العريش والى الشرق منه ، وتوجد مياهها فى طبقات الحجر الرملى والجبرى وتقسم المياه الجوفية فى وادى العريش الى أربعة أقسام : أولها خزان الحجر الرملى النوبى الذى جرى اختبار مياهه العميقة عند نخل وأبو حمص والحسنة وأبو درج ، وعند نخل ارتفعت المياه فى البئر حوالى ٦٠٠ متر ووصلت ملوحتها ما بين ١٦٠٠ و ٢٠٠٠ جزء فى المليون ، وثانيها خزان الصخور الجيرية - الزمنين الثانى والثالث - ومياهها أقل أهمية لزيادة ملوحتها ، وتظهر على شكل عيون طبيعية عند نخل والحسنة والقسيمة ، وثالثهما خزان الحجر الرملى الجبرى الذى يرجع الى الزمن الرابع ، ويوجد هذا الخزان فى الجزء الشمالى من دلتا وادى العريش ، وتتراوح ملوحة هذه المياه بين ٣٠٠٠ ، ٤٠٠٠ جزء فى المليون . ورابعها خزان الكثبان الرملية الساحلية ، ورصيد هذا الخزان محدود ، ولكن درجة ملوخته قليلة لا تزيد على ٥٠٠ جزء فى المليون .

من العرض السابق يظهر أنه على الرغم من امكان الحصول على المياه الجوفية الا ان ارتفاع ملوحتها وتزايد هذه الملوحة مع زيادة السحب قد تجعل قيمتها الاقتصادية بوجه عام محدودة .

٢- حوض الضفة الشرقية لخليج السويس : يقع هذا الحوض الى

الشرق من خليج السويس ويمتد على مساحة ١٥٠٠٠ كم^٢ ، وتقطعه سهيلات المجارى التى تسيل بمياه الأمطار من وسط وجنوب سيناء ويتجه نحو الغرب ، وهى لا تتعدى ١٠٠ مليمتر سنويا ، وتستغل مياه هذا الخزان فى مناطق العسيران البشرى على الضفة الشرقية للخليج فى منطقة عيون موسى والطور وغبرها . وتختلف مياهها فى تصريف آبارها ونسبة الملوحة فيها وهى بشكل عام تصرفات محدودة ونسبة ملوحتها مرتفعة . وتستفيد من هذه المياه منطقة شمال وادى القاع الذى تقع به مدينة الطور عاصمة سيناء الجنوبية ، ومناطق مصبات الوديان فى وادى سدر وفيران ، ويعيع وأم بجمة وغرندل وأبو صوير ، ومن الآبار الاختيارية التى حفرت لدراسة المياه وجد أن أعماق الآبار تتراوح بين ١٥٠ ، ٢٠٠ متر وأن تصرفها بين ٦٠ ، ٨٠ م^٣ فى الساعة . ومن اختبارات ملوحة المياه المستخرجة من طبقات الحجر الرملى - الزمن الثانى - فى منطقة عيون موسى وجد أنها ٦٠٠٠ جزء فى المليون (تصريف البئر ٢٠٠ م^٣ فى اليوم) .

أما عند رأس مسلة فوجد أن البئر يعطى ٥٠٠ م^٣ يوميا ، وتقل نسبة الملوحة فيها عنها فى عيون موسى .

أما منطقة بلاعيم حيث تظهر المياه على السطح فى شكل عيون طبيعية تتراوح ملوحتها بين ٣٠٠٠ و ٧٥٠٠ جزء فى المليون .

٣- حوض المنطقة بين البردويل والبحيرات المرة :

تقترب مساحة هذا الحوض من ١٢٠٠٠ كم^٢ تغطيها فى الشمال الكثبان الرملية التى تخزن كمية محدودة من المياه العذبة ومصدرها الأمطار (١٠٠ مليمتر فى السنة) . إلى الشرق من البحيرات المرة توجد كثبان رملية ثابتة تقريبا

تحتوى هى الأخرى على خزان محدود من المياه العذبة مصدرها الأمطار الساقطة والتي تتسرب الى الخزان الجوفى .

٤ - حوض خليج العقبة :

تصل مساحة هذا الحوض الى ما يقرب من ١٣.٠٠ كم^٢ ، والمياه الجوفية بهذا الحوض محدودة جدا رغم الحاجة الشديدة اليها باعتبار أهمية المنطقة السياحية . ويعتبر المصدر الرئيسى للمياه الجوفية هنا هو الجيوب المحدودة الامتداد والتي توجد فى شقوق الصخور القاعية ، بالإضافة الى الابار السطحية فى دلتاوات الوديان الرئيسية .

٥ - حوض وادى الجراف : ويشغل الجزء الشرقى من سيناء ومعظمه خارج الحدود المصرية والدولية ، واحتمالات المياه الجوفية فيه لا تختلف كثيرا فى وجودها وأهميتها عن حوض خليج العقبة السابق .

السهل الساحلى الشمالى :

يمتد هذا السهل الساحلى من أقصى حدود مصر الشرقية مع فلسطين إلى أقصى الغرب عند الحدود الليبية ، وبالتالي يمكن أن يقسم الى ثلاثة نطاقات : الشرقى - الى الشرق من الدلتا ، والأوسط - وسط الدلتا - ثم الغربى - إلى الغرب من دلتا النيل ، ويميز الاقليم بشكل عام وجود البحيرات الملحة والكثبان الرملية الساحلية . واحتمالات المياه الجوفية فى هذا النطاق تتركز فى ارسابات العصر الجيولوجى الحديث وارسابات البلايستوسين وارسابات الميوسين الأوسط . والمياه بصورة عامة عذبة وخاصة ما يتصل منها بالنيل وفرعيه وترعه ، وهى طبقة تطفو عادة فوق المياه المالحة من البحر المتوسط ، الأمر الذى يجعل

استغلالها يتطلب كثيرا من الترشيح حتى لا ترتفع نسبة الملوحة .
وتستغل هذه المياه عادة فى آبار قد تصل الى ١٢ مترا تركيب عليها
مضخات يعمل بعضها بحركة الهواء والرياح وتصريفها محدود ولا يتعدى ٥ م^٣
فى اليوم . وقيمة الخزان الجوفى حتى الآن محدودة .

رابعاً : الأمطار

تعتبر أهمية الأمطار كمصدر للرى ثانوية فهى ، لا تكفى الحد الأدنى
المطلوب للإنتاج الزراعى ، ومع ذلك فهى تستخدم على نطاق ضيق فى مناطق
الكثبان الرملية فى ساحل مريوط والساحل الشمالى عامة . وهنا يصل المتوسط
السنوى للأمطار الى ١٦٠ ملمترا يسقط نصفها تقريبا فى شهرى ديسمبر ويناير
وقد يضيف الى قيمة مياه الأمطار ارتباطها - كما سبق أن أشرنا - مع
المياه الجوفية السطحية باعتبارها مصدرا من مصادر هذه المياه السطحية يغذيه بما
يقرب من ١٠٠ مليون م^٣ سنويا .

فى ختام هذا الجزء الخاص بموارد المياه قد نقدم عرضا موجزا لكميات مياه
الرى التى تستخدم فى كل من قسمى مصر - السفلى والعليا - مع الإشارة الى
التوزيع فى محافظات الدلتا بوجه خاص (جدول ٢٣)
والجدول التالى يلخص هذا التوزيع (١) .

(١) مجدى السرسى ص ٥٤ جدول (٩) (مراجع سابق)

من الجدول ٢٣ يظهر :

١- أن مصر السفلى حصلت عام ١٩٧٦ فى العروات الثلاث على ٥٦٪ من مياه الري مقابل ٤٤٪ لمصر الوسطى والعليا ، وان كانت هذه النسبة تختلف من عروة لأخرى ، فرغم تفوق مصر السفلى فى العروتين الشتوية والصيفية الا أن مصر الوسطى والعليا تتفوق فى الحصول على المياه فى العروة النيلية ٤٣٥٪ مقابل ٥٦٥٪ (انظر الجدول)

٢- يظهر من الدراسة التفصيلية الاتفاق العام بين نصيب المحافظة من المساحة المحصولية وبين نصيبها من جملة مياه الري فالمراكز الخمسة الاولى فى الحصول على المياه هى المراكز الخمسة الأولى فى المساحة المحصولية (مع استثناءات محدودة يمكن تفسيرها كما هى الحال فى الدقهلية مثلا فى العروة الصيفية التى تحصل على نسبة من المياه أكثر من نسبتها الطبيعية من الاراضى والمنوفية فى العروة الشتوية فهى تظهر فى المراكز الخمسة الاولى فى الاراضى ولا تظهر فى الخمسة الاولى فى الحصول على المياه ..

٣- من الطبيعى أن نعرف أن العلاقة بين المياه والمساحة ليست مطلقة فبالإضافة للمساحة هناك نوع المحصول المزروع ونظام الزراعة والري .

وبالتالى يمكن دراسة الجدول دراسة تفصيلية لا يتسع اليها مجال هذا

الكتاب .

ثانيا : الري

يرتبط بدراسة موارد المياه كيفية الاستفادة بهذه الموارد - وفى هذا الخصوص لأغراض الزراعة - كيف تصل هذه المياه للحقل ، وما هى النتائج التى تترتب على وصولها بكميات وفى مواسم وينظم خاصة .

ان قصة الزراعة فى مصر هى قصة الري وتطوره . ويقدر اهتمام مصر بالزراعة كان اهتمامها بالري لدرجة أنها أصبحت - وطالما كانت - تمتلك نظاما للري من أكفأ نظم الري فى العالم . ارتبط هذا النظام تماما بنهر النيل ، مصدر المياه الأول . هذا الارتباط بالنهر انعكس على نظام الزراعة ودوراتها وعرواتها التى ارتبطت بدورات ونظام النهر .

عرفت مصر نظام الري الحوضى الذى ارتبط بنظام فيضان النهر ، حيث كانت الأراضى تغمر بمياه الفيضان لمدة ٤٠ يوما تعود بعدها المياه للنهر لتبدأ زراعة العروة الشتوية ، مع التحكم فى مياه النهر وترشيد استخدامها .

عرفت مصر نظام القنوات الصغيرة والري الدائم ، وتقلص نظام الري الحوضى على مراحل حتى انتهى تماما بعد انشاء السد العالى فى الستينيات الأخيرة . وتعرف مصر اليوم الري الدائم من مصادر المياه المختلفة وأساليب الري المختلفة التى لم تقف عند حد الري بالغمر وإنما امتدت الى الري بالرش والري المحورى والتنقيط وأساليب الري الأخرى ، ويخدم كل هذه الأساليب شبكة معقدة من قنوات الري بمستوياتها المختلفة التى تبدأ من الرياحات الرئيسية ، وقنوات الري الرئيسية والفرعية ، وقنوات التوزيع ، ولكل تصريفها وزمامها حتى أصغر مساقى الحقل . وعلى هذه الشبكة يقوم تشكيل من انشاءات التحكم فى مياه النهر ، وتستخدم مجموعة متنوعة من أدوات الري ذات الكفاءات المختلفة ، وقد يكون لكل من أساليب التحكم فى مياه النهر وأساليب الري نفسها مزاياه وعيوبه ، وما يرتبط بأدوات الري من فائض أو نقص على المستوى العام للجمهورية أو

مستوى المحافظات أو المناطق الادرية المختلفة . مجموع هذه العناصر يكون دراسة
الرى .

قد لا يتسع حيز هذا الكتاب لدراسة الرى بهذا التفصيل ولذلك سوف
يقتصر الأمر على دراسة شبكة الرى والصرف دراسة جغرافية .
أولا : نظام النيل وضبطه :

تبدأ شبكة الرى فى مصر بمصدر المياه الرئيسى وهو نهر النيل ، وكان أول
نظام للرى من النهر هو نظام الرى الحوضى الذى كانت الزراعة فيه تعتمد على
فيضان النهر الذى كان يُسمح له بتغطية الأرض الزراعية على الضفتين ، أو بعد
أن تقسم الى أحواض متوسط مساحتها ٧٠٠٠ فدان (من ١٠٠٠ و ٤٠٠٠ ر)
لفترة زمنية تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ يوم ، تصرف بعدها المياه مرة أخرى للنيل ،
واستمر هذا النظام حتى بداية القرن ١٩ عندما تحول الى نظام الرى الدائم ، هذا
النظام الذى تطلب القيام بالعديد من مشروعات التحكم فى النيل ، وشق عدد من
الترع الرئيسية التى تغذى ترع الرى القديمة والمساقى الحقلية . وكانت بداية ثورة
الرى هذه مع عصر محمد على ومن بعده - ومع شق قنوات السرساوية والباجورية
والنعناعية والابراهيمية والاسماعيلية ، ومع بناء القناطر الخيرية التى تمت عام
١٨٦١ لتستخدم بصفة مستمرة كحاجز للمياه تخرج من أمامه رياحات التغذية
الرئيسية بعد ١٨٧٢ ، وتعرض لعمليات الاصلاح ١٨٩١ وتستطيع الحجز الى
منسوب ١٤ مترا ، ويترتب على ذلك زيادة تصريف الترع من ٦٤ متر مكعب
فى الثانية الى ١٥٠ متر مكعب ثم الى ٣٨٠ م^٣ بعد ١٨٩١ .

ولكن القناطر الخيرية أثبتت - ومنذ سنوات انشائها الأولى - أنها لا يمكن
أن تعمل بكفاءة كاملة لعيوب فى انشائها ، ولذلك استبدلت بقناطر الدلتا التى
أقيمت على فرعى دمياط ورشيد - الى الشمال من القناطر الخيرية - و مع
انشائها توقف الحجز أمام هذه القناطر .

ويُستكمل التحكم فى مياه النهر بدرجة أكبر بعد اقامة سد أسوان ١٩٠٢ وتعليته مرتين عام ١٩١٢ و ١٩٣٣ ليزيد تخزين السد من مليار متر مكعب سنة ١٩٠٢ الى أكثر من ٥ر٥ مليار م^٣ عام ١٩٣٣ ، ويرتفع منسوب الحجز أمام القناطر الخيرية الى ١٥ر٥ م ثم الى ١٥ر٧٠ مترا . ويستكمل التحكم فى النهر باقامة مجموعة من قناطر الحجز التى تغذى ترع الرى الرئيسية على طول النيل . فتقام قناطر أسبوط عام ١٩٠٢ ، وتقوى تغذية ترعة الابراهيمية ، وتقام قناطر زفتى عام ١٩٠٣ لزيادة تغذية ترع وسط الدلتا ، ثم قناطر اسنا عام ١٩٠٨ لتغذى ترعتى أصفون والكلاية ، ثم قناطر لجح حمادى أو فؤاد الأول لتغذى ترعتى الفؤادية فى غرب النيل والفاروقية الى الشرق منه ، ثم تقام قناطر ادفيينا عام ١٩٥١ بهدف آخر غير تغذية ترع الرى ، وهو حجز مياه البحر عن مياه النيل وقت التحاريق .

وتستكمل مشروعات التخزين السنوى بإنشاء خزان جبل الأولياء الى الجنوب من مدينة الخرطوم بنحو ٤٠ كم ، والذي يمتد الى مسافة ٦٢٥ كم ليحجز حوالى ٣ مليار م^٣ ، يصل مصر منها نحو ٢ مليار م^٣ ، والباقى يتبدد بالتبخر والتسرب .

هذا الأسلوب من أساليب التحكم فى مياه النهر ، وترشيد الرى والترع كان يعتمد فى كثير على مياه خزان أسوان الذى كان يبدأ ملؤه من منتصف نوفمبر الى منتصف ديسمبر ، ويبدأ تفريغه من ابريل حتى الاسبوع الأخير من يولية ، تغير بدرجة كبيرة بعد اقامة السد العالى ، والتحول من فكرة التخزين السنوى فى خزان أسوان - بعد انتهاء فترة الفيضان العالى - الى فكرة التخزين المستمر القرنى الذى لا يسمح لمياه الفيضان بالوصول الى البحر وإنما بتخزينها أمام سد أسوان العالى لتكون بحيرة السد العالى (بحيرة ناصر) التى تمتد لمسافة ٥٠٠ كم ، من جنوب سد أسوان بحوالى ٧ كم حتى أراضي السودان ، ويعرض متوسطه

١٠ كم ، لتكون مساحة تقترب من ٥٠٠ كم^٢ وتعتبر خزاناً دائماً تخرج مياهه عن طريق قناة التحويل لتغذى عملية الري فى مصر ، وتضمن تمويلاً مستمراً أكثر استقراراً مقداره ٨٤ مليار م^٣ فى السنة - حتى فى سنوات الفيضان المنخفض - كما يحمى مصر من أخطار الفيضانات العالية والمنخفضة على السواء .

بدأ تنفيذ مشروع السد العالى يوم ٩ يناير ١٩٦٠ وانتهى عام ١٩٦٧ ، ويقع السد العالى الى الجنوب من سد أسوان بنحو ٦٥ كم وبلغ ارتفاعه نحو ١١١ متراً ، من منسوب ٨٥ م فوق سطح البحر الى منسوب ١٩٦ متراً ، وأعلى منسوب للحجز أمامه هو ١٨٣ متراً ، وتبلغ سعة حوض التخزين نحو ١٦٤ مليار م^٣ ، خصص منها ٣٠ مليار لاستيعاب الطمى الذى يتراكم فى فترة تقديرية مدتها ٣٠٠ - ٥٠٠ سنة ، وخصص ٣٧ مليار متر مكعب كاحتياطي للوقاية من الفيضانات العالية ، أما الباقي - ومقداره ٩٧ مليار م^٣ - فيمثل السعة الحية أو الفعلية والتى تضمن تصرفاً سنوياً ثابتاً مقداره ٨٤ مليار م^٣ يخص مصر منها ٥٥ مليار م^٣ .

ويتم العمل فى الخزان على فترتين تمتد كل منهما الى ستة أشهر ، يتم فى الشهور الستة الأولى - والتى تبدأ من أغسطس حتى نهاية يناير - ملئ الخزان والسماح بتحويل التصريف المطلوب لأغراض الزراعة والصناعة والكهرباء والملاحة وغيرها . والفترة الثانية بين فبراير حتى نهاية يولية وتعرف بالفترة الحرجة التى يتوقف فيها تمويل الخزان من المنابع الموسمية للنيل ، وفى هذه الفترة يتم سحب المياه بنظام معين وفق حجم التخزين والمتطلبات والاحتياجات العادية .

وقد ترتب على هذا المشروع ضبط التحكم فى المياه والقضاء على ذبذبتها من سنة لأخرى ومن شهر لآخر خلال السنة الواحدة ، كما ترتب عليه توافر المياه التى ساعدت على عمليات التوسع الأفقى ، والزيادة فى معدل الاستهلاك للمياه التى وصلت الى درجة الاسراف وتطلبت اجراء ترشيد استهلاكها عن طريق تعديل

نظام الري أو فرض أجور رى خاصة ، وعلى سبيل المثال من دراسة المعامل المائى للفدان قبل السد العالى وبعده فى محافظتى غرب الدقهلية والبحيرة وجد أن معدل معامل الفدان فى غرب الدقهلية زاد بنسبة ١٨٤٪ ، وفى محافظة البحيرة بنسبة ١٤٧٪ .

ثانيا : شبكة الري وتوزيعها :

تكون شبكة الري فى مصر ما يشبه الشجرة ، جذعها الرئيسى هو النيل وفروعه تختلف بين الرياحات والترع الرئيسية والفرعية وترع التوزيع ، كلها ترع عمومية ، وبين المساقى الخاصة التى ليس للدولة أية مسئولية عنها - وتعمل هذه الشبكة فى تعاون لتصل مياه النيل من الأصل إلى الأراضى الزراعية . تشغل هذه الشبكة ما يقرب من ١٣٪ من مساحة الأراضى الزراعية فى مصر (ما يقرب من نصف مليون فدان)^(١) وتختلف فروع هذه الشبكة أولا فى دورها فى الري ، فالرياحات والترع الرئيسية والفرعية لا يُسمح بالرى المباشر منها الى قرب نهايتها ، أما ترع التوزيع والمساقى الخاصة والجنايبات^(٢) فيسمح بالرى المباشر منها ، وتختلف فيما بينها من ناحية ثانية من حيث زمامها والمسافة بين كل ترعة والأخرى ، فالرياحات بحكم وظيفتها تخرج من أمام قناطر الدلتا لتغذى شرق الدلتا - الرياح التوقيقى - ووسط الدلتا - الرياح المنوفى - ثم غرب الدلتا - الرياح البحيرى والرياح الناصرى مؤخرا . والرياحات ترع توصيل أكثر منها ترع تغذية للرى المباشر .

(١) الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف . تقييم مشروعات الصرف المقطى - القاهرة ١٩٨٠ . نقلها مجدى السرسى ص ١٤ .

(٢) الجنايبات : ترع تسير بجانب ومحاذاة الترع الرئيسية التى لا يسمح بالرى المباشر فيها أما الجنايبات تسمح بالرى منها . ومن أمثلتها جنايبه النعناعية البحرية والقبيلية .

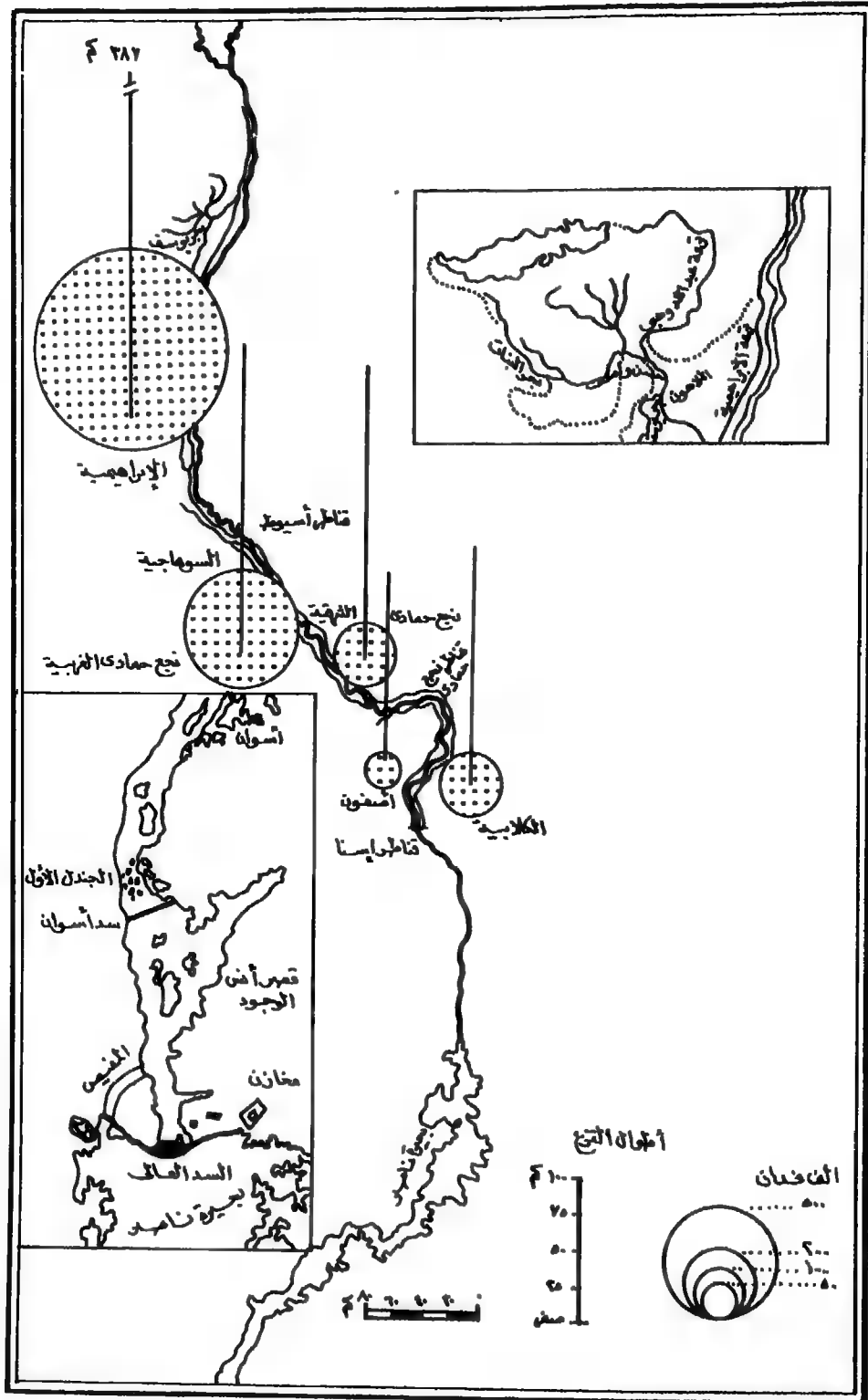
أما الترع الرئيسية فتستمد مياهها اما من النيل مباشرة كترعة الاسماعيلية أو الشرقاوية أو الباسوسية - وكلها فى شرق النيل ، أو تستمد مياهها من الرياحات كبحر موسى الذى يستمد مياهه من الرياح التوفيقى، وتزيد المسافة بين كل ترعة رئيسية والأخرى عن ١٥ كم .

أما الترع الفرعية فهى تستمد مياهها من الترع الرئيسية أمام قناطر حجز وتبعد الترعة عن الأخرى بما يتراوح بين ١٠ - ١٥ كم ، أما المسافة بين كل ترعة توزيع وأخرى فيتراوح بين ٢ - ٣ كم .

وفيما يلى اشارة موجزة لتوزيع ترع الشبكة على أجزاء مصر المختلفة .

١- مصر العليا والوسطى :

تعتبر شبكة الري فى مصر العليا والوسطى أقل تعقيدا من شبكة مصر السفلى نظرا لضيق الوادى وسهولة تحديد زمامات الترع . وتسير شبكة الري على أساس أن النيل هو مصدر المياه الأساسى . تقام عليه قناطر حجز تخرج أمامها ترع التوصيل والتغذية لرى أراضى الحياض أول الأمر ثم الأراضى عامة بعد التحول الى نظام الري الدائم ، كما توجد بعض الترع التى تخرج من النيل مباشرة - دون قنطرة حجز - كالسوهاجية التى تخرج من النيل فى مقابل مدينة سوهاج - ولو تتبعنا ترع الصعيد تاريخيا لوجدنا أن أقدمها ترع قناطر أسيوط التى انشئت عام ١٩٠٢ وهى ترعة الابراهيمية - ٣١٨ كم وزمام ٣٥ ألف فدان - وان كانت الترعة أقدم من بناء القناطر ، وتروى الترعة معظم أراضى محافظات أسيوط والمنيا وبنى سويف . ويخرج من ترعة الابراهيمية عند ديروط بحر يوسف الذى يسير فى مجرى طبيعى كثير التعاريج ليصل الى محافظة الفيوم حيث يتفرع الى ترعة عبدالله وهبى التى تروى شرق الفيوم ، وترعة بحر النزلة وبحر البنات التى تروى غرب الفيوم . وفى سنة ١٩٠٨ و ١٩٠٩ أقيمت طلبات كرمات



واللىشى لتمكين الري الدائم فى أكثر من ٣١ ألف فدان فى محافظة الجيزة الى الشرق من النيل .

وفى سنة ١٩٠٨ أيضا أقيمت قناطر نجع حمادى لتحسين حالة الري فى محافظتى سوهاج وأسيوط . ويخرج من أمام القناطر ترعتا (نجع حمادى الشرقية والغربية) فى شرق النيل وغربه ، وبالإضافة الى الترعى يعتمد الري فى المناطق الضيقة شرق النيل على طلمبات الرفع دون الترعى .

٢- مصر السفلى :

تظهر شبكة الري فى مصر السفلى بصورة أكثر تعقيدا منها فى مصر العليا والوسطى ، فهى أكثر تعقيدا من حيث تفرع قنواتها بمستوياتها المختلفة ، وأكثر تعقيدا من حيث تقسيم الدلتا الى تفتيش وإدارات الري المختلفة التى تقطع التقسيم الى محافظات ، وأكثر تعقيدا فى نظام مناوباتها وتوزيع المياه فيها ، وبوجه عام يظهر أن جملة نصيب الدلتا من أطوال الترعى يزيد على ١٥ ألف كم (١٥٢٩٦) تتوزع بين تفتيش وإدارات الري الثلاثة فى الدلتا بنسبة ٤٠٪ لشرق الدلتا - الذى يضم محافظة الشرقية (١٤ر٥٪) وشرق الدقهلية (١٣ر٨٪) والقليوبية والاسماعيلية (١٢٪ منها ٢ر٥ للقليوبية و ٨ر٦ للاسماعيلية) . أما تفتيش وسط الدلتا فنصيبه ٣٨٪ من مياه ري الدلتا موزعة على محافظة المنوفية (١١ر٥٪) وكفر الشيخ (٩ر٥٪) ومحافظة الغربية (٩ر٤٪) ثم تفتيش غرب الدقهلية (٧ر٦٪) والنسبة الباقية وهى ٢٢٪ من جملة مياه الدلتا هى نصيب تفتيش غرب الدلتا وهى تتوزع بنسبة ١٢ر٤٪ لمحافظة البحيرة و ٩ر٣٪ للنوبارية (١) .

(١) وزارة الري - قسم الدراسات والبحوث الإحصائية - ١٩٨٠ .

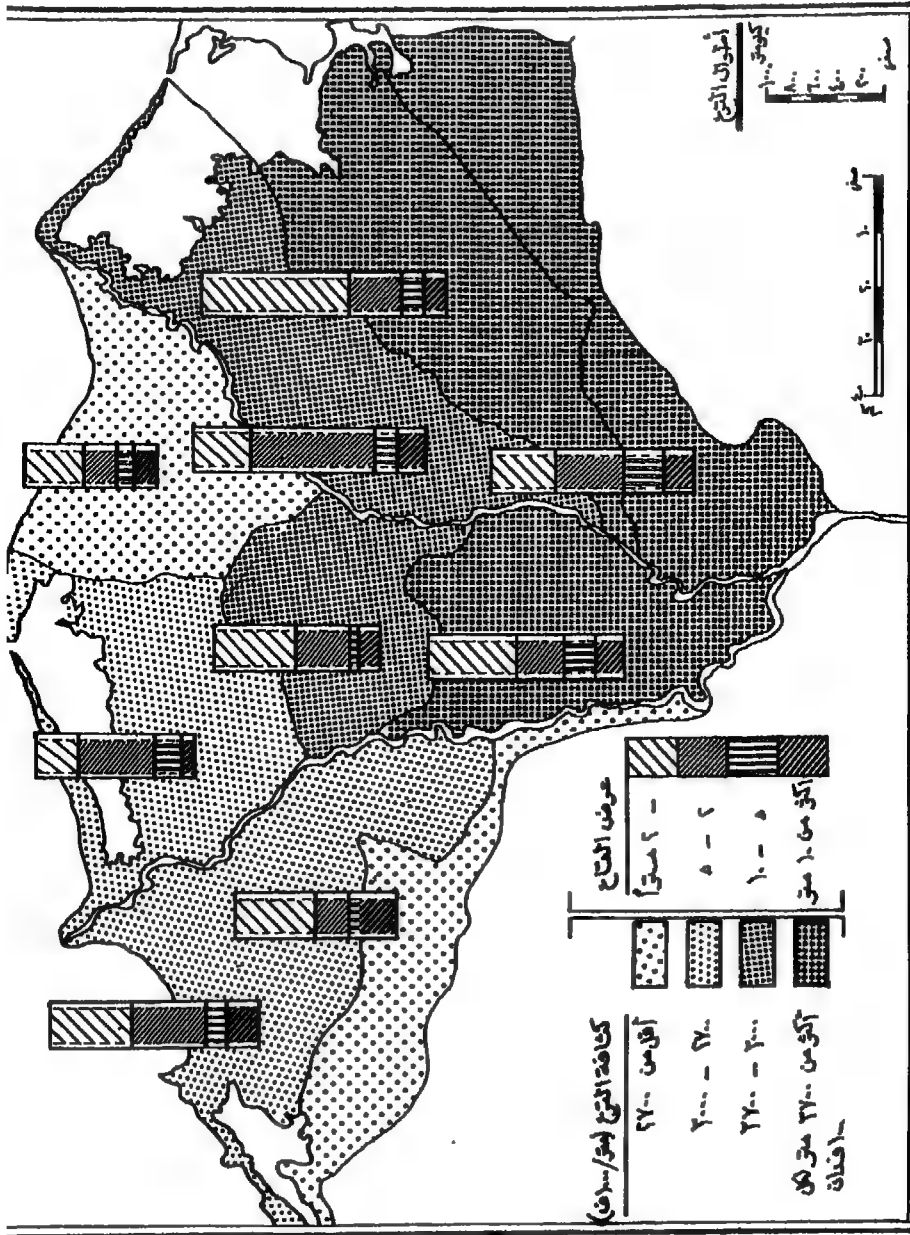
ومن الممكن أن ننظر الى توزيع المياه فى اطار مقارنته مع أطوال الترع فى مصر السفلى .
والجدول التالى يلخص هذه العلاقة . (جدول ٢٤)

توزيع المياه فى اطار مقارنتها مع أطوال الترع فى مصر السفلى

المحافظة	أطوال الترع			كمية مياه الري			علاقة المياه بطول الترع	
	الترتيب	% من مصر السفلى	جملة الطول (كم)	الترتيب	% من مصر السفلى	الكمية (ألف م ^٣)	نسبة المياه	الترتيب
البحيرة والنوارية	١	٢١,٧%	٣٣٢٣	١	٢٠,٠	٤٢١٥٥٧١	٠,٩٢	٦
الدقهلية ودمياط	٢	٢١,٤	٣٢٧٤	٢	٢٢,٧	٤٧٨٢٧٩١	١,٠٦	٤
الشرقية	٣	١٤,٥	٢٢١٧	٣	١٧,١	٢٢١١٠١٩٨	١,١٧	٢
المنوفية	٤	١١,٦	١٧٦٠	٦	٧,٥	١٥٧٩٣٩٤	٠,٦٥	٧
كلر الشيخ	٥	٩,٥	١٤٤٩	٤	١٤,٤	٣٠٤٠٨٢٦	١,٥٠	١
الغربية	٦	٩,٤	١٤٣٤	٥	١٠,٩	٢٢٩١٢١٤٦	١,١٦	٣
الاسماعيلية	٧	٦,٨	١٠٥٠	٧	٥,٠	١٠٥٧٠١٣	٠,٩٦	٥
القليوبية	٨	٥,٢	٧٩٤	٨	٢,٤	٥٠٣٢٣٥		
المجموع		١٠٠	١٥٢٩٦		١٠٠	٢١٠٨٠٢٥١		

يظهر من جدول ٢٤ ما يأتى :

- ١- أن توزيع أطوال الترع لا يشترط أن يتمشى مع توزيع مياه الري .
- ٢- أن المحافظات التى يكاد يتعادل نصيبها من مياه الري مع أطوال الترع بها هى محافظات الدقهلية ودمياط ، القليوبية والبحيرة وان كانت الاخيرتان



شكل (٨) أطموال الترع وكثافتها بقلنايش ري الدلتا حسب عرض القناع

نصيبهما من المياه أقل نسبيا من نصيبهما من أطوال الترع ، وربما لاعتبارهما تضمان منابع ترع ورياحات رئيسية تستخدم كقنوات توصيل أكثر منها قنوات توزيع للمحافظات نفسها .

٣- أن المحافظات التى يزيد نصيبها من المياه على نصيبها من أطوال الترع فيها هى كفر الشيخ فى المقام الأول - ربما للارتباط مع الأرز والحاجة الى غسيل الأراضي ونهايات الترع - والشرقية والغربية بفارق أقل من كفر الشيخ بين نصيبهما من المياه وأطوال الترع .

٤- المحافظة الوحيدة التى يقل نصيبها من المياه بشكل واضح عن نصيبها من ترع الرى هى محافظة المنوفية ، الأمر الذى قد يفسره وجود مخارج ترع رئيسية وترع توصيل لمخارج المحافظة تحسب فيها ترعا ولا تحسب مياهها ، وقد يفسر نفس الظاهرة حاجة المحافظة لمصادر مياه أخرى قد تكون من الآبار الجوفية (راجع الآبار الانتاجية وتوزيعها) .

كثافة الترع :

من الممكن أن ننظر الى توزيع الترع من زاوية ثالثة - بعد الطول وكمية المياه - من زاوية العلاقة بين طول ترع الرى فى المحافظات وزمامات الترع - الخريطة شكل ٨ - وطول الترع والمساحة الكلية للمحافظة . ومن هذه الدراسة يتبين أن أعلى الكثافات - طول الترع بالنسبة لجملة المساحة المزروعة - توجد فى قمة الدلتا فى تفتيش رى المنوفية والقليوبية والاسماعيلية والشرقية (أكثر من ٢٧٠٠٠ متر من الترع لكل ١٠٠٠ فدان) وتقل الكثافة بالترع مع الاتجاه شمالا وغربا . وأقل الكثافات فى تفتيش رى غرب الدقهلية والنوبارية حيث تقل الكثافة عن ٣٧٠٠ متر لكل ١٠٠٠ فدان .

وفيما يلي عرض موجز لأهم ترع الرى العامة فى تفتيش الرى فى مصر السفلى :

١- شبكة الرى فى شرق الدلتا :

يبلغ طول شبكة الرى فى شرق الدلتا ٦١٦٤ كيلو مترا أو ٤٠٪ من طول الترع فى مصر السفلى أطولها فى تفتيش رى الشرقية ، ١٤ر٥٪ ، ثم شرق الدقهلية (١٤٪) ثم القليوبية والاسماعيلية (١٢٪) والخريطة المرفقة شكل (٩) توضح الترع الرئيسية فى مصر السفلى ، وتوضح الخريطة شكل (١٠) زمامات الترع ومساحات هذه الزمامات وأطوال الترع فى أقسام الدلتا الرئيسية الثلاثة . ومنها تتضح أن ترع شرق الدلتا من حيث الحصر والتصنيف تنقسم الرياح التوفيقى الذى يخرج من أمام قنطرة الدلتا على فرع دمياط ، وقد تم حفره بين ١٨٨٧ و ١٨٩١ ، ويبلغ طوله ١٧٠ كم ، وكان الغرض من انشائه امداد بحر موسى فى محافظة الشرقية ، والترعة البوهية والبحر الصغير فى تفتيش شرق الدقهلية ، وبعد ميت غمر يعرف الرياح باسم الترعة المنصورية ، والتي تتفرع عند المنصورة الى فرعين يسير أحدهما موازيا لفرع دمياط ويسمى الترعة الشرقاوية ، ويسير الآخر شرقا بشمال ويسمى بالبحر الصغير ، ويروى شمال الدقهلية ويصب فى بحيرة المنزلة .

ويخرج بحر موسى من الرياح التوفيقى بعد ٣٦ كم من مخرج الرياح من النيل ، ويتخذ اتجاه الشمال الشرقى مارا بمدينة الزقازيق ، ويجرى بحر موسى فى مجرى قديم لفرع من فروع النيل القديمة هو الفرع التنيسى ، وكان يخرج من فرع دمياط مباشرة قبل حفر الرياح التوفيقى . ويبلغ طول بحر موسى ٩٠ كم ، ويخدم مراكز بنها ومنيا القمح والزقازيق وههيا وأبو كبير وكفر صقر .

ويخرج من الجانب الأيمن لبحر موسى ترعة أبو الأخضر التي تروى - مع فروعها - القسم الجنوبي من زمام بحر موسى ، ويبلغ طولها ٧٠ كم ، وتتخذ اسم بحر فاقوس بعد خروجها من مركز الزقازيق . وتروى ترعة أبو الأخضر معظم أراضي مركز منيا القمح الزقازيق وههيا وأبو كبير وفاقوس والحسينية .

ويخرج من بحر موسى على جانبية الأيمن والأيسر مجموعة من الترع منها ترعة الوادى والمسلمية وبحر مشطول وبحر بهناى ، وترعة حانوت ، عماد مناطق الأرز فى مركز كفر صقر والحسينية .

بعد بحر موسى يخرج من الرياح التوفيقي ترعة البوهية ، وكانت تأخذ مياهها أساسا من النيل مباشرة شمال ميت غمر قبل حفر الرياح . وتخرج البوهية من الرياح التوفيقي عند الكيلو ٦٥ للرياح ، وتغذى بعض أراضي مراكز ميت غمر وأجا والسنبلاوين ، وللترعة جنابيتان اليمنى واليسرى ، ويخرج من البوهية نفسها عدد من الترع الفرعية على جانبيها الأيمن والأيسر .

بعد ميت غمر يعرف الرياح التوفيقي باسم ترعة المنصورة ، وكانت قبلا تخرج من النيل مباشرة ، وتمتد لمسافة ٤٣ كيلو مترا - امتدادا للرياح التوفيقي - حتى مدينة المنصورة ، ثم تتفرع الى فرعين شمال المنصورة هما : البحر الصغير والترعة الشرقاوية .

وتستخدم ترعة المنصورة لتوصيل مياه الري الى مركزى أجا والمنصورة . ويخرج من المنصورة عدة ترع فرعية الى ترعة أم الجلاجل وبحر طناح والبحر الصغير وترعة الشرقاوية . ويبلغ طول بحر طناح نحو ٥٠ كم ، ويقوم بتوصيل المياه لبعض نواحي مركز دكرنس ومركز المنصورة ويرى البعض أنه كان يخرج قديما من فرع دمياط مباشرة .

أما البحر الصغير فهو يجرى فى معظمه فى مجرى نهري قديم هو الفرع المنديسى ، وكان يستمد مياهه من النيل مباشرة شمال مدينة المنصورة حتى تم

توصيله بترعة المنصورة . ويبلغ طول البحر الصغير نحو ٧٠ كم يخدم بعض نواحي مراكز المنصورة وذكرنس والمنزلة ، ويخرج منه عدد من الترع الفرعية تروى الأراضي الجنوبية من التربة .

أما ترعة الشرقاوية فهي امتداد للمنصورة والرياح التوفيقي شمال مدينة المنصورة ، وتمتد موازية لفرع دمياط حتى مدينة دمياط بطول نحو ٦٠ كم ، وتواصل امتدادها لمسافة ١٥ كم أخرى باسم ترعة عزبة البرج ، وتغذى هذه التربة أراضي مراكز المنصورة وفارسكور ودمياط ، ويخرج منها عدد من الترع الفرعية لتغذية أراضي المراكز السابقة .

بالإضافة الى الرياح التوفيقي وامتداداته وفروعه يأخذ من النيل مباشرة عدد من الترع الرئيسية الأخرى هي ترعة الاسماعيلية وترعة الشرقاوية وترعة الباسوسية وترعة أبو المنجا وترعة زغلولة .

وتخرج ترعة الاسماعيلية من النيل جنوب مدينة شبرا الخيمة مباشرة ، وقد حفرت عام ١٨٦٠ لتمتد المناطق الواقعة على قناة السويس بالمياه العذبة ، ثم استعملت بعد ذلك لرى المناطق التى تجرى فيها ، وتخترق فى سيرها وادى طميلات ، وعند الاسماعيلية تتفرع الى فرعين يغذى أحدهما مدينة بورسعيد الى الشمال ، ويتجه الآخر جنوبا ليغذى مدينة السويس (الترعة الحلوة) ويبلغ طول ترعة الاسماعيلية ١٢٥ كم ، تخدم محافظات القليوبية (مركزى شبرا الخيمة والحانكة) والشرقية (مركزى بلبيس وأبو حماد) والاسماعيلية والسويس وبورسعيد .

أما ترعة الشرقاوية فتجرى فى أحد فروع النيل القديمة - الفرع البيلوزى - وتخرج من النيل مباشرة فى مركز شبرا الخيمة ، ثم تتفرع عند مدينة شبين القناطر الى فرعين : البحر الخليلي والبحر الشبيني . ويبلغ طول الشرقاوية من مخرجها حتى مدينة شبين القناطر ٢٨ كم ، بينما يبلغ طول البحر الخليلي نحو ٣٠ كم ، والبحر الشبيني نحو ٤٦ كم ، وينتهى البحر الخليلي الى ترعة أبو الأخضر وينتهى البحر الشبيني فى ترعة الوادى .

وتروى ترعة الشرقاوية نواحي جنوب مركز قليوب ونواحي شمال مركز شبرا الخيمة وبعض نواحي مركز شبين القناطر . أما البحر الخليلي وفروعه فيروى معظم أراضي مركز منيا القمح مشتركا مع ترعة أبو الأخضر ، ويروى أراضي غرب مركز بلبيس وشبين القناطر .

أما البحر الشبيني فيروى أراضي مركزى بلبيس وأبو حماد وبعض أراضي مركز شبين القناطر . أما ترعة أبو المنجا فلا يزيد طولها على ١٩ كم ، ومع ذلك فأهميتها كبيرة فى توصيل مياه الري ، وتخرج من النيل مباشرة غرب فرع ترعة الشرقاوية وتتجدد شمالا لتروى معظم أراضي مراكز قليوب وشبين القناطر وطوخ وتخرج منها ترعة الساحل التى كانت تستمد مياهها من النيل مباشرة ، وتروى ترعة الساحل الجانب الغربى من مركز القناطر الخيرية كما تخرج منها ترعة زيتون التى تشترك فى رى بعض نواحي مركز قليوب وترعة بطاح ، وترعة فرع الصيصة.

وتخرج ترعة الباسوسية من النيل مباشرة الى الغرب من ترعة أبو المنجا ، وتسير موازية للرياح التوفيقى لمسافة ٣٣ كم . وتشارك فى رى بعض مراكز القناطر الخيرية وطوخ ومنها ومنيا القمح . وهى من الترع القديمة التى حفرت فى عهد محمد على كترعة نيلية ثم أصبحت صيفية منذ عام ١٩٦٢ .

شبكة الري فى وسط الدلتا : (١)

يبلغ مجموع أطوال الترع العامة فى تفتيش وإدارات رى وسط الدلتا نحو ٥٨.٩ كم أو ٣٨٪ من جملة ترع الدلتا ، تتوزع بين تفتيش المنوفية (١١.٥٪) وكفر الشيخ (٩.٥٪) والغربية (٩.٥٪) ثم تفتيش غرب الدقهلية (٧.٥٪) من جملة أطوال الترع .

(١) مجدى السرسى ص ١٥ وما بعدها

تتجمع شبكة الري فى وسط الدلتا فى الرياح المنوفى وامتداده فى بحر شبين والترع المختلفة التى تتفرع منه ثم ترعة النجايل والرياح العباسى ، وترعة عمر بك وترعة دهتورة .

ويخرج الرياح المنوفى من أمام قناطر الدلتا على فرع رشيد ، ويمتد موازيا لفرع دمياط ومخترقا أراضي المنوفية حتى كفر القرنين فى مركز الباجور حيث يأخذ اسم بحر شبين . ويبلغ طول الرياح المنوفى وامتداده بحر شبين - بين قناطر الدلتا والبحر المتوسط - ١٨٠ كم . ويمر بمراكز أشمون والباجور وشبين الكوم وبركة السبع بمحافظة المنوفية ، ثم مراكز السنطة والمحلة الكبرى وسمنود بمحافظة الغربية ، ثم مراكز طلخا وبلقاس وشربين بمحافظة الدقهلية ، ثم مركز كفر سعد بمحافظة دمياط . وكان بحر شبين يأخذ مياهه من النيل مباشرة عند القرنين قبل حفرالرياح المنوفى . ويخرج من الرياح المنوفى فى محافظة المنوفية عدد من الترعى أهمها النعناعية وجنابياتها ، والشنشورية والسرساوية والباجورية وتخرج من الجانب الغربى للرياح .

وتخرج النعناعية عند الكيلو ١١ وتسير مسافة ٧٤ كم تمر خلالها بمراكز أشمون ومنوف والشهداء وتلا ، وتنتهى فى مركز كفر الزيات . وتشترك ترعة النعناعية مع ترعة النجار فى رى أراضي مركز أشمون ، وهنا يخرج منها عدد من الترعى الفرعية . وتتكرر نفس الصورة فى مركز منوف والشهداء وتلا وكفر الزيات . بعد النعناعية يخرج من الجانب الغربى للرياح المنوفى ترعة الشنشورية قرب ناحية السمان فى مركز الباجور ويبلغ طولها نحو ٢٣ كم ، وتخدم أراضي مراكز أشمون والباجور ومنوف ، وتخرج ترعة السرساوية من نفس الجانب الغربى للرياح عند الكيلو ٢٣ ، وتخترق أراضي مراكز الباجور ومنوف والشهداء ويبلغ طولها ٣٦ كم .

أما ترعة الباجورية وامتدادها القضاة - فى مركز بسيون - فهى أهم ترع الرياح المنوفى وتخرج هى الأخرى من الجانب الأيسر للرياح المنوفى ، وتخترق محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ بطول نحو ٦٠ كم ، تخدم خلالها مراكز الباجور ومنوف وشبين الكوم والشهداء وتلا (منوفية) ومراكز كفر الزيات وبسيون (غربية) ومراكز دسوق وفوة ومطوس (كفر الشيخ) . ولا تقتصر تغذية الترعة بمياهها على الرياح المنوفى نظرا لطولها وإنما تضيف الى ذلك تغذيتها من مياه الآبار الانتاجية التى سبقت الإشارة إليها .

ويخرج من الرياح المنوفى فى جانبه الشرقى - الأيمن - ترعة الساحل التى تخرج من الرياح عند ناحية العطف (الكيلو ٣٦) ، وتمتد موازية لرفع دمياط مختركة مراكز الباجور وقويسنا وزفتى . ويصل طول الترعة الى نحو ٤٢ كم تخدم الأراضى المحصورة بين الترعة وفرع دمياط فى المراكز الثلاثة السابقة . ويخرج من ترعة الساحل ترع العطف - التى تغذى مراكز الباجور وقويسنا وشبين الكوم وبركة السبع والسنطة وزفتى حتى تصب فى الرياح العباسى وترعة الخضراوية التى تخرج من ترعة الساحل الى الشمال من مخرج ترعة العطف لتروى أراضى مراكز الباجور وقويسنا وزفتى . ونظرا لمرور هذه الترعة بأراضى مركز قويسنا الرملية تطلب الأمر تعويضها بمياه الآبار الانتاجية .

بعد كهر القرنين فى مركز الباجور يأخذ الرياح المنوفى اسم بحر شبين ويخدم المناطق الشمالية من وسط الدلتا عن طريق عدد من الترع منها بحر سيف ، وترعة البتانونة والقاصد وقناة طنطا الملاحية ، وترعة ميت يزيد وبحر تيرة ورياح بلقاس وبحر بسنديلة وتخرج جميعها - ما عدا بحر بسنديلة - الذى يعتبر امتدادا لبحر شبين من الجانب الغربى لبحر شبين . ويبلغ طول ترعة بحر سيف نحو ٢٢ كم وتروى مع فروعها الجزء الأوسط الغربى من وسط الدلتا فى محافظتى المنوفية والغربية ، وتخرج ترعة البتانونية - كبحر سيف - من الجانب الأيسر -

الغربى - لبحر شبين / الى الشمال من مدينة شبين الكوم ويبلغ طولها ٥٤ كم وتمركز شبين الكوم وتلا وطنطا ، أما ترعة القاصد فهى من أطول ترع الجانب الأيسر لبحر شبين وتغذى محافظات المنوفية والغربية وكفر الشيخ فى مراكز شبين الكوم وطنطا وقطور وكفر الشيخ . ويبلغ طول الترعة مع قناة طنطا الملاحية ٧٥ كم ، ومن هنا تأتى أهميتها البالغة فى رى هذا الجزء الشمالى الأوسط من وسط الدلتا . ويخرج بحر تيرة من بحر شبين ، وينتهى فى بحيرة البرلس الى الجنوب الشرقى من مدينة بلطيم ، ويروى أراضى الأرز فى مركزى البرلس وببلا وبعض نواحي مركز طلخا .

ويخرج رياح بلقاس من بحر شبين عند قرية دميرة فى مركز طلخا ، ويروى مع فروع مركز طلخا ومركز طرخا وشربين وبلقاس وكفر سعد .

بالإضافة الى كل ما سبق يخرج من بحر شبين ترع أخرى منها ترعة الجعفرية وترعة السنطة وترعة سحيم . مما سبق يظهر أن الرياح المنوفى وبحر شبين وفروعها تكون الشبكة الرئيسية للرى فى وسط الدلتا ، يضاف اليها الترع التى تتفرع من النيل مباشرة وهى ترعة النجايل ، التى تروى بعض أراضى مركز أشمون ، وترعة دروة وامتدادها ترعة راحى اللتان ترويان أراضى شرق مركز أشمون التى تقع بين الترعة وفرع دمياط ، ثم الرياح العباسى الذى يخرج من أمام قناطر زفتى ليغذى بحر شبين تغذية اصافية ، ومنها أيضا ترعة عمر بك التى تخرج من أمام قناطر زفتى لرى الأراضى المحصورة بين فرع دمياط ومصرف زفتى ، ثم جنابية دهتورة التى تخرج هى الأخرى من أمام قناطر زفتى .

٣- شبكة الرى فى غرب الدلتا :

يبلغ مجموع أطوال الترع بتفاتيح رى غرب الدلتا نحو ٣٣٢٣ كم أو ما يعادل ٢٢٪ من مجموع أطوال ترع مصر السفلى تتوزع هذه الأطوال على

محافظة البحيرة بنسبة (١٢.٥ ٪) والنوبارية (٩.٥ ٪) . ويتبع إدارتى رى البحيرة والنوبارية مجموعة من الترع الرئيسية هى الرياح البحيرى والرياح الناصرى وترعة المحمودية ومجموعة أخرى من الترع الفرعية سوف نشير إليها فى شئ من الاجاز .

١- الرياح البحيرى :

قبل انشاء قناطر الدلتا والرياح البحيرى كانت معظم أراضي غرب الدلتا تعتمد فى ريها على ترعة الخطاطبة التى كانت تخرج من البر الغربى لفرع رشيد بين ناحيتى الخطاطبة وبنى سلامة ، وكانت هذه التربة تمتد حتى تصل الى ترعة المحمودية .

أما الرياح البحيرى فيأخذ من النيل أمام قناطر الدلتا على فرع رشيد ويستكمل امتداده شمالا مع ترعة الخطاطبة القديمة ، ويصل طوله نحو ٩٥ كيلومترا بين قناطر الدلتا ومدينة التوفيقية ..

أما ترعة الخطاطبة نفسها فتتفصل عن الرياح البحيرى وتتجه نحو الشمال باسم ترعة ساحل مرقص ، ويخرج من الرياح البحيرى ترعة أبو دياب ، وترعتا الخندق الشرقى والغربى ، وترعة النوبارية ، التى تخرج الى الشمال بين ناحية زاوية البحر ومركز كوم حمادة ، وتسير لمسافة نحو ١٠٠ كم تسير فيها موازية للحافة الغربية للدلتا . وتخدم التربة مراكز كوم حمادة والدلتجات وحوش عيسى وأبو المطامير .

ويخرج من ترعة النوبارية ترعتا الحاجر وفرهاش . وتخرج الأولى من الجانب الأيمن للنوبارية ، وتروى أراضي مركز كوم حمادة والدلتجات وحوش عيسى وأبو المطامير ، وهى أراضي ترتفع فيها نسبة الرمل ، الأمر الذى يتطلب زيادة مقنناتها المائية . ويخرج من ترعة الحاجر ترعة حوش عيسى ، أما ترعة فرهاش

فتمتد لمسافة نحو ٥٠ كم وتخدم هي الأخرى أراضى مراكز كوم حمادة والدلنجات وحوش عيسى .
أما ترعة أبو دياب فيبلغ طولها نحو ٧٥ كم ، وتخرج من الرياح البحيرى أمام قنطرة بولين ، وتمركز بمراكز كوم حمادة وإيتاى البارود ودمنهور وحوش عيسى ، وتخرج ترعنا الخندق الشرقى والخندق الغربى عند التوفيقية بمركز إيتاى البارود ، ويبلغ طول ترعة الخندق الشرقى - التى تنتهى فى ترعة المحمودية - ٤٥ كم ، بينما لا يزيد طول ترعة الخندق الغربى - التى تنتهى عند دمنهور - على ٣٦ كم أما ترعة ساحل مرقص - الخطاطبة قديما - فهى امتداد للرياح البحيرى ، وتسير موازية لفرع رشيد لمسافة نحو ٥٥ كم ، وتمركز بأراضى مركز إيتاى البارود وشبراخيت والمحمودية .

٢- الرياح الناصرى :

يخرج من النيل أمام قناطر الدلتا وجنوب الرياح البحيرى ، ويسير موازيا للرياح البحيرى حتى ينتهى فى ترعة النوبارية ، ويهدف أساسا الى امداد النوبارية ومشروعات غرب الدلتا بحصة اضافية من المياه .

ترعة المحمودية :

تخرج من فرع رشيد جنوب مدينة العطف وتستمر حتى مدينة الاسكندرية بطول نحو ٧٧ كم ، وتخدم مراكز المحمودية ودمنهور وأبو حمص . ويخرج من الترعة عدد من الترع الفرعية على جانبيها الأيمن والأيسر .

طلسمات الري ومحطاتها : (١)

المقصود بطلسمات الري هنا ذلك الأسلوب الذى لجأت اليه الحكومة لتحسين

الرى باقامة محطات طلببات على النيل وفرعيه والترع الرئيسية للمساعدة فى توصيل المياه لمناطق صعوبة الرى ، ويصل عدد هذه المحطات الى ٣٩ محطة موزعة على أقسام الدلتا الثلاثة لتخدم مساحة زراعية تقترب من ١٠٥ مليون فدان (ما يقرب من ٤٢٪ من مساحة الأراضى الزراعية بمحافظات الدلتا) .. من هذه المحطات ١١ محطة على فرع رشيد ودمياط ، منها ٦ محطات على فرع دمياط هى البلامون وكفر سعد (الجانب الغربى) ومحطة الرصاص ويساط وأبو المنجا والبولاقية (الجانب الشرقى) ، أما فرع رشيد فعليه محطات طلببات فوه والرشيديّة الشرقية (على الجانب الشرقى) ، ومحطات طلببات العطف الاضافية والعطف والرشيديّة الغربيّة على الجانب الغربى .

أما محطات الرى على الترع الرئيسية فسئها محطة طلببات ادكو - على ترعة المحمودية - التى تغذى ترعة أدكو ، ومحطة طلببات مربوط - على النوبارية - لتغذية النوبارية من مصرف العمرم (محطة خلط) ، ومنها كذلك محطتا خلط بحر البقر الرئيسية والفرعية - على مصرف بحر البقر - وتغذيان ترعة الاصلاح ، ثم محطة طلببات الوادى - على مصرف بلبيس - لزيادة كفاءة ترعة الوادى .

وتعتبر منطقة غرب الدلتا أكثر تفتيش رى الدلتا اعتمادا على محطات الرى ، فتقدر المساحة التى يمكن أن تخدمها هذه المحطات بنحو ٦٦٨.٠٨٧ فدانا أو ما يقرب من ٩٩٪ من المساحة الكلية لمنطقة غرب الدلتا . ويبلغ عدد المحطات هنا نحو ٢٧ محطة تنتشر فى القسم الشمالى الغربى من المنطقة - راجع الخريطة شكل (١٧) - ومن هذه المحطات محطة طلببات العطف (٢١٥ ألف فدان) ومحطة طلببات ادكو ومحطة النصر ١ ، ٢ ، ٣ ، ١١ وهى محطات مناطق الاصلاح (٣٠٠ ألف فدان) ثم مجموعة محطات الزراعة الآلية - ٣ محطات - تخدم ١٠ آلاف فدان ، والجدول التالى يوضح توزيع محطات طلببات الرى الأساسية فى الدلتا : (جدول ٢٥) .

جدول (٢٥)
محطات طلبات الري وزماداتها

شرق الدلتا			وسط الدلتا			غرب الدلتا		
المحطة	المحافظة	الزمام	المحطة	المحافظة	الزمام	المحطة	المحافظة	الزمام
٣٢٥٠٠٠	دمياط	الرصاص	٦٢٠٠٠	دمياط	كفر سعد	٢١٥٠٠٠	البحيرة	العطف الاضافية
١٤٤٠٠٠	الشرقية	الوادى	٣٨٠٠٠	الدقهلية	اليلامون	٨٠٠٠٠	"	مربوط رقم ٢
٦٧٠٠٠	القليوبية	ابو المنجا	٢٤٠٠٠	كفر الشيخ	الرشيدية	٤٠٠٠٠	"	الشوة رقم ٣
٤٨٠٠٠	الشرقية	حانوت	١٨٠٥٠	"	شوة	٣٠٠٠٠	"	النصر رقم ٣
٣٤٠٠٠	الدقهلية	بساط				١٩٠٠٠	"	الرشيدية الغربية
٨١٠٠	الشرقية	بحر البقر				١٠٠٠٠	"	المزرعة الاكبية
١٨٠٠٠		الفرعية				٣٤٧٢	"	ماريو بوليس ٣
١٨٠٠	القليوبية	الهولانية				١٩٣٠	"	التحرير رقم ٢
	الشرقية	بحر البقر				١٦٨٥	"	التحرير رقم ١
		الرئيسية				محطة خلط	"	ادكو
							"	مربوط رقم ١
							"	العطف
							"	مربوط رقم ٢
							"	مربوط رقم ٤
							"	مربوط رقم ٨
							"	ماريو بوليس ١
							"	ماريو بوليس ٢
							"	ماريو بوليس ٤
							"	ماريو بوليس ٥
							"	الشوة
							"	الشوة رقم ٢
							"	الشوة رقم ٤
							"	المزرعة الاكبية ١
							"	المزرعة الاكبية ٣
							"	النصر رقم ١
							"	النصر رقم ٢
							"	النصر رقم ١١
٦٢٨٦٠٠			١٤٢٠٥٠			٦٦٨٠٨٧		المجموع

وزارة الري - قسم الدراسات والبحوث الاحصائية - تقارير غير منشورة - مجدى السرسى ص ١٧٧ .

وتكامل محطات طلبات الري الحكومية التي قامت بانشائها وزارة الري والتي سبقت الإشارة إليها ، ماكينات الري التي يمتلكها القطاع الخاص أو الشركات ، وتدخل فى نطاق دراسة أدوات الري . وقد وصل عدد ماكينات الري التي يمتلكها القطاع الخاص - فى الدلتا - عام ١٩٧٩ الى ٥٣٦٨ ماكينة رى ثابتة ونقالى تراوحت قوتها بين ١٠ حصان ، ٦٠ حصان ، ووصل ما يمتلكه القطاع العام منها نحو ١٧١١ ماكينة رى ^(١) وبذلك يكون مجموع هذه الماكينات ٧٠٧٩ ماكينة منها ٤٠٦٣ من النوع الثابت والباقي من النوع النقالى (٣٠١٦) .

ومن توزيع هذه الماكينات الثابتة على محافظات الدلتا يلاحظ تركيز ما يقرب من ٧٥٪ منها فى محافظات البحيرة وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية ، بينما لا يزيد نصيب محافظات دمياط والغربية والقليوبية والمنوفية كثيرا عن ٢٥٪ وبين المحافظات تحتل محافظة البحيرة المركز الأول (٢٠.٤٪) وتحتل محافظة كفر الشيخ المركز الثانى (٢٠.٢٪) ، تليها الدقهلية والشرقية والقليوبية والمنوفية ودمياط فالغربية بنسب ١٨.٨٪ ، ١٥.٥٪ ، ٨.٦٪ ، ٦.٦٪ ، ٦.٥٪ ، ٣.٩٪ على الترتيب .

والجدول التالى - جدول (٢٦) يلخص توزيع الماكينات على المحافظات من زاوية أخرى هى زاوية مجموع جملة تصريف الماكينات - تبعا للقوة الحصانية - وهو قد يكون تقديرا أجدى من مجرد عدد الماكينات الذى يظهر فى التوزيع السابق .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نشرة الآلات الزراعية الميكانيكية لعام ١٩٧٩

برنية ١٩٨٢ نقلها مجدى السرسى ص ١٨١ .

جدول (٢٦)

توزيع القوة الحصانية للماكنات الرى بين المحافظات (الثابتة والنقالى)

الترتيب	المحافظة	القوة الحصانية	%	الترتيب	المحافظة	القوة الحصانية	%
١	كفر الشيخ ثابتة	٤٣٣١٣	٢٩.٦	٥	القليوبية ثابتة	١١٤٦٠	٧.٨
٤	كفر الشيخ نقالى	٥٩٩٢	١٤.٦	٧	القليوبية نقالى	٢١٥٩	٥.٣
٢	الشرقية ثابتة	٢٥٤١١	١٧.٤	٦	دمياط ثابتة	٨٠٦٥	٥.٥
٢	الشرقية نقالى	٩٤٣٢	٢٣.٠	٨	دمياط نقالى	٧٩٩	٢.٠
٣	البحيرة ثابتة	٢٤٦٤١	١٦.٨	٧	المنوفية ثابتة	٦٥٩٩	٤.٥
١١	البحيرة نقالى	١٠٥٥٢	٢٥.٧	٦	المنوفية نقالى	٢١٨٢	٥.٣
٤	الدقهلية ثابتة	٢١٠٤٢	١٤.٤	٨	الغربية ثابتة	٥٨١٥	٤.٠
٣	الدقهلية نقالى	٦٦٣٠	١٦.١	٥	الغربية نقالى	٣٣٣٠	٨.٠

المجموع : ثابتة : ١٤٦٣٤٦ نقالى ٤١٠٧٦ ١٠٠.٠

١٠٠.٠

ويظهر من الجدول أن المحافظات الأكبر مساحة هى الأوفر فى القوة الحصانية بخلاف المحافظات الأصغر مساحة ، كما يلاحظ أن أغنى المحافظات فى عدد الماكنات - البحيرة - ليست هى الأعلى فى القوى الحصانية - كفر الشيخ - وربما يشير هذا الجدول شيئاً من التساؤل وهو أن محافظات جنوب الدلتا حيث منسوب الأرضى مرتفع هى الأقل نسبة فى ماكنات الرى ، وأن محافظات الشمال الأخفض منسوباً أرضياً هى الأغنى بماكنات الرى ، ولكن قد يكون تفسير ذلك فى أن المناطق الشمالية التى تعاني عادة من النقص فى إيراد المياه تكون أكثر حاجة للرفع بالماكنات .

أما الماكنات النقالى - ٣.١٦ ماكنة - فهى أقل فى قوتها الحصانية من الماكنات الثابتة وتتراوح قوتها بين ١٠ حصان و ٣٠ حصان . ويظهر من توزيع

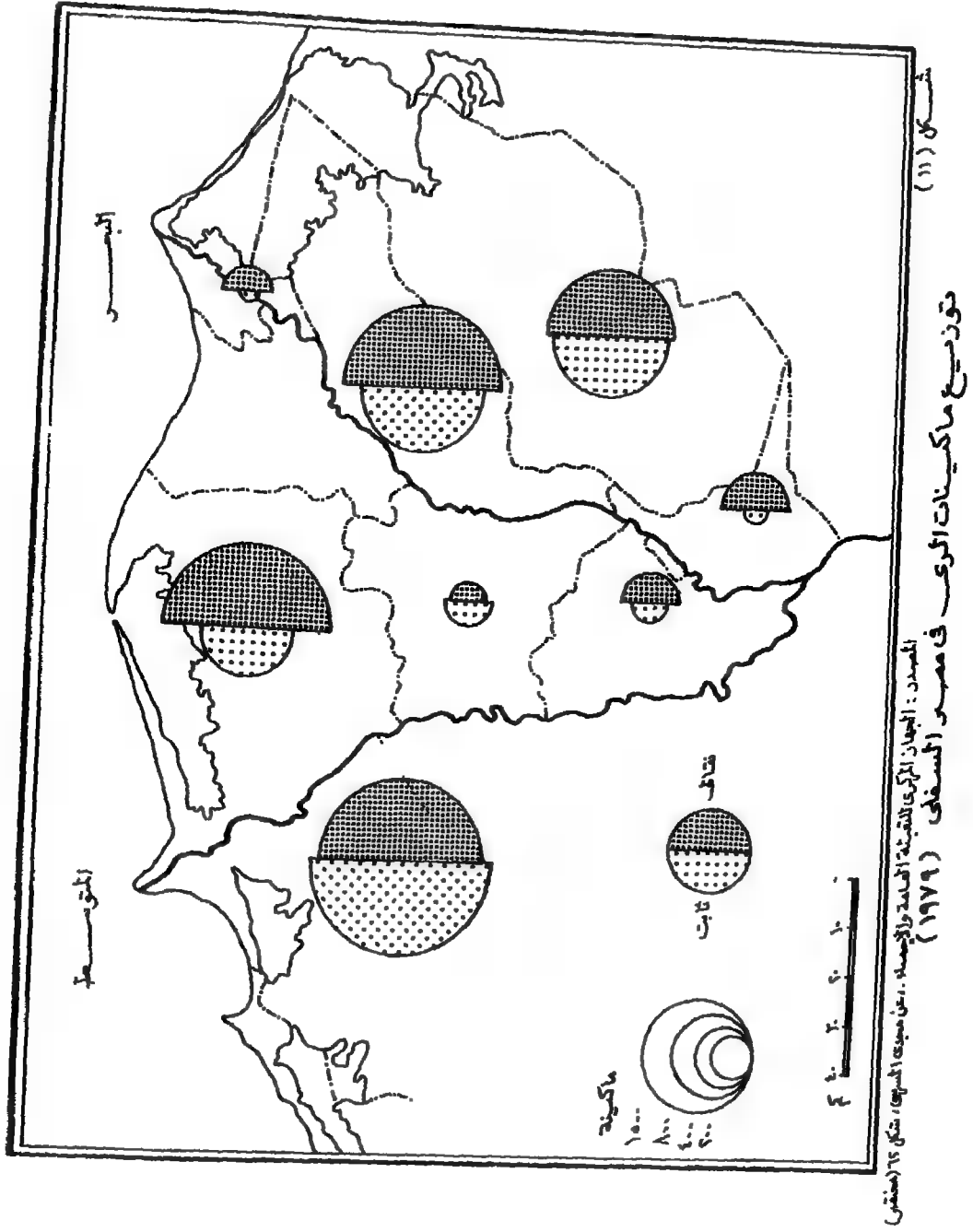
أعدادها أنها تختلف بعض الشيء عن الماكينات الثابتة ، فهنا تحتل البحيرة المركز الأول (٢٧٥٪) تليها الشرقية (٢٠٢٪) فالدفهية (٢٠٪) فكفر الشيخ - التى تمثل المركز الأول فى الماكينات الثابتة ، فى المركز الرابع (١٥٪) ، ويأتى بعد ذلك الغربية (٦٤٪) ، والمنوفية (٥١٪) فالقليوبية (٣٨٪) فدمياط (١٩٪) ، وهذا الترتيب هو نفس ترتيب المحافظات من حيث القوة الحصانية لهذه الماكينات الأمر الذى يشير الى عدم الاختلاف بين توزيع أعداد الماكينات النقالي وقوتها الحصانية على خلاف ما رأينا فى الماكينات الثابتة . (شكل ١١)
وقد يكون لسياسة استصلاح الأراضى فى محافظات معينة تأثيرها على توزيع هذه الماكينات وخاصة الثابت منها .

ثالثا : مناوبات الرى والسدة الشتوية :

تقوم فكرة مناوبات الرى على أساس السماح للمياه بالوصول الى الأراضى الزراعية فى فترات متقطعة تتناوب فيها أدوار العمالة مع أدوار البطالة فى التربة الواحدة ، ويختلف طول فترة العمالة وفترة البطالة باختلاف الفصل من السنة وبالتالي توافر المياه وباختلاف نوع المحصول المزروع ، ولعل الدافع لفكرة المناوبات يتلخص أولا فى عدم كفاية المياه لرى كل الأراضى فى وقت واحد ، بالإضافة الى الحاجة الى تنظيم عمل الفلاح فى الخقل ، وعمل مهندس الرى ، والتفرغ لمناطق معينة فى أوقات معينة ، ويضاف الى ذلك كذلك اعطاء الفرصة لتطهير الترع فى فترة البطالة .

وعلى الرغم من أن فكرة المناوبات كانت أكثر ضرورة قبل السد العالى الا أنها كعملية تنظيمية - للفلاح والمهندس - لا زالت تتبع . وتنقسم المناوبات على مدار السنة الى المناوبات الشتوية والمناوبات الربيعية والصيفية والنيلية .

وببدأ المناوبات الشتوية عادة فى الأسبوع الأخيرة من شهر نوفمبر (٢٩ نوفمبر) وتستمر حتى منتصف مارس (١٦ مارس) وفى هذه الفترة تكون حاجة



المحاصيل للمياه محدودة ، وتكون فترة المناوبة عادة ١٨ يوما منها ستة أيام عمالة .. تجرى فيها المياه فى الترع - و ١٢ يوم بطالة تتوقف فيها المياه عن الجريان وتتحول الى ترع أخرى .

معنى ذلك أن ترع المنطقة تنقسم الى ثلاثة أدوار يحصل منها ثلث الترع على المياه فى فترة عمالة ويتعطل الثلثان الآخران ثم يتناوب القسمان الآخران المياه وهكذا .

ويتخلل فترة المناوبات السنوية فترة تتعطل فيها المياه تماما عن كل الترع تعرف باسم السدة الشتوية ، وفيها تحبس المياه عن الرياحات والترع حتى تتاح الفرصة لتطهير المجارى التى يتعذر تطهيرها أثناء المناوبات ، وكانت هذه السدة قديما ٥٠ يوما منها خمسة أيام قبل السدة وخمسة أيام بعدها للاعداد والاغلاق الجزئى والفتح الكلى . ومدة السدة الكاملة هى ٤٠ يوما وكانت تبدأ عادة من ٢٠ ديسمبر من كل عام وتنتهى فى ٥ فبراير ولكنها خففت بعد ذلك (١٩٦٠) لتصبح ٣٠ يوما ثم ٢١ يوما تبدأ من ٥ يناير الى ٤ فبراير دون أن تكون هذه الحدود ملزمة . وانما تتعدل وفق حاجة المحاصيل القائمة وحالة الجو ، وتحقيق أكثر استفادة من مياه السد العالى لرى القمح مرتين على الأقل قبل موعد السدة ، مع توفير الرقت الكافى لعمليات تطهير وصيانة المجارى المائية .

أما المناوبات الربيعية فهى مناوبات ثلاثية الأدوار كالمناوبات الشتوية وتبدأ عادة من ١٧ مارس الى ١٥ ابريل - شهر تقريبا - وتسير على أساس خمسة أيام عمالة وعشرة أيام بطالة .

أما المناوبات الصيفية فتبدأ عادة من ١٦ أبريل حتى ١٤ أغسطس - حوالى ٤ شهور - وتسير على أساس ستة أيام عمالة و١٢ يوم بطالة فى مناطق القطن ، أما مناطق الأرز فتتبع نظام المناوبات الثنائية الذى يسير على أساس أربعة أيام عمالة وأربعة أخرى بطالة . أما مناطق التربة الرملية فتسير على نظام

٤ أيام عمالة وثمانية أيام بطالة .
وتبدأ المناوبات النيلية فى منتصف أغسطس وتستمر حتى ٢٨ نوفمبر ،
وتسير على أساس خمسة أيام عمالة وعشرة أيام بطالة فى مناطق القطن ،
وأساس أربعة أيام عمالة ومثلها بطالة فى مناطق الأرز .
ولما كان نظام المناوبات يخضع دائما للتعديل وفق الظروف فقد قرر بعد
١٩٦٩ أن يكون نظام المناوبات كالتالى :
فى مصر السفلى ومصر الوسطى يكون نظام المناوبات على أساس خمسة
أيام عمالة وعشرة أيام بطالة طول السنة ، ما عدا الفترة من أول يونية الى ١٥
أغسطس - فترة الحرارة والحاجة أكثر الى الماء - فنكون الفترة سبعة أيام عمالة
ومثلها بطالة . وتبقى مناوبات الري بالفيوم كما هى .
أما فى مصر العليا فيسير نظام المناوبات على أساس سبعة أيام عمالة
ومثلها بطالة ، أما مناوبات الأرز فتستمر أربعة أيام عمالة ومثلها بطالة ، من
٣٠ أكتوبر وهو تاريخ التصريح بزراعة الأرز .

مستقبل الري فى مصر : (١)

عرفت مصر القديمة الري منذ آلاف السنين ، عرفته فى سد الكفرة بالقرب
من مدينة حلوان منذ أكثر من ٤٥٠٠ سنة قبل الميلاد . وعرفته فى إنشاء بحيرة
موريس وإقامة الجسور وتخزين المياه ، وعرفته فى نظام الري الحوضى وتطويره
الى نظام الري بالرفع باستخدام الطنبور والساقية والتادوف ، وعرفته فى إقامة
مقياس النيل فى عهد يوسف عليه السلام ، وتطور نظام ري مصر القديمة فى
مصر الحديثة بالصورة التى سبق أن أشرنا اليها حتى عهد السد العالى ، ولكن

على الرغم من هذا التطور الهائل لا تزال الاستفادة من مياه الري لا تتعدى ٥٠٪ من امكانياتها لاعتبارات تتصل بالفاقد فى شبكات الري^(١) ، والاسراف الشديد فى استخدام المياه مع عدم توافر الصيانة ، وانتشار الحشائش المائية ، واهمال الري الليلي وعدم احترام القوانين والتشريعات المائية ، الأمر الذى تطلب ثورة فى الري ، وتطلب الارشاد المائى ، وكانت كل هذه الاعتبارات موضوع دراسة المؤتمرات والندوات فى الثمانينيات وما قبلها ، هذه الدراسات التى توصلت الى تحديد أهداف استراتيجية لتطوير الري تتلخص فى اتمام الري بالطرق الحديثة بما يسمح بالاقتصاد فى المياه وتمد شبكات الري بمقننات تتواءم مع المحاصيل والتربة ، مع تكثيف الخدمة الارشادية للفلاح ، وتقنين حق استخدام مياه الري منعا للاسراف فى استخدامها .

ومع مشكلة صفر الحيازة فى مصر بالصورة التى رأيناها ، وصعوبة تنفيذ أساليب الري الحديثة ، رؤى الابتعاد عن نظام الري الحالى مع ترشيد ، واتباع الأساليب الحديثة فى مناطق المشروعات الجديدة .

وقسمت استراتيجية التطوير الى ثلاث مراحل :

الأولى مرحلة ضغط واحكام توزيع المياه فى الجزء من شبكة الري الذى تتحكم فيه وزارة الري .

والثانية : مرحلة تطوير ورفع كفاءة الري الحقلى .

والثالثة : تقنين حق استخدام مياه الري للمحافظة على الموارد المائية وادخالها فى اطار المحاسبة الاقتصادية . وفى عام ١٩٨٤ وضعت خطة تنفيذية لتحقيق البرنامج القومى لتطوير الري وتحقيق الأهداف التى سبقت الاشارة اليها .

١- الفاقد من مياه الري من سد أسوان حتى الحقول = ٢٠٪

الفاقد بين أنمام الترع الرئيسية وفتحات الري = ٢٤٪

الفاقد بين فتحات الري والحقول = ١١٪ .

ونستطيع تلخيص أهم مشروعات هذا البرنامج فيما يلى :

١- شرق الدلتا :

أ - يتضمن البرنامج توسيع وتعميق ترعة الاسماعيليه لرى مساحة جديدة مقدارها ٤٠٠ ألف فدان وشرق ترعة الصالحية الجديدة لاستزراع ١٩٠ ألف فدان .
ب - توسيع وتعميق ترعة السويس لزراعة أراضى شرق القناة (١٢٥ ألف فدان) .

ج- ترعة السلام لاستزراع ٦٠٠ ألف فدان الى الشرق والغرب من قناة السويس الى الجنوب من بور سعيد بمسافة ٢٧ كيلو مترا . وتخرج هذه التربة من فرع دمياط مستفيدة بسد دمياط (١٢ كيلو متر الى الجنوب من المصب و ٢ كم الى الجنوب من مدينة دمياط) . وتمتد شرقا وتخترق مصرفى بحر حادوس وبحر البقر عبر سحارتين لتروى ٢٠٠ ألف فدان فى منطقة جنوب المنزلة غرب قناة السويس ، ثم أسفل قناة السويس لرى مناطق شرق القناة (٦٠٠ ألف فدان) وتستفيد التربة فى الحصول على المياه من ثلاث طلببات رفع .

٢- غرب الدلتا :

أ - ترعة النصر التى أنشئت لرى ٣٢٥ ألف فدان فى مناطق النصر القبلى والنصر البحرى ومناطق الساحل الشمالى ، وتأخذ من ترعة النوبارية التى تستمد مياهها من الرياح البحرى والرياح الناصرى الذى يأخذ من فرع رشيد أمام قناطر الدلتا ليتصل بالنوبارية عند الكيلو ٦٩ .

ونظرا لتدرج المناسيب الكنتورية للزمام الذى ينتفع من ترعة النصر من منسوب ٧ أمتار الى منسوب ٥٨ مترا كان من الضرورى انشاء محطات رفع - خمس محطات - تعتبر من أكبر محطات القارة الأفريقية والشرق الأوسط تصريفا

٣- مصر العليا :

أ - تضمن برنامج التطوير تقوية وصيانة القناطر القديمة ، قنطرة أخميم
المستجدة فى سوهاج وقناطر نجع حمادى وقناطر أسيوط وفم الابراهيمية وقناطر
ديروط .

ب - إنشاء قناطر جديدة فى اسنا لتحل محل القناطر القديمة .

المبحث الثالث

الصرف

تتناول الدراسة هنا الاعتبارات الثلاثة الآتية :

- ١ - مفهوم الصرف والاعتبارات التى تدعو اليه وارتباطه بالرى .
- ٢ - تاريخ الصرف فى مصر وتطوره .
- ٣ - نظام الصرف فى مصر السفلى ومصر الوسطى ومصر العليا .
- ١ - مفهوم الصرف والاعتبارات التى تدعو اليه وارتباطه بالرى .

عملية الصرف زراعيا هى عملية يتم خلالها التخلص من المياه التى توجد فى الأراضى الزراعية وتزيد عن حاجة النبات ، وبالتالي تؤدى الى تدهور التربة وخواصها الميكانيكية والكيمياوية والحويوية ، وانخفاض الانتاج المحصولى ، وقد تظهر مؤشرات هذا التدهور فى تراكم الأملاح على سطح التربة ، وارتفاع المياه ربما لتغطى السطح فيصبح غدقا ، وانخفاض انتاجية الفدان ، وقد يُظهر تحليل التربة مؤشرات أخرى .

وتقدر كمية المياه الزائدة فى التربة فى مصر بنحو ١٨ مليار م^٣ تسعها فى مصر الوسطى والعليا والباقى فى مصر السفلى ، من هذا يبدو أنها تكون نسبة كبيرة نسبيا من جملة مياه الرى فى مصر .

وقد ظهرت الحاجة الماسة للصرف فى مصر نتيجة لعدد من الاعتبارات ، أولها التحول عن نظام الرى الحوضى والصرف الطبيعى بالراحة الى نظام الرى الدائم وتعاقب فترات الرى وتكرارها على طول السنة ، الأمر الذى أدى الى ارتفاع مستوى الماء الباطنى ، وزيادة مياه الرش ، وتراكم الأملاح على سطح التربة ، ويرتبط نظام الرى الدائم بمشروعات الرى المختلفة وأخصها القناطر الخيرية وقناطر الدلتا فيما بعد ، ومجموعة القناطر الأخرى التى سبقت الإشارة إليها فى الجزء الخاص بالرى ثم سد أسوان - ١٩٠٢ - وتعليته مرتين - ١٩١٢ ، ١٩٣٣ -

الأمر الذى ترتب عليه ارتفاع منسوب المياه واحتفاظ القنوات بمستوى مرتفع ، مما حتم ضرورة تخليص الأرض من الماء الزائد ، يضاف الى الاعتبارات التى دعت الى ضرورة الصرف تكرار فشل المحاصيل نتيجة لتدهور التربة ، على سبيل المثال ما حدث لمحصول القطن عام ١٩٠٩ ، كما يضاف كذلك التوسع فى مشروعات استصلاح الأراضى - وخاصة فى شمال الدلتا بعد ١٩١٢ - وزيادة المياه التى تصل الأراضى الزراعية .

مع هذه الاعتبارات التى دعت الى ضرورة الري نتوقع أن تختلف هذه الضرورة والحاجة الى الري باختلاف المواقع الجغرافية ، ونوع الأراضى وتربتها ، والمحاصيل التى تزرع ، ونظام الزراعة والري ، وبوجه عام نستطيع أن نقول أن الحاجة الى الصرف تكون أكبر فى الأراضى منخفضة المنسوب - شمال الدلتا مثلا - والأراضى المجاورة للترع الكبرى ، والأراضى الطينية والتى تزرع محاصيل تتطلب كميات كبيرة من المياه - الأرز .

يترتب على اعتبارات الاختلافات السابقة ان كثافة المصارف ، ونظام الصرف بالراحة أو الطلمبات يختلف من موقع لآخر فى مصر ، وبوجه عام نستطيع أن نقول أن مصر الوسطى والعليا باستثناء الفيوم - حاجتها للصرف والصرف بالرفع بالذات أقل بكثير من حاجة مصر السفلى ، وأن الأجزاء الجنوبية من مصر السفلى - الى الجنوب من خط كنتور ٣ مترا - حاجتها الى الصرف والصرف الآلى أقل من الأجزاء الشمالية التى تُعتبر نطاق الصرف بالطلمبات الأول فى مصر وان كان شمال الدلتا هو نطاق الصرف بالطلمبات فان القسم الجنوبى هو نطاق الصرف المغطى لاعتبارات تتصل بصغر حيازات الأرض ، وكثافة الانتاج الزراعى ، وارتفاع أسعار الأراضى الأمر الذى يجعل الاستغناء عن مساحات من الأراضى تتراوح بين ١٠ و ١٥٪ لتشق فيها المصارف أمرا شبه مستحيل ، وبالتالي كان نظام الصرف المغطى هو الحل لمشكلة هذه المناطق .

ويرتبط نظام الصرف ارتباطا وثيقا بنظام الري ، لدرجة أن بعض التقديرات ترى أنه لا بد أن يتوافر لكل كيلو متر واحد من ترع الري - وخاصة الري بالراحة - كيلو متر من المصارف ، وهذا الأمر لا يتحقق في مصر فالنسبة قد لا تزيد كثيرا عن ٦٧٪ .

والجدول التالي يوضح العلاقة بين توزيع ترع الري والمصارف في مصر السفلى (جدول ٢٧)

جدول (٢٧)

العلاقة بين توزيع ترع الري والمصارف في مصر السفلى (١)

تفتيش الري		المصارف		نسبة المصارف الى الترع	
		الطول (كم)	الترتيب	النسبة %	الترتيب
شرق الدقهلية الشرقية القليوبية والاسماعيلية جملة شرق الدلتا	١٤٢٣ر	٢	٦٧ر٥	٤	
	١٣٥٥ر	٣	٦١ر٣	٧	
	١٠٠٤٤ر	٥	٥٦ر٦	٨	
	٣٨٢٢ر	٢	٦٢ر٠	٣	
كفر الشيخ المنوفية غرب الدقهلية الغربية جملة وسط الدلتا	١٠٨٧٠ر	٤	٧٤ر٤	٣	
	٠٩٥٨ر	٦	٥٤ر٤	٩	
	٠٩٠١ر	٧	٧٧ر٣	٢	
	٠٩٠٠ر	٨	٦٢ر٨	٥	
	٣٨٣٧ر	١	٦٦ر١	٢	
البحيرة المنيا جملة غرب الدلتا	١٦٣٢ر	١	٨٦ر١	١	
	٠٨٨٦ر	٩	٦٢ر٢	٦	
	٢٥١٨ر	٣	٧٨ر٠	١	
جملة الدلتا		١٠١٧٧ر		٦٧ر٠٪	

يظهر من الجدول ما يأتى : (فيما يختص بعلاقة الصرف بالرى)

- ١- يظهر نقص الصرف فى كل التفاتيش .
- ٢- تختلف درجة النقص من تفتيش لآخر ، فهى أكبر ما يكون فى تفاتيش شرق الدلتا (النسبة ٦٢٪ فقط) ، وأعلىها فى غرب الدلتا (٧٨٪) .
- ٣- على مستوى التفاتيش التفصيلية تظهر البحيرة أكثر التفاتيش اكتفاء (٨٦١٪) وأقلها المنوفية (٥٤٤) .
- ٤- ان تفاتيش البحيرة وغرب الدقهلية وكفر الشيخ وشرق الدقهلية يزيد عن المتوسط العام والتفاتيش الباقية تقل عن هذا المتوسط .
- ٥- يظهر التناقض بين طول المصارف ونسبتها الى الترع أوضح ما يكون فى غرب الدقهلية التى تحتل المركز السابع من حيث طول المصارف ، ومع ذلك فتصل نسبة المصارف الى الترع ٧٧٣٪ ، وتحتل بذلك المركز الثانى بين التفاتيش على أساس نسبة المصارف الى الترع . ويظهر التناقض كذلك فى الشرقية - وان كان عكسيا فى هذه الحالة - فهى تمثل المركز الثالث فى طول المصارف والمركز السابع فى نسبة المصارف الى الترع وارتباط الصرف بالرى لا يعنى بالضرورة اتفاقهما فى كل الاعتبارات ، فهما يتفقان فى التلازم ، فالتوسع فى الرى يتطلب التوسع فى المصرف ، والتوسع فى امكانيات الصرف تشجع التوسع فى الأراضى والزراعة والرى ، ويتفقان أحيانا فى ارتباط كل منهما بطلعات الرى أو الصرف ، ولكنهما يختلفان فى أن تخطيط الترع يرتبط عادة بمناسيب الأرض المرتفعة ، على حين أن تخطيط المصارف يرتبط بالمناسيب المنخفضة التى تستطيع تجميع المياه الزائدة ، (يمكن على الخريطة الكنتورية لأى منطقة تحديد مسارات الترع - على الظهور المرتفعة - ومسارات المصارف - فى مناطق الوديان المنخفضة) نتيجة لهذا التبادل يظهر توزيع الترع والمصارف متبادلين ، فبين كل ترعة وأخرى مصرف وبين كل مصرف والآخر ترعة ، وتحديد المصارف الرئيسية زمامات الترع ، والترع الرئيسية زمامات المصارف .

وفى دلتا النيل بالذات يظهر مظهر آخر من مظاهر الاختلاف ، فجنوب الدلتا هو نطاق الترع الرئيسية عريضة القاع ، وشمالها هو نطاق المصارف الرئيسية عريضة القاع ، ويختلفان فى تأثير كل منهما بالتالى على ملوحة المياه الجوفية فى جنوب الدلتا وشمالها ، فمع الترع فى الجنوب تقل نسبة ملوحة المياه ، ومع مصارف الشمال تزداد الملوحة ، ومع صور الاتفاق والاختلاف ، تظهر صورة الارتباط بين الري والصرف ، أولا فى استكمال خطوط الملاحة النهرية التى تسير عبر الترع الرئيسية فى جنوب الدلتا ، وتستكمل مسيرتها فى المصارف الرئيسية فى شمالها ، وهنا يظهر دور مصارف بحر البقر ومصرف عموم البحيرة وبحر حادوس فى شرق الدلتا ، ومصرف الغربية الرئيسى فى وسطها ، ومصرف اذكو فى غرب الدلتا .

ويظهر شكل الارتباط الثانى فى الري وخاصة فى شمال الدلتا حيث تستخدم مياه الصرف وحدها أو بعد خلطها بمياه عذبة فى أغراض الزراعة على نحو ما أشرنا فى القسم الخاص والرى .

٢- تاريخ الصرف فى مصر وتطوره

لن نستطيع إلا أن نشير اشارات عابرة الى تاريخ الصرف وتطوره فى مصر ولعل هذا العرض يبدأ مع بداية الري وخاصة الري الدائم وظهور الحاجة الى الصرف ، ولو اقتصرنا على القرن الحالى لوجدنا أن بداية شق مصارف الدلتا كانت مع بداية الثلاثينيات من هذا القرن (١٩٢٩) وان كان قد سبقها مجهودات واقتراحات فى هذا الاتجاه - اقتراح طلسمات المكس الذى لم ينفذ الا عام ١٩١٣ - وكانت بداية الاهتمام الحقيقى بالصرف مع عام ١٩٣٣ . وتحدثنا الأرقام عن تزايد المساحة التى تتمتع بالصرف بين ١٩٣٠ ، ١٩٣٨ ، ٩٨٠.٠٠٠ فدان الى نحو ٢٢١٠ فدان فى مصر السفلى ، أما مصر العليا فقد عرفت عام ١٩٣٨

طلعمبات الصرف الى النيل وبحر يوسف نظرا لصعوبة الصرف بالراحة فيها فى شهور الفيضان . وكان عمق الصرف فى هذه الفترة يصل الى ١ر٥ متر زاد مع ١٩٤٢ الى ٢ر٥ متر وأصبح عمق الصرف الحقلى ١ر٢٥ مترا .

ومع بداية الأربعينيات بدأ الصرف المغطى وكانت الفترة ١٩٤٢ - ١٩٥٥ هى فترة تجارب الصرف المغطى فى مساحة ٤٦٠٠٠ فدان فى الدلتا ، وترتفع المساحة التى تصرف فعلا صرفا مغطى قبل الستينيات الى ما يقرب من ٤٠ ألف فدان ، وتشاهد فترة الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠-١٩٦٤) اضافة ١٨٤٢١٠ فدان ، وفترة الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٥ - ١٩٦٩) ٢٠٦٩١٥ فدانا ، لترتفع المساحة بعد عقد اتفاقيتين مع البنك الدولى للإتشاء والتعمير الى ١٧٨٩٦٦٥ فدانا .

وفى عام ١٩٥٩ يجرى تقسيم مصر الى مناطق صرف لكل منها مصرف رئيسى ، وتظهر نماذج من هذه المناطق على خريطة الصرف المرفقة وسوف نشير اليها فيما بعد .

وشاهد عام ١٩٧٣ تنفيذ مشروع نفق وادى الريان لتحسين حالة الصرف فى الفيوم والتخفيف عن بحيرة قارون .

٣- نظام الصرف :

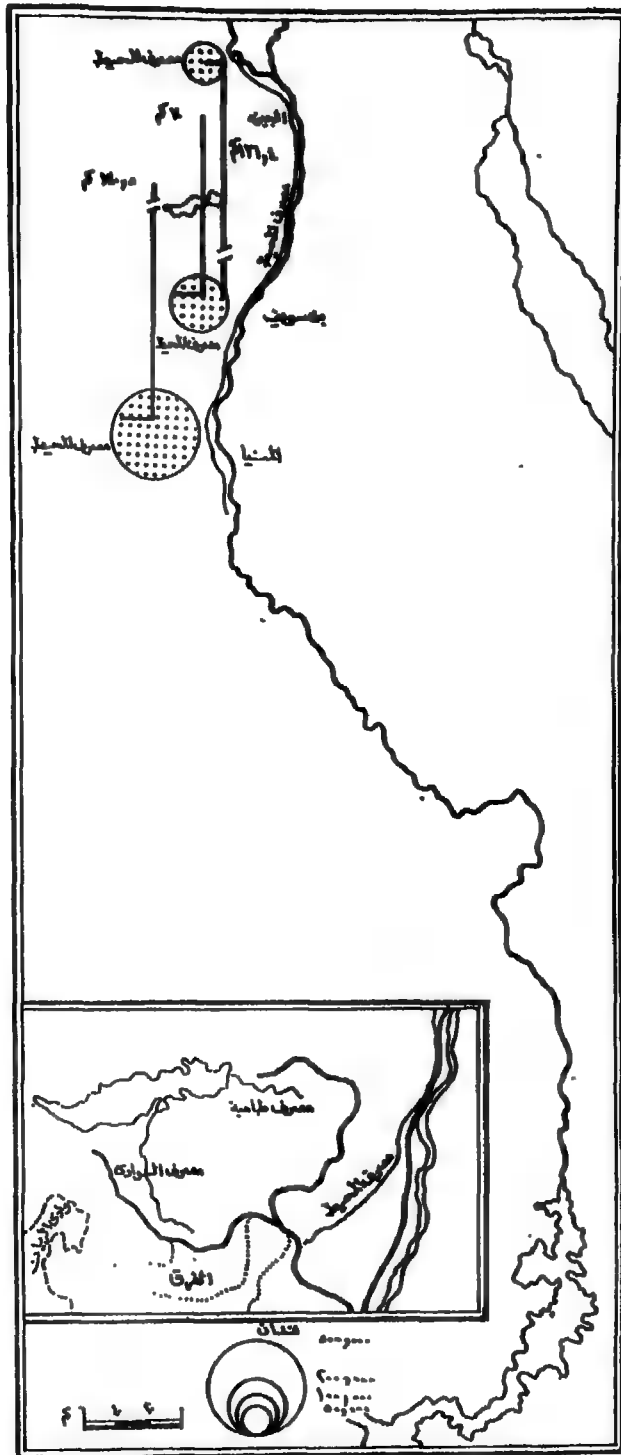
يمكن أن نتناول نظام الصرف من زاوية التباينات الاقليمية بين نظام الصرف بالراحة (بوجه عام) ونظام الصرف بالرفع عن طريق الطلمبات ، كما يمكن أن ننظر الى نظام الصرف من زاوية أخرى - زاوية نظام الصرف المغطى والصرف المكشوف ويرتبط بالزاويتين كثافة الصرف واختلافاتها فى أجزاء مصر المختلفة ، هذه الكثافة التى تقدر بالنسبة لكل ١ر٠٠٠ فدان ، أو تحسب مقارنة أطوال المصارف بأطوال الترع التى تم الأرض بالمياه - والتى سبقت الإشارة اليها - وقد تكون

الكثافة الأخيرة أفضل فهي لا تقاس بالنسبة لمساحة الأرض وإنما بالنسبة لطول شرايين المياه ، وإن كان يفضل الآن حساب الكثافة بالنسبة للمياه الفعلية التي تحصل عليها الأراضي .

ومجموعة الخرائط المرافقة تلخص كل هذه الصورة من نظم الصرف . وتظهر الخريطة (شكل ١٢) الصورة العامة للرى فى مصر السفلى والخريطة شكل (١٣) الصورة العامة للرى فى مصر الوسطى والعليا . ويظهر من خريطة مصر الوسطى والعليا أن الأراضي فى الوادى عامة تعتمد على الصرف فى مصرف المحيط ، أما الأراضي المحصورة بين ترعة الابراهيمية والنيل فتصرف مياهها فى نهر النيل مباشرة . ويبدأ مصرف المحيط قرب ملوى ويتجه شمالا بين الابراهيمية وبحر يوسف ويستمر حتى مدينة الخطاطبة حيث يصب فى رياح البحيرة ، ويتصل بالنيل أحيانا للصرف فيه ، وبذلك فهو يخترق محافظات المنيا وبنى سويف والجيزة والبحيرة ، ويقطع فى المنيا مسافة ١٤٠.٥ كم ، تليها مسافة بنى سويف ٧٠ كم ، ثم يمتد لمسافة ١٣١.٥ كم فى الجيزة والبحيرة . وتقام عليه بعض محطات الصرف ويتصل به عدد من المصارف الفرعية .

أما منخفض الفيوم فيصرف مياهه الزائدة فى بحيرة قارون - ٣٦١ مليون م^٣ ، ومنخفض وادى الريان بعد ١٩٧٣ . ومصارفه الرئيسية هى مصرف طامية الذى يصرّف أراضى شرق الفيوم ، ومصرف الوادى الذى يصرّف أراضى غرب الفيوم ، ويصبان فى بحيرة قارون . ويتسفيد الصرف هنا أحيانا من محطات الصرف فى القسم الأوسط من مصرف الوادى ، ومنطقة الفرق السلطانى فى جنوب الفيوم .

أما خريطة مصر السفلى فيظهر من خريطة الصرف فيها أولا أنه يمكن التمييز بين نظامين يكاد يفصلهما خط كنتور ٥ متر ، النطاق الأول الى الجنوب من هذا الخط - وهو نطاق الصرف المغطى - والنطاق الثانى نطاق المصارف عريضة



شكل (١٣)
أشكال أهم المصارف وزماماتها في مصر العليا والوسطى والنيهر

عرض القاع ، النطاق الأول هو نطاق كثافة الصرف المنخفضة - بوجه عام - والنطاق الثانى هو نطاق كثافة الصرف المرتفعة بوجه عام أيضا .

وإذا كانت مصارف مصر الوسطى والعليا محدودة وبسيطة فى توزيعها ، فان مصارف مصر السفلى أكثر تعقيدا ، ويظهر من الخرائط أن مصر السفلى تنقسم أحيانا الى تفتيش الرى ويتبعها الصرف ، وقد سبقت الإشارة الى هذه التفتيش عند دراسة الرى ، وتنقسم أحيانا الى مناطق صرف ^(١) تظهر على الخريطة شكل (١٢) وهى تتمشى الى حد كبير مع التقسيم الثنائى للرى فى مصر السفلى ، قسم شمالى للطلميات ، وقسم جنوبى للصرف بالراحة . يضم القسم الأول فى شرق الدلتا منطقة طلميات شرق الدلتا ومصرفها الرئيسى مصرف بحر البقر ، وفاقوس وبحر حادوس التى تنتهى الى محطات للصرف فى بحيرة المنزلة . ويضم هذا القسم فى وسط الدلتا منطقة طلميات وسط الدلتا وحدها الجنوبي بين خطى كنتور ٣ و ٥ متر وتغطيها شبكة من المصارف الرئيسية والفرعية ، ومصرفها الرئيسى هو مصرف الغربية الرئيسى ويصرف الجزء الشرقى من المنطقة ، ثم مصرف نشرت ويصرف الجزء الجنوبى الغربى فيها . وتنتهى مصارفها الى شبكة محطات الصرف فى البحر أو بحيرة البرلس .

(١) هذا التقسيم قديم وربما يستفاد به لسهولة العرض

ويضم هذا القسم أيضا فى غرب الدلتا منطقة طلعبات غرب الدلتا ويحدها جنوبا بشرق مصرف ادكو وفرع رشيد ، ويحدها شمالا البحر المتوسط ، وجنوبا ترعة النوبارية ، ومصرفها الرئيسى هو مصرف ادكو الذى يصرف الجزء الشرقى ، ويستفيد فى ذلك من محطات صرف زرقون وحلق الجمل ، ويصرف الجزء الغربى مصرف العموم ، ويستفيد فى ذلك من محطة طلعبات المكس . أما الجزء الجنوبى من مصر السفلى فيبدأ شرقا - فى شرق الدلتا - بمنطقة صرف مصرف بحر البقر ، والتي تمتد غربا حتى فرع دمياط ويحدها شمالا بغرب منطقة صرف بحر حادوس . ويصرف فى هذه المنطقة فى الشرق مصرف بحر البقر ومصرف بلبيس ، ويصرف جزءها الغربى مصر القرطامية الذى يتصل بمصرف فاقوس .

أما وادى طميلات فيصرفه مصرف الوادى ، ويستفيد بمحطة صرف القصاصين . والمنطقة الثانية فى شرق الدلتا هى منطقة صرف بحر حادوس ويصرف جزءها الغربى مصرف بحر حادوس وجزءها الشرقى مصرف بحر صفط . أما وسط الدلتا فى هذا النطاق الثانى فيضم أربع مناطق صرف ، من الجنوب منطقة شرق المنوفية ، ومنطقة صرف غرب المنوفية ، ثم منطقة صرف نشرت ، ومنطقة صرف الغربية .

تنطى المنطقة الأولى الأراضى المحصورة بين بحر شبين وفرع دمياط وحدها الشمالى الرياح العباسى ، وهى أراضى الأجزاء الشرقية من مركز منوف ، كل مركز قريسا وشرق مركز شبين الكوم والجزء الجنوبى الشرقى من محافظة الغربية ، ويصرف هذه المنطقة مصرف العطف .

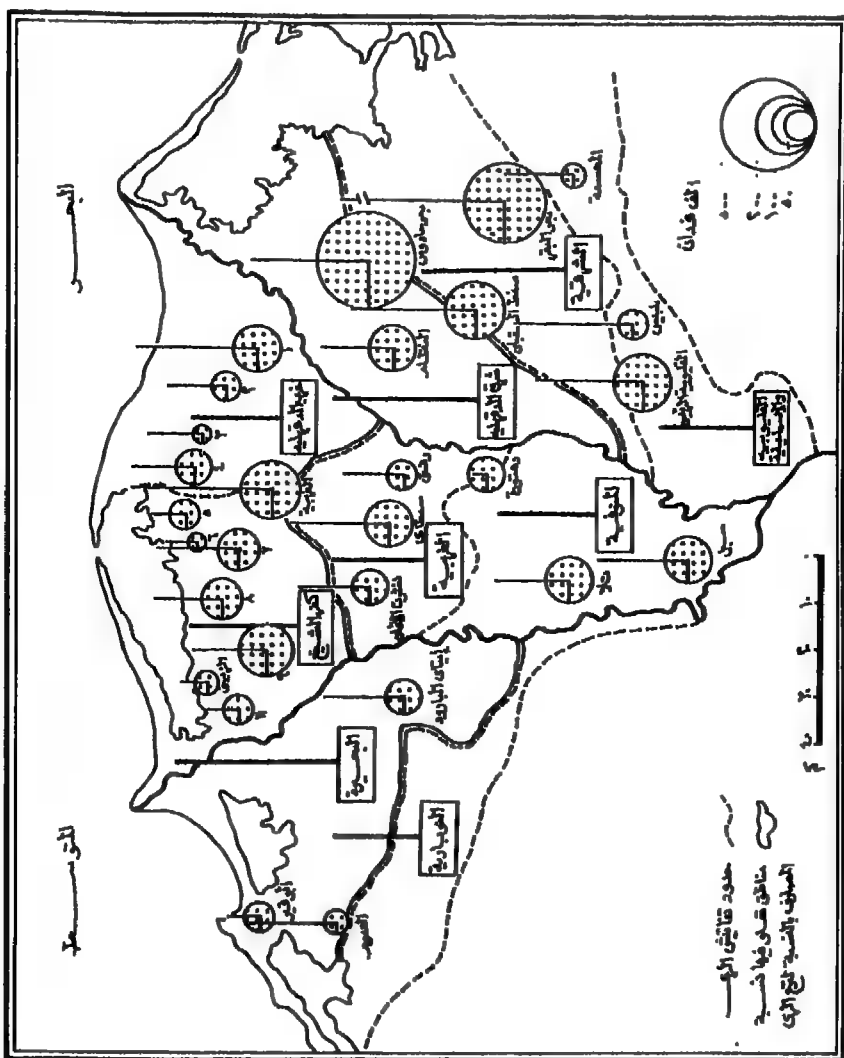
وتنطى المنطقة الثانية - غرب المنوفية - الأراضى غرب بحر شبين والرياح المنوفى الى الجنوب من مدينة شبين الكوم ، ويمتد غربا حتى فرع رشيد ، وتضم كل أراضى مركز أشمون ومعظم أراضى مركز منوف ما عدا جزئه الشرقى ، ثم جنوب مركز شبين الكوم . والمصرف الرئيسى هنا هو مصرف سبل الذى يبدأ فى

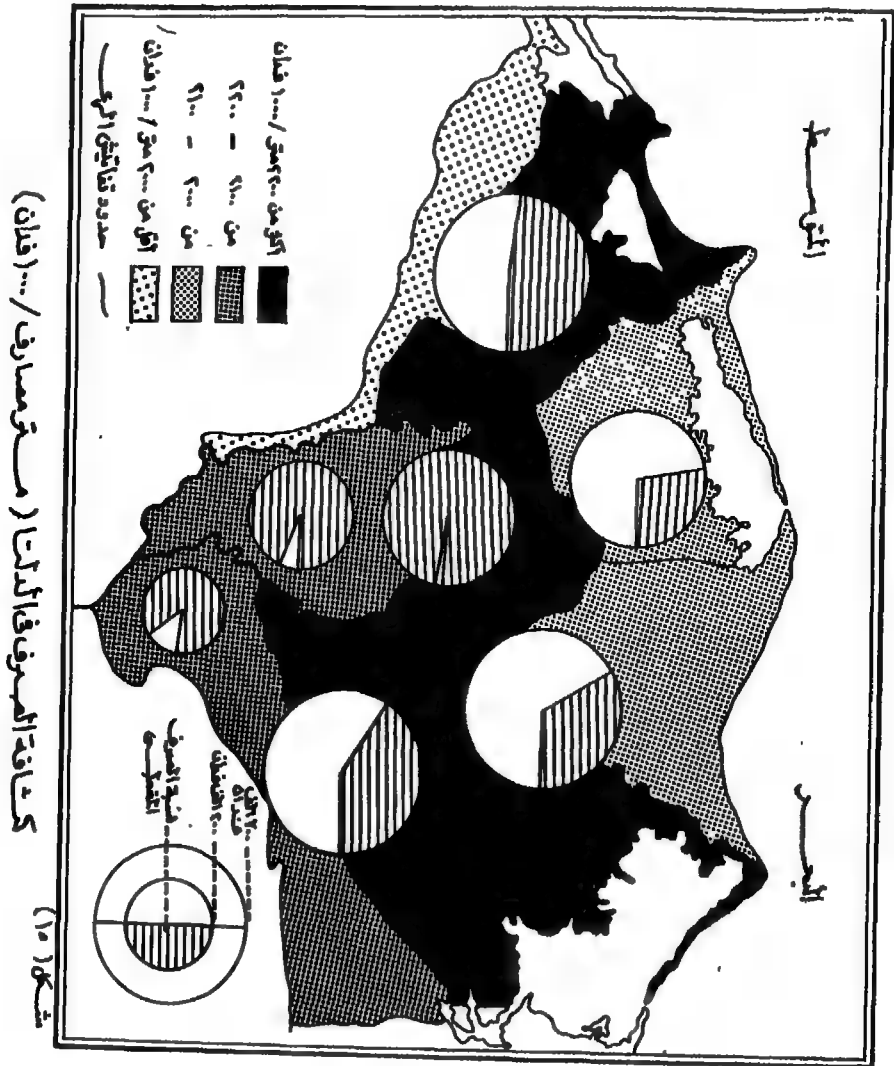
أشمون باسم مصرف أشمون . وينتهى فى فرع رشيد وله نهاية أخرى فى مصرف الباجور ، وهنا يستفيد بطلميات مصرف سبل وطلميات مصرف شبرا باص . المنطقة الثالثة هى منطقة نشرت وتمتد الى الغرب من ترعة القاصد والى الشمال من مدينة شبين الكوم . وتمتد غربا حتى فرع رشيد وحدها الشمالى خط يمتد بين خطى كنتور ٣ و ٥ متر . ويصرف جزءها الغربى مصرف دنشواى ، ويصرف جزءها الشرقى مصرف نشرت ، ويستفيد الصرف هنا من طلمبات كفر الزيات والزنى ومحطة صرف ٩ . المنطقة الرابعة هى منطقة صرف الغربية وتمتد فى الأراضى الى الشرق من ترعة القاصد والى الشمال من منطقة شرق المنوفية ، ومصرفها الرئيسى هو مصرف زفتى - الجزء الشرقى - ومصرف سمطاي الذى يصرف الجزء الغربى ، وكلاهما ينهى فى مصرف الغربية الرئيسى . وتستفيد المنطقة من بعض محطات طلمبات الصرف منها محطة فمرة ٦ .

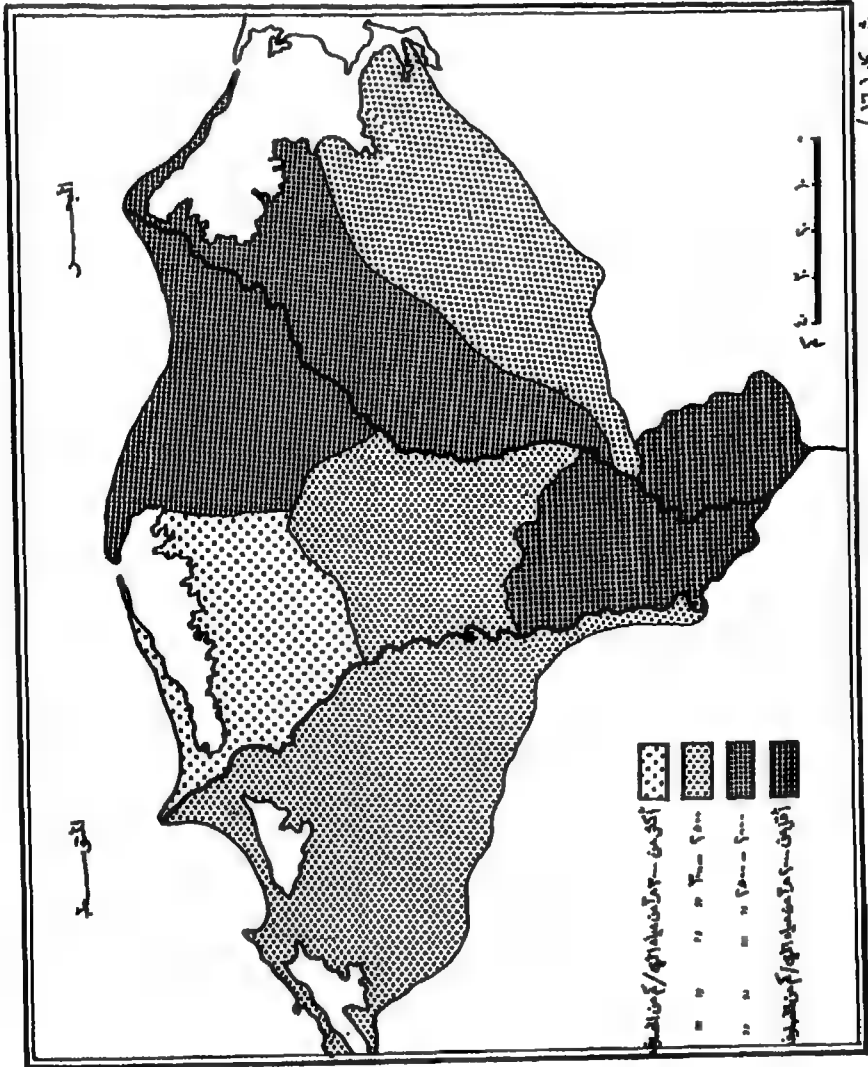
أما غرب الدلتا فينقسم الى منطقتين ، احدهما منطقة طلمبات غرب الدلتا التى سبقت الانتارة اليها ، والثانية هى منطقة مصرف ادكو التى يحدها شرقا فرع رشيد وجنوبا ترعة الحاجر وشمالا ترعة المحمودية .

وفيما يلى تلخيص موجز لأهم مصارف مصر السفلى : (شكل ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧)

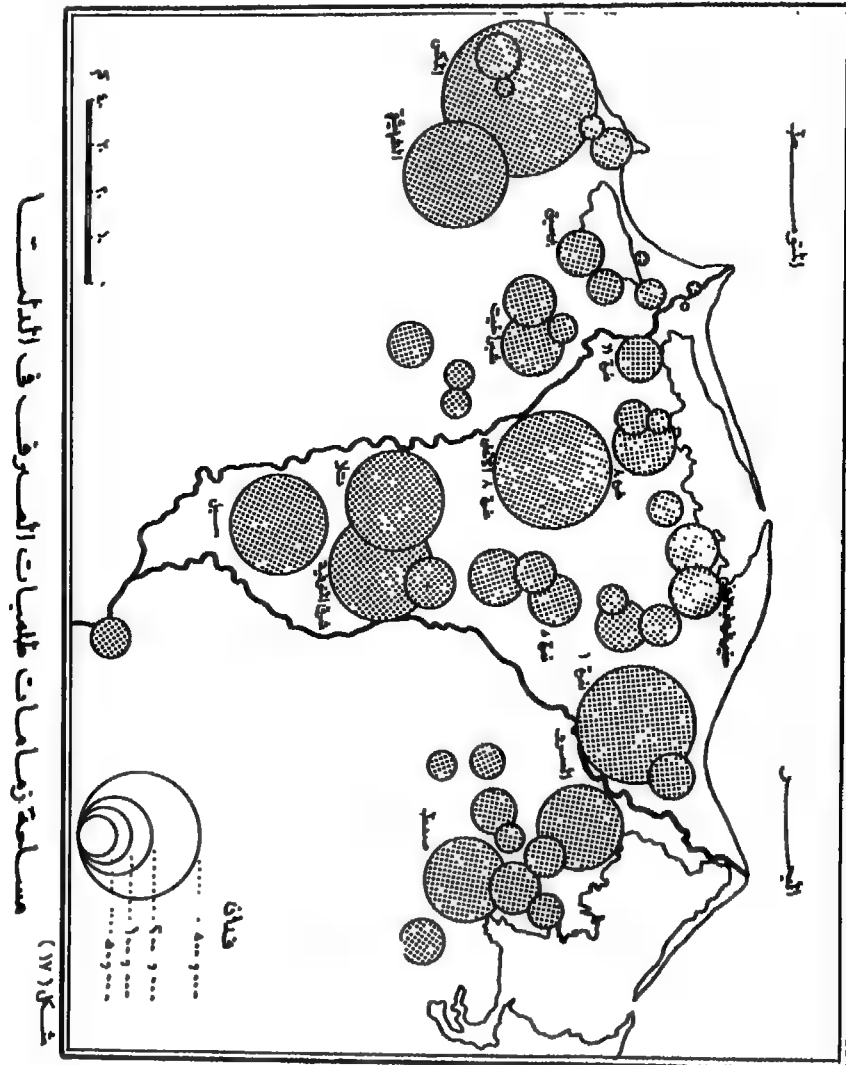
يصرف مياه شرق الدلتا مجموعة من المصارف يصل طولها الى ٣٨٢٢ كيلو سرا . الجزء الأول منها تفتيش شرق الدقهلية (١٤٢٣ كم) ثم تفتيش الشرقية (١٣٥٥ كم) ثم تفتيش القليوبية والاسماعيلية (١٠٤٤ كم) . وتعتبر المنطقة من أعلى مناطق الدلتا كثافة فى الصرف - على أساس الكثافة بالنسبة لمساحة الزمام المزروع - ولكنها تنخفض الى المركز الثانى والثالث اذا اعتبرنا الكثافة على أساس طول المصارف الموجودة بالنسبة لكمية مياه الري التى تصرف







شكل (١٦)
كثافة الصرف بالذلتا على أساس كمية مياه الري في الأحواض



للمنطقة - راجع الخرائط - وشبكة الصرف فى المنطقة لا تتعدى فى طولها ٦٢٪ من طول شبكة الرى وهى بذلك تقل عن متوسط الدلتا الذى يصل الي ٦٧٪ وتحتل المركز الثالث بعد غرب الدلتا ووسطها .

والخريطة المرفقة شكل (١٤) توضح أهم مصارف شرق الدلتا وطول كل مصرف بالكيلو مترات والزام المخصص لكل مصرف . ولعل أهم مصارف شرق الدلتا هو مصرف بحرالبقر الذى يمتد الى مسافة ٩٧ كم وينتهى الى بحيرة المنزلة ، ويستفيد الصرف من محطات طلمبات صرف بحر البقر . أما مصرف بحر حادوس فيبلغ طوله ٦٤ر٥ كم وينتهى هو الآخر فى بحيرة المنزلة ، ويجمع مياه مصارف بحر صفط ومصرف قاقوس ومصرف النظام ويستفيد من محطات طلمبات صرف بني عبيد والايراد .

والمصرف الثالث هو مصرف السرو وهو المصرف الرئيسى للقسم الغربى من شرق الدلتا وينتهى هو الآخر الى بحيرة المنزلة ، ويسير بمحاذاة فرع دمياط ثم يتجه شمالا بشرق الى البحيرة .

أما وسط الدلتا (شكل ١٤) فيضم تفتيش رى غرب الدقهلية ، وكفر الشيخ والغربية والمنوفية . ويبلغ طول مصارف وسط الدلتا ٣٨٣٧ كم . وهى بذلك تحتل المركز الأول بين أقسام مصر السفلى الثلاثة ، يتوزع هذا الطول بين تفتيش كفر الشيخ (١٠٨٧ كم) والمنوفية (٩٥٨ كم) وغرب الدقهلية (٩٠١ كم) ثم الغربية (٩٠٠ كم) وتتباين كثافة الصرف فى أجزاء المنطقة ولكنها بوجه عام أعلى كثافة فى القسم الأوسط الجنوبى وأقل كثافة فى القسم الشمالى .

ويصل طول شبكة الرى إلى ٦٦ر١٪ من طول شبكة الرى والمنطقة بذلك كسابقتها منطقة شرق الدلتا تقل عن المتوسط العام للدلتا وعلاقة مصارفها بترعها .

وأهم مصارف القسم الجنوبي مصرفا العطف وسبل الرئيسى . ويبلغ طول مصرف العطف ٣٩٥ كم ويبدأ من نقطة تفرع ترعتي العطف والساحل ثم يتجه شمالا ليصرف الجزء الشرقى من جنوب الدلتا ، وينتهى بمصرف زفتى . أما مصرف سبل الرئيسى فيبدأ جنوب أشمون ، ويتجه شمالا بمحاذاة ترعة النعناعية ، ثم يغير اتجاهه للشمال الشرقى الى الشمال من قرية طملاي وينتهى فى مصرف الباجور بواسطة طلمبات سبل ، وله نهاية أخرى فى فرع رشيد . يضاف الى المصرفين السابقين مصرف زفتى الذى يصرف الجزء الأوسط الشرقى من وسط الدلتا ، ويبدأ قريبا من الرياح العباسى ، ثم يتجه شمالا حتى يتصل بمصرف سمطاي ، ويستمر فى اتجاهه شمالا حتى يتصل بمصرف الغربية الرئيسى ، ويستفيد من طلمبات صرف سمطاي . أما الجزء الأوسط الغربى فيصرفه مصارف دنشواى ونشرت ، وتستمر بعض هذه المصارف لتتصل بمصارف القسم الأوسط الشمالى ، وتنتهى فى البحر أو بحيرة البرلس . وأهم المصارف مصرف الغربية الرئيسى الذى ينتهى فى البحر ، ثم مصارف أرقام ١ حتى ١١ التى يصب بعضها فى البحر والبعض الآخر فى بحيرة البرلس .

أما منطقة غرب الدلتا فيبلغ طول مصارفها ٢٥١٨ كم ، وبالتالي تحتل المركز الثالث من حيث طول المصارف بعد وسط الدلتا وشرقيها ، ولكن على الرغم من ذلك فان نسبة طول مصارفها الى ترعها أعلى منها فى المنطقتين السابقتين ، وهى أعلى من متوسط الدلتا حيث تصل هذه النسبة الى ٧٨٪ (طول المصارف بالنسبة الى طول الترع) ويتوزع طول المصارف بين البحيرة (١٦٣٢ كم) والنوبارية (٨٨٦ كم) وكثافة الصرف بالنسبة للمساحة تختلف فى محافظة البحيرة عنها فى النوبارية فهي أعلى ما يكون فى البحيرة - المرتبة الأولى - وأقل ما يكون فى النوبارية - المرتبة الرابعة -

أما من حيث ارتباط أطوال المصارف بكمية مياه الري التى تصل المنطقة فتأتى كثافة الصرف فى البحيرة فى المركز الثالث (راجع الخرائط) . وفى غرب الدلتا يعتبر مصرف ايتاى البارود أطول المصارف ويصل طوله الى ٤٣ كم ويبدأ فى الجنوب الشرقى من ايتاى البارود ويتجه نحو الشمال ليصب فى مصرف شرف الذى يصرّف مياهه فى بحيرة اذكو ويخدم هذا المصرف المنطقة الشرقية من غرب الدلتا ويشارك معه مصرف شبراخيت . أما القسم الغربى فيعتمد على مصرف العموم الذى يعتبر مركز تجميع لمجموعة من المصارف العامة منها مصرف الشريشرة الذى يصب فى مصرف العموم بواسطة طلبات تروجة ومصرف النوبارية الذى يصب فى مصرف العموم بالراحة .

الصرف المغطى :

يتم صرف المياه الزائدة عن حاجة التربة عادة عن طريق مصارف مكشوفة تحفر على اعماق تسمح بتجميع هذه المياه الزائدة ، وتتدرج هذه المصارف من المصارف الحقلية - الزواريق ومفردها زاروق - الى المصارف الفرعية الى المصارف الرئيسية ، هذا النوع من المصارف يشغل عادة مساحة من الأراضى الزراعية تتراوح بين ١٥ و ٧٠٪ من المساحة فى الوقت الذى تزداد فيه الحاجة الى كل شبر من الأراضى الزراعية ، ويتعرض لنمو الحشائش وبالتالي سد المصارف ، كما انها تعتبر مصادر غير صحية للبعوض والأمراض . من هنا كان التفكير فى نظام لهذه المصارف لا يشغل السطح وإنما يزرع كالعادة ، فكان مشروع مصارف عميقة مغطاه .

بالإضافة الى هذه الضرورة التى دفعت الى نظام المصارف المغطاه كان لنظام ملكية الأرض وحيازتها- والذى تمثل كما رأينا فى المساحات القزمية للوحدات الزراعية بصورة تجعل من الصعب تنفيذ سلسلة المصارف الحقلية المكشوفة أثره فى تشجيع فكرة المصارف المغطاه ، يضاف الى كل ما سبق أن المصارف المغطاه تلائم جميع أنواع الأراضى ، كما أنها سهلة الصيانة رخيصة .

ولا يختلف نظام المصارف المغطاه عن نظام المصارف المكشوفة فى التخطيط والتسلسل من المصارف الحقلية الى المصارف الرئيسية فى نظام مسلسل أشبه بعظم الرنجة ، وفى المسافة بين أنواع المصارف المختلفة ، وفى عمق الصرف ، ولكنها مصارف عميقة مغطاه تحت الارض تتكون من مجموعة من المواسير الفخارية أو البلاستيكية أو الأسمنتية أو فيبر جلاس ، معدة مثقبة أو مترابطة بطريقة تسمح بتسرب المياه اليها ، تدفن على أعماق ثابتة ويانحدر يسمح بجريان المياه ، وتصب المصارف الحقلية فى مصارف أكبر فمصارف أكبر وهكذا وتنتهى فى النهاية الى مصرف مكشوف .

وكما رأينا عند عرض تطور الصرف أن البداية الحقيقية للمصارف المغطاة كانت مع الستينيات دون أن يعنى ذلك انها لم تعرف قبل ذلك ، فتجاربها بدأت مع الأربعينيات ، وحتى ١٩٦٠ كانت المساحة التى تتمتع بالصرف المغطى فى مصر تقل قليلا عن ٤٠ ألف فدان ، كانت محافظة المنوفية وحدها تضم ما يقرب من ٨٠٪ من هذه المساحة ، ومع التأكد من تأثير المصارف المغطاة على الانتاجية الزراعية ، وتحسن خواص التربة ، كان من الضرورى أن تتضمن خطط التنمية الاقتصادية مشروعات الصرف المغطى ، وشاهدت الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/ ١٩٦١ - ١٩٦٥/١٩٦٤ مساحة ١٨٤٢١٠ فدانا ، كان نصيب محافظة المنوفية والغربية والشرقية ما يقرب من ٨٥٪ من هذه الجملة . وجاءت محافظة المنوفية بنسبة ٣٨٪ من الجملة - أى أقل من فترة ما قبل الستينيات - دون أن يعنى هذا انخفاض المساحة الفعلية التى تتمتع بالصرف المغطى فيها فهى قد تضاعفت تقريبا - تليها محافظة الغربية بنسبة ٢٧.٥٪ فالشرقية ٢٠٪ ، وجاءت النسبة الباقية من محافظات الدقهلية (٩٪) والقليوبية (٦٪) ثم البحيرة أقل من ١٪ ولم تظهر محافظة كفر الشيخ فى هذه الخطة .

أما الخطة الثانية ١٩٦٥/١٩٦٦ - ١٩٦٩/١٩٧٠ فقد تضمنت صرف مساحة ٢٠٦٩١٥ فداناً ، كان نصيب محافظة المنوفية منها أكثر من ٤١٪/ تليها القليوبية ٢٢٪/ ثم الشرقية ٢١٪/ ثم جاءت بعد ذلك الغربية ١٠٪/ والدقهلية والبحيرة بنسبة ٣٪/ لكل منهما ، ولم تظهر محافظة كفر الشيخ أيضاً فى هذه الخطة .

شاهد تنفيذ المصارف المغطاة بعد ذلك اتفاقيات صرف مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وقعت الأولى منها فى أبريل ١٩٧٠ لتنفذ مع نهاية شهر ديسمبر من نفس السنة ، ووقعت الثانية فى بداية عام ١٩٧٩ وكانت مع هيئة التنمية الدولية والبنك الدولى وبنك التعمير الألمانى .

وتضمنت الاتفاقية الأولى صرف مساحة ٩٥٠.٠٠٠ فدان ، كان نصيب محافظة البحيرة منها ٢٤٪/ ، تلتها محافظة الغربية والشرقية بأكثر من ١٦٪/ لكل منهما ثم المنوفية والقليوبية ، وظهرت كفر الشيخ للمرة الأولى فى قائمة الصرف المغطى بمساحة ٧٠٠.٠٠٠ فدان أو ٧.٥٪/ من جملة زمام الصرف وفق هذه الاتفاقية . أما الاتفاقية الثانية فقد تضمنت صرف ٤٠٠.٠٠٠ فدان . كان نصيب محافظة الغربية منها ٤٥٪/ تلتها محافظة البحيرة ٢٣٪/ فكفر الشيخ ١٤.٥٪/ ثم الدقهلية ١١٪/ فالشرقية ٧٪/ ولم تظهر محافظة المنوفية ضمن محافظات هذه الاتفاقية .

من كل ما سبق يظهر إنه بانتهاء الاتفاقية الثانية يكون فى مصر السفلى ما يقل قليلاً عن ٢ مليون فدان تتمتع بالصرف المغطى تضم محافظة الغربية فيها نسبة ٢٣٪/ تليها محافظة البحيرة ١٨٪/ فالمنوفية ١٧٪/ والشرقية ١٤٪/ والدقهلية ١١٪/ ثم القليوبية ٩٪/ وكفر الشيخ ٧٪/ . ومنتظر أن تصل جملة المساحة التى تتمتع بالصرف المغطى مع نهاية الثمانينيات الى ما يقرب من ٢.٥ مليون فدان .

محطات طلبات الصرف : (شكل ١٧)

أشرنا فيما سبق الى نظام الصرف المكشوف من خلال مصارف مكشوفة تنتشر فى كل أجزاء مصر وخاصة مصر السفلى وأجزائها الشمالية بصورة أخص . كما أشرنا الى نظام الصرف المغطى الذى يخدم ما يقرب من ٢ مليون فدان معظمها فى محافظات جنوب الدلتا ووسطها وامتدادها شرقا فى محافظة الشرقية وغربا فى محافظة البحيرة ، وكلا النظامين يستفيد - وخاصة فى المناطق منخفضة المنسوب - شمال الدلتا - بشبكة من محطات طلبات الصرف التى تساعد على استكمال الصرف الى المصارف الرئيسية أو البحيرات أو البحر ، فى الحالات التى يستحيل معها الصرف بالراحة ، ويصل عدد هذه المحطات فى الدلتا أكثر من ٦٠ محطة ، الجزء الأكبر منها فى وسط الدلتا (٢٥ محطة) ثم غرب الدلتا (١٩ محطة) ثم شرق الدلتا (١٦ محطة) . يتراوح زمام محطة الصرف عادة بين (٢٢ ألف و ١٥٥ ألف فدان) فى مناطق وسط الدلتا وقد يزيد على ٢٠٠ ألف فدان فى غرب الدلتا (المكس ٢١٢ ألف) وتعتبر محطة طلبات صرف رقم (١) فى وسط الدلتا أكبر محطات هذه المنطقة ، ويكاد يصل زمام صرفها الى ١٥٥ ألف فدان . ومن المحطات الكبرى الأخرى فى وسط الدلتا محطات شرق المنوفية ، تلا ، سبل . وتعتبر محطات طلبات صرف رقم (٢) أقدم محطات وسط الدلتا . أما فى غرب الدلتا فتعتبر محطة طلبات صرف المكس أقدم محطات مصر على الإطلاق (١٨٩٨) وهى أكبرها زماما (٢١٢ ألف فدان) ، وتعتبر محطات طلبات صرف برج رشيد وزاوية البحر أصغر محطات منطقة غرب الدلتا (١٣٠٠ فدان و ٤٠٠ فدان على الترتيب) .

أما فى شرق الدلتا فتعتبر السبرو أقدم محطاتها وأحدثها محطة طلبمبات
صرف صدفا وأكبرها محطة طلبمبات صرف صنفط (١٠٥ ألف فدان) راجع
الخريطة.

وفى ختام هذا الجزء الخاص بالصرف قد نضيف الرأى الذى يرى أنه قد
يكون ترشيد الرى من أجدى أساليب الصرف ، فالأخذ بنظام الرى المغطى - على
نظام الصرف المغطى - والأخذ بنظام الرى بالرفع دون الرى بالراحة ، وترشيد
كميات المياه وفق المقتنات الدقيقة ، والأخذ بأساليب الرى الحديثة بالرش أو
التنقيط ، تؤدى جميعها الى الحد من الاسراف فى استخدام المياه بصورة تعقد
مشكلة الصرف .

المبحث الرابع الاعتبارات البشرية التي ترتبط بالانتاج الزراعى

الانتاج الزراعى هو عملية تحويل موارد الثروة الطبيعية الى منتجات زراعية فى شكل محاصيل وغللات مختلفة ، وسبق أن أشرنا الى أن موارد الثروة الطبيعية تتمثل أساسا فى الأرض فى شكلها الطبيعى والبشرى وفى المناخ وخاصة درجة الحرارة والمطر مما سيتردد فى ذكره فى دراسة المحاصيل الزراعية فيما بعد . عملية تحويل الموارد الى ثروة وغللات لا تتم فى فراغ وإنما ترتبط بعدد من اعتبارات البيئة الطبيعية كالتركيب الجيولوجى والسطح والمناخ والنبات الطبيعى والتربة كما ترتبط بعدد من الاعتبارات البشرية التى سوف نشير إليها فى هذا الجزء من الدراسة .

تتضمن الإشارة الى الموارد البشرية هنا دراسة الانسان من زوايا ثلاث : -
الأولى : دراسة الانسان كفرد - السكان والعمالة - وهنا تتعرض الدراسة الى السكان باعتبارهم أولا عنصر من عناصر الانتاج الزراعى يحدد عدده وخصائصه التوزيعية وخصائصه النوعية والعمرية والصحية قيمته كعنصر من عناصر الانتاج وثانيا باعتبارهم سوقا للاستهلاك يحدد اتساعه نفس الاعتبارات السابقة .

والزاوية الثانية : دراسة الانسان كمجتمع له خصائص معينة تتصل بالدين أو العقيدة السائدة ، وتتصل بالقيم الاجتماعية ، كما تتصل بالسياسة الحكومية والاعتبارات الاقتصادية والقانونية التى تحكم عملية الانتاج داخل المجتمع .

والزاوية الثالثة : هي دراسة الانسان كمجتمعات ، وهنا ندرس العلاقات والارتباطات الدولية فى أشكالها المختلفة ، الثنائية والاقليمية والعالمية وتؤثر جميعها فى الانتاج الزراعى .

أولا : الإنسان والسياسة الزراعية الدولية

أ : السكان والعمالة والانتاج الزراعى :

لن نمس السكان هنا الا من زاوية محدودة زاوية أثر السكان فى الانتاج الزراعى بمعناه الواسع ، انتاج المعاصيل ، والانتاج الحيوانى والانتاج السمكى ، ويأتى هذا الأثر من خلال اعتبار السكان عنصر العمل والانتاج الأول ، ومن خلال اعتبار السكان سوق الاستهلاك الذى يهدف الانتاج الزراعى الى اشباعه . وهو فى كلتا الحالتين - كسوق وكمالة - يتأثر بعدد السكان وتوزيع السكان وكثافتهم وحركة السكان وخاصة فى شكل الهجرة الداخلية والخارجية ، وخصائص السكان الصحية والتعليمية والاجتماعية ، وتركيبهم النوعى والعمرى .

فى دراسة تطور السكان وتوزيعهم تحدثنا الأرقام عن تطور سكان مصر من أقل قليلا من ١٦ مليون نسمة فى الثلاثينيات الأخيرة الى أقل قليلا من عشرين مليون فى الأربعينيات الأخيرة ويصل إلى أكثر قليلا من ٢٦ مليون فى الخمسينيات الأخيرة ، وإلى أكثر من ٣٠ مليونا فى الستينيات الأخيرة ، وأقل قليلا من أربعين مليونا فى الثمانينيات الأولى وقد يقرب الآن من الخمسين مليونا .

هذا التطور الذى يشير الى مضاعفة السكان تقريبا كل ٢٥ سنة يعتبر مؤشرا للتغير فى الأوضاع السكانية كسوق ومصدر للعمالة ، وإذا ربطنا هذا التزايد السكانى مع الثبات الى حد كبير فى الموارد الأرضية يمكن أن نتوقع ما يترتب على هذا التباين بين العنصرين من مشكلات اقتصادية واجتماعية يتمثل فى الانخفاض الشديد فى متوسط نصيب الفرد من الأرض والانتاج والخدمات المختلفة .

هذا التطور فى السكان يتمثل فى السنوات الأخيرة فى زيادة قد تزيد على المليون نسمة كل سنة تعنى أن السياسة الزراعية والسياسة الأرضية والمائية وخطط الانتاج والتنمية بشكل عام لابد أن تتأثر بهذا الاعتبار ، وإذا قدرنا أن المطلوب للفرد نصف فدان لكنا فى حاجة الى اضافة نصف مليون فدان كل عام بكل ما تتطلبه هذه الاضافة من مياه ومرافق وخدمات .

وفى دراسة توزيع السكان قد يكون لتوزيع جملة السكان على المحافظات المختلفة ارتباطه بتوزيع العمالة وتوزيع سوق الاستهلاك وإذا كان توزيع جملة السكان لا يشير الى حقيقة قيمة السوق أو القيمة العمالية فقد يكون فى دراسة سكان الحضر وسكان المدن فوق ٥٠ ألف نسمة ما يلقى الضوء على هذين الاعتبارين بصورة أفضل .

ومن توزيع السكان يظهر أن القاهرة تمثل المركز الأول فى قائمة عدد السكان بين المحافظات وفى قائمة سكان الحضر ، وفى قائمة السكان فى المدن التى تزيد على ٥٠ ألف نسمة ، وفى قائمة الكثافة السكانية ، فالقاهرة اذن المركز السكانى الأول فى مصر وقد يفسر هذا الكثير من صور توزيع الانتاج الزراعى والاستهلاك وخاصة انتاج الحضر والفاكهة والمنتجات الحيوانية .

وقتل محافظة الاسكندرية المركز الثانى فى قائمة سكان الحضر ، وسكان المدن فوق ٥٠ ألف نسمة ، وفى كثافة السكان ، ولكنها تحتل المركز السابع من حيث جملة السكان ، حيث تحتل محافظة الدقهلية المركز الثانى فى جملة السكان ، أما المركز السكانى الثالث فتحتهل محافظة الشرقية فى جملة عدد السكان ، وتحتله محافظة الجيزة فى عدد سكان الحضر وعدد سكان المدن فوق خمسين ألف نسمة وتحتل بورسعيد فى قائمة كثافة السكان .

أما المركز السكانى الرابع فتحتهل محافظة البحيرة فى قائمة جملة عدد السكان - وتحتله محافظة الغربية فى جملة سكان الحضر وسكان المدن فوق ٥٠ ألف نسمة وتحتله محافظة الجيزة فى قائمة كثافة السكان .

أما المركز الخامس فتحتهل محافظة الجيزة فى قائمة جملة عدد السكان ومحافظة القليوبية فى جملة سكان الحضر وسكان المدن فوق ٥٠ ألف نسمة وقائمة كثافة السكان .

من عرض هذه المراكز الخمسة الأولى تتضح كيف أن منطقة رأس الدلتا فى محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية تظهر بشكل واضح على خريطة توزيع السكان فى مصر ، وقد يفسر ذلك كثيرا من توزيعات الانتاج والاستهلاك الزراعى كما سنرى فى الفصول القادمة .

- راجع الجدول المرفق - والخريطة المرفقة شكل ١٨ محاولة لتقدير الوزن السكانى للمحافظات المختلفة مقدرا على أساس مركز كل محافظة فى اربع متغيرات هى عدد السكان وعدد سكان الحضر وسكان المدن التى تزيد على ٥٠ ألف نسمة ، وكثافة السكان وباعتبار عشر درجات للمركز الأول ودرجة واحدة للمركز العاشر .

من الخريطة يتضح أن محافظات مصر السفلى أقل وزنا سكانيا من محافظات مصر الوسطى ومصر العليا ومن الممكن مقارنة هذه الخريطة مقارنة مرئية مع خرائط المحاصيل المختلفة وخاصة خرائط توزيع الحضر والفاكهة ، وخرائط توزيع اللحوم والألبان وخرائط الاستهلاك بشكل عام .

إذا انتقلنا من نمو وتوزيع السكان والوزن السكانى بشكل عام الى دراسة القوى العاملة فى الزراعة ، وبدأنا بالتطور فى العمالة الزراعية فى خلال العشرين سنة الماضية لوجدنا أن الأرقام القياسية وبالنسبة لعام ١٩٦٥ = ١٠٠ - تشير الى العمالة فى الزراعة عام ١٩٧٧ كانت تعادل ١١١٪ مما كانت عليه فى بداية الستينيات ، كما يشير تتبع الأرقام الى أن هذا التطور كان يمثل تزايدا مضطربا طول هذه المدة ، فبعد ثبات نسبى فى الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٨/٦٧ يرتفع العدد نسبيا الى ١٠٦٪ عام ٧٠ - ١٩٧١ ثم تسود فترة ثبات نسبى أخرى حتى السبعينيات الوسطى لتأخذ فى الارتفاع الى ١٠٨٪ عام ١٩٧٤ ، ١٠٩٪ عام ١٩٧٥ ثم ١١٠٪ ، ١١١٪ عامى ١٩٧٧، ٧٦ . وإذا أخذنا مبدأ الزيادة فى القوى العاملة ككل فسنجد أن خط التطور والتزايد يتابع مسيرته عام ١٩٨٠ ليصل إلى ١٣٥٪ مما كان عليه عام ١٩٧٧ ، ١٤٠٪ عام ١٩٨١ ويتوقع أن يصل الى ٢٠٧٪ عام ٢٠٠٠ ، الأمر الذى يعنى أن القوى العاملة سوف تصل عام ٢٠٠٠ الى أكثر من ضعف ما كانت عليه عام ١٩٧٧ .

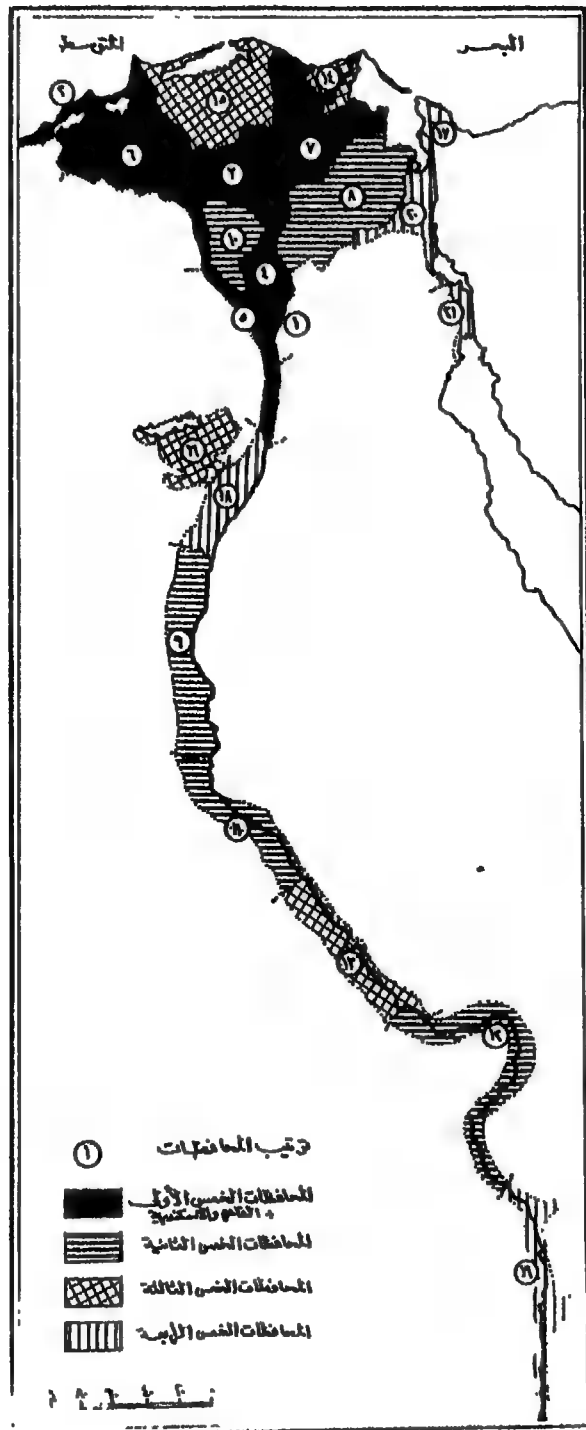
وقد وصل عدد العاملين فى قطاع الزراعة فى تعداد ١٩٧٦ الى أقل قليلا من خمسة ملايين منهم ٤٧ مليوناً من الذكور وأقل من ٣٠ مليون من الاناث ، وهم يكونون بذلك ما يقرب من ٤٥٪ من جملة قوة العمل ، ويتنظر أن تخفض هذه النسبة عام ١٩٩٠ الى أقل من ٤٠٪ ، وكما يتوقع ستكون نسبة

العاملين فى الزراعة من قوة العمل فى الريف أعلى منها فى الحضر بكثير ، فتشير أرقام السبعينيات الأخيرة والثمانينيات الأولى إلى هذه النسبة وصلت الى ٨٠٪ من جملة قوة العمل فى الريف مقابل ١٥٪ فقط من جملة العاملين فى المراكز الحضرية .

والخريطة المرفقة شكل ١٩ توضح ترتيب محافظات الجمهورية تبعا لعدد المشتغلين عام ١٩٧٦ ومنها يظهر تركز الجزء الأكبر فى محافظات مصر السفلى ، فالمحافظات الثمان الأولى هى القاهرة والاسكندرية - ويمكن استثناءها باعتبار الحضرية - ثم الغربية والقليوبية والجيزة - وهى محافظات قمة الدلتا ووسطها - ثم محافظات حافتى الدلتا فى البحيرة والدقهلية والشرقية .

ويرتبط بتوزيع العمالة دراسة منحنى العمل طول السنة ، وهنا قد تختلف التقديرات فى طول عام العمل فبينما يقدره البعض بـ ٢٨٠ يوما فى السنة ، يقدره آخرون بـ ٢٦٠ يوما ، أو حتى نصف السنة ، الأمر الذى يشير الى البطالة المقنعة فى الريف التى يكثر الكلام عنها . وخلال عام العمل - أيا كان طوله يمكن تمييز قمتين واضحتين ، القمة الأولى أكثر ظهورا ، وتحدث خلال شهرى مايو ويونيه وهما فترة الحصاد وفترة مقاومة دودة القطن وزراعة للأرز ، والقمة الثانية أصغر من الأولى ، وتحدث فى شهر سبتمبر وأكتوبر وهى فترة جني القطن وبداية الموسم الزراعى .

إذا انتقلنا الى الأجور - واقتصرنا دراستنا على الاتجاه العام دون تحديد أجور محدودة لوجدنا أن أجر العامل فى المتوسط أقل فى الزراعة منه فى الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، وأنه أقل تغيرا - خلال فترة السنوات ٦٥-٧٦ - عنه فى حالة التجارة أو النقل والمواصلات أو الخدمات أو نشاط الصناعات المختلفة .



شك (١٩)
ترتيب المحافظات حسب عدد المشاتل ١٩٧٦

وترتبط بدراسة السكان وتوزيعهم والعمالة بعض الاعتبارات السكانية التى تتصل بالخصائص السكانية الصحية والتعليمية والتوزيع بين الجنسين وفئات السن وخاصة نسبة الأطفال . فمن المعروف أن تفشى الأمراض المتوطنة بين العمالة فى الريف يقلل من القيمة الانتاجية للعامل بمعدل قد يصل الى ٥٠ ٪ من طاقته الانتاجية ، كما أن انتشار الأوبئة - التى قد تصل نسبتها فى الريف الى ٨٠ ٪ أو أكثر - لها أثرها فى تأخر العمالة الريفية عن استيعاب الأساليب الفنية الحديثة فى الزراعة والتى يمكن أن ترفع من الانتاجية وتضيف الى دخل المزرعة .

كما يرتبط بدراسة السكان دراسة الهجرة سواء خارج الريف أو خارج مصر وكلاهما يؤثر على توافر القوى العاملة وأجورها وبالتالي يتأثر الانتاج الزراعى فى كل صوره وخاصة وأن المهاجرين عادة هم الصفوة من العمالة .

العمالة الزراعية والميكنة : -

عرفت مصر الميكنة الزراعية على نطاق ملموس فى الثلاثينيات من هذا القرن ، ولكنها عرفت كوسيلة لتخفيف عمل الحيوان الزراعى فیتفرغ للحم واللبن ، وعرفت فى شكل الجرار الزراعى أكثر منه محطة زراعية آلية ، أو مجلس أعلى للميكنة الزراعية . وكان الطلب على الميكنة وتنفيذها فى ذلك الوقت أولاً ليس طلباً ملحاً ، وثانياً كان مثاراً للكثير من الجدل حول جدوى الميكنة فى ظل ظروف الحياة المفتتة ، والتمويل المحدود ، ورخص الأبدى العاملة ، أما فى السنوات الأخيرة فإن هذه الصورة قد تغيرت وأصبحت الميكنة ضرورة محتاجها ظروف العمالة التى تتناقض وأجورها التى ترتفع ، والحاجة الماسة للتوسع الرأسى فى الزراعة ، ويمكن ان يكون لتطبيق التعاونيات وتشجيع القطاع

الاستثمارى الخاص على الاستثمار فى الميكنة ما يحل مشكلة الحيازات الصغيرة وصعوبة التمويل .

وقد ثبت من تجارب وزارة الزراعة أن الميكنة الزراعية تعوض مشكلة النقص فى العمالة كما أنها تعمل على توفير تقاوى الزراعة بنسبة قد تصل الى ٥٠٪ كما توفر الاسمدة والمبيدات بنفس القدر ، كما تؤدي الى زيادة رأسية فى الانتاج تتراوح بين ٥٠٪ ، ١٠٠٪ (١)

أمام هذه الحاجة الماسة للميكنة شاهدت الثمانينيات انشاء ١٣ محطة للخدمة الآلية فى بعض المحافظات ولكنها تعثرت فى وظيفتها وانتظرت الثمانينيات الوسطى . وقد وصل عند هذه المحطات الآن الى عشرين محطة يتوقع لها أن ترتفع الى ١٥٠ محطة بمعدل محطة لكل مركز ادارى . وخصص لكل محطة مساحة تعادل ١٠٪ من مساحة المركز على أن يتولى الجزء الباقى التعاونيات والقطاع الخاص .

(١) ميكنة الأرز تخفض تقاوى اللدان من ٦٠ كج الى ٢٥ فقط ، وتقص فترة الشتل للنصف وتقلل العمال من ٢٠-٢٥ عاملا لللدان الى أقل من نصف عامل ، وزيادة المحصول بنسبة ١٠-٢٠٪ .

- وميكنة القمح ترفع انتاجية اللدان ١٠ أرب ، وتخفض التكلفة للنصف ويرتفع مجموع انتاجه من ٢ مليون الى ٤ مليون طن ، وتنخفض تكلفة الحصاد والتربيط وحدها من ١٠٠ جنيه لللدان الى ٢٠ جنيه فقط .

- المحراث القلاب يزيد المحصول بنسبة ١٥٪ عن المحراث الحفار التقليدى .

- آلة العزيق ذات التشغيل الذاتى تزيد الانتاج ٣٠٪ (جمال حمدان - شخصية مصر الجزء الثالث ص ٤٠١ ، ٤٠٢) .

- ميكنة القطن توفر نحو ٨٠ جنيه لللدان .

وقد قدر عدد الجرارات في مصر عام ١٩٨٠ بنحو ٢٥٠٠٠ جرارا . وتظهر دراسة تطورها انها في تزايد مستمر فلم تكن تزيد على ١٧٢٧٦ جرار متوسط عام ١٩٦٩/١٩٧١ ، ترتفع الى ٢٣٥٠٠ جرار عام ١٩٧٨ و ٢٤٥٠٠ عام ١٩٧٩ ثم ٢٥٠٠٠ عام ١٩٨٠ أما عدد الحصادات وآلات الدراسة فكان أقل بكثير من الجرارات وقد زاد عددها من ١٧٠٠٠ - وهذا متوسط أعوام ١٩٦٩/١٩٧١ - الى ٢٣٠٠٠ عام ١٩٧٨ أو ٢٤٠٠٠ عام ١٩٧٩ و ٢٥٠٠٠ عام ١٩٨٠ والى ١٤١ ألف عام ١٩٨٣ ، و٤٢ ألف عام ١٩٨٤ و ٤٣ ألف عام ١٩٨٥ ، أما عدد الحصادات وآلات الدراس فكان أقل بكثير من عدد الجرارات ، فلم يزد عددها في متوسط الفترة ١٩٦٩/١٩٧١ عن ١٧٠٠ لترتفع عام ١٩٨٣ إلى ٢١٥٠ ويصل الى ٢١٧٠ عام ١٩٨٤ ، ٢٢٠٠ عام ١٩٨٥^(١) ، ولا شك في أن الصورة المعاصرة اليوم التي تظهر لزائر الأراضي المصرية تختلف عن ذلك كثيرا فصورة سواقي الري القديمة وآلاته التقليدية قد تركت مكانها قلما تقريبا لآلات الري الحديثة ، وأن ماكينات الدراس وأعداد الأرض للزراعة أصبحت شيئا غير غريب على الريف المصري .

فالصورة الحديثة تقدر عدد الجرارات بأكثر من ٤٠ ألفا بمعدل ٧٣ جرارا لكل ألف فدان وعلى الرغم من أن العدد يبدو كافيا إلا أن سوء حالة نسبة كبيرة من الجرارات وسوء توزيعها الجغرافي يقللان من كفاءة استخدامها وعددها .

(١)

F. A. o. Production Yearbook Vol. 35. 1981 P. 273.

F. A. o. Production Yearbook Vol. 40. 1986 P. 271.

ولا تختلف المحارث كثيرا عن الوضع فى الجرارات فعلى الرغم من كفاية عددها الا انها تعاني من نفس مشكلات الجرارات ، سوء فى التوزيع واهمال فى التشغيل والصيانة .

ويرتبط بالميكنة والتوسع فيها كهرية الزراعة وخاصة بعد أن تتم كهرية الريف ، وكهرية الزراعة تعنى كهرية آلات الري وكهرية العمليات الزراعية ، ويقدر أن كهرية سواقي الري توفر أكثر م ١٠٠ مليون جنيه سنويا ، وتوفر الأرض التى تشغلها السواقي وقنواتها - ٧٥ ألف فدان - كما تؤدى الى تحرير نحو مليون رأس من الثروة الحيوانية من العمل الزراعى . كما أن كهرية الري تقلل الطاقة وتساعد على ترشيد الري وتوفير ما يقرب من ٣٠٪ من المياه ، وخفض تكاليف الري الى ما يقرب من السدس .

بالاضافة الى كهرية الري يمكن كهرية العمليات الزراعية وعمليات التصنيع الزراعى فيمكن كهرية وحدات الدراس ، وتصنيع وخطط الأعلاف وانتاج الدواجن ^(١).

ب- خصائص المجتمع والانتاج الزراعى :

تتسع خصائص المجتمع التى تؤثر فى الانتاج الزراعى لتشمل الدين والعقيدة ، الأعراق والعادات الاجتماعية التى تحكم الانتاج والاستهلاك ، الفلسفة الانتاجية السائدة ، نمط الغذاء والعادات الغذائية ، مستوى الدخل ومستوى المعيشة ، درجة التوجيه الحكومى للانتاج أو السياسة الزراعية والاعتبارات الاقتصادية التى تحصل بالتمويل والسوق والتى تسود فى المجتمع .

(١) جمال حمدان - شخصية مصر - الجزء الثالث ص ٤٠٧ ، ٤٠٨

ولكننا لن ندرس فى هذا المقام خصائص المجتمع بهذا الاتساع وإنما سنكتفى بالإشارة إلى السياسة الزراعية والتوجيه الحكومى على اعتبار أنها قد تكون أهم الاعتبارات التى تؤثر فى الانتاج والاستهلاك الزراعى .

السياسة الزراعية والانتاج الزراعى :-

تهدف السياسة الزراعية إلى زيادة الانتاج والدخل الزراعى من خلال رفع كفاءة البناء الزراعى ، وحسن استغلال الموارد المتاحة لتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتى وتوفير الأمن الغذائى بأفضل الأساليب وذلك من خلال :

- الاهتمام بالأرض فى شكلها الطبيعى والبشرى وحمايتها من التجريف والاعتداء عليها بالبناء .

- الاهتمام بالمحاصيل من حيث التركيب المحصولى الأمثل ، أصناف المحاصيل ، عملياتها الزراعية .

- الاهتمام بخدمات المحاصيل وتسويقها والتخزين والتسويق التعاونى وتسعير مجز للمحاصيل .

- الاهتمام بالمجمعات الصناعية الزراعية .

- الاهتمام بالبحوث العلمية فى كل مجالات الانتاج والتسويق فى مجال المحاصيل والانتاج الحيوانى والسمكى .

- الاهتمام بتوفير الأعلاف والرعاية الصحية للحيوان .

- التعاون الدولى .

وتعتمد الدولة من خلال مجموعة من القوانين والضابطة ، والتشريعات والتوصيات القائمة على أساس علمى مدروس إلى رسم سياسة زراعية قد تختلف .

فى بعض تفاصيلها من سنة لأخرى ، ولكنها فى أساسها لن تختلف ، فهى تهدف أساسا لتحقيق الأهداف التى سبقت الإشارة إليها .

وتتضمن السياسة الزراعية فى مصر قواعد وأصول استخدام الأرض وحمايتها للحفاظ على خصائص التربة ومنعها من التحول من درجات الإدارة العالية الى الدرجات الأقل كما يحدث فعلا فى الوقت الحالى ، وهنا تضع الدولة قواعد استخدام المياه ، الاهتمام بالصرف ، والصرف المغطى ، واستخدام الجبس الزراعى ، كما تضع السياسة السمادية القائمة على أسس علمية مدروسة ، تحدد احتياجات الأراضى المصرية واحتياجات المحاصيل ومواسم إضافتها وكميتها وأسلوب التسميد .

وفى مجال المحاصيل تضع الدولة أسس المركب المحصولى الملائم لكل بيئة من البيئات المصرية وتضع البدائل التى يمكن التصرف من خلالها . وفى هذا المقام تتضمن السياسة توفير أصناف المحاصيل ذات الانتاجية العالية والمقاومة للأمراض والآفات وفق البيئة المصرية ، ثم تحدد أسلوب إكثار التقاوى الجيدة . وتضع الدولة وتحدد أنواع القمح ، تقاوى القصب ، أسلوب زراعة القصب المحمل عليه محاصيل شتوية كالقول والعدس والبصل . وتحديد أصناف الذرة والأرز والقطن والبصل الخ .

كما تتضمن السياسة المحصولية ادخال حاصلات غير تقليدية كبنجر السكر وفول الصويا وعباد الشمس وعلف الفيل ... الخ .

والتركيز على المحاصيل النباتية والبستانية التى تقاوم الجفاف والملوحة لتلائم مناطق الاستصلاح الجديدة ، وفى تحديد المركب المحصولى الأمثل يقوم توجيه الدولة على أساس توفير الأمن الغذائى : قمح - ذرة - أرز - فول - قصب

ثم توفير محاصيل الصناعة المحلية قطن - قصب - كتان ثم توفير الزيوت والكسب ، فول الصويا ، وتوفير الخضر والفاكهة ، والمحافظة على مساحة البرسيم مع مراعاة العائد المجزى للفلاح .

وتضع الدولة قواعد وأصول زراعات الفاكهة والخضر والنباتات العطرية والطبية . فتحدد مساحاتها الشتوية ، والأنواع التى تزرع بهدف الاستهلاك المحلى أو التصدير .

وتتضمن السياسة الزراعية مجال الخدمات التخزينية لتفادى الفاقد من الحبوب - ٥٠ ٪ - ومن الخضر - ٢٠ - ٢٥ ٪ - ومن الفاكهة - ١٠ ٪ - وذلك عن طريق توفير السعة التخزينية الكافية - لا يتوفر حاليا الا ثلث المطلوب - التوسع فى اقامة الثلاجات وغرف التبريد وتشجيع القطاع الخاص على اقامتها وانشاء مخازن للقطن .

والاهتمام بالخدمات الائتمانية والقروض اللازمة لتوفير مستلزمات الانتاج وتنفيذ مشروعات الثروة الحيوانية وتمويل كل مجالات النشاط الزراعى .

وتمتد الخدمات الى مجال ميكنة الزراعة فى اطار الظروف المناخية السائدة ، ونظام صفر المزارع وتفتتها وتناثرها ، وفى هذا المجال وضعت السياسة بحيث تنفذ على ثلاث مراحل تنتهى أولها عام ١٩٨٥ ويتم بها ابعاد الحيوان عن مجال الانتاج الزراعى ، وفى المرحلة الثانية التى تمتد حتى عام ١٩٩٠ ابعاد العنصر البشرى ، وفى المرحلة الثالثة تتم عمليات الميكنة وكهربية كل العمليات الزراعية . وتمتد الخدمات كذلك الى التعاون الزراعى والتسويق التعاونى للحاصلات : القطن والأرز ، والفول السودانى والبصل .

وتهتم السياسة الزراعية بالبحث العلمى والبحوث الزراعية بوجه خاص فى مجالات المحاصيل والحيوان والأسماك والانتاج الحشرى . وتتضمن السياسة وضع خطة بحثية تغطى كل عناصر الانتاج الزراعى بداية من الأرض وخصائصها الى التسويق النهائى للمنتجات ، تتضمن اعادة الحصر التصنيفى للتربة واعداد خرائطها ، وبحوث المياه والأرض والتسميد ، ووقاية النبات . واقامة محطات بحوث اضافة للمحطات الثلاث عشر الموجودة حاليا .

ج- الارتباطات الدولية :

الارتباطات الدولية التى تتمثل فى أشكال ثلاثة : الارتباطات الثنائية - بين أى دولتين - والاقليمية ، التى تقوم بين مصر ومجموعة الدول العربية والافريقية ، ثم الإرتباطات العالمية التى تتم بين مصر والمنظمات الدولية المختلفة ، تؤثر جميعها فى الانتاج الزراعى .

ودراسة السياسة الزراعية والتطبيق الفعلى لهذه السياسات على طول السنوات الماضية يظهر الى أى حد يتحقق التعاون الدولى والى أى حد تؤثر هذه الارتباطات الدولية فى الانتاج الزراعى فى مصر .

من الارتباطات الدولية الثنائية ارتباط مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، وتعاون مصر مع هولندا وألمانيا الاتحادية وفرنسا وبريطانيا .

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية - حكومة وهيئات تابعة لها - المكان الأول فى العلاقات الثنائية مع مصر ، ويتخذ التعاون الدولى بين الدولتين شكل المشروعات البحثية والاستثمارية والائتمانية . ومن أمثلة مجالات التعاون هنا نشاط مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذى يتضمن تنفيذ عدد من

المشروعات الائتمانية ، وعدد من القروض السلعية ، ومن أمثلتها مشروع نظم التنمية الزراعية فى مصر ، وتشارك فيه من أمريكا جامعة كاليفورنيا ، ويساهم فيه الجانب الأمريكى بما يعادل ١٢ مليون دولار أمريكى . ويهدف المشروع الى تطوير أساليب الزراعة فى مصر ، ومشروع تحسين انتاج الدواجن ، ومشروع بحوث الأرز ، ومشروع المزارع السمكية ، والمشروع الأمريكى لتنمية الادارة الزراعية ومشروع الميكنة الزراعية ، ومشروع المحاصيل الزيتية .

أما التعاون مع هولندا فيتضمن عدداً من القروض والمعونات ، وعدداً من المشروعات ، منها مشروع انشاء مركز للتلقيح الصناعى ، ومشروع الارشاد الزراعى ، وتحسين انتاج البصل ، وتحسين نوعية الانتاج من الكتان ، ومشروع دور المرأة الريفية فى التنمية ، ومشروع انشاء مزرعة للألبان فى دمياط ، وتشغيل مصنع دمياط ، ومشروع تعبئة وتسويق محاصيل الخضر .

أما مجالات التعاون الإقليمى والدولى فتتخذ هى الأخرى صور المشروعات والقروض ويدخل فى هذا الاعتبار المشروعات التى تنفذ مع منظمات دولية على المستوى القومى والإقليمى ، ومن أمثلة الاولى مشروع تنمية الأراضى الواقعة غرب النوبارية ، أو مشروع تطوير نظم الزراعة فى وادى النيل مع الاهتمام بوجه خاص بانتاج القطن ، ومن أمثلة المشروعات الإقليمية مشروع تنمية مصايد الأسماك فى البحر الأحمر ، ومشروع تحسين انتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية لدول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، ومشروع استخدام الأراضى والمياه ، والمشروع الإقليمى لبحوث النخيل والتمور ، والمشروع الإقليمى للانتاج الحيوانى والصحة الحيوانية .

أما القروض الدولية فهي التى يقدمها البنك الدولى للإنشاء والتعمير وقول مشروعات منها مشروع التنمية الزراعية بمحافظتى المنوفية وسوهاج ومشروع تنمية الحضر والفاكهة .

ثانيا : الدورة الزراعية ١- السنة الزراعية :

تقسم السنة الزراعية فى مصر الى ثلاثة فصول زراعية ، فيها بعض التداخل ، هي الفصل الشتوى - العروة الشتوية فى حالة الحضر - والفصل الصيفى - العروة الصيفية - والفصل النيلى - العروة النيلية .
ويبدأ الفصل الأول - الشتوى من الاسبوع الثانى من سبتمبر الى الاسبوع الأول من ديسمبر (توت وهاتور) ويستمر حتى فبراير ومايو وربما النصف الأول من يونية (أمشير وبثونة) .
الفصل الصيفى ويبدأ من الاسبوع الثالث من فبراير الى الاسبوع الأول من يونية (١١ طوبة - أول بثونة) ويستمر الفصل فى فترة تمتد من يونيه وأكتوبر (بثونة - بابة) .

الفصل الثالث هو الفصل النيلى ، ويبدأ من الاسبوع الثانى من يوليه حتى الاسبوع الأول من سبتمبر (أبيب-مسرى) ويستمر حتى أكتوبر الى ديسمبر (توت - هاتور) .

تقسيم السنة الى هذه الفصول الثلاثة لا يعنى أن محاصيل كل فصل تزرع فى تاريخ واحد ، وإنما تمتد فترة الزراعة لشهر أو يزيد ، وكذلك الحال فى فترة الحصاد أو الجنى أو جمع المحصول . وتختلف هذه المواعيد باختلاف المحصول ، واختلاف منطقة الزراعة ، وحالة الطقس ، ووفرة مياه الري .

ويبدأ الفصل الشتوى عادة بزراعة البرسيم فى الاسبوع الثانى من سبتمبر (توت) ، وتستمر زراعته نحو ثلاثة شهور ، بينما تنتهى زراعة الفول والكتان والبصل الشتوى فى أكتوبر . وتكون زراعة القمح عامة فى نوفمبر ، أما الشعير فيمتد الى آخر ديسمبر .

ويبدأ حصاد الشتوى بالفول والعدس والبصل فى أواخر فبراير - مصر العليا - وكذلك القمح يحصد فى مصر العليا قبل مصر السفلى بأسبوعين على الأقل - فى شهر مايو .

أما الفصل الصيفى فتبدأ زراعة محاصيله فى الاسبوع الثالث من يناير ، فالقصب يزرع فى مصر العليا فى يناير ، وقد تستمر الزراعة حتى شهر مارس ، والقطن يزرع فى فبراير ومارس ، والأرز فى أبريل ومايو وأوائل يونيه ، والذرة الشامى الصيفى فى مارس وأبريل ، وتجمع المحاصيل الصيفية فى الفترة من يونيه الى اكتوبر ، عدا المحاصيل المعمرة التى تستمر فى الأرض أكثر من سنة كالحناء والسمار والبرسيم الحجازى والقصب ، ويبدأ كسر القصب عادة فى أواخر ديسمبر الى أوائل يناير .

وتزرع المحاصيل النيلية ابتداء من الاسبوع الثانى من يوليه كالذرة الشامى النيلية ، وتستمر الزراعة حتى الاسبوع الأول من سبتمبر ، وتحصد المحاصيل بين أكتوبر وديسمبر .

هذه الخطوط العامة لزراعة المحاصيل لا يُتقيد بها دائما ، ولذلك فميز في زراعة المحاصيل بين الزراعة البدرية والعامة والمتأخرة ، فالبدرية للبرسيم تبدأ في سبتمبر وللقطن في فبراير ، وللنفل في النصف الأخير من أكتوبر ، والقمح في الأسبوع الأخير من أكتوبر ، الى الأسبوع الأول من نوفمبر ، والأرز المبكر في ١٨ أبريل .

أما الزراعة العامة فتبدأ للبرسيم في أكتوبر ، وللقطن في مارس ، وللنفل الأسبوع الأول من نوفمبر ، وللقمح الأسبوع الثانى والثالث من نوفمبر ، والعامة للأرز بعد البدرية بأربعين يوما - أول مايو .

أما الزراعة المتأخرة فهي للبرسيم في نوفمبر ، وللأرز في أبريل والنفل في الأسبوع الثانى من نوفمبر ، وللقمح في الأسبوع الأخير من نوفمبر وأوائل ديسمبر والمتأخرة للأرز في الأسبوع الأول والثانى من يولييه .

وعادة ما يكون نصيب الزراعة البدرية والمتأخرة محدودا بالنسبة لنصيب الزراعة العامة .

والجدول التالى يلخص مواعيد زراعة الحقل ومنه يمكن استنتاج تتابع الدورة الزراعية (جدول ٢٨)

جدول (٢٨)
بداية الموسم الزراعى لأهم المحاصيل

الشهر	بداية الموسم الزراعى
سبتمبر أكتوبر نوفمبر ديسمبر	برسيم / فول / حلبة شعير / قمح عسل / كتان / ترمس بطاطس / بصل / بصل شتوى
يناير فبراير مارس أبريل	قطن / قصب فول سودانى / حناء

٢- الدورة الزراعية :

تعنى الدورة الزراعية تتابع الزراعات ، ويطلق على تتابع زراعة عدد من المحاصيل فى أذوار منتظمة فى أرض واحدة خلال فترة زمنية محددة بالدورة الزراعية .

وتسمى الدورة عادة بعدد سنوات تتابع المحصول الواحد فى نفس الأرض ، ويشار الى هذا المحصول ، كأن نقول مثلا الدورة الثلاثية للقطن ، والتى تعنى الدورة التى تتكرر فيها زراعة القطن فى نفس الأرض مرة كل ثلاث سنوات ،

أو بمعنى آخر تقسم الأرض الزراعية الى ثلاثة أقسام يتحرك فيها القطن من القسم الأول حتى الثالث ثم يعود مرة أخرى الى القسم الأول بعد انقضاء ثلاث سنوات .

وقد تسمى الدورة باسم المحصول الرئيسى واسم المنطقة التى يزرع فيها ونوع التربة التى يزرع فيها ، فنقول دورات الأرز فى شمال الدلتا ، أو دورات الحبوب فى أراضى الرى الدائم أو دورات القطن فى الأرض الملحية ، والفول السودانى فى الأرض الرملية .

ويعنى كل ما سبق أن الدورة الزراعية تختلف باختلاف المحصول ، ونوع الأرض ، وظروف المنطقة ، وبالتالي عدد سنوات تتابع المحصول فى الأرض .

ويفيد اتباع دورة زراعية معينة أولا فى المحافظة على خصب التربة نتيجة تبادُل محاصيل مختلفة تعتمد على امكانيات مختلفة للتربة أو تضيف الى خصوبتها كادخال البرسيم فى الدورة مثلا . كما تفيد الدورة الزراعية وتتابع محاصيل مختلفة فى نفس الأرض فى الاستفادة بالأعماق المختلفة للتربة حسب درجة تعمق جذور المحاصيل المختلفة التى تزرع فى وقت واحد ، فالقطن مثلا يتعمق أكثر من القمح ، والقمح يتعمق أكثر من الشعير أو الذرة أو البصل . ومن هنا كانت زراعة نفس المحصول فى نفس الأرض لسنوات متتالية يترتب عليه نفاذ المواد الغذائية من عمق معين من التربة .

كما تفيد الدورة الزراعية فى أن عدم تكرار نفس المحصول فى سنوات متتالية يعنى عدم السماح للحشائش والحشرات والأمراض الفطرية التى تعيش على محصول معين من أن تستمر فى نفس الأرض نتيجة وذلك لتغير المحصول العائل لها .

هذه المزايا التي تتحقق باتباع الدورة الزراعية تعنى المحافظة على خصوبة التربة وبالتالي توفير كميات السماد وعمليات الخدمة الزراعية المختلفة من عزق ومكافحة .

كما تفيد الدورة الزراعية فى أهمية تقسيم العمل الزراعى على طول السنة بدل تكديس الزراعة فى فترة خاصة من السنة وقتلها فى فترة أخرى لو اقتصررت الزراعة على محاصيل بعينها ، ويرتبط بهذا امكانية تنوع مصادر الدخل وضمان استقراره بدل الاعتماد على محصول واحد قد يفشل .
وفيما يلى اشارة لبعض الدورات الزراعية التى تتبع فى مصر .

دورات القطن : أولا: فى الأراضى الجيدة :

أ - دورة ثنائية فى أرض جيدة تدخل فيها جميع المحاصيل ما عدا الأرز

ب- دورة ثلاثية فى أرض جيدة تدخل فيها جميع المحاصيل ما عدا الأرز

ج- دورة ثلاثية فى الأراضى القريبة من المدن .

ثانيا : فى أراضى غير جيدة (ملحية) :

أ- دورة ثنائية أو ثلاثية يدخل فيها الأرز والحلبة والبرسيم والشعير .

دورات الأرز :

أ - دورة ثنائية أو ثلاثية تدخل فيها الحلبة والبرسيم والشعير .

ب- دورة ثنائية للأرز مع القطن .

دورات الأرض الرملية :

أ- دورة ثلاثية أو ثنائية للفلول السوداني يدخل فيها الشعير والتمرس
والسمسم والبرسيم والذرة .

دورات القصب :

ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية أو سداسية .

وتتحدد الدورة الزراعية على أساس أولا مناخ منطقة الأرض وبالتالي
اختيار المحاصيل ومواعيدها التي تناسب هذه الظروف المناخية ، ثم نوع الأرض
وحالتها ونوع تربتها ، كما تتحدد الدورة الزراعية وفق الظروف العامة للمنطقة
التي تقع فيها الأرض ، كقرب الأرض من المدن ، وتوجيه الموقع ناحية محاصيل
معينة يتطلبها سوق المدينة ، أو وجود منطقة صناعية تتطلب تمويلها بمنتجات
معينة ، أو منطقة تربية حيوانية ، توجه الانتاج لمحاصيل خاصة للعلف . كما
تتأثر الدورة بموارد المياه ونظام الري والصرف ، وتتأثر بتوافر العمال في المواسم
المختلفة ، وتأتى اعتبارات أخرى كشروط الإيجار ، والالتزام بالتزامات معينة بين
المؤجر والمستأجر ، رأس مال المزارع ، التقليد الزراعى السائد فى المنطقة ،
والمحاصيل الشائعة فيها ، والقوانين التى تضعها الدولة ، وحاجات المزارع .

ولرسم أى دورة زراعية يرسم مستطيل يمثل أرض مزروعة ويقسم الى
أقسام متساوية حسب عدد سنوات الدورة وتكتب فيها المحاصيل وفق تتابعها كما
يلى : (دورة ثلاثية للقطن)

السنة الأولى	قطن	ذرة	ذرة أو بود
	ثلث	ثلث	ثلث
السنة الثانية	ذرة أو بود	قطن	ذرة
السنة الثالثة	ذرة	ذرة أو بود	قطن
السنة الرابعة	قطن	ذرة	ذرة أو بود

ولكن لما كانت السنة الزراعية فى مصر لا تقتصر على الفصل الصيفى الذى يزرع فيه القطن وإنما هناك الفصل الشتوى كان من الممكن أن تكون الدورة الزراعية كالتالى :

دورة قطن فى الأراضى المجهدة :
أ- دورة ثلاثية :

السنة الأولى	شتوى	برسيم تحريش أو بود	قمح	برسيم أو حلبة أو فول
	صيفى	قطن	ذرة	ذرة
	شتوى	برسيم أو حلبة أو فول	برسيم تحريش أو بود	قمح
السنة الثانية				
	صيفى	ذرة	قطن	ذرة
	شتوى	قمح	برسيم أو حلبة أو فول	برسيم تحريش أو بود
السنة الثالثة				
	صيفى	ذرة	ذرة	قطن
	شتوى	برسيم تحريش أو بود	قمح	برسيم أو حلبة أو فول
السنة الرابعة				

صيفى قصب سكر بود بود أو رفيعة بود بود أو رفيعة خلفه (١)

الفصل الثانى

الانتاج الزراعى

المبحث الأول : دراسة تحليلية عامة للمحاصيل فى مصر

المبحث الثانى : محاصيل الحقل .

المبحث الثالث : الخضر .

المبحث الرابع : الفاكهة .

المبحث الأول

دراسة تحليلية لمحاصيل الزراعة فى مصر .

فى هذه الدراسة العامة نهدف الى القاء الضوء على المركب المحصولى العام للزراعة المصرية التى تنتجها مصر ، ثم دراسة عامة مركبة توضح تصنيف هذه المحاصيل . وتقسيمها الى مجموعات ، ثم خصائصها العامة التى تتمثل فى نمط التوزيع المركز أو الانتشارى . وقد رأينا أن نبدأ بهذه الدراسة العامة باعتبارها أولا دراسة مرجعية يمكن الاشارة اليها عند دراسة كل محصول على حدة فى القسم الثانى من هذه الدراسة ، وثانيا باعتبار أن الصورة العامة لخصائص المحاصيل لا تظهر بهجاء عند دراسة كل محصول على حدة ، وتفيد معرفتها المركبة قبل الدخول فى تفاصيل الحاصلات المختلفة .

تضم النشرات الاقتصادية التى تصدرها وزارة الزراعة العديد من الغلات المصرية اخترنا منها لغرض هذه الدراسة ٢٦ محصولا ، وتركنا غيرها من المحاصيل الثانوية كمحصول ذرة المكناس والكركدية واللوب والحبة السوداء والحناء وان كانت لها أهميتها الخاصة وخاصة لمحافظة مصر العليا والوسطى .

وتتناول الدراسة العامة للمحاصيل الست والعشرين المختارة ما يأتى :

١- تقسيم المحصولات الى مجموعات تبعا للمساحة التى يشغلها المحصول .

٢- تقسيم المحصولات الى مجموعات حسب الجدارة الانتاجية ، وترتيب

مصر الدولى .

- ٣- تقسيم المحصولات الى مجموعات حسب درجة التركيز أو الانتشار .
- ٤- تقسيم المحصولات حسب درجة الاحتكار .
- ٥- تقسيم المحصولات تبعاً للأهمية النسبية للمحصول فى المحافظات المختلفة .
- ٦- تقسيم المحصولات حسب توزيعها الإقليمى .

تقسيم المحصولات تبعاً للمساحة :

- تقسم المحاصيل المصرية تبعاً للمساحة المزروعة منها الى أربع مجموعات :
- المجموعة الأولى :** وتضم المحاصيل التى يزرع منها مساحة تزيد عن المليون فدان وهى بترتيبها التنازلى البرسيم ، الذرة الشامية الصيفى ثم القمح والقطن والأرز .
- المجموعة الثانية :** وتضم المحاصيل التى يزرع منها مساحة تتراوح بين ربع مليون ومليون فدان وتضم هذه المجموعة الخضر (بعرواتها الثلاث) والذرة الشامية النيلية ثم الذرة الرفيعة الصيفى والفاكهة والفول البلدى والقصب .
- المجموعة الثالثة :** التى يزرع كل محصول فيها فى مساحة تتراوح بين ١٠٠ و ٢٥٠ ألف فدان ، وتضم هذه المجموعة : البطيخ ، البطاطس ، فول الصويا ، البصل ، الشعير .
- المجموعة الرابعة :** تضم المحاصيل التى تقل المساحة المزروعة فى كل منها عن ١٠٠ ألف فدان . وهى السمسم والكتان والفول السودانى والحمص والثوم والحلبة والذرة الرفيعة النيلية والعدس والتمرص .

تقسيم المحاصيل تبعاً للجدارة الانتاجية وترتيب مصر الدولى :
هنا قسمت المحاصيل الى ست مجموعات تضم الخمس الأول منها المراكز
الأولى حتى الخامس ، أما المجموعة السادسة فتتضمن الغلات المصرية التى تحتل
مصر فيها مركزاً بعد الخامس . ومن هذا التقسيم يظهر أن مصر تحتل المرتبة
الأولى عالمياً فى انتاج الفدان من الذرة الرفيعة الصيفى والسمسم والثوم ، وتحتل
المركز الثانى فى انتاجية الفدان من القطن والأرز الصيفى والبقول السودانى
والحمص وفول الصويا .

وتحتل المركز العالمى الثالث فى انتاج الفدان من البقول البلى والعدس .
وتحتل المركز العالمى الرابع فى انتاج الفدان من الكتان ، وتحتل المركز
العالمى الخامس فى انتاج الفدان من البصل والقصب ، أما المجموعة السادسة فتتضمن
غلات الذرة الشامية الصيفية وتحتل مصر المرتبة الثانية عشر فى انتاج الفدان ،
والقمح وتحتل مصر المرتبة الرابعة عشر ، ثم البطاطس المرتبة الخامسة عشر ثم
الشعير وتحتل المرتبة العشرين .

٣- تقسيم المحاصيل تبعاً لدرجة التركيز والانتشار :
ويعنى بالتركز هنا انتاج المحصول فى خمس محافظات أو أقل بنسبة تزيد
على ١٪ من جملة المساحة فى مصر ، ولا يعنى التركيز هنا الاحتكار ، فقد
تحتكر محافظة ما نصف الانتاج من غلة ما ، ولكن النصف الآخر ينتشر فى أكثر
من خمس محافظات . معنى ذلك أن كل تركيز احتكار وليس كل احتكار تركيزاً .

وهنا قسمت المحاصيل الى أربع درجات :

المجموعة الأولى : تضم المحاصيل الأقل انتشارا والأعلى تركزا وهي التى تزرع فى خمس محافظات أو أقل ودليل انتشارها = ٢٠ فأقل ^(١) وتضم هذه المجموعة : العدس (١٢) والذرة الرفيعة الصيفى (٢٠) والذرة الرفيعة النيلي (٢٠) .

المجموعة الثانية : تضم المحاصيل التى تزرع فى أكثر من خمس محافظات حتى تسع محافظات (دليل انتشارها أكثر من ٢٠ - ٣٦) وتضم هذه المجموعة الأرز الصيفى (٢٨) والحمص (٣٢) والحبلة (٣٢) والكتان (٣٦) .

المجموعة الثالثة : تضم المحاصيل الأكثر انتشارا وتزرع فى عدد من المحافظات بين ١٠ ، ١٤ محافظة ، وبالتالى يتراوح دليل انتشارها بين (٤٠) و (٥٦) وتضم هذه المجموعة محاصيل الترمس (٤٠) والسمسم (٤٠) والبطاطس (٤٠) والثوم (٤٤) والفل السوداني (٤٤) والقطن (٤٨) وفول الصويا (٤٨) والفل البلدى (٤٨) والذرة الشامية النيلي (٥٢) والبصل (٥٢) والبلح (٥٦) والقمح (٥٦) والشعير (٥٦) .

أما المجموعة الأخيرة : فتضم أكثر المحاصيل انتشارا وهى التى تزرع فى أكثر من ١٥ محافظة وبالتالى يكون دليل انتشارها ٦٠ فأعلى وتضم هذه المجموعة الذرة الشامية الصيفى (٦٠) والبطيخ (٦٤) والفاكهة (٦٤) والبرسيم (٦٨) والخضر (٧٢) (وهنا نلاحظ أن مفهوم الانتشار أو التركيز يتحدد وفق عدد المحافظات المنتجة وليس نسبة الانتاج فى المحافظات) .

$$(١) \quad ١٠٠ \times \frac{\text{عدد المحافظات المنتجة}}{\text{جمله المحافظات (٧٥)}} = ١٠٠ \times \frac{\text{دليل انتشار العدس}}{٢٥}$$

$$١٢ = .$$

انخفاض الدليل يعد انتشارا أقل .

٤- تقسيم المحاصيل تبعاً لدرجة الاحتكار : (حسب الاحتكار على أساس درجة تركيز المحصول في محافظة واحدة هي المحافظة الأولى) .

المجموعة الأولى : ٥٠٪ فأعلى : الحمص (أسيوط ٧٣٪) القصب (قنا ٥٧٪) ، ذرة رفيعة نيلي (فيوم ٥٢٪) والعدس (أسيوط ٥٠٪) .
المجموعة الثانية : ٤٠ - ٥٠٪ : السمسم (قنا ٤٢٪) ذرة رفيعة صيفي (سوهاج ٤١٪) الخلبة (المنيا ٤١٪) .

المجموعة الثالثة : ٣٠ - ٤٠٪ : فول سوداني (الاسماعيلية ٣٦) والكتان (كفر الشيخ ٣٢٨) والثوم (المنيا ٣٠٣) فول الصويا (٣٢٢) والبطاطس (البحيرة ٣٣٢) .

المجموعة الرابعة : ٢٠ - ٣٠٪ : الشعير (البحيرة ٢٩٢) الأرز الصيفي (الدقهلية ٢٧) الفول البلدي (المنيا ٢٩٤) الترمس (الشرقية ٢٥٤) والبطيخ (البحيرة ٢٥٦) .

المجموعة الخامسة : أقل من ٢٠٪ : القطن (الدقهلية ١٧٥) والقمح (الشرقية ١٢٥) والذرة الشامية الصيفي (الشرقية ١٥٨) والذرة الشامية النيل (المنيا ١٩٦) والبصل (الدقهلية ١٨٩) والخضر (البحيرة ١٥٦) والفاكهة (البحيرة ١٧١) والبلح (أسوان ١٢) والبرسيم (البحيرة ١٤٤) .

٥- تقسيم المحاصيل حسب الأهمية النسبية أو معامل التوطن (L.Q) لكل محصول :

ويمكن الوصول الى درجة الأهمية النسبية أو معامل التوطن بمقارنة نصيب المحافظة من جملة مساحة محصول ما في الجمهورية مع نصيبها من جملة

الأراضي الزراعية في مصر (مثلا اذا كانت محافظة المنوفية تزرع ١٠٪ من جملة محصول ما في على حين أن مساحتها الزراعية تساوى ٥٪ من جملة المساحة المزروعة في مصر كان معامل التوطن أو الأهمية النسبية = ٢ أى أن المحافظة تحصل من هذا المحصول على ضعف حقها الطبيعي بحكم مساحة أرضها الزراعية وبالتالي يكون للمحصول أهمية نسبية خاصة في هذه المحافظة) .

وقد قسمت المحاصيل وفق هذه الخاصية الى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى : وتضم أعلى أرقام توطن أو أهمية نسبية وتزيد عن

٨ ، وتضم هذه المجموعة الفول السوداني (٢٤ في الاسماعيلية) والحمص (١٣٨ في أسيوط) والقص (١٠٧٥ في أسوان) والتمس (١٠٩ في الاسماعيلية) والسمن (١٠٩ في الاسماعيلية) والبلح (١٠ في القاهرة) . الذرة الرفيعة النيل (٩٨ في الفيوم) والعدس (٩٥ أسيوط) والذرة الرفيعة الصيفي (٨٢ في سوهاج) .

المجموعة الثانية : تضم المحاصيل التي يتراوح دليل توطنها بين ٤ ، ٨ وتضم هذه المجموعة الفاكهة (٧٥ في القليوبية) ، الخضر (٧ في السويس) والشعير (٧ في الاسماعيلية) والثوم (٦٤ في بنى سويف) والبطيخ (١٦ في الاسماعيلية) والحلبة (٥٥ في المنيا) وفول الصويا (٥٤ في المنيا) والذرة الشامى النيل (٣٣ في بنى سويف) والفول البلدى (٤ في المنيا) والكتان (١٤ في كفر الشيخ) والبطاطس (٤ في الجيزة) .

المجموعة الثالثة : وتضم المحاصيل التي تقل أهميتها النسبية عن ٤ وتضم الأرز الصيفي (٢٧ في الدقهلية) والبصل (٢٦ في الغربية) والذرة الشامية الصيفي (٢٥ في المنوفية) والقمح (١٩ في سوهاج) والقطن (١٧٥ في الدقهلية) والبرسيم (١٧ في المنوفية) .

وبنظرة تركيبية لهذه التصنيفات الخمسة يمكن ملاحظة ما يأتى :

١- أن المحاصيل التى تزرع فى مساحات كبيرة كالقمح والذرة الشامية الصيفية لا تحتل مصر فيها مرتبة عالمية عالية ، فهى فى القمح (١٤) والذرة الشامية الصيفية (١٢) وإن كانت فى القطن والأرز الصيفى تحتل المرتبة العالمية الثانية .

٢- أن المحاصيل التى تزرع فى مساحات كبيرة أرقام توطنها أو الأهمية النسبية منخفضة ، فالبرسيم والذرة الشامية الصيفى والقمح والقطن والأرز الصيفى وهى كل محاصيل المساحات الكبيرة بقل رقم توطنها أو أهميتها النسبية فى المحافظات عن ٤ ، وهى أقل مجموعة .

٣- محاصيل المساحات الكبيرة كما نتوقع تتميز بالانتشار أكثر من التركيز وهى جميعها تقع فى المجموعتين الأخيرتين من مجموعات التركيز والانتشار ما عدا الأرز الذى يحتل المرتبة الثانية فى التركيز .

٤- محاصيل المجموعة الرابعة من حيث المساحة - أى أقل المحاصيل مساحة - والتى يمكن اعتبارها خاصة - راجع ما سبق - فيها محصولان من ثلاثة تحتل مصر فى انتاجها المرتبة العالمية الأولى وهما السمسم والثوم (يمكن زيادة مساحتهما) وكذلك الحال فى الفول السودانى والحمص والعدس والكتان وتحتل مصر فى انتاجها المركز الثانى والثالث والرابع ولكن مساحتها فى مصر فى المرتبة الرابعة (أقل من ١٠٠.٠٠٠ فدان) بل أقل من ٥٠ ألف فدان .

٥- محاصيل المجموعة الرابعة من حيث المساحة - المحاصيل الخاصة - هى محاصيل الأهمية النسبية العالية فى محافظاتنا ، وإلى حد كبير محاصيل التركيز .

٦- التوزيع الجغرافى للمحاصيل الزراعية فى مصر ١٩٨٢ :

تهدف هذه الدراسة الى رسم خريطة محصولية لمصر ، قد تتخذ شكل أقاليم محاصيل ، أو شكل تقسيم مصر الى أقسام لكل منها محاصيله القابلة ، أو قد تتخذ صورة دراسة المحافظات المختلفة والمحاصيل الرئيسية فى كل محافظة : مساحة وتوطن أو أهمية نسبية ، والهدف الأخير هو تحديد انتماء كل من المحاصيل المختلفة إلى محافظات معينة أو قسم معين من مناطق أو أقسام مصر الثلاثة :

وقد روعى فى هذه الدراسة ما يلى :

- ١- اختيار كل المحاصيل الزراعية فى مصر وما يرتبط بها (٢٩ محصولاً).
- ٢- تم تجميع العروات الثلاث للخضر فى رقم واحد وأخذ المتوسط وكذلك البرسيم التقاوى والمستديم والتحرش .
- ٣- حسبت نسبة مساحة كل محصول فى كل محافظة الى جملة المساحة المزروعة من نفس المحصول فى الجمهورية .
- ٤- جمعت بيانات محافظات مصر السفلى ومصر الوسطى ومصر العليا لتمثل مناطق أو أقسام الجمهورية الثلاثة الرئيسية .
- ٥- روعى فى تحديد انتماء المحصول لثلاثة أسس :
 - الأول اعتبار المحصول ينتمى للمنطقة وأنها تمثل أهمية كبرى بالنسبة لانتاج الجمهورية اذا زادت نسبتها عن ٥٠٪ من جملة المساحة المزروعة .
 - الثانى اعتبار المحصول منتميا وبالتالي يشكل أهمية أكبر للمنطقة اذا زادت النسبة المزروعة منه فى المنطقة على نسبة هذه المنطقة من جملة المساحة المزروعة فى مناطق مصر الثلاث على نسبة نصيب هذه المنطقة

من جملة المساحة المزروعة في الجمهورية ، بمعنى آخر اذا كانت مصر السفلى تشكل ٦٢٪ من جملة المساحة المزروعة في الجمهورية بينما تمثل مصر الوسطى ٢٠٪ ومصر العليا ١٨٪ وكانت النسبة المزروعة من محصول ما تشكل أكثر من ٦٢٪ في مصر السفلى (من جملة المساحة المزروعة في الجمهورية) اعتبر هذا المحصول منتحيا لمصر السفلى .

الثالث ترتيب المحصول في كل محافظة من حيث المساحة أو التوطن واقتصر على محاصيل المراكز الخمسة .

٦ استخدم مثلث التساوى أو مثلث التوزيع في توضيح التوزيع الجغرافى للمحاصيل لبيان أيها ينتمى الى مصر السفلى أو مصر العليا أو مصر الوسطى .

وكان نتيجة الدراسة كالتالى :

أولا : إنتماء المحصول لمنطقة من مناطق مصر الثلاث :

١ - باعتبار نسبة ٥٠٪ من المساحة المزروعة في المحصول تبين أن المحاصيل التى تنتمى الى مصر السفلى هي : الأرز الصيفى ، الكتان ، البصل ، البطاطس الصيفى ، الشعير ، الفاكهة ، القطن ، الذرة الشامية الصيفىة ، الخضر ، الهريسيه ، الفول السودانى ، البطيخ والشمام ، القمح .

محاصيل مصر الوسطى هي : الذرة الرفيعة النيلية ، الحنطة ، الذرة الشامية النيلية ، الثوم .

محاصيل مصر العليا : هي العدس ، الذرة الرفيعة الصيفى ، القصب ، السمسم ، الحمص .

محاصيل لا تزرع فى أى من المناطق الثلاث بنسبة ٥٠٪ من جملة المساحة المزروعة فى الجمهورية : الفول البلدى والتمرس وفول الصويا والبلح .

٢- ولكن النتائج السابقة على الرغم من أنها تشير الى أهمية كل منطقة بالنسبة لجملة المساحة المزروعة فى مصر من الغلات المختلفة الا انها لا تمثل الأهمية النسبية لكل محصول بالنسبة لكل من المناطق الثلاث . هذه الأهمية النسبية التى تقاس بمقارنة النسبة التى تحتلها المحافظة فى انتاج المحصول مقارنة بالنسبة التى تحتلها نفس المحافظة من جملة مساحة الأراضى المزروعة فى الجمهورية ، وهو ما يعرف بمعامل التوطن أو معامل الأهمية النسبية .

ولكن هذا المعيار هو الآخر لا يوضح أصالة المحصول فى منطقة واحدة من المناطق الثلاث ، فقد يرتفع معامل الأهمية النسبية فى منطقتين وبالتالي يكون انتماؤه للمنطقتين . ولذلك لجأنا الى أسلوب آخر وهو استخدام مثلث التوزيع المتساوى فى تحديد المحاصيل التى يزيد رقم توطنها فى منطقة واحدة فقط من المناطق الثلاث ويقل فى المنطقتين الأخرين عن حد التعادل ^(١) (١ صحيح) وهنا يكون هذا المؤشر مؤشرا للتوزيع الجغرافى والانتماء الأصيل للمحاصيل فى كل من المناطق الثلاث وكانت نتيجة هذه الدراسة كما يأتى : (شكل ٢٠)

١- محاصيل مصر السفلى : (التى تزيد النسبة المزروعة منها من جملة المساحة المزروعة من نفس المحصول فى الجمهورية عن نسبة المساحة الكلية المزروعة فى مصر السفلى من جملة المساحة المزروعة فى الجمهورية وهى ٦٢٪ ، بينما تقل

(١) حد التعادل هو الحد الذى تتساوى فيه نسبة المحافظة أو المنطقة من جملة مساحة الجمهورية مع نسبتها من جملة مساحة المحصول فى الجمهورية/

النسبة المزروعة من نفس المحصول فى كل من المنطقتين الآخرين عن نصيب كل منهما من جملة الأراضى المزروعة فى الجمهورية وهى ٢٠٪ لمصر الوسطى و ١٨٪ لمصر العليا) تضم المجموعة سبعة محاصيل وهى حسب الترتيب : الأرز الصيفى والكتان والبصل والشعير والفاكهة ثم القطن والفول السودانى .

٢- محاصيل مصر الوسطى : (التي تزيد نسبة المساحة المزروعة فيها من جملة المساحة المزروعة فى الجمهورية على نسبة مساحة الأرض الزراعية فى مصر الوسطى من جملة مساحة الأراضى المزروعة فى الجمهورية وهى ٢٠٪ وتقل النسبة المزروعة منها فى نفس الوقت فى كل من المنطقتين الآخرين عن نصيب كل منهما من جملة مساحة الأراضى المزروعة . وتضم هذه المجموعة ستة محاصيل هي على الترتيب : الذرة الرفيعة النيلية والشامية النيلية والقمح والتمرس وفول الصويا والبطيخ والشمام .

٣- محاصيل مصر العليا : (التي تزيد نسبة المساحة المزروعة منها من جملة المساحة من نفس المحصول فى الجمهورية عن نسبة مساحة الأراضى الزراعية فى نفس المنطقة من جملة مساحة الأراضى الزراعية فى الجمهورية ١٨٪ فى هذه الحالة . ويشترط أن تقل نسبة المساحة المزروعة من نفس المحصول فى المنطقتين الآخرين عن نسبة مساحة الأراضى الزراعية فى كل منهما من جملة مساحة الأراضى الزراعية فى الجمهورية وهذه المحاصيل خمسة محاصيل هي العدس والحمص والذرة الرفيعة الصيفى والقصب والقمح .

وهناك محاصيل تظهر أهميتها النسبية أو توطنها فى أكثر من منطقة (منطقتين) قد تكون المنطقتان مصر السفلى ومصر الوسطى وهى محاصيل الذرة الشامية الصيفية وإن كانت قليل أكثر ناحية مصر السفلى والبرسيم والبطاطس الصيفى التى قليل أيضا ناحية مصر السفلى ثم الخضر .

وقد تكون المنطقتان مصر السفلى ومصر العليا ولا يوجد أى محصول يظهر أهمية نسبية عالية فى كل من هاتين المنطقتين .

وقد تكون المنطقتان مصر السفلى ومصر العليا ، وهنا تظهر محاصيل هى الفول البلدى الذى يميل أكثر ناحية مصر الوسطى ، والسمسم الذى يميل أكثر ناحية مصر العليا والحلبة التى يميل أكثر ناحية مصر السفلى ثم البلح الذى يكاد يمثل منطقة نقطة التعادل فى مثلث التساوى .

أما توزيع معامل التفريخ على أساس عدد البيض الموضوع للتفريخ فيظهر أنه يدخل فى نطاق محاصيل مصر السفلى ، أما توزيع خلايا النحل بنوعيتها فتدخل فى نطاق مصر الوسطى ، وإن كان أكثر من ٥٠٪ من خلايا النحل توجد فى مصر السفلى .

هذا التوزيع على أساس أقسام مصر الثلاثة يأخذ فى الاعتبار مجموع محافظات كل قسم وقد يختلف فيه امتياز محافظة معينة أو ظهور أهمية نسبية عالية نسبيا لمحصول معين فى محافظة معينة ، على سبيل المثال يظهر مثلث التساوى محصول القطن باعتباره محصولا من محاصيل مصر السفلى - الوجه البحرى - الذى يضم ٧٠.٥٪ من مساحة المحصول ، على حين أن نسبة نصيب مصر السفلى من مساحة الأرض الزراعية لا يزيد عن ٦٢ ، وفى نفس الوقت لا يتوطن المحصول فى مصر الوسطى أو العليا ، النتيجة أنه محصول يميل لمصر السفلى ، وأهميته النسبية واضحة فى المنطقة دون أن يظهر ذلك أن هذه الأهمية واضحة فى كل محافظات المنطقة فلا تظهر هذه الأهمية فى الشرقية أو المنوفية أو القليوبية على حين تظهر فى أسيوط (٤١) والمنيا (١١) ولكنها لا تظهر فى مصر الوسطى بشكل عام فلا تضم مصر الوسطى أكثر من ١٧٪ من جملة

المحصول وتحتل من الأراضي الزراعية المصرية ما نسبته ٢٠٪ اذن فهو غير متوطن فى مصر الوسطى بشكل عام .

من هنا يجب أن نأخذ التقسيم السابق للمحاصيل باعتباره تقسيما عاما لمحاصيل مصر حسب أقسامها الثلاثة . وقد نستطيع أن ننظر الى تقسيم مصر الى اقاليم محصولية من وجهة نظر أخرى نلخصها فى الدراسة التالية :

أولا : التقسيم على أساس المحصول (أقاليم محصولية) .

ثانيا : التقسيم الاقليمى (الأقاليم الزراعية ومحاصيل كل اقليم)

ثالثا : الدراسة التفصيلية على مستوى المحافظات (المحافظات ومحاصيلها الرئيسية مساحة وتوطن) .

أولا : أقاليم المحاصيل فى مصر :

فى هذا الجزء من الدراسة محاولة لتقسيم مصر الى أقاليم محصولية نأخذ فى الاعتبار شكل استخدام الأرض ومحاصيلها الرئيسية ، واعتبرت محاصيلها الرئيسية تلك التى تغطى من المحافظة مساحة ترقى الى مستوى الدرجة الأولى حتى الخامسة على أساس نسبة مساحة المحصول فى المحافظة من جملة مساحة المحصول فى الجمهورية (أو المحافظة التى تصل الأهمية النسبية للمحصول فيها أو معامل التوطن ١١ أو أعلى .

وعلى هذا الأساس أمكن رسم خريطة لاقليم كل محصول على خريطة الجمهورية فأصبح اقليم القطن على سبيل المثال يضم محافظات من وسط وشمال مصر السفلى هى محافظات الدقهلية والبحيرة وكفر الشيخ والغربية والشرقية مضافا اليها محافظات أسيوط والمنيا وبنى سويف وهى مناطق توطن ١١ أو

أعلى (شكل ٤٤) ، وهنا لا يشترط أن تتجمع محافظات اقليم المحصول فى منطقة واحدة ، فقد تتجمع فى منطقة واحدة - الأرز مثلا أو البصل أو الكتان أو الفاكهة أو قريبا من نطاق واحد - الخضر والبطاطس والذرة الشامية الصيفية - فول الصويا - الفول البلدى - الذرة الشامية النيلي - الذرة الرفيعة النيلي - الترمس - البطيخ - القمح - الحلبة - الذرة الرفيعة الصيفى - الحمص - القصب - العدس - السمسم .
أويتناثر فى كل الجمهورية - النخيل . (راجع خرائط المحاصيل) .

ثانيا : أقسام مصر الزراعية المحصولية :

على الرغم من أن النشرات الزراعية الاقتصادية تبوب بياناتها على أساس تقسيم مصر الثلاثى الى الوجه البحرى ومصر الوسطى ومصر العليا ، ويجرى نفس التقسيم فى أمور أخرى كثيرة ، إلا أن الدراسة التحليلية لتوزيع محاصيل مصر الرئيسية - ٢٦ محصولا - قد أوضحت أنه من الممكن تمييز أربعة أو خمسة أقسام لكل منها سماته الخاصة ومركبه المحصولى الذى تظهر فيه محاصيل معينة - على الأقل من وجهة نظر الأهمية النسبية التى تكون لهذه المحاصيل فى محافظات هذا القسم .

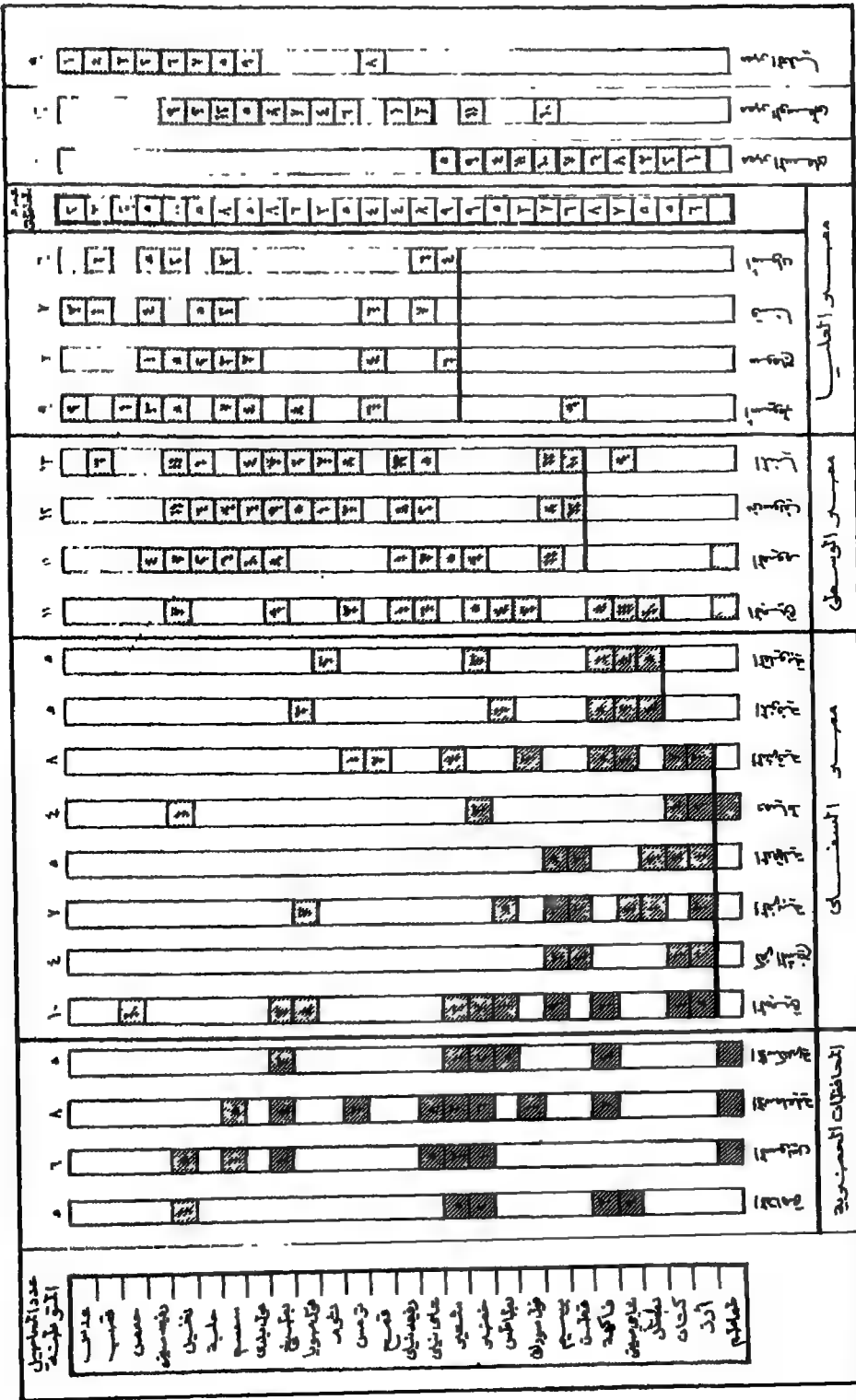
والشكل المرفق شكل ٢١ ، يظهر أن هذه الأقسام هى :

- ١- مصر العليا : وتضم محافظات أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط ، ويتميز هذ القسم بمحاصيل خاصة أهميتها النسبية عالية ، فى هذه المحافظات ، هى محاصيل العدس والذرة الرفيعة الصيفى والحمص والقصب . (مرتبة حسب أرقام توطنها) ثم محاصيل أخرى تظهر متوطنة فى مناطق أخرى من الجمهورية

شكل (٢١)

أقسام معمر الزراعة المعنوية تبع الأهمية النسبية

* الأرقام داخل المربع تشير إلى نسب الأهمية النسبية في المواقف.
* أسماء المواقف هي: المواقف التي لها أهمية نسبية في المواقف.
المساحة دون المخطوط إلى العمل.



منها السمسسم الذى يحتل المرتبة الخامسة (معامل توطن) فى مصر العليا . ثم النخيل رغم انتشاره الواسع فى أرجاء الجمهورية ثم الحلبة والقمح الذى تقتصر الأهمية النسبية له على محافظات الصعيد وخاصة سوهاج وأسيوط وقنا . وحتى فى هذا القسم يمكن أن نميز بين قسمين فرعيين حيث تمثل أسوان وقنا نمطا متقاربا يختلف فى بعض الوجوه الخاصة عن سوهاج وأسيوط اللتين تميلان فى بعض النواحي الى التقارب مع المنيا -- محافظة مصر الوسطى - من حيث عدد المحاصيل ذات الأهمية النسبية العالية فى محافظاتهما ونوع هذه المحاصيل - وقد يؤكد ذلك اعتبارات أخرى (كالمساحات المزروعة أو الانتاجية أو نوع الزروع) .

٢- مصر الوسطى : وتضم محافظات المنيا وبنى سويف والفيوم والجيزة وتغلب عليها محاصيل معينة تقتصر أهميتها النسبية على محافظاتهما تقريبا كالذرة الرفيعة النيلية ، أو تشترك فيها مع مصر العليا أو مصر السفلى بحكم موقعها المتوسط وان كانت أكثر توطنا فى مصر الوسطى .

٣ القسم الثالث : ويضم محافظات مصر السفلى - ويظهر فيه محاصيل ليست لها أهمية نسبية فى أى محافظة أخرى فى الجمهورية وهى الأرز والكتان ونسبة كبيرة من القطن والبرسيم .

٤- القسم الرابع : يمكن تسميته بالمحافظات المدنية وهنا يظهر بشكل واضح توطن الحنظل والشعير وتشترك مع مصر الوسطى فى البطيخ ومع المنطقة الانتقالية فى قمة الدلتا فى الفاكهة .

فهذا القسم يجمع بين محاصيل وسمات الأقسام الثلاثة السابقة باستثناء المحاصيل المتخصصة منها كالأرز والكتان والبصل والذرة الشامية الصيفية فى مصر السفلى ومنطقة الانتقال ، والقطن والبرسيم فى مصر السفلى ومصر

الوسطى ، والذرة الرفيعة النيلية التى تحتكرها مصرالوسطى ، والقمح مصر العليا ، والثوم مصر الوسطى ، والفول البلدى مصر الوسطى والعليا ، والحلبة مصر الوسطى والعليا ، والذرة الرفيعة الصيفية مصرالعليا والقصب مصر العليا والعدس مصر العليا

ويمكن أن نميز قسما خامسا له خصائص قسم انتقالى بين مصرالسفلى ومصر الوسطى ويضم محافظات الجيزة ومحافظات قمة الدلتا فى القليوبية والمنوفية ويمكن ضم القاهرة اليه - وتتقارب هذه المحافظات الثلاث فى محاصيل الأهمية النسبية العالية فيها أو محاصيلها النوعية وخاصة البصل والذرة الشامية الصيفية والفاكهة .

ثالثا : الدراسة التفصيلية على مستوى المحافظات :

(أ) دراسة المحافظات تبعا لمحاصيلها الرئيسية : شكل (٢٢)

يؤخذ فى اعتبار المحاصيل الرئيسية هنا المحاصيل التي تمثل فيها المحافظة أحد المراكز الخمسة الأولى ومساحة ، أو أهمية نسبية (+١) ، كان يمكن اعتبار الانتاجية للقدان ولكنها أقل أهمية) .

وقد استخدم فى الدراسة ١٨ محصولا حسب مركز المحافظة فيها مساحة أو أهمية نسبية وكانت النتيجة كالآتى

: القاهرة : مساحة : لا يوجد

أهمية نسبية : البلح ، الخضر ، الفاكهة ، الذرة الشامية الصيفية ، شعير .

السويس : مساحة : لا يوجد

أهمية نسبية : الخضر ، السمسم ، الشعير ، البطيخ ، البلح ، الذرة الشامية النيلية .

الاسكندرية : مساحة : شعير

أهمية نسبية : شعير ، بطيخ ، فاكهة بطاطس ، خضر .

دمياط : مساحة : لا يوجد

أهمية نسبية : أرز . كتان ، بلح .

الاسماعيلية : مساحة : .

فول سودانى ، بطيخ ، ترمس ، شعير سمسم .

أهمية نسبية : فول سودانى ، شعير ، بطيخ ، ترمس ، سمسم ، فاكهة ،

خضر ، سامى نيلى .

البحيرة : مساحة بطاطس ، شعير ، بطيخ ، كتان ، أرز فاكهة ، فول صويا ،

حمص ، قطن ، برسيم ، ذرة شامية صيفية ، قمح ، بصل ، فول بلدى ، فول
سودانى ، بلح ، ذرة شامية نيلية ، ثوم .

أهمية نسبية : كتان ، حمص ، برسيم ، بطاطس ، شعير ، بطيخ ، أرز ،
فول صويا ، فاكهة ، خضر

القرمصة : مساحة : بصل ، قطن ، بطاطس ، أرز ، كتان ، برسيم مستديم ،
ذرة شامي صيفى .

أهمية نسبية : بصل ، قطن ، بطاطس ، أرز ، شامى صيفى ، فول الصويا
، برسيم .

كفر الشيوخ : مساحة : أرز ، قطن ، برسيم مستديم ، عدس ، كتان .
أهمية نسبية : كتان ، برسيم ، أرز ، قطن .

الدقهلية : مساحة : أرز ، بصل ، قطن ، قمح ، برسيم مستديم ، كتان .
أهمية نسبية : أرز ، قطن ، بصل ، كتان ، برسيم .

الشرقية : مساحة : ذرة شامى صيفى ، قمح ، ترمس ، فاكهة ، برسيم مستديم
فول سودانى ، شعير ، حلبة ، أرز ، كتان ، بصل ، خضر ، قطن ، ثوم ، بطيخ
أهمية نسبية : فول سودانى ، ترمس ، قمح ، أرز ، كتان ، ذرة شامى
صيفى ، فول صويا ، فاكهة ، شعير .

أهمية نسبية : ذرة شامى صيفى ، بطاطس ، بصل ، فاكهة .
القليوبية : مساحة فاكهة ، ثوم ، خضر .

أهمية نسبية : فاكهة ، ذرة شامى صيفى ، ثوم ، بصل ، خضر .

الجهيزة : مساحة : خضر ، ذرة رفيعة نيلى ، فول سودانى ، بطاطس ، ذرة
شامى نيلى ، ترمس ، فاكهة .

أهمية نسبية : بطاطس ، فول سودانى ، ذرة رفيعة نيلى ، ترمس ، ذرة شامى صيفى ، خضر ، ذرة شامى نيلى ، بصل فاكهة ، بلح ، بطيخ .

الفهوم : مساحة : ذرة رفيعة نيلى ، حلبة ، ذرة شامى نيلى ، سمسم ، ذرة رفيعة صيفى ، بطيخ ، بلح ، خضر ، فول بلدى .

أهمية نسبية : ذرة رفيعة نيلى ، ذرة شامى نيلى ، حلبة ، ذرة رفيعة صيفى ، برسيم ، فول بلدى شعير ، بلح ، خضر ، سمسم .

بنى صوف : مساحة : ذرة شامى نيلى ، شعير ، بلح ، خضر ، سمسم ، ترمس ، ثوم ، ذرة رفيعة نيلى ، فول صويا ، فول بلدى ، حلبة .

أهمية نسبية : ذرة شامى نيلى ، ثوم ، برسيم ، فول صويا ، ذرة رفيعة نيلى ، ترمس ، فول بلدى ، حلبة ، سمسم ، بطيخ ، بلح ، قطن .

المنيا : مساحة : حلبة ، ذرة شامى نيلى ، سمسم ، بطيخ ، بلح ، قطن ، ثوم ، فول صويا ، فول بلدى ، بطيخ ، قصب ، ذرة شامى صيفى ، ذرة رفيعة نيلى ، بطاطس ، ترمس ، حمص .

أهمية نسبية : فول بلدى ، حلبة ، ثوم ، قصب ، ذرة شامى نيلى ، ذرة رفيعة نيلى ، قطن وترمس و بطيخ ، فول الصويا ، ذرة شامى صيفى ، برسيم .

أسهوط : مساحة : حمص وعدس وفول ، وذرة رفيعة صيفى وبلح وقمح وفول الصويا .

أهمية نسبية : حمص وعدس وقمح وفول بلدى وذرة رفيعة صيفى وقطن وفول صويا ، بلح وسمسم

سوهاج : مساحة : ذرة رفيعة صيفى وسمسم وحلبة وقمح وحمص وقصب .

أهمية نسبية : قمح وذرة رفيعة صيفى وحلبة وفول بلدى وسمسم ، بلح

شعير .

قنا : مساحة : سمسم ، قصب وعدس وحمص وحلبة وذرة رفيعة صيفى وفول سودانى .

أهمية نسبية : سمسم وقصب وعدس وقمح وذرة رفيعة صيفى وحلبة ، شامى نيلى .

أسوان : مساحة : بلح وقصب وذرة رفيعة نيلى وذرة رفيعة صيفى .

أهمية نسبية : قصب وبلح وسمسم وشعير وذرة رفيعة صيفى ، شامى نيلى .

ب- المركب المحصولى ومجموعات المحافظات :

أقسام الجمهورية وفقا للمركب المحصولى : (شكل ٢٣)

درس توزيع المركب المحصولى فى أجزاء الجمهورية المختلفة على الأساس

التالى :

١- وجود المحصول فى المحافظة بحيث تصل نسبة مساحته فيها الى أحد

المستويات الخمسة الأولى (المركز الأول حتى الخامس) .

٢- وجود أهمية نسبية (معامل توطن) للمحصول فى المحافظة من أحد

المستويات الخمسة الأولى لأهمية المحصول فى المحافظات المختلفة . (على سبيل

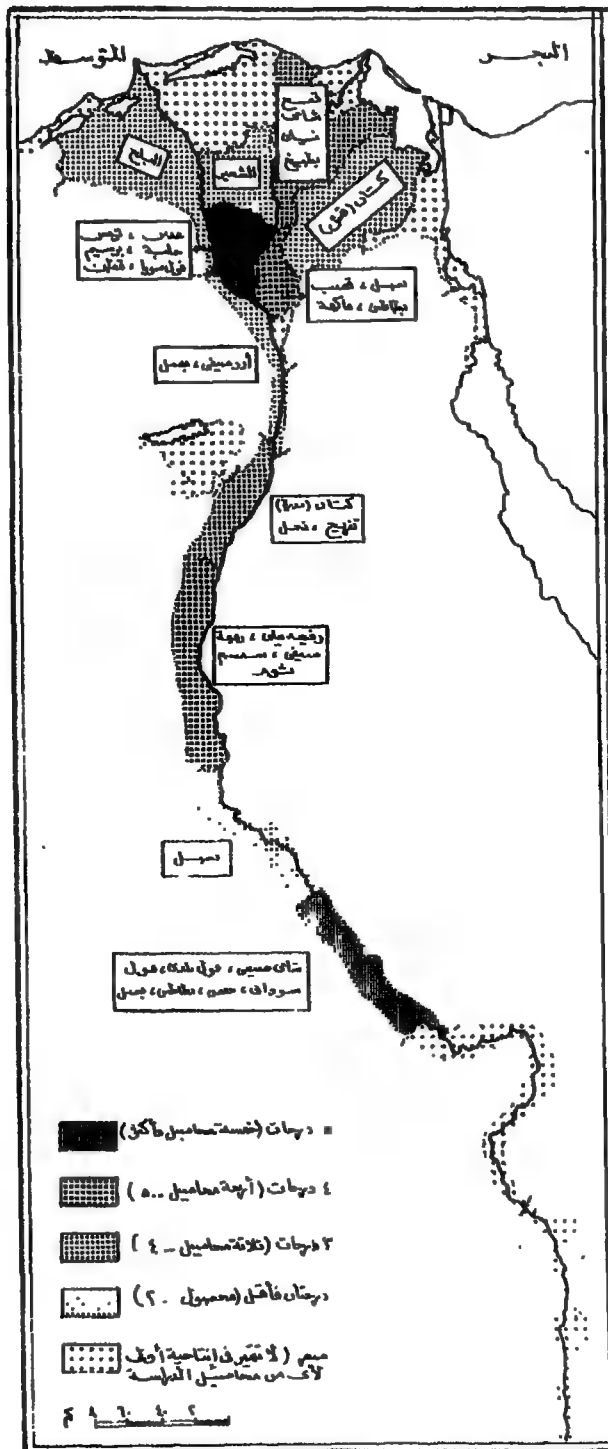
المثال : تضم محافظة الجيزة ٥٢٢٪ من مساحة الذرة الرفيعة النيلى فى

الجمهورية ، فاعتبر من المركب المحصولى فيها ، كما يوجد فيها بأهمية نسبية من

المستوى الثالث محصول الذرة الشامية الصيفية ، ومن المستوى الرابع البصل

والبلح ، ولا تصل مساحة أى منها فيها الى المراكز الخمسة الأولى فاعتبرا أيضا

فى مركبها المحصولى) .



الدرجات الزراعية حسب الإنتاجية الأولى في المعامل المختلفة (٥٠٠)

٣- أخذت المحاصيل التى يغلب وجودها فى المحافظات المتجاورة فى أجزاء مصر المختلفة ورسمت على أساسها أقاليم المركبات المحصولية بالصورة التالية : (يلاحظ وجود مناطق انتقال بين كل مركب محصولى وآخر) .

أولا : المركب المحصولى : الذى يعتبر محاصيله الرئيسية

هى :

الأرز والكتان والقطن والبرسيم ، ويغنى محافظات كفر الشيخ والدقهلية والغربية ودمياط ، ومع هذا المركب الأساسى تضم للمحافظتين الأكثر جنوبية محاصيل من نطاق المركب المحصولى التالى الى الجنوب كالذرة الشامية الصيفية والقمح والبطاطس .

ثانيا : المركب المحصولى الذى تعتبر محاصيله الرئيسية

هى :

الفاكهة والخضر والبصل والذرة الشامية الصيفية ويظهر فى محافظات القليوبية والمنوفية والجيزة ، وهو مركب قمة الدلتا .

ثالثا : المركب المحصولى لهامش الدلتا الشرقى والغربى :

فى محافظتى الشرقية والبحيرة - أكبر محافظات الجمهورية مساحة - ويتضمن هذا المركب عددا كبيرا من المحاصيل يجمع فيها بين محاصيل النطاق والمركب الشمالى السابق ومركب رأس الدلتا ، فهنا الأرز والكتان والقطن والبرسيم بالإضافة الى الذرة الشامية الصيفية والفاكهة والخضر والبصل .

وتعتبر هاتان المحافظتان - مع المنيا فى مصر الوسطى - أغنى محافظات

الجمهورية من حيث المركب المحصولى (البحيرة والشرقية والمنيا ، وعدد محاصيلها

على الترتيب ١٩ و ١٥ و ١٢ .

رابعاً : المركب المحصولى للمحافظات المدنية (الاسماعيلية والسويس والاسكندرية) : ويتضمن محاصيل غير تقليدية أميل لمجموعات الخضر والفاكهة والمحاصيل الخاصة كالبطيخ والفاكهة والخضر ثم محاصيل الحافة الشرقية للدلتا فى الاسماعيلية والسويس كالفول السودانى ومحاصيل الحافة الغربية فى الاسكندرية كالبطاطس .

خامساً : المركب المحصولى لمصر الوسطى : ويتمثل بوجه خاص فى محافظتى بنى سويف والمنيا ويمكن اعتبار الفيوم صورة معدلة من هذا المركب فهى تتضمن ٤ محاصيل من محاصيله السبعة الرئيسية . ومحاصيل هذا المركب هى الذرة الشامية النيلية ، والذرة الرفيعة النيلية وفول الصويا والفول البلدى والحبلة والثوم والترمس ، ويعتبر البرسيم والقطن من المحاصيل ذات الأهمية النسبية الخاصة فى هذه المحافظات .

سادساً : المركب المحصولى فى مصر العليا : وهو أكثر وضوحاً فى محافظتى سوهاج وقنا . ومحاصيل هذا المركب الرئيسية هى الذرة الرفيعة الصيفية التى تظهر فى محافظات مصر العليا الأربع ثم القصب والقمح والسمسم والقمح وتظهر فى ثلاث محافظات منها ، ثم محاصيل أخرى تظهر فى محافظتين أو محافظة واحدة تضم الحبلة والعدس والبلح والفول البلدى أما الذرة الرفيعة النيلية والقطن وفول الصويا والفول السودانى والشعير فهى أقل شهرة أو تكاد تقتصر على محافظة واحدة (من الخمسة مراكز الأولى مساحة أو أهمية نسبية) راجع الخريطة شكل (٢٣) .

ج - تقويم المحافظات تبعاً لمحاصيلها الرئيسية :

لدراسة الانتاج الزراعى وفق المنهج المحصولى مزاياها فهى تضمن للقارئ دراسة المحصول كوحدة متكاملة تتضمن تاريخ المحصول والعوامل التى تؤثر فى انتاجه ومناطق انتاجه الفعلية وكيفية الانتاج وظروف الاستهلاك والتجارة فى المحصول ، ولكن على الرغم من هذه المزايا فربط المحصول بخريطة الأرض فى منطقة ما لا تظهر من خلال الدراسة وفق المنهج الموضوعى المحصولى ، وتفوقها فى هذا السبيل دراسة الانتاج الزراعى وفق المنهج الاقليمى . ووحدة الدراسة هنا سوف تكون المحافظة ، وان كنا لن ندرس المحافظة كأقليم له خصائص طبيعية وبشرية معينة ونشاط اقتصادى زراعى خاص ، وانما سنكتفى بالقاء الضوء على خريطة مصر الادارية وتقييم محافظاتنا على أساس محاصيلها الرئيسية كما تتمثل فى نصيب هذه المحافظات من جملة مساحة المحصول فى الدولة ، وانتاجية هذا المحصول فى هذه المحافظة ، أو الأهمية النسبية لهذا المحصول فى هذه المحافظة بالذات .

وسوف تقدر الأهمية المساحية كما قلنا على أساس نسبة ما تمتلكه المحافظة من جملة مساحة هذا المحصول فى الجمهورية ، واكتفت الدراسة بالمحافظات التى تمتلك أحد المراكز الخمسة الأولى من حيث نسبة المساحة . هذه المراكز الخمسة ثبت من التطبيق أنها قد تضم ١٠٠٪ من جملة انتاج المحصول (الذرة الرفيعة النيلية) وتصل أقل نسبة لها فى حالة نخيل البلح ، حيث بلغ نصيب المراكز الخمسة الأولى أقل قليلا من ٥٠٪ من المساحة (٤٨٨٪) وتصل فى حالة الأرز والكتان والحلبة الحمص والقصب والعدس أكثر من ٩٠٪ ، وفى حالة الفول السودانى والبطاطس والتمر والثلج والسمسم الى أكثر من ٨٠٪ ، ثم قومت أهمية كل

محافظة بالدرجات علي اعتبار خمس درجات للمحافظة التي تمتلك أعلى نسبة و٤ درجات للمحافظة الثانية و٣ درجات للرتبة الثالثة ثم درجتان ودرجة واحدة للمحافظات التي تمثل المركز الرابع أو الخامس في مساحة هذا المحصول ، وكانت نتيجة هذه الدراسة في الخريطة المرافقة شكل ٢٤ لتظهر البحيرة على قمة محافظات الجمهورية (٦٥ درجة) تليها الشرقية (٥٠) ثم المنيا (٣٩) وأقل الدرجات في القليوبية والاسكندرية (٨) ، ٥ درجات على الترتيب) . وهنا قد يتبادر الى الذهن أن وجود مساحة كبيرة من المحصول في محافظة ما قد يرتبط بكبر مساحة أراضي المحافظة مثلا ، وبالتالي تكون مساحات المحصول الكبيرة مرتبطة بمساحة الأراضي المزروعة بالمحافظة ، ولتابعة دراسة هذا الارتباط المتوقع حسب معامل الارتباط (سبيرمان) بين مساحة المحافظات والنسبة التي تمتلكها المحاصيل المختلفة لتوضيح هل المحافظات كبيرة المساحة الزراعية هي التي تمتلك المساحات الكبرى للمحاصيل ، ووجد أن معامل الارتباط هو ٦٩ ما يعنى أنه على الرغم من وجود ارتباط الا أن هذا الارتباط ليس بدرجة كبيرة ، فمحافظة كفر الشيخ تمثل المركز الرابع من حيث المساحة والمركز الحادى عشر من حيث امتلاكها لنسبة كبيرة من مساحة المحاصيل ، ومحافظة الغربية التي تأتى فى المركز السادس من حيث المساحة ، تحتل المرتبة ١٤ من حيث امتلاكها لمساحات كبيرة من المحاصيل . والمنوفية التي تأتى فى المركز الثامن من حيث المساحة تمثل المركز ١٢ فى النسبة الكبرى من مساحة المحاصيل ، وعلى العكس من ذلك تأتى الجيزة التي تحتل المركز ١٤ من حيث المساحة والتاسع من حيث النسبة الكبرى للمحاصيل ، والفيوم التي تحتل المركز التاسع من حيث المساحة والرابع من حيث مساحة المحاصيل ، والاسماعيلية التي تحتل المركز ١٧ من حيث المساحة والثانى عشر من حيث مساحة المحاصيل (راجع الجدول المرفق ٢٩)

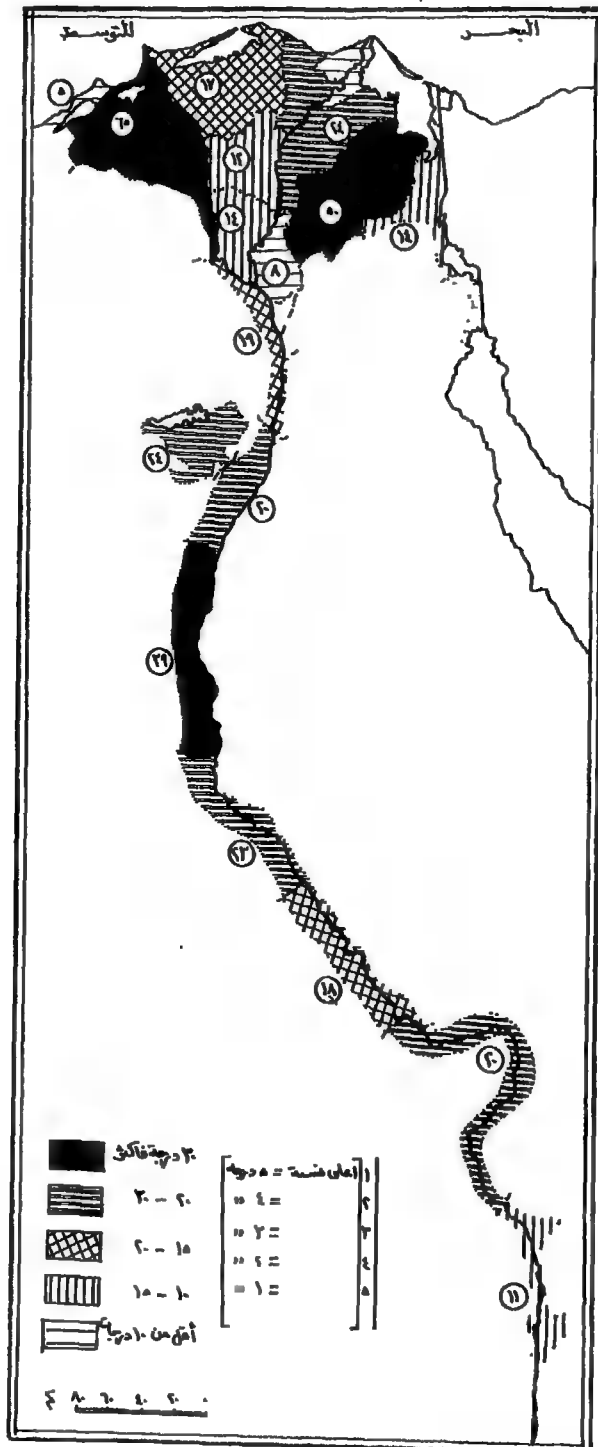
(جدول ٢٩)
مقارنة بين ترتيب المحافظة في المساحة المزروعة ومساحة المحاصيل

ترتيب المساحة المزروعة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
ترتيب مساحة المحاصيل	١	٢	٤	٣	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧

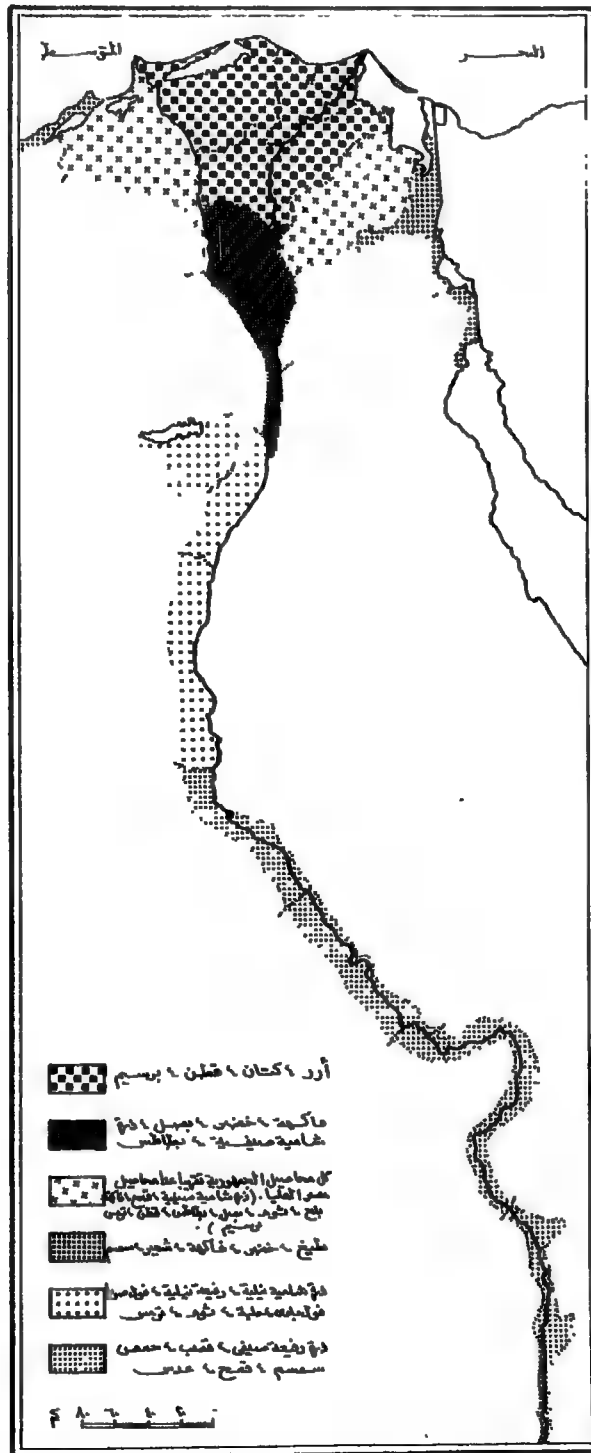
وتوضح الخريطة المرفقة ٢٤ عدم وجود نمط خاص فى التوزيع فالدرجات المختلفة من المركز الأول حتى الخامس تنتشر فى عشوائية دون ترتيب خاص - الا من بعض الارتباط بالمساحة .

أما الأهمية الانتاجية للمحافظة فقد قدرت على أساس ما تملكه المحافظة من محاصيل تعطى فيها انتاجية من الدرجة الأولى ثم قومت درجة الانتاجية فى المحافظات باعتبار درجة لكل محصول تعطى المحافظة فيه أعلى انتاجية فى الجمهورية . وقد تشترك أكثر من محافظة فى هذه الانتاجية العالية للمحصول الواحد ، وصنفت المحافظات على هذا الأساس فكانت الخريطة المرفقة شكل ٢٥ التى تظهر أن المحافظة التى حصلت على خمس درجات - لوجود خمسة محاصيل أو أكثر تعطى المحافظة منها أعلى انتاجية فى الجمهورية -هى المنوفية التى تعطى أعلى انتاجية فى محاصيل العدس والتمرس والحلبة والبرسيم وفول الصويا والقطن . وسوهاج (ذرة شامية صيفى وفول بلدى وفول سودانى وحمص وبطاطس وبصل) تليها فى المركز الثانى المنيا (ذرة رقيقة نيلى وذرة رقيقة صيفى وسمسم وثوم) والقليوبية (بصل وقصب وبطاطس وفاكهة) ثم الدقهلية (قمح وذرة شامية نيلية ويطيخ) ثم الجيزة (أرز صيفى وبصل) ويأتى بعد ذلك محصول واحد ، الغربية (الشعير) والبحيرة (البلح) والشرقية (قش الكتان) ، أسيوط (البصل) على حين لا تُظهر الاسكندرية أو كفر الشيخ أم دمياط أو الاسماعيلية أو السويس أو القاهرة أو الفيوم أو قنا أو أسوان انتاجية أولى-أى من المحاصيل التى تنتج فى الجمهورية (راجع الخريطة المرفقة شكل ٢٥) .

أما الأهمية على أساس الأهمية النسبية للمحاصيل داخل محافظاتنا فقد درست على أساس عدد المحاصيل فى المحافظة التى تمثل أهمية نسبية من



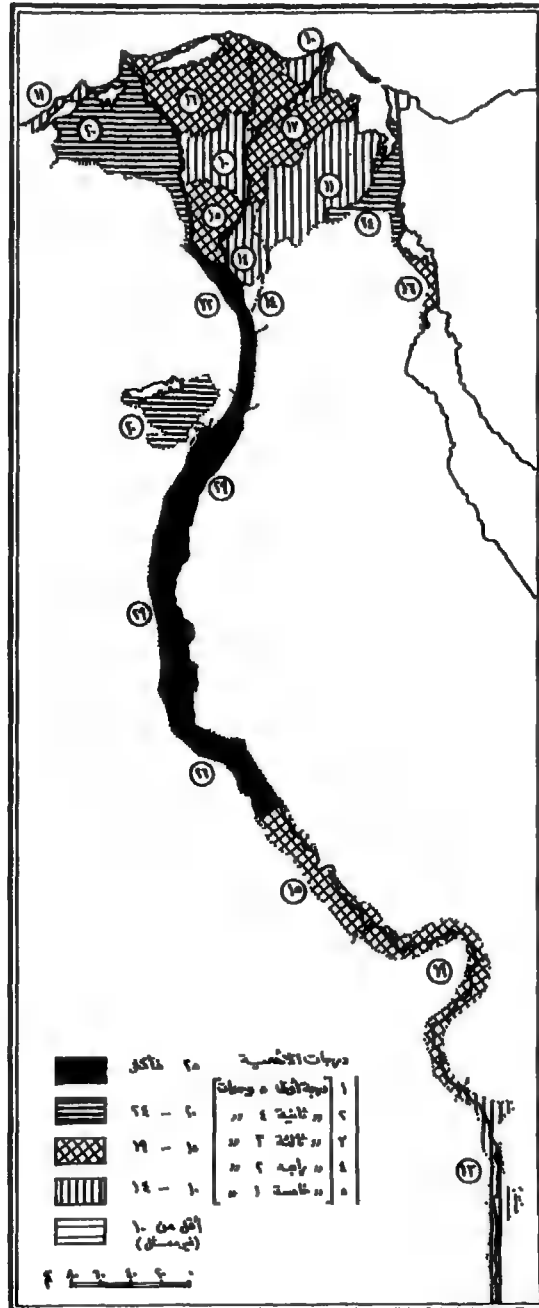
شكل (٢٤)
توزيع المحافظات تبعاً لما تملكه من أكبر نسبة من مساحات الصحاري



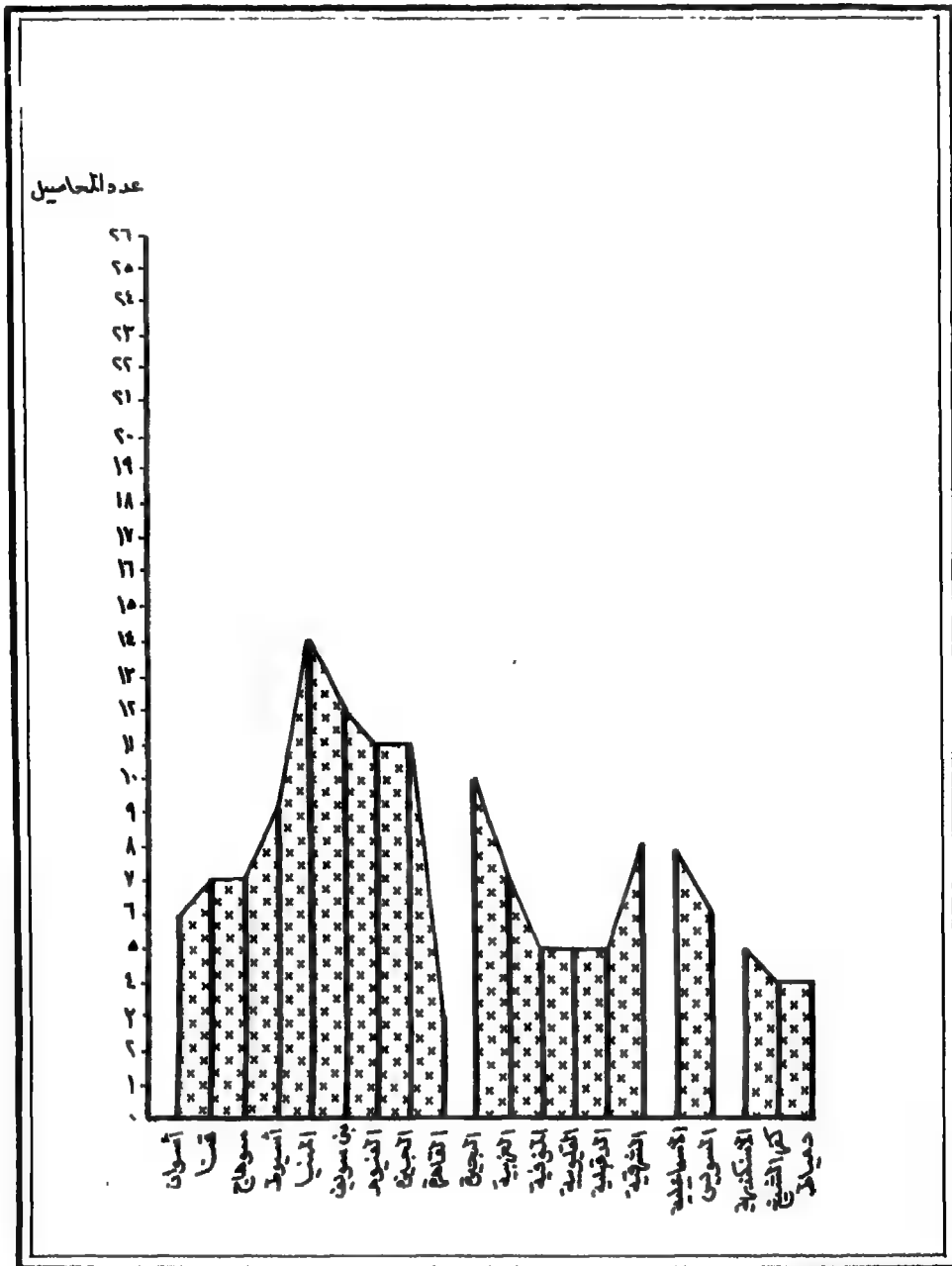
المستوى الأول أو الثانى أو الثالث أو الرابع أو الخامس وقدرت خمس درجات للمستوى الأول ، ودرجتان للمستوى الأول ، ودرجة واحدة للمستوى الأخير . وقومت المحافظات على هذا الأساس فكانت الخريطة المرفقة شكل ٢٦ والتي تظهر أن أعلى مستوى وجد فى الجيزة (٣٢ درجة) ثم بنى سويف والمنيا (٢٩ لكل) ثم أسيوط (٢٦) تلاه بعد ذلك الاسماعيلية (٢٤) ثم البحيرة (٢٠) ، وكانت أقل المحافظات والغربية (١٠) والاسكندرية والشرقية (١١) راجع الخريطة (شكل ٢٦) (لاحظ محافظات مصر الوسطى) .

وإذا درسنا المحافظات تبعا لعدد المحاصيل ذات الأهمية النسبية العالية فيها - دون التقيد بالخمسة مراكز الأولى - لوجدنا أن شكل ٢٧ يوضح ذلك ومنه يظهر على سبيل المثال أن أكبر المحافظات وهى المنيا تمتلك ١٣ محصولا ذات أهمية نسبية عالية (+ ١) ، هذه الغلات بترتيب أهميتها النسبية بالنسبة لمحافظة المنيا هى الحلبة فى المركز الأول ثم فول الصويا والثوم والفول البلدى والذرة الشامية الثيلية ثم القصب والبطيخ والترمس والذرة الشامية الصيفى ، والقطن والنخيل فالبرسيم والذرة الرقيقة الثيلية) - راجع الخريطة شكل ٢١ . وبمحاولة تمثيل عدد المحاصيل ذات الأهمية النسبية فى المحافظات المختلفة تبين أن هذا العدد يصل أقصاه فى المنيا - وسط مصر - ثم يأخذ فى الهبوط نحو الشمال ونحو الجنوب بوجه عام .

كما تبين أنه قد يكون من الممكن تقسيم الجمهورية الى نطاقات متداخلة منها نطاق المحاصيل المتعددة ذات الأهمية النسبية العالية من (١١-١٣ محصول) ويضم مصر الوسطى ، واقليم مصر العليا (٦ - ٩ محصول) ثم اقليم مصر السفلى (٤ - ١٠ محصول) ثم المحافظات المدنية (٥-٨ محصول) كما تبين



شكل (٢٦)
توزيع المحافظات تبعاً للأهمية النسبية للمحاصيل



شكل (٢٧) عدد المحاصيل التي تتنوع بأهمية نسبية خاصة (معامل الثقل) في الملاحظات ١٩٨٢

أن محصول العدس يتمتع بأهمية نسبية فى مصر العليا فقط (أسبوط وقنا)
وأن محصول الذرة الرفيعة النيلى يتمتع بأهمية نسبية فى مصر الوسطى فقط
(الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا) وأن الأرز يتمتع بأهمية نسبية فى
مصر السفلى فقط (الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والشرقية والغربية والجيزة)
وكذلك الكتان (كفر الشيخ والبحيرة والدقهلية ودمياط والشرقية) .

أما باقى المحاصيل فتظهر أهميتها النسبية فى قسمين أو أكثر من أقسام
مصر المحصولية والادارية .

وتغلب الأهمية النسبية للقصب فى مصر العليا (قنا وأسوان) وكذلك
القمح (سوهاج وأسيوط وقنا) والذرة الرفيعة الصيفى (سوهاج وأسيوط وقنا
وأسوان) والحمص قسمة بين مصر العليا (أسيوط) ومصر السفلى (البحيرة) .
والخريطة شكل (٢٨) تمثل محاولة تركيبية لصور الأهمية الثلاث السابقة
الاهمية على أساس مساحة المحصول ، والانتاجية الزراعية ، ثم الأهمية النسبية
للمحاصيل فى المحافظات المختلفة .

ومن هذه الخريطة يمكن تقسيم محافظات مصر الى الأقسام الآتية :

١- محافظات لا يظهر فيها أى من صور الأهمية الثلاث وهى محافظات

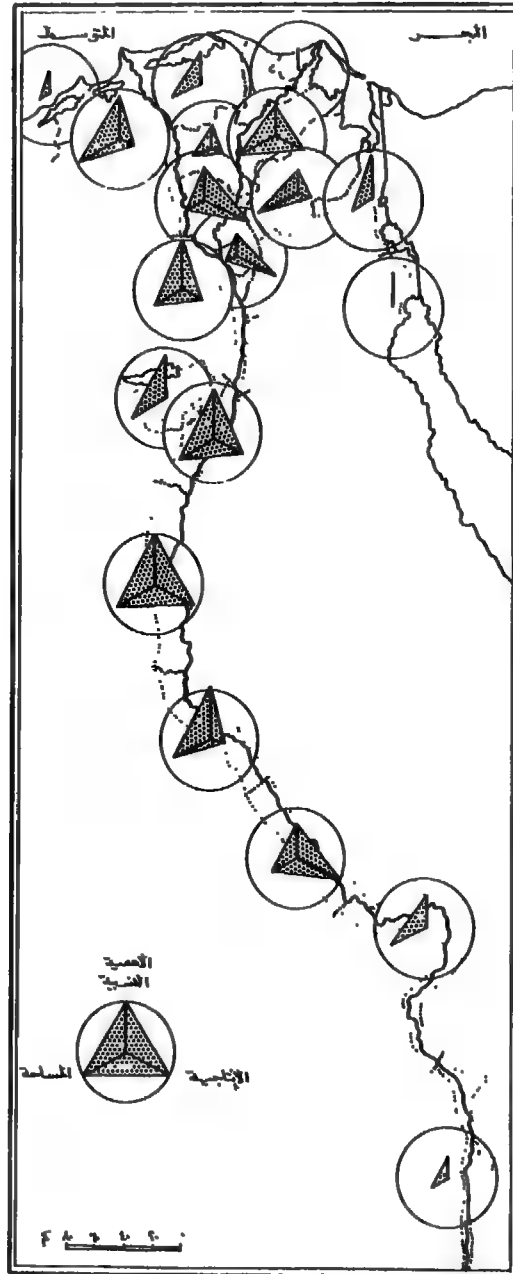
القاهرة وبور سعيد ومطروح والوادى الجديد وسيناء بقسميها والبحر الأحمر .

ب- محافظات تظهر بعدا واحدا فقط وهو بعد وجود محاصيل لها أهمية

نسبية خاصة من المستوى الأول حتى الخامس .

ويضم هذا القسم محافظتى السويس (الخضر والسمن ثم الشعير والبطيخ

والبلح والذرة الشامية النيلية) ودمياط (الأرز والكتان والبلح) .



شكل (٢٨)
خريطة تركيبة لمقارنة أهمية كل محافظة من حيث قيمتها في مساحة
الحاميل وأهميتها النسبية وإنتاجيتها

ج- محافظات لا يظهر فيها بعد الانتاجية المرتفعة وان كانت تتمتع بمحاصيل ذات مساحات كبيرة نسبياً ومحاصيل ذات أهمية نسبية خاصة فى المحافظة .

وهذا القسم يضم محافظات أسوان وقنا والفيوم والاسماعيلية والاسكندرية وكفر الشيخ .

د- محافظات يظهر فيها بعد الانتاجية بدرجة محدودة بالمقارنة ببعدى المساحة والأهمية النسبية للمحاصيل ويضم هذا القسم محافظات البحيرة والشرقية وأسيوط والغربية .

هـ- محافظات يظهر فيها بعد الانتاجية بدرجة أوضح من المساحة أو الأهمية النسبية للمحافظات ، ويضم هذا القسم محافظات المنوفية والقليوبية وسوهاج (إلى حد ما) .

و- محافظات تظهر فى الأبعاد الثلاثة بدرجات متقاربة وكبيرة نسبيا ويضم هذا القسم على رأسه محافظة المنيا وبنى سويف وسوهاج (إلى حد ما) والدقهلية .

من هذا نرى أن مصر الزراعية الأصيلة قد تكون فى مصر الوسطى والعليا أكثر من كونها فى مصر السفلى ، وان كانت الانتاجية أميل الى مصر السفلى .

المبحث الثانى دراسة محاصيل الحقل

١- تطور قيمة الانتاج الزراعى : -

سوف نتناول الدراسة فيما بعد التطور الذى تعرضت له المحاصيل المختلفة خلال السبعينيات الأخيرة والثمانينيات الأولى ، ولكن قد يكون من المناسب قبل الدخول فى تفاصيل المحاصيل المختلفة أن نشير الى التطور فى قيمة الانتاج الزراعى والدخل الزراعى ، على أن نبدأ بالنظرة العامة للانتاج الزراعى ، ثم الانتاج النباتى وحده ، ثم تفاصيل المحاصيل المختلفة .

أ - الصورة العامة : -

الجدول المرفق جدول ٣٠ والأشكال البيانية الايضاحية (أشكال ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١)

توضح تطور قيمة كل من الانتاج النباتى والحيوانى فى الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ ومن الدراسة يظهر ما يلى : -

١- تراوحت نسبة قيمة الانتاج النباتى على طول الفترة المذكورة بين

٧٠٪ ، ٧٤٪ من جملة الانتاج الزراعى مقابل ما يتراوح بين ٢٦٪ ، ٣٠٪

للانتاج الحيوانى .

٢- يظهر أن الحاصلات الحقلية ساهمت على طول الفترة بنسبة بين ٥١٪ ،

٥٥٪ من جملة الانتاج الزراعى مقابل ما يتراوح بين ١٢٪ ، ١٥٪ للخضر ، وما

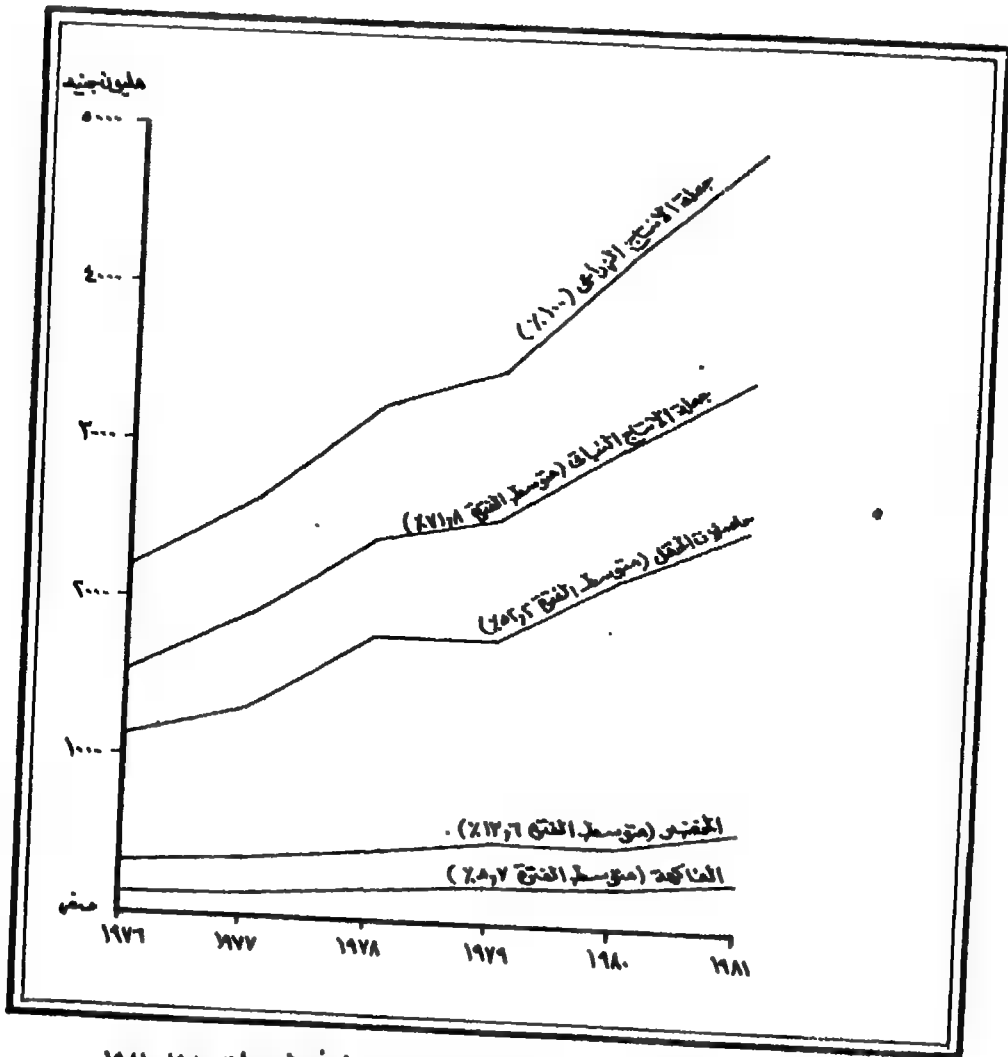
يتراوح بين ٥٪ ، ٦٪ للفاكهة ولم تزد قيمة المحاصيل الطبية والعطرية عن ٥٪

من جملة قيمة الانتاج الزراعى على طول هذه الفترة .

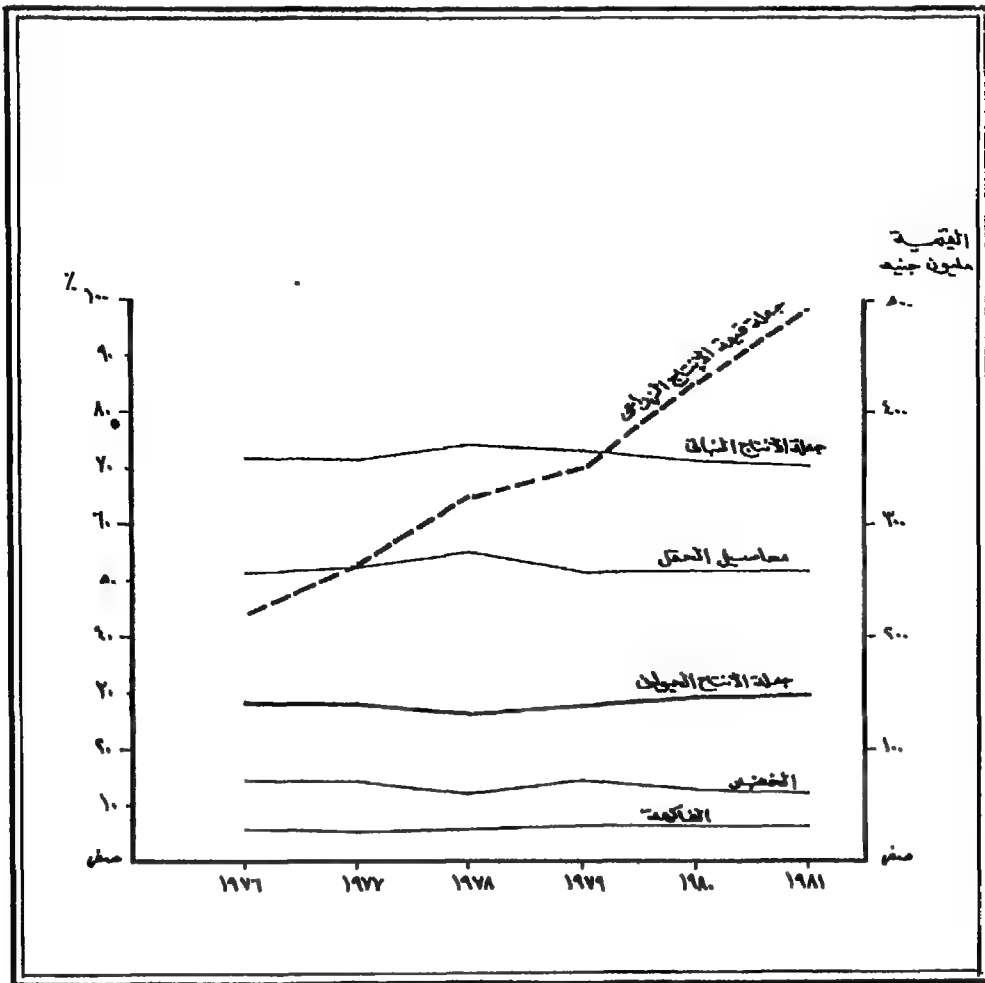
جدول (٣٠) (١)

قيمة الانتاج الزراعى فى السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨١ (مليون جنيه)

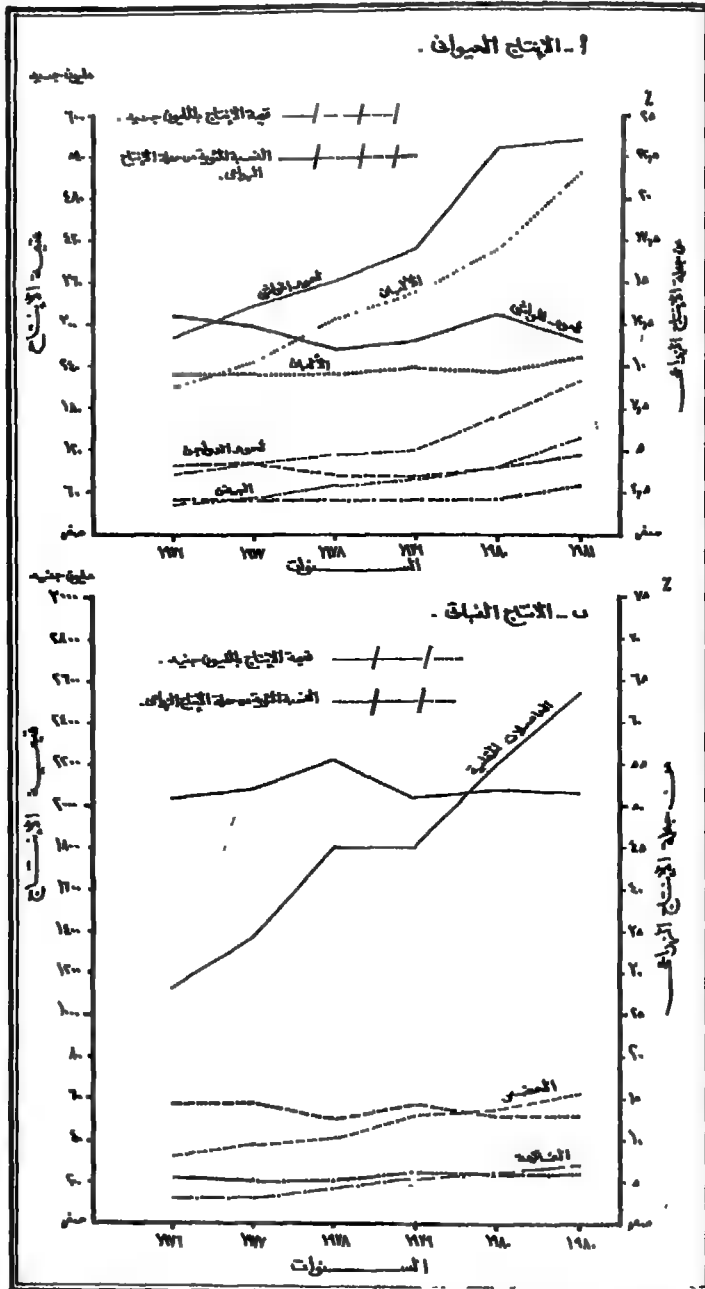
١٩٨١	١٩٨٠		١٩٧٩		١٩٧٨		١٩٧٧		١٩٧٦		مزارع الدخل
	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	
١١٥	٢٥٢٤	١٢٥	٢٢٠١	١٠٥	١٨٠٠	١٠٥	١٣٢١	١٠٥	١١٢٣	١٠٥	الانتاج النباتى المحاصيل الحقلية الحضر الفاكهة المحاصيل الطبية والصيدية
	١٢٧	١٢٥	١٤٧	١٠٥	٤١١	١٢٦	٣٧٨	١٠٥	٣٢٠	١٠٥	
	٢٩٤	١٢	٢٢٥	١٠٥	١٧٢	١٠٥	١٣٣	١٠٥	١٢٢	١٠٥	
	١٦	١٢	١٨	١٠٥	٢٢	١٢	١٣	١٠٥	١٠	١٠٥	
١١٥	٣٤٦٦	٧١٢	٣٠٢١	٧٢٧	٢٤٠٥	٧٢٨	١٨٨٥	٧١٢	١٥٧٥	٧١٢	الجملة
	١١٥	١٢٥	١٢٦	١٠٥	٣٠	١١٢	٣٢٧	١٢٥	٢٨٤	١٢٥	
	٢١٤	١٢٥	١٢٦	١٠٥	١١٢	١٠٥	١٠١	١٠٥	٨٣	١٠٥	
	١٠٥	١٢٥	١٢٦	١٠٥	٣٠٤	١٠٥	٢٤٣	١٠٥	١١٠	١٠٥	
١١٥	١٣٧	١٢٥	٩١	١٠٥	٦٨	١٠٥	٥٢	١٠٥	٤٢	١٠٥	الانتاج الحيوانى تربية المواشى والطيور المائية تربية الدواجن الأسماك البيش الصيد تربية النحل والشمع
	١٢٥	١٢٥	١٢٦	١٠٥	٣	١٠٥	٣	١٠٥	٢	١٠٥	
	١٢٥	١٢٥	١٢٦	١٠٥	٥	١٠٥	٤	١٠٥	٥	١٠٥	
	١٢٥	١٢٥	١٢٦	١٠٥	٥	١٠٥	٤	١٠٥	٥	١٠٥	
١١٥	١٤٤١	١٢٥	١٢٢٩	١٢٥	٨٥٢	١٢٥	٧٣١	١٢٥	٦٢٦	١٢٥	الجملة
	١٢٥	١٢٥	١٢٦	١٠٥	٣٢٥٧	١٠٥	٣٧٨	١٠٥	٢٢٠١	١٠٥	
	١٢٥	١٢٥	١٢٦	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	
	١٢٥	١٢٥	١٢٦	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	
١١٥	١٤٤١	١٢٥	١٢٢٩	١٢٥	٨٥٢	١٢٥	٧٣١	١٢٥	٦٢٦	١٢٥	الجملة
	١٢٥	١٢٥	١٢٦	١٠٥	٣٢٥٧	١٠٥	٣٧٨	١٠٥	٢٢٠١	١٠٥	
	١٢٥	١٢٥	١٢٦	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	
	١٢٥	١٢٥	١٢٦	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٠٥	



شكل (٢٩) تطور قيمة الإنتاج الزراعي (القسم النباتي) في السنوات ١٩٧٦-١٩٨١



شكل (٢) تطور الانتاج الزراعي وأقسامه في السنوات ١٩٧٦ - ١٩٨١ (نسب مئوية).



شكل (٢١) تطور قوة الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي ونسبة كل منهما من جملة الإنتاج الزراعي
١٩٧٦ - ١٩٨١

٣- فى الانتاج الحيوانى احتلت لحوم المواشى والحيوانات المذبوحة النسبة الأعلى والتي تراوحت بين ١١٪ ، ١٣٪ من جملة قيمة الانتاج الزراعى ، تلتها قيمة الألبان ، بين ٩٪ ، ١٠.٥٪ ثم لحوم الدواجن والبيض والصوف وعسل النحل والشمع .

٤- فى الانتاج النباتى يظهر الارتفاع بين بداية الفترة ونهايتها ، يظهر ذلك فى حالة المحصولات الحقلية والخضر والفاكهة ، ولكن معدل التطور يظهر أوضح فى حالة الحاصلات الحقلية .

ولكن على الرغم من هذا التطور نحو الارتفاع فى القيمة الفعلية للانتاج الزراعى الا أن التغير فى الأهمية النسبية للحاصلات الحقلية أو الخضر والفاكهة من جملة الانتاج الزراعى لم يكن بدرجة كبيرة - راجع الشكل ٣١ - وان كانت الخضر تظهر بعض الهبوط على عكس الفاكهة التى تظهر بعض الارتفاع . ويعتبر عام ١٩٧٩ عام الخضر والفاكهة على حساب محاصيل الحقل ، على حين كان عام ١٩٧٨ هو عام المحاصيل الحقلية .

٥- نفس الظاهرة السابقة تتكرر فى حالة الانتاج الحيوانى : ارتفاع تدريجى فى القيمة الفعلية لعناصر الانتاج مع استقرار - وربما هبوط فى الأهمية النسبية لكل عنصر من جملة قيمة الانتاج الزراعى . (شكل ٣١).

٦- يظهر من الجدول أن صافى الانتاج الزراعى لا يزيد على ٧٥٪ من جملة قيمة الانتاج الزراعى . وقد تراوحت هذه النسبة بين ٦٧٪ عام ١٩٧٨ و ٧٥٪ عام ١٩٧٦ .

ب : التطور فى القيمة النقدية والنسبية لمكونات الانتاج النباتى
من جملة الانتاج الزراعى : -

الجدول المرفق (جدول ٣١) يوضح التطور فى الانتاج الزراعى لعناصر
المجموعة النباتية المختلفة فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ ومنه يظهر :

١- أن البرسيم يعتبر محصول مصر الأول من حيث القيمة - وهو كذلك
من حيث المساحة - وان نسبته من جملة الانتاج النباتى تراوحت بين ٢٠٪ عام
١٩٨٠ و ٣٤ر٤٪ عام ١٩٧٨ .

٢- أن محصول القطن يحتل المركز الثانى من حيث القيمة - باستثناء عام
١٩٧٨ عندما احتلت مجموعة الذرة المركز الثانى . وتراوحت نسبة قيمة القطن
من جملة الانتاج النباتى بين ١٥٪ عام ١٩٧٨ وأكثر من ٢٠٪ فى بقية سنوات
الفترة .

٣- تحتل مجموعة الذرة الشامية بنوعيتها والرفيعة بنوعيتها - المركز الثالث
من حيث جملة قيمة الانتاج الزراعى النباتى - باستثناء عام ١٩٧٨ عندما احتلت
المركز الثانى وتراوحت نسبتها من جملة الانتاج النباتى بين ١٦٪ و ١٩٪ .

٤- فى المراكز الرابع حتى السادس يأتى القمح والأرز وقصب السكر
ومجموعة الفول - الفول البلدى ، وفول الصويا ، والفول السودانى - وظل
الترتيب طوال سنوات الفترة .. وتراوحت نسبة القمح بين ١١٪ ١٩٧٩ ، ١٥٪
عام (١٩٨١) ، ونسبة الأرز حول رقم ٩٪ ، وقصب السكر بين ٤٪ عام ١٩٧٨
٦٪ فى باقى سنوات الفترة . أما مجموعة الفول فلم تزد نسبتها خلال سنوات
الفترة عن ٤ر٥٪ من جملة الانتاج النباتى الذى تشمل فى العادة ما يتراوح بين
٥١٪ ، ٥٥٪ من جملة الانتاج الزراعى .

جدول (٣١)
قيمة الانتاج من المحاصيل النهائية في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ (مليون جنيه)

٢	١٩٧٨			١٩٧٩			١٩٨٠			١٩٨١		
	القيمة	نسبة %	رتبة	القيمة	نسبة %	رتبة	القيمة	نسبة %	رتبة	القيمة	نسبة %	رتبة
١	٦١٩	٣٤.٤	١	٤٤٥	٢٤.٧	١	٤٤٨	٢٠.٤	١	٦٠٩	٢٤	١
٧	٣٠٢	١٦.٨	٢	٣٠٣	١٦.٨	٢	٤٣٣	١٩.٦	٣	٤٢٧	١٦.٨	٣
٣	٢٧٦	١٥.٣	٣	٣٩٩	٢٢	٣	٤٤٢	٢٠.١	٢	٥١٢	٢٠.٢	٢
٤	٢٢٥	١٢.٥	٤	٢٠٤	١١.٦	٤	٢٨٣	١٢.٩	٤	٣٧٩	١٥	٤
٥	١٦٧	٩	٥	١٧٧	٩.٨	٥	٢٠٥	٩.٣	٥	٢٣٧	٩.٤	٥
٦	٧٥	٤.٢	٦	١٠٧	٦	٦	١٢٥	٥.٧	٦	١٤٦	٥.٧	٦
٧	٦٤	٣.٥	٧	٧٤	٤	٧	٨٢	٤.١	٧	١١٢	٤.٤	٧
٨	١٨٠٠	١٠٠	-	١٧٩٩	١٠٠	-	٢٢٠١	١٠٠	-	٢٥٣٤	١٠٠	-
		%٥٥			%٥١		٢	%٥٢			%٥١.٦	
٩	٤٩١	١٠٠		٥١٨	١٠٠		٥٤٧	١٠٠		٦٧٢	١٠٠	
		%١٢.٦			%١٤.٧			%١٢.٨			%١٢.٧	
١٠	١٧٢	١٠٠		٢٢٤	١٠٠		٢٥٥	١٠٠		٢٩٤	١٠٠	
		%٥.٣			%٦.٤			%٦			%٦	
١١	٢٢	١٠٠		١٩	١٠٠		١٨	١٠٠		١٦	١٠٠	
		%٧			%٥			%٤			%٣	
١٢	٧٤٠٥	٧٣.٨		٧٩٠٠	٧٢.٧		٢٠٢١	٧١.١		٢٤٦٦	٧٠.٨	

(١) مجموعة القمح : تشمل القمح الشامي والقمح والقمح والقمح والقمح والقمح .

(٢) مجموعة القمح : تشمل القمح الهندي والقمح والقمح والقمح والقمح .

٥- اذا وضعت الحضر ضمن مجموعة محاصيل الحقل فان قيمتها تحتل المركز الثانى بعد البرسيم فى كل سنوات الفترة السابق الاشارة اليها . أما مجموعة الفاكهة فقد تحتل المركز السادس بعد البرسيم والقطن ومجموعة الذرة والقمح والحضر ويأتى بعدها الأرز وقصب السكر ومجموعة الفول .
أما مجموعة المحاصيل الطبية والعطرية فتسهم عادة بأقل من ١٪ ربما وأقل من ٠.٥٪ عام ١٩٨١ من جملة قيمة الانتاج الزراعى .

ج- التطور فى مساحة ^(١) المحاصيل فى السنوات الأربع ١٩٧٩ - ١٩٨٢ :

أشرنا فى الدراسات السابقة الى الخصائص العامة للمحاصيل وتصنيفها حسب أهميتها كما تتضح من جملة المساحة المزروعة من كل محصول ، والترتيب الدولى لمصر فى انتاج هذا المحصول ، ثم دليل الأهمية النسبية لكل محصول فى محافظات مصر المختلفة ، ثم درجة تركيز ودرجة احتكار المحاصيل المختلفة فى مصر وجاءت كل هذه الدراسات لعام ١٩٨٢ ، ولكن قد يكون من المناسب أن نشير هنا الى كيف تتحرك هذه المحاصيل خلال السنوات الأربع السابقة على الأقل من حيث المساحة المزروعة من كل . فالدراسة عن فترة أطول من الزمن قد تكون أكثر دلالة على الوزن الحقيقى للمحصول فى الاقتصاد المصرى وتمثل التغير فى مساحة المحصول وأهميتها عبر السنين المختلفة .

(١) سبقت الاشارة إلى أن الدراسة على اساس المساحة أو الانتاج ممكنة على اساس أن معامل الارتباط بينهما يزيد على ٩٠٪ .

وسوف تدير الدراسة على أساس ترتيب المحاصيل حسب أهميتها المساحية
فنبداً بتطور المحاصيل التي تزيد مساحتها على المليون فدان - المجموعة الأولى
- ثم التي تتراوح بين ٢٥ و ١٠٠ مليون - المجموعة الثانية - ثم المحاصيل التي
تتراوح مساحتها بين ١٠٠ ألف ، ٢٥٠ ألف فدان ثم المحاصيل التي تقل
مساحتها عن ١٠٠ ألف فدان وهما المجموعتان الثالثة والرابعة .

والمجدول التالي (جدول ٣٢) يلخص التطور :-

جدول (٣٢)

تطور مساحة المحاصيل في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٦ (ألف فدان)

المحصول	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
المجموعة الأولى							
الرسم	٢٧٧٧	٢٧١٢	٢٧٧٨	٢٧٠٥			
الذرة الشامية الصيفية	١٤١٣	١٤٣٣	١٤٣٤	١٤٥٢	٢٠٧٥	٢٢٥٠	١٩٠٢
القمح	١٣٩١	١٣٢٦	١٤٠٠	١٣٧٤	١٢٣٧	١٢٣٥	١٢٦٧
التفاح	١١٩٦	١٢٤٥	١١٧٨	١٠٦٦	١٠٣٧	١٠٣٧	١١٣٥
الأرز	١٠٣٧	٩٧٠	٩٥٤	١٠٤٢	١٠٣٥	٧٧٠	١٠٣٠
المجموعة الثانية							
الحنظل (المرويات الثلاث)	١٠١٥	١٠٣٤	١١٠٧	٨٤٦			
الشامية النيلية	٤٧٢	٤٧٣	٤٩٠	٤٨٣			
الفاكهة	٣٤٠	٣٥٠	٣٦٨				
الرقيقة الصيفية	٣٩٤	٣٩٨	٤٠٠	٣٦٦	٣٨٢	٣٥٥	٣٩٠
الذول الهندي	٢٨٨	٢٧٦	٢٨٢	٣١٤			
التفاح	٢٤٩	١٥٤	٢٥١	٢٥٤	٢٦٧	٢٧٥	٤٢٠
المجموعة الثالثة							
البطيخ كمجموعة	١٨٨	١٩٠	١٩٣	١٩٠	٣٧	١٥٠	١٥٥
البطاطس	١٤٢	١٦٧	١٥٩	١٥٣	١٧٥	١٨٠	١٥٥
فول الصويا	١٠٠	٨٣	١٠٩	١٤٤	١٤٠	١٥٠	١٨٢
الشعير	١٠٧	٩٦	٩١	١٠٨	١٣٢	١٤٠	١٣٥
المجموعة الرابعة							
المشم	٣٧	٣٩	٤٠	٤٧	٥٢	٥٥	٥٧
الكتان	٦٩	٦٨	٥٢	٣٧	٤٢	٤٢	٤٧
الفول السوداني	٣١	٢٨	٢٨	٢٩	٣٠	٣٠	٣٢
الحنظل	١٥	١٧	١٩	٢٥	٢٠	٢٥	٣٢
البصل	٢١	٢٨	٢٣	٢١	٦٢	٦٢	٢٥
الثوم	١٣	١٦	١٢	١١	١٥	١٥	٦٠
الحلبة	٣١	٢٩	٢٤	٢٠			١٢
الرقيقة النيلية	١٣	١٣	١٣	١٧			
العنب	٢٢	١٥	١٢	١٢	١٧	٢٠	
الترمس	٧	١١	٩	٩			٢٢

- نشرة الاقتصاد الزراعي ١٩٨٣ .

FAO Production Yearbook , Vol 40 1986 .

من الجدول يظهر :

١- إن محاصيل المجموعة الأولى هي من محاصيل العروة الشتوية والصيفية أما العروة النيلية فلا يوجد من محاصيلها ما يصل الى المليون فدان أو يزيد .

ويلاحظ الثبات الى حد ما على تحرك هذه المجموعة من الغلات كما في حالة البرسيم والذرة الشامية الصيفية والقمح ، باعتبارها محاصيل الاستهلاك المحلى الأول للحيوان والانسان ، وهى أيضا أكبر المحاصيل المصرية مساحة ، أما القطن والأرز فيظهر في مساحتهما بعض الهبوط عن ١٩٧٩ .

٢- أما المجموعة الثانية فتظهر هي الأخرى استقرارا الى حد كبير ، في حالة الخضر يظهر منحنى المساحة تزايدا طفيفا في المساحة حتى ١٩٨١ ثم هبوطا عام ١٩٨٢ ، ظهر خاصة في الخضر النيلية والصيفية ، الشامية النيلية تظهر ثباتا الى حد ما ، وكذلك الرفيعة.الصيفية والقصب ، أما الفاكهة والفول البلدى فقد أظهرت بعض الزيادة عام ١٩٨٢ عن السنوات السابقة .

٣- يلاحظ على الأرقام الخاصة بالمجموعة الثالثة التزايد الواضح في مساحات فول الصويا ونسبة من الاستقرار في باقى محاصيل هذه المجموعة .

٤- في المجموعة الرابعة والأخيرة يلاحظ التزايد الواضح والمضطرد في مساحة السمسم والحمص يقابله الهبوط المضطرد في الكتان والثوم والحلبة وشبه الاستقرار في الفول السوداني والترمس والرفيعة النيلي - ماعدا السنة الأخيرة .

من هذا العرض للتطور خلال السنوات الأربع الماضية يبدو أن اعتماد الدراسة المحصولية على أرقام ١٩٨٢ لن تكون بعيدة كثيرا عن حقيقة واقع الانتاج الزراعى المصرى .

٢- الدراسة التفصيلية للمحاصيل :

أولا : محاصيل المجموعة الأولى (المحاصيل الرئيسية : مليون فدان فأكثر)

البرسيم : البرسيم محصول شتوى يأتى فى الدورة الزراعية فى بداية العام الزراعى ، ويشغل الفترة بين سبتمبر ومايو ، ويعتبر البرسيم محصول الأول باعتبار جملة المساحة المزروعة فقد بلغت مساحته عام ١٩٨٢ ما يقل قليلا عن ٢ مليون فدان (١٩٩٤ر١٢٤) أو ما يعادل ٤٥٪ من جملة مساحة المحاصيل الشتوية أو ما يقل قليلا عن ٢٠٪ من جملة المساحة المحصولية فى مصر ، ولو أضيفت الى هذه المساحة مساحة برسيم التحريش الذى يزرع كمحصول مؤقت سابق لمحصول القطن لا يستمر فى الأرض الا شهور قليلة ، لوصلت جملة المساحة الى ما يقل قليلا عن ٣ مليون فدان (٢٩٠٨ر٦٠٣) أو ما يعادل ٦٢٪ من جملة مساحة المحاصيل الشتوية ، وهذا يعنى أن ما يقل قليلا عن ثلثى أراضى مصر تظهر فى الفصل الشتوى مغطاه بمحصول البرسيم .

وقد ترجع هذه المساحة الواسعة نسبيا الى عدة اعتبارات أولها : أن الطلب على البرسيم كمحصول العلف الشتوى الرئيسى فى مصر كبير ، فالزراعة المصرية تعتمد الى حد كبير على الحيوان والبرسيم علفه الأساسى . وثانى هذه الاعتبارات ان البرسيم غلة زراعية مخصصة للتربة وخاصة التى ستوضع تحت القطن أو غيره من الغلات الأخرى ، وبالتالي كان يسبق محصول القطن أساسا . يضاف الى ذلك اعتبار ثالث : أن البرسيم يمكن أن يكون أحد المحاصيل الأساسية التى تبدأ زراعته فى الأراضى حديثة الاستصلاح .

ويزرع البرسيم عادة للعلف الحيوانى ، ولكنه قد يزرع كذلك لانتاج تقاوى البرسيم وقد بلغت مساحة البرسيم المزروع للتقاوى عام ١٩٨٢ ما يقل قليلا عن ربع مليون فدان (٢٠٣٤٩٣ فدان) مقابل ١٦٩٠.٦٧٩ فدان لمحصول العلف . يضاف الى هذين الغرضين بقية المساحة التى تزرع كبرسيم تحريش سابق لزراعة القطن والتى وصلت فى نفس السنة - ١٩٨٢ - الى ما يقل قليلا عن مليون فدان (٩١٤٧٩) .

مناطق الانتاج :

هذه المساحة الكبيرة ، وهذه الأغراض المتنوعة قد توحى بأن المحصول من المحاصيل الانتشارية التى تنتشر فى كل أرجاء الجمهورية كمواد للعلف أو التقاوى أو التحريش للقطن .

ويظهر ذلك من الدراسة التحليلية للبرسيم والتى يظهر فيها أنه ينتج فى كل المحافظات ومنها ١٧ محافظة تزرع ١٪ أو أكثر من جملة مساحة المحصول ، والبرسيم بهذا التوزيع يعتبر ثانى محاصيل مصر انتشارا بعد الخضر التى تنتشر فى ١٨ محافظة تزرع ١٪ أو أكثر من جملة مساحة المحصول (دليل انتشار البرسيم ٦٨ والخضر ٧٢)^(١) . ويظهر الانتشار كذلك من النسبة التى تسهم بها المحافظات الخمس الأولى فى زراعته من جملة المساحة فى مصر ، تلك النسبة التى لا تزيد عن ٥٢.٣٪ - ولا يكاد يقل عنه فى هذا الخصوص الا القمح ٥١.٢٪ والنخيل ٤٨.٨٪ ويظهر هذا الانتشار كذلك من أعلى أرقام الأهمية النسبية

(١) حسب الدليل هنا باعتبار ٤ درجات لكل محافظة يوجد فيها المحصول ويزيد الدليل مع زيادة عدد المحافظات وبالتالي الانتشار (راجع المصطلحات فى مقدمة الكتاب) .

التي لا تزيد عن ١٧٪ الأمر الذى يعنى أنه لا توجد محافظة تزرع من المحصول ما يعادل ضعف نصيبها/من مساحة الأراضى المزروعة فى الجمهورية .
ولكن على الرغم من خاصية الانتشار التى يتميز بها انتاج المحصول فى 'كل الجمهورية إلا أن له اقليمه الخاص - على أساس المحافظات الخمس الأولى فى مساحته - الذى يتركز فى مصر السفلى ، ولو أضيف الى أساس المساحة أساس الأهمية النسبية للمحصول فى المحافظات المختلفة لظهر فى الصورة مصر الوسطى ، حيث تظهر المنيا وبنى سويف والفيوم فى مجال الأهمية النسبية - (راجع الخريطة شكل ٣٣) . هذا الاعتبار هو المستول عن ظهور البرسيم فى مثلث التوزيع المحصولى ضمن محاصيل مصر السفلى والوسطى (١) .

ومن الشكل المرفق يظهر أن البحيرة تحتل المركز الأول من حيث مساحة المحصول فهى تضم ١٢٢٪ من جملة مساحة البرسيم المستديم وبرسيم التحريش و ١٦٦٪ من جملة محصول التقاوى ، يليها فى المركز الثانى الشرقية ثم تأتى فى المركز الثالث الدقهلية وكفر الشيخ فى المركز الرابع وتحتل محافظة الغربية المركز الخامس .

إذا نظرنا الى توزيع مناطق الانتاج من وجهة نظر أخرى ، وجهة نظر معامل توطن المحصول والمحافظة المختلفة ، أو بمعنى آخر درجة الأهمية النسبية للمحصول فى المحافظات التى ينتج فيها لوجدنا أن أرقام الأهمية النسبية عادة منخفضة نظرا لانتشار المحصول كما سبق أن أشرنا ، وتصل أعلى أهمية نسبية أو

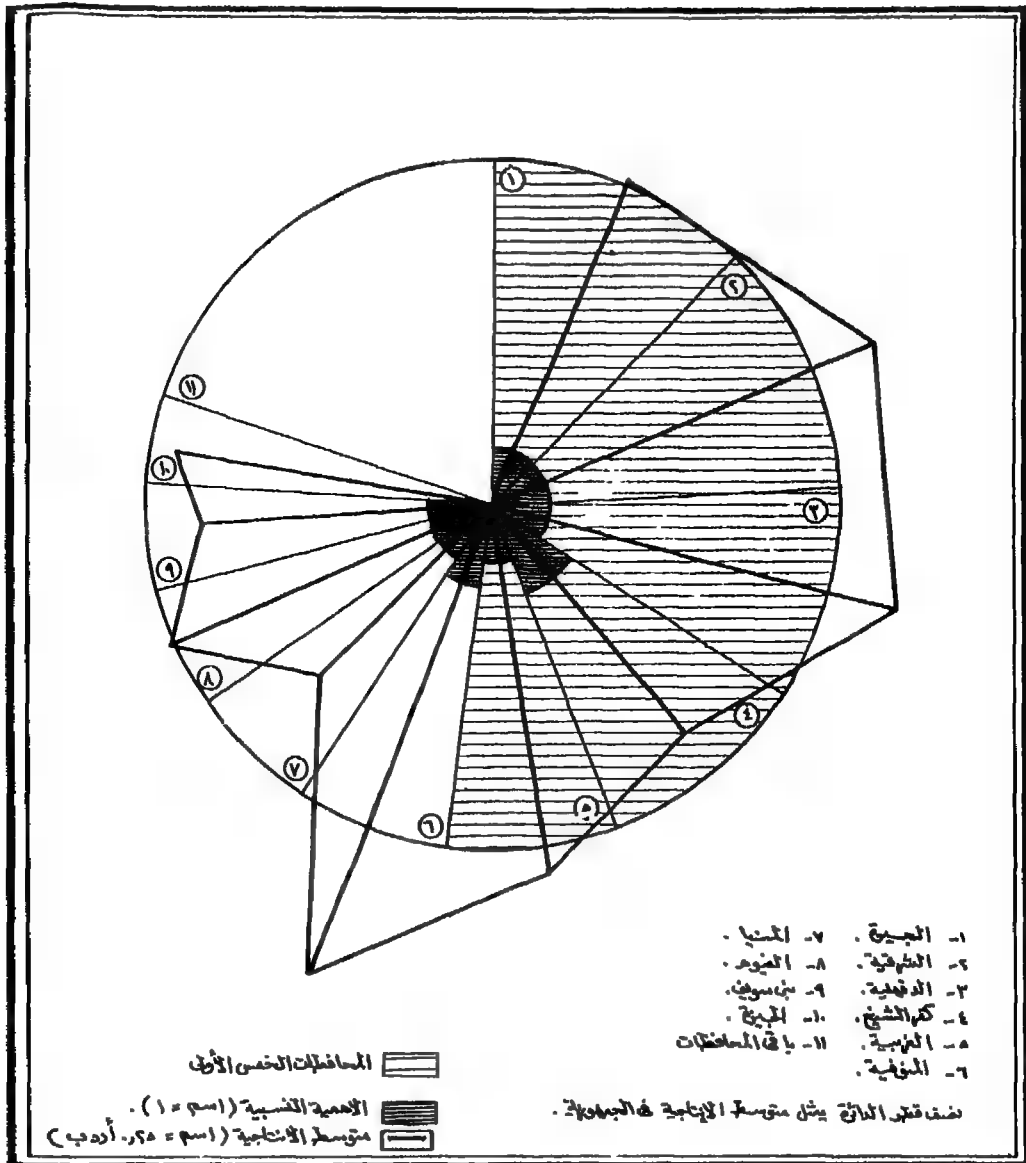
(١) راجع مثلث التوزيع (شكل ٢٠)

معامل توطن المحصول فى كفر الشيخ (١٧) تليها بنى سويف (١٥) ثم البحيرة (١٢) ثم الفيوم والدقهلية ١٠ والمنيا فالقربية .
الصورة العامة للتوزيع أنه على الرغم من ظهور النسبية للمحصول فى سبع من محافظات الجمهورية وانتشاره فى كل المحافظات تقريبا ، إلا أن مصر السفلى تظهر على خريطة البرسيم بشكل واضح ، وهنا يثار التساؤل عن تفسير هذه الظاهرة - ظاهرة مصر السفلى - وقد يكون التفسير هو الظروف المناخية وخاصة ما يتصل بالرطوبة التى تعتبر عاملا أساسيا فى نجاح المحصول وهى أكثر توافرا فى مصر السفلى عن مصر الوسطى والعليا . يضاف الى ذلك تأثير البرسيم بموجات الحرارة الشديدة التى تؤدى الى ذبول المحصول ، وهى أيضا أقل فى مصر السفلى عن باقى أجزاء جمهورية مصر .

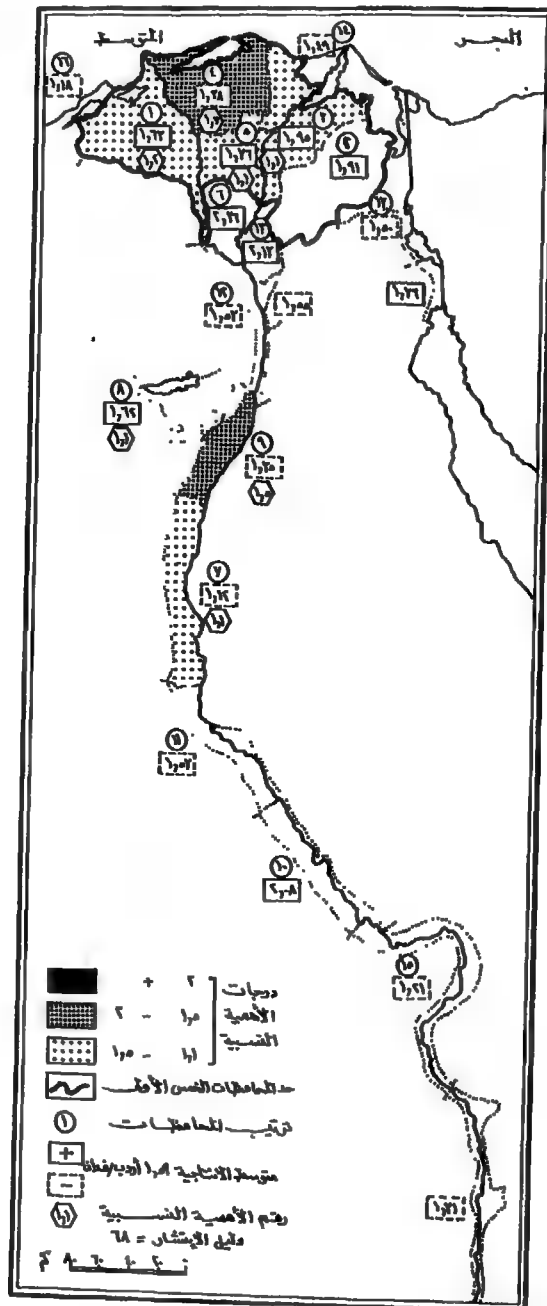
توزيع مساحة البرسيم على محافظات الجمهورية المختلفة عام ١٩٨٢

المنطقة	القطاع	الخصم	المستفيد	الجهة	الترتيب	المنطقة	القطاع	الخصم	المستفيد	الجهة	الترتيب
مصر الوسطى	الزراعة	٣٣٨٧٠	١٧٤٩٩٣	٢١١١٤٥	١	مصر الوسطى	الزراعة	٣٣٨٧٠	١٧٤٩٩٣	٢١١١٤٥	١
الزراعة	٢٨٠٠	١٧٨٤١٨	١٧٨٤١٨	٢١٨٧٨٠	٢	الزراعة	٢٨٠٠	١٧٨٤١٨	١٧٨٤١٨	٢١٨٧٨٠	٢
الزراعة	٧٥٧٠٤	٧٥٧٣٧	١٤٧٠٧٨	١٨٨٩٩٧	٣	الزراعة	٧٥٧٠٤	٧٥٧٣٧	١٤٧٠٧٨	١٨٨٩٩٧	٣
الزراعة	٤٨٢٥٨	٢٣١٢٣	٤٤٢٠٤	١٧١٢١٩	٤	الزراعة	٤٨٢٥٨	٢٣١٢٣	٤٤٢٠٤	١٧١٢١٩	٤
مصر الشرق	الزراعة	٨٠١٤	٧٤٣٣	١٦٩٨١	٥	مصر الشرق	٨٠١٤	٧٤٣٣	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٥
الزراعة	١٦٩٨١	٧٤٣٣	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٦	الزراعة	١٦٩٨١	٧٤٣٣	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٦
الزراعة	٧٤٣٣	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٧	الزراعة	٧٤٣٣	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٧
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٨	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٨
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٩	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٩
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٠	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٠
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١١	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١١
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٢	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٢
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٣	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٣
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٤	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٤
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٥	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٥
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٧	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٧
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٨	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٨
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٩	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٩
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٢٠	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٢٠
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٢١	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٢١
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٢٢	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٢٢
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٢٣	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٢٣
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٢٤	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٢٤
الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٢٥	الزراعة	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	١٦٩٨١	٢٥
الزراعة	١٦٩٨١										

- ۲۴۷ -



شكل (٢٢) توزيع مساحة الترسيم على المحافظات ١٩٨٢



الانتاج والانتاجية :

يظهر من شكل ٣٢ ، شكل ٣٣ انتشار المحصول فى كل أجزاء مصر وإن كانت المحافظات تختلف فى درجة اهتمامها بمحصول التقاوى ومحصول العلف أو التعريش . ومن دراسة أرقام الانتاج عام ١٩٨٢ يظهر أن التقديرات توضح الانتاج من البذور مقدرا بالأردب ، وقد وصلت جملة الانتاج فى نفس السنة الى أكثر من ٣٢٣ ألف أردب (٣٢٣ر٤٧٣) بمتوسط انتاجية ١ر٥٩٠ إودبا للفدان . توضح نفس الأشكال توزيع انتاجية الفدان على محافظات مصر المختلفة ومنها يظهر أن أعلى انتاجية جاءت من المنوفية (٢ر٣٦٠ أردبا / فدان) والقليوبية (٢ر١٣ أردبا / فدان) وسوهاج (٢ر٠٨٠ أردبا / فدان) وأن أقل انتاجية جاءت من المنيا (١ر١٢ أردبا / فدان) والاسكندرية (١ر٨٠ أردبا / فدان) وبوجه عام تظهر انتاجية مصر السفلى ومصر العليا أعلى من المتوسط العام (١ر٦٩٠ أردبا / فدان) < ١ر٧١ أردبا / فدان) على الترتيب ويظهر من نفس الشكل أن محافظات القليوبية ، وسوهاج ، والدقهلية ، والشرقية ، والسويس والبحيرة والفيوم تزيد انتاجيتها عن المتوسط العام للجمهورية . وهى كما تظهر محافظات جنوب الدلتا ووسطها وجناحيها من الشرق والغرب - (قارن مع خريطة الجدارة الانتاجية) . ويظهر مما سبق أن محافظة البرسيم الاولى من المساحة هى البحيرة ومن حيث الاهمية النسبية هى كفر الشيخ ، ومن حيث الانتاجية محافظة المنوفية .

٢- مجموعة الذرة

تتناول دراسة المحاصيل المحلية عادة دراسة كل غلة على حده فتفرد دراسة مستقلة لكل من الذرة الشامية الصيفية والذرة الشامية النيلية ، ومثلها

لكل من الذرة الرفيعة الصيفية والذرة الرفيعة النيلية ، وأساس هذا التمييز هو اختلاف الموسم الزراعى لكل من هذه الغلات ، واختلاف الذرة الشامية عن الذرة الرفيعة نوعا وتوزيعا اقليميا .

ولكننا رأينا لأغراض هذه الدراسة أن نجمع مجموعة الذرة فى مجموعة واحدة استنادا الى غرض الاستهلاك الأساسى ، ورأينا أن نبدأ بدراسة مجمعة لغلات المجموعة ، تتبعها بدراسة مستقلة لكل غلة على حده .
لو بدأنا بعرض التطور الانتاجى لغلات هذه المجموعة كما توضحه أرقام مساحة وقيمة الانتاج لأمكننا أن نلاحظ ما يأتى :

١- تحتل مجموعة الذرة المركز الثانى بعد البرسيم من حيث مساحة غلات المركب المحصولى المختلفة ، على حين تحتل المركز الثالث من حيث القيمة النقدية للانتاج . وتتراوح نسبة مساحتها بين ٢٣٪ ، ٢٥٪ من جملة مساحة محاصيل الحقل وتتراوح جملة قيمتها بين ١٦٪ ، ٢٣٪ من جملة قيمة انتاج محاصيل الحقل .

٢- غطت مساحة الذرة الشامية بنوعيتها مساحة ١٨٩٩ ألف فدان عام ١٩٧٨ (أقل قليلا من ٢ مليون فدان) مقابل ٤٣٣ ألف فدان للذرة الرفيعة بنوعيتها أو ما يعادل ١٣٧٪ ، ٣٠٪ من جملة مساحة محاصيل الحقل فى نفس العام على الترتيب ، ترتفع هذه المساحات قليلا عام ١٩٨١ الى ما جملته ٢٣٣٣٧ ألف فدان منها ١٩٢٤ ألف للذرة الشامية بنوعيتها و ٤١٣ ألف فدان للذرة الرفيعة بنوعيتها .

٣- الذرة الشامية الصيفية هى المحصول الأول مساحة وقيمة انتاج ، تليها الذرة الشامية النيلية ثم الذرة الرفيعة الصيفية - التى لا تختلف مساحتها كثيرا

عن الشامية النيلية - ثم تأتى الذرة الرفيعة النيلية بمساحات محدودة جدا بالقياس الى الغلات الثلاث الأخرى (١٣ ألف فدان عام ١٩٨١) .

والجدول التالى جدول (٣٤) يلخص التطور فى مساحة وإنتاج عتاصر هذه المجموعة فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، ومنه يظهر :

١- أن الذرة الشامية بنوعيتها تكون ما يتراوح بين ٨١٪ ، ٨٣٪ من جملة مساحة مجموعة الذرة فى مصر .

وما يتراوح بين ٨٢٪ ، ٨٥٪ من جملة القيمة النقدية لمجموعة الذرة ، مقابل ما يقل عن ٢٠٪ للذرة الرفيعة بنوعيتها .

٢- يظهر أنه رغم حالة الثبات التقريبى فى المساحات المزروعة إلا أن القيمة النقدية لا تعرف هذا الاستقرار بنفس النسبة .

أولا - الذرة الشامية الصيفية ■

يعتقد أن بلاد المكسيك هى الموطن الأصلي للذرة الشامية ، ونشرها الهنود الحمر فى كل أرجاء أمريكا ، ويستند هذا الاعتقاد الى وجود بقايا من الذرة فى المقابر القديمة بالمكسيك وبيرو .

وقد وجدها كولبس فى هايتى حيث كانت تسمى باسم Mahiz ومنها اشتقت الكلمة الانجليزية Maize وان كان الأمريكان يطلقون عليها لفظ Corn . ونقلها كولبس من أمريكا الى أوروبا ومنها الى شمال أفريقيا .

ويحتمل دخولها مصر فى القرن ١٦ عن طريق سوريا وتركيا واليونان ، ومن هنا جاءت تسميتها بالشامية .

جدول (٣٤)

التغير في غلات مجموعة الذرة في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١

١٩٨١		١٩٨٠		١٩٧٩		١٩٧٨		
الاصحاح	المائة	الاصحاح	المائة	الاصحاح	المائة	الاصحاح	المائة	
ألف جنيه	ألف فدان	ألف جنيه	ألف فدان	ألف جنيه	ألف فدان	ألف جنيه	ألف فدان	الصيغة فدان ٪
٢٤٩٨٢٨ ٪١٧٨	١٤٢٤ ٪٦١	٣٢٥٣٧٣ ٪٦٨٦	١٤٣٣ ٪٦١	١٧٩٥٠٠ ٪٦٩	١٤١٣ ٪٦١	١٩٧٧٤٨ ٪٦٥	١٤٠٥ ٪٦٠	العامة الصيغة فدان ٪
٩٢٣٥٨ ٪١٦	٤٩٠ ٪٢	٧٧٨٩٥ ٪١٥	٤٧٣ ٪٢	٤٧٥٤٨ ٪١٩	٤٧٢ ٪٢	٥٠٠١١ ٪١٩	٤٩٤ ٪١٩	
٣٥٩٣٩ ٪٨٤	١٩٢٤ ٪٨٢	٤٢٧٥٥٢ ٪٨٤	١٩٠٦ ٪٨٢	٢٤٨٩٩٣ ٪٨٣	١٨٨٥ ٪٨٢	٢٤٧٧٥٩ ٪٨٦	١٨٩٩ ٪٨٦	الصيغة فدان ٪
٥٥٠٦٤ ٪١٤	٤٠٠ ٪١٧	٧٤٤٤٨ ٪١٥	٣٩٨ ٪١٧	٤٣٧٥٠ ٪١٦	٣٩٤ ٪١٧	٥٢٨٣٥ ٪١٧	٤١٣ ٪١٧	الصيغة فدان ٪
١٤٧٨ ٪٠	١٣ ٪٠	١٩٧٩ ٪٠	١٢ ٪٠	١٠٧٩ ٪٠	١٣ ٪٠	١٧٩٠ ٪٠	٢٠ ٪٠	الصيغة فدان ٪
٧٠٢٠٠ ٪١٥	٤١٣ ٪١٧	٨٥٨١٢ ٪١٦	٤١٠ ٪١٧	٥٤٤٠٠ ٪١٧	٤٠٧ ٪١٧	٥٤٦٢٥ ٪١٨	٤٣٣ ٪١٨	الصيغة فدان ٪
٤٢٧١٣٩ ٪١٠٠	٢٣٣٧ ٪١٠٠	٥١٣٣٩٤ ٪١٠٠	٢٣١٦ ٪١٠٠	٣٠٣٣٣٣ ٪١٠٠	٢٣٩٢ ٪١٠٠	٣٠٣٣٨٤ ٪١٠٠	٢٣٣٢ ٪١٠٠	الصيغة فدان ٪

(١) المجموع الكلي للقيمة يتضمن بالإضافة إلى قيمة الحبوب الواردة في الجدول قيمة الحطب .

واهتم محمد على بتعميم زراعتها ، وانتشرت أكثر في عهد الخديوى اسماعيل وخاصة الوجه البحرى - مصر السفلى - وبعض حياض مصر الوسطى والعليا التى تحولت للرى الدائم .

والذرة الشامية كغيرها من المحاصيل المصرية عرفت الكثير من التغير فى مساحتها وفى أصنافها ، ولكن الذرة الشامية بالذات تحكى قصة التحول الكبير من زراعة الذرة الشامية النيلية - التى كانت تكون المحصول الأساسى فى مصر الى ما قبل السد العالى - الى الذرة الشامية الصيفية التى تشغل معظم المساحة فى الوقت الحالى ، فمساحة الذرة الشامية النيلية عام ١٩٨٢ لم تزد كثيرا عن ٤٨٣ ألف فدان مقابل ١٤٥٢ ألف فدان للذرة الشامية الصيفية .

(١٩٥٤) : الذرة الشامية النيلية ١٨٧١ ألف فدان مقابل ٣٢ ألف فدان

للذرة الشامية الصيفية (١)

وقد وصل الانتاج العالمى من الذرة عام ١٩٨١ الى ٤٥١ مليون طن ، ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من ٥٠٪ من جملة الانتاج ، وجاءت الصين فى المركز الثانى ، ولم يزد انتاج مصر فى نفس السنة عن ٢٧ مليون طن أو ما يعادل ٠.٦٪ من جملة الانتاج العالمى . ولكن على الرغم من انخفاض نسبة انتاج مصر فى جملة الانتاج العالمى الا أنها تحتل المركز ١٢ من حيث الجدارة الانتاجية (٥٥ دولة) وهو على أى حال مركز متأخر إذا ما قورن بمركز مصر فى محاصيل أخرى تحتل فيها مصر المركز الأول كالذرة الرفيعة الصيفية والسمسم والشوم .

١- محمد صفى الدين وآخرون : دراسات فى جغرافية مصر ص ٢٧٦ .

والذرة الشامية من المحاصيل المصرية الصيفية ، تشغل المركز الثانى من حيث المساحة بعد البرسيم ، وربما يعزى اتساع المساحة الى قيمة الذرة أولا كمحصول غذائى للإنسان يوفر استخدامه كغذاء ٤٠٪ من الحاجة الى القمح ، كما أنه غذاء للحيوان - علف - بالإضافة الى استخداماته الأخرى فى الصناعة أو علف أخضر .

وقد قدرت المساحة التى نزرعها منه فى مصر عام ١٩٨٢ بما يقرب من ١٥ مليون فدان (١٥١٨٤٦) أو ما يعادل ثلث مساحة المحاصيل الصيفية مجتمعة ، أو ١٣٪ من جملة المساحة المحصولية فى مصر فى نفس السنة . ولو أضيف اليها الذرة الشامية النيلية - ٤٨٣ ألف فدان لوصلت نسبة المساحة التى تزرع ذرة شامية فى مصر الى ١٩٣٥٣١٤ فداناً أو ما يعادل ١٧٪ من جملة المساحة المحصولية فى مصر .

الذرة الشامية الصيفية كمحصول زراعى :

الذرة الشامية الصيفية من محاصيل مصر الصيفية كما أسلفنا ، وهذا يعنى أنها تأتى فى الزراعة تالية للمحاصيل الشتوية كالبرسيم والفلو والحلبة (باق) والشعير (شماهة) والقمح ، ويعتبر شهر مايو هو أنسب موعد لزراعتها فى مصر بعد محصول الفول والبرسيم والخضر الشتوية ، وقد تستمر زراعتها حتى منتصف يونية على الأكثر فى حالة زراعتها بعد القمح ، ويزرع بعدها عادة البرسيم أو القطن دون القمح أو الفول . وتدخل الذرة الشامية فى دورات القطن فى الأراضى الجيدة ولا تدخل فى دورات القصب أو الأرز أو القطن أو فى الأراضى الملحية .

ويناسب زراعة الذرة الأراضى الخفيفة جيدة الصرف والتهوية ، وتوجد فى الأراضى الطميية أو الطينية الطميية .

ويحتاج الفدان المزروع ذرة الى ١٥ كيلو جرام من التقاوى ، ٢٠٠ - ٣٠٠ (غبيط) من السماد البلدى أو ما يعوضه من سماد السوبر فوسفات بمعدل ٣٠٠ كج .

ويختلف متوسط الحرارة الملائمة للذرة من ٢٦ درجة مئوية وقت البذر الى ٢٢ درجة مئوية خلال فترة النضج ، ودرجة الرطوبة النسبية الملائمة تختلف من ٦٠٪ وقت البذر الى ٧٥٪ فى المراحل النهائية .

وتحتاج الذرة عادة الى ١٢٠ يوم فصل نمو ، وتتأثر بانخفاض درجة الرطوبة وارتفاع درجة الحرارة ، ولعل ذلك يفسر قلتها فى مصر العليا واحلال الذرة الرفيعة محلها .

وتشير أرقام ١٩٨٢ الى أن أصناف الذرة الشامية الصيفية التى زرعت فى نفس السنة كانت كالتالى :

١- الذرة الشامية البلدية = وكانت مساحتها ١٢٠٦٣٤٧ فداناً أو ما يعادل ٨٤٪ من جملة مساحة الذرة الشامية الصيفية فى نفس السنة . وجاء ما يقرب من ٧٠٪ من هذه الجملة من الصنف البلدى فى مصر السفلى والباقي فى مصر الوسطى والعليا .

٢- صنف جيزة ٢ : وصلت مساحته الى ١٢٥٩١٦ فداناً (٨٧٪) من جملة مساحة الذرة الشامية . وكان معظم المساحة فى مصر السفلى والوسطى وقليل فى مصر العليا . ويتميز هذا النوع بالذات بانتاجيته العالية ومقاومته لمرض الذبول المتأخر (الشلل) . وهو فى هذا يشبه صنف هجين زوجى ٢٠٢ وينصح دائماً بزراعتها .

- ٣- أمريكانى : وبلغت مساحته ٨٢٧٠٠ فداناً (٥٧٪) من جملة مساحة الذرة الشامية الصيفية وزرع ٧٠٪ من هذه المساحة فى بنى سويف ومصر الوسطى .
- ٤- صنف بيونير : ومساحته ٣٣٠٨٣ فداناً معظمها فى مصر السفلى فهو لا يزرع فى مصر العليا وزراعته قليلة فى مصر الوسطى وهو يشبه جيزة ٢ والهجين فى انتاجها المرتفع كثيراً عن البلدى والأمريكانى .
- ٥- صنف الهجين : ولم تزد مساحته عن ٣٧٤٨ فداناً ، أكثر قليلاً من نصفها فى مصر السفلى .
- ٦- هناك أصناف أخرى لم تزد مساحتها عن ٥٢ فداناً .
- والمجدول الآتى يوضح توزيع المساحة المزروعة وجملة الانتاج فى محافظات الجمهورية المختلفة ١٩٨٢ .

جدول (٣٥)

مساحة الذرة الشامية الصيفية ومحصول عام ١٩٨٢ (١)

المحافظة	المساحة		المحافظة	المحصول	المساحة		المحافظة
	فلسان	ترتيب			فلسان	ترتيب	
الشرقية	٢٢٩.٢٩	١	المنوفية	٢٩٦١٧٠.٥	١٠	١٣٩.١٠	المنوفية
البحيرة	١٩٥.١١	٢	البحيرة	٢٦٩٣٦٢١	٩	٧١.٢٨٦	البحيرة
الغربية	١٧٤.٥٨٧	٣	الغربية	٢٢٨٨٣٦	٨	٦٤.٢٧٣	الغربية
القليوبية	١٣٨.١١	٤	القليوبية	٢٠٠.١٥٩١	٧	٣٢.٨٤٠	القليوبية
كفر الشيخ	٨٦.١٢	٥	كفر الشيخ	١٢٤٢٦٩٦	٦	٣٠.٧٤٠.٩	كفر الشيخ
الدقهلية	٧٩.٨٥٨	٦	الدقهلية	١.٠٩٨.٩٢	١١	٤٣.٢١٤	الدقهلية
الاسماعيلية	٧٩.٥٤٥	٧	الاسماعيلية	١١١٩٨٢٦	١٢	٤٢.٨١٤	الاسماعيلية
الاسكندرية	٢٠.٥٢٢	٨	الاسكندرية	٢٠٢.٤٦١	١٤	٣٢.٦٩٩	الاسكندرية
دمياط	١٠.٠٦٩	٩	دمياط	٨٠.٢٤٥	١٥	٤٠.٠٦	دمياط
القاهرة	٤.٤٤٢	١٠	القاهرة	٥٤.١٩٦	١٦	١٢٣.٢٣٣	القاهرة
السويس	٢.٤٥١	١١	السويس	٣١.١٥٠	١٧	١٤.٥١٨٤٦	السويس
جملة مصر	١.٥٦٨	١٢	جملة مصر	١٤.١١٢	١٨	١٩.٣٦٥.٣١٩	جملة مصر
السلي	٠.٢١٢.٠٤	١٣	السلي	١٣.٧٨٨.٠.١	١٩	١٤.٥١٨٤٦	السلي
	١						
اجمالي مصر			اجمالي مصر				اجمالي مصر

(١) راجع ملحق (٢) لبيانات ١٩٨٥ .

توزيع مناطق الانتاج :

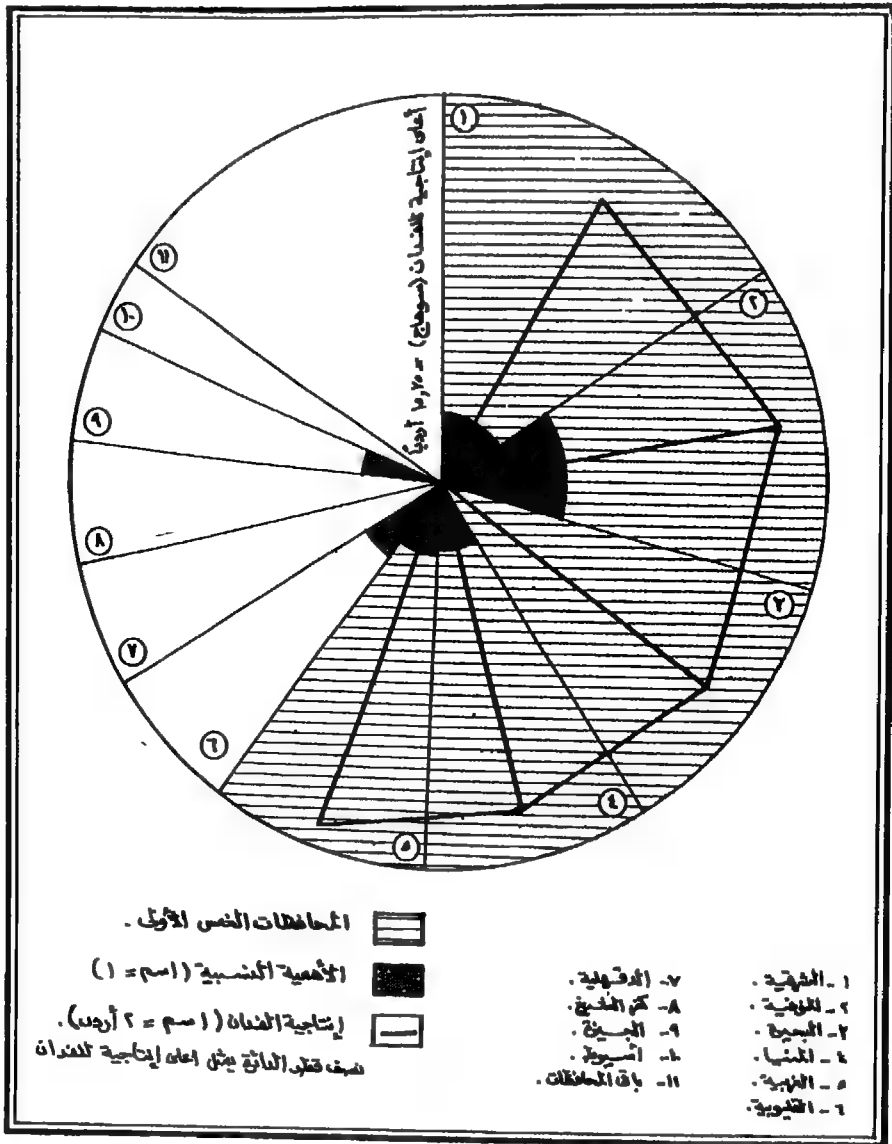
يظهر من الشكل ٣٤ ٣٥ أن محصول الذرة الصيفية يتميز بالانتشار فيحصل دليل الانتشار فيها الى ٦٠ - والخمس محافظات الأولى مسئولة عن ٦٠٪ فقط من جملة المساحة المزروعة ولا تزيد أعلى نسبة تمتلكها محافظة عن ٨٠٪ في محافظة الشرقية ، يأتي بعدها في الترتيب - راجع الجدول المرفق شكل ٣٥ - المنوفية (١٣٪) فالبحيرة (١٢٪) والمنيا (٩٦٪) ثم الغربية (٩٥٪) ويأتي بعد ذلك في الترتيب محافظات القليوبية والدقهلية وكفر الشيخ فالجيزة وأسيوط .

وتتضمن مصر السفلى أكثر من ٧٠٪ من المساحة مقابل أكثر من ٢٠٪ لمصر الوسطى ، ٨٥٪ فقط لمصر العليا .

ولذلك يظهر مثلث التوزيع شكل ٢٠ أن المحصول في مصر السفلى ومصر الوسطى . ولكن على الرغم من هذه الصورة من الانتشار الا أن قراءة خريطة الذرة الشامية لعام ١٩٨٢ توضح أن اقليم المحصول - مناطق المساحة الخمسة الأولى وكل مناطق الأهمية النسبية - تغطي قمة الدلتا ووسطها وهامشها .

وهناك ٧ محافظات للذرة فيها أهمية نسبية خاصة (متوتنة) أعلاها في المنوفية (٢٥ رقم التوطن) ثم القليوبية (١٨) والقاهرة والجيزة (وهي محافظات رأس الدلتا) (١٦ لكل) ثم الغربية والشرقية (١٤ لكل) والمنيا (١٣) .

وهنا يظهر أن الأهمية النسبية تقل مع التحرك من قمة الدلتا جنوبا أو شمالا .



شكل (٢٥) توزيع الذرة الشامية المصنوعة على المحافظات ١٩٨٢

ويصل المتوسط العام لانتاجية الغدان الى ١٣ر٣٤ أردبا عام ١٩٨٢ ، هذا المتوسط يتحقق فى مصر السفلى والعليا ولا يظهر فى مصر الوسطى . وهناك محافظات ترتفع الانتاجية فيها عن هذا المتوسط العام هى محافظات سوهاج وأسيوط والغربية والقليوبية والدقهلية (أكثر من ١٤ أردبا) ثم المنوفية وكفر الشيخ ، وباقى المحافظات تقل عن هذا المتوسط العام . وتصل أقل انتاجية فى محافظات الأسكندرية (٧ر٩٧) والسويس (٩ر٠) والاسماعيلية (٩ر٨٧) . أما من ناحية الأصناف فتصل أعلى انتاجية فى أصناف جيزة ٢ وهجين (١٨ر٩٦ أردبا) تليها بيونير (١٨ر٧٨) ثم الأمريكانى (١٣ر٥٩) والبلدى (١٢ر٥٧) الذى يكون أكثر من ٨٤٪ من جملة المساحة وهنا يثار السؤال حول التحول من الصنف البلدى الى الأصناف الأخرى الأكثر انتاجية .

ثانيا - الذرة الشامية النيلية =

ان دراسة محصول الذرة الشامية النيلية يمكن أن تأتى فى هذا الجزء من الدراسة تاليا لدراسة الذرة الشامية الصيفية على اعتبار أن كليهما ينتمى لمجموعة الذرة الشامية ، ويختلف عن الذرة الرفيعة بنوعيتها ، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية على اعتبار أنه المحصول الثانى من حيث المساحة فى مجموعة الذرة بعد الذرة الشامية الصيفية ، يليه الذرة الرفيعة الصيفية والنيلية . ومن ناحية أخرى يمكن أن تأتى دراستنا للذرة الشامية النيلية مع دراسة الذرة الرفيعة النيلية على اعتبار انتماء كل منهما لموسم زراعى واحد هو النيلى ، ومن ناحية ثالثة على اعتبار أن المحافظات الأربع الأولى من حيث المساحة بالنسبة لكليهما هى محافظات مصر الوسطى وهى الجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا .

انتاج الليرة الشامية النيلى عام ١٩٨٢
(٣٦) جدول

المحافظة		الجـ										البلدى		أنواع أخرى
		الانتاجية			الانتاج		الانتاجية		الانتاج		الانتاجية		الانتاج	
		لستان	%	أهمية	ترتيب	لرانب	ترتيب	لرانب/لستان	ترتيب	لرانب	ترتيب	لرانب	لرانب/لستان	
الغيا	٩٤٨٦٥	١٩,١	٢,١	١	١٠,٦٢,٢٢٢	١	١١,١٩	١	٨٤,٩٨٩	١	٩٣,٢٢٤	١,٠٩	هجرة ٢ بمراس	
بنى سويل	٩٠٥١٢	١٨,٧	٤,٣	٢	٩٣,٣٤٨	٢	١٠,٩٤	٢	—	٥	—	—	أسماكلى ونبوة ٧	
الليوم	٧٨,١٧٣	١٦,٣	٢,١	٣	٥٨٢,١٧٣	٣	٧,٤٠	٣	٧٨,١٧٣	٢	٥٨٢,١٧٣	٧,٤٠		
الجزيرة	٤٤,٤١٦	٩,٢	٢,٠	٤	٤٣,٨٧٥	٤	٩,٧٠	٤	٤٤,٤١٦	٨	٤٣,٨٧٥	٩,٧٠		
البحيرا	٣٢,٨٥٢	٦,٨	٢,٠	٥	٣٣,٨٥٢	٥	٧,٠٩	٥	٣٣,٨٥٢	٤	٣٣,٨٥٢	٧,٠٩		
كنا	٣٢,٢٧٩	٦,٧	١,٧	٦	٣٤,٢٨٠	٦	٧,٢٢	٦	٣٢,٢٧٩	٥	٣٤,٢٨٠	٧,٢٢		
الشرقية	٢٣,٨٨١	٤,٨	٤,٨	٧	٢٤,٢٦٨	٧	١٠,٣٣	٧	٢٣,٨٨١	٦	٢٤,٢٦٨	١٠,٣٣	هجرة ٤٠ لستان	
الذليقة	١٩,١٦٢	٤,٠	٤,٠	٨	٢٣,٨١٢	٨	١٢,٢١	٨	١٨,٣٩٤	٧	٢١٨,٩٧١	١١,٩٠	هجرة أخرى ٢٧	
الغربية	١٤,٢٧٧	٣,٠	٣,٠	٩	١٥,٩١٩	٩	١٠,٨٦	٩	١٤,٢٩٢	٣	١٥,٤٣٢	١٠,٨٦		
أسوان	١١,٩٧٦	٢,٤	١,٢	١٠	١١,٩٧٦	١٠	٧,٤٧	١٠	١١,٩٧٦	٩	١١,٩٧٦	٧,٤٧		
الاسماعيلية	٩,٦١٢	١,٩	١,٧	١١	١٨,٢١٢	١١	٧,٢٣	١١	٩,٦١٢	١٠	١٨,٢١٢	٧,٢٣		
الإسكندرية	٩,٦٥٤	١,٩	١,٢	١٢	٤,٩٧٥	١٢	٧,١٦	١٢	٥,٨٨٤	١١	٣,٩١٥	٣,٩١٥	هجرة (١٠٠) ل	
دمياط	٥,٨٨٨	١,٢	١,٢	١٣	٥,٧٤٨	١٣	٩,٣٨	١٣	٥,٧٦٩	١٢	٥,٨١٢	٩,٣٨	هجرة ٢١٩ ل	
سوهاج	٥,٨٠٥	١,٢	١,٢	١٤	٥,٨٤٨	١٤	٩,٦٢	١٤	٥,٨٠٥	١١	٥,٨٤٨	٩,٦٢		
قنا	٤,٣٦٠	٠,٩	٠,٩	١٥	٣,٧٩٧	١٥	٧,٧٠	١٥	٤,٣٦٠	١٤	٣,٧٩٧	٧,٧٠		
المنيا	٣,٤٩٦	٠,٧	٠,٧	١٦	٣,٧١٧	١٦	١٠,٢٠	١٦	٣,٤٩٦	١٥	٣,٧١٧	١٠,٢٠		
أسيوط	٣,٣٩٤	٠,٧	٠,٧	١٧	٣,٣١٦	١٧	٩,٢٠	١٧	٣,٣٩٤	١٥	٣,٣١٦	٩,٢٠		
البحر	١,٩١٢	٠,٢	٢,٠	١٨	٩,٧٢	١٨	٨,٠٣	١٨	١,٩١٢	١٧	٩,٧٢	٨,٠٣		
الغربية	٢٧٤	٠,٥	٠,٥	١٩	٢,٩٢٢	١٩	١٠,٢٠	١٩	٢٧٤	١٨	٢,٩٢٢	١٠,٢٠		
المنيا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—		
مصر الوسطى	١٢١,٤٤٨	٢٥	٢,٥	—	١٢١,٤٤٨	—	٩,٢٧	—	١٢١,٤٤٨	—	١٢١,٤٤٨	٩,٢٧		
مصر الوسطى	٣٠,٨٦٦	٦,٢	٢,٢	—	٣٠,٨٦٦	—	٩,٢٦	—	٣٠,٨٦٦	—	٣٠,٨٦٦	٩,٢٦		
مصر العليا	٥٢,٤٥٤	١١,٢	١,٢	—	٥٢,٤٥٤	—	٧,١٢	—	٥٢,٤٥٤	—	٥٢,٤٥٤	٧,١٢		
البحر	٤٨٣,٤٦٨	١٠٠	—	—	٤٨٣,٤٦٨	—	٩,٢٠	—	٤٨٣,٤٦٨	—	٤٨٣,٤٦٨	٩,٢٠		

اقليم الذرة الشامية النيلية :

يظهر من الجداول المرفقة والأشكال البيانية والخرائط أشكال ٣٦ ، ٣٧ الواضحة لها أن جملة مساحة الذرة الشامية النيلية عام ١٩٨٢ بلغت أكثر من ٤٨٣ ألف فدان ، خص مصر الوسطى منها ما نسبته ٦٤٪ مقابل ٢٥٪ لمصر السفلى و ١١٪ لمصر العليا ، فالمحصول إذن من محاصيل مصر الوسطى حيث يصل رقم أهميته النسبية (٣٢). وقد أعطت هذه المساحة انتاجا يقرب من ١٤٥٤٥ ألف أردب تزيد قيمتها على ٦٠ مليون جنيه .

ويظهر من الجداول والأشكال أن المحافظات الخمس الأولى مسئولة عن أقل قليلا من ٧٥٪ أى ثلاثة أرباع المساحة المزروعة ، وأن هناك ١٤ محافظة تزرع ١٪ أو ما يزيد عن جملة المساحة فى الجمهورية وبالتالي يصل دليل الانتشار الى (٥٢) .

وتأتى محافظة المنيا فى المركز الأول من حيث المساحة والانتاج ، ويقدر نصيبها بأقل قليلا من ٢٠٪ مساحة الذرة الشامية النيلية فى مصر ، يليها فى المركز الثانى بنى سويف (١٩٪ من جملة المساحة) ثم الفيوم (١٦٪) والجيزة فى المركز الرابع (٩٪) ثم البحيرة فى المركز الخامس .

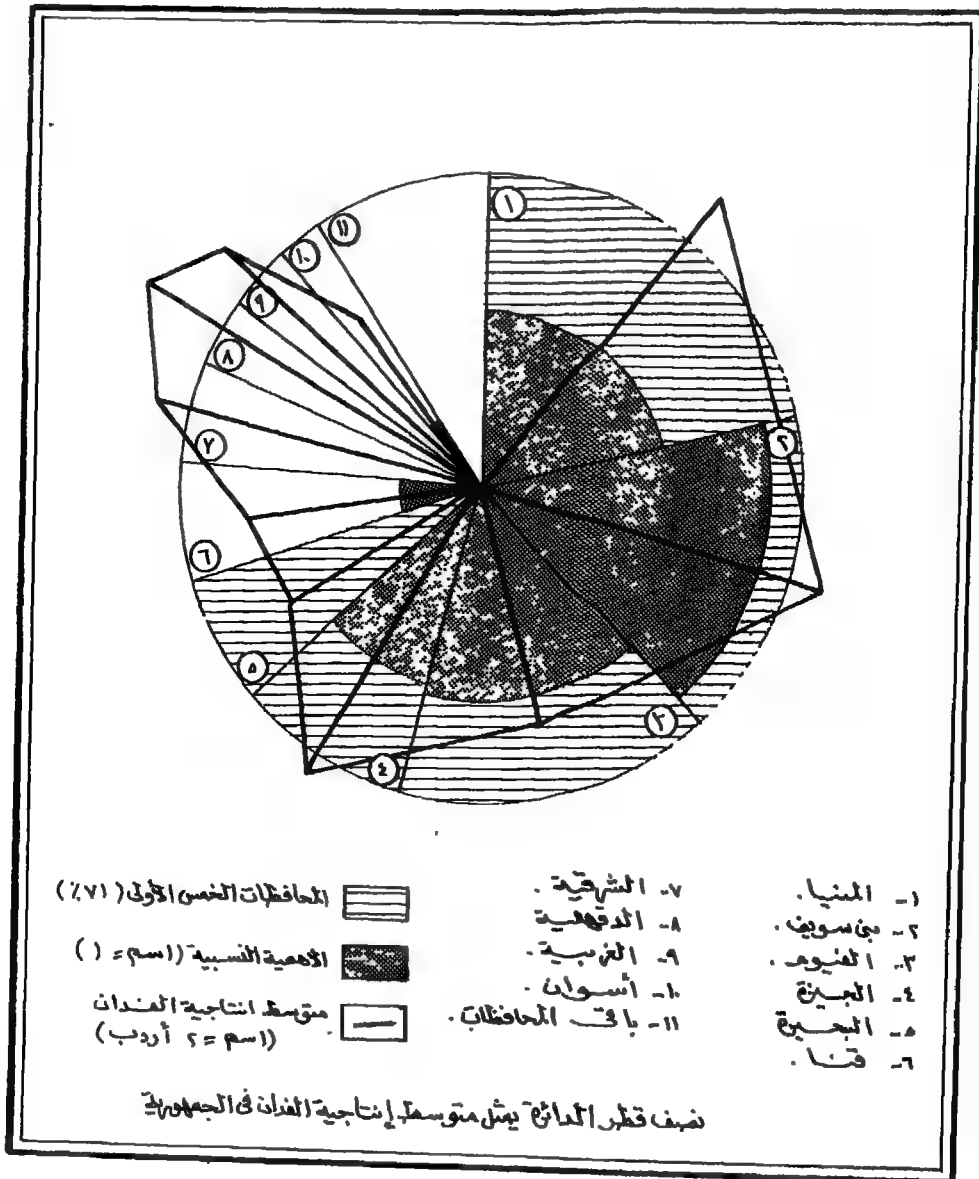
أما توزيع الأهمية النسبية للمحصول فيظهر أنه يصل أعلى أهمية نسبية فى بنى سويف (٤٣) ثم الفيوم (٣١) فالجيزة (٣) ثم المنيا (٢٦) وقنا وأسوان (١٢) لكل .

أما على مستوى كل محافظة على حدة ، فتأتى الذرة الشامية النيلية فى المركز الثانى من حيث الأهمية النسبية فى بنى سويف بعد الثوم ، والمركز الثالث فى الفيوم بعد الذرة الرفيعة النيلى وبعد الحلبة .

وقد تكون الدراسة على هذا الأساس أكثر جغرافية من مجرد المساحة والانتماء لمجموعة الذرة الشامية .

ومحصول الذرة الشامية النيلية كان يكون محصول الذرة الأساسى فى مصر قبل توافر المياه الصيفية بعد السد العالى ، وكانت الذرة الشامية الصيفية تحتل المركز الثانى - وهذا يختلف تماما عن ذرة الثما نينيات حيث تحتل الذرة الشامية الصيفية المركز الأول بنسبة تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪ من جملة مساحة مجموعة الذرة فى مصر . وتتقهقر الشامية النيلية للمركز الثانى بنسبة مساحة تتراوح بين أكثر من ٢٠٪ عام ١٩٧٨ و ٢٠.٩٪ عام ١٩٨١ ، وهى على أى حال تكون خمس مساحة مجموعة الذرة فى مصر . وعلى الرغم من ذلك فإن القيمة النقدية للشامية النيلية لم تزد كثيرا عن ١٦٪ من جملة القيمة النقدية لمجموعة الذرة فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ .

وتدخل الذرة الشامية النيلية ضمن دورات القطن فى الأراضى الجيدة . وتزرع الذرة عادة بعد القمح أو الشعير أو بعد البرسيم - وهذا هو الأفضل - والفول ، وأفضل ما يزرع بعدها هو البرسيم أو القطن دون القمح الذى تقل غلته إذا زرع بعدها . وقد تؤجر الأرض لزراعة واحدة من الذرة ، وهنا تكون فئة الإيجار أعلى لو كانت الزراعة بعد البرسيم ، وتوجد الذرة الشامية فى الأرض الطينية الخصبة جيدة الصرف ، وتتأثر بملوحة الأرض ويقل محصولها فى الأرض الخفيفة والصفراء الرملية والرملية .



شكل (٢٧) توزيع الذرة الشامية الفيلية ١٩٨٢

وتأتى فى المركز الخامس فى كل من المنيا والسويس والمركز السادس فى كل من الجيزة وأسوان والمركز السابع فى محافظة قنا والثامن فى الاسماعيلية . وتظهر الجداول كذلك توزيع الانتاج على أساس النوع المزروع ، وفيها يظهر أن النوع البلدى هو النوع السائد والرئيسى ، وهو النوع الوحيد فى ١٣ محافظة من جملة ١٩ محافظة درست .

وبنى سوفى هى المحافظة الوحيدة التى لا يزرع فيها هذا النوع وتستعير عنه بالنوع الأمريكى وجيزة ٢ ، أما محافظات المنيا والدقهلية والغربية ودمياط والأسكندرية - فتزرع من الصنف البلدى أنواع جيزة (٢) وبيونير والهجين .

الانتاج والانتاجية :

لا يختلف ترتيب المحافظات فى قائمة الانتاج كثيرا عن ترتيبها فى قائمة المساحة ، فالمراكز الأربعة الأول مساحة هى المراكز الأربعة الأولى انتاجا ، وذلك على الرغم من أنها ليست كلها من مناطق الانتاجية العالية ، وليست متقاربة فى الانتاجية ، وبالتالي يعزى هذا التشابه فى ترتيب المساحة والانتاج الى كبر المساحة المزروعة فى هذه المحافظات الأربع .

أما الانتاجية فتصل أعلاها فى محافظة الدقهلية حيث أعطى الفدان عام ١٩٨٢ ١٢.٢ أردبا ، تلاها فى المركز الثانى المنيا (١١.٢ أردبا) -محافظة المساحة الأولى - ثم الغربية فى المركز الثالث (١٠.٨٦) فالمنوفية المركز الرابع (١٠.٧) ثم بنى سوفى - محافظة المساحة الثانية والأهمية النسبية الأولى - (١٠.٣٤ أردبا للفدان) ووصل متوسط انتاج الفدان فى الجمهورية (٩.٤ أردبا) وقد وصل الى هذا المستوى أو تعدها محافظات مصر الوسطى وبعض محافظات مصر السفلى (١٠ محافظات من جملة ١٩ محافظة) شكل (٣٧) .

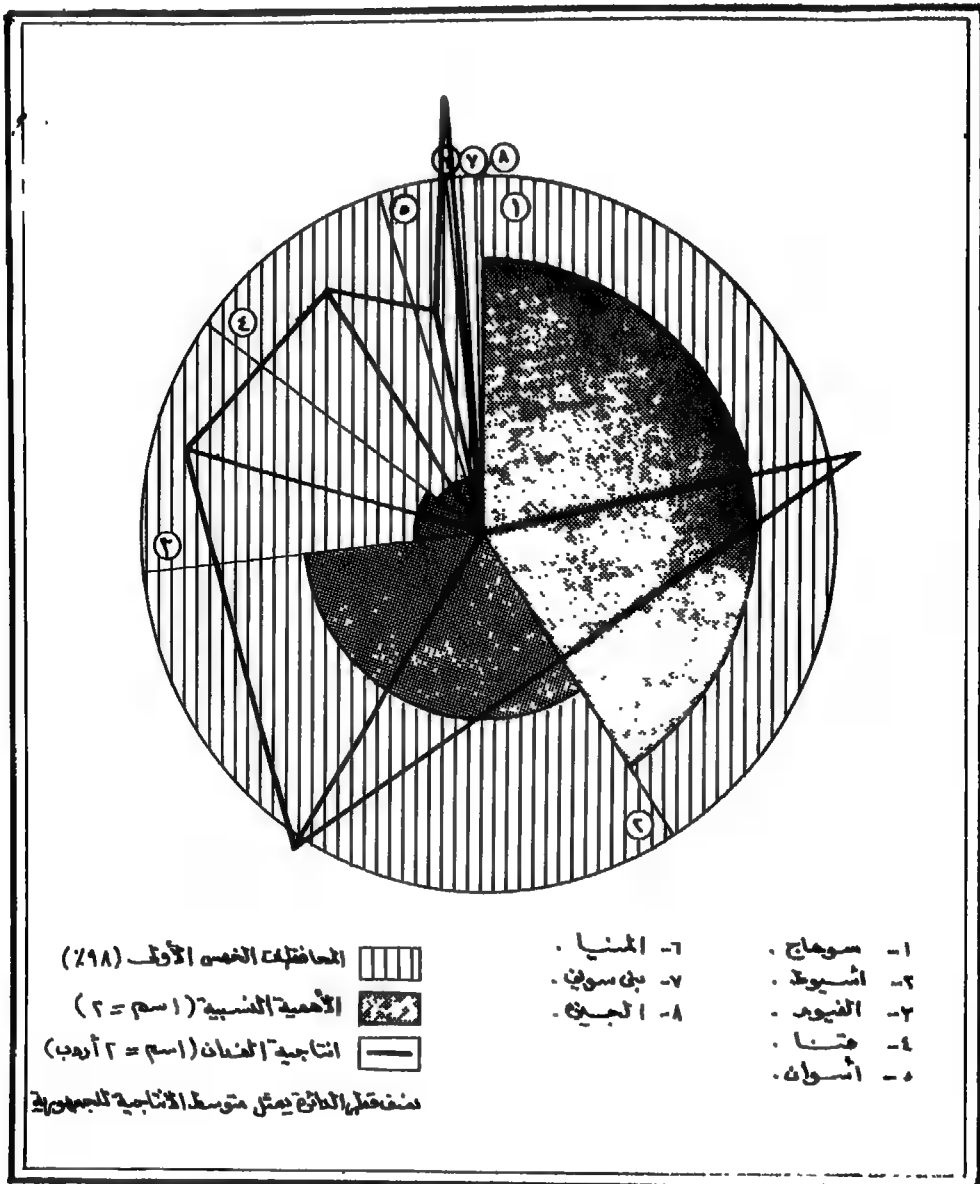
ثالثا - الذرة الرفيعة الصيفى :

تحتل الذرة الرفيعة الصيفى المركز الثالث فى مجموعة الذرة بعد الذرة الشامية الصيفى والشامية النبلى . وتعادل عادة ١٧٪ من جملة مساحة الذرة فى مصر فى السنوات الأخيرة يميز انتاجها فى السنوات الأربع (٨١/٧٨) نوع من الاستقرار .

وتختلف الذرة الرفيعة الصيفى عن الذرة الشامية الصيفى من عدة نواحى ، فالمحافظات الخمس الأولى تضم ١٠٠٪ من المساحة المزروعة - احتكار وتركز واضح - ومن ناحية ثانية تختفى محافظات مصر السفلى من قائمة المساحة المنتجة للذرة الرفيعة الصيفى ، وتظهر محافظات مصر العليا - سوهاج وأسيوط وقنا وأسوان - فى المركز الأول والثانى والرابع والخامس من حيث المساحة والانتاج . ويظهر من (جدول ٣٧) والشكلين ٣٨ و ٣٩ أن مصر تحتل المركز الأول فى قائمة الدول المنتجة للذرة الرفيعة (الفترة ٧٩ - ٨١) بمتوسط انتاج ١١٢٢ أردبا للفدان .

كما يظهر من الجداول أن جملة المساحة المزروعة عام ١٩٨٢ بلغت أقل قليلا من ٣٦٢ ألف فدان مقابل ٤٠٠ ألف فدان عام ١٩٨١ و ٣٩٨ ألف فدان عام ١٩٨٠ ، ساهمت بانتاج أكثر من ٤ مليون أردبا . وقد ساهمت محافظات مصر العليا بما يقرب من ٨٧٪ من جملة مساحة المحصول مقابل ١٣٪ لمصر الوسطى وصفر ٪ لمحافظات مصر السفلى .

واختصت المحافظات الأولى - سوهاج والثانية أسيوط بما يقرب من ٧٥٪ من المساحة المزروعة (سوهاج ٤١٪ وأسيوط ٣٢٪) وجاءت الفيوم فى المركز الثالث (١٢٪) ثم قنا (١٠٪) وأسوان (٣٪) وساهمت المحافظات الخمس الأولى بما يقرب من ٩٩٪ من جملة المساحة شكل ٣٩ .



شكل (٢٩) توزيع الذرة الرفيعة المشرقي (مساحة) على المحافظات ١٩٨٢

أما الأهمية النسبية للمحصول فقد بلغت أعلى رقم لها فى سوهاج - محافظة المساحة الأولى والانتاج الأولى والانتاجية الثالثة (٨٢) تلاها أسيوط محافظة المساحة الثانية (٦١) ثم الفيوم (٢٢) وقنا (١٨) ثم أسوان (١٦).

أما بالنسبة لكل محافظة فقد احتلت الذرة الرفيعة الصيفية الأهمية النسبية الأولى فى سوهاج والثالثة فى أسيوط والرابعة فى كل من الفيوم وقنا والخامسة فى أسوان . (شكل ٢١) .

أما من حيث الانتاجية فقد جاءت المنيا فى المركز الأول بانتاجية تزيد على ١٣٥ أردبا للفدان ، جاء بعدها محافظة سوهاج (١٢١٩ أردبا للفدان) ، ثم أسيوط (١١٥ أردبا) فالجيزة (١١٤ أردبا) فبنى سويف (١١٣) . أما متوسط الجمهورية فوصل الى (١١٢ أردبا للفدان) .

ولم يتحقق هذا المتوسط فى محافظات الفيوم وقنا وأسوان . وجاءت أقل انتاجية من محافظة أسوان (٧ أراذب للفدان) شكل (٣٨ ، ٣٩) .

وتكاد تكون الذرة الرفيعة الصيفية المحصول الوحيد الذى يظهر توافقاً شبه تام بين المساحة الكبيرة - سوهاج والأهمية النسبية الأولى - سوهاج - والانتاجية الثانية - سوهاج - والمساحة الثانية - أسيوط - والأهمية النسبية الثانية - أسيوط - والانتاجية الثالثة - أسيوط .

رابعاً- الذرة الرفيعة النيلي :

يحتل هذا المحصول المركز الأخير فى مجموعة الذرة ولم يسهم إلا بأقل من ١/ من جملة مساحة الذرة فى مصر ، ومع ذلك فلدراسة المحصول قسمه

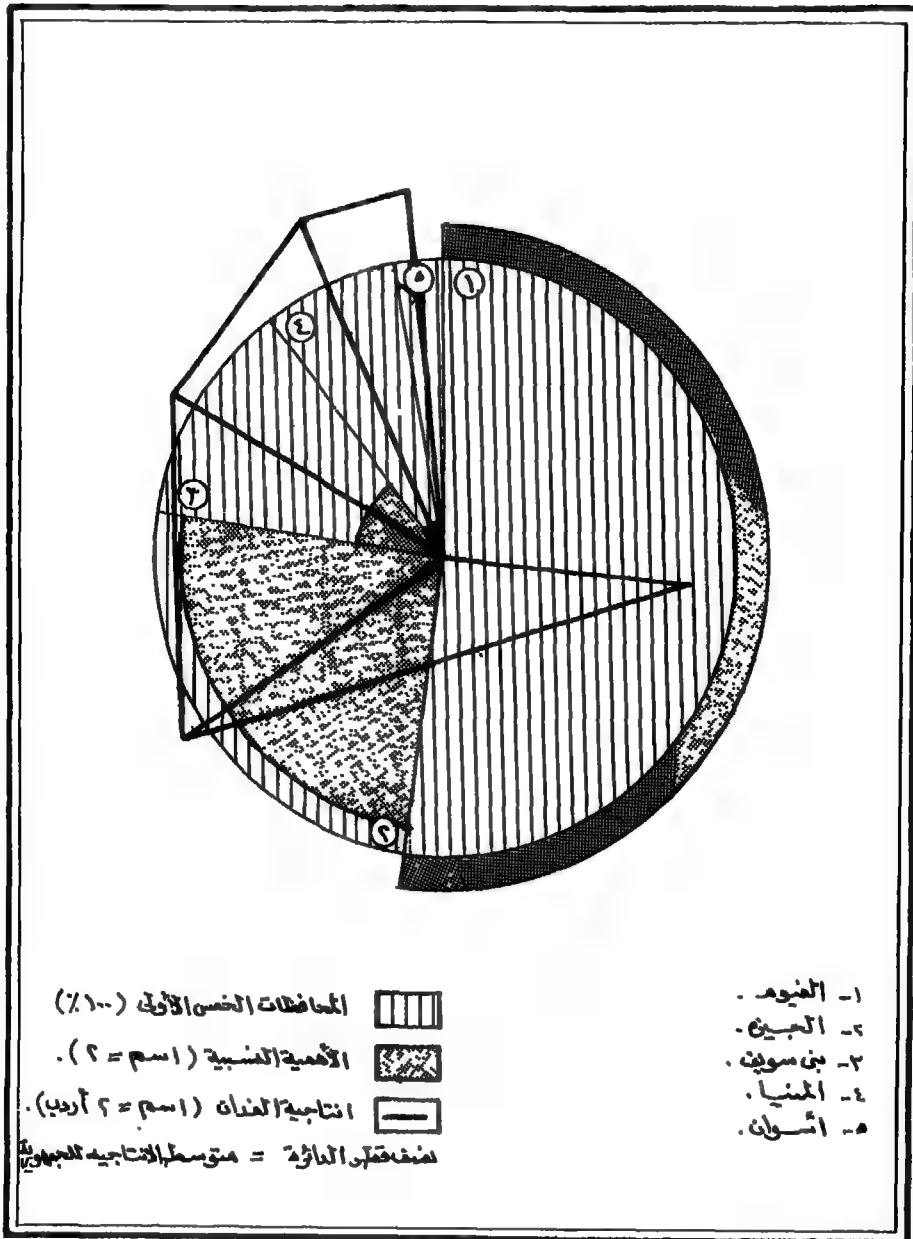
الجغرافية ، فهو كالذرة الشامية النيلية من محاصيل مصر الوسطى ، وكالذرة الرفيعة الصيفية من المحاصيل المركزة فى عدد قليل من المحافظات (١٠٠ ٪ من المساحة فى المحافظات الخمس الأولى) .

ومن ناحية ثالثة لو قورن توزيع الانتاج مع توزيع الانتاج للذرة الرفيعة الصيفى لوجدنا المحافظات الخمس المنتجة للذرة الرفيعة النيلية باستثناء الفيوم هى المحافظات الأربع الأخيرة فى انتاج الذرة الرفيعة الصيفى ولكن بترتيب معكوس ، والجيزة المنتج الثانى للذرة الرفيعة الثبلى هى المنتج الثامن للذرة الرفيعة الصيفى ، وبنى سويف المنتج الثالث للذرة الرفيعة الثبلى هى المنتج السابع للذرة الرفيعة الصيفى ، والمنيا وأسوان الرابع والخامس فى قائمة الذرة الرفيعة الثبلى تحتلان المركز السادس والخامس فى قائمة الذرة الرفيعة الصيفى .

وقد وصلت المساحة المزروعة فى مصر عام ١٩٨٢ ما يقرب من ١٧ ألف فدان ، ساهمت مصر الوسطى بنسبة ٩٨ ٪ منها مقابل ٢ ٪ لمصر العليا ، وصفر ٪ لمصر السفلى . وجاءت الفيوم فى المركز الأول (٥٢ ٪ من المساحة الكلية ، تليها الجيزة (٢٥٥ ٪) فبنى سويف (١٢٥ ٪) ثم المنيا (٨ ٪) وأسوان ٢ ٪ ويظهر الانتاج نفس ترتيب المساحة . (جدول ٣٨) وأشكال ٤٠ ، ٤١ .

أما عن الانتاجية للفدان فتأتى المنيا فى المركز الأول (١١ أردبا للفدان) ثم أسوان ٨٦ ر ١٠ أردبا) وربما هذا هو المحصول الوحيد الذى تظهر فيه انتاجية مرتفعة فى أسوان ، ثم بنى سويف فى المركز الثالث (٩٧ أردبا) ثم الجيزة والفيوم .

أما متوسط انتاجية الفدان فى الجمهورية فوصل إلى (٨٩ ر أردبا للفدان) لم يقصر عن هذا المتوسط إلا الفيوم .



شكل (٤١) توزيع الذرة الرفيعة المنيلية (مساحة) ١٩٨٢

جدول (٣٨)

انتاج الذرة الرفيعة النيلى عام ١٩٨٢

المحافظة	المساحة				الانتاج		الانتاجية
	فدان	/	الأهمية	ترتيب	أردب	/	
الجيزة	٤٣٣١	٢٥ر٥	٨ر٥	٢	٤١٨٤٨	٢	٩ر٦٨
بنى سويف	٢٠٧٩	١٢ر٤	٢ر٨	٣	٢٠١٨٥	٣	٩ر٧١
الفيوم	٨٨١٣	٥٢ر١	٩ر٨	١	٦٩٥٠٣	١	٧ر٨٩
المنيا	١٣٥١	٨ر٠	١ر١	٤	١٤٩٤٥	٤	١١ر٠٦
مصر الوسطى	١٦٥٦٤	٩٨ر٠	٤ر٩		١٤٦٤٨١		٨ر٨٤
أسمان	٣٤٨	٢ر٠	٠ر١١	٥	٣٧٧٩	٥	١٠ر٨٦
مصر العليا	٣٤٨	٢ر٠	٠ر١١		٣٧٧٩		١٠ر٨٦
الجمهورية	١٦٩١٢	١٠٠			١٥٠٣٦٠		٨ر٨٩

أما دراسة الأهمية النسبية للمحصول فيظهر أن أعلى أهمية نسبية كانت فى الفيوم (٩ر٨) تليها الجيزة (٨ر٥) فبنى سويف (٢ر٨) والمنيا (١ر١) . وعلى مستوى المحافظات ، تحتل الذرة الرفيعة النيلى الأهمية النسبية الأولى فى محافظتى الجيزة والفيوم والمركز الرابع فى بنى سويف والمركز الثالث عشر فى المنيا . (شكل ٢١) .

٣- القمح :

يعتبر القمح من أقدم الفلات التى عرفها الانسان ويقال أن زراعته بدأت على الأقل منذ ما لا يقل عن ٦٠٠٠ سنة ويقال أن وطنه الأصلي ربما يكون آسيا الصغرى أو وادى دجلة والفرات ومنه انتقل الى الصين وباقى فى أجزاء آسيا وانتقل الى مصر وأوروبا وأمريكا .

وتشير الدلائل التاريخية إلى وجود زراعة القمح البرى Emmer فى مصر منذ سبعة آلاف سنة وسمى باللغة المصرية القديمة بوت Bote وقد عثر على حبوبه فى أحد غرف هرم دهشور منذ نحو ٤٠٠٠ سنة .

وترجع أهميته الى اعتباره مصدر الحيز الغذاء الأساسى للإنسان . وقد وصلت جملة الانتاج العالمى منه فى الثمانينيات الأولى إلى ما يقرب من ٤٦٠ مليون طنا وجاء الاتحاد السوفىي على رأس الدول المنتجة ثم الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ولم يزد الانتاج المصرى فى ذات الوقت عن ١٨ مليون طن أو ما يقرب من ٤ر٪ من جملة الانتاج العالمى.

و القمح فى مصر من المحاصيل الشتوية ويبدأ عادة السنة الزراعية يليه غالبا محصول الذرة الشامية الصيفية أو النيلية ، وقد يزرع بعد القطن أو بعد بور مسبق بمحصول بقولى -قمح سواد أو برش- وقد يزرع بعد الذرة ولكن إنتاجيته تنخفض فى هذه الحالة.

وتوافقة الارض الطينية الثقيلة الخصبة جيدة الصرف والتهوية، وتقل إنتاجيته فى الارض الصفراء الطينية أو الصفراء الرملية، ولا ينمو فى الارض الرملية والملحية وهنا يفضل محصوله الشعير .

ومن التجارب ظهر أن أنسب مواعيد زراعته هو منتصف نوفمبر أو قبل ذلك ، وتأخير الزراعة يؤدي الى نقص الانتاجية ، ويتم الحصاد فى مصر العليا فى أواخر أبريل وفى مايو بمصر الوسطى ، ويستمر الى يونية فى مصر السفلى فهو يشغل الفترة بين نوفمبر و يونية.

وهو يحتاج الى حرارة معتدلة فى فترة الزراعة ، ومع تقدم نموه يلائمه الطقس البارد نوعا حتى يستكمل نموه الخضرى والثمرى وتكون الحبوب ، ومع اقترابه من مرحلة النضج يلائمه ارتفاع درجة الحرارة واعتدالها . وهذه الظروف كما نرى تتمشى تماما مع الفصل الشتوى فى مصر الذى يبدأ مع اعتدال الخريف ثم برد الشتاء وحرارة الربيع وبداية الصيف .

وقد ظهر من الدراسات أن اختلاف الظروف المناخية وخاصة نسبة الرطوبة والحرارة- بين مصر السفلى ومصر الوسطى و العليا قد أثرت فى موعد نضج الحبوب ، وترتب على ذلك اختلاف فى محتوياتها . وقد ظهر أن حبوب الجنوب فى مصر أقل فى نسبة الرطوبة وأن وزن الاردب أعلى وأن نسبة البروتين كذلك أعلى منها فى حبوب الشمال . وان كانت انتاجية الفدان كما سنرى فيما بعد تأخذ اتجاها مخالفا ، فهي أعلى فى مصر السفلى منها فى مصر الوسطى والعليا ، وتتدرج فى الانخفاض من الشمال الى الجنوب-راجع خريطة الانتاجية شكل ٤٢ - وان كانت الانتاجية لا ترتبط بظروف المناخ فقط وانما بالنوع المزروع وجودة الارض و نظام الزراعة.و لا تتمتع مصر بمركز دولى ممتاز فى انتاجية القمح فهي تحتل المركز الرابع عشر (٥١ دولة) فى انتاجيته ، وقد يرجع هذا الانخفاض الى الأصناف المزروعة ، وظروف الزراعة نفسها ، ولا تزيد انتاجية الفدان فى مصر كثيرا عن نصف انتاجيته فى هولندا (الانتاجية العالمية الأولى) وان كانت هذه

الانتاجية المنخفضة تعادل ١٥ مرة قدر الانتاجية فى الولايات المتحدة الامريكية ، وبين ستة وسبعة أمثال انتاجية الفدان المتوسط فى ليبيا والاردن (متوسط ٧٩ - ٨١) .

توزيع مناطق الانتاج :-

وصلت المساحة التى زرعت قمحا عام ١٩٨٢ - لم تتغير كثيرا كما رأينا خلال السنوات الاربع ٧٩ - ٨٢ - الى ١٣٧٣٦١٣ فداناً أو ما يعادل ٢٩٪ من جملة مساحة المحاصيل الشتوية ، أو ١٢٪ من جملة المساحة المحصولية فى مصر فى نفس العام ، وقد أعطت هذه المساحة ما يقل قليلا عن ١٣٥ مليون أردبا (١٣٤٤٦١٦) بمتوسط انتاجية مقداره ٩٧٩ أردبا/فداناً . ووصلت المساحة عام ١٩٨٦ الى ١٢٦ مليون فدان (٥٠٧ ألف هكتار) مقابل ١٢٤ مليون عام ١٩٨٥ ، و١٢٣ مليون عام ١٩٨٤ . أما الانتاج فقد وصل الى ١٩ مليون طن عام ١٩٨٦ مقابل ١٨ فى اعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٤ (حوالى ١٣ مليون أردب) .

ويظهر من التوزيع العام للمساحة المزروعة ١٩٨٢ أن مصر السفلى تختص ب ٥٧٪ من جملة المساحة - ورغم انتاجيتها العالية ٤٨٠ ر.أردبا/فداناً . ومصر الوسطى ١٦٪ من جملة المساحة المزروعة ، فى مقابل ٢٦٪ لمصر العليا ، وأن كانت الانتاجية فى مصر الوسطى تقل عن عشرة أراذب للفدان ، ومصر العليا تقل عن ٩ أراذب للفدان . معنى ذلك أن القمح محصول مصر العليا فى المقام الأول كما يظهر مثلث التوزيع المرافق شكل ٢٠ - ، وأن كانت هذه الصورة العامة قد تتغير فى الدراسة التفصيلية .

ويظهر من التوزيع (جدول ٣٩) - والخريطة المرافقة شكل ٤٢ وشكل ٤٣ - أن دليل انتشار المحصول هو ٥٦ ، الأمر الذى يعتبر أن هناك ١٤ محافظة تزرع ١٪ أو أعلى من المساحة المزروعة ، وتحتل الشرقية المركز الاول ١٢.٥٪ من جملة المساحة - تليها الدقهلية فى المركز الثانى ثم البحيرة فى المركز الثالث ، أما المركز الرابع و الخامس من حيث المساحة فهما من نصيب سوهاج وأسيوط فى مصر العليا .

أما دراسة توزيع الاهمية النسبية للمحصول فى المحافظات المختلفة فتظهر تمايز مصر العليا فالمحصول يصل أعلى أهمية نسبية (فى سوهاج ١٩ ، تليها أسيوط ١٥ ، ثم قنا ١٣ - والشرقية ١١) (شكل ٤٢ ، ٤٣) .

من هذا التوزيع يظهر أن القمح اذا كان محصولا لمصر بشكل عام - مثلث التوزيع - فان الدراسة التفصيلية على مستوى المحافظات تظهر أن مساحته قسمة بين مصر السفلى و العليا (تتقاسمان المراكز الخمسة الاولى وأن الاهمية النسبية تكاد تكون حكرًا على مصر العليا) .

وعلى أى حال لا يمثل المحصول فى المحافظات التى يظهر فيها أهمية نسبية أن أهميته هذه تفوق أهمية محاصيل أخرى فى نفس المحافظات ، فهو يحتل الأهمية الرابعة بين محاصيل سوهاج (٧ محاصيل) والسادسة بين محاصيل قنا (٧ محاصيل) وأسيوط (٩ محاصيل) والاهمية السابعة فى محافظة الشرقية (٨ محاصيل ذات أهمية نسبية خاصة) .

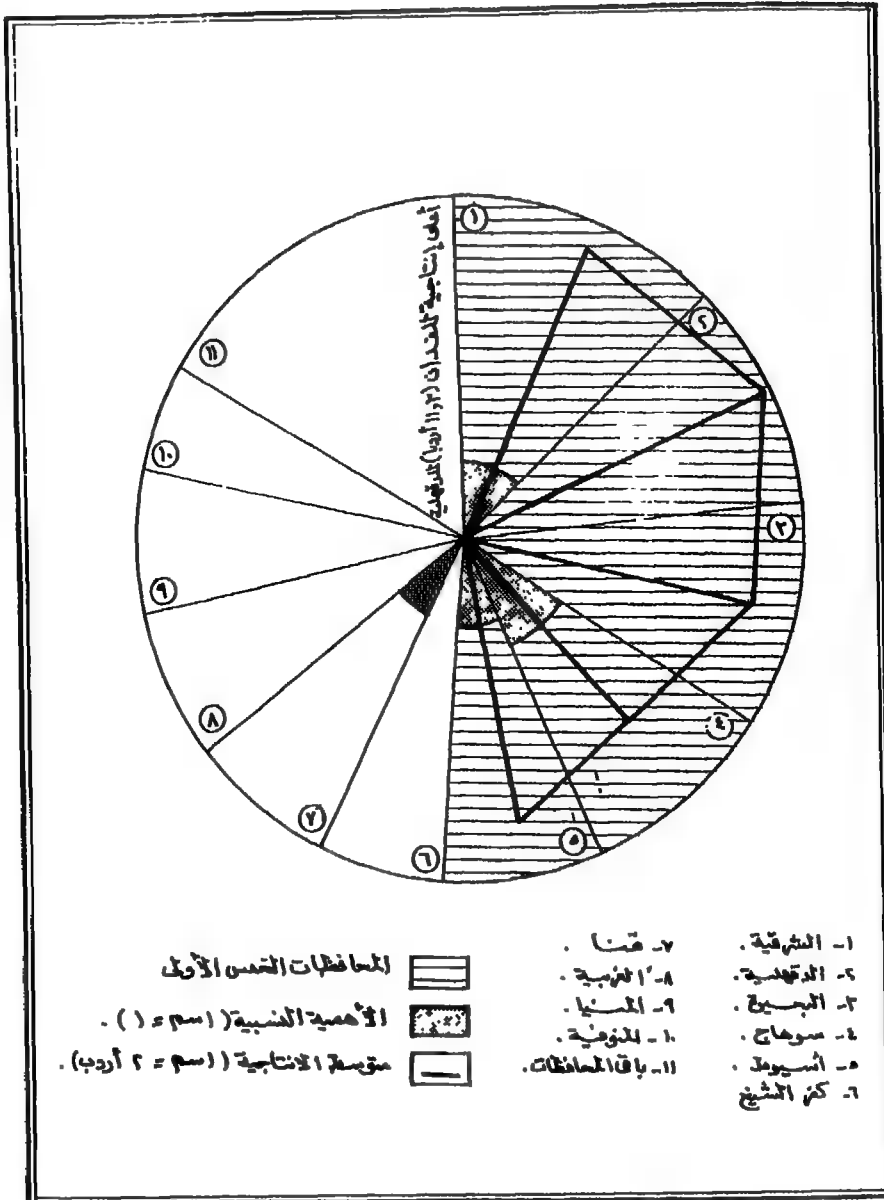
جدول (٣٩)

القمح : توزيع المساحة والانتاج والانتاجية على المحافظات المختلفة
(١) ١٩٨٢

سلسل	المحافظة	المساحة			الإنتاج		الانتاجية	
		فصل	%	ترتيب	أرقام	ترتيب	أرقام	ترتيب
١	الشرقية	١٧٣٣٢٤	١٢.٦	١	١٨٠.٧١٨٨	١	١.٠٤٣	٥
٢	الدقهلية	١٤٨٧٤٠	١٠.٨	٢	١٦٨١٦٠.٨	٢	١.١٣	١
٣	البحيرة	١٤٠.٩٩٨	١٠.٣	٣	١٤١٧٩٩٩	٣	١.٠.٦	١٠
٤	سوهاج	١٣١٣٥٤	٩.٦	٤	١٠.٧٦٠.١٩	٤	٨.١٩	١٦
٥	أسيوط	١٠.٨٦٧٥	٧.٩	٥	١٠.٤٩٩٤١	٥	٩.٣٦	١٣
٦	كفر الشيخ	١٠.١٩٦٤	٧.٤	٦	١٠.٤٨٨٨٦	٦	١٠.٢٩	٨
٧	قنا	٩٧٦٨١	٧.١	٧	٧.٠٨٤٢١	٧	٧.٢٥	١٨
٨	الغربية	٩٦٣٤٤	٧.٠	٨	١٠.٢.٢٢٠	٨	١٠.٥٩	٣
٩	المنيا	٨٩٩٨٢	٦.٥	٩	٨٨٢.٥٦٧	٩	٩.٨١	١١
١٠	المنوفية	٧٠.٣١٢	٥.١	١٠	٧٣٤.٣٦٣	١٠	١٠.٤٤	٤
١١	الفيوم	٦٧.٥٨٧	٤.٩	١١	٦٢.٥٢٤٦	١١	٩.٢٥	١٤
١٢	بنى سويف	٥٥.٨١٩	٤.٠	١٢	٥٤٣.٨٦٤	١٢	٩.٧٤	١٢
١٣	القليوبية	٣٢.٧٤٧	٢.٣	١٣	٣٣٦.٠٣٥	١٣	١٠.٤٢	٦
١٤	أسيوط	١٩.٢٩١	١.٤	١٤	١٣٦.٠٥٥	١٤	٧.٠٥	١٩
١٥	الجيزة	١٥.٢٥٣	١.١	١٥	١٦٨.٥٣٠	١٥	١١.٠٥	٢
١٦	دمياط	١٠.٦٤٣	٠.٨	١٦	١٢٠.٨٣١	١٦	١٠.٤١	٧
١٧	الاسماعيلية	٧.٩٩٨	٠.٦	١٧	٦٥.٧٦٥	١٧	٨.٢٢	١٥
١٨	الاسكندرية	٣.٨٩٢	٠.٣	١٨	١٩.٨٧٧	١٨	٥.٠٨	٢٠
١٩	السويس	٩٤٧	٠.١	١٩	٧.٦١٩	١٩	٨.٠٥	١٧
٢٠	القاهرة	٥٦٢	٠.٤	٢٠	٥.٦٨٤	٢٠	١٠.١١	٩
	المجموع	١٣٧٢.٦١٣	١٠٠		١٣٤٤.٦١٦			

(١) انظر ملحق (٤) لبيانات ١٩٨٥ .

معامل الارتباط بين المساحة والانتاجية = + ٣٣٨



شكل (٤٢) توزيع القمح على المحافظات المختلفة (مساحة ١٩٨٢)

الحركة الانتاجية والتجارية للقمح :

من دراسة الحركة الانتاجية للقمح خلال العشرين سنة ١٩٦٠ - ١٩٨٠ يظهر أن المساحة المزروعة قد انخفضت من ١١١ر٣٨٧ فداناً لمتوسط السنوات (٦٠ - ٦٥) الى ١٢٢ر٩٢٧ (متوسط السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٠) لتعاود الارتفاع مرة أخرى الى ٦٦ر٣٠٢ كمتوسط للسنوات (١٩٧٠ - ١٩٧٥) و ٧٢٥ر٣٥٣ كمتوسط للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ وتصل عام ١٩٨٢ الى ١٣٦٣ر٣٧١^(١) ، و٢٦ر١ فداناً عام ١٩٨٦ وعلى الرغم من هذا الهبوط النسبي في المساحة إلا أن الانتاجية كانت في ارتفاع من متوسط ٢٣ر٧ أردباً للفدان عام ١٩٦٠ - ١٩٦٥ الى ٣٤ر٩ أردباً للفدان لمتوسط السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، وبذلك ترتفع جملة الانتاج من ٢٧ر١٠٠ر٨٢٩ أردباً لمتوسط ١٩٦٠ - ١٩٦٥ الى ١٣٧ر١٢٦٤ أردباً متوسط ١٩٧٥ - ١٩٨٠ .

أما دراسة الحركة التجارية للقمح فتظهر أن جملة الوارد من القمح في السنوات ١٩٦٥/٦٠ وصلت الى ١٦٢ر٨٧٢ر١٠ أردباً مقابل ٢٦٠ر٧٠ أردباً للصادر أما في السنوات ٧٥ - ١٩٨٠ فقد وصلت جملة الوارد الى ٨٧ر٥٨٧ر٢٢ أردباً (أكثر من الضعف) ووصلت جملة الوارد عام ١٩٨١/١٩٨٢ الى ٧٢٧ر٥٣١ر٣١ أردباً .

أما الاستهلاك المحلي فقد ارتفع من ٧٣١ر٨٢٩ر٢٠ أردباً في متوسط السنوات ١٩٦٥/٦٠ الى ٧١٦ر٧٩٥ر٣٤ أردباً متوسط سنوات ٧٥ - ٨٠ بمعدل ١٦٧٪ ، أو معدل زيادة سنوية ٣٣٪ ، ووصلت جملة الاستهلاك عام ١٩٨١/١٩٨٢ الى ٨٤٤ر٩٩٧ر٤٣ أردباً بمعدل تزايد لم يحدث من قبل (٣٩٪ بين ١٩٨١/١٩٨٠ ، ١٩٨١/١٩٨٢) .

(١) ذكر في الاقتصاد الزراعي ١٩٨٣ ص ٢٠٣ . الرقم ٩٥ر٣٩٩ر١ فداناً .

■ - القطن : -

القطن المحصول النقدى الاول فى مصر ، محصول الصادر للدولة ومحصول الدخل النقدى للفلاح قبل عصر الخضر والفاكهة ، ومحصول مصر الاول الذى يشغل الارض سنة كاملة ، الا من محصول برسيم تحريش أو فول يزرع على غير الرغبة ، هل لايزال القطن محصول مصر الاول ؟
وصل الانتاج العالمى من القطن عام ١٩٨١ الى ١٥٣ مليون طن متري ساهمت فيها مصر بنسبة ٣٦٪ واحتلت بذلك المركز العالمى السابع .

أما أرقام ١٩٨٢/١٩٨٣ فتظهر أن جملة انتاج العالم - باستثناء الاتحاد السوفيتى - وصلت الى أكثر من ٣٩ مليون بالة (٣٩١٨٢.٠٠٠ بالة) ساهمت فيها مصر بما يزيد قليلا على ٢ مليون بالة أو ما يعادل ٥٪ من جملة الانتاج العالمى بصفة عامة . أما الاقطان طويلة التيلة (طويل جدا) والتي وصلت جملة انتاجها العالمى الى أكثر قليلا من ١٥ مليون بالة فساهمت فيها مصر بنسبة ٣٢٪ - ما يقرب من ثلث الانتاج العالمى ، أما الاقطان الطويلة و الطويلة الوسط فبلغت نسبة الانتاج المصرى فيها ٢١٪ . وتحتل مصر مركزا له وزنه وخاصة فى انتاج الاقطان طويلة التيلة . ووصلت جملة الانتاج عام ١٩٨٦ الى ٤٣٤ الف طن مقابل ٤٣٥ الف طن عام ١٩٨٥ و ٤٠٠ الف طن عام ١٩٨٤ و ٥٠٤ الف طن لمتوسط الفترة ١٩٧٩/١٩٨١^(١) .

أما من حيث الانتاجية فتحتل مصر المركز الثانى بعد جواتيمالا (متوسط

(1) F. A. O. Production Yearbook Vol. 40 . 1986 .

الفترة ١٩٨٠/٧٩ ، ١٩٨٢/٨١) علما بأن جواتيمالا لم تزرع أكثر من ربع مليون .

١٠. لا شك في أن لمصر وزنها الخاص في عالم القطن وإن كان هو محصول مصر الاول فإن مصر كذلك بفضلها تذكر ضمن المراكز الاولى في العالم الزراعى .

تاريخ القطن في مصر ■

يقال ان القطن كان معروفا عند القدماء المصريين ^(١) وقد ذكر هيليني PLINY سنة ٨٨ ميلادية أن القطن كان يزرع بصعيد مصر ، وقد ورد ذكره كذلك في كتابات الجغرافيين العرب أمثال أبو حنيفة (٨٩٩ ميلادية) وأبو العباس البنانى (٢١٦ ميلادية) ، ورغم هذه البداية القديمة للتاريخ للقطن في مصر الا أن تاريخه الحديث - كأهم محاصيل الحقل في مصر - لم يبدأ الا مع محمد على عام ١٨٢٠ وبقطن جوميل الذى عرفته أوروبا في هذا التاريخ القديم لصناعة القطن في العالم .

والتاريخ الحديث للقطن في مصر لا يعرف الاستقرار ، فهو شديد التأثير بطروف الحرب و السلام في العالم ، وشديد التأثير بالمحاصيل البديلة التى قد تحد من زراعته ، فقد أعطته الحرب الأهلية الأمريكية ، وتقلص القطن الأمريكى من السوق ، دفعة قوية في النصف الاخر من القرن الماضى ، ولعبت معه الحرب الكورية في الخمسينيات من القرن نفس الدور ، وعلى خلاف ذلك كانت الحرب

١- محمد ابراهيم حسن : الزراعة و التوسع الزراعى في الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٢ ص ١٦٥ .

العالمية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ حربا عوانا على مساحة القطن فى مصر . فأمام ضغط الصادرات أمام خطر الحرب وأمام الحاجة المتزايدة لانتاج الحبوب لنقص الوارد منها ظهرت تشريعات الدولة التى تخفض مساحة القطن الى ١٥٪ من جملة المساحة ، وظلت تشريعات المساحة تتأرجح كـ ونظام حيازة القمح يتأرجح ، ارتفاعا وانخفاضا مع تأرجح الظروف بين الحاجة الغذاء أو غلات التصدير ، أو غلات الطلب الغذائى الحديث من الخضر و الفاكهة وخاصة الاراضى القريبة من مراكز السكان الكبرى . ومتابعة مساحة القطن خلال الخمسين سنة الماضية تحكى قصة عدم الاستقرار التى يشير اليها متوسط السنوات ٣٥ - ١٩٣٩^(١) حيث كان متوسط مساحة القطن يزيد على ١٧٥ مليون فدان تنخفض الى ٩٨ مليون عام ١٩٤٥ (نهاية سنوات الحرب العالمية الثانية) لترتفع من جديد لتقترب من رقم ٢ مليون فدان عام ١٩٥٢ ، وتمر بحالات من الارتفاع و الانخفاض حتى تصل عام ١٩٨٢ الى ١٠٦ مليون فدان و ١١ مليون عام ١٩٨١ ، ١٢ عام ١٩٨٠ ، ١١ عام ١٩٨٥ .

مثل هذا التغير وعدم الاستقرار فى المساحة كان يحدث فى انتاجية الفدان التى ارتفعت من ٥٠١ قنطار مترى فى متوسط ١٩٦٩/٦٥ الى ٥٥٨ قنطارا متوسط السنوات ١٩٧٤/٧٠ ، ٥٦٧ كمتوسط للسنوات ١٩٧٩/٧٥ ، ثم الى ٧١٨ عام ١٩٨٠ ، ٧١٤ عام ١٩٨١ ، ٧٢١ عام ١٩٨٢ ، ثم ينخفض الى ستة قناطير عام ١٩٨٥ وقد يكون للتحسن المستمر فى الأنواع وأصناف القطن

(١) جمال حمدان - خريطة الزراعة المصر - ١٩٨٤ - ص ٢٢

التي تزرع فى السنوات الاخيرة ما يفسر هذه الزيادة وأن يكون للظروف غير الملائمة أثرها فى الهبوط فى السنوات الاخيرة.

القطن كمحصول زراعى :

القطن من المحاصيل الصيفية التى تشغل الأرض فى الفترة بين شهرى فبراير ومارس وشهرى سبتمبر وأكتوبر ، وكما يقال هو يشغل الأرض لمدة سنة كاملة ، فلا يمكن أن يسبقه إلا محصول يستمر فى الأرض فترة قصيرة من البرسيم - تحريش ، أو يزرع بعد بور فى الشتاء ، وان كان يزرع أحيانا بعد فول ولو أن هذا الإجراء ممنوع . ويؤثر كثيرا فى الانتاجية ، ولا يزرع بعده فى نفس السنة أى محصول آخر وإنما تترك الأرض لترتاح وتجهز لزراعة الشتوى فى العام التالى .

والقطن كمحصول صيفى تبدأ زراعته مع بداية الربيع ، وتناسبه درجة الحرارة المعتدلة فى تلك الفترة ، ومع حلول فصل الصيف تلائم المحصول ونموه درجة الحرارة المرتفعة على ألا ترتفع كثيرا فى موسم نضوج اللوزة ، ويتحمل درجات حرارة بين ١٢ درجة مئوية ، ٣٨ درجة مئوية على ألا ترتفع الى درجة ٣٨ درجة مئوية لفترة طويلة ، والا تأثر المحصول المزروع ومحصول السنة التالية لها لتأثر البذرة التى تستخدم كتقاوى للعام التالى .

وتلائم الاصناف طويلة التيلة نسبة الرطوبة المرتفعة نسبيا التى تؤثر على طول التيلة ونعومتها وبالتالي تتفوق أنواع مصر السفلى على أنواع مصر الوسطى والعليا التى تتعرض لانخفاض نسبة الرطوبة كما يتأثر المحصول بالرياح التى تسود فى نفس الفترة وهى فترة الخمسين التى تؤثر على المحصول فى فترة العامة قد تتغير فى الدراسة التفصيلية .

نموه الأولى .

ارتباط المحصول بهذه الاعتبارات المناخية قد يلى أحيانا نظاماً معيناً فى زراعة المحصول ، كأن تخطط الأرض من الشرق للغرب أو من الشمال للجنوب ، وتوضع البذرة على ريشة الخط التى تتمتع بأكبر قدر من الشمس أو تجرى عمليات عزيق أو مقاومة للتغلب على النقص فى هذه الظروف المناخية ، ونظرا لانعدام المطر فى فترة الزراعة يعتمد المحصول على الري ، وهنا تلائم مناوبات الري فى هذه الفترة - المناوبات الصيفية - زراعة المحصول . والقطن حساس جدا لمياه الري فى مراحل المختلفة ، وتتأثر الانتاجية كثيرا بحالة الري ، ويرى القطن مرة كل ١٢ أو ١٥ يوما فى شهر مايو ، وإن كانت الريات تختلف حسب التربة وظروف الجو السائدة .

ويلام القطن أنواع التربة الرسوبية الخصبة العميقة فهو نبات جذرى ولا تناسبه الأرض قليلة المسامية ولا الرملية التى لا تحتفظ بالمياه والتى يهيج فيها المحصول ، وكذلك أراضي الجزائر والسواحل التى ينشط فيها النمو الخضرى دون الانتاجية ، ولا تناسبه الأرض الملحية - وإن كانت الأنواع طويلة التيلة تجود فى الأراضي قليلة الملوحة بحيث لا يزيد كلورور الصوديوم عن ١٪ .

وقد تتطلب ظروف التربة وخصائصها الطبيعية والكيمائية والحبيوية اجراءات زراعية معينة تتعلق بالحرث أو العزق أو التسميد ، أو انتاج نظام معين فى الزراعة كتحسين خواص التربة لتعطى أعلى انتاجية ممكنة وفى ظروف التربة المصرية بالذات ، يضاف السماد البلدى أثناء الخدمة أو يسبق الزراعة محصول برسيم التحريش - يحرث او يقلب فى الأرض - لذلك يسمى أحيانا محصول قلب ٥

ويضاف جوالان من سماد السوبر فوسفات لكل فدان (١٠٠ كج ١٥٪ حمض فوسفوريك) ، ويضاف السماد الأزوتى - لفقر التربة المصرية فى الأزوت - فى فترة النمر الحضرى وقبل الأزهار ، ويعطى الفدان فى مصر السفلى عادة ٤٠٠ كج من السماد الأزوتى مقابل ٤٥٠ كج فى مصر الوسطى والعليا (١٥ر٥ أزوت) .

وإذا كانت الاعتبارات السابقة تؤثر فى انتاجية القطن وبعض خصائصه فان عملية الجنى التى تتم فى سبتمبر وأكتوبر يتوقف عليها رتبة القطن التى يتحدد تبعاً لها سعره . وتبدأ عملية الجنى عندما تصل نسبة تفتح اللوز الى ٤٠٪ - ٥٠٪ ، وتتأثر الرتبة كذلك بعمليات النقل والتخزين .

وللقطن اصناف مختلفة تختلف فيما بينها فى طول التيلة ، ومنها فى مصر الاقطن الطويلة فوق ١٣٧٥ بوصة (ايزيس) ومن أنواعها التى زرعت فى مصر عام ١٩٨٤ جيزة (٧٠) وجيزة (٧٧) ، وجيزة ٧٦ ، وجيزة ٦٨ التى زرعت فى سنوات سابقة . ومنها الاقطن الطويلة الوسط - فوق ١٢٥ بوصة - (لوتس) ، ومن أنواعها جيزة ٦٩ ، ٦٧ ، ٧٥ ، ودندرة وجيزة ٨٢ ، وزرع منها عام ١٩٨٤ أصناف جيزة ٧٥ ، ٦٩ ، ٨٠ ، ودندرة . ثم الاقطن المتوسطة فوق ١٢٥ بوصة ومنها جيزة ٦٦ وأصناف أخرى ، ولم يزرع منها فى عام ١٩٨٤ أو ١٩٨٢ أى مساحة تذكر (١١ فدانا عام ١٩٨٢) .

وكما تختلف الاقطن فى أصنافها حسب طول تيلتها وانتاجية الفدان منها وتعرضها لامراض وآفات معينة - وبالتالي تلائمها مناطق مختلفة بدرجة أكثر من غيرها - وتختلف فى رتبته حسب مواصفات معينة تتصل بالنظافة والبياض والنعمه وتتأثر بذلك سعرها .

إقليم القطن :

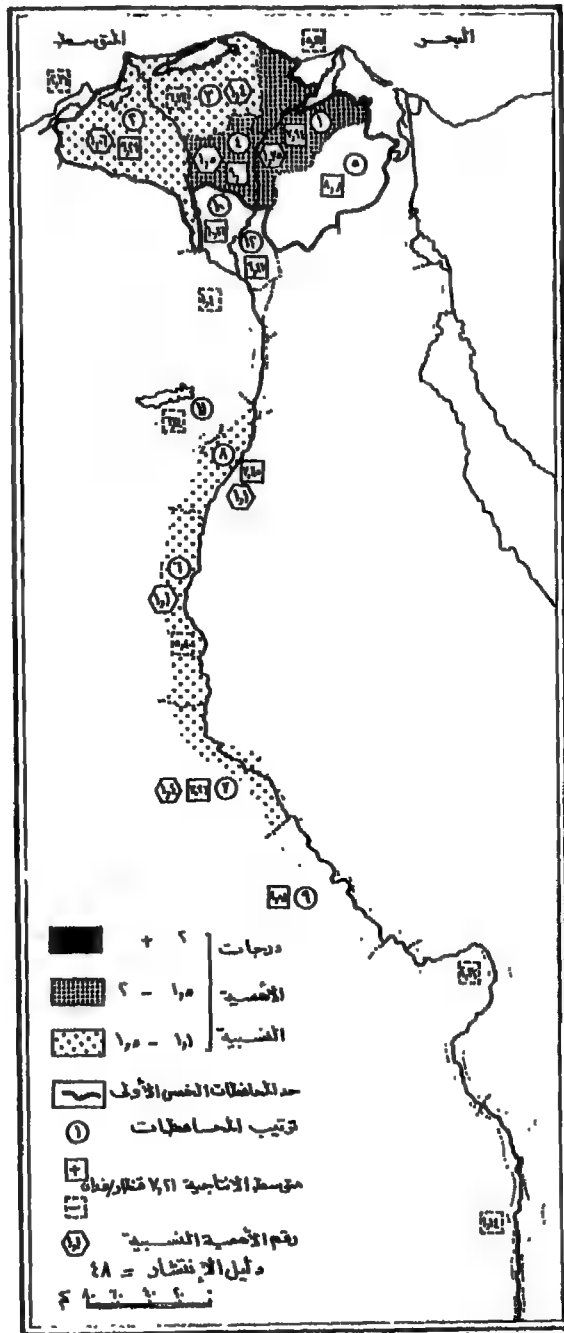
الخرائط والجداول المرفقة توضح مساحة وإنتاج القطن تبعا للأصناف المختلفة في محافظات مصر المختلفة لعامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٤ ومنها يمكن الاستدلال على التالى : (جدول ٤١ والأشكال ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧)

جدول (٤١)

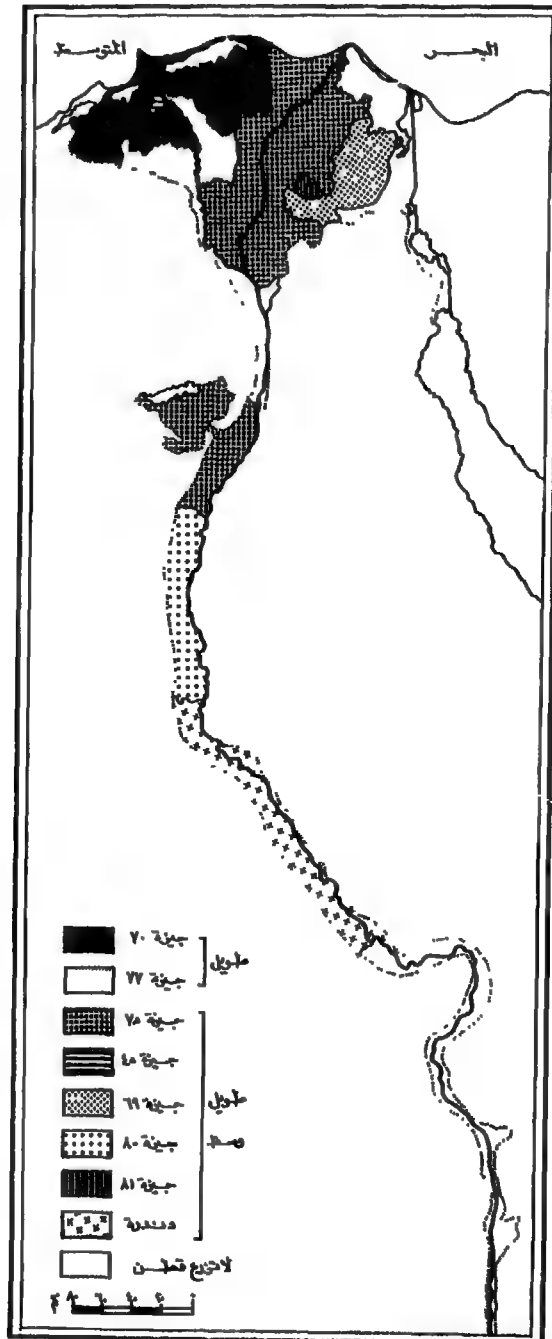
توزيع مساحة القطن على الأصناف المختلفة عام ١٩٨٢

الصنف	المساحة فدان	%	الإنتاج قطن/مترى	الإنتاجية قطن/فدان	
طويلة التيلة : جيزة ١٥ ٧٧ ، ٧٠ ، ٧٦	٢٦٩٠٢٤٨	٢٥	١٩٥٠٠٠٠٠	٧٢٤	شمال غرب مصر السفلى
طويل وسط : جيزة ٦٩ ، ٧٥ ، دنقرة ، أمريكى جيزة ٨٠	٧٩٦٠٥٨٢	٧٥	٨٣٧٠٠٠٠	٧٢٠	باقى مصر
متوسط التيلة	١١		١١	١٠٠	مصر العليا
المجموع	١٠٦٥٨٤١	١٠٠	٧٦٨٨٠٤٣	٧٢١	

- ١- توزيع نسبة مساحة القطن على المحافظات المختلفة كنسبة مئوية من جملة المساحة فى الجمهورية . وبالتالى ترتيب المحافظات طبقا لهذه النسبة .
- ٢- توزيع درجات الأهمية النسبية للقطن فى المحافظات المختلفة والتى

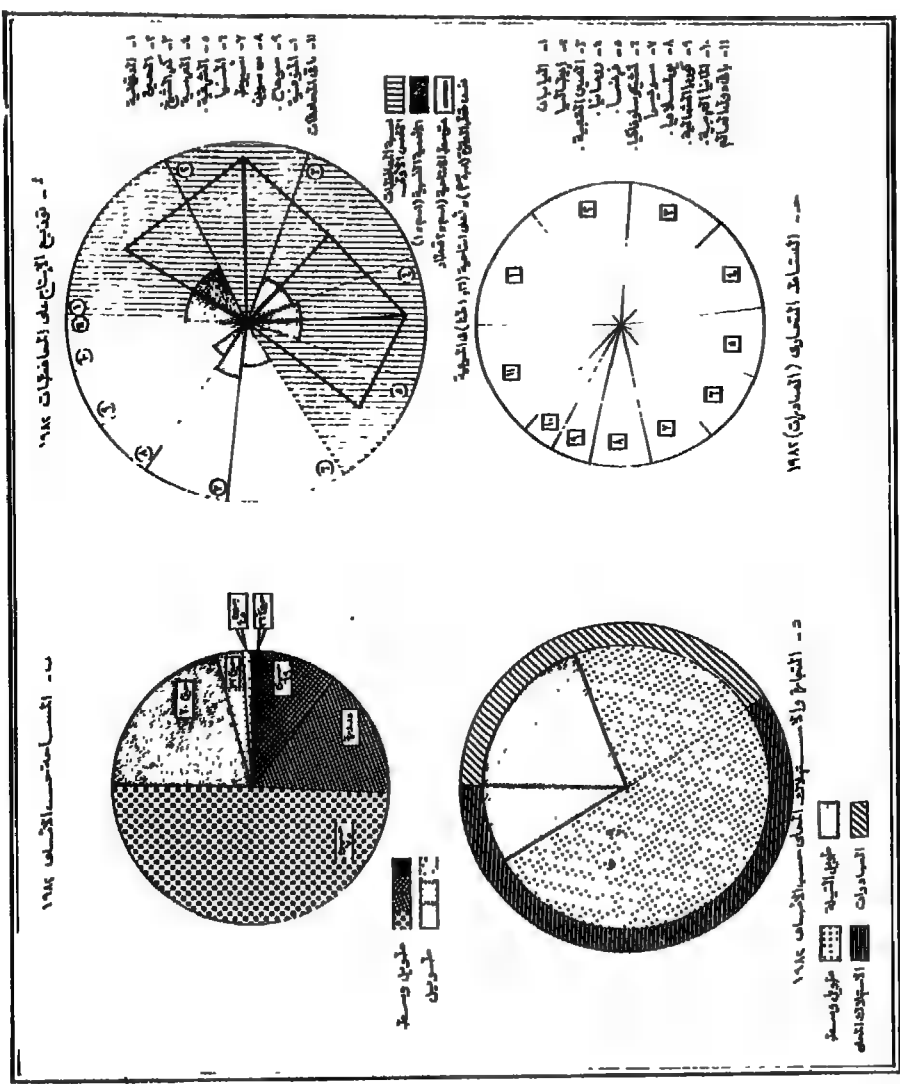


شكل (٤٤)
أقاليم القطن في مصر ١٩٨٢



شکل (٥٠)
تقسیمات التربة في مصر ١٩٨٤

شكلا (٤٦) توزيع مساحة ولبنان وتجماع القطر المصري سنة ١٩٨٢



مشكل (٤٧) تقويم مساحة وإنتاجية أصناف القطن المختلفة ١٩٧٩ - ١٩٨٢

ترتفع اذا زادت نسبة مساحة القطن فى المحافظة من جملة مساحة القطن القطن فى مصر عن نسبة أراضى المحافظة من جملة الأراضى المزروعة عامة فى مصر .

٣- من مجموع الرقمين السابقين - رتبة المحافظة فى قائمة المساحة ومدى ظهور الأهمية النسبية للقطن فيها - أمكن رسم حدود لاقليم القطن فى الجمهورية ، ومنه يمكن استنتاج مدى انتشار أو تركيز أقليم القطن ، مدى استمرار هذا الاقليم فى منطقة واحدة أو تناثره .

٤- توضح الخرائط توزيع الاصناف المختلفة على مستوى مراكز الجمهورية وبالتالى يمكن توضيح نطاقات الاقطن طويلة التيلة أو طويلة الوسط .

٥- توضح الخرائط والأشكال انتاجية الفدان فى المحافظات المختلفة ومقارنة هذه الانتاجية بالمتوسط العام للانتاجية فى مصر فى نفس السنة .

اذا بدأنا بالنظرة العامة لشكل التوزيع لوجدنا أن النمط العام يتميز بشكل الانتشار النسبى فدليل الانتشار هو ٤٨ بمعنى أن ١٢ محافظة - من جملة ٢٥ - تزرع القطن بمساحة ١٪ أو أكثر من جملة المساحة فى مصر ، كما يتضح هذا الانتشار من أن المحافظة الأولى وهى الدقهلية - لا تضم أكثر من ١٧٪ من جملة المساحة فى مصر ، وأن المحافظات الخمس الأولى فى الانتاج تسهم بـ ٦٢٫٨٪ من جملة المساحة . ويتأكد هذا الانتشار من تتبع أرقام الأهمية النسبية للمحصول فى المحافظات المختلفة حيث يظهر أن أعلى أهمية نسبية له كانت فى الدقهلية أيضا ولم تزد على ١٧٥ .

واستمراراً مع هذه النظرية العامة اذا راجعنا ما يوضحه مثلث التوزيع شكل ٢٠ لوجدنا أن القطن من محاصيل مصر السفلى ، فمصر السفلى تضم ٧٠٫٧٪ من جملة مساحة القطن فى مصر فى حين انها لا تضم أكثر من ٦٢٪ من جملة

مساحة الأرض المزروعة فى مصر ، وبالتالى فرقم الأهمية النسبية أو توطن القطن فى مصر السفلى هو (١١٤) على حين أن نصيب مصر الوسطى لم يزد على ١٧٪ ومصر العليا عن ١٢٣٪ وكان رقم التوطن أو الأهمية النسبية فى كل منهما يقل عن (١) .

ومن تتبع أرقام الأهمية النسبية للمحصول نجد أنها تظهر فى ست محافظات ثلاث منها فى مصر السفلى هى الغربية والدقهلية وكفر الشيخ ، واثنان فى مصر الوسطى هما المنيا وبنى سويف ، وواحدة فى مصر العليا هى أسيوط . ولكن تختلف الأهمية النسبية فى كل من هذه المحافظات الست . وتصل أعلاها فى الدقهلية ^(١) والغربية حيث يمثل القطن أهمية نسبية تالية لمحصول البصل ، والدقهلية حيث يأتى القطن بأهمية نسبية تلى الأرز والبصل ، ثم كفر الشيخ حيث يحتل القطن المرتبة الرابعة فى الأهمية النسبية بعد الكتان والبرسيم والأرز . أما فى المنيا فيحتل المرتبة الحادية عشرة ، وبنى سويف المرتبة الثانية عشرة ، والمرتبة التاسعة فى أسيوط إذن الأهمية النسبية أوضح ما يكون بالنسبة للمحافظات بمصر السفلى وهذا ما يبرر كونه من محاصيل مصر السفلى رغم أهميته النسبية الأقل فى بعض محافظات مصر الوسطى ومصر العليا .

إذا انتقلنا من التعميم الى التفصيل على مستوى الاصناف المختلفة ، والمحافظات المختلفة ، لوجدنا أن خريطة القطن عام ١٩٨٢ - لا تختلف كثيرا عن خريطة ١٩٨٤ ، يظهر أن جملة مساحة القطن فى مصر وصلت الى أكثر قليلا من المليون فدان (١٠٦٥٨٤١ فداناً) أنتجت ما يقرب من ٧٧ مليون قنطار مترى (٧٦٨٨٥٤٣ قنطاراً مترياً) بمتوسط انتاجية ٧٢١ قنطاراً للفدان توزعت هذه المساحة والانتاج على الأصناف المختلفة حسب ما يظهر فى الجدول الآتى : (جدول ٤١ و ٤٢) .

(١) نسبة محافظة الدقهلية من جملة الزمام المزروع فى مصر ١٠٪ وأن نصيبها من مساحة القطن فى مصر ١٧٥٪ - إذن دليل الأهمية النسبية $\frac{١٧٥}{١٠} = ١٧٥$

(راجع الخرائط المرفقة شكل ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧)

ومن التوزيع يظهر أن ثلاثة أرباع القطن المزروع فى مصر عام ١٩٨٢ لم تتغير كثيرا فى السنوات التالية - من الأقطان الطويلة الوسط ، كما يظهر أن الأقطان طويلة التيلة تمتد - شكل ٤٥ - فى نطاق شمال غرب مصر فى محافظة كفر الشيخ والبحيرة وغرب محافظة الغربية ، ومن متابعة نطاق القطن على خريطة الجدارة الانتاجية شكل ٣ يظهر أن هذا النطاق هو نطاق أراضى لا تنتمى لدرجة الجدارة الانتاجية الأولى .. ويتخذ النطاق اتجاها جنوبيا غربيا شماليا شرقيا ، يليه نطاق الأقطان الطويلة الوسط من أصناف جيزة ٧٥ ثم جيزة ٦٩ - راجع الخرائط - ليشمل الأول كل محافظة المنوفية والقليوبية والدقهلية وجزء من الغربية والشرقية ، ويمتد الثانى أساسا فى محافظة الشرقية وبور سعيد ، ثم تظهر الجيزة على الخريطة كنقطة انقطاع ينقطع عندها نطاق القطن ليواصل استمراره فى بنى سويف والفيوم ومحافظات مصر الوسطى والعليا ، وهنا تظهر الأقطان الطويلة الوسط من صنف جيزة ٧٥ فى كل الفيوم وبنى سويف ثم يظهر صنف دندرة فى أسيوط وسوهاج ، ويظهر صنف جيزة ٨٠ فى كل المنيا (على خريطة ١٩٨٤) والتي تظهر كذلك اختفاء القطن من قنا وأسوان ولم تكونا تظهران على خريطة ١٩٨٢ إلا بمساحات محدودة .

إذا انتقلنا من مستوى الأصناف الى التوزيع الاقليمى على مستوى المحافظات (جدول ٤٣) وشكل ٤٤ لوجدنا أن شكل اقليم القطن يمتد فى نطاقين أحدهما فى مصر السفلى ويضم المحافظات الخمس الأولى من حيث المساحة : الدقهلية (١٧.٥٪) ثم البحيرة (١٢.٥٪) وكفر الشيخ (١١.٣٪) والغربية (١٠.٨٪) والشرقية (١٠.٧٪) وأربع محافظات من المحافظات البعيدة التى يحتل فيها القطن أهمية نسبية واضحة هى ضمن المحافظات السابقة (فيما عدا محافظة الشرقية) .

جدول (٤٣)

القطن : توزيع مساحات وإنتاج القطن على المحافظات المصرية

(١٩٨٢) (١)

مسلح	المحافظة	المساحة		الإنتاج		الانتاجية	
		قطن	ترتيب	قطن مصرى زهر	ترتيب	قطن / قطن	ترتيب
						موسم	
١	الدقهلية	١٨٦,٢٢٢	١	١٣٤,٧٠٠	١	٨,٧٢	٧,٩٤
٢	البحيرة	١٣٣,٨٤٠	٢	١٤٢,٩٠٥	٢	١٠,٠٤	٩,٢٩
٣	كفر الشيخ	١٢٠,٢٨٤	٣	٧٥,٢٠٢	٥	٦,٣٦	٦,٧٤
٤	القليوبية	١١٥,٣٢٨	٤	٩٣,٤٣٥	٣	٩,٩١	٩,٠٠
٥	الشرقية	١١٤,٧٢٤	٥	٨١٨,٢١٧	٤	٩,٠٣	٨,٠٨
٦	الفي	٩٠,٢٢١	٦	٤٨,٠٦٧	٧	٦,٣٣	٦,٠٨
٧	أسيوط	٨٠,٧٣١	٧	٥٤,٨٨٨	٦	٧,٧٢	٧,٣٦
٨	بنى سويف	٥٤,١٤٩	٨	٣٦,٢٠٦	١٠	٦,٧٦	٧,٤٥
٩	سوهاج	٥٢,٠٢٢	٩	٤١,٦٨٢	٩	٩,٠٢	٨,٠٨
١٠	الغربية	٥١,٤٦٩	١٠	٤٧,٠٩٥	٨	٩,١٧	١٠,١٦
١١	المنيا	٣٧,٨٩٦	١١	٢١,٧٣٦	١١	٦,٧٤	٦,٣٤
١٢	الفي	١٧,٣٦٨	١٢	١٤,٨٢١	١٢	١٠,٤٢	٩,٤٧
١٣	دمياط	١٠,٤٣٧	١٣	٥,٣٢١	١٣	٤,٦٣	٤,٢٢
١٤	شبين	٥٠٨	١٤	١٥٧٨	١٥	٣,٩٦	٣,٠٨
١٥	المنيا	٤٣	١٧	٥٥	١٧	٣,٢٨	٣,٠٨
١٦	قنا	٨٠	١٦	١٣٣	١٦	٢,٦٩	٢,٣٢
١٧	أسيوط	١١	١٩	١١	١٩	١,٢٧	١,١٤
١٨	الاسكندرية	١٥	١٨	٣٣	١٨	٢,٥٣	٢,٣٦
١٩	شركة غرب الفي	٤٩٣	١٥	١٧٢٢	١٤	٣,٤٩	٣,٠٨
	جمل	١١,٦٥٨		٧,٦٨٨			٧,٢١

راجع ملحق ٥ الذى يظهر أرقام ١٩٨٥ .

والنطاق الثانى يمتد فى مصر الوسطى من بنى سويف والمنيا ثم أسيوط وهما من محافظات الأهمية النسبية للقطن ، وإن كانت الأهمية النسبية هنا وكما سبق أن أشرنا أقل بكثير منها فى مصر السفلى .

أما توزيع الانتاجية فيظهر أن أعلى انتاجية عام ^(١) ١٩٨٢ جاءت من محافظة المنوفية (١٠.١٦ قنطار فدان) ثم القليوبية (٩.٤٧) والبحيرة (٩.٢٩) والشرقية (٨.٠٨) ، وهى كما نرى محافظات قمة الدلتا وجنابها . وتقل الانتاجية فى باقى محافظات النطاق الأول فى الدلتا وتصل أقل انتاجية لها فى الاسكندرية ٢.٤ قنطاراً للفدان (١٥ فدان فقط) و٣.٥٣ فى بورسعيد ، ٢.٢ فى دمياط .

أما النطاق الثانى نطاق مصر الوسطى والعليا فهو بوجه عام أقل انتاجية من مصر السفلى ، وأعلى انتاجية من سوهاج (٨.٥٨) وبذلك تحتل المركز الخامس بعد محافظات مصر السفلى الأربع الأولى . وفى مصر العليا تبلغ أقل انتاجية على مستوى الجمهورية فى أسوان (١.١٥ قنطاراً) (١١ فدان فقط) .

من هذا يبدو أن مصر السفلى هى منطقة المساحة الأكبر (٧٠.٧٪) والمحافظات الأوسع مساحة - الخمس الأولى ، ومحافظات الأهمية النسبية الأعلى على مستوى المحافظات منها وعلى مستوى الجمهورية ككل ، وهى أيضاً منطقة الانتاجية الأعلى .

ولعله يكون من المفيد أن نشير الى أن المحافظات التى تصل فيها الأهمية النسبية للمحصول أعلى درجاتها ليست بالضرورة محافظات الانتاجية المرتفعة . فأعلى أهمية نسبية فى الدقهلية ، وهى فى المركز السادس من حيث الانتاجية ،

والغربية التى تحتل المركز الثانى فى الأهمية النسبية ويمثل المحصول فى المحافظة نفسها الأهمية النسبية الثانية بعد البصل فيها لا تزيد انتاجية الفدان منها عن ٩٧٩ قنطارا - أقل بكثير من المتوسط العام .

النشاط الاقتصادى للقطن :

تتضمن الدراسة هنا حركة القطن كما تتمثل أولا فى حركة الحلج وتوزيعها على طول موسم الحلج بين سبتمبر وفبراير وكما تتمثل ثانيا فى حركة الصادر والاستهلاك المحلى .

إذا بدأنا بنشاط الحلج ورجعنا الى أرقام ١٩٨٣/١٩٨٢ لوجدنا أن جملة الأقطان المحلوجة فى هذه السنة وصلت الى ٩٢٠٨١٥٨ قنطار مترى وهى كمية تقل كثيرا عن السنوات السابقة ٨٠/٧٩ ، ٨١/٨٠ ، ٨٢/٨١ (١) .

ومن تتبع الحركة الشهرية لنشاط الحلج يظهر أن قمة النشاط تتم بين نوفمبر وديسمبر حيث تتم فى هذه الفترة حلج ١٩٪ من جملة الأقطان المحلوجة تقابل ١٨٪ بين أكتوبر ونوفمبر و١٥٪ من ديسمبر الى يناير .

أما حركة الصادر فتشير الى أن جملة التصدير فى عام ١٩٨٢/٨١ قد وصلت الى ٣٩٠٤١٠٠ قنطاراً أو ما يعادل ٢٧٪ من جملة المعروض فى نفس السنة (المعروض = المخزون + المحصول فى نفس السنة) أو ٤١٪ من جملة الموزع فى نفس السنة مقابل استهلاكاً محلياً يقدره ٥٩٦٨٦٠٥٩ قنطاراً أو ما يعادل ٥٩٪ من جملة الموزع فى نفس السنة ويمتد موسم التصدير عادة من أول سبتمبر الى ٣١ أغسطس ، ومن توزيع الصادر والمستهلك محلياً على الأصناف المختلفة تبين أن ٤٦٪ من جملة الصادر جاءت من الأصناف الطويلة الثيلة مقابل ٤٩٪

(١) الاقتصادى الزراعى - ١٩٨٣ - ص ١٨٠ .

من الأصناف طويلة الوسط أما الاستهلاك المحلى فكان ١٤٪ فقط من الاقطان الطويلة و ٨٢٪ من الأقطان الطويلة الوسط .

وكان معظم الأقطان الطويلة المصدرة من صنف جيزة ٧٠ (٨٨٦٪ من جملة الأقطان الطويلة المصدرة) وكان نفس الصنف أعلى الأصناف الطويلة فى الاستهلاك المحلى (٨٩٪) .

أما الأقطان الطويلة الوسط فكان أهم أصنافها دخولا فى التصدير . هو الصنف جيزة ٧٥ - ٦٠٪ من جملة الأقطان الطويلة الوسط - وكان نفس الصنف أعلى أصناف هذه المجموعة استهلاكا محليا - ٦٤٪ من جملة المستهلك محليا من هذه الأصناف .

من توزيع جملة الصادرات على الأسواق الرئيسية عام ١٩٨٢ يظهر أن المراكز العشرة الرئيسية كانت كالتالى : (شكل ٤٦ جـ)

جدول (٤٤)

توزيع صادرات القطن على الأسواق الرئيسية (١٩٨٢) - نسب مئوية

الدولة	النسبة المئوية من الصادرات	الدولة	النسبة المئوية من الصادرات
اليابان	١٥,٢٦	تشيكوسلوفاكيا	٧,٥٥
ايطاليا	١٠,٩٨	سويسرا	٦,٩٢
الصين الشعبية	١٠,٤٤	يوجوسلافيا	٦,٠٧
رومانيا	١٠,٠٢	كوريا الشمالية	٣,٧٨
فرنسا	٧,٦٠	ألمانيا الغربية	٣,٠٦
		باقي العالم	١٨,٣٢

ويلاحظ على الأسواق أنها تجمع بين دول المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى على حد سواء وأن الأسواق من الانتشار بحيث لا تتحكم سوق رئيسية واحدة فى تجارة القطن المصرى .

ومن تتبع الأسواق فى السنوات السابقة لعام ١٩٨٢ يظهر أن الصين الشعبية التي كانت تحتل المركز الأول لمعظم السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٢ تهبط عام ١٩٨٢ الى المركز الثالث ، بينما تقفز اليابان - التي كانت تحتل غالبا المركز الثانى- إلى المركز الأول ، أما إيطاليا التي احتلت المركز الثانى عام ١٩٨٢ فلم تصل الى هذا المركز المتميز من قبل ، وكان أفضل مركز وصلت اليه هو المركز الثالث عام ١٩٨١ وكانت قبل ذلك تتأرجح بين المركز الخامس والسادس . أما رومانيا وفرنسا المركزين الرابع والخامس فهما من الأسواق التقليدية للقطن المصرى .

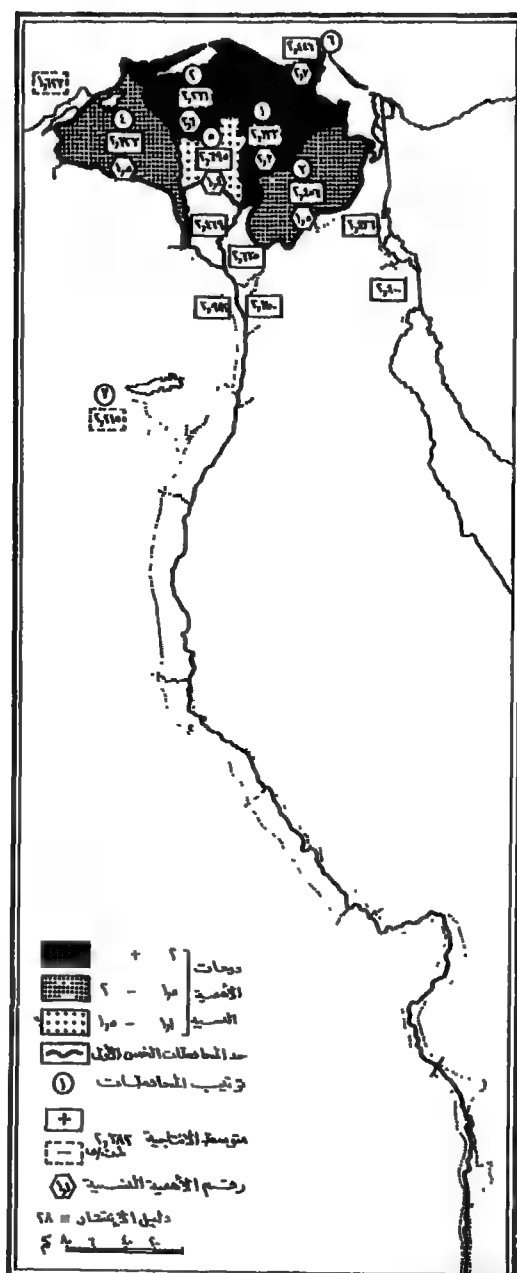
أما المجتريا السوق التقليدية القديمة فقد هبطت الى المركز السابع عشر ١٩٨٢ (من جملة ٢٠ دولة) وكذلك هبط مركز ألمانيا الغربية التي كانت تحتل دائما المركز الثالث والرابع فهبط عام ١٩٨٢ الى المركز العاشر . أما الاتحاد السوفيتى فقد اختفى من الاسواق المصرية بعد ١٩٧٧/١٩٧٨ وحتى فى ذلك العام لم يكن يستورد أكثر من ٦٣٪ من جملة صادرات مصر ممثلا بذلك المركز الخامس . وتظهر الدراسة التتبعية للصادرات كذلك اختفاء السوق الهندية بعد ١٩٧٩/١٩٧٨ ، وهى على أى حال لم تكن أبدا من أسواق مصر المتقدمة (المركز ١٣ عام ١٩٧٨/٧٧) والمركز ١٧ (عام ١٩٧٩/٧٨) ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تستورد من القطن المصرى عام ١٩٨٢ أكثر من ٤٥٪ من جملة صادرات مصر ، وهى رغم انخفاضها تعتبر أعلى نسبة وصلت اليها الصادرات المصرية للولايات المتحدة الأمريكية خلال ٧٧-١٩٨٢ سنوات .

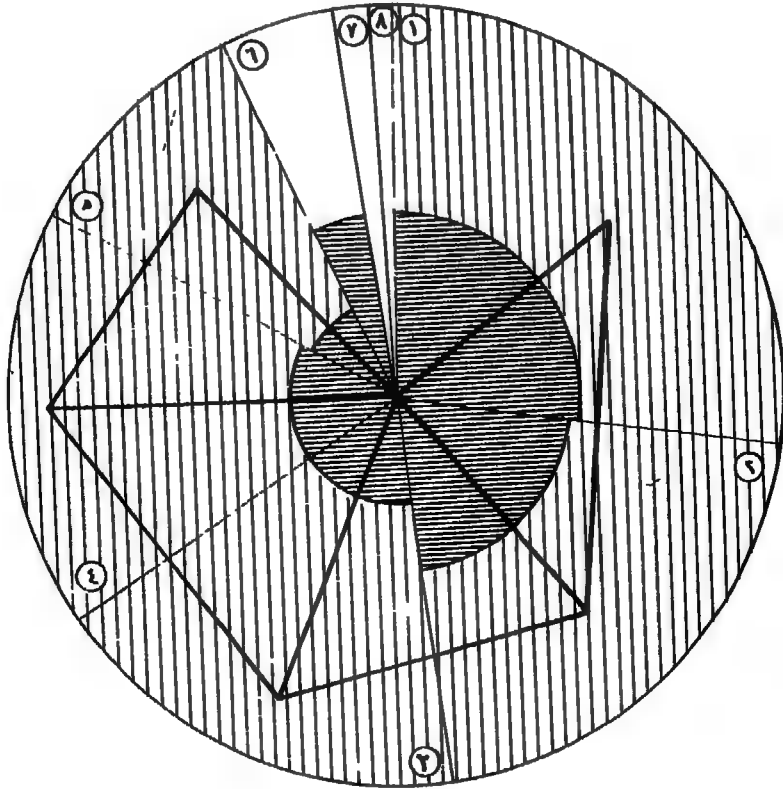
٥- الأرز .

إذا كان البرسيم هو محصول مصر الأول كغذاء للحيوان ومخصص للأرض ، واللوز الشامية محصول مصر الأول كغذاء للفلاح المصرى وعلف ماشية ، والقمح غلة مصر الغذائية الأولى - غلة الوارد الأول - والقطن هو محصول مصر الأول كعملة نقدية يعتمد عليها الفلاح وصادرات الدولة ، فإن الأرز المحصول الخامس ضمن مجموعة المحاصيل المليونية - مليون فدان فأكثر - هو محصول الصادر ، ومحصول أراضى الاستصلاح ، وبديلا للقطن فى الأرض الطينية التى لا تصلح تربتها لإنتاج القطن . ويتميز الأرز عن القطن محصول الصادر الآخر فى أنه لا يشغل الأرض طول النسبة وبالتالي يسمح لغلة شتوية أخرى تضيف كثيرا الى دخل الفدان من الأرض .

والأرز فى مصر كما هو أحد غلات المساحة الكبيرة - مليون فدان - هو أيضا غلة التركيز الواضح فى الانتاج ، فالخمس محافظات الأولى مسئولة عن ٩٢.٣٪ من جملة المساحة المزروعة عام ٨٢ - شكل ٤٩ - يضاف الى هذه الخصائص أنه محصول بعيد عن الاستقرار فى الانتاج والتجارة . فإلى ما قبل السد العالى كانت مساحة المحصول وبالتالي انتاجه يتوقفان على كمية المياه المتاحة ، وحتى بعد السد العالى والتوسع فى انتاجه لم تعرف المساحة الاستقرار ، فمن متوسط يقل عن المليون فدان فى الفترة (٦١/٦٠) - (٦٥/٦٤) الى أكثر من مليون فدان فى متوسط الفترات (٦٥-٧٠) ، (٧٥-٧٠) ، (٧٥-٨٠) ثم عودة الى الهبوط فى عامى (١٩٨١/١٩٨٠) ، (١٩٨٢/١٩٨١) و (١٩٨٥/١٩٨٤) الى أقل قليلا من المليون فدان ^(١) ، وتظهر حالة عدم

(١) كانت جملة المساحة المزروعة فى أعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ كالتالى : ١٠٣٥ مليون فدان ، ٧٧٠ مليون فدان ، ١٠٣٠ مليون فدان على الترتيب .





- | | |
|-------------------|---|
| ١- الدقهلية | المحافظات الخمس الأولى |
| ٢- كفر الشيخ | النسبية النسبية (اسم = ١) |
| ٣- الشرقية | انتاجية الفدان (اسم = ١/٢ مطن) |
| ٤- البحيرة | منتج فدان واحد يمثل (على إنتاجية ٦٨٠ مطن) في الجيزة |
| ٥- الغربية | |
| ٦- دمياط | |
| ٧- الفيوم | |
| ٨- باقي المحافظات | |

شكل (٤٩) توزيع الأرز على المحافظات ١٩٨٢ (مساحة).

الاستقرار أيضا في خاصيته كمحصول للصادر ومتوسط السنوات ٦٠-٦٥ يشير إلى أن صادرات الأرز لم تكن تزيد كثيرا عن ٢٦ر٥٪ من جملة الانتاج (٣٢٦ر٥٠٣ طن متري) ، ترتفع إلى ٥٤٦ر٤٢٣ طن كمتوسط السنوات ٦٥-٧٠ (٣٦ر٥٪) ، ثم تهبط إلى ٣١٩ر٥٥٦ طن متري فقط كمتوسط للسنوات ٧٠-٧٥ (١٩٪) ، ثم ١٣٥ر٥٩٢ طن متري كمتوسط الفترة ٧٥-٨٠ (٩٪) . وفي العام ١٩٨٢/٨١ لم تزد جملة الصادرات عن ٩١٩ر٠٠ طنا متريا أو بنسبة ٣٪ فقط من جملة الانتاج من الأرز المبيض ، الأمر الذي يشير - إضافة إلى عدم الاستقرار والهبوط في تجارة الصادر - إلى التزايد المستمر في المخصص للاستهلاك المحلي .

وقد وصلت جملة الانتاج العالمي من الأرز عام ١٩٨٢ إلى ٤١٢ مليون طنا تساهم فيها الصين الشعبية بأكثر من الثلث (متوسط الفترة ٨٠-٨٢) ، وتسهم الهند بما يقرب من الخمس ، ولا يزيد انتاج مصر في السنوات العادية عن ٢ر٥ مليون طن ^(١) أو ما يقرب من ٥٪ من جملة الانتاج العالمي . ولكن إذا كانت مصر تحتل مركزا متأخرا في جملة الانتاج العالمي فهي تحتل مركزا متقدما في انتاجية الفدان التي وصلت في السنوات ٧٩-٨١ إلى ٢٤٠٢ طنا للفدان ^(٢) ، وبذلك تحتل المركز الثاني (ضمن ٤٠ دولة) . ويتقرب انتاج الفدان فيها من ثلثي انتاج الفدان بورتوريكو دولة الانتاجية الأولى في العالم عام ١٩٨٦ .

(١) أرقام الانتاج لأعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ كانت ٢ر٢ مليون طن ، ٢ر٣ ، ٢ر٥ على الترتيب .

نفس المرجع . Ibid ص ٧٢ .

(٢) وصلت انتاجية الفدان عام ١٩٨٦ إلى ٥٩٧٤ كيلو جراما للهكتار أو ما يقرب من ٢ر٤ طنا للفدان . نفس المرجع ص ٧٢ .

تاريخ الأرز وتطوره فى مصر :

الأرز من النباتات البرية فى الهند وشمال استراليا وبعض مناطق افريقية الاستوائية ، ويعتقد البعض أن أصل الأرز المزروع هو فى آسيا أو أفريقية ، ولم يكن الأرز قبل العرب يعرف كمحصول غذائى وإنما كان يستخدم فى الأغراض الطبية ، أحضره العرب الى مصر ربما من الهند ، فلم يعثر على الأرز كغذاء فى مقابر قدماء المصريين .

وأول ما سجل عن الأرز فى مصر كان عام ١٦٦٤ ، وكتب عنه نوردين Norden عام ١٧٣٧ وكلوت بك عام ١٨٤٠ ، وفيجارى عام ١٨٦٥ ، وكتب عن أصنافه فى السنوات التالية ١٨٨٧ ، ١٨٨٩ .

فى عام ١٩٢٠ بدأ اهتمام وزارة الزراعة واضحا تجاه المحصول ، فاستوردت مئات من عينات الأرز من ايطاليا وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من بلدان الأرز فى العالم ، وكان أفضل هذه العينات الأنواع اليابانية ، ثم توالى الاهتمام بتحسين صفات الأرز المصرى فتزايدت انتاجية الفدان .

أما عن تطور مساحة الأرز وانتاجيته فى مصر ، فلم تعرف أوائل القرن التاسع عشر إلا ما يتراوح بين ٢٠ . ٣٠ ألف فدان من الأرز ترتفع الى ٤٠.٠٠٠ فى بداية هذا القرن ، و ٨٠ ألفا عام ١٩٢٥ .

أما الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات والستينيات فترى التوسع فى المساحة والانتاج لتصل الى ما يتراوح بين ٤٠٠ ألف فدان ، ٦٩٠ ألف وإن كانت سنوات هذه الفترة ترى تذبذبا واضحا من عام لآخر تبعا لكمية المياه المتاحة ، ولكنها لم تنخفض عن هذا الحد الأدنى - ٤٠٠ ألف فدان - أما الستينيات الأخيرة والسبعينيات فترى تخطى حدود المليون فدان باستثناء عام ١٩٧٣ (٩٩٧ ألف) لترى الثمانينيات من جديد عودة الى الهبوط قلم تزد المساحة كثيرا فى عام ١٩٨١/٨٠ عن ٩٧٢ ألفا ، ٥٥٦ للعام ١٩٨٢/٨١

ولترتفع من جديد الى ١.٣ مليون فدان عام ١٩٨٦ (١) .
وهنا قد يثار السؤال اذا كانت حالة المياه كانت مسئولة عن اللذبذة وعدم
الاستقرار فى مساحة الأرز وانتاجيته قبل سنوات السد العالى - قبل
الستينيات الأخيرة والسبعينيات - وأن مياه السد العالى هى التى ضمنت
الاستمرار فوق حد المليون فدان فى الستينيات الأولى والسبعينيات ، فكيف يفسر
الهبوط فى الثمانينيات وحالة المياه لم تتغير . هل للتوسع فى المحاصيل الأخرى ما
يفسر هذا التحول ؟ تتبع التغير فى مساحة الحاصلات الصيفية - على الأقل فى
الثمانينيات - عامة ومنها الأرز لم يفسر فى كثير عدم الاستقرار فى المساحة .

عدم الاستقرار فى المساحة لم يواكبه عدم استقرار فى الانتاجية التى لم
تتغير كثيرا بين الستينيات والثمانينيات ، فمتوسط فترة ٦٠ - ٦٥ يشير الى
٢٢ طن متري لفدان ، وتشير أرقام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٣ طن متري للفدان ،
وتتأرجح فيها الانتاجية لكنها لم تزد عن ٢٤ عام ١٩٨١/٨٠ و ٨٠/٧٩ وعام
١٩٨٦ .

الأرز كمحصول زراعى : -

الأرز من محاصيل الحبوب ، ويربط دائما فى الدراسة مع القمح على اعتبار
أنهما المحصولان الغذائيان اللذان يعتمد على كل منهما ما يقرب من نصف سكان
العالم وانه أحدهما كان يتميز بالانتشار الاستهلاكى والانتاجى - القمح - على
حين يتميز الأرز بالتركز الانتاجى والاستهلاكى - على مستوى العالم - - أساسا
فى شرق وجنوب آسيا ، وان كانت السنوات الأخيرة تظهر أن جملة انتاج القمح
فى العالم تزيد على جملة انتاج الأرز فان الحال لم تكن كذلك دائما والأمر سجل

بينهما ، ويختلفان كذلك فى أن محصول الفدان من الأرز عادة أعلى من محصول القمح ، ولذلك كانت زراعة الأرز أنسب من القمح - فى حالة صلاحية المناطق لزراعتهما - فى المناطق كثيفة السكان ، ويختلفان كذلك فى القيمة الاقتصادية والاستخدامات ككل ، فالأرز محصول غذائى ، ومن مشتقات تقشيريه وتبييضه ينتج مخلفات يمكن استخدامها كعلف للطيور والماشية ، كما أن له استخدامات صناعية - النشا ، وإنتاج بعض المشروبات ، وصناعة الورق وصناعات التعبئة ، كما يمكن تربية الأسماك فى حقول الأرز .

والأرز كمحصول مدارى أصلا يختلف عن القمح محصول المناطق الانتقالية المعتدلة الدفيئة والمعتدلة الباردة ، ولذلك يحتاج الأرز لطقس حار رطب ، ويزرع الأرز فى مصر كمحصول صيفى أو نيلى فى درجات حرارة لا تقل عن ٢١ درجة أثناء فترة النمو ، مع وفرة المياه ، وقد ترتفع الى ٢٥ درجة مئوية أو ٢٦ درجة مئوية فى يونية ويولية وأغسطس ، وتسود هذه الفترة رطوبة نسبية تتراوح بين ٦٠٪ ، ٧٠٪ .

، ويزرع الأرز فى مختلف أنواع التربة فى الأرض الملحية وقليلة الملوحة أو القلوية . وأرقق الأراضى هى الأراضى الخصبة الغنية بالمادة العضوية المتوسطة التماسك - لا كما هو مشهور خطأ الأراضى الملحية - وتكون الأرض قليلة الملوحة ، ولا تزيد نسبة ملح الطعام عن ٣٪ وان كانت بعض أصناف الأرز أكثر تحملا للملوحة فوق هذا الحد .

وقد يزرع الأرز فى دورة أحادية - أى أرز بعد أرز باستمرار - وذلك فى أراضى الاستصلاح الملحية ، أو يزرع فى دورة ثنائية - بعد حصاد الشتوى كالبرسيم أو الحلبة أو الشعير أو القمح - أو دورة ثلاثية - بالتبادل مع القطن أو الذرة - وبوجه عام يفضل زراعة الأرز بعد البرسيم لتخصيب الأخير للتربة أزوئيا ، أو فى دورة يشترك فيها القطن أو الذرة لضمان نظافة الأرض لكثرة عمليات العزق فيها وتسميدها بالسماد البلدى . ويزرع الأرز شتلا .

ويظل الأرز لفترة تمتد بين شهر مايو للزراعات المبكرة ، أو شهر للزراعات المتأخرة ، حتى سبتمبر أو أكتوبر ، على أن تبدأ زراعة الشتلة من منتصف أبريل الى آخر مايو لتنقل الشتلات إلى الحقل لفرسها بعد ٣٥ يوما من زراعة الشتلة ، وتكون الزراعة النيلية فى شهر يولية وأوائل أغسطس .

وتزرع مصر أصنافا متعددة تتغير من وقت لآخر وفى ١٩٨٢ كانت الأصناف المزروعة هى جيزة (١٧٢) بمساحة ٥٠٧٩٧٢ر فدان (٤٩ر٥٪ من جملة المساحة المزروعة) بجيزة ١٧١ بمساحة ٤٤٦٨٣٢ر فدان (٤٣٪ من جملة المساحة المزروعة) فى نفس السنة ثم جيزة ١٥٩ (٣٧ر٥٥١ - فدان) وصنف نهضة ٢٩ر٨٠٢ فدان .

أقليم الأرز الصيفى فى مصر : (جدول ٤٥)

الأرز أخلص محاصيل مصر السفلى - راجع مثلث التوزيع (شكل ٢٠)
- فمصر السفلى تزرع ٩٨.٥٪ من جملة مساحة المحصول ، مقابل
١.٥٪ لمصر الوسطى ، وصفر ٪ لمصر العليا . وسبق أن أشرنا الي أن الأرز من
المحاصيل المتخصصة التى تتميز بالتركز فى اقليمها ومناطق انتاجها - راجع
خريطة الأرز شكل ٤٨ ، ٤٩ - فأكثر من ٩٢٪ من جملة المساحة المزروعة تأتي
من المحافظات الخمس الأولى : الدقهلية ، كفر الشيخ ، الشرقية ، البحيرة ،
الغربية ، وكلها فى مصر السفلى كما نرى . ولا تظهر فى مصر الوسطى والعليا
الا بنسب محدودة جدا فى الفيوم (١.٤٪) والجيزة (٠.١٪) ورغم هذا التركيز
الواضح لا يظهر محصول كمحصول احتكارى فى المحافظة أو عدد قليل من
المحافظات كالذرة الرفيعة الصيفية مثلا فى أسيوط (٣.٣٪) والعدس فى
أسيوط (٠.٦٪) و (١.٤٪) فى قنا ، القصب فى قنا (٥.٦٪) و
(٢.٥٪ فى إنا) وغيرها من المحاصيل التى تظهر نوعا من التركيز
الاحتكارى - فأكثر محافظات الأرز هى الدقهلية لا تسهم بأكثر من ٢.٧٪ من
المساحة المزروعة عام ١٩٨٢ ، تليها كفر الشيخ (٢.١٪) والشرقية (١.٧٪)
والبحيرة ١.٢٪ وهى نسب متقاربة كما نرى .

وإذا كان اقليم المساحة حكرا على مصر السفلى فكذلك اقليم الاهمية
النسبية للمحصول ووصلت أعلى أهمية نسبية فى محافظتى الدقهلية ودمياط
(٢.٧) لكل ، وكفر الشيخ (٢.٦) ثم الشرقية والبحيرة (١.٥) لكل ،
فالغربية (١.٤) .

وعلى الرغم من أن اقليم الأهمية النسبية يضم ست محافظات إلا أن
الأهمية النسبية للمحصول فيها بالنسبة للمحاصيل الأخرى التى تزرع فى نفس
المحافظة تختلف من محافظة لأخرى ، فالدقهلية التى تحتل الأهمية النسبية
الأولى فى الجمهورية يعتبر الأرز فيها فى المركز الأول من حيث الأهمية النسبية ،

جدول (٤٥)

الأرز : توزيع المساحة والانتاج و انتاجية الفدان على
المحافظات المختلفة (١٩٨٢) (١)

المحافظة	المساحة		ترتيب	الانتاج		ترتيب	طن	ترتيب	طن	ترتيب
	فدان	%		طن	ترتيب		طن			
الدقهلية	٢٧٧,٨٢٥	٢٧	١	٥٩٢,٦١١	١	١	٢,١٣٣	١٤		
كفر الشيخ	٢١٤,٢٥٠	٢١	٢	٤٧٨,٠٢٧	٢	٢	٢,٢٣١	١٢		
الشرقية	١٨١,٠٠١	١٧,٦	٣	٤٤٤,٦٠٣	٣	٣	٢,٤٥٦	٨		
البحيرة	١٧٦,٢٢٢	١٧,٢	٤	٤٧٩,٨٤٤	٤	٤	٢,٧٧٣	٣		
الغربية	٩٧,١٤٢	٩,٥	٥	٢٦١,٨٠١	٥	٥	٢,٦٩٥	٤		
دمياط	٤٨,٤٤٩	٤,٧	٦	١١٨,٤٩٨	٦	٦	٢,٤٤٦	٩		
الفيوم	١٤,٤٧٧	١,٤	٧	٣٢,٠٧١	٧	٧	٢,٢١٥	١٣		
أسكندرية	٦,٤١٦	٠,٦	٨	١٠,٤١٣	٨	٨	١,٦٢٣	١٥		
القليوبية	٤,٤٢٢	٠,٤	٩	١٧,٦٥٠	٩	٩	٢,٦٣٥	٥		
الاسماعيلية	٣,٠٤٢	٠,٣	١٠	٧,٤١٠	١٠	١٠	٢,٤٣٦	١٠		
المنوفية	٢٩٨	٠,٣	١١	٧٣٦	١١	١١	٢,٤٦٩	٧		
السويس	١٥٤	٠,١	١٢	٣٧٠	١٢	١٢	٢,٤٠٠	١١		
القاهرة	١٣٨	٠,١	١٣	٢٨٠	١٣	١٣	٢,٧٥٠	٢		
الجيزة	١١٤	٠,١	١٤	٣٤٠	١٤	١٤	٢,٩٨٢	١		
المنيا	٦	-	١٥	١٥	١٥	١٥	٢,٥٠٠	٦		
الجمهورية	١,٠٢٣,٩٥٦	١٠٠		٢,٤٣٨,٧٦٩						

- معامل الارتباط بين المساحة والانتاجية ٠,٦٧٩

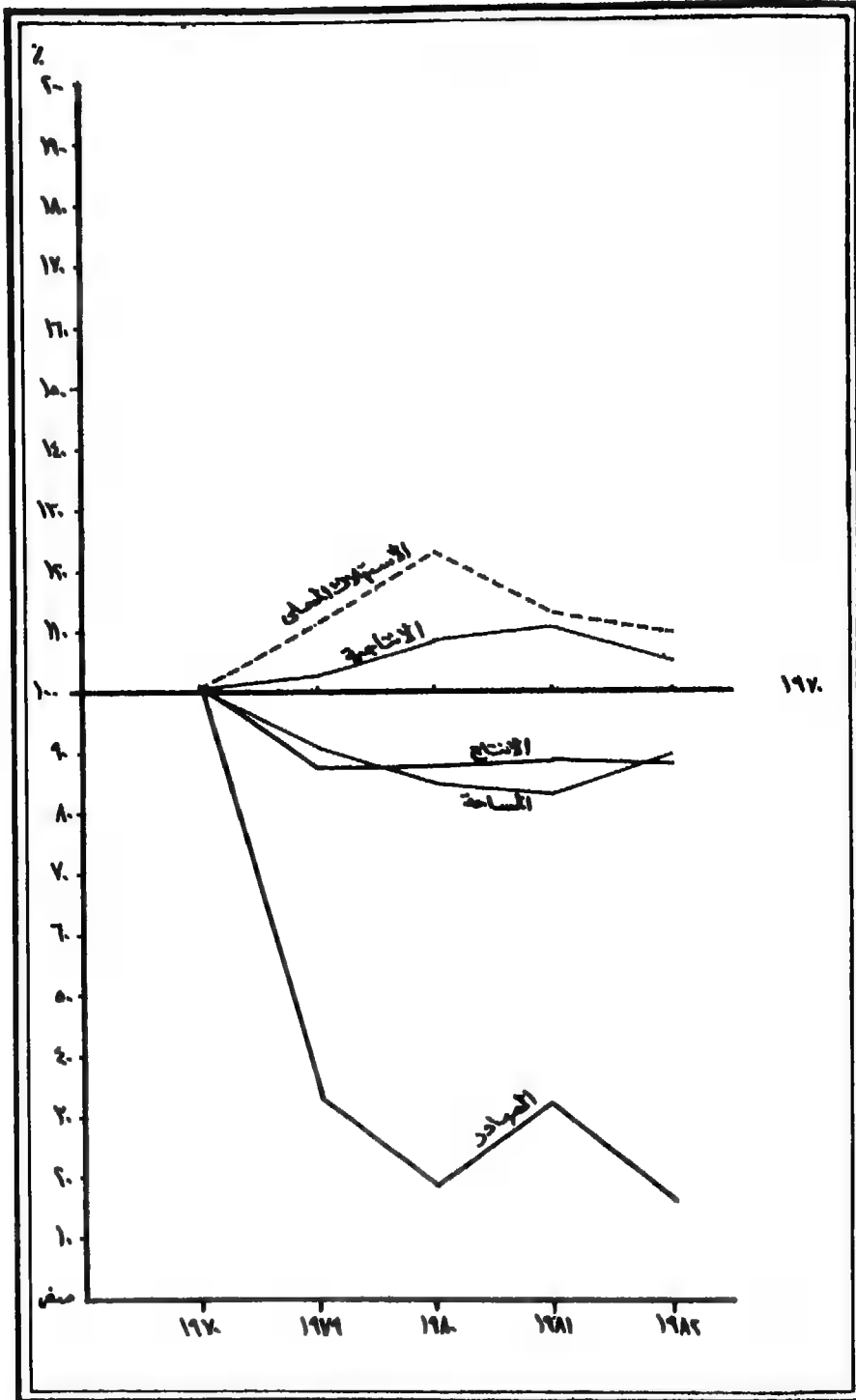
(١) انظر ملحق رقم (٦) لبيانات ١٩٨٥

- أما فى دمياط فتحتل الأهمية النسبية الثانية بعد النخيل أو البلح ، وكذلك فى كفر الشيخ بعد الكتان وفى الشرقية التى تحتل المركز الثالث على مستوى الجمهورية يشغل الأرز المرتبة الثالثة فى الأهمية النسبية بعد الترمس والفول السودانى ويحتل المرتبة الثالثة فى الغربية بعد البصل والقطن . وفى البحيرة يحتل المرتبة الخامسة بعد البطاطس والشعير والبطيخ والكتان . (شكل ٢١) .

الانتاج والانتاجية والنشاط الاقتصادى والمحصول :

وصلت جملة الانتاج عام ١٩٨٢ الى ٢٣٤٨٧٦٩ طنا بمتوسط انتاجية ٢٣٨٢ طنا للفدان ، و ٤٥٠٠٠ ر. طنا عام ١٩٨٦ .
وكما سبق أن أشرنا احتلت مصر المرتبة الثانية على مستوى العالم فى انتاجية الفدان بعد كوريا الشمالية (عام ١٩٧٩ - ١٩٨١) ، وهبطت الى المركز العالمى العاشر عام ١٩٨٦ (١١) .

وتأتى انتاجية مصر السفلى أعلى من المتوسط العام ، وأعلى من انتاجية مصر الوسطى ، ومع ذلك تختلف من محافظة لأخرى فهى فى محافظات المساحات الكبيرة : الدقهلية وكفر الشيخ أقل من المتوسط العام ، على حين ترتفع عن هذا المتوسط فى محافظات الشرقية (٢٤٥٦) والغربية (٢٦٩٥) ، والبحيرة (٢٧٢٣) ، وتصل أقل انتاجية على مستوى الجمهورية فى الاسكندرية (١٦٢٣) من مساحة ٦٤٢٦ فدان فقط ، والدقهلية (٢١٣٣) وكفر الشيخ (٢٢٣١) والفيوم (٢٢١٥) - (راجع الخريطة شكل ٤٨) - وأعلى انتاجية فى الجيزة (٢٩٨٢) والقاهرة (٢٧٥٠) والبحيرة (٢٧٢٣) . والشكل المرفق شكل ٥٠ يوضح تطور الحركة الاقتصادية للمحصول خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢



شكل (٥٠) تطور النشاط الاقتصادي في الأردن في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٢
(أرقام قياسية، سنة ١٩٧٤ = ١٠٠)

ويظهر من الشكل أن خط المساحة والانتاج والصادر تظهر هبوطاً عن المستوى عام ١٩٧٠ (متوسط الفترة ٦٥ - ٧٠) ولو أن الهبوط في حركة الصادر أكثر وضوحاً منه في المساحة والانتاج اللذين لا يظهر فيهما التغير بشكل كبير .

أما خط الانتاجية والاستهلاك المحلي فيميلان للارتفاع عن مستوى ١٩٧٠، وخاصة فيما يتصل بالاستهلاك المحلي .

٦- القصب :

يُعتقد أن قصب السكر لم يزرع في مصر قبل الفتح الإسلامي ، ثم دخلت زراعته سوريا ، وقبرص ومراكش وأسبانيا وباقي أقطار البحر المتوسط . وانتشرت زراعته في عهد الطولونيين والفاطميين ، وقامت المصانع لصناعته ، وصدرت منتجاته لأوروبا والمجترات بوجه خاص ، ودول الشرق في سوريا والعراق ودول الخليج العربي .

وجاء ذكر السكر في كتابات العلماء العرب كالإدريس وعبد اللطيف البغدادي وغيرهما ، وفي هذه الكتابات وصفت القاهرة وأقليمها بحقل السكر . تدهورت زراعة القصب وصناعة السكر كثيرا في العصر التركي لتستعيد مكانتها ثانية وبدرجة أكبر في عهد محمد علي وخلفائه ، عندما اهتمت الدائرة السنية بزراعة القصب في مصر العليا ، وأقيمت مصانع السكر بين القاهرة وأسيوط .

وفي عام ١٨٩٢ تكونت شركة بلجيكية فرنسية - الشركة العمومية للسكر بالوجه القبلى - وأقامت مصنعا بالشيخ فضل - بنى مزار - وأصبحت صناعة السكر احتكارا لهذه الشركة .

أما شركة تكرير السكر بالحوامدية فقد أقيمت عام ١٨٩٣ ، وعام ١٨٩٧ اتحدت الشركتان تحت اسم الشركة المصرية العامة لصناعة السكر والتكرير .

وقد عرف النصف الأول من هذا القرن تطورا كبيرا في انتاج القصب ومساحته ، وزراعته ، وصناعته ، تطورت الأنواع وتحسن الفن الزراعى ، وأدخلت أصناف جديدة ، وزاد متوسط محصول الفدان وتراوحت المساحة المزروعة بين ٤٥ ألف ، ٩٠ ألف فدان معظمها بمصر العليا .

جدول (٤٦)
تطور مساحة وانتاج القصب ١٩٧٩ - ١٩٨٦

الانتاجية	الانتاج	المساحة	السنة
طن/فدان	طن	فدان	
٣٥٣٥٣	٨٧٩٠٠٥١٧	٢٤٨٦٥٠	١٩٧٩
٣٤١٣٥	٨٦١٨٣٩٣	٢٥٢٤٨١	١٩٨٠
٣٥٠٨٨	٨٨٠٤٨١٦	٢٥٠٩٣٦	١٩٨١
٣٤٤١٦	٨٧٤٠٤٦٧	٢٥٣٩٦٨	١٩٨٢
٣٢٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠	٢٦٧٠٠٠	١٩٨٤
٣٣٣٠٠	٩١٤٠٠٠٠	٢٧٥٠٠٠	١٩٨٥
٣٣٠٠٠	٩٤٥٠٠٠٠	٢٨٧٥٠٠٠	١٩٨٦

وتحتل مصر المركز العالمى الخامس فى انتاجية القصب التى وصلت -
 كمتوسط للفترة ٧٩ - ١٩٨١ - إلى ما يقرب من ٣٥ طنا للفدان بعد بيرو -
 المنتج العالمى الأول (٤٩ طنا) وأندونيسيا وكولومبيا والولايات المتحدة

المتحدة الأمريكية . (قدرت الانتاجية عام ١٩٨٦ بـ ٣٣ طن للفدان احتلت مصر المركز الثالث عشر) (١) .

والقصب فى مصر من محاصيل المجموعة المساحية الثانية حيث وصلت جملة المساحة المزروعة عام ١٩٨٢ الى ما يقرب من ٢٥٤ ألف فدان (٢٥٣٩٦٨) ، وانتجت ٤٦٥.٨٧٤ طنا ، بمتوسط انتاجية يقرب من ٣٤٥ طنا للفدان (٣٤٤١٦) (جدول ٤٦) ولم تتغير المساحة المزروعة أو جملة الانتاج أو الانتاجية للفدان كثيرا فى الثمانينيات ، فقد قدرت المساحة المزروعة فى عام ١٩٧٩ بأكثر قليلا من ٢٤٨ ألف فدان امتدت عام ١٩٨٠ الى ٢٥٢ ألف فدان ، و ٢٥١ عام ١٩٨١ لترتفع الى ٢٥٤ ألف فدان عام ١٩٨٢ ، ٢٦٧ عام ١٩٨٤ و ٢٧٥ عام ١٩٨٥ و ٢٨٧ عام ١٩٨٦ ، أما الانتاج الذى وصل الى ٨٨ مليون طن عام ١٩٧٩ فقد انخفض الى ٨٦ عام ١٩٨٠ ثم ٨٨ مليون طن ، ٨٧ مليون طن فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ و ٨٥ مليون طن عام ١٩٨٤ و ٩١ مليون طن عام ١٩٨٥ و ٩٤ مليون طن عام ١٩٨٦ .

أما الانتاجية فكانت فى هبوط نسبى مستمر فقد انخفضت من ٣٥.٣ طن للفدان ١٩٧٩ الى ٣٤ طن ، ٣٥ طن و ٣٤.٤ طن فى الأعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ والى ٣٢ طن عام ١٩٨٤ ثم ارتفعت الى ٣٣ طن للفدان عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ .

وقد ساهم القصب ومنتجاته المختلفة عام ١٩٨١ بما يقل عن ٦٪ من جملة قيمة الانتاج الزراعى فى مصر . (جدول ٤٦) .

أقليم القصب :

١- الدورة الزراعية وشروط الانتاج :

القصب من محاصيل المناطق المدارية وينتج في المناطق غير المدارية ، وإن كانت المناطق الأولى أفضل لانتاجه فهو يعطى محصولا أوفر ونسبة أعلى من السكر ، ولا تنجح زراعته بعد خط عرض ٣٣ شمالا أو جنوبا . والقصب من المحاصيل التي تحتاج لحرارة مع درجة من الرطوبة تسمحان بالنمو والانتاجية المرتفعة ، ويتأثر بالصقيع الذي يؤثر على الأوراق حديثة النمو وعلى العصارة التي تقل فيها نسبة السكر .

والقصب من المحاصيل المجهدة للأرض ، ولذلك يخصص لانتاجه أقوى أجزاء الأرض ، ويمكث في الأرض ما يقرب من سنة كاملة قبل أن يكسر ، ولا تعاد زراعته في الأرض الواحدة أكثر من سنتين .

وأفضل الأراضي للقصب الطينية الصفراء العميقة ، ولا ينجح في الأرض الطينية العميقة أو الملحية أو القلوية أو الرملية . وعادة يسبق زراعته بور عقب محصول بقولي كالقول أو العدس أو البرسيم .

وهناك أكثر من دورة زراعية للقصب منها الدورة الرباعية التي يزرع فيها القصب في الأرض الواحدة لمدة سنتين : غرس وخلفه ، ثم تترك الأرض بورا يعقبه محصول الذرة في السنة الثالثة ، ثم محصولي بقولي : برسيم أو فول أو عدس يعقبه بور في السنة الرابعة ، ثم تعاد زراعة القصب .

أو قد يزرع في دورة ثلاثية تقسم فيها الأرض الى أقسام ثلاثة يزرع القصب في أحد هذه الأقسام لمدة سنتين - غرس وخلفه - ثم تترك الأرض بورا في السنة الثالثة لتعاد زراعة القصب بعد ذلك .

ويزرع القصب في دورات سداسية أو خماسية وفي الأولى يزرع سدس الأرض ويترك في الأرض خلفتين ، معنى ذلك أنه يشغل سدس الأرض لمدة ثلاث سنوات ويدخل معه في الدورة في السنوات الثلاث الأخرى الذرة الرفيعة الصيفية والقمح والبور والبول والعدس ثم تعاد زراعة القصب .

دورات القصب

(دورة ثلاثية) الارض ثلاثة أجزاء

السنة الأولى	قصب غرس	محاصيل عادية	محاصيل عادية
السنة الثانية	خلفة	غرس	هــ
السنة الثالثة	هــ	خلفة	غرس
السنة الرابعة	قصب غرس	هــ	خلفة

(دورة رباعية) الارض أربعة أجزاء

السنة الاولى	قصب غرس	هــ	هــ/ذرة	هــ/محصول صيفى
السنة الثانية	خلفة	غرس	هــ	هــ/ذرة
السنة الثالثة	هــ/ذرة	خلفة	غرس	هــ
السنة الرابعة	هــ	هــ/ذرة	خلفة	غرس
السنة الخامسة	غرس	هــ	هــ/ذرة	خلفة

(دورة سداسية) الأرض ستة أجزاء

السنة الاولى	غرس	فول/هــ	قمح/هــ	ذرة رفيعة	زراعة عادية
السنة الثانية	خلفة	غرس	فول/هــ	قمح/هــ	زراعة عادية
السنة الثالثة	خلفة (٢)	خلفة	غرس	فول/هــ	ذرة رفيعة
السنة الرابعة	ذرة رفيعة	خلفة (٢)	خلفة	غرس	فول/هــ
السنة الخامسة	قمح/هــ	ذرة رفيعة	خلفة (٢)	خلفة	فول/هــ
السنة السادسة	فول/هــ	قمح/هــ	ذرة رفيعة	خلفة (٢)	غرس
السنة السابعة	غرس	فول/هــ	قمح/هــ	ذرة رفيعة	خلفة (٢)

أما الدورة الخماسية فتشبه السادسة مع اختلاف ، وفيها يزرع خمس الأرض بالقصب (١) .

وفى كل الدورات السابقة تبدأ زراعة القصب فى يناير وفبراير وتفضل يكون القصب الخلفة جاهزا للكسر قبل الغرس بما يقرب من شهر (ديسمبر للأول ويناير للثانى) .

٢- توزيع مناطق الانتاج والانتاجية :

بدأ محصول القصب فى مصر محصولا لمصر العليا والوسطى ولا يزال حتى الآن محصولا لمصر العليا فى المقام الأول - راجع الجدول (جدول ٤٧) والخرائط والأشكال المرفقة شكل ٥١ ، ٥٢ - فيظهر مثلث التوزيع - شكل ٢٠ - أن القصب أحد المحاصيل الأربعة التى تمثل مصر العليا وهى العدى والحمص والذرة الرفيعة الصيفى والقصب ، وتظهر أرقام التوزيع أن مصر العليا حققت عام ١٩٨٢ مايقرب من ٨١٪ من مساحة القصب فى مصر و٨٣٪ من جملة الانتاج بمعامل أهمية نسبية (٤ر٥) مقابل ١٥٪ من المساحة (١٢ر٨٪ للانتاج) لمصر الوسطى وأقل من ٥٪ من جملة المساحة والانتاج لمصر السفلى .

وتظهر خريطة التوزيع على المحافظات والأشكال البيانية وجداول التوزيع أن المحافظات الخمس الأولى التى تزرع أكثر من ١٪ من جملة المساحة لا تزيد على ثلاث محافظات هى قنا وأسوان والمنيا (دليل الانتشار ١٢) .

وتظهر الدراسة أن محافظة قنا تحتل المركز المساحى الأول وتسهم بأكثر من ٥٧٪ من مساحة القصب فى مصر عام ١٩٨٢ بأهمية نسبية (١٠ر٥) تليها محافظة أسوان - ٢١ر٥٪ من جملة المساحة ، أهمية نسبية (١٠ر٧٥) ، ثم المنيا

(١) راجع الجزء الخاص بالدورة الزراعية فى الفصل الأول .

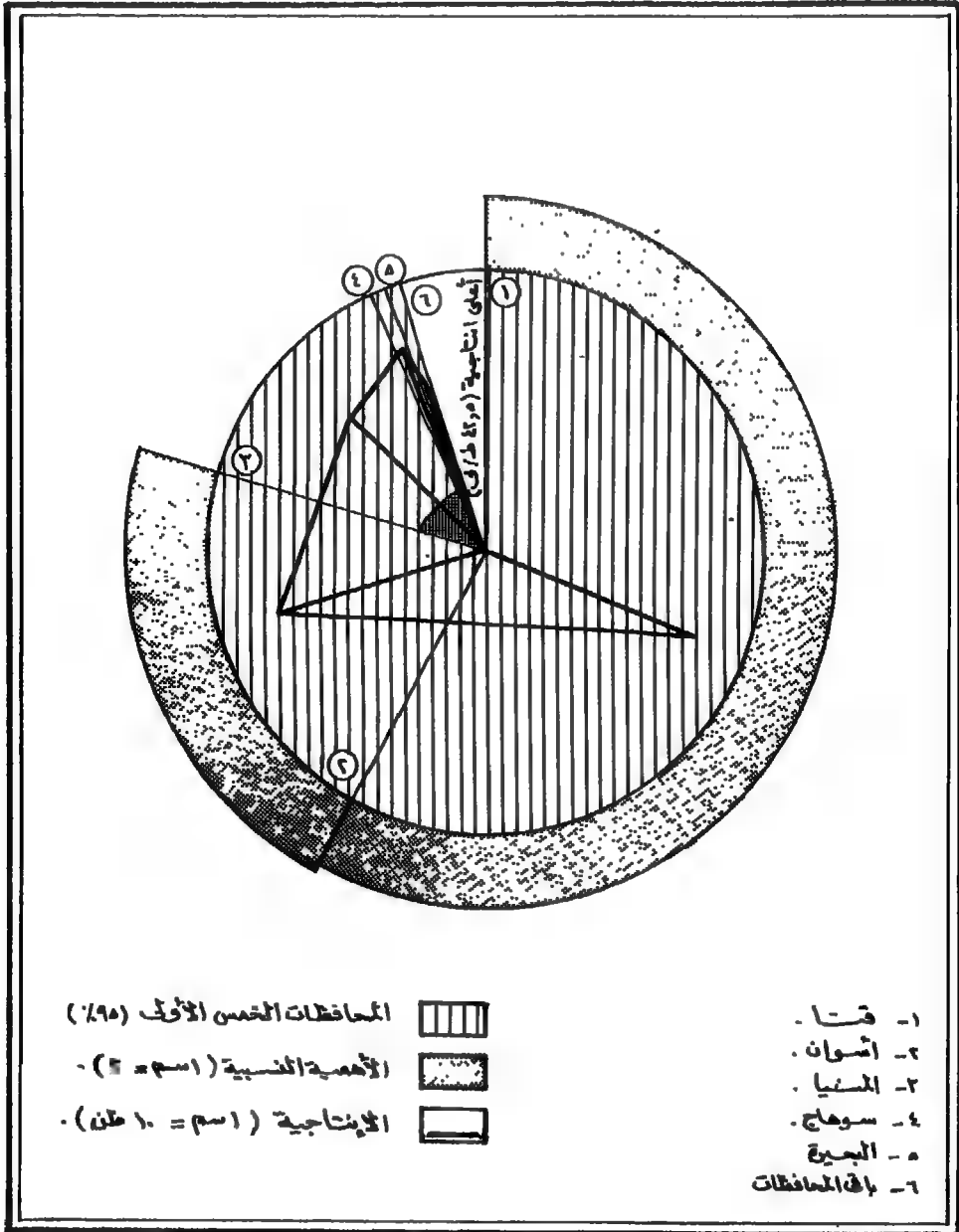
جدول (٤٧)

توزيع انتاج القصب على المحافظات (١٩٨٢) (١)

ترتيب	المحافظة	المساحة			الانتاج		الانتاجية	
		فدان	%	أهمية	طن	ترتيب	طن	ترتيب
١	قنا	١٤٦٣٥٩	٥٧.٦	١٠.٥	٥٢٠.٥٦٠.٢	١	٣٥٥٦٧	٦
٢	أسوان	٥٤٦٤٣	٢١.٥	١٠.٧٥	١٩٠.٥٧٦٣	٢	٣٤٨٧٧	٨
٣	المنيا	٣٥٥٥٩	١٤.٠	١.٩	١٠.٤٧٨٢٥	٣	٢٩٤٦٧	١٤
٤	سوهاج	٢٤٤٣	٩.٦	-	٨٢.٨٤٠	٥	٣٣.٩٠.٩	٩
٥	البحيرة	٢٢٢٢	٨.٧	-	٥٥.٤٠.٣	٧	٢٤.٩٣٤	١٧
٦	القليوبية	٢١٩٤	-	-	٩٣.٣٥٨	٤	٤٢.٥٥٢	١
٧	الدقهلية	١٦٢٤	-	-	٥٤.٠.٧٠	٨	٣٣.٢٩٤	١١
٨	أسيوط	١٥٤٨	-	-	٥٧.٦.٣	٦	٣٧.٢١١	٣
٩	كفر الشيخ	١١٦٣	-	-	٣٢٧٢٧	١١	٢٨.١٤٠	١٥
١٠	بنى سويف	١٠٤٧	-	-	٢٦.٦٦٦	١٢	٢٥.٤٦٩	١٦
١١	الجيزة	١٠٢٣	-	-	٣٤.١٩١	١٠	٣٣.٤٢٢	١٠
١٢	المنوفية	١٠١٦	-	-	٣٦.١٨٩	٩	٣٥.٦١٩	٥
١٣	الغربية	٩٢٥	-	-	٣٣.٧١٨	١٣	٣٦.٤٥٢	٤
١٤	الشرقية	٧٣٩	-	-	٣٠.٢٣٧	١٤	٤٠.٩١٦	٢
١٥	دمياط	٥١١	-	-	١٨.٠.٢٤	١٥	٣٥.٢٧٢	٧
١٦	الفيوم	٥١٠	-	-	١٦.٥٢٣	١٦	٣٢.٣٩٨	١٢
١٧	الاسكندرية	٢٥٤	-	-	٤٩٩٢	١٧	١٩.٥٦٤	٢٠
١٨	السويس	٩٤	-	-	١٨٩٩	١٨	٢٩.٦٧٢	١٣
١٩	الاسماعيلية	٦٢	-	-	١٣٥٠	١٩	٢١.٧٧٤	٢١
٢٠	القاهرة	٦٢	-	-	١٤٨٨	٢٠	٢٤.٠	١٨
	مصر السفلى	١٠.٨٣٦	٤.٣		٣٦٣.٤٥٥		٣٣.٥٤١	
	مصر الوسطى	٣٨.١٣٩	١٥.٠		١.١٢.٥٢٠.٥		٢٩.٥٠.٣	
	مصر العليا	٢٠.٤.٩٩٣	٨.٠.٧		٧.٢.٥١٨.٠.٨		٣.٥.٣٧٦	
	الجمهورية	٢٥٣.٩٦٨	١٠٠		٨.٧.٤.٠.٤٦٧		٣.٤.٤١٦	

(١) راجع ملحق (٨) لأرقام ١٩٨٥ .

- المحافظات المدنية انتاجيتها منخفضة .



توزيع القصب على المحافظات ١٩٨٢

بأقل من ١٥٪ من جملة المساحة فى مصر وأهمية نسبية (١٩) وتحتل هذه المحافظات نفسها المراكز الثلاثة الأولى فى الانتاج وبنفس الترتيب .
أما أقل المحافظات مساحة فهى المحافظات المدنية : القاهرة والاسماعيلية والسويس والاسكندرية ثم الفيوم ودمياط .

أما دراسة الانتاجية شكل ٥١ و ٥٢ فتوضح أن أعلى انتاجية للقصب جاءت من القليوبية (٤٢٥ طنا للفدان)، وهى تحتل المركز السادس فى المساحة بنسبة تقل عن ١٪ من المساحة المزروعة ، يليها فى المركز الثانى - من حيث الانتاجية - محافظة الشرقية ، وهى أيضا من محافظات مصر السفلى - ليست فى إقليم القصب - ثم أسيوط فى المركز الثالث - ليست كذلك من محافظات القصب - (المركز الثامن مساحة) ثم الغربية - المركز ١٣ مساحة - ثم المنوفية - المركز ١٢ مساحة . الأمر الذى يشير الى أنه إذا كانت مساحة القصب وإنتاج القصب تشير الى مصر العليا ، فإن انتاجية الفدان تشير إلى مصر السفلى فى المقام الأول.

أما مراكز المساحة الأولى والأهمية النسبية الأولى للمحصول فلا تمثل مراكز الانتاجية الأولى ، فقنا المحافظة الأولى مساحة والثانية أهمية نسبية تحتل المركز السادس فى الانتاجية ، وأسوان المركز الثانى مساحة والأول أهمية نسبية تحتل المركز الثامن فى الانتاجية ، والمنيا المركز الثالث مساحة والثالث أهمية نسبية هى الرابعة عشرة فى الانتاجية .

أما أقل انتاجية فجاءت من الاسكندرية (١٩٦ طنا) والاسماعيلية (٢١٨) والقاهرة قالهيرة ، وبنى سويف .

أما دراسة الأهمية النسبية داخل المحافظات وبين محاصيلها المختلفة فتظهر أن هذ الأهمية لا تظهر الا فى المحافظات الثلاث التى سبقت الإشارة اليها وهى قنا - ويحتل فيها القصب الأهمية الأولى بين محاصيل قنا الأخرى ، ويحتل القصب الأهمية الأولى كذلك فى أسوان ، أما فى المنيا فيأتى القصب فى الأهمية النسبية السادسة بعد الحلبة وفول الصويا والقمح ، والفول البلدى والذرة الشامية النيلى .

- الانتاج والاستهلاك :

وصلت مساحة القصب عام ١٩٨١ الى ٢٥١ ألف فدان أنتجت ٨ر٨ مليون طن ، خصص منها ٢١٩ ألف فدان لصناعة السكر (٧٧٦ مليون طن) أى بنسبة (٨٢ر٢٥٪) بينما خصص الباقي - مساحة ونتاجا - لصناعة العسل الأسود والعصير الطازج ، وخصص لانتاج العسل الأسود ١٤ ألف فدان والعصير الطازج ١٨ ألف فدان - وتتميز المساحة المخصصة لصناعة السكر بالانتاجية العالية للفدان بالمقارنة مع المخصص للعسل الأسود أو العصير الطازج .
والجدول التالى يوضح جملة الانتاج والاستهلاك فى الفترة
١٩٧٨ - ١٩٨١ (١) جدول (٤٨)

جدول (٤٨)

القصب : الانتاج والاستهلاك ١٩٧٨ - ١٩٨١ (١)

السنة	الانتاج ألف طن متري	التجارة		الإستهلاك المحلي		
		صادر	وارد	الصافي للاستهلاك	تصويب القصب كج في السنة	برام في البحر
١٩٧٨	قصب ٨٣٧٩	-	-	١٧٣	٤٥	١٢٣
	سكر خام ٥٩٣	-	-	٢٨٦	٧٥	٢٠٥
	سكر مكرر ٢٨٦	٤٥	٣٦٢	٦٠٣	١٥٨	٤٣٤
				جملة ١١٨٠ (٧)	٣٠٨	٨٤٣
١٩٧٩	٨٢٩٦	-	-	٢٠٦	٥٢	١٤٢
	٦٢٤	-	-	٣١١	٧٩	٢١٦
	٢٨٦	٢٨	١٨٨	٤٤٦	١١٣	٣١٠
				١٠٧٩	٢٧٤	٧٥١
١٩٨٠	٨٧٩١	-	-	١٧٢	٤٢	١١٥
	٦١٨	-	-	٣٢٩	٨١	٢٢٢
	٢٦١	٩	٢٣٣	٤٨٥	١١٩	٣٢٦
				١١٠٩	٢٧٢	٧٤٤
١٩٨١	٨٦١٨	-	-	١٤٣	٣٤	٩٣
	٦١٥	-	-	٣٢٦	٧٩	٢١٧
	٢٦١	-	٣٥٢	٦١٣	١٤٨	٤٠٥
				١٢١٣	٢٩٣	٨٠٢

(١) الاقتصاد الزراعي - ١٩٨٣ - ص ١٠٠ ، ص ١١٥ .

(٢) الجملة تضم عناصر أخرى هي الجلو كوز وعسل النحل والعسل الأسود .

يظهر من الجدول السابق ومن دراسة الانتاج والاستهلاك والنشاط الاقتصادي بوجه عام أن أرقام الانتاج كانت تتحرك بين ٨٢ مليون و ٨٧ مليون طن للقصب وحول ٦٠٠ ألف طن من السكر الخام ، و ٢٧٠ ألف من السكر المكرر ، ويظهر كذلك أن حركة الوارد عادت عام ١٩٨١ الى ما يقرب من مستوى الوارد عام ١٩٧٨ والذي يزيد كثيرا عن مستوى الوارد عام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، الأمر الذي انعكس على الزيادة فى متوسط نصيب الفرد الذى وصل عام ١٩٨١ الى أقل قليلا من ٣٠ كج للفرد فى السنة أو ما يعادل ٨٠ جراما من السكر فى اليوم أو ما يعطى ٢٨٣ سعرا حراريا فى اليوم .

أما القيمة النقدية لمنتجات القصب فتظهر أن قيمة القصب المخصص لصناعة السكر شكلت ٨٧٪ من جملة قيمة قصب السكر المنتج عام ١٩٨١ (١٢٧) مليون جنيه مقابل ٧٥ مليون جنيه للعسل الأسود و ١١ مليون جنيه للعصير الطازج .

المبحث الثالث محاصيل المجموعة الثانية - الحضر

تضم هذه المجموعة من غلات المركب المحصولى المصرى محاصيل الحضر والذرة الشامية النيلية والذرة الرفيعة الصيفى ثم الفاكهة والفول البلدى والقصب ، لما كنا نرى أنه من الأوفق لمثل هذه الدراسة دراسة الذرة الشامية النيلية متكاملة مع الذرة الشامية الصيفية ، وتجمع بين دراسة الذرة الرفيعة الصيفى والرفيعة النبلى فدراسة الذرة الشامية بنوعيهما - باعتبار الاستخدام الغذائى لمجموعة الذرة ، مع توافر الدراسة الجغرافية المقارنة ، فسوف نقصر الدراسة فى هذا المبحث على دراسة الحضر ويخصص المبحث الرابع لدراسة الفاكهة .

وفى دراسة الحضر قد يكون من المناسب أن نخرج منها دراسة البطيخ ليلحق بدراسة الفاكهة وخاصة وأن نشرة الاقتصاد الزراعى - على الرغم ن أنها تدرس البطيخ ضمن مركب الحضر - إلا أنها تفرد دراسة احصائية خاصة لمجموعة البطيخ والشمام والمقات ، و على أن تضم الى الحضر البطاطس التى تفرد لها هى الأخرى نشرة الاقتصاد الزراعى دراسة خاصة ، وتدرس عادة عالميا منفصلة عن الحضر .

الحضر :

إذا كان المركب المحصولى المصرى يضم ٢٦ محصولا تضمنتها هذه الدراسة اضافة الى عدد آخر من المحاصيل الثانوية - على المستوى العام - ولكن قد يكون لها أهميتها على المستوى المحلى كالحناء وبصل الروس - لإنتاج الحبة السوداء - واللوب والكركدبه وذرة المكانس ، واعتبرت الحضر عضوا فى هذا المركب ، إلا أن هذا العضو يختلف كثيرا عن باقى أعضاء هذا المركب الخمسة والعشرين الاخرين - باستثناء الفاكهة التى تشبه الحضر فى اعتبار كل منهما مركباً قائماً بذاته داخل هذا المركب الكبير . يضم هذا المركب الخاص بالحضر أفرادا

حصرتهم نشرة الاقتصاد الزراعى فى ٢٤ محصولا تبدأ من الطماطم - أكبرها مساحة - والبطيخ يليه فى الأهمية المساحية - وإن كان سوف يستبعد لأغراض هذه الدراسة ليضم الى مجموعة الفاكهة استنادا الى المركب الغذائى لتضم مكانه البطاطس - وتنتهى بالخيازى والفول الرومى الذى لا تزيد المساحة المزروعة منهما عن ٥٨٢ . ٣٣١ فدان على الترتيب .

ويستمد هذا المركب المحصولى أهمية دراسته من الاعتبارات الآتية :

١- تقترب الخضر من حيث المساحة من مجموعة المحاصيل المليونية - لو أضيفت البطاطس الى مجموعة الخضر .

٢- تعتبر الخضر من محاصيل كل الجمهورية فدليل انتشارها ٧٢ وتحتل المركز الأول من حيث الانتشار يليها البرسيم (٦٨) مما يعنى أنها تنتج فى ١٨ محافظة تزرع كل منها ١٪ من المساحة أو أكثر ، وأن المحافظات الخمس الأولى فى الانتاج لا تزرع أكثر من ٥٧٪ من جملة المساحة .

٣- الخضر تمثل أحد محاصيل الثروة الزراعية فى المركب المحصولى أمام التزايد المطرد فى انتاجها من أقل من ثلاثين ألف فدان الي ما يزيد عن المليون فدان عام ١٩٧٩ - زيادة بمعدل ١٢٠ ألف فدان كل سنة .

٤- يرتبط انتشار الخضر بإمكان زراعتها فى العروات الثلاث الشتوى والصيفى والنبلى ، وبالتالي تعتبر من المحاصيل الجغرافية الدراسة التى تقدم الفرصة لدراسة أثر المركب البيئى على الانتاج .

٥- يمكن تفسير المركب المحصولى فى المحافظات المختلفة وغياب محاصيل من المحاصيل التقليدية من محافظات بعينها - كالجيزة مثلا أو القليوبية - من خلال دراسة توزيع نطاق أو اقليم الخضر .

المساحة والانتاج والانتاجية :

تختلف المساحات المسجلة للخضر فى المصادر المختلفة ، ويرجع هذا الاختلاف الى تحديد ما يضم مركب الخضر من عناصر ، هل يضم البطيخ أو

البطاطس أو غيرها أو كليهما ؛ إذا كان المركب لا يضم البطيخ والبطاطس
لوصلت جملة مساحة الحضر فى العروات الثلاث الى (٦٩١ر٨٥٤ ألف فدان أقل
قليلا من ٧٠٠ ألف فدان) أنتجت عام ١٩٨٢ ما يقرب من ٥ر٢٥ مليون طن
من الحضر ، أما إذا ضمت البطاطس - وهذا ما يجب أن يكون بحكم المركب
الغذائى المصرى - لوصلت المساحة الى ما يزيد ٨٤٤ ألف فدان (٨٤٤ر٨١٣)
أما إذا ضم البطيخ كما يرد في نشرة الاقتصاد الزراعي (١٩٨٣) (ص ٣٨١)
لوصلت الجملة الى ٨٨٢ ألف طن (٨٨٢ر٢٨٥) - والجداول المرفق يوضح توزيع
جملة الانتاج على العروات الثلاث ، منه يتضح أن العروات الثلاث تتقارب الى
حد كبير فى جملة مساحتها وانتاجها ، وان كانت العروة الشتوية تتميز بكبر
مساحتها بنسبة ٣٩ر٥٪ من جملة المساحة مقابل ٣٣ر٥٪ للعروة الصيفية و
٢٧٪ للعروة النيلية .

أما الانتاج فان كان لا يختلف كثيرا فى توزيعه على العروات الثلاث إلا
أنه يُظهر أن العروة الشتوية - بما يقرب من ٤٠٪ من المساحة - لا تسهم بأكثر
من ٣٧٪ من جملة الانتاج مقابل ٣٥٪ من جملة الانتاج بالعروة الصيفية
(٣٣ر٥٪ من المساحة) و ٢٧ر٥٪ من جملة الانتاج للعروة النيلية (٢٧٪ من
المساحة) الأمر الذى يشير الى ارتفاع انتاجية الفدان من العروة الصيفية اذا ما
قورن بانتاجية الفدان من العروة الشتوية .

الدراسة السابقة تشير الى دراسة العروات الثلاث على مستوى الجمهورية
ككل .

أما إذا نظرنا الى دراسة العروات الثلاث على مستوى أقسام مصر الثلاثة
الرئيسية جدول (٤٩) : مصر السفلى والوسطى والعليا لوجدنا بعض الخلاف .

جدول (٤٩)
توزيع إنتاج أغضر على المحافظات المختلفة ١٩٨٢

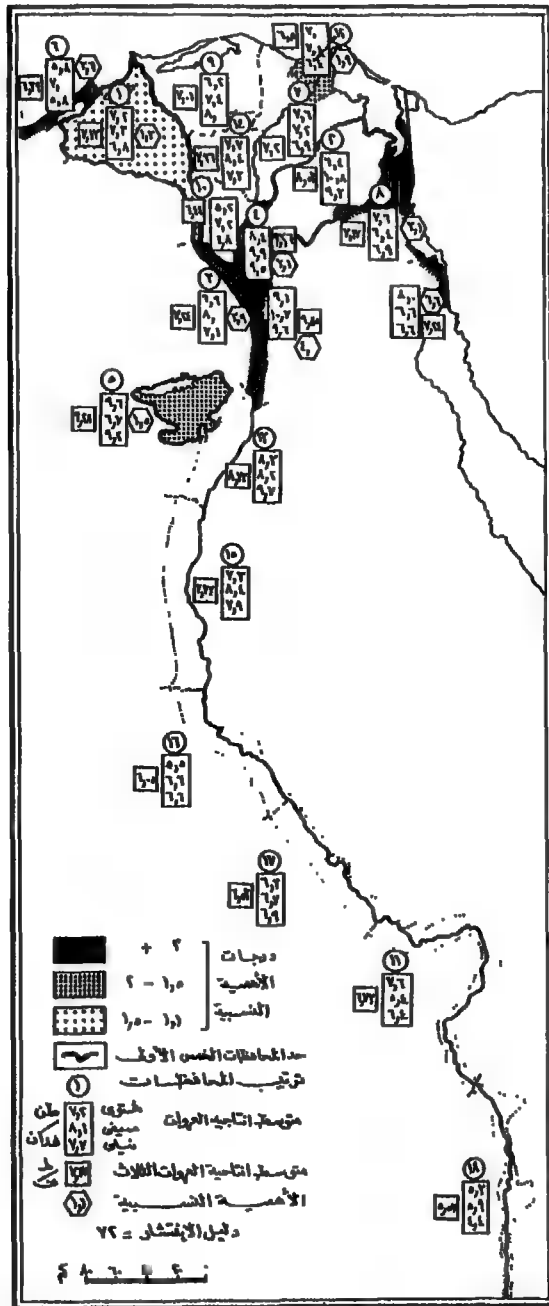
م	المحافظة	القيمة المضافة				القيمة المضافة				القيمة المضافة				القيمة المضافة			
		ناتج	% من الناتج	نسبة	نسبة	ناتج	% من الناتج	نسبة	نسبة	ناتج	% من الناتج	نسبة	نسبة	ناتج	% من الناتج	نسبة	نسبة
١	البحيرة	٣٥٤٤٧	٣٢.٠	٤٤٥٤٩	٤٤.٢	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٤٤.٢	٤٤.٢	٣٥٤٤٧	٣٢.٠	٤٤.٢	٤٤.٢	٣٥٤٤٧	٣٢.٠	٤٤.٢	٤٤.٢
٢	الفيوم	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
٣	المنيا	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
٤	القليوبية	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
٥	الاسكندرية	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
٦	البحيرة	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
٧	البحيرة	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
٨	البحيرة	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
٩	البحيرة	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
١٠	البحيرة	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
١١	البحيرة	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
١٢	البحيرة	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
١٣	البحيرة	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
١٤	البحيرة	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨
١٥	البحيرة	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٣٣١٠.٤	٣٤.٨	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨	٢٥٤٢٩٢	٢٣.٠	٣٤.٨	٣٤.٨

فالعروة الشتوية تظهر أهمية مساحتها بشكل أوضح فى مصر العليا (٤٧٦٪ من جملة مساحة الخضر فى العروات الثلاث) تليها فى الأهمية مصر الوسطى (٤٥٧٪ من جملة مساحة العروات الثلاث فيها) وتأتى فى النهاية مصر السفلى بنسبة (٣٦٣٪ من جملة مساحة خضر العروات الثلاث) الأمر الذى يعنى أن نسبة العروة الشتوية الى مركب الخضر فى مصر العليا والوسطى أعلى من المتوسط العام للجمهورية ، وتقل عن هذا المتوسط فى مصر السفلى .

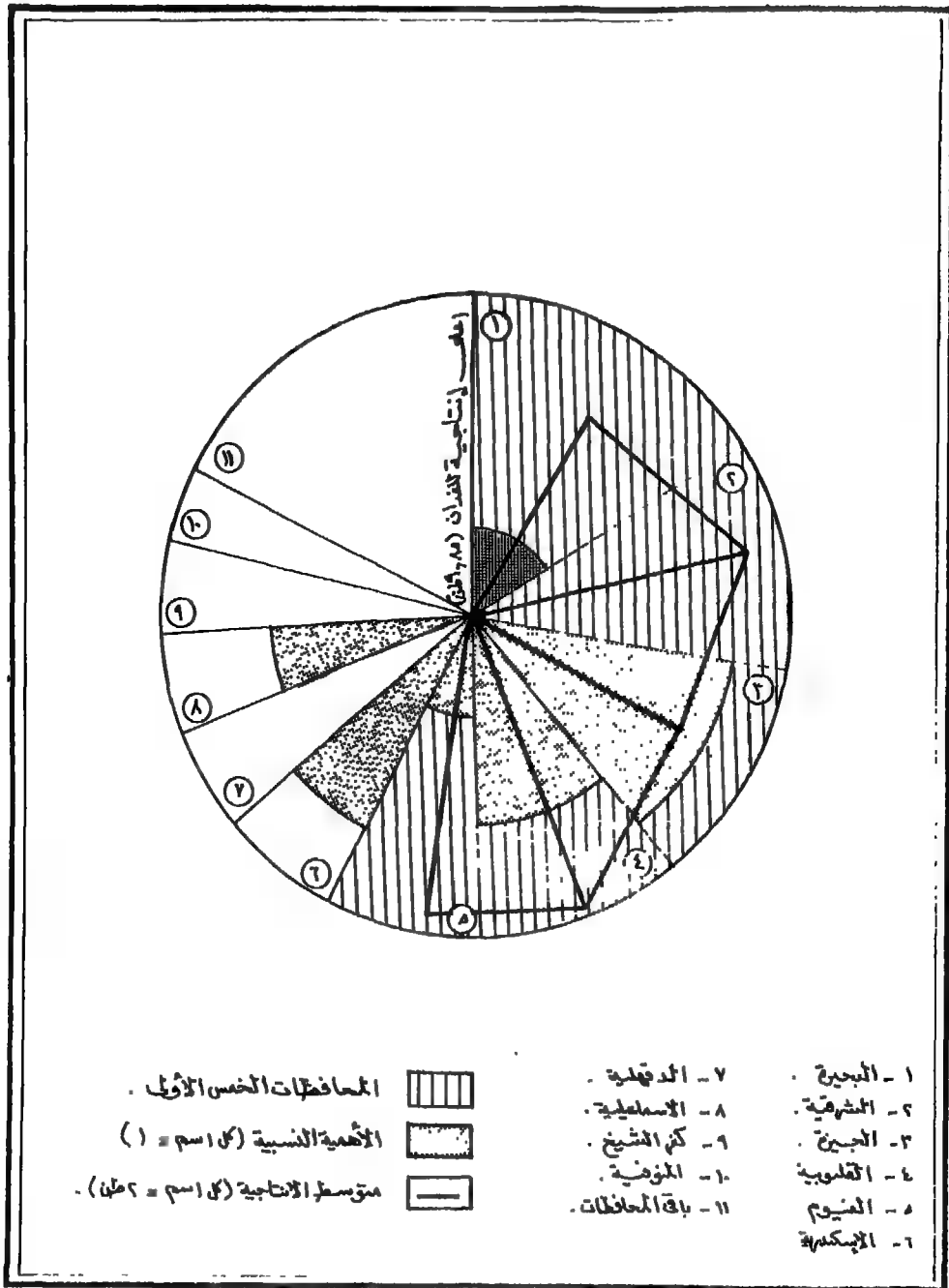
يظهر عكس الصورة السابقة فى العروة الصيفية حيث تصل النسبة فى مصر السفلى الى ٣٨٥٪ من جملة مركب العروات الثلاث - أعلى من متوسط الجمهورية - على حين لا تزيد نسبتها عن ٢١٦٪ فى مصر الوسطى و ٢٥٣٪ من جملة مساحة الخضر فى العروات الثلاث فى مصر العليا ، وبذلك تكون النسبتان أقل من متوسط الجمهورية .

أما العروة النيلية فلا تختلف فى اتجاهها كثيرا عن العروة الشتوية فنسبتها فى مصر السفلى أقل من المتوسط العام (٢٥٢٪) على حين تزيد عن المتوسط العام فى مصر الوسطى (٣٢٧٪) وتكاد تتساوى معه فى مصر العليا (٢٧١٪) .

إذا نظرنا الى هذا التوزيع من زاوية ثالثة زاوية المحافظات المختلفة دون النظر الى التقسيم الثلاثى للجمهورية لامكنا تلخيص هذا التوزيع فى الأشكال ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ والجدول المرفق جدول ٤٩ . ومنهما يظهر نسبة كل عروة من العروات الثلاث الى جملة مساحة الخضر فى كل محافظة .

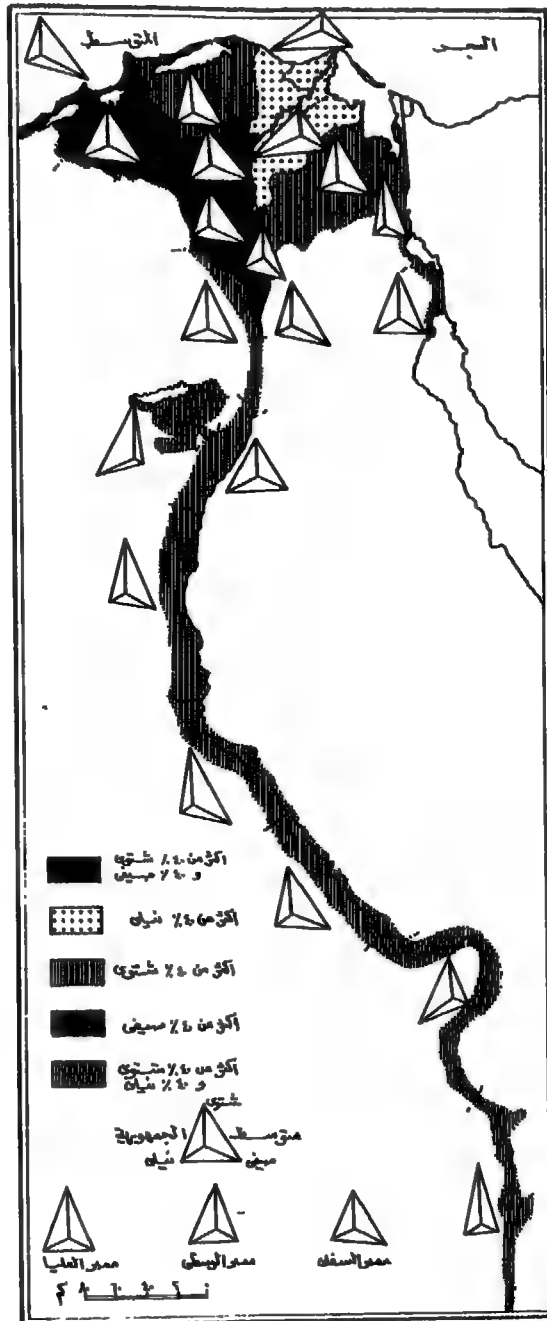


شكل (٥٣) إقليم الخمير (المهرات الثلاث) في مصر عام ١٩٨٢

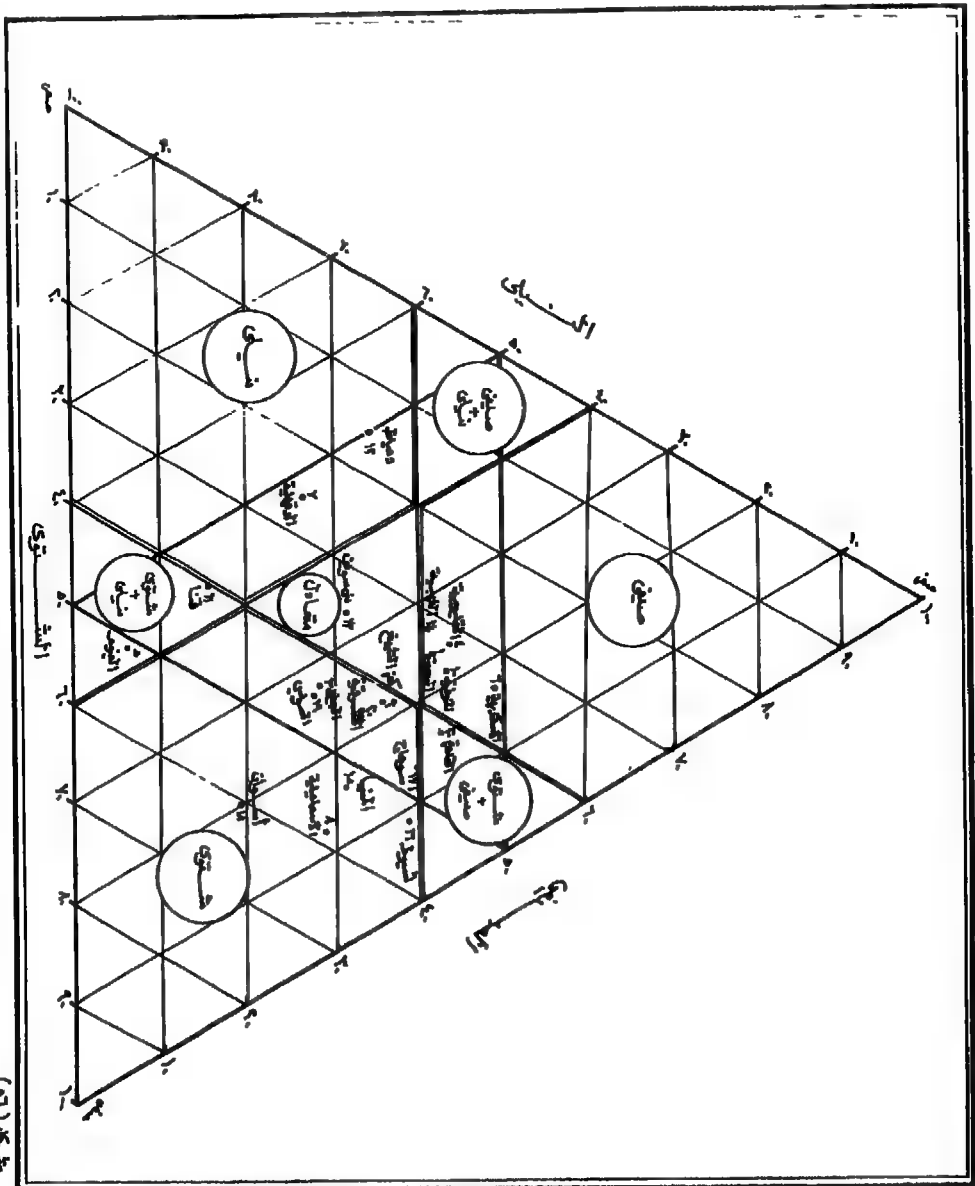


شكل (٥٤)

توزيع مساحة الخضار على المحافظات ١٩٨٢



مركز (د) توزيع الخضر على المحافظات حسب المرات الثلاث
١٩٨٢



ويمكن استنتاج خمسة أنماط من المحافظات هم الآتى :

أولا : محافظات تزيد نسبة الخضر الشتوية عن ٤٠٪ وتظهر بوجه خاص فى محافظات مصر العليا والوسطى - ما عدا محافظة بنى سويف - يضاف إليها محافظات القناة والاسماعيلية والسويس ومحافظة الشرقية ومحافظة كفر الشيخ .

ثانيا : محافظات تزيد فيها العروة الصيفية عن ٤٠٪ وتضم محافظات الأسكندرية ، البحيرة الغربية ، المنوفية والقليوبية .

ثالثا : محافظات تزيد فيها العروة النيلية عن ٤٠٪ وتضم محافظات دمياط ، الدقهلية ، الفيوم وقنا .

رابعا : محافظات تجمع بين عروتين بنسبة ٤٠٪ وأكثر لكل ، وتضم هذه المجموعة محافظة القاهرة ، التى تظهر فيها العروتان الشتوية والصيفية ، والفيوم ومحافظة قنا : العروتان الشتوية والنيلية .

خامسا : النمط الأخير ولا يظهر فيه إلا محافظة بنى سويف ، ولا تظهر فى أى عروة بنسبة ٤٠٪ وتكاد تتساوى فيه العروات الثلاث (٣٥٪ ، ٣١٫٤٪ ، ٣٣٫٦٪ للعروة الشتوية والصيفية والنيلية على التوالى) .

ويظهر من التوزيع السابق أن العروة الصيفية أوضح فى محافظات الدلتا ، والشتوية فى محافظات الصعيد ، أما النيلية فيتقاسمها الصعيد والدلتا شكل (٥٦) .

إلى أى حد يستمر هذا التوزيع مع الانتاجية لكل عروة ؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال من مقارنة خريطة توزيع العروات الثلاث (شكل ٥٥) وخريطة توزيع الانتاجية للعروات الثلاث (شكل ٥٣) .

ومن المقارنة يظهر أن انتاجية مصر العليا منخفضة فى العروات الثلاث ماعدا محافظة قنا فى العروة الشتوية .

وتظهر الانتاجية مرتفعة فى العروات الثلاث فى محافظتى المنيا وبنى سويف من محافظات مصر الوسطى ، وترتفع انتاجية العروة الشتوية والنيلية فى الفيوم ، وتنخفض الانتاجية فى الجيزة فى العروات الثلاث .

أما فى مصر السفلى فترتفع الانتاجية فى العروات الثلاث فى محافظات القاهرة ، القليوبية ، وتنخفض فى العروات الثلاث فى محافظة الاسكندرية ، دمياط ، كفر الشيخ ، البحيرة والمنوفية .

وفى محافظة الغربية ترتفع الانتاجية عن المتوسط العام فى العروة الصيفية والشتوية وفى الدقهلية فى العروة الشتوية ، وفى محافظة الشرقية فى العروة الصيفية والنيلية ، وفى محافظتى الاسماعيلية والسويس ترتفع الإنتاجية عن المتوسط العام فى العروة الشتوية .

ويمكن تفسير توزيع الأهمية للعروات الثلاث على أساس الظروف المناخية فى المقام الأول فالعروة الصيفية أنسب للمناطق الشمالية على حين أن العروة الشتوية أكثر ملائمة للمناطق الجنوبية ، على الرغم من التداخل الواضح بين العروات الثلاث .

التوزيع الاقليمى على مستوى المحافظات :

تظهر أشكال الخضر المرفقة (٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦) أن الخضر من محاصيل الانتشار - دليل انتشارها ٧٢ - الأمر الذى يعنى وجود ١٨ محافظة تزرع ١٪ أو أكثر من مساحة الخضر فى مصر ، ورغم هذا الانتشار - تعدد محافظات الانتاج - إلا أن اقليم الخضر ونطاقها يظهر فى جلاء على الخريطة المرفقة (شكل ٥٣) كرقم (٧) أو علامة النصر تبدأ من جنوب الدلتا وتتفرع فى جناحيها ، فتبدأ من الفيوم التى تحتل المركز الخامس من حيث المساحة المزروعة للعروات الثلاث ، ثم الجيزة التى تحتل المركز الثالث ، والقليوبية التى تحتل المركز الرابع ، والشرقية التى تحتل 'مركز الثانى - هذا فى الجناح الشرقى - أما الجناح الغربى فيظهر فى البحيرة - المركز المساحى الأول - وامتداده فى الاسكندرية المركز المساحى السادس ، وتظهر الدقهلية فى المركز السابع .
هذه هى السبع مراكز الأولى وعلامة النصر .

أما قلب هذا الرمز - (٧) - فيتكون من المنوفية - المركز العاشر ،
والغربية المركز ١٤ ، وكفر الشيخ المركز التاسع - (١٩٨٢).
ويخرج من هذا النطاق امتدادات تظهر فى الاسماعيلية - المركز الثامن -
ودمياط المركز ١٢ - أما محافظات صعيد مصر - مصر الوسطى والعليا -
فتشغل المراكز ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

إذا نظرنا الى اقليم الحضر من زاوية الأهمية النسبية للحضر فى المحافظات
المختلفة لوجدنا أن الإقليم هنا لا يختلف كثيرا عن اقليم المساحة .
ولا يكاد يظهر الاختلاف إلا فى الشرقية التى تظهر فى المركز الثانى
مساحة ولا تظهر فى قائمة الأهمية النسبية . بمعنى أن الحضر لا تشكل أهمية
نسبية خاصة فى المركب المحصولى فى الشرقية - كما يظهر الاختلاف فى
الاسماعيلية ودمياط والسويس والقاهرة وهى محافظات لا تظهر ضمن المحافظات
الخمس الأولى مساحتولكنها تظهر ضمن اقليم الأهمية النسبية تصل اعلى أهمية
نسبية فى السويس (٦٦) .

ويضم أقليم الأهمية النسبية تسع محافظات للحضر بها أهمية نسبية
واضحة - ١١ فأكثر - على رأسها السويس (٦٦) فالقاهرة (٤) فالجيزة
(٣٩) فالاسكندرية (٣٦) فالقليوبية (٣١) فالاسماعيلية (٣١) ودمياط
(١٩) فالفيوم (١٥) فالبحيرة (١٣) (أكبر المحافظات مساحة) .

هنا يظهر أن الأهمية النسبية تتقيد بالمساحة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية
اخرى يظهر أن المحافظات المدنية تظهر فيها الأهمية النسبية واضحة ، الأمر الذى
يشير الى إرتباط أقليم الحضر - أهمية على الأقل - بالمحافظات المدنية .

إذا نظرنا الى اقليم الأهمية النسبية من زاوية أخرى ، زاوية الوزن الحقبى
للأهمية النسبية للحضر بالمقارنة مع المحاصيل الأخرى ذات الأهمية النسبية فى
المحافظات المختلفة لخرحنا بالصورة الآتية ، (شكل ٢١) :

يظهر على خريطة الأهمية النسبية الوزن الواضح للمحافظات المدنية ، فهي أربع محافظات من تسع تظهر فيها الأهمية النسبية العالية .
وبالمقارنة بالمحاصيل الأخرى ذات الأهمية النسبية فى كل محافظة يظهر أن الخضر تظهر فى المركز الأول فى السويس ، والمركز الثانى فى الأهمية النسبية فى القاهرة بعد النخيل ، الاسكندرية بعد الشعير ، والمركز الثالث فى دمياط بعد النخيل والأرز ، والثالث فى القليوبية بعد الفاكهة والثوم - والمركز الخامس فى الجيزة بعد الذرة الرفيعة النيلية ، والفول السودانى ، والتمرس ، والبطاطس ، والمركز السابع فى البحيرة بعد البطاطس ، وأشعير ، والبطيخ ، والكتان ، والأرز والفاكهة.

ثم المركز التاسع فى الفيوم بعد الذرة الرفيعة النيلية ، والحلبة والذرة الشامية النيلية والذرة الرفيعة الصيفى ، والشعير والسمن ، والنخيل والبطيخ -

ويتجميع صورة التوزيع السابقة يظهر أن مصر السفلى تحتل بـ ٦٨٣٪ من جملة الخضر مقابل ٢٤٣٪ لمصر الوسطى و ٧١٪ لمصر العليا ولذلك تظهر الخضر على مثلث التوزيع شكل ٢٠ فى النطاق المشترك بين مصر السفلى ومصر الوسطى (١) .

ومع هذه الصورة العامة يظهر اختلاف العروات الثلاث بين أقسام مصر الثلاثة : مصر السفلى يظهر مركزها واضحا فى العروة الصيفية ٧٩٪ مقابل ٦٣٣ للشتوى ، ٦٣٧ للنيلية ، وفى مصر الوسطى يظهر التقارب بين العروة الشتوية والنيلية (٢٨١٪) و (٢٩١٪) وفى مصر العليا يظهر تفوق العروة الشتوية (٨٦٪ من جملة مساحة الجمهورية) مقابل ٥٤٪ للصيفية

(١) راجع مثلث التوزيع شكل ٢٠ .

و(٧٢٪) للنيلية ، ولعل هذه الصورة تعكس فى وضوح الوضع الجغرافى لأقسام مصر الثلاثة واختلافات الظروف المناخية مع هذا التقسيم الثلاثى .
أما عن الانتاجية فيظهر من دراسة أرقام ١٩٨٢ والخريطة المرفقة شكل ٥٣ ويوضح شكل ٥٥ ، ٥٦ محاولة لتصنيف مصر تبعاً لعروات الخضرالسائدة فى المحافظات أن متوسط انتاجية العروات الثلاث وصل إلى ٧٦٥ طن . وجاءت أعلى انتاجية من القاهرة (٩٨٥ طن/فدان) ، تلاها فى المركز الثانى القليوبية (٩٣٦) فالفيوم (٩٢٨) وبنى سويف (٨٧٣) فالشرقية (٨٥٣) ، وهى - فيما عدا بنى سويف والشرقية - من محافظات الأهمية النسبية العالية .
وتأتى الغربية فى المركز السادس ثم المنيا والسويس (أعلى أهمية نسبية) والجيزة فالدقهلية .

وتحتل البحيرة - التى تضم أكبر مساحة للخضر - المركز الثانى عشر فى الانتاجية المجمعة للعروات الثلاث . وتحتل الاسكندرية ٥ التى تأتى فى المركز السادس مساحة - المركز الثامن عشر فى الانتاجية .
أما المنوفية فتحتل المركز الحادى عشر مساحة والسابع عشر انتاجية .
والسبعة مراكز الأولى فقط فى الانتاجية هى التى تعلو عن المتوسط العام.

وسوف نقدم دراسة خاصة لكل من الطماطم والبطاطس والبطيخ

التوزيع على الأصناف : (جدول ٥٠)

إذا ما حاولنا توزيع المساحة حسب الصنف المزروع دون النظر للعروة أو منطقة الزراعة لأمكننا تقسيم مركب الخضر الى ست مجموعات على أساس المساحة المزروعة (اتبع نفس الأساس فى تقسيم المركب المحصولى العام - أساس المساحة) .

المجموعة الأولى تضم المحاصيل التى تزيد مساحتها على ١٠٠ ألف فدان . وتكاد تقتصر على الطماطم (٣٢١٧٤٨ فدان - ١٩٨٢) ولو ضمت البطاطس والبطيخ لمركب الخضر لدخلا ضمن هذه المجموعة - (أكثر من ١٠٠ ألف فدان) . ويغلب على مجموعة الطماطم طماطم العروة الشتوية .

المضمر : مجموعات المركب المحصولي تبعاً للمساحة ١٩٨٢

٢	مساحة المساحة	المحصول	المساحة (أ)
١	١٠٠ ألف +	طماطم	٣٢١٧٤٨
٢		بطيخ أمريكي	١٠٠.٠٤٠
		+	
		بطيخ بلدي	١٦٢٢٩٥
		مجموع	١١٦٢٣.٥
٣	١٠٠ - ٢٠ ألف	كرنب	٥٧٦٥٢
٤		خيار	٤٢٢٧٠١
٥		كرنب	٣٧١٢٧
٦		بالايمان	٣٤١٠٦
٧		فاصوليا خضراء	٣٢١٥٣
٨		شمام	٢٨٨٩٦
٩		فلفل	٢٥٤٥٣
١٠	٢٠ - ١٠ ألف	بصل خضراء	١٦٠٩٣
١١		ملون خضراء	١٤٧٩٠
١٢		فاصوليا جافة	١٤٦٩٣
١٣		بطيخ	١٢١٢٠
١٤		خس	١٢٤٦٧
١٥		جزر	١١٨٩١
١٦		لوبيا جافة	١١١٥٠
١٧		فاصوليا	١٠.٤٥٣
١٨	١٠ - ٥ ألف	قنبط	٩٥٦٩
١٩		لفت	٨٩٥٨
٢٠		فلفل	٨٥٠٥
٢١		فلفل اسود	٦٤٦٥
٢٢		سبانخ	٥٩٨٩
٢٣		فلفل	٥٢٥٩
٢٤		لوبيا خضراء	٥١٥٨
٢٥		بصل جافة	٥٠٩٩
٢٦	١٠٠٠ - ٥٠٠٠	كيزان عسل	٤٣١٠
٢٧		فلفل	٤٢٨٧
٢٨		جزر	٤٠٩٠
٢٩		فلفل اسود	٢٨٩٤
٣٠		كرات مصري	٢٦٩٠
٣١		شاهد	١٩٣١
٣٢	أقل من ألف	خيار	٥٨٢
٣٣		فلفل	٢٣٠

المجموعة الثانية تضم الخضر التى تتراوح مساحتها بين ٢٠ ألف - ١٠٠ ألف فدان ، وإذا كانت المجموعة الأولى تضم الطماطم - خادم كل الخضروات وكل متطلبات المائدة - فإن هذه المجموعة تضم خضار المائدة ومحاشيها : الكوسة (٥٧٦٥٢ فدان) وتغلب فيها العروة الصيفية ، ثم الخيار (٤٣٧٠١ فدان) ويغلب الخيار الصيفى ، ثم الكرنب (٣٧٩٢٧ فدان) ويغلب عليه المحصول الشتوى ، ثم الباذنجان (٣٤١٠٦ فدان) والفاصوليا الخضراء (٣٢١٥٣ فدان) والفلفل (٢٥٤٥٣ فدان) وهذه الأخيرة كلها محاصيل - رغم زراعتها فى العروات الثلاث - إلا أن العروة الصيفية هى الأساس .

المجموعة الثالثة تشبه السابقة فى أنها محاصيل خضر المائدة وتتراوح المساحة فيها من ١٠ - ٢٠ ألف فدان ، وتضم البسلة الخضراء (١٦٠٩٣ فدان) البطاطا (١٢٩٢٠ فدان) الجزر (١١٨٩١ فدان) اللوبيا الجافة (١١١٥٠ فدان) ثم الباميا (١٠٧٠٩) والجزر والخس والبسلة الخضراء - تغلب عليها العروة الشتوية - أما باقى عناصر هذه المجموعة فتغلب عليها العروة الصيفية .

المجموعة الرابعة تتراوح المساحات فيها بين ٥ و ١٠ ألف فدان وعلى رأس مجموعتها القنبيط (٩٥٦٩ فدان) ، واللفت (٨٩٥٨) ، ثم القثاء (٨٥٠٥) ، والقلقاس (٦٤٦٥) ، والسبانخ (٥٩٨٩) ، والخرشوف (٥٢٥٩) ، واللوبيا الخضراء (٥١٥٨) ، والبسلة الخضراء (٥٠٩٩) ، وتغلب على محاصيل هذه المجموعة العروة الشتوية (قنبيط ، لفت ، سبانخ ، بسلة جافة) والعروة الصيفية فى القثاء والقلقاس واللوبيا الخضراء .

وتتفوق العروة النيلية فى الخرشوف .

المجموعة الخامسة هى مجموعة محاصيل السلطة (وتضم المحاصيل التى تتراوح مساحتها بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ فدان) وعنى رأسها الفجل (٤٢٨٧ فدان) ، والجرجير (٤٠٩٠) ، والبقدونس (٢٨٩٤٠) ، والكرات المصرى

(٢٦٩٠) ، وهى محاصيل تغلب عليها العروة الشتوية عدا البقدونس فتغلب عليه العروة النيلية .

المجموعة السادسة والأخيرة هى مجموعة المحاصيل التى تقل مساحتها عن الألف فدان وتعتبر على هامش مركب الخضر وقيمتها محدودة وتضم : الحيازي (٥٨٢ فدان) والفول الرومى (٣٣٠ فدان) وهى محاصيل شتوية ، تكاد تقتصر زراعتها على مصر السفلى وخاصة البحيرة والاسكندرية .

انتاج واستهلاك الخضر :

الجدول التالى جدول ٥١ يوضح انتاج واستهلاك الخضر

يظهر من الجدول المرفق جدول ٥١ والشكل البيانى شكل ٥٧ تطور انتاج واستهلاك الخضر فى الفترة بين ١٩٧٨ ، ١٩٨١ ومنهما يظهر أن خط الانتاج يشير الى الإرتفاع بوجه عام رغم الهبوط فى الفترة ١٩٨١/٨٠ . ويختلف اتجاه البطاطس عن هذا الاتجاه العام فهو يشير الى الارتفاع التدريجى المستمر .

ويتكرر اتجاه الانتاج لكل من الخضر عامة والبطاطس فى اتجاه استهلاك الفرد فيظهر الاتجاه نحو الارتفاع التدريجى فى استهلاك الفرد من البطاطس أما الخضر عامة فيشير اتجاه استهلاكها الى الهبوط بعد ١٩٧٩ الأمر الذى يشير إلى أنه رغم الارتفاع فى الانتاج بين ١٩٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ إلا أن معدل زيادة السكان جاء أعلى من معدل زيادة الانتاج وبالتالي هبوط متوسط استهلاك الفرد . أماحركة الصادر فهى أولا حركة محدودة جدا فى الخضر عامة ، وتظهر البطاطس بصورة أعلى نسبيا .

ومن تتبع اتجاه الصادر خلال السنوات الأربع التى يوضحها الجدول يظهر الهبوط (نسبيا) فى صادرات الخضر عامة ، والهبوط بعد قمة ١٩٨٠ فى حالة البطاطس .

جدول (٥١)
انتاج واستهلاك المحضر ١٩٧٨ - ١٩٨١ (ألف طن)

تصنيف المحصول										الاحتياج (الصافي للاستهلاك)			السنة
استهلاك المصدر													
المصادر		جرام في اليوم						الجميع					
		كالبري في اليوم		كسح في السنة		خبر أخرى		طماطم					
أخرى	بطن	أخرى	بطن	أخرى	بطن	أخرى	بطن	بطن	طماطم				
٥٦	٨٩	٧٧	٢٤	٢٩٢٣	٢٥١	٩٥٧	١٠٠٦	٤٠٦٧	٣٦٥٩	٤٠٨	١٩٧٨		
٢٤	١١٣	٨٧	٣٢	٢٩٢	٣٩٢	١٠٠٦	١٤٣	٤٣١٧	٤٢٠١	٥٦٦	١٩٧٩		
٢٥	١٤٤	٨٤	٣٧	٢٨٦	٤٥٥	١٠٤	١٦٦	٤٩٣٦	٤٢٤٩	٦٧٧	١٩٨٠		
٢٥	٩٦	٧٨	٣٩	٢٥٩٥	٤٧٧	٩٥	١٧٤	٤٦٦٣	٣٩٣٩	٧٢٤	١٩٨١		

الطماطم :

تشكل الطماطم العنصر الأساسى فى مركب الخضر فى مصر . وتسمد أهميتها أولا من مساحتها التى وصلت عام ١٩٨٢ الى ٣٢١٧٨٤ فدان أو مايعادل ٤٦ر٥٪ من جملة الخضر فى نفس العام لترتفع الى ٣٤٠ ألف فدان عام ١٩٨٤ ، ٣٥٠ ألف فدان عام ١٩٨٦ ، وبالتالي يمكن أن تعكس فى دراسة توزيعها وتحليل هذا التوزيع ما سبقت الاشارة اليه فى دراسة الخضر بوجه عام .

وتستمد أهميتها ثانيا من جغرافية دراستها التى تسلم نفسها بسهولة لمنهج التوزيع والربط والتحليل والتعليل . وتستمد الطماطم أهميتها من ناحية ثالثة من امكان زراعتها طول السنة - فى العروات الثلاث ، وان كانت هنا قد لا تختلف عن أنواع أخرى من الخضر يمكن أن تزرع فى أكثر من عروة ، ورغم امكان زراعتها فى العروات الثلاث إلا أن العروة الشتوية تتميز نسبيا عن العروتين الأخرين ، وكان التوزيع بين العروات الثلاث عام ١٩٨٢ بالترتيب التالى :

٤٢ر٥٪ للعروة الشتوية ، مقابل ٣٠٪ للعروة الصيفية ، ٢٧ر٥٪ للعروة النيلية .

هذه الأهمية النسبية للعروات الثلاث تختلف عن هذا الشكل العام على مستوى أقسام مصر الثلاثة وعلى مستوى المحافظات المختلفة .

وتوضح هذه الاختلافات الجداول والخرائط المرفقة ، ومنها يظهر أن العروة الشتوية التى تشكل ٤٢ر٥٪ من جملة الطماطم على مستوى الجمهورية تشكل ٣٦٪ فقط من جملة الطماطم فى مصر السفلى ، و ٥٠٪ فى مصر الوسطى و ٦٥٪ من جملة العروات الثلاث فى مصر العليا - زيادة فى الشتوى مع الاتجاه جنوبا .

أما العروة الصيفية التى تشكل ٣٠٪ من جملة الطماطم فى العروات الثلاث فى مصر فتشكل ٤٠٪ من طماطم مصر السفلى و ١١ر٥٪ من طماطم مصر الوسطى ، و ١٤٪ من طماطم مصر العليا - زيادة فى الصيفى مع الاتجاه

شمالا - أما العروة النيلية التى تشكل ٢٧,٥٪ من طماطم الجمهورية ، فتصل نسبتها الى ٢٤٪ فقط فى مصر السفلى ، ٣٨٪ فى مصر الوسطى و ٢١٪ فقط فى مصر العليا . الأمر الذى يعنى أن العروة الشتوية أكثر أهمية بالنسبة لمصر العليا ثم مصر الوسطى ، والعروة الصيفية أكثر أهمية فى مصر السفلى ، أما العروة النيلية فهى أكثر أهمية فى مصر الوسطى .

توزيع المساحة المزروعة والانتاجية :

يظهر من دراسة جداول الانتاج لعام ١٩٨٢ (جدول ٥٢) أن جملة المساحة المزروعة فى مصر من العروات الثلاث وصلت إلى ٣٢١٧٨٤ فداناً . ساهمت فيه مصر السفلى بنسبة ٦٣,٥٪ ، مقابل ٢٨,٥٪ لمصر الوسطى ، و ٨٪ لمصر العليا . الأمر الذى يعنى أن تطبيق هذه النسب على مثلث التوزيع العام شكل ٢٠ يظهر أن الطماطم تقع فى النطاق المشترك بين مصر السفلى ومصر الوسطى ، وأن معامل أهميتها النسبية يصل إلى أكثر قليلا من (١,٢) فى مصر السفلى ، و (١,٤٢٠) فى مصر الوسطى أما فى مصر العليا فلا يصل رقم الأهمية النسبية إلا إلى (١,٤٤) .

وساهمت مصر السفلى بنسبة ٥٣٪ من العروة الشتوية مقابل ٣٤٪ لمصر الوسطى ، ١٣٪ لمصر العليا ، كما ساهمت بنسبة ٨٥٪ من العروة الصيفية مقابل ١١٪ لمصر الوسطى و ٤٪ لمصر العليا ، أما العروة النيلية فكان نصيبها ٥٤٪ مقابل ٤٠٪ لمصر الوسطى و ٦٪ لمصر العليا .

ومن التوزيع السابق يظهر أن مصر العليا لم تحصل من العروات الثلاث على ما يتكافأ مع نسبة مساحة الأرض الزراعية فيها من جملة أراضى الجمهورية (١٨٪) على حين أن مصر الوسطى أخذت أعلى من نصيبها من العروة النيلية (أهمية نسبية (٢)) والشتوية أهمية نسبية (١,٧) .

جدول (٥٢)
الطماطم - المرواح الثلاث ١٩٥٢ (١)

م	المحافظة	شتوى			صيفى			ربيعى			مجموع
		مساحة	انتاج	انتاجية	مساحة	انتاج	انتاجية	مساحة	انتاج	انتاجية	
١	الاسكندرية	٥٧٨٢	٢٨٩١٥	٥٠٠	١٠٣٦٦	٨٧٥٧٨	٨٠٠	٨٦٦١	٥٨٠	١٧٥٦٧	عمره
	ترتيب	٨			٤						٣٢
٢	البحيرة	١٣٥٩٧	١٣٩٧٠٩	١٠٠٢٨	١٨٤٧٩	١٨٧٢٧٧	١٠٠١٦	٩٠٧٤٧	٩٠١٩	٤١٨٩٧	١٣
	ترتيب	٥			١			٤			١٣
٣	الغربية	١٣٠٠	١٠٠٥٢	٤٠٧٢	٢٣١٥	٣٥٣٩٠	١٠٠٦٨	١٧٣٤٩	٨٠١١	٦٧٥٥	٢٠
	ترتيب	١٩			٨			١٠			٢٠
٤	كفر الشيخ	١٠١٢٤	٥٨٦٨٧	٥٨٠	٧١٨٥	٥٤٧٣٥	٧٠٦٢	١٩٨٠٨	٥٨٠	٢٠٦٦١	عمره
	ترتيب	٦			٦			٩			٦
٥	الدقهلية	٣٢٥١	٢٤٣٦٠	٧٤٩	٧١٩٠	٥٣٨٠٠	٧٤٨	١٠٢٧٣٤	٧٠٦٦	٢٣٩١٨	٧٤
	ترتيب	١٠			٥			٢			٧٤
٦	دمياط	١٥٦٥	١٠٠٥٢	٦٤٢	٢٣٦٢	٣٧٨٣٠	٨٠٢	٢٧٦٣٩	٧٠٢٨	٨٥٧٤	٢٠
	ترتيب	١٦			٩			٧			٢٠
٧	الشرقية	١٨٨٤٢	٩٢٣٥٢	٤٩٠	١٤١٢٤	١٤٠١٠١	١٠٠٧٧	٩١١٦٣	٩٠٠٩	٤٢٩٩٩	١٣
	ترتيب	٢			٢			٥			١٣
٨	الاسماعيلية	١٤٤٧٨	١١٩٧٤٧	٨٢٢٧	٢٧٨١	٢٢٢٢٢	٧٠٢	١٣٦١٩	٧٠٢٨	١٨٩٩٥	٢٠
	ترتيب	٤			١١			١١			٢٠
٩	السويس	١٥١٤	١٢٤٩١	٨٢٢٥	٤٣٥	٢٨٧١	٦٠٢	٤٢٠٧	٧٠٠	٢٥٠	٨
	ترتيب	١٨			١٨			١٥			٨
١٠	المنوفية	١٧٣٩	١٢٥٧٠	٧٠٧٢	٣١٣٦	٣١٦٦٢	٢٠١٢	١٥١٧٥	٩٠٦	٦٤٨٦	٢
	ترتيب	١٥			١٠			١٢			٢
١١	القليوبية	١٥٤٥	١٠٥٢٩	٦٨١	١١٨١٤	١٣٦٣١٢	١٠٠٢٩	٢٦٩٢	٩٠٧	١٣٧٥٦	١٣
	ترتيب	١٧			٣			١٩			١٣
١٢	القاهرة	١٣٢	٨٣٠	٦٠٢٤	٢٢٧	١٦٠٨	٨٠٦٢	١١٥	٧٠١٩	٢٧٦	١١
	ترتيب	٢٠			٢٤			٢٠			١١

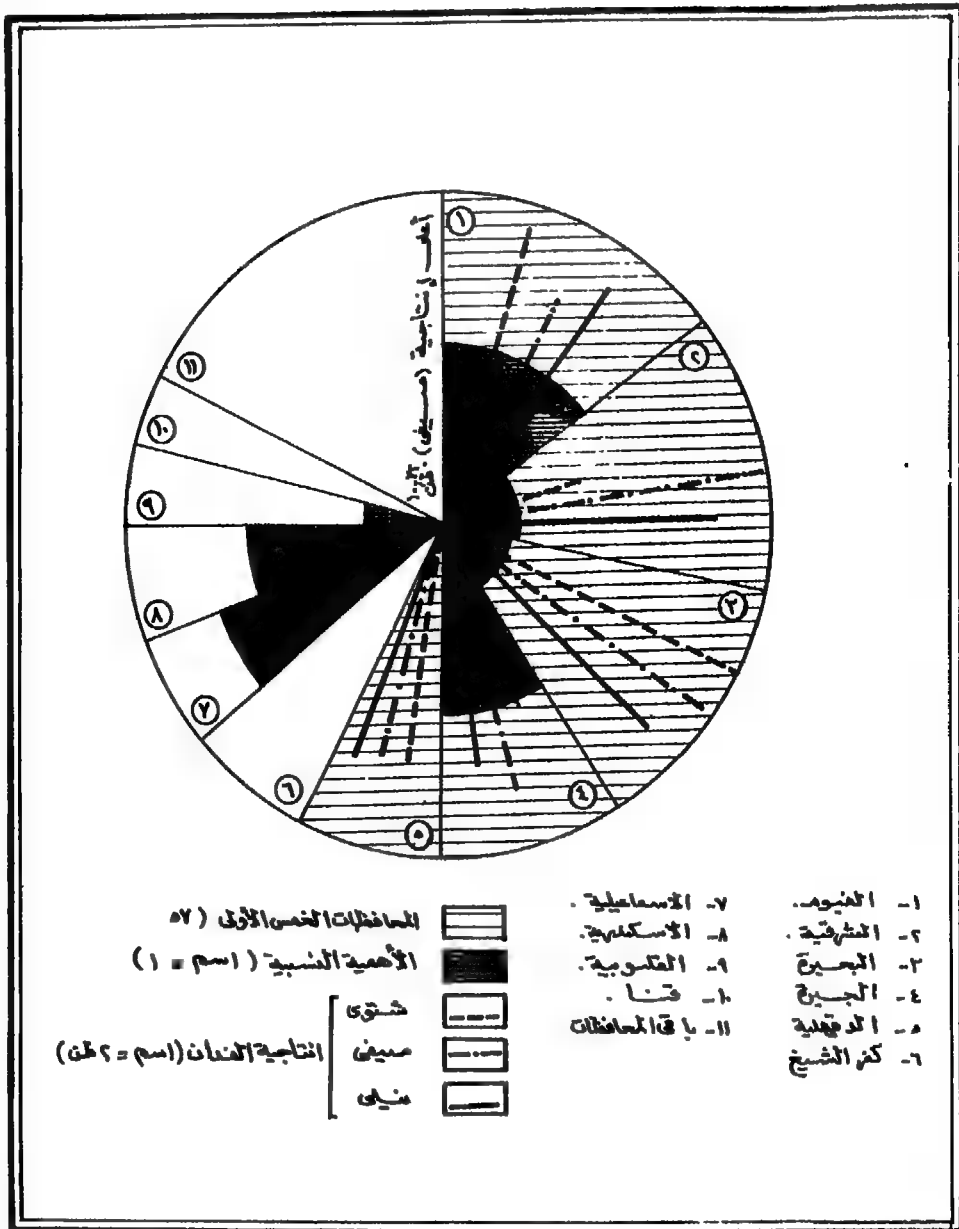
١٢	ترتيب	٧	١٩	٢٠	٢٠	٩	٢	٤
١٣	الجزيرة	١٥٣٦١	٩٥٥٥١	٦٣٢٧	٥٢٠٧	٤٥٧٢٥	٨٦٢	٨٢٢١
	ترتيب	٣	٧	٥	٨	٤	٤	٤
١٤	بنى سويف	٣١٨٩	٢٥٥٤٢	٨٢٠١	٢٧٢١	٢٦٥٥٧	٩٧٦	٤٥٤٢
	ترتيب	١١	٥	١٢	١٢	٦	١١	١١
١٥	الفيوم	٢٥١٠٠	٢٤٤٦٦٦	٩٧٥	٩٤٢	٧٤٩١	٧٩٥	٢١٠٤٤
	ترتيب	١	٢	١٥	١٥	١	٢	١
١٦	المنيا	٢٨٨٢	٢٢٠٧٢	٨٢٠١	١٧٥١	١٤٢٦٦	٨٢٠٢	٧١٦
	ترتيب	١٢	٥	١٤	١٤	١٤	١٦	١٦
١٧	أسيوط	٤٩٢٦	٢٥٦١٩	٥٢٢	١٤٨٢	١٢٤٢٥	٧١٢	٥٨١
	ترتيب	٩	٩	١٣	١٣	١٦	١٣	١٦
١٨	سوهاج	٢٥١٦	١٦١٦٩	٦٤٢	٧٩٢	٤٩١٧	٦٢	٥٠٧
	ترتيب	١٤	١٤	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
١٩	قنا	٦٥١٢	٤٨٢٢٢	٧٤١	٨٦٠	٦٤٧٢	٧٥٢	٢٦٧٢
	ترتيب	٧	٧	١٦	١٦	٨	٨	٨
٢٠	أسمان	٢٦١٢	١٤٠٦٠	٥٢٨	١٤	٥٢	٢٦٦٩	٤٦٩
	شعري ترتيب	١٣			٢٠		١٨	١٨
	مصر السفلى	٢٢٨٧١	٥٢٠٢٩٤	٧٢٠٤	٨٢٢٠٥	٩٤١٨٧٧٥٢١٠	٨٢١٦	٤٨٢٥٧
		٢٥٢٣٠			٢٨٥٢٢			%٥٤٨
	مصر الوسطى	٦٤٩٥٢٢	٢٨٨٨٢٦	٨٢٢٦	١٠٧١٦	٩٤١٢٩	٨٢٧٨	٢٤٦٢٢
		%٢٤٤			%١١٧			%٢٩٢
	مصر العليا	١٦٥٦٦	١٠٤٠٨١	٦٢٨	٢٥٤٩	٢٤٨٦٧	٧٢٠١	٥٢٢٩
		%١٢١			%٢٧٧			%٥٩
	المجموع	١٣٦٩٦١	١٠٢٢٢١١	٧٤٠	٩٦٧٠	٨١٤٢١٦	٩٢٦	٨٢٠١
		%٤٢٣			%٢٠			%٢٧٣

أما مصر السفلى فلم تأخذ أكثر من نصيبها إلا من العروة الصيفية أهمية نسبية (١٣٧ر) .

ومن توزيع المساحة المزروعة على المحافظات المختلفة شكل ٥٨ . ٥٩ يظهر أن التوزيع العام للطماطم يتميز بالتوزيع الانتشارى فهناك ١٧ محافظة تزرع الطماطم بنسبة ١٪ أو أكثر من جملة المساحة المزروعة بدليل انتشار ٦٨٪ ويؤكد هذا الانتشار أن المحافظات الخمس الأولى لم تسهم عام ١٩٨٢ بأكثر كثيراً من ٥٧٪ من جملة المساحة المزروعة (شكل ٥٩) ويؤكد من ناحية ثانية أن هناك تسع محافظات تصل الأهمية النسبية للطماطم فيها أكثر من (١٠ر) .

وتظهر خريطة توزيع جملة المساحة للطماطم شكل ٥٨ والشكل البياني ٥٩ أن المحافظة الأولى هي الفيوم التى ساهمت عام ١٩٨٢ بأكثر من ١٤ر٥٪ من جملة المساحة المزروعة . راجع الشكل المرفق - تلتها الشرقية فى المركز الثانى - ١٣ر٦٪ - ثم البحيرة - ١٣٪ - والجيزة - ٩٪ - ثم الدقهلية ٧ر٤٪ ، ثم تأتى بعد ذلك بالترتيب محافظات كفر الشيخ والاسماعيلية والاسكندرية والقليوبية وكلها من محافظات مصر السفلى ، ثم محافظة قنا فى المركز العاشر . أما محافظات مصر الوسطى والعليا باستثناء الفيوم والجيزة - فتحتل مراكز متأخرة من حيث المساحة (٨ ، ١١ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨) . وتشغل محافظتا وسط الدلتا - المنوفية والغربية المركزين الرابع عشر والخامس عشر (الأمر الذى يعنى أن أقليم الطماطم - كما يظهر من الخريطة ٥٨ - يكرر رقم (٧) أو علامة النصر الذى سبقت الإشارة اليه فى دراسة الخضر عامة ، لتشمل جناحى الدلتا وقمتها ومحافظتى القناة . ويؤكد هذا الاقليم توزيع درجات الأهمية النسبية للطماطم فى المحافظات المختلفة .

من دراسة أرقام الأهمية النسبية للطماطم فى المحافظات المختلفة (شكل ٥٨) يظهر أن أعلى أهمية نسبية كانت فى السويس (٨ر) ثم الاسماعيلية (٣ر٩) والاسكندرية (٣ر٢) والجيزة (٣ر) ثم الفيوم (٢ر٧) ، وهى كما



توزيع إنتاج الطهاطم على المحافظات حسب المساحة ١٩٨٥ (٥٩)

نرى محافظات مدنية أو قريبة من المدن ، أى انه لعامل السوق أثره الواضح فى الاهمية النسبية للطماطم ، يضاف الى قائمة الاهمية النسبية السابقة محافظات دمياط (١٥) والقليوبية (١٣) والشرقية (١٢) والبحيرة (١١) . ولا تظهر للطماطم أى أهمية نسبية فى محافظات الصعيد الاعلى .

أما عن توزيع العروات الثلاث بين المحافظات المختلفة فيظهر من دراسة الخريطة المرفقة (شكل ٥٨) ، الصورة العامة التى سبقت الإشارة إليها وهى الاهمية النسبية للعروة الشتوية فى مصر العليا ، والعروة الصيفية فى مصر السفلى ، والشتوية والنيلية فى محافظات مصر الوسطى ، كما تظهر تفاصيل كل من العروات الثلاث فى المحافظات المختلفة . ومن الدراسة التفصيلية يظهر أن محافظة الفيوم تحتل المركز الاول - من بين محافظات الجمهورية - فى العروة الشتوية والنيلية ، والمركز الخامس عشر فى العروة الصيفية على حين تحتل محافظة الشرقية - التى تحتل المركز الثانى فى مساحة الطماطم عامة - المرتبة الثانية فى مساحة العروة الشتوية والعروة الصيفية والمركز الثالث فى العروة النيلية . أما محافظة البحيرة التى تحتل المركز العام الثالث ، فتحتل المركز الاول فى مساحة العروة الصيفية ، والمركزين الرابع والخامس فى العروة الشتوية ، وتأتى محافظة الجيزة فى المركز الرابع ، بينما تحتل المركز الثالث فى العروة الشتوية ، والخامس فى العروة النيلية ، والسابع فى العروة الصيفية ، أما المركز العام الخامس فتحتهل محافظة الدقهلية التى تحتل المركز الثانى فى مساحة العروة النيلية - بعد الفيوم - والمركز الخامس فى مساحة الصيفى ، والعاشر فى مساحة الشتوى . وتظهر الخريطة المرفقة (شكل ٥٨) مركز باقى محافظات الجمهورية فى العروات الثلاث .

الانتاجية :-

وصلت انتاجية الفدان من الطماطم الشتوى على مستوى الجمهورية عام ١٩٨٢ الى ٧٤ طنا ، وهى انتاجية تقل عن انتاجية العروة النيلية التى وصلت فى نفس السنة الى ٨٥ طنا ، والعروة الصيفية التى وصلت الى ٩٣ طنا فى نفس السنة . نفس الصورة السابقة للانتاجية تتكرر - بصورة مختلفة - فى مصر السفلى ، أما فى مصر الوسطى فترتفع انتاجية الفدان فى العروة النيلية (٩١) طنا عن العروتين الصيفية (٨٧٨ طنا) والشتوية (٨٣٦ طنا) . أما مصر العليا التى تقل انتاجيتها بوجه عام عن مصر السفلى والوسطى فتشبه مصر الوسطى فى الاتجاه العام ، فانتاجية العروة النيلية (٧٧) والصيفية (٧ طنا) والشتوية - التى تغلب زراعتها فى مصر العليا - (٦٣ طنا) .

أما على مستوى المحافظات فتأتى أعلى انتاجية للعروة الشتوية من محافظات البحيرة (١٠٣ طنا للفدان) ، تليها الفيوم (٩٧٥ طنا) ، والاسماعيلية (٨٢٧) ، فالسويس (٨٢٥) ، ثم تتساوى محافظتا بنى سويف والمنيا فى المركز الخامس (٨٠ طنا للفدان) . وعلى الرغم من الانتاجية المرتفعة فى البحيرة الا أن العروة الشتوية لا تشغل أكبر مساحة فيها ، اذ تسبقها مساحة العروة الصيفية ، ولا تقل انتاجيتها كثيرا عن الشتوية . أما الفيوم فتشغل العروة الشتوية فيها مساحة أكبر من العروتين الأخريين ، وكذلك الحال فى محافظات الاسماعيلية والسويس والمنيا . أما فى محافظة بنى سويف - التى تحتل المركز الخامس فى انتاجية العروة الشتوية - فتزرع أكبر مساحة لها فى العروة النيلية (وهى تعطى فى بنى سويف انتاجية أعلى) . أما عن انتاجية العروة الصيفية فالمحافظات الخمس الاولى فى الانتاجية تزيد انتاجية كل منها عن ١٠ طنا للفدان . وعلى رأسها الشرقية (١٠٧٢ طنا) تليها الغربية (١٠٦٨) فالقليوبية (١٠٥٩) والبحيرة (١٠١٦) والمنوفية (١٠١٣) وتحتل هذه المحافظات - من حيث المساحة - المراكز الثمان والثالث والاول والعاشر على الترتيب .

اما عن العروة النيلية فتأتى أعلى إنتاجية من محافظة بنى سويف (١٠.٢٨ طنا) التى تحتل المركز الثانى عشر من حيث المساحة ، تليها الفيوم فى المركز الثانى إنتاجية (٩.٤٢ طنا) ، والمركز الأول مساحة ، ثم المنوفية فى المركز الثالث إنتاجية والعاشر مساحة ، فالبحيرة (٩.١٩ طنا للقدان) والمركز الرابع مساحة ، ثم الشرقية والقليوبية فى المركز الخامس إنتاجية (٩ طن / قدان) والمركزين الثالث والتاسع عشر مساحة .
وهنا تظهر أعلى إنتاجية فى مصر الوسطى ثم مصر السفلى .

ومن الجدول والخريطة يظهر أن المحافظات التى يكون للحيوانات الاخرى غير الابقار والجاموس أهمية نسبية فيها هى :-
(١) - محافظة المنوفية وحيوانها الالهم نسبيا هو الحمير ، الجمال ، الاغنام والماعز
(٢) - محافظة الغربية ، الحمير ، الجمال ، الخيول ، الاغنام .
(٣) - محافظة المنيا : الحمير ، الماعز ، الاغنام ، الخنازير ،
(٤) - محافظة الجيزة : الخنازير ، الجمال ، الحمير .
(٥) - محافظة القليوبية وحيوانها الذى يحقق أهمية نسبية عالية هو الخنازير ،
والخيول والحمير .

- (٦) - محافظة أسوان : الماعز ، الاغنام ، الجمال ، الحمير .
- (٧) - محافظة سوهاج : الماعز ، الجمال ، الاغنام ، الخيول .
- (٨) - محافظة أسيوط : الجمال ، الماعز .
- (٩) - محافظة الاسكندرية : الاغنام .
- (١٠) - محافظة الدقهلية : الخيول .

البطاطس

على الرغم من أن البطاطس لا تدخل فى الدراسات الجغرافية فى أوروبا وغيرها ضمن مركب الخضر وتدرس ضمن مجموعة النشويات من المحاصيل المغذائية ، إلا أننا رأينا أن تدرس هنا ضمن مركب الخضر لارتباطها الفعلى فى مصر بمركب الخضر انتاجا واستهلاكاً .

ورأينا فى ذات الوقت اخراج مجموعة المقات والبطيخ والشمام من مركب الخضر الى مركب الفاكهة .

وتحتل البطاطس المركز الثانى ضمن الخضر المصرية بعد الطماطم ، وتدخل فى مجموعة الغلات التى تزيد المساحة المزروعة فيها عن ١٠٠ ألف فدان ، فقد وصلت المساحة الإجمالية التى زُرعت فيها فعلاً عام ١٩٨٢ - فى عروتها الصيفية والنبيلية - ١٥٢٩٦٥ فداناً لترتفع عام ١٩٨٦ الى ١٨٣ ألف فدان . أما على المستوى العالمى فقد قدر المركز المصرى فى المرتبة الخامسة عشر بين دول العالم المنتجة للبطاطس (٣٧ دولة) إذ لم يزد انتاج الفدان فى مصر (متوسط ٧٩ - ١٩٨١) عن ٧٣١٢ طناً للفدان أو أقل من نصف المركز الأول للإنتاجية العالمية (هولندا ١٥٨٥٦ طناً) (١) .

وتأتى دراسة البطاطس فى هذا الموقع من الدراسة - بعد الطماطم - فرصة للمقارنة بين العنصرين الأساسيين من عناصر الخضر ، ولا تخلو هذه المقارنة من الأهمية الجغرافية ، وسوف تتضح هذه الأهمية من الدراسة الموجزة التالية للبطاطس .

(١) قدر الانتاج من الفدان سبعة أطنان عام ١٩٨٦ .

الانتاج والانتاجية :

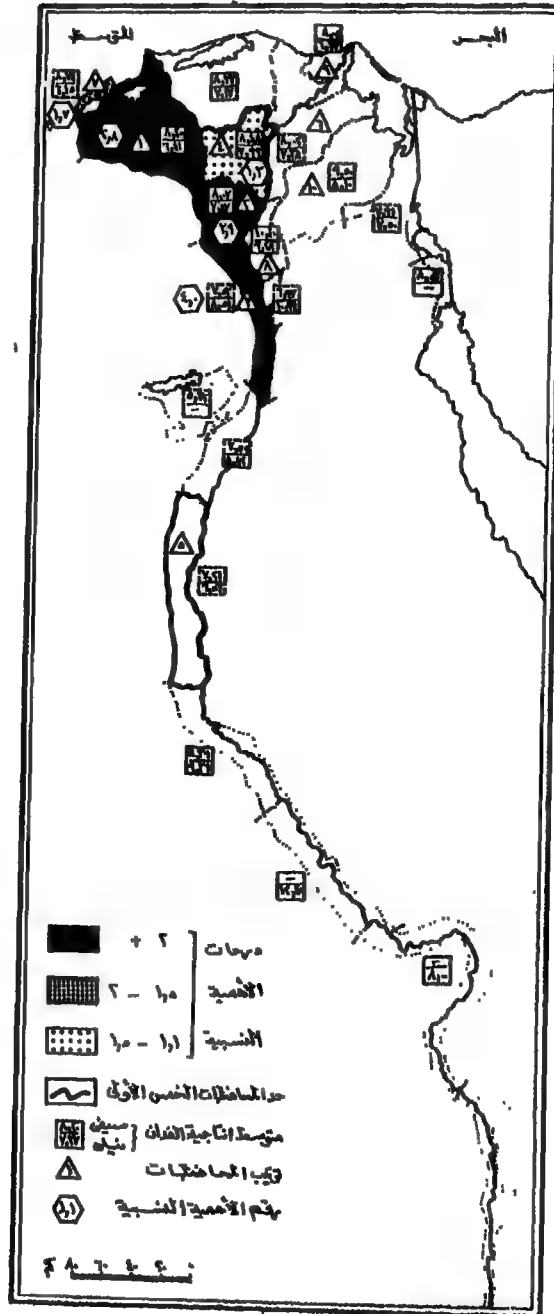
سبق أن أشرنا دراسة انتاج واستهلاك الخضر الى التغير فى إنتاج واستهلاك البطاطس فى الفترة ٧٨ - ١٩٨١ .

وظهر من هذه الدراسة ومن التوضيح الكارتوجرافى لها ، ان اتجاه التطور للبطاطس يختلف عن الخضر بشكل عام ، فعلى حين يشير منحنى تطور الخضر عامة الى الهبوط بعد ١٩٨٠ - بعد الارتفاع المحدود بعد ١٩٧٨ - يظهر منحنى البطاطس ارتفاعا تدريجيا من انتاج مقداره ٧٧٢ ألف طن عام ١٩٧٨ الى ١٩٩٦ ١ ألف طن عام ١٩٨١ ، ويرتفع الى ١٢٧٥ ألف طن عام ١٩٨٦ . ومع هذه الزيادة فى الانتاج عبر هذه الفترة شاهد متوسط استهلاك الفرد فى مصر ارتفاعا من ١٠٠٦ كيلو جراما فى عام ١٩٧٨ الى ١٧٤٠ كيلو جراما عام ١٩٨١ ، أما حركة الصادر من البطاطس المصرية فتظهر عكس اتجاه الارتفاع السابق فى الانتاج والاستهلاك للفرد ، فأرقام الصادر تشير الى الهبوط بعد ١٩٨٠ بعد ارتفاع نسبى واضح فى سنتى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ .

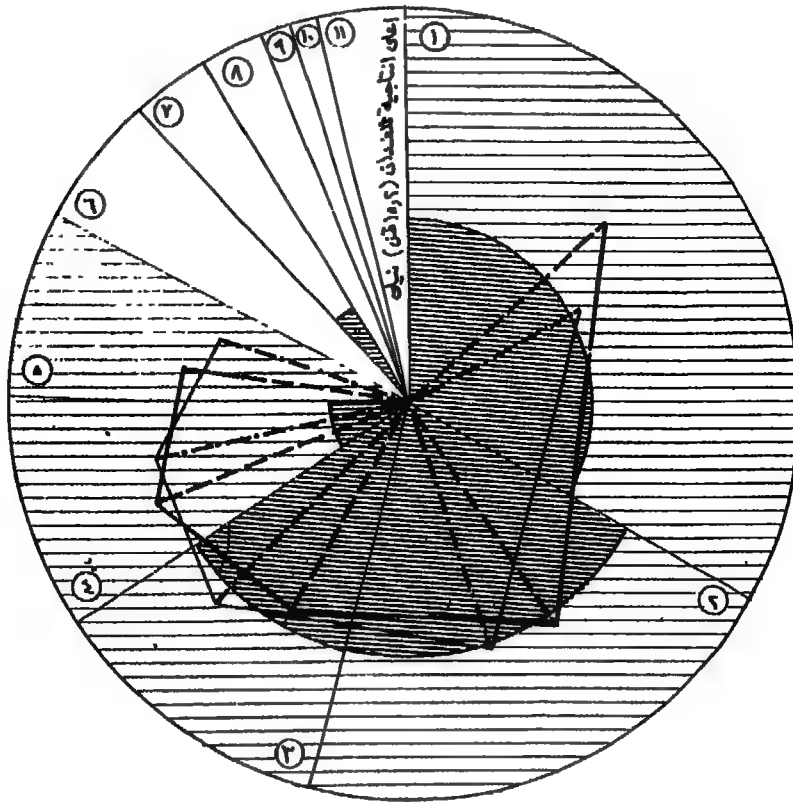
أما الدراسة التطورية السابقة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، فتشير الى درجة أكبر من التطور فى مساحة وانتاج البطاطس فى مصر ، فلم تكن تزيد مساحتها فى الفترة ١٩٦٥/٦٠ عن ٥٦٠٥٠٩ فدان ، ترتفع الى ٥٨٢٣٧ فداناً كمتوسط الفترة ٦٥ - ١٩٧٠ ، ٨٥٥١٧ فداناً كمتوسط للفترة ٧٠ - ١٩٧٥ و ١٢٩٧٥٢ فدان كمتوسط للفترة ٧٥ - ١٩٨٠ . لتصل الى ما يقرب من ١٦٠ ألف فدان عام ١٩٨٢ و ١٨٣ ألف فدان عام ١٩٨٦ .

والدراسة التطورية للمساحة المزروعة بين ١٩٧٥ - ١٩٨٢ تظهر اتجاهها عاما نحو الارتفاع النسبى بشكل عام .

كما تظهر هذه الدراسة الارتفاع التدريجى فى انتاجية الفدان من ١٤٩٠ طناً للفدان كمتوسط للفترة ٦٠-١٩٦٥ ، و ٦٨٨٠ طناً للفدان بمتوسط للفترة



شكل (٦٠) إقليم البطون (ميفي، شين) في مصر ١٩٨٢



- | | | |
|----------|------------|--------------------|
| المحاصيل | ١- الدجاجة | ٧- الاسكندرية |
| الموازية | ٢- الموز | ٨- القليوبية |
| الخبز | ٣- الخبز | ٩- دمياط |
| القمح | ٤- القمح | ١٠- الشرقية |
| الذرة | ٥- الذرة | ١١- باقي المحافظات |
| البنجر | ٦- البنجر | |
- المحافظات الخمس الأولى (٨٤٪)
 المنطقة الغربية (١٠٠٪)
 ميني { انتاجه الفدان (١٠٠٪)

شكل (٦١) توزيع إنتاج البساتين على المحافظات حسب المساحة ١٩٨٥

١٩٧٠-٦٥ ، و ٧٢٤٧ للفترة ١٩٧٥-٧٠ ، و ٦٨٠٤ للفترة ١٩٨٠-٧٥
لحصل الى ٧٥٠١ طنا للفدان عام ١٩٨٢/١٩٨١ . (لاحظ ما ورد فى هامش
الصفحة السابقة) .

تبع هذا التوزيع فى المساحة والانتاجية تطور نحو الزيادة فى جملة الانتاج
التي وصلت عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٩٤٩٧٠ طنا والى ١٢٧٥٠٠٠ طنا
عام ١٩٨٦ . ولم تكن تزيد كثيرا على ٨٨٢ ألف طن كمتوسط للفترة ٧٥ -
١٩٨٠ .

وتعتبر البطاطس من محاصيل الصادر فى مصر ، وقد وصلت جملة
صادرتها عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٥٦ ألف طن مقابل ٤٩٩٨٢ طنا فى جانب
الوارد . ولم تكن تزيد كمية الصادر فى الفترة ٧٥-١٩٨٠ عن ١٢٠ ألف طن
وعن ٨١ ألف طن للفترة ٧٠-١٩٧٥ ، ١٦٠ ألف طن للفترة ٦٥-١٩٧٠ ،
ومع الزيادة فى الصادر كانت الزيادة فى المخصص للاستهلاك المحلى: من
٣٥٧٣٥٩ طن كمتوسط للفترة ٦٥ - ١٩٧٠ الى ٨٨٨٦٨٠ طنا عام
١٩٨٢/٨١ .

ويظهر من توزيع مساحة البطاطس عام ١٩٨٢ (جدول ٥٣) ، والخرائط
المثلة لاقليم البطاطس فى مصر (شكل ٦٠ ، ٦١) أن جملة مساحة البطاطس
وصلت الى ١٥٢٩٦٥ فدان ، منها ٨٤٣٨٢ فدان للعبوة النيلية (٥٥٢٪)
مقابل ٦٨٥٨٣ فداناً (٤٤٨٪) للعبوة الصيفية ، ساهمت هذه المساحة المجمعة
بانتاج ما يقرب من ١٢ مليون طن (١٨٣٩٣٩ طناً) .

ويظهر من توزيع هذه المساحة على أقسام مصر الثلاثة أن مصر السفلى
أسهمت بنسبة ٧٨٧٪ من جملة المساحة بمعامل أهمية نسبية (١٢٦) مقابل
٢٠٦٪ من جملة المساحة لمصر الوسطى (١٠٣) أهمية نسبية) و ٧٠٪ بمعامل
أهمية نسبية (٠٣) لمصر العليا .

جدول ٥٣
مساحة وإنتاج البطاطس ١٩٨٢ (١)

م	المحافظة	المسوح ترتيب	نسبة %	التيلا			التيلا		
				إنتاج	مساحة	ترتيب	إنتاج	مساحة	ترتيب
١	البحيرة	١	٣٣	١٣٢٣٤	١	٦	١٢٩٧٤	١	١٣
٢	أسيوط	٢	٢٨	١١٢٩٣	٢	٧	١١٨١٢	٢	٧
٣	الفيوم	٣	٢٥	١١١٩٣	٣	١٢	١٠٥٠٧	٣	٣
٤	المنيا	٤	٢١	١٠٩١٩	٤	٥	١٠٣٧١	٤	٦
٥	الغربية	٥	٢٠	١٠٨٠٨	٥	١٣	١٠٣٧١	٥	١٤
٦	الفيوم	٦	١٩	١٠٦١٥	٦	١٤	١٠٣٧١	٦	١٢
٧	المنيا	٧	١٨	١٠٥١١	٧	١٥	١٠٣٧١	٧	١٤
٨	المنيا	٨	١٧	١٠٤٠١	٨	١٦	١٠٣٧١	٨	١٥
٩	المنيا	٩	١٦	١٠٣٧١	٩	١٧	١٠٣٧١	٩	١٦
١٠	المنيا	١٠	١٥	١٠٢٨٨	١٠	١٨	١٠٣٧١	١٠	١٧
١١	المنيا	١١	١٤	١٠١٩٣	١١	١٩	١٠٣٧١	١١	١٨
١٢	المنيا	١٢	١٣	١٠١٩٣	١٢	٢٠	١٠٣٧١	١٢	١٩
١٣	المنيا	١٣	١٢	١٠١٩٣	١٣	٢١	١٠٣٧١	١٣	٢٠
١٤	المنيا	١٤	١١	١٠١٩٣	١٤	٢٢	١٠٣٧١	١٤	٢١

ويظهر من دراسة مثلث التوزيع شكل (٢٠) تبعاً للنسب السابقة أن البطاطس من محاصيل مصر السفلى . وإن كانت تقع على الحافة الفاصلة بين مصر السفلى والمنطقة المشتركة بين مصر السفلى والوسطى .

أما التوزيع على مستوى المحافظات فيظهر الاتجاه نحو التركيز في الانتاج فدليل الانتشار (٤٠) الأمر الذى يعنى أن عشر محافظات فقط تزرع ١٪ أو تزيد من مساحة البطاطس فى مصر . كما أن المراكز الخمسة الأولى للمساحة المزروعة تشترك فى ٨٤٪ من مساحة البطاطس فى مصر راجع شكل ٦١ .

وتضم المراكز الخمسة الأولى شكل ٦٠ البحيرة - المركز الأول - بنسبة تزيد عن ثلث مساحة البطاطس بعروتيها فى مصر ، تليها محافظة المنوفية بنسبة ٢١٫٤٪ - الأمر الذى يعنى أن أكثر من نصف الانتاج يأتى من هاتين المحافظتين.

ثم تأتى الجيزة فى المركز الثالث (١٢٫١٪) والغربية فى المركز الرابع (٩٫٤٪) والمنيا فى المركز الخامس (٧٫٦٪) ولا تظهر أى من محافظات مصر الوسطى والعليا - باستثناء المنيا - فى مراكز الانتاج العشرة الأولى . الأمر الذى يعنى أن إقليم البطاطس فى مصر هو فى مصر السفلى - راجع الخريطة شكل ٦٠ .

ودراسة الأهمية النسبية لمساحة البطاطس فى المحافظات المختلفة التى تظهر فيها البطاطس أهمية نسبية هى محافظات الجناح الغربى للدلتا (شكل ٦٠) الجيزة (أهمية نسبية ٤) والمنوفية (٣٫٩) البحيرة (٢٫٨) الاسكندرية (١٫٧) ثم الغربية (١٫٣) . هذه المحافظات تضم أربع محافظات من الخمس محافظات الأولى التى تمتلك أكبر مساحة مزروعة للبطاطس ، ومن تركيب عامل المساحة مع عامل الأهمية النسبية يظهر أن إقليم البطاطس يشغل قمة الدلتا وجناحها الغربى ، وهنا يظهر الاختلاف عن خريطة وأقليم الطماطم ، وإقليم الخضر بوجه عام وهذا الذى يتخذ شكل الرقم (٧) ويشمل جناحى الدلتا .

التوزيع السابق يشير إلى التوزيع العام لجملة مساحة البطاطس بعروتيها النيلى والصيفى ، وإذا عمدنا الى التمييز بين العروتين فقد لا تختلف الصورة كثيرا عن الترتيب السابق ، فالبحيرة - المحافظة الأولى فى مساحة البطاطس فى مصر - هى الأولى أيضا على كل من العروتين الشتوية والصيفية ، والمركز الثانى والثالث فى العروتين للمنوفية والجيزة ، والمركزين الثانى والثالث للبطاطس بشكل عام .

إذا انتقلنا من الانتاج الى انتاجية الفدان وبدأنا بالصورة العامة لمصر ثم أقسامها الثلاثة ثم المحافظات المختلفة لوجدنا أن متوسط انتاجية الفدان من العروة الصيفية - ١٩٨٢ - وصل الى ٨ر٢ طنا للفدان مقابل ٧ر٣٧ طنا للفدان للعروة النيلية . هذا المتوسط العام للعروة الصيفية يتحقق فى مصر السفلى ومصر العليا ولا يتحقق فى مصر الوسطى ، أما المتوسط العام لانتاجية الفدان من العروة النيلية فيتحقق فى مصر العليا ومصر الوسطى دون مصر السفلى ، الأمر الذى يعنى أن مصر العليا ترتفع فيها انتاجية الفدان للعروتين - وهذا وجه خلاف آخر عن الطماطم التى تقل انتاجيتها فى كل العروات فى مصر العليا - على حين تتميز مصر السفلى فى العروة الصيفية ومصر الوسطى فى العروة النيلية .

أما على مستوى المحافظات فقد وصلت أعلى انتاجية للفدان - ١٩٨٢ - فى محافظة القليوبية للعروة الصيفية (١٠ر١٠ طنا) تليها الشرقية فالاسكندرية فالغربية فكفر الشيخ وأسبوط فى المركز الخامس .، أما العروة النيلية فتأتى أعلى انتاجية لها من محافظة سوهاج (١٢ر٢٥ طنا) ، تليها القليوبية (٩ر٢٨) فالجيزة (٨ر٥١) فبنى سويف (٨ر٤٥ طنا) فالشرقية (٨ر١٠ طنا) ، أما أقل انتاجية للعروة الصيفية فكانت فى محافظة المنيا والجيزة وبنى سويف ، وبالنسبة للعروة النيلية جاءت أقل انتاجية من محافظات الاسكندرية والبحيرة والمنيا ودمياط ، وقد يكون من المناسب مقارنة أرقام الانتاجية السابقة بأهمية المحافظات من حيث المساحة المزروعة أو الأهمية النسبية للبطاطس فى المحافظات المختلفة .

ومن هذه المقارنة يظهر أن البحيرة التي تحتل المركز الأول من حيث المساحة والمركز الثالث فى الأهمية النسبية تأتى فى المركزين السادس والثالث عشر فى انتاجية الفدان من بطاطس العروة الصيفية والنيلية على الترتيب ، وأن محافظة المنوفية التى تحتل المركز الثانى مساحة ، والمركز الثانى من حيث الأهمية النسبية للبطاطس تحتل المركز السابع فى انتاجية الفدان من بطاطس العروتين الصيفية والنيلية .

وفى الجانب الآخر نجد محافظة القليوبية التى تحتل المركز الأول فى انتاجية العروة الصيفية والثانى فى انتاجية العروة النيلية ، تأتى فى المركز الثامن من حيث المساحة المزروعة فى العروتين ، ولا تظهر البطاطس أهمية نسبية فى المحافظة (أقل من ١٨) ، ومحافظة الشرقية التى تحتل المركزين الثانى والخامس فى انتاجية الفدان فى العروتين الصيفية والنيلية تحتل المركز العاشر من حيث المساحة ، ولا تظهر فيها أهمية نسبية للبطاطس .

وتتكرر نفس الصورة فى محافظتى أسيوط وسوهاج ، فالأول تحتل المركز الخامس عشر من حيث المساحة على حين تحتل المركز الثانى والخامس فى انتاجية الفدان من العروة النيلية والصيفية ، وفى محافظة سوهاج التى تعطى الانتاج الأول من العروة النيلية - لا تزرع العروة الصيفية - وتحتل المركز الثانى عشر فى قائمة المساحة (١٤ محافظة) .

الصورة السابقة لا تعنى أن التناقض الواضح بين الأهمية المساحية والأهمية النسبية والانتاجية هو الصورة الدائمة فهناك محافظة الجيزة المركز الأول أهمية نسبية ، الثالث مساحة وخاصة فى الجانب النيلى - تحتل المركز الثالث فى انتاجية العروة النيلية .

ومحافظة الغربية التى تحتل المركز الرابع فى انتاجية العروة الصيفية والسادس فى انتاج العروة النيلية تحتل المركز الرابع مساحة والخامس من حيث الأهمية النسبية للبطاطس فى المحافظة .

وفى ختام دراسة الانتاجية نستطيع أن نقسم محافظات الجمهورية الى مجموعتين ، تضم المجموعة الأولى المحافظات التى ترتفع إنتاجية الفدان فيها عن المتوسط العام للجمهورية ، وتضم المجموعة الثانية المحافظات التى تنخفض الانتاجية فيها عن إنتاجية الفدان على مستوى الجمهورية ككل من العروتين الصيفية والنيلية .

وبالنسبة للعروة الصيفية تضم قائمة المحافظات التى تعلق انتاجيتها عن المتوسط العام لمصر محافظات القليوبية والشرقية ، والأسكندرية ، والغربية وكفر الشيخ وأسيوط والبحيرة (سبع محافظات من جملة ١٤ محافظة تزرع صيفى) .
وبالنسبة للعروة النيلية تضم قائمة المحافظات التى تعلق انتاجيتها عن انتاجية الجمهورية محافظات : سوهاج ، القليوبية الجيزة ، بنى سويف ، الشرقية ، الغربية ، المنوفية ، الاسماعيلية (الثمان محافظات الأولى فى الانتاجية من جملة ١٥ محافظة) .

الصورة السابقة نعى أن قائمة المحافظات التى تعلق الانتاجية فيها فى كل من العروتين تضم محافظات الغربية (المركز الرابع مساحة) والقليوبية (الثامن مساحة) والشرقية (العاشر مساحة) وأسيوط (الخامس عشر مساحة) .
أما المحافظات التى تنخفض انتاجيتها فى العروتين فتضم محافظات / المنيا (الخامس مساحة) والدقهلية (السادس مساحة) ودמיاط (التاسع مساحة) .
يبقى أن نشير فى ختام هذه الدراسة الى الأهمية النسبية لمحصول البطاطس بين المحاصيل الأخرى فى المحافظات المختلفة (شكل ٢١) .

تظهر الأهمية النسبية للبطاطس فى خمس محافظات من محافظات الجمهورية هى على الترتيب الجيزة ، والمنوفية والبحيرة ، والأسكندرية ، والغربية ، وعلى الرغم من أن الأهمية النسبية فى الجيزة تصل إلى الرقم (٤) - أعلى أهمية نسبية فى مصر - ألا أن ترتيب هذه الأهمية داخل الجيزة نفسها وبين محاصيلها المختلفة تحتل المرتبة الرابعة فى الأهمية بعد الذرة الرفيعة النيلية ،

والقول السوداني ، والترمس ، وفي المنوفية والبحيرة تحتل البطاطس الأهمية النسبية الأولى بين محاصيل المحافظتين ، وفي الأسكندرية والغربية تأتي البطاطس في الأهمية النسبية الخامسة بعد الشعير والخضر عامة ، والبطيخ والفاكهة في الأسكندرية ، وبعد البصل والقطن والأرز والذرة الشامية في الغربية.

المبحث الرابع الفاكهة

تكون مجموعة الفاكهة مركبا محصوليا آخر يماثل مركب الحضر الذى سبقت دراسته ، وإن كان مثله عنصرا واحدا من عناصر المركب المحصولى فى الزراعة المصرية .

ويضم مركب الفاكهة كما يظهر فى نشرة الاقتصاد الزراعى المصرى عشرين نوعا من الفاكهة دون اعتبار النخيل الذى يدرس وحده ، ودون اعتبار البطيخ والشمام اللذين رأينا لأغراض هذه الدراسة أن يدرجا ضمن مركب الفاكهة فى مصر تختلف أنواع هذا المركب بين مجموعة الموالح (٤٥-٤٧٪ من جملة الفاكهة) وعلى رأسها البرتقال أهم محاصيل الفواكه عامة ثم اليوسفى والليمون المالح والليمون الحلو والليمون الأضاليا ، والنارنج والجريب فروت ، ومجموعة الفواكه الأخرى (٣٤ - ٣٧٪ من جملة الفاكهة) التى تضم العنب والمango والموز والتين ، والتين الشوكى ، والجوافة والرمون والمشمش والكمثرى والتفاح والخوخ والبرقوق ويضاف إليها الزيتون ، الذى قد يخرج عن مجموعة الفاكهة فى أغراض هذه الدراسة ، وإن كانت مساحته وجملة إنتاجه لا تؤثران كثيرا - إضافة أو حذفاً - فى مجموعة الفاكهة فلم تزد المساحة المزروعة فى عام ١٩٨٢ عن ٥٢١٣ فدان أنتجت ٧٦.٢ طنا من الزيتون . ثم النخيل والبلح الذى يشكل قيمة إنتاجية بين ١٧٪ ، ١٩٪ من جملة قيمة إنتاج الفاكهة فى مصر والجدول التالى (جدول ٥٤) يوضح تقسيم عناصر مركب الفاكهة تبعا للمساحة المزروعة عام ١٩٨٢:

- ٣٧٤ -

جدول (٥٤)

عناصر ومركب الفاكهة تبعاً للمساحة

فئات المساحة	المحصول الأول	المحصول الثانى	المحصول الثالث	المحصول الرابع	المحصول الخامس
مساحة	محصول مساحة	محصول مساحة	محصول مساحة	محصول مساحة	محصول مساحة
١٠٠٠ ر. ١٠٠٠	البرتقال ١٦٧٨٢١	-	-	-	-
فدان فاكثر					
٢٠٠٠ ز. إلى أقل	العتب ٦٤٠٠٠٢	المالحون ٢٩٨٠٠٥	الليمون ٢٣٠٠٠٠	الجزالة ٧٠٢١٠	
من ١٠٠ ألف			الملح		
١٠ ألف إلى أقل	البرسيمى ١٧٩٦٧	الوز ١٧٠٠٢٧	الكشمش ١٢٤٣٠		
من ٢٠ ألف					
٥ ألف إلى أقل	الغناح ٦١٤٣	البرقوق ٥٢٩٤	الزيتون ٥٢١٣		
من ١٠ ألف					
١٠٠٠ ز. إلى أقل	التين ٤٩١٦	الشمش ٤٥٩٢	الزمان ٤٠٢١	الحريخ ٣٦٨٤	التين ٢١٦٧
من ٥ ألف				الشوكى	
أقل من ألف	الجزع ٦٤٠	الليمون ٥٤٢	الليمون ١٩١	التاريخ ١٥٥	
لثروت	الأضاليا	الحلو			

يظهر من هذا التوزيع أن تسع عناصر من مجموع عناصر المجموعة العشرين - ما يقرب من النصف - تشمل مساحة تتراوح بين ٥٠٠٠ فدان وأقل من ألف فدان ، أقل من نصفها بقليل فى الفئة الأخيرة - أقل من ألف فدان ، ولا تضم المجموعة من أنواع المساحة الكبيرة - ١٠٠ ألف فدان - إلا نوعا واحدا هو البرتقال ، ومن التوزيع تظهر كذلك أنواع المساحة الكبيرة والكبيرة نسبيا كالبرتقال والعنب والمango والليمون المالح والجوافة وأنواع المحاصيل الصغيرة كالنارج والليمون الحلو والليمون الأضاليا والجريب فروت .
أما أنواع المساحات المتوسطة فتضم اليوسفى ، الموز ، الكمثرى ، والتفاح ، والبرقوق والزيتون .

أهمية دراسة الفاكهة وتطور إنتاجها :

ترجع أهمية دراسة الفاكهة أولا إلا أنها من عناصر المركب المحصولى التى تمثل تزايدا مستمرا فى مساحته المزروعة وإنتاجها ، على خلاف غيرها كثير من المحاصيل الأخرى ، وهى هنا تشبه الخضر الى حد كبير فهى تظهر نفس الاتجاه التطورى . وقد ارتفعت قيمة إنتاج الفاكهة من ١٢٢ مليون جنيه عام ١٩٧٦ الى ٢٩٤ مليون جنيه عام ١٩٨١ ، مع التطور فى قيمة الانتاج تطورت المساحة المزروعة من الفاكهة من ٢٤٠ ألف فدان عام ١٩٧٩ الى ٣٩٠ ألف فدان عام ١٩٨٢ (جدول ٥٤ ، ٥٥) ومع التطور فى المساحة وقيمة الانتاج - نحو الزيادة - كانت نسبة الفاكهة من جملة قيمة الانتاج الزراعى فى مصر ثابتة الى حد كبير ، وتراوح بين ٥ر٥٪ عام ١٩٧٦ و ٦٪ عام ١٩٨١ .

وترجع أهمية الفاكهة من ناحية ثانية الى ارتباطاتها الجغرافية الواضحة بالعوامل الطبيعية والبشرية التى تؤثر فى الانتاج وخاصة السوق - وهنا لا تختلف عن مركب الخضر - والحيازة (شكل ٦٤) وبالتالي تصبح من الموضوعات الجغرافية التقليدية التى تلقى الضوء على منهج التوزيع والربط والتحليل الذى تقوم عليه الدراسات الجغرافية - (راجع اقليم الفاكهة وتوزيعه) .

وترجع أهمية الفاكهة من ناحية ثالثة الى ارتباطها بالغذاء البشرى كعنصر هام فى المركب الغذائى الى جانب اسهامها فى الصادر .

وتوضح أرقام الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ أن جملة الصادر من الفاكهة بأنواعها المختلفة تراوحت بين ٢٢٨ ألف طن عام ١٩٧٨ ، ١٩٧ ألف طن عام ١٩٨١ ، أما ما خصص للغذاء فقد ارتفع من ١٩٧٨ ألف طن عام ١٩٧٨ الى ٢٥٣٤ ألف طن عام ١٩٨١ بمتوسط استهلاك للفرد يعادل ٦١ كج فى السنة عام ١٩٨١ ، أو ما يعادل ١٦٧١ جراما فى اليوم توفر ١٠١ سعرا حراريا فى اليوم . (جدول ٥٦) .

(جدول ٥٦)

الانتاج والاستهلاك من الفواكه ١٩٧٨ - ١٩٨١

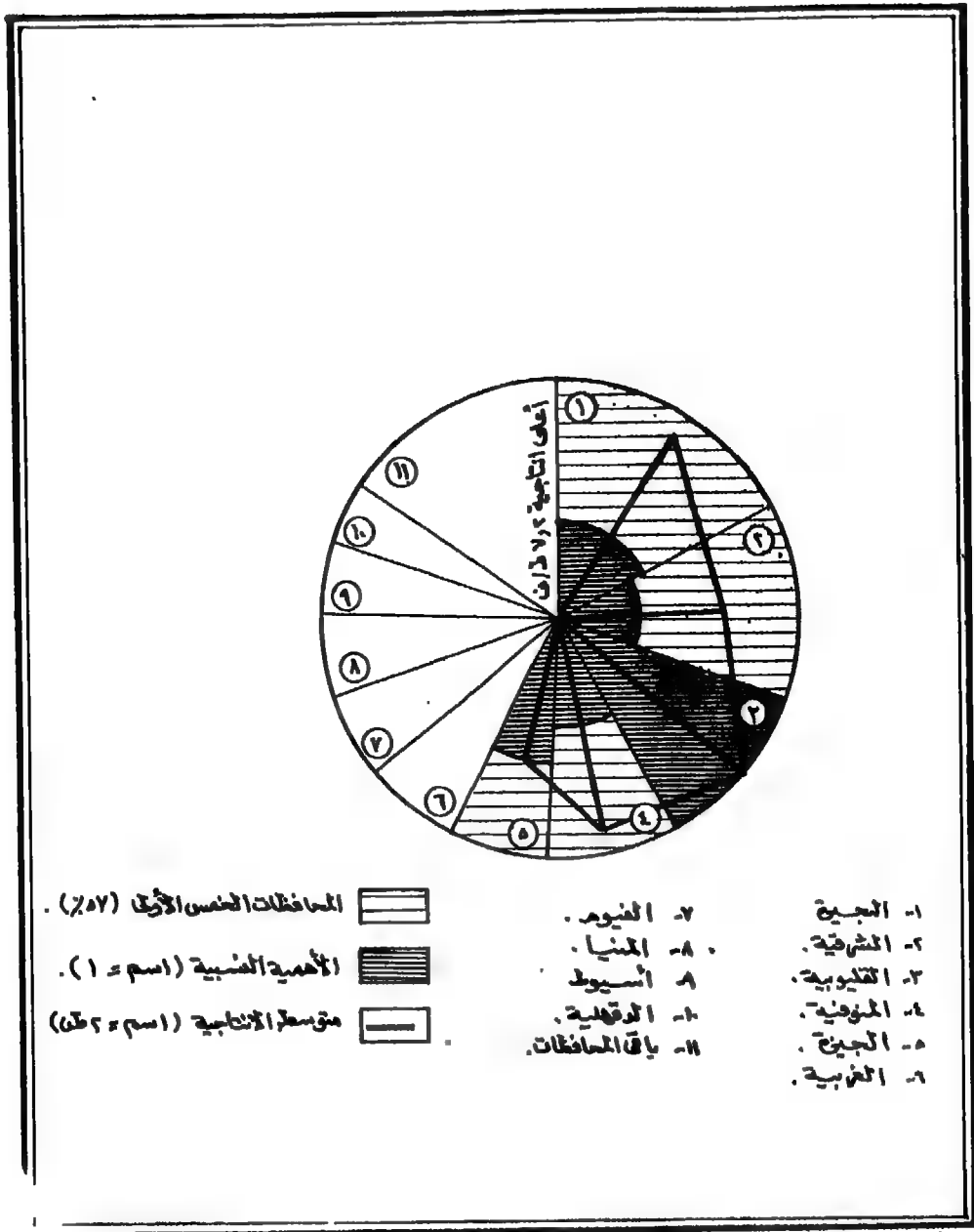
السنة	توزيع الانتاج (ألف طن)		استهلاك الفرد	
	الصادر	الصائى للغذاء	كج فى السنة	جرام فى اليوم
١٩٧٨ .	٢٢٨	١٩٧٨ ألف طن	٥١٧	١٤١٦
١٩٧٩ .	١٥٣	٢١٧٥ ألف طن	٥٥٢	١٥١٢
١٩٨٠ .	١٨٤	٢٣٣٠ ألف طن	٥٧٢	١٥٦٧
١٩٨١	١٩٧	٢٥٣٤ ألف طن	٦١	١٦٧١

نشرة الاقتصاد الزراعى ١٩٨٣ .

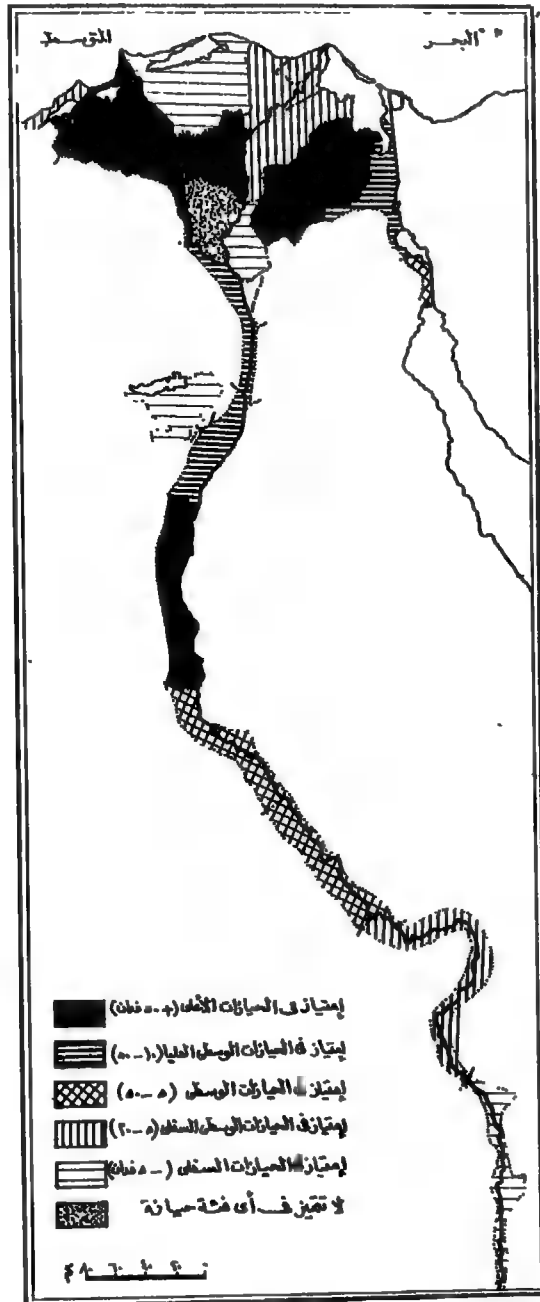
اقليم الفاكهة فى مصر : (جدول ٥٧ وأشكال ٦٢ ، ٦٣ .

(٦٤)

توضح الخرائط والجداول المرفقة اقليم الفاكهة فى مصر ، ومن التوزيع يمكن استنتاج العوامل الطبيعية والبشرية المسئولة عن هذا التوزيع .



شكل (٦٢) توزيع المأكلة على المحافظات (مساحة) ١٩٨٥



شكل (٦٤)
 حيازات المياه
 تشير إلى مساحة من حيازات المياه في القناة المختلفة متنازعة بين المزارعين

ويظهر من توزيع الاقليم عام ١٩٨٢ - لا يختلف كثيرا عن السنوات السابقة وبالتالي يمكن اعتبار هذه السنة صورة للاقليم الذى لا يتأثر كثيرا عام لآخر على خلاف محاصيل الحقل أو الخضر - أن جملة مساحة الفاكهة فى مصر وصلت الى ما يقرب من ٤٠٠ ألف فدان (٣٩٠ر٤٩٢ فدان) ساهمت فيه مصر السفلى بنسبة ٧١٪ (٢٧٧ر٤١٥ فدان) ، مقابل ١٩ر٦٪ (٧٦ر٥٧٨ فدان) فى مصر الوسطى ، ٩ر٤٪ من جملة المساحة فى مصر العليا (٣٦ر٤٩٩ فدان) ، وبتطبيق النسب السابقة على مثلث التوزيع (شكل ٢٠) يظهر أن الفاكهة بصورة عامة من المحاصيل الأصلية لمصر السفلى ، وإن كانت تقع نقطتها قريبا من الحد الفاصل بين نطاق مصر السفلى والنطاق المشترك بين مصر السفلى ومصر الوسطى - راجع مثلث التوزيع (شكل ٢٠) - وتوزيع نسب المساحة السابقة يعنى أن للفاكهة أهمية نسبية فى مصر السفلى أكبر من مصر الوسطى أو العليا باستثناء الجيزة .

ومن توزيع نسبة المساحة المزروعة فى كل محافظة - راجع الأشكال والخرائط التى توضح هذا التوزيع - يظهر أن المحافظات الخمس الأولى تضم ٧٥٪ من المساحة (شكل ٦٣) وفى هذا إشارة الى عدم التركيز الكبير فى المساحة

المزروعة ، ويؤكد ذلك أن ١٦ محافظة من المحافظات العشرين التى جرت دراستها تزرع ١٪ أو أكثر من مساحة الفاكهة فى مصر ، وهذا يعنى دليل انتشار يعادل ٦٤ ، لكن على الرغم من هذا الانتشار النسبى تظهر خريطة أقليم الفاكهة - معتمدة على المحافظات الخمس الأولى من حيث المساحة + مناطق الأهمية النسبية للفاكهة - أن أقليم الفاكهة يكاد يقتصر على رأس الدلتا وجناحيها مكونا الرقم (٧) أو علامة النصر - صورة مماثلة لما سبقت دراسته فى الخضر - ويظهر من دراسة أرقام المساحة أن أكبر مساحة للفاكهة فى مصر - ١٩٨٢ - كانت فى محافظة البحيرة (١٧٪ من جملة المساحة فى مصر) ، تلتها الشرقية فى المركز الثانى ، ثم القليوبية والمنوفية والجيزة - راجع الجدول المرفق و شكل ٦٣ .

وتظهر السويس والقاهرة وأسوان ودمياط وسوهاج كأقل المحافظات مساحة للفاكهة فى مصر ١٩٨٢ .

أما تحديد الاقليم على أساس الأهمية النسبية فيضم الى اقليم المحافظات الخمس الأولى فى المساحة محافظات القاهرة والأسكندرية والاسماعيلية (شكل ٦٢) .

وتصل أعلى أهمية نسبية للفاكهة فى القليوبية (٣٥ر٣) فالقاهرة (٣ر٣) تليها الاسكندرية (٢٤ر٢) فالجيزة (٢٢ر٢) فالاسماعيلية (٢ر٢) والمنوفية ، والبحيرة ، والشرقية هذا الترتيب للأهمية النسبية على مستوى الجمهورية ، يختلف لو نظرنا الى الأهمية النسبية للفاكهة داخل كل محافظة وبين محاصيلها المختلفة ، فالفاكهة تحتل الأهمية النسبية الأولى بين محاصيل محافظة القليوبية ، والمركز الثالث بعد النخيل - وهو فاكهة - والخضر فى القاهرة ، والمركز الرابع بعد الشعير والخضر والبطيخ - فاكهة - فى الاسكندرية ، والمركز الخامس بين محاصيل كل من محافظة المنوفية ، بعد البطاطس ، والذرة الشامية الصيفية ،

وفول الصويا ، والبصل ، محافظة الشرقية بعد الترمس ، والفول السوداني ،
والأرز ، واللوز الشامية الصيفية .

وتحتل الفاكهة المركز السادس فى الأهمية النسبية فى البحيرة ، والمركز
السابع فى الاسماعيلية والمركز الثامن فى الجيزة (شكل ٢١) .

الانتاجية :

وصل متوسط انتاجية الفدان - ١٩٨٢ - على مستوى الجمهورية ومن
كل أنواع الفاكهة الى ٥٦ طنا ، تحقق هذا المتوسط فى مصر العليا (٦١٥ طنا
للفدان) ومصر السفلى (٨ طنا للفدان) ولم يتحقق فى مصر الوسطى (٥٧ طنا
للفدان) .

أما على مستوى المحافظات فتحتل القليوبية المرتبة الانتاجية الأولى
(٧٣ طنا للفدان) تليها قنا فى المركز الثانى (٦٨٨ طنا للفدان) فالمنوفية
(٦٤٥ طنا) والبحيرة (٦٤ طنا) وأسيوط (٦٢ طنا) ، يضاف الى المحافظات
الخمس السابقة محافظتان هما بنى سويف (٥٧٤) وسوهاج (٦٣) ، لتظهر
المحافظات السابقة بمتوسط انتاجية أعلى من المتوسط العام للجمهورية بينما يقل
متوسط الانتاجية فى باقى المحافظات المدروسة عن المتوسط العام (١٣ محافظة
من جملة ٢٠ محافظة) .

وبمقارنة أقليم الفاكهة - مساحة وأهمية نسبية باقليم الانتاجية المرتفعة
يلاحظ أن ثلاث من محافظات المساحة الكبيرة - القليوبية والمنوفية والبحيرة -
تأتى فى المراتب الانتاجية الأولى (شكل ٦٣) بينما المحافظتين اللتين تحتلان
المركز الثانى والخامس انتاجية تأتيا فى المركزين الثالث عشر والتاسع من حيث
المساحة وليس للفاكهة فيهما أهمية نسبية .

ومن ناحية أخرى تظهر الاسكندرية التى تحتل فيها الفاكهة المرتبة الثانية
فى الأهمية النسبية بين محافظات الجمهورية تحتل المركز التاسع من حيث

الانتاجية ، وأن المجيزة التى تحتل المركز الثالث فى الأهمية النسبية بين المحافظات
تأتى فى المركز السابع عشر من حيث الانتاجية ، وأن الاسماعيلية التى تحتل
المركز الرابع من حيث الأهمية النسبية للفاكهة ، تأتى فى المركز التاسع عشر من
حيث الانتاجية متساوية مع الأسكندرية .
وفيما يلى دراسة خاصة لأهم عناصر مركب الفاكهة - البرتقال - تليه
دراسة أخرى للبلح والبطيخ .

البرتقال : (شكل ٦٥) جدول (٥٧)

تشكل الموالح ما يقل قليلا عن نصف قيمة انتاج الفاكهة فى مصر .
ويعتبر البرتقال كما سبق أن رأينا محصول الموالح والفواكه الأول .

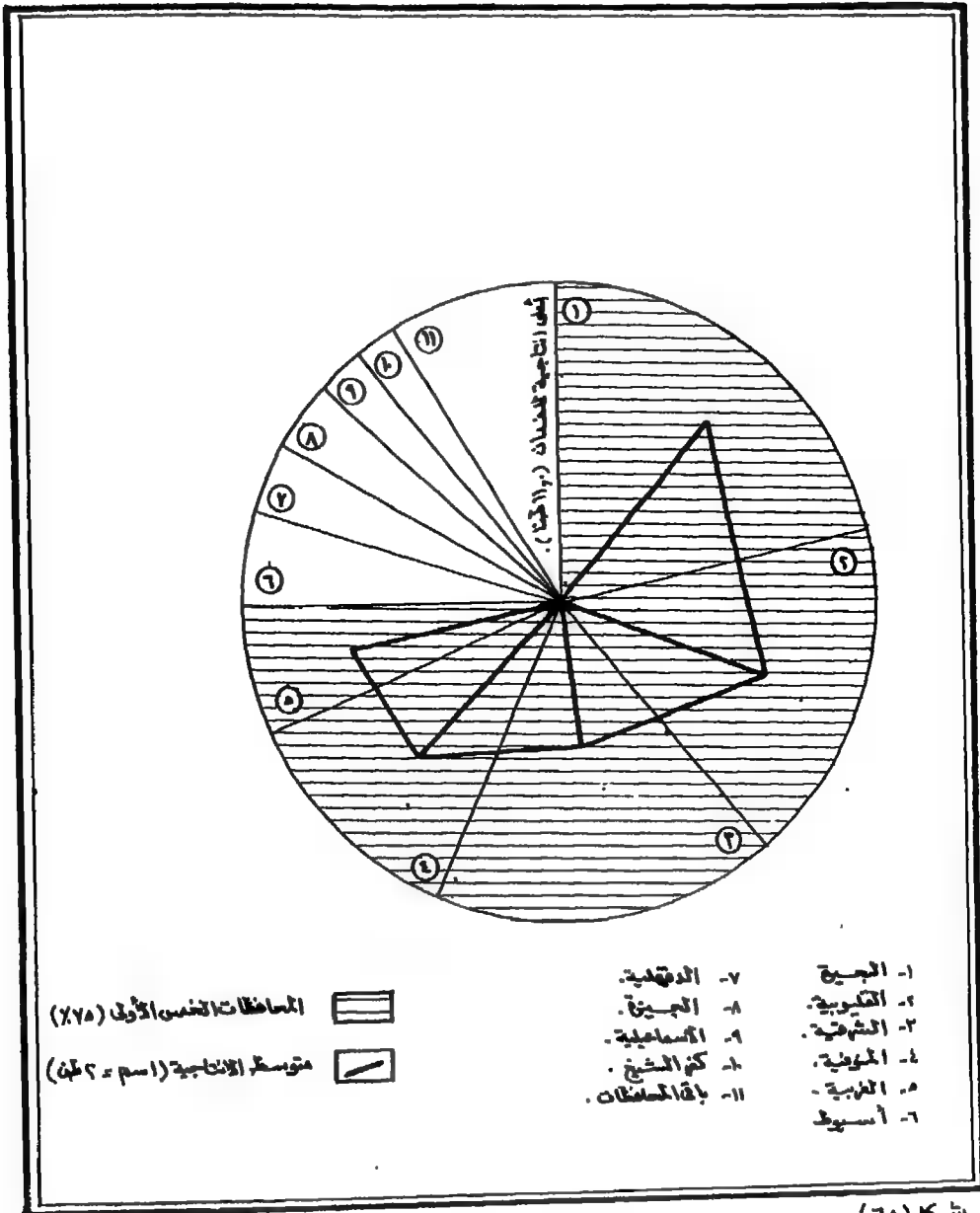
وقد قدرت المساحة المزروعة برتقالا فى الجمهورية عام ١٩٨٢ بمساحة ١٦٧٨٢١ فداناً ، أو ما يعادل ٤٥٣٪ من جملة مساحة الفواكه فى مصر ، وكانت جملة الإنتاج ٩٥٦ ألف طن متري كمتوسط للفترة ١٩٨١/٧٩ مقابل ١١٨٢ ألف طن ، و ١١٦٨/١١٧٠ ألف طن فى أعوام ٨٤.٨٥.١٩٨٦ ويعتبر محصول الموالح الأول بفرق كبير فى المساحة بينه وبين محصول الموالح الثانى الليمون المالح الذى لم تزد مساحته - ١٩٨٢ - عن ٢٣ ألف فدان (١٣٧٪ من جملة مساحة البرتقال) ويأتى اليوسفى بعدهما بمساحة لا تقل قليلا عن ١٨ ألف فدان ثم باقى أنواع الموالح بمساحات تقل عن الألف فدان .

ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة للبرتقال من جملة مساحة الفاكهة فى مصر وجد أن توزيع المساحات المزروعة يكاد يعكس توزيع مساحات الفاكهة بشكل عام ، فالمحافظات الأربع الأولى فى مساحة الفاكهة هى الأربع الأولى فى مساحة البرتقال مع بعض الاختلاف .

يظهر هذا الاختلاف فى إتجاه مساحات البرتقال نحو تركيز واضح أكثر منه فى حالة الفاكهة بشكل عام ، وتركز فى مصر السفلى بوجه خاص ، فنصيب مصر السفلى يقرب من ٨٥٪ من جملة برتقال الجمهورية فى مصر .

وتقع هذه المحافظات الخمس فى مصر السفلى ، فتحتل البحيرة المركز الأول (٢١٤٪) وتأتى فى المركز الثانى القليوبية (١٧٩٪) ثم الشرقية (١٧٥٪) فالمنوفية (١٢١٪) .

هذه المحافظات الأربع هى المحافظات الأربع الأولى فى مساحة الفاكهة بشكل عام . أما المحافظة الخامسة من حيث مساحة البرتقال (الغربية ٦٤٪) فهى فى المركز السادس من حيث المساحة العامة للفاكهة .



شكل (٦٥) توزيع الزيتون على المحافظات (مساحة) ١٩٨٢

أما الانتاجية فيظهر من دراسة أرقام ١٩٨٢ أن متوسط الانتاجية على مستوى الجمهورية من البرتقال وصل الى ٦٥ طنا للفدان .
لم يتحقق هذا المتوسط إلا فى مصر السفلى (٦٨ طنا) ، الأمر الذى يشير إلى أن وجود المساحة الواسعة فى مصر السفلى يستند فعلا الى انتاجية عالية نسبيا .

المتوسط العام للانتاجية لم يتحقق إلا فى ست من محافظات الجمهورية كلها ، من محافظات مصر السفلى . ووصلت أعلى انتاجية للفدان فى محافظة الاسكندرية (٩٠.١ طنا) ، وجاءت بعدها محافظة القاهرة فى المركز الثانى (-٨) ثم البحيرة ، فالقليوبية فالمنوفية ، ثم الغربية فى المركز السادس .

أما المحافظات من المركز السابع حتى العشرين فلم يصل متوسط انتاجية الفدان فيها الى مستوى المتوسط العام للجمهورية .

ومن مقارنة المحافظات ذات المساحة الكبيرة من البرتقال بالمحافظات ذات الانتاجية العالية نلاحظ أن هناك تقاربا ملموسا فى التوزيع ، فالمرکز الأول والثانى والرابع والخامس والسادس من حيث المساحة هى المراكز الثالث والرابع والخامس والسادس من حيث الانتاجية للفدان .

ولا يشذ عن هذا التقارب الملموس إلا محافظة الشرقية التى تحتل المرتبة الثالثة مساحة والحادية عشرة من حيث انتاجية الفدان ، ومحافظة الاسكندرية التى تحتل المرتبة الخامسة عشر مساحة والمركز الأول فى انتاجية الفدان ، ومحافظة القاهرة التى تحتل المركز الثامن عشر مساحة والثانى من حيث انتاجية الفدان من البرتقال .

البليح (النخيل) :

لا شك فى ارتباط دراسة البليح بدراسة الفاكهة ، ومن هنا تأتى دراسته فى هذا المكان فى موضعها ، وترد احصاءات البليح والنخيل فى النشرات الاقتصادية الزراعية فى مصر مع الفاكهة ، رغم افراد دراسة خاصة به .

ومن دراسة قيمة انتاج الفاكهة وتطورها فى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ يظهر أن البليح يسهم بنسبة ١٨٪ من جملة قيمة انتاج الفاكهة عام ١٩٧٨ ، ينخفض الى ١٧٪ عام ١٩٧٩ ، وترتفع من جديد الى أقل قليلا من ٢٠٪ عام ١٩٨٠ ، ثم تنخفض مرة ثانية الى ١٧٫٢٪ عام ١٩٨١ .

ومع هذه الذبذبة فى نسبة قيمة الانتاج كانت الكمية الفعلية للبليح تزداد من ٣٣٧ ألف طن عام ١٩٧٨ الى ٤٠٦ ألف طن عام ١٩٧٩ ، ٤٤٦ ألف طن عام ١٩٨٠ ثم الى ٣٩١ ألف طن عام ١٩٨١ و ٤٥٠ ألف عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، و ٤٦٠ ألف طن مترى عام ١٩٨٦ .

وتطورت القيمة النقدية من أقل من ٢٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى ٣٤٥ مليون جنيه عام ١٩٧٩ و ٤٦٦ مليون جنيه عام ١٩٨٠ و ٤٥٢ مليون جنيه عام ١٩٨١ .

ولا شك فى أن هذه الذبذبة فى جملة الانتاج وقيمتها جاءت انعكاسا للذبذبة أولا فى عدد الأشجار المثمرة ، وثانيا فى انتاجية النخلة . فقد انخفض عدد الأشجار المثمرة من أكثر من ٥٥ مليون شجرة عام ١٩٧٩ الى ١٥ مليون عام ١٩٨٠ ، ٤٥ مليون عام ١٩٨١ ثم ٥٠ مليون عام ١٩٨٢ .

أما الانتاجية فقد عرفت هى الأخرى عدم الاستقرار فهى ترتفع من ٧٣ كم للنخلة عام ١٩٧٩ الى ٩٠ كج عام ١٩٨٠ ثم ٧٣ كج ، ٨٧ كج للنخلة فى عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

هذه هى السمة الأولى التى تميز البليح والنخيل فى مصر ، وقد تختلف فيها كثيرا عن باقى عناصر مركب الفاكهة ، والمحاصيل الزراعية بشكل عام .

لكن هذه السمّة ليست السمّة الوحيدة التى تظهر البلع والنخيل مختلفاً
عن الغلات الأخرى ، فهناك سمات أخرى سوف تظهر من الدراسة التحليلية للاقليم
البلع والنخيل فى مصر .

أقليم البلح والنخيل : جدول ٥٨ ، ٥٩ وأشكال ٦٦ ، ٦٧

وصلت جملة عدد النخيل فى مصر عام ١٩٨٢ الى أكثر من ٥ مليون نخلة جاء توزيعها على أقسام مصر الثلاثة بالتساوى تقريبا (٣٦٪ لمصر السفلى ، ٣١٪ لمصر الوسطى ، ٣٣٪ لمصر العليا) - سمة لم تظهر فى أى غلة أخرى من المركب المحصولى فى مصر . راجع مثلث التوزيع (شكل ٢٠) وبالتالى فالمحصول يعتبر من محاصيل المنطقة المشتركة بين مصر الوسطى ومصر العليا وتصل أهميته النسبية فى الأولى (١٥٠) وتصل فى الثانية الى (١٨٣) فهو أعلى أهمية فى مصر العليا .

وتظهر خريطة توزيع النخيل والأشكال البيانية الموضحة للتوزيع أن المحافظات الخمس الأولى من حيث عدد النخيل لا تشكل أكثر من ٤٨٪ من جملة النخيل فى مصر (شكل ٦٧) - انتشار واسع نسبيا - وهذه سمة أخرى لا تظهر فى أى من المحاصيل التى دخلت فى هذه الدراسة ، والمحصول القريب منه هو القمح ، حيث تختص المحافظات الخمس الأولى بأكثر قليلا من ٥٠٪ من جملة مساحة القمح (٥١٢٪) .

ويظهر من توزيع النخيل على المحافظات التناثر بين محافظات مصر العليا والسفلى والوسطى فالمحافظة الأولى فى عدد النخيل هى أسوان (١٢٪ من جملة النخيل فى مصر) ، يليها المحافظة الثانية الشرقية (٩٩٪) ثم أسيوط (٩٦٪) ثم الفيوم (٨٧٪) ، ثم البحيرة (٨٦٪) ، فالمحافظات الخمس الأولى لا تكون نطاقا كما يحدث غالبا فى كثير من المحاصيل الأخرى وإنما فى أجزاء مصر المختلفة .

صورة التوزيع السابق تتكرر فى دراسة الأهمية النسبية للنخيل فى محافظات مصر المختلفة .

فبين محافظات الجمهورية المختلفة تظهر أعلى أهمية نسبية للنخيل فى القاهرة (١٠) ، تليها أسوان (٦) ، ثم فى المركز الثالث دمياط (٤٦) ، ثم الجيزة (٢٦) ، والسويس (٥) ، صورة أخرى من الانتشار .

- ٣٩٣ -

جدول (٥٨) (١)

(البلح) النخيل - التطور (١٩٧٩ - ١٩٨٦)

السنة	عدد الأشجار المثمرة	الانتاج طن	الانتاجية كج/نخلة
١٩٧٩	٥٥٦٨٣٩٧	٤٠٦٠٥٦	٧٣
١٩٨٠	٥٠٩٥٨٦٠	٤٤٦٤٣٧	٩٠
١٩٨١	٥٣٦٣٧٥٣	٣٩٠٧٢٧	٧٢٫٨
١٩٨٢	٥٠٤١٩٠٣	٤٣٩٥٣٩	٨٧٫١٨
١٩٨٤		٤٥٠٫٠٠٠	
١٩٨٥		٤٥٠٫٠٠٠	
١٩٨٦		٤٦٠٫٠٠٠	

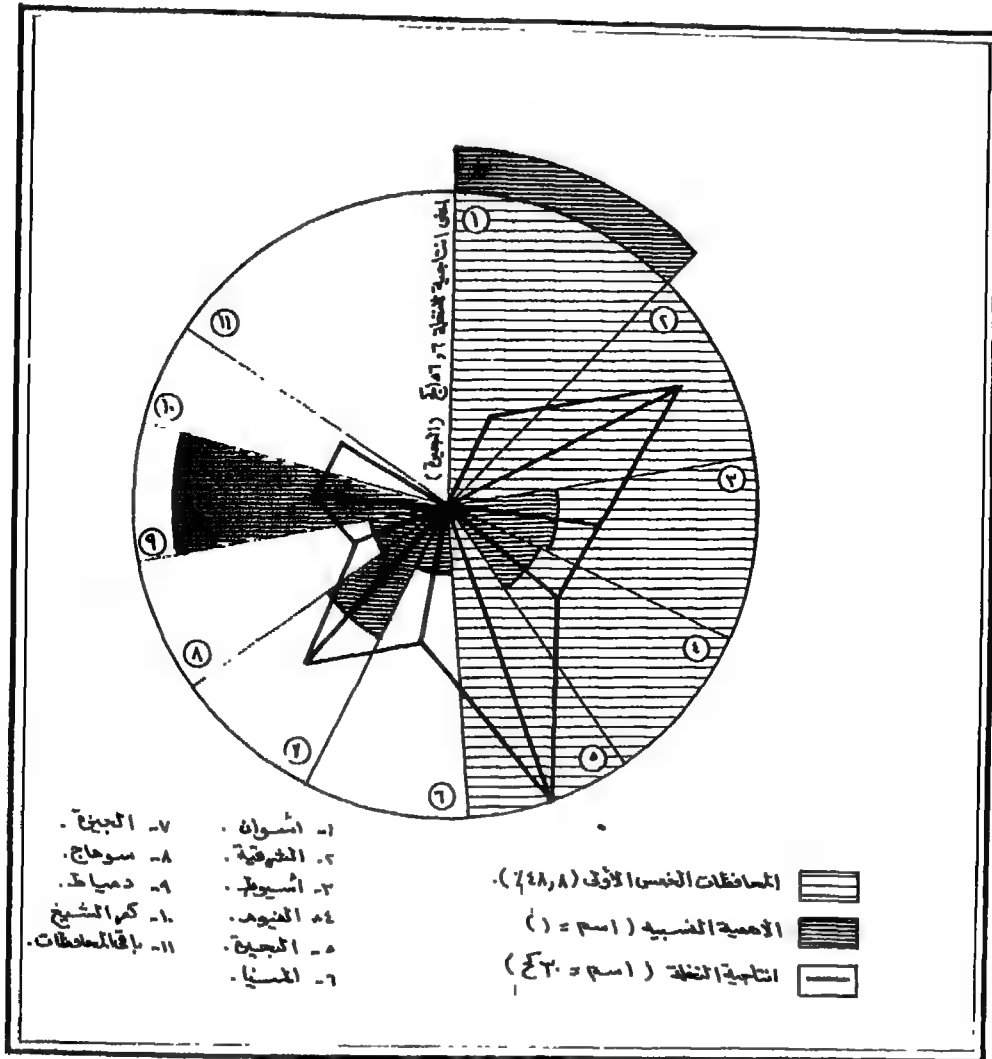
(١) المصدر : (الاقتصاد الزراعي ١٩٨٣ - ص ٥١٣ - ص ٥٣٩).

FAO Production Yearbook Vol. 40 - 1986 - P. 159.

جدول (٥٩)

التخيل (البلح) ١٩٨٢

٢	المحافظات	عدد الأشجار				الانتاج		الانتاجية	
		عدد	%	ترتيب	أهمية نسبية	طن	ترتيب	كج/ نخلة	ترتيب
١	أسوان	٦٠٥٨٧٦	١٢.٠	١	٦	٣٢٨٠.٤	٦	٥٤١٤	١٩
٢	الشرقية	٤٩٨١٩٩	٩.٩	٢		٦٤٧٨٣	٢	١٣٠.٣	٢
٣	أسيوط	٤٨٢٩٠.٥	٩.٦	٣	١٨	٣٨١٨٩	٤	٧٩.٧	١١
٤	الفيوم	٤٤٠٢٠.٠	٨.٧	٤	١٦	٣٠.٧٥٩	٧	٦٩.٨٨	١٥
٥	البحيرة	٤٣١٥٢٣	٨.٦	٥	-	٦٧٥٧٨	١	١٥٦.٦٠	١
٦	المنيا	٤٢٢.٨٦	٨.٤	٦	١١	٢٩٦١٩	٨	٧٠.١٧	١٤
٧	الجيزة	٤٠٣.٧٤	٨.٠	٧	٢٦	٤٤٠.٨٣	٣	١٠٩.٣٧	٥
٨	سوهاج	٣٦٢.٦٦٠	٧.٢	٨	١٤	٢٠.١٢٨	١٠	٥٥.٥٠	١٨
٩	دمياط	٣٤٣.٧٢٧	٦.٨	٩	٤٦	٢٤٢٩٨	٩	٧٠.٦٩	١٣
١٠	كفر الشيخ	٢٧٤.٠٢٤	٥.٤	١٠	-	١٧.٦٧٠	١١	٦٤.٤٨	١٧
١١	بنى سويف	٢٧٠.١٤٨	٥.٤	١١	١٢	٣٣.٥١٠	٥	١٢٣.٦٨	٣
١٢	قنا	٢٠.٦١٢٣	٤.١	١٢	-	٩٢٩٨	١٢	٤٥.٠٠	٢٠
١٣	القليوبية	٨٧.٧٢	١.٧	١٣		٧٣١٩	١٣	٨٤.٠٦	٩
١٤	القاهرة	٤٩.٠٦١	١.٠	١٤	١٠	٥٨٧١	١٤	١١٩.٦٧	٤
١٥	الدقهلية	٤٧.١٦٧	٠.٩	١٥	-	٣.٢٥٤	١٦	٦٨.٩٩	١٦
١٦	الاسماعيلية	٤٣.٣٦٥	٠.٩	١٦	-	٣٤١١	١٥	٧٨.٦٦	١٢
١٧	الاسكندرية	٢٥.٩٢٦	٠.٥	١٧	-	٢٦٦٦	١٧	١٠.٢٨٣	٧
١٨	المنوفية	١٩.٣٠١	٠.٤	١٨	-	١٦١١	١٨	٨٣.٤٧	١٠
١٩	الغربية	١٥.٣٩١	٠.٣	١٩		١٣١٢	٢٠	٨٥.٢٤	٨
٢٠	السويس	١٢.٧٧٥	٠.٢	٢٠	٢	١٣٨٢	١٩	١٠.١١٨	٦
مصر السفلى		١٨٤٧.٥٣١	٣٦.٦%			٢٠.١١٥٥		١٠.٨٨٨	
مصر الوسطى		١٥٣.٣٠٨	٣.٠%			١٣٧.٩٧١		٨٩.٨١	
مصر العليا		١٦٥.٨٠.٦٤	٣.٣%			١٠.٠٤١٣		٦٠.٥٦	
الجمهورية		١٠٤.١٩٠.٣	١٠٠%			٤٣٩.٥٣٩		٨٧.١٨	



شكل (٦٧) توزيع النخيل (عدد الأشجار المثمرة) على المحافظات ١٩٨٢

أما أعلى انتاجية للنخلة فتأتى من البحيرة (١٥٦٦ كج للنخلة) - مصر السفلى - تليها الشرقية (١٣٠) - مصر السفلى - ثم بنى سويف (١٢٤) فالقاهرة (١٢٠) والجيزة (١٠٩) .

النخيل أو البلح جغرافيا يختلف عن كثير من محاصيل مصر الأخرى فهو محصول مصر كلها ، وكغيره من المحاصيل البستانية لا يتقيد بموسم زراعى معين ، ولا يتقيد باقليم مصرى معين ، وبالتالي لا يرتبط بخصائص تربة ، أو مناخ خاصة ، على الأقل من حيث التوزيع ، وإن كان للانتاجية شأن آخر . فمحافظات مصر العليا الأعلى فى عدد الأشجار تحتل مراكز متأخرة فى الانتاجية (أسوان المركز الأول فى عدد الأشجار والتاسع عشر فى الانتاجية) أسبوط المركز الثالث فى عدد الأشجار والحادى عشر فى الانتاجية ، الفيوم الرابع فى عدد الأشجار والخامس عشر فى الانتاجية ، قنا الثانى عشر فى عدد الأشجار فى المركز العشرين فى الانتاجية ، سوهاج المركز الثامن فى عدد الأشجار تقع فى المركز الثامن عشر فى الانتاجية . فإنتاجية البلح ليس من غلات مصر العليا .

وعند مقارنة الأهمية النسبية للمحصول بانتاجية النخلة يظهر أن المناطق الأعلى فى الأهمية النسبية ليست بالضرورة المحافظات التى تعطى فيها النخلة انتاجا متميزا . فأعلى أهمية نسبية للنخيل فى أسوان (بعد القاهرة) ، ومركز أهميتها الانتاجية التاسع عشر ، ودمايط التى تحتل المركز الثالث فى الأهمية النسبية تأتى فى المركز الثالث عشر فى الانتاجية ، والجيزة التى تحتل المركز الرابع فى الأهمية النسبية تحتل المركز الخامس فى الانتاجية ، والسويس التى تحتل المركز الخامس فى الأهمية النسبية تحتل المركز السادس فى الانتاجية .

إذا نظرنا من زاوية أخرى إلى أهمية النخيل والبلح فى المركب المحصول فى كل محافظة على حده لوجدنا أن النخيل والبلح يحتل أهمية نسبية فى عشر محافظات (شكل ٢١) منها محافظتان تحتل فيهما الأهمية النسبية الأولى - القاهرة ، ودمايط ، ومحافظة يحتل فيها المرتبة الثانية بعد القصب - محافظة

أسوان - ثلاث محافظات يمثل فيهما الأهمية النسبية الخامسة هما سوهاج ، بعد الذرة الرفيعة الصيفى والحلبة والسمن والقمح ، وأسيوط بعد الحمص والعدس والذرة الرفيعة الصيفى والفول البلدى والسويس ، والسابعة فى كل من محافظتى الجيزة والفيوم ، والحادية عشرة فى كل من بنى سويف والمنيا .

أما الدراسة التحليلية للانتاجية فتظهر أن المتوسط العام للدولة - ٨٧,٢ كج للنخلة - يتحقق فى كل من مصرالسفلى (١٠٨,٩ كج) ، ومصر الوسطى (٨٩,٨ كج) ولا يتحقق فى مصر العليا (٦٠,٥ كج) .

أما على مستوى المحافظات فتظهر سبع محافظات فقط - من جملة عشرين محافظة - موضوع الدراسة - بمتوسط انتاجية أعلى من المتوسط العام ، و١٣ محافظة أقل من المتوسط العام . على رأس محافظات الانتاجية العالية تأتى البحيرة ثم الشرقية فبنى سويف والقاهرة والجيزة . رأس الدلتا وذيلها وجناحيها ، ثم السويس والأسكندرية وهما أيضا امتدادين لجناحي الدلتا الشرقى والغربى .

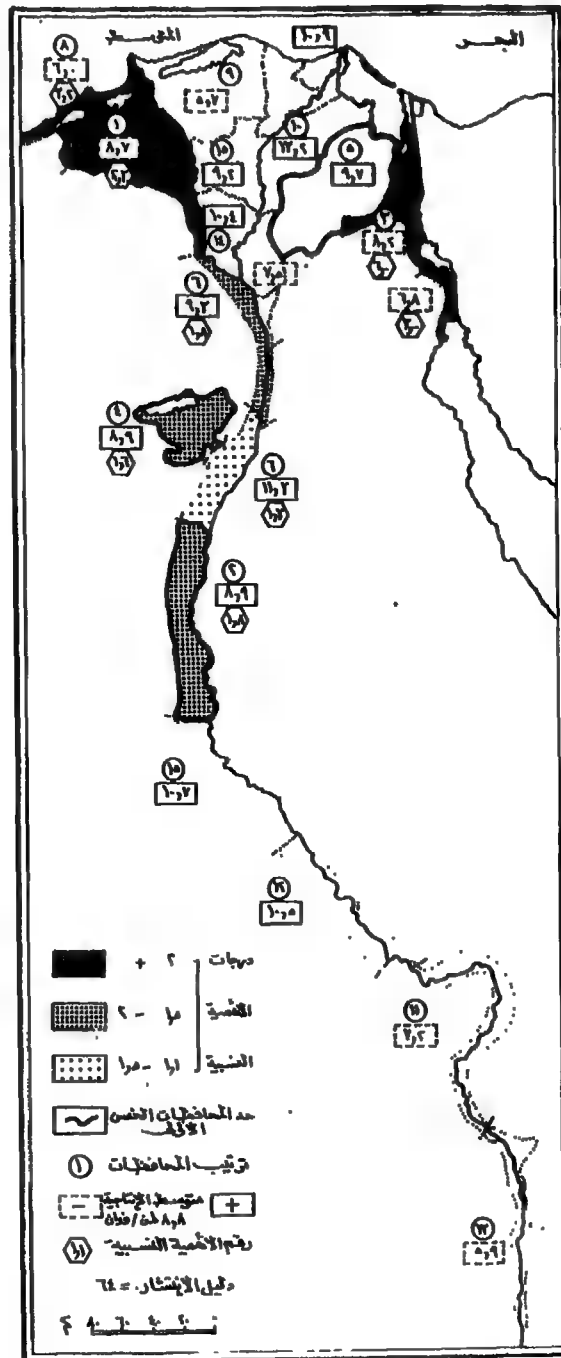
أما محافظات الانتاجية المنخفضة ففى مؤخرتها قنا - أقل انتاجية فى مصر (٤٥ كج للنخلة) ثم أسوان وسوهاج وكفر الشيخ والدقهلية - راجع الشكل المرفق شكل ٦٦ .

البطيخ والشمام والمقات : (جدول ٥٧ وأشكال ٦٨ . ٦٩

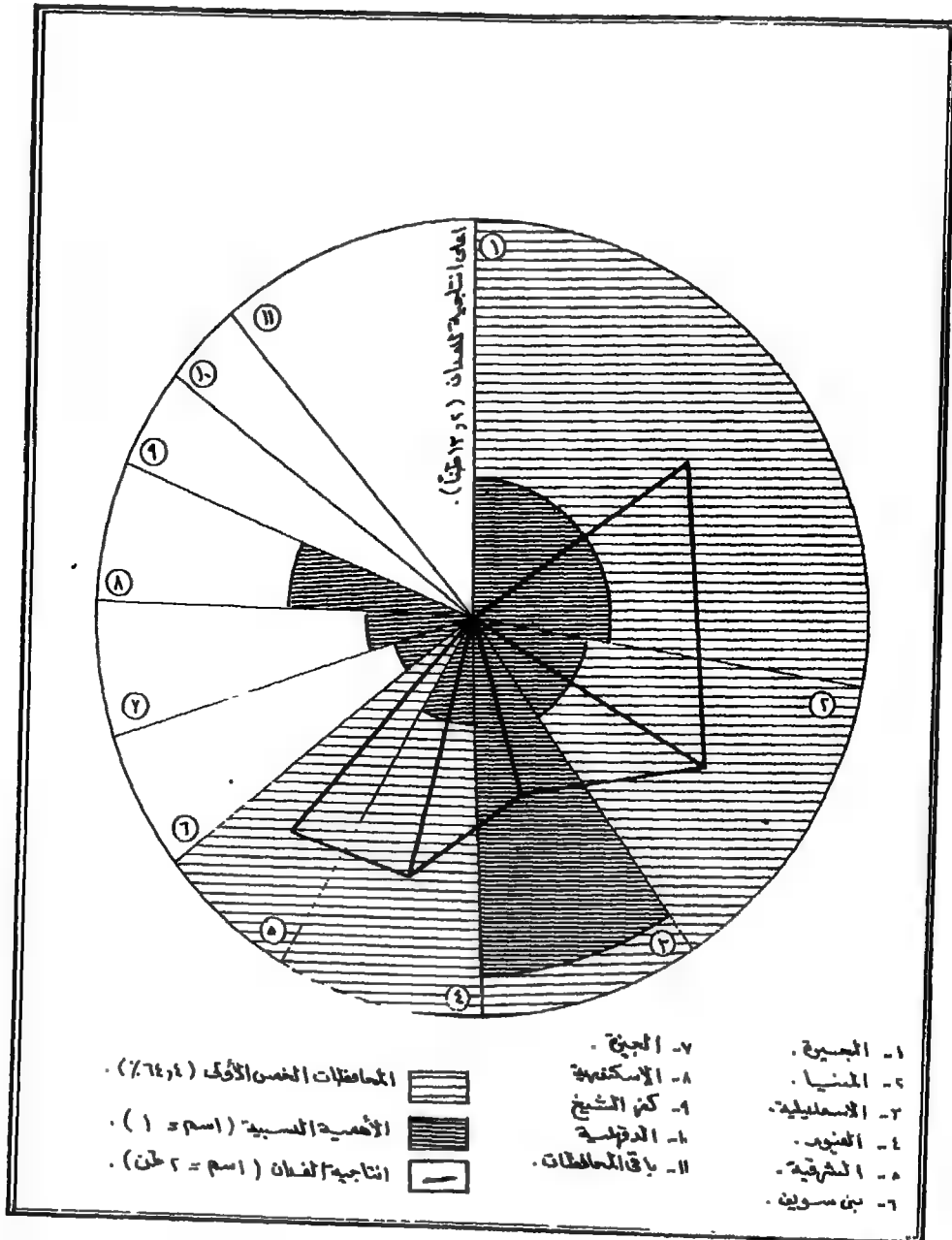
تضم هذه المجموعة من الفلات مركبا محصوليا آخر داخل المركب المحصولي للفاكهة ، الذى يعتبر هو الآخر عنصرا من عناصر المركب المحصولي العام . ويضم مركب البطيخ والشمام والمقات - حسب بيانات ١٩٨٢ - البطيخ الأمريكى والبطيخ البلدى ثم الشمام والخيار والقثاء ، والشهد وكيزان العسل والقاوون والعجور . ويعتبر البطيخ بنوعية أهم عناصر هذا المركب فقد بلغت مساحته - ١٩٨٢ - ١١٤٥٦٣ فداناً من جملة مساحة المركب فى نفس السنة وهى ١٩٠٤٣١ أى بنسبة تزيد على ٦٠٪ من المجموع . وفى أعوام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ وصلت مساحة البطيخ الى ١٣٧٥ ألف فدان و ١٥٠ ، ١٥٥ ألف فدان على الترتيب . وفى مجموعة البطيخ تتفوق مساحة البطيخ الأمريكى حيث تصل نسبته الى أكثر من ٨٧٪ من جملة مساحة البطيخ .

يلى البطيخ فى الأهمية - من حيث المساحة الخيار - أكثر من ٣٥ ألف فدان - ثم الشمام أقل من ٢٧ ألف فدان .

مركب البطيخ والشمام والمقات من محاصيل مصر الوسطى فى المقام الاول - راجع مثلث التوزيع شكل ٢٠ - فقد بلغت نسبة المساحة المزروعة فى عام ١٩٨٢ ٣٢٫٨٪ من جملة المساحة فى الجمهورية مقابل ٦٠٪ فى مصر السفلى و ٧٪ فى مصر العليا ، الامر الذى يعنى أن الأهمية النسبية لا تظهر الا فى مصر الوسطى (١٩٦٤) ، وكما أن مركب البطيخ والشمام والمقات هو مركب مصر الوسطى مساحة فهو أيضا ينتمى الى مصر الوسطى انتاجية ، حيث وصلت انتاجية الفدان الى ٩٤ طناً للفدان - أعلى من المتوسط العام (٨٨٥ طناً) - مقابل ٨٦٠ طناً للفدان فى مصر السفلى ، ٨٣٨ طناً للفدان فى مصر العليا .



شكل (٦٨) إقليم المتوسط والشمالي في مصر ١٩٨٢



شكل (٦٩) توزيع البلديات والتمهات (مساحة) على المحافظات ١٩٨٢ .

ويظهر من خريطة اقليم البطيخ والشمام والمقات شكل ٦٨ ، ٦٩ أن المركب متوسط الانتشار فدليل أنتشاره ٦٤ - مما يعنى أن هناك ١٦ محافظة تزرع ١٪ أو أكثر من مساحة البطيخ والشمام فى مصر . ويظهر من الخريطة كذلك أن أقليم البطيخ والشمام يعكس بعض خصائص اقليمى الحضر والفاكهة ، من الارتباط الواضح بجناحى الدلتا ومحافظات مصر الوسطى .

ومن الدراسة التفصيلية على مستوى المحافظات يظهر أن هناك ١٦ محافظة تزرع البطيخ ومجموعته بنسبة ١٪ من المساحة أو أكثر ، وأن البطيخ يحتل أهمية نسبية واضحة فى سبع محافظات ، وأن الخمس محافظات الاولى مساحة مسئولة عن ٦٤ر٤٪ من جملة المساحة . وتحتل البحيرة المركز الاول بمساحة تعادل ٢٧ر٦٪ من جملة المساحة فى مصر ، تليها المنيا فى المركز الثانى - ١٣ر٢٪ - ثم الاسماعيلية ٩٪ والفيوم ٨ر٥٪ فالشرقية ٦ر١٪ وتأتى محافظات السويس (٣٪) ودמיاط (٧٪) والقليوبية (٨٪) وأسيوط والغربية فى أسفل قائمة المساحة المزروعة .

أما الاهمية النسبية فتظهر فى أعلى مستوياتها فى الاسماعيلية (٦) والإسكندرية (٣ر٢) ، فالسويس (- ٣) والبحيرة (٣ر٣) ثم الجيزة والمنيا والفيوم بنى سويف .

وفى داخل المحافظات نفسها لا يشغل البطيخ أهمية نسبية أولى أو ثانية بين محاصيل المحافظات المختلفة ، وتظهر الاهمية من المستوى الثالث فى الاسكندرية بعد الشعير والحضر ، والبحيرة بعد البطاطس والشعير ، والمركز الرابع فى السويس والاسماعيلية ، ثم الاهمية السابعة فى المنيا والثامنة فى الفيوم والتاسعة فى الجيزة وبنى سويف .

أما عن الانتاجية فقد بلغ متوسط انتاجية الفدان فى الجمهورية ٨ر٨٥ طنا للفدان ، يتحقق هذا المتوسط فى ١١ محافظة من ١٩ محافظة تزرع المحصول وتشملها الدراسة .

وجاءت أعلى انتاجية للفدان من محافظة الدقهلية (١٣ر٢٣ طنا للفدان) ، تلتها فى المركز الثانى بنى سويف (١١ر٣٠ طنا) ، قدمياط (١٠ر٩٠ طنا) ، وسوهاج (١٠ر٤٨ طنا) .

أما أقل انتاجية فجاءت من محافظات كفر الشيخ (٥ر٧٠ طنا) وأسوان (٥ر٨٨ طنا) والاسكندرية (٥ر٩٧ طنا) والسويس (٦ر٨٦ طنا) وقنا (٧ر٢٤ طنا) . (شكل ٦٨) .

ومن مقارنة المحافظات ذات الأهمية من حيث المساحة أو الأهمية النسبية للمحصول بانتاجية الفدان يظهر أن أعلى المحافظات انتاجية - الدقهلية تأتى فى المركز العاشر مساحة ، والثانى انتاجية - بنى سويف - تأتى فى المركز السادس مساحة ، أما المركز الثالث انتاجية - دمياط - فتحتل المركز ١٨ مساحة ، والمركز الرابع انتاجية - أسيوط - تحتل المركز ١٦ مساحة ، والمركز الخامس انتاجية ويحتل المركز الثانى عشر مساحة (سوهاج) .

أما المركز الأول مساحة البحيرة فيحتل المركز الثانى عشر انتاجية ، والمركز الثانى مساحة - المنيا - يحتل المركز الحادى عشر انتاجية ، والمركز الرابع مساحة - الفيوم يحتل المركز العاشر انتاجية ، والخامس مساحة - الشرقية - يحتل المركز السابع انتاجية .

الفصل الثالث

الانتاج الحيوانى

أولا - الانتاج الزراعى والانتاج الحيوانى

ثانيا - توزيع الثروة الحيوانية

ثالثا - المنتجات الحيوانية

أولا : الانتاج الزراعى والانتاج الحيوانى :

ما طبيعة العلاقة بين الانتاج الزراعى والانتاج الحيوانى ؟ هل هما شكلان مختلفان من أشكال الانتاج ، أم أنهما يكونان فى مجموعهما الانتاج الزراعى بمعناه الواسع ؟

أن البيانات الاحصائية التى تنشرها منظمة الامم المتحدة عن الانتاج الزراعى يتسع مجالها ليضم الى انتاج المحاصيل الانتاج الحيوانى ومستلزمات الانتاج الزراعى والحيوانى وحتى أنتاج الغابات ، ونشرات الاقتصاد الزراعى فى مصر وفى كثير من جهات العالم تضم مع انتاج المحاصيل الانتاج الحيوانى فجدول (١) فى نشرة الإقتصاد الزراعى المصرى يتضمن قيمة الانتاج والدخل الزراعى متضمنا الانتاج الحيوانى ، وجدول (٢) بالخاص بقيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج يتضمن قيمة مستلزمات الانتاج الحيوانى ، وجدول (٨) من نفس النشرة يوضح قيمة الانتاج الحيوانى وحده وجملة الانتاج .

دراسة الانتاج الحيوانى اذن جزء مكمل لدراسة الانتاج الزراعى ومن هنا جاء هذا الجزء من الدراسة ضمن موضوعات هذه الدراسة الخاصة بجغرافية الزراعة فى مصر .

وعلاقة الانتاج الحيوانى بالانتاج الزراعى لا تقف عند مجرد ورودهما معا ضمن جداول الاحصاء والنشرات ، ولكن الارتباط بينهما واضح ، ارتباط التكامل ، فتربية الحيوان تقوم اساسا فى مصر على العلف الاخضر المزروع : البرسيم بنوعيه فى الشتاء ، ومحاصيل العلف الصيفى فى الصيف ، ومحاصيل العليقة الجافة طول السنة . والحيوان بدوره يمد انتاج المحاصيل بالمخصبات ، وسوف نرى قيمتها الكبيرة عند دراسة المنتجات الحيوانية ، كما أن عمل الحيوان أساسى بالنسبة للرى وللزراعة فى مصر على الرغم من التوسع فى استخدام الآلات ، والحيوان هو وسيلة النقل الاولى فى المزرعة للآسان ولصور الانتاج المختلفة .

والحيوان يضيف الى دخل المزرعة وخاصة بالنسبة للمزارع الصغير ، يضيف الى دخلها ويضيف الى غذاء الفلاح ، والجزء الاكبر من الثروة الحيوانية فى مصر فى حيازة صغار الزراع .

ولارتباط الحيوان بالانتاج الزراعى ظهر شكل من أشكال الانتاج الحيوانى يجمع بين انتاج الحيوان لذاته وللعمل فى المزرعة وانتاج محاصيل الحقل ، وهو نظام الزراعة المختلطة ، وقد يكون هذا النظام أكثر شيوعا من نظام الزراعة المتخصصة فى المحاصيل أو انتاج الحيوان .

ويؤكد هذه الصلة بين انتاج المحاصيل وانتاج الحيوان فى مصر أن مساحة العلف الاخضر وتوافر العليقة الجافة هو الاعتبار الاساسى المؤثر فى الثروة الحيوانية والانتاج الحيوانى فى مصر ، وقد اظهرت الدراسات الاحصائية أن معامل الارتباط بين مساحات العليقة الخضراء والحيوان قد يزيد على ٩٠ ٪ .

وقد سبق أن أشرنا عند دراسة المحاصيل ، وفى عرض الصورة العامة للانتاج الزراعى وتطوره ، الى أن دراسة الانتاج الزراعى خلال السنوات ١٩٧٦ / ١٩٨١ توضح أن نصيب الانتاج الحيوانى من جملة قيمة الانتاج الزراعى كانت تتراوح بين ٢٦ ٪ ، ٣٠ ٪ .

كما تشير الدراسات الى أن جملة قيمة الانتاج الحيوانى قد ارتفعت من ٦٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٦ الى أكثر من ١٤٤٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ .

ومن دراسة تفاصيل الانتاج الحيوانى يظهر أن قيمة انتاج اللحوم - ٥٦٥ مليون جنيه عام ١٩٨١ - كانت تحتل المرتبة الاولى ضمن عناصر الانتاج الحيوانى والثالثة - بعد محاصيل الحقل والخضر - من جملة عناصر الانتاج الزراعى بمعناه والواسع . وعلى طول فترة الدراسة ١٩٧٦ / ١٩٨١ كانت قيمة اللحوم تحتل هذا المركز الممتاز ، تلاها فى المركز الثانى الالبان بنسبة تتراوح بين ٩٣ ٪ ، ١٠٥ ٪ خلال هذه الفترة . وتأتى لحوم الدواجن فى المركز الثالث بين عناصر الثروة الحيوانية - ٤٠٤ مليون جنيه عام ١٩٨١ - ثم البيض وعسل النحل والشمع

جول (١١)
مزرع المائية ١٩٨٥ (في المصاحف) !
مزارع الزراعة - الإدارة العامة للتربية ومعالجة
مصرفات الاتحاج المبراني

والصوف (١).

ثانيا : توزيع الثروة الحيوانية :

١ - توزيع الماشية :-

يوضح الجدول (جدول ٦١) المرفق توزيع الماشية - الابقار والجاموس - فى مصر عام ١٩٨٥ على المحافظات المختلفة ومن الجدول يمكن ملاحظة الاتى :-

١ - ١ : توزيع مجموع الماشية :-

١- أن جملة الماشية فى مصر وصلت الى أقل قليلا من ٦ر٥ مليون رأس منها ما يزيد على ٣ر٥ مليون رأس من الابقار وأقل قليلا من ثلاثة ملايين من الجاموس (٢).

٢- فى كلا النوعين تغلب أعداد الحيوانات التى تزيد على السنتين عمرا وأن كانت الزيادة فى حالة الجاموس أكثر وضوحا منها فى حالة الابقار .

٣- من توزيع مجموع الماشية على محافظات مصر المختلفة يظهر أن نصيب مصر السفلى ٦٢ر١٪ من المجموع ، مقابل ١٨٪ لمصر الوسطى ، ١٩٪ لمصر العليا ، والنسبة الباقية للمحافظات الاخرى التى قد لا تدخل فى التقسيم الثلاثى لمصر (الوادى الجديد ، البحر الاحمر ، سيناء الشمالية ، سيناء الجنوبية ، مرسى مطروح) ، وبمقارنة هذه النسب الثلاث بنسب ما يضم كل قسم من الاقسام الثلاثة من جملة الزمام (٦٢٪ ، ٢٠٪ ، ١٨٪ لمصر السفلى والوسطى والعليا على الترتيب) نجد أن توزيع الثروة الحيوانية بين أقسام مصر الثلاثة توزيعا

(١) نشرة الاقتصاد الزراعى ١٩٨٣ ص ٣٩ . تختلف هذه الارقام قليلا عن أرقام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الوارد فى احصاءات الثروة الحيوانية : ١٩٨١ - مرجع ١٩٨٥/١٢٤١٢/٧١ ديسمبر ١٩٨٥ .

(٢) قدرت أرقام ١٩٨٦ بنحو ٢ر٧٥ مليون من الابقار او ٢ر٦٠ مليون من الجاموس

FAO Prodction Year book 1986 vol. 40. p. 198.

متعادلا ، وإن كان نصيب مصر الوسطى من الثروة الحيوانية (الماشية) أقل من نصيبها من الارض (١٨ ٪ مقابل ٢٠ ٪ أى أن رقم التوطن أو الاهمية النسبية = ٩ ر) على عكس مصر العليا التى يزيد نصيبها نسبيا من الحيوانات عن نصيبها من الارض (١٩ ٪ مقابل ١٨ ٪) فعامل التوطن أو الاهمية النسبية = ١٠٥ . أما مصر السفلى فيتبادل نصيبها من الثروة الحيوانية مع نصيبها من الزمام المزروع .

٤- عند توزيع مجموع الماشية على المحافظات (شكل ٧٠) أتضح أن أعلى نسبة من المجموع جاءت فى محافظة البحيرة (١١ ٪ من المجموع) تلتها محافظة سوهاج (٩٤ ٪) فمحافظة الغربية (٩٢ ٪) والشرقية (٦ ٪) ثم المنوفية (٩ ٪) .
واتضح أنه يمكن تقسيم المحافظات الى الفئات التالية :-

أ - محافظات تضم ٩ ٪ أو أكثر من مجموع الماشية وتضم المحافظات الخمس التى سبقت الإشارة اليها وهى باستثناء سوهاج من محافظات مصر السفلى.

ب - محافظات تضم ٦ ٪ ، ٩ ٪ وتضم هذه المجموعة محافظات الدقهلية (٨٧ ٪) وكفر الشيخ (٦٥ ٪) والمنيا .

ج - محافظات تضم بين ٣ ٪ ، ٦ ٪ وتضم هذه المجموعة الفيوم (٥٥ ٪) واسيوط (٥٢ ٪) وبنى سويف (٤ ٪) ثم قنا (٣٢ ٪) .

د - محافظات تضم بين ١ ٪ وأقل من ٣ ٪ من مجموع الماشية وتضم هذه المجموعة محافظات القليوبية (٢٧ ٪) والجيزة (١ ٪) ودمنياط (٢ ٪) والاسكندرية (١٧ ٪) والاسماعيلية (١٥ ٪) وأسوان (١٢ ٪) .

هـ - محافظات يقل نصيبها من جملة الماشية فى مصر عن ١ ٪ وتضم باقى المحافظات (ثمان محافظات) والخريطة المرافقة توضح هذا التوزيع .

١- ٢ : توزيع الابقار : (شكل ٧١)

يمكن أن نلاحظ من الجدول والخريطة ما يأتى :-

١- وصل مجموع الثروة الحيوانية من الابقار أكثر قليلا من ٣ر٥ مليون رأس ، تكون الحيوانات التى يقل سنها عن سنتين ربع هذا المجموع والباقى من الحيوانات التى يزيد سنها على السنتين (ثلاثة أرباع) .

٢- من التوزيع على أقسام مصر الثلاثة الرئيسية يتبين أن نصيب مصر السفلى ٣٠.٦٪ - وهو أقل من نصيبها من الارض المزروعة (٦٢٪) ويعنى أن معامل التوطن أو الاهمية النسبية للابقار فى مصر السفلى أقل من (١) ويزيد قليلا عن ٩٧ر ، على حين أن نصيب مصر الوسطى ٢٠.٢٪ - أعلى من نصيبها من الارض - ومعامل توطن أو أهمية نسبية للابقار فى مصر الوسطى يساوى ١٠.٢ ، ويتساوى نصيب مصر العليا من الابقار مع نصيبها من الارض المزروعة (١٨٪) . والجزء الباقى من الثروة الحيوانية فى قسم مصر الرابع الذى يضم المحافظات التى لا تدخل فى التقسيم الثلاثى السابق (راجع التوزيع العام للماشية ص ٢٥٥) .

٣- من توزيع الابقار على المحافظات يظهر أن المحافظات الخمس الاولى امتلاكا للابقار هى محافظات البحيرة (١٢.٧٪) - وهى الاولى فى مجموع الماشية - محافظة الشرقية (٩.٢٪) - الرابعة من حيث المجموع - ثم محافظة الغربية (٨.٥٪) - الثالثة من حيث مجموع الماشية - ثم محافظة سوهاج فى المركز الرابع (٨.٤٪) - الثانية من حيث مجموع الماشية - ثم فى المركز الخامس محافظة الدقهلية (٧.٧٪) - المركز السادس من حيث مجموع الماشية . ويمكن تقسيم محافظات مصر الى فئات التوزيع الآتية :-

أ - محافظات تزيد نسبة الابقار فيها عن ٧٪ وهى محافظات مصر لسفلى باستثناء محافظة سوهاج .

ب - محافظات تتراوح نسبتها بين ٤٪ و ٧٪ وتضم محافظة الفيوم (٧٦٪) وكفر الشيخ (٧٢٪) والمنوفية (٦٤٪) وهى تحتل المركز الخامس من حيث مجموع الماشية . ثم محافظة المنيا (٥٩٪) وبنى سويف (٥١) محافظة قنا (٤٢٪) .

ج - مجموعة المحافظات التى تتراوح نسبتها من مجموع الابقار بين ١٪ و ٤٪ وتضم محافظات أسيوط (٣٩٪) ودمنياط (٢٦٪) والاسماعيلية (٢١٪) والجيزة (١٦٪) والاسكندرية (١٦٪) والقليوبية (١٥٪) وأسوان (١٥٪) .

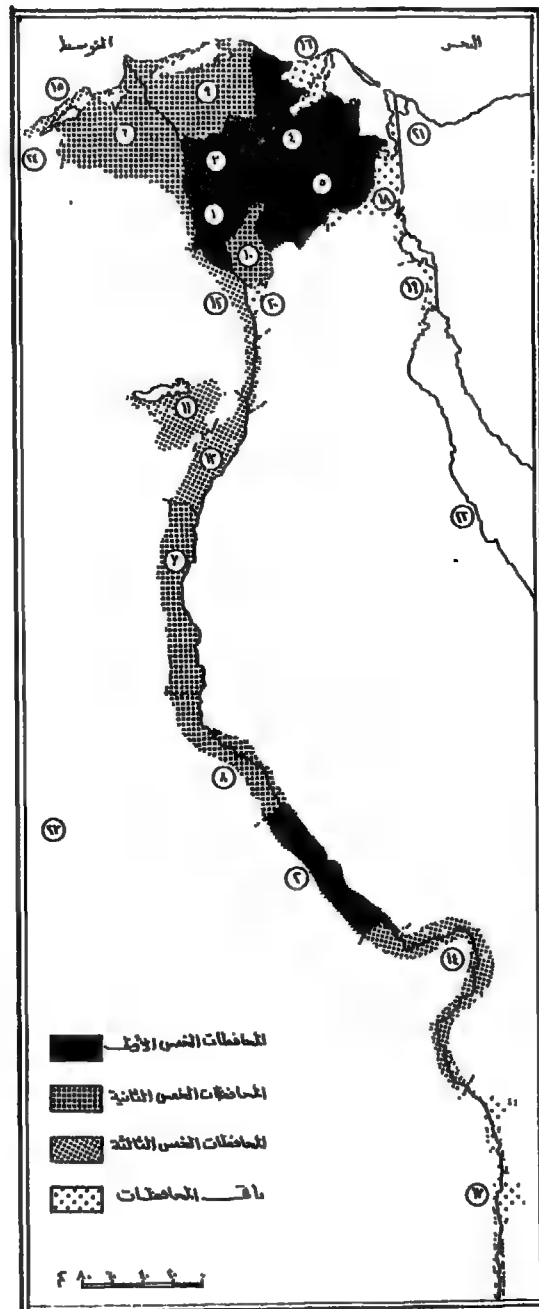
د - مجموعة المحافظات التى تقل نسبتها من جملة الابقار عن ١٪ وتضم (٧) محافظات سبع محافظات .

٣-١ . توزيع الجاموس :- (شكل ٧٢)

يظهر من الجدول والشكل السابق ما يأتى :

- ١ - وصل مجموع الجاموس الى اقل قليلا من ٣ مليون رأس كانت نسبة صغار الحيوانات منها ٢١٥٪ والباقي من الحيوانات التى يزيد سنها عن سنتين .
- ٢ - من توزيع الجاموس على أقسام مصر الرئيسية يظهر توطن الجاموس بدرجة واضحة فى مصر السفلى (رقم توطن ١٠٤) ومصر العليا (١١٤) . اما مصر الوسطى فلا تضم أكثر من ١٥٪ من جملة الجاموس ، ولا يزيد رقم توطن الجاموس فيها أو أهميته النسبية عن (٧٥) .
- ٣ - من توزيع الجاموس على المحافظات (شكل ٧٢) يظهر أن المحافظات الخمس الاولى هى :-

المنوفية (١١٩٪) وهى الثانية فى مجموع الابقار ، تليها سوهاج (١٠٦٪) - الرابعة فى الابقار - ثم الغربية (١٠١٪) - الثالثة فى البقار - ثم الدقهلية (١٠٪) - الخامسة فى الابقار - ثم الشرقية (٨٩٪) وهى الثانية



من حيث مجموع الابقار . وهنا تظهر الأهمية الخاصة للجاموس فى محافظتى المنوفية وسوهاج .

ويمكن تقسيم محافظات مصر على أساس نسبة كل محافظة من جملة الجاموس الى الفئات الآتية :-

أ - فئة المحافظات التى تضم أكثر من ٨٪ من جملة الجاموس ، وتضم هذه الفئة ست محافظات هى الخمس محافظات الأولى السابقة ، ثم محافظة البحيرة (٨٨٪) وهى جميعها - باستثناء محافظة سوهاج - من محافظات مصر السفلى .

ب - فئة المحافظات التى تتراوح نسبة الجاموس فيها من جملة الجاموس بين ٢٪ ، ٨٪ وهى محافظات المنيا (٣٧٪) وأسيوط (١٩٪) ومحافظة كفر الشيخ (٥٧٪) ثم القليوبية (٤١٪) والفيوم (٢٩٪) والجيزة (٢٧٪) وبني سويف (٢٤٪) .

ج - فئة المحافظات التى تتراوح فيها النسبة بين ١٪ ، ٢٪ من جملة الجاموس فى مصر ، وتضم هذه الفئة محافظات قنا (١٩٪) والاسكندرية (١٩٪) ودمياط (١٢٪) .

د - فئة المحافظات التى تقل فيها نسبة الجاموس من جملة الجاموس فى مصر عن ١٪ وتضم هذه الفئة عشر محافظات .

١-٤ : الصورة التركيبية لتوزيع الجاموس والابقار على المحافظات :-

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلى :-

١ - المحافظة الأولى فى عدد الماشية وهى محافظة البحيرة هى المحافظة الأولى فى الابقار ولكنها تحتل المركز السادس فى الجاموس .

٢ - المحافظة الثانية فى عدد الماشية وهى محافظة سوهاج تحتل المركز الثانى فى الجاموس والرابع فى الابقار ، فهى تتخذ الى حد ما موقفا عكسيا للبحيرة المحافظة الأولى .

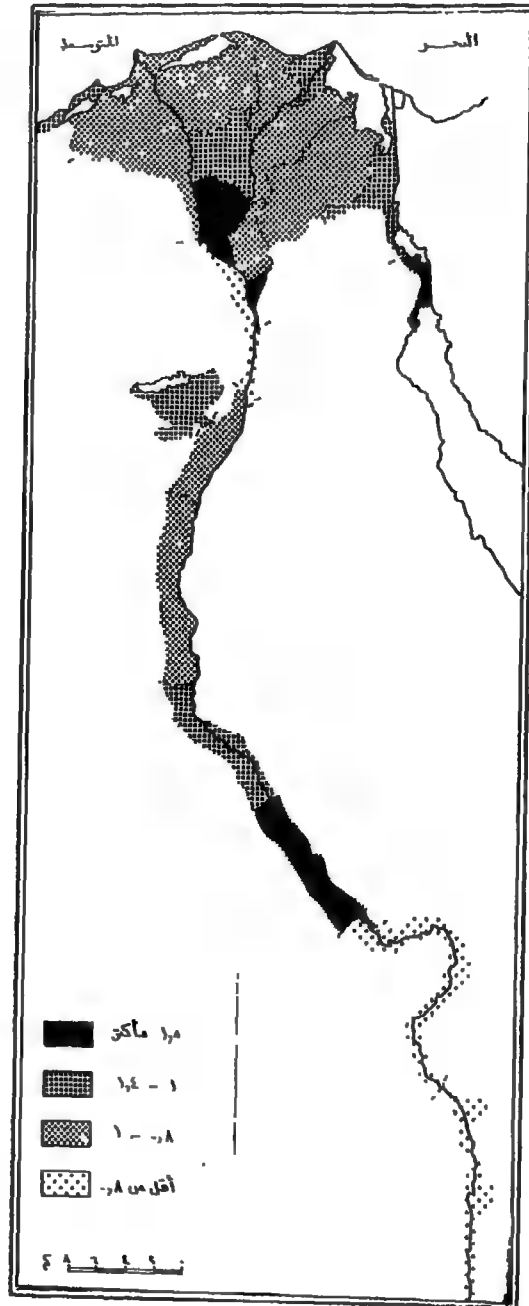
٣ - المحافظة الثالثة فى عدد الماشية هى محافظة الغربية وهى الثالثة فى الأبقار والثالثة فى عدد الجاموس .

٤ - المحافظة الرابعة فى عدد الماشية هى محافظة الشرقية وتظهر اهتماما واضحا فى الأبقار فهى تحتل المركز الثانى فى مجموع الأبقار والخامس فى مجموع الجاموس .

٥ - أما المحافظة الخامسة (المنوفية) فهى الاولى فى عدد الجاموس والثامنة فى عدد الأبقار وهنا تظهر الاهمية النسبية الواضحة للجاموس .

٦ - محافظات المؤخرة فى الماشية هى محافظات السويس والقاهرة وبورسعيد ومرسى مطروح ، وهى محافظات مدنية الى حد كبير ، ثم محافظات سيناء الشمالية والوادي الجديد ومحافظة البحر الاحمر ثم محافظة جنوب سيناء . واذا كانت المحافظات المدنية هى الاسواق الرئيسية لاستهلاك منتجات الماشية فان هذا التوزيع يشير الى عدم ارتباط توزيع الماشية بالسوق .

٧ - من دراسة توطن الماشية - الأبقار والجاموس - (شكل ٧٣) أو قياس معامل الاهمية النسبية بين المحافظات يتبين أن عشر محافظات - ٥٠٪ من عدد المحافظات المدروسة - يظهر توطن أو أهمية نسبية للماشية فيها ، على رأس هذه العشر محافظات محافظتان مدينتان هما السويس (رقم التوطن ٣) والقاهرة (رقم التوطن ٢) ، وقد لا يكون لها وزن كبير لصغر القطيع بهما فهر لا يزيد عن ٣٪ من جملة القطيع المصرى فى السويس ، وعن ٢٪ من جملة القطيع المصرى فى القاهرة . أما المحافظة الاولى حقيقة فهى سوهاج (رقم التوطن ١٨٨) حيث تمثل الماشية أهمية نسبية عالية فيها - متوطنة - تليها محافظة المنوفية (١٦٦) فالغربية (١٣٣) ثم دمياط (١٣٣) . أما محافظات الفيوم والاسكندرية وأسيوط فلا تزيد الاهمية النسبية فيها كثيرا عن (١) . وباقى المحافظات يقل معامل التوطن فيها عن (١) (راجع الخريطة المرفقة) (شكل ٧٣) .



٧٣) ك.
توزيع الماشية ١٩٨٠ (قياس الألفية الهكتارية)

٢ - توزيع الحيوانات الاخرى ا غير الابقار والجاموس) :-
الجدول المرفق (جدول ٦٢) وشكل ٧٤ يظهر توزيع الحيوانات والماشية
الصغيرة عام ١٩٨١ ومن الجدول والخريطة يظهر :-

١-٢ : توزيع الحمير :-

تعتبر الحمير والاغنام والماعز هى الحيوانات الاولى باعتبار عددها ، وقد
يفسر ذلك اعتبار الحمار حيوان المزرعة الضروري لعمليات النقل الخفيف والمتكرر
، أما الاغنام والماعز فهى حيوانات المنزل والمزرعة والتى لا تتطلب تكلفة عالية فى
تربيتها وتضيف الى دخل الاسرة .

٢- من توزيع عدد الحمير يتبين أن المحافظات الخمس الاولى هى المنوفية
(١١١٪) ، وبمقارنة هذه النسبة بالزمام المزروع يتبين أن هذه النسبة أكثر من
ضعف نصيب المحافظة من الاراضى ، فمعامل التوطن أو الاهمية النسبية للحمار
فى المنوفية = ٢.٥ (١١) ، تليها فى المركز الثانى محافظة الشرقية بنفس النسبة
تقريبا (١١١٪) ، ولكن معامل توطن الحمير هنا يقل عن الواحد الصحيح
فنصيبها من الزمام المزروع فى مصر هو ١١٣٪ - يليها فى المركز الثالث محافظة
الدقهلية (١٠٪ ومعامل توطن واحد صحيح) ، ويأتى فى المركز الرابع محافظة
الغربية (٩٦٪) ، وفى المركز الخامس محافظة البحيرة (٨٨٪) ، ومعامل
التوطن أو الاهمية النسبية للحمار فى محافظة الغربية يكاد يصل الى (١٤٠)
أما فى محافظة البحيرة فلا يزيد معامل التوطن عن ٧٥ .

ومن هذا التوزيع يظهر ان المحافظات الخمس الاولى فى مصر السفلى ،
وتأتى محافظة المنيا فى المركز السادس ثم القليوبية وكفر الشيخ وقنا وسوهاج .
أم أرقام الاهمية النسبية فى هذه المحافظات الخمس الاخيرة فهى (٩) فى المنيا ،

(١) اذا كان معامل التوطن أو الاهمية النسبية = ١ صحيح كان التوزيع متعادلا بين الزمام
المزروع وعدد الحمير ، اما اذا زاد عن الواحد الصحيح دل ذلك على أهمية نسبية للحمير ، وان
قل عن الواحد الصحيح دل ذلك على عدم الاهمية النسبية .

جسديا (١٣٢)

توزيع أعداد الحيوانات الأخرى على المناطق (١٩٨١) (باللغة)

رقم	المناطق	الأقسام		الاسماء		البيانات		خون		بقيال		مجموع	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	عدد/ترتيب
١	القاهرة	١٧/٢٨٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢	الاسكندرية	-	-	٢	١٠٠	-	-	٢	١٠٠	-	-	-	-
٣	بورسعيد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٤	السويس	٧/٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٥	دمياط	١٩/٤٩	٣	١٢	١٩/١٧	١	١٠٠	-	-	-	-	-	-
٦	الدقهلية	٩/٩١١	١٢	١٢	٢٠/١٧	١	١٠٠	-	-	-	-	-	-
٧	البحرية	٤/١٠٠١	١٢	١٢	١١/٤٢٩	١٨	٢٥	٢٠	١٠٠	-	-	-	-
٨	القليوبية	١٤/٤٠٣	١٢	١٢	١٢/٨٩	٢٥	١٠٠	٦	١٠٠	-	-	-	-
٩	مصر الشيخ	١٣/٤٩٤	٢١	٢١	٢١	٢٥	١٠٠	٧	١٠٠	-	-	-	-
١٠	الفيوم	٦/٩٥٣	٢١	٢١	١٠/٣٧	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
١١	الفيوم	٧/٩٥٣	٢١	٢١	٧/٨٨	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
١٢	الفيوم	٣/١١١٢	٢١	٢١	١٢/٨٩	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
١٣	الاسكندرية	١٨/٩٨	٢١	٢١	١٢/٨٩	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
١٤	الفيوم	١٦/٣٣٣	٢١	٢١	١٤/٣٨	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
١٥	الفيوم	١٢/٤٨١	٢١	٢١	١٤/٣٨	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
١٦	الفيوم	١٥/٢٤٧	٢١	٢١	١٤/٣٨	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
١٧	الفيوم	١١/٩٦٧	٢١	٢١	١٤/٣٨	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
١٨	الفيوم	١١/٩٦٧	٢١	٢١	١٤/٣٨	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
١٩	الفيوم	١١/٩٦٧	٢١	٢١	١٤/٣٨	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
٢٠	الفيوم	١١/٩٦٧	٢١	٢١	١٤/٣٨	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
٢١	الفيوم	١١/٩٦٧	٢١	٢١	١٤/٣٨	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
٢٢	الفيوم	١١/٩٦٧	٢١	٢١	١٤/٣٨	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-
٢٣	الفيوم	١١/٩٦٧	٢١	٢١	١٤/٣٨	٢٥	١٠٠	٩	١٠٠	-	-	-	-

(١٦١) فى القليوبية ، (٦٦ر) فى كفر الشيخ ، (٩٢ر) فى قنا ، (٩٨ر) فى سوهاج ، وتحتل الجيزة المركز الرابع عشر من حيث عدد الحمير ، ولكن الاهمية النسبية للحمار فيها - معامل التوطن - فتصل الى (١٣٣ر) ، وأسوان التى تحتل المركز الخامس عشر من حيث العدد يصل رقم الاهمية النسبية فيها الى (١٢ر) .

٣ - اذا كان توسط عدد الحمير بالنسبة للمحافظة هو ٧٩١٠٠ فان المتوسط محافظات الاولى هى التى تزيد عن هذا المتوسط وأن الخمس محافظات الاولى تضم أكثر قليلا من نصف عدد الحمير فى مصر .
٤ - أقل المحافظات فى عدد الحمير هى المحافظات المدنية فى السويس والاسكندرية والاسماعيلية ودمياط .

٢-٢ : توزيع الماعز :-

اذا كان التحليل السابق للجدول (جدول ٦٢) يظهر ان عدد الحمير يميل الى التركز فى مصر السفلى ، فان المحافظات الخمس الاولى فى عدد الماعز توجد فى مصر العليا والوسطى ، فبعد محافظات الحدود التى تحتل المركز الاول (٢٢٧٪ من جملة عدد الماعز) تأتى سوهاج فى المركز الثانى بنسبة (١١٣٪) وأسبوط فى المركز الثالث (٨٩٪) ثم المنيا فى المركز الرابع (٨٥٪) ثم قنا فى المركز الخامس (٨٣٪) وتأتى اسوان فى المركز السادس (٦٦٪) (شكل ٧٤) .

أما دراسة الأهمية النسبية لتوزيع الماعز فتظهر أن المحافظات التى تحظى فيها أعداد الماعز بأهمية نسبية فهى على الترتيب - محافظة اسوان (٣٣ر) وسوهاج (٢٢٦ر) وقنا (١٥ر) وأسبوط (١٦ر) ثم المنيا (١٥١ر) . والمنوفية التى ترتفع قليلا عن الواحد صحيح .

وتضم المحافظات الخمس الاولى ما يقرب من ٦٠٪ من أعداد الماعز فى مصر وهى

بذلك تظهر درجة من الانتشار أقل منها فى حالة توزيع الحمير كما رأينا سابقا ..
وإذا كان المتوسط العام لعدد الماعز بالمحافظة هو ٦٧٠٠٠ فان المحافظات الثمان
الاولى فقط هى التى تعلق هذا المتوسط الامر الذى يعنى أن أعداد الماعز فيها
تعلق نسبيا بدرجة كبيرة عن المتوسط العام بينما تقل كثيرا فى باقى المحافظات
عن هذا المتوسط العام .

٣-٢ : توزيع الاغنام :- (شكل ٧٤)

يصل العدد الكلى للاغنام الى ما يقرب من ١٠٥ مليون رأس ، أى أكثر
قليلا من عدد الماعز (١٠٤٧) وأقل من عدد الحمير (١٠٧٤ مليون) (١١) .
ويظهر من توزيعها انها تمثل مركز الوسط بين توزيع الحمير الذى يظهر اتجاها نحو
مصر السفلى وتوزيع الماعز الذى يظهر اتجاها نحو مصر العليا . فالخمس
محافظات الاولى فى عدد الاغنام هى محافظات الحدود (٢١٢٪) ثم سوهاج
(٧٤٪) فالبهيرة (٧٤٪) ثم الشرقية (٦٧٪) والمنيا (٦٥٪) . أما
المحافظات الخمس التالية فى الترتيب فهى الغربية ، والمنوفية وقنا والدقهلية
ومحافظة أسوان . وتعتبر الخمس محافظات الاولى مسئولة عن أقل قليلا من
٥٠٪ من جملة عدد الاغنام . ومن هنا يظهر أن الاغنام تتخذ فى انتشارها نمطا
أقرب لتوزيع الحمير منه لتوزيع الماعز .

ومن دراسة أرقام الأهمية النسبية أو معامل توطن الاغنام يظهر أن الاغنام تحتل
أهمية نسبية فى سبع محافظات على رأسها محافظة أسوان (رقم التوطن ٢٤٠)

١- قدرت الاعداد عام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ كما يلى :

الاغنام ٢٤٥ مليون ، ٢٥٠ ، ٢٥٥ مليون .

الماعز ٢٥٤ مليون ، ٢٦٥ ، ٢٧٠ مليون .



توزيع الأغصان والماعر والحمير ١٩٤١

تليها محافظة سوهاج (١٤٨ر)، محافظة المنيا (١٢ر)، فالمنوفية (١٨١ر)،
وقنا (١٤ر)، فالاسكندرية (١٢ر)، فالغربية (٦٠ر).
وإذا كان المتوسط العام لعدد الاغنام فى المحافظة هو ٦٨١٠٠ فان المحافظات
العشر الاولى تعلق عن هذا المتوسط - أقرب لتوزيع الحمير من توزيع الماعز -

٢-٤ : توزيع باقى الحيوانات :-

يظهر من جدول التوزيع السابق (٦٢) أن الحمير والماعز والاغنام هى
الثروة الرئيسية فى هذه المجموعة دون أن يعنى أنها الوحيدة ، فيضم اليها الجمال
(٨٠٠٠ر) والخنازير (١٥١٠٠ر) والخيول (٩٤٠٠ر) والبغال (٧٠٠ر) ولكن
هذه الانواع تقل كثيرا فى اهميتها عن العناصر الثلاثة الاولى . ويظهر من توزيع
الجمال أن أعلى نسبة فيها توجد فى محافظة المنوفية (١٢٪) تليها محافظة
الشرقية (٨٠٪) فمحافظة قنا (٤٠٪) فمحافظة سوهاج
(٩٥٪) وأسيوط (٨٩٪) وهذه المحافظات الخمس الاولى مسئلة عن
(٥١٦٪) من المجموع .

يظهر من توزيع الاهمية النسبية للجمال أن سبع محافظات تزيد فيها الاهمية
النسبية عن الواحد الصحيح هى محافظات المنوفية (٢٢٢) وسوهاج (١٩)
وقنا (٨٩) وأسيوط (١٦٧) والجيزة (١٦) وأسوان (١٥) ومحافظة
الغربية (٢٣) وهى كما ترى فى معظمها محافظات مصر العليا أكثر منها
محافظات مصر السفلى والوسطى .

أما توزيع الخنازير فيظهر أن محافظة القليوبية تضم ما يقرب من
٦٢.٥٪ من الجملة - ما يقرب من ثلثى الخنازير - تليها فى المركز الثانى
محافظة الجيزة (٩٣٪) ، وهما محافظتا قمة الدلتا والقاهرة ، ثم تأتى محافظة
قنا ، فمحافظة المنيا فسوهاج وأسيوط - ويظهر أن عددا كبيرا من محافظات مصر
لا يتمثل فيه هذا النوع من الثروة الحيوانية .

أما توزيع الخيول فيظهر أن محافظة الدقهلية تحتل المركز الاول (٢١٣٪) وأن محافظتى البحيرة والغربية تضمان ما يقل قليلا عن ٢٠٪ من مجموع الخيول فى مصر ، تأتى بعدها محافظات القليوبية فالشرقية وكفر الشيخ وسوهاج ، وبالتالي تضم المحافظات الثلاث الاولى أكثر من ٤٠٪ من عدد الخيول فى مصر .

٢-٥ : الدراسة التركيبية لتوزيع الثروة الحيوانية باستثناء الابقار والجاموس :-

سوف نعتمد فى هذه الدراسة التركيبية على أرقام الاهمية النسبية التى يحظى بها كل نوع من هذه الحيوانات فى المحافظات المختلفة ويمكن تلخيص هذا التوزيع فى الجدول والخريطة المرفقين :- (جدول ٦٣ وشكل ٧٥)

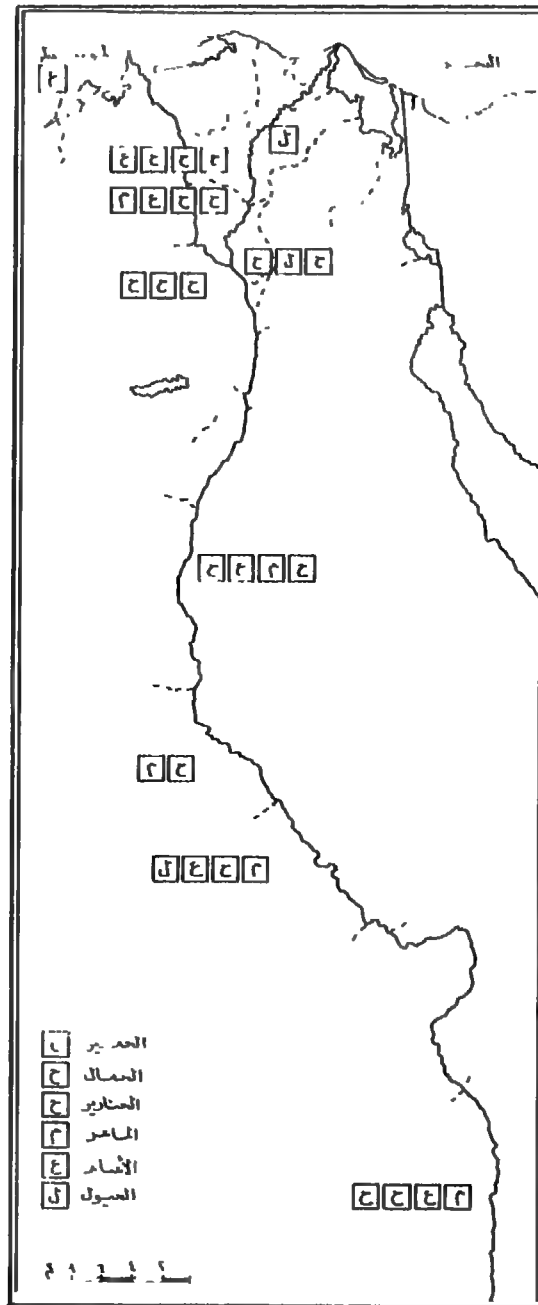
جدول (٦٣)

توزيع الحيوانات الأخرى غير الماشية تبعا للأهمية النسبية

الحيوان	محافظات الاهمية النسبية
الحمير	المنوفية (٢٥) ، القليوبية (١٦) ، الغربية (١٤) ، الجيزة (١٣) ، أسوان (١٢) .
الجمال	المنوفية (٢٢) ، سوهاج (١٩) ، قنا (١٨) ، أسيوط (١٧) ، الجيزة (١٦) ، أسوان (١٥) الغربية (١٣) .
الختاير	القليوبية (١٨) ، الجيزة (٣١) ، قنا (١٥) ، المنيا (١٦) .
الخيول	القليوبية (٢٤) ، الدقهلية (١٣) ، الغربية (١٣) ، سوهاج (٢٨) .
الماعز	أسوان (٣٣) ، سوهاج (٢٦) ، قنا (١٥) ، أسيوط (١٦) ، المنيا (١٥) ، المنوفية (+) .
الاغنام	أسوان (٢٤) ، سوهاج (١٤) ، المنيا (١٢) ، المنوفية (١٨) ، قنا (١٤) ، الاسكندرية (١٢) ، الغربية (١٠) .

ومن الجدول والخريطة يظهر أن المحافظات التى يكون للحيوانات الاخرى غير الابقار والجاموس أهمية نسبية فيها هى :-

- (١) - محافظة المنوفية وحيوانها الالهة نسبيا هو الحمير ، الجمال ، الاغنام والماعز
- (٢) - محافظة الغربية : الحمير ، الجمال ، الخيول ، الاغنام .
- (٣) - محافظة المنيا : الحمير ، الماعز ، الاغنام ، الخنازير ،
- (٤) - محافظة الجيزة : الخنازير ، الجمال ، الحمير.
- (٥) - محافظة القليوبية وحيوانها الذى يحقق أهمية نسبية عالية هو الخنازير ، والخيول والحمير .
- (٦) - محافظة أسوان : الماعز ، الاغنام ، الجمال ، الحمير .
- (٧) - محافظة سوهاج : الماعز ، الجمال ، الاغنام ، الخيول .
- (٨) - محافظة أسيوط : الجمال ، الماعز .
- (٩) - محافظة الاسكندرية : الاغنام .
- (١٠) - محافظة الدقهلية : الخيول .



توزيع الحيوانات حسب أهميتها النسبية في المحافظة،
مكة (٧٥)

كما يظهر من الجدول أن الارتباط فى التوزيع بين هذه المجموعة من الحيوانات محدود ، فترتيب المحافظات يختلف من نوع لآخر ، الأمر الذى يشير إلى أن معامل الارتباط منخفض ، فالمنوفية التى تحتل المركز الاول فى عدد الحمير ، والمركز الاول فى عدد الجمال ، تحتل المركز السابع فى كل من عدد الماعز والاغنام ، ولا تظهر فى قائمة الخنازير ، ومحافظة الشرقية التى تحتل المركز الثانى فى عدد الحمير ، وفى عدد الجمال ، تحتل المركز الرابع فى الاغنام ، والثامن فى الماعز ، ومحافظة الدقهلية التى تحتل المركز الثالث فى الحمير ، تحتل المركز التاسع فى الاغنام ، والحادى عشر فى الماعز ، ولا تظهر فى العشرة مراكز الاولى فى الجمال . أما الغربية الرابعة فى الحمير فهى السادسة فى الاغنام ، والسابعة فى الجمال ، والعاشر فى الماعز ، ومحافظة البحيرة الخامسة فى الحمير هى الثالثة فى الاغنام ، والسادسة فى الجمال ، والتاسعة فى الماعز .

ومحافظات الحدود الاولى فى الاغنام والماعز تحتل المركز الثامن عشر (من جملة ٢٢ محافظة) فى عدد الحمير ، ولا تظهر فى العشر مراكز الاولى للجمال ، ومحافظة سوهاج التى تحتل المركز الثانى فى الاغنام والماعز تحتل المركز الرابع فى الجمال ، والمركز العاشر فى عدد الحمير ، ومحافظة المنيا التى تحتل المركز الخامس فى عدد الاغنام . والمركز الرابع فى عدد الماعز ، تحتل المركز السادس فى عدد الحمير ، والثامن فى عدد الجمال . ومحافظة قنا التى تحتل المركز الثالث فى عدد الجمال بعد المنوفية والشرقية تحتل المركز الخامس فى الماعز والثامن فى الاغنام والتاسع فى الحمير .
(راجع الجدول المرفق) .

٣ - توزيع الماشية ونتاج محاصيل الاعلاف :-

يمكن اعتبار توزيع محاصيل الاعلاف من أهم موضوعات الدراسة فى الانتاج الحيوانى ، فوفرة محاصيل الاعلاف - وخاصة الخضراء - تعتبر مؤشرا

هاما لتفسير توزيع الحيوانى ، كما يعتبر متوسط نصيب الرأس من الحيوان من العلف مؤشرا للكثافة الحيوانية فى المنطقة ، فمع ارتفاع نصيب الرأس من الحيوان من العلف من مواد العلف تنخفض الكثافة الحيوانية ، ويعتبر هذا القياس من مقاييس الكثافة الحيوانية أهم من حساب الكثافة بالنسبة للمساحة وأكثر دلالة .

وتتناول هذه الدراسة توزيع الاعلاف كما تتمثل فى البرسيم بنوعيه : المستديم والتحريش ، ثم العليقة الصيفية الخضراء - كما تتمثل فى الدراوة (محصول من الذرة) والذرة السكرية والبرسيم الحجازى وعلف النيل ، وامتدت الدراسة الى توزيع كل من الاعلاف على محافظات الجمهورية المختلفة ، وجاءت نتيجة هذه الدراسة ملخصة فى الجدول المرفق (جدول ٦٤) الذى يوضح متوسط نصيب الرأس من الحيوان من مواد العلف فى محافظات مصر المختلفة . ومن دراسة هذا الجدول والخريطة (شكل ٧٦) المرفقة يتضح ما يأتى :-

٣-١ : توزيع البرسيم المستديم وبرسيم التحريش :-

يظهر توزيع البرسيم وتوزيع الماشية أن متوسط نصيب الرأس من الحيوان ١٠٠ طن فى السنة أو ما يعادل ٩٨٧٪ من جملة العلف مقابل ١٣٪ فقط من جملة العلف للعليقة الصيفية الخضراء ويتحقق هذا المتوسط أو يزيد عليه فى ست محافظات (من جملة ٢٠ محافظة) هى محافظات الفيوم والشرقية والدقهلية والمنوفية ودمياط والجيزة ، وهى المحافظات الست الاولى فى متوسط نصيب الرأس من البرسيم . ويتراوح فيها متوسط نصيب الرأس من الحيوان من البرسيم بنوعيه بين ١٥٥ طن فى الفيوم - أولى المحافظات - و ١٢١ طن فى الجيزة - سادس المحافظات - أما المحافظات الأربع عشر الباقية فلا يصل متوسط نصيب الرأس فيها إلى المتوسط العام . ويتحقق أقل متوسط بالنسبة للرأس من البرسيم فى محافظة قنا (١٨ طن) وأسبوط (٣٣ طن) والقليوبية (٤٤ طن) ومحافظة أسوان (٨٤ طن) وبني سويف (٥٤ طن) .

جول (٦٤)

نصيب الرأس من الماشية من الأعلاف وتوزيعها على
المحافظات ١٩٨٠ (طن)

٢	المحافظة	الرسم المستلم والتحريش طن	العلقة الصلبة طن	المجموع ترتيب	الرسم ١٠٠ × المجموع
١	الاسكندرية	٥٠٠	١٤	١٢	١١
٢	البحيرة	٨٥٠	٨	١٥	٦
٣	الغربية	٧٧٠	١٠	١٢	٨
٤	كفر الشيخ	١٠٣٠	٧	٢	٧
٥	الدقهلية	١٤٥٠	٣	٢	٣
٦	دمياط	١٣١٠	٥	١	٥
٧	الشرقية	١٤٧	٢	٢١	٢
٨	الاسماعيلية	٥٤٠	١٥	٨	١٢
٩	السويس	٥٧٠	١٣	٢٤	١٥
١٠	المنوفية	١٣٦	٤	١	٤
١١	القليوبية	٤٤	١٨	٢	١٨
١٢	القاهرة	٥٨	١٢	٣٢	١٣
١٣	الجيزة	١٢١	٦	٨	٦
١٤	بنى سويف	٥٤	١٦	-	٢٠
١٥	الفيوم	١٥٥	١	٤٣	٤
١٦	المنيا	٨٣	٩	٠٤	١٨
١٧	أسيوط	٢٣٣	١٩	٠٣	١٩
١٨	سوهاج	٥٩	١١	١	١٧
١٩	قنا	١٨	٢٠	١٢	١٣
٢٠	أسيان	٤٨	١٧	٣	٦
	المجموع	١٠٠	١٤		١٠٦٤

(١) المصدر : قسم الإحصاء الزراعى - وزارة الزراعة - (غير منشور) .



مشك (٧٦) نصيب الرأس من الماشية من الأقاليم (٧٣٠٠٠ / ١٠٠٠٠) رأس

٢-٣ : توزيع العليقة الصيفية الخضراء :-

يظهر من دراسة متوسط نصيب الرأس من الحيوان من العليقة الصيفية الخضراء فى محافظات مصر المختلفة فى بداية متوسط الثمانينيات أن متوسط الرأس فى مصر يصل الى ١٤.٠ ر. طن ، يتحقق هذا المتوسط فى ١١ محافظة - قارن مع توزيع البرسيم - الامر الذى يشير الى عدالة توزيع هذه العليقة الصيفية أكثر مما يتحقق فى حالة البرسيم .

ويظهر من الدراسة أن أعلى متوسط للرأس كان فى الاسكندرية (١٢.١ ر. طن) ، وجاء فى المركز الثانى محافظة الاسماعيلية (٨.٠ ر. طن) ، فالجيزة (٨.٠ ر. طن) ، ثم الفيوم (٣.٤ ر. طن) ، والقاهرة (٣.٢ ر. طن) ، أما أقل المحافظات فى متوسط نصيب الرأس من العليقة فهى محافظات المنوفية (١.٠ ر. طن) وسوهاج (١.٠ ر. طن) والمنيا (٤.٠ ر. طن) وأسيوط (٣.٠ ر. طن) وهى سوف حيث لا يظهر استخدام العليقة الصيفية الجافة - والمحافظات الاربعة الاخيرة من محافظات مصر الوسطى والعليا .

٣-٣ : توزيع مجموع العليقة الصيفية والشعوية وكثافة الحيوان

يظهر من دراسة توزيع متوسط نصيب الرأس من الحيوان من مجموع العليقة الشعوية والصيفية الخضراء أن متوسط نصيب الرأس يصل الى ١٠.٦٤ ر. طن بأى أقل قليلا من ٩٩٪ منها من البرسيم المستديم وبرسيم التحريش . ولا يتحقق هذا المتوسط الا فى ست محافظات الفيوم (١٥.٩٣ ر. طن) تليها محافظة الشرقية (١٤.٨١ ر. طن) فمحافظة الدقهلية (١٣.٧٠ ر. طن) ودمياط (١٣.٢ ر. طن) فالجيزة (١٢.٩٠ ر. طن) . هذا العدد المحدود من المحافظات يدل على عدم عدالة فى توزيع العلف بين المحافظات ، فبينما تتميز هذه المحافظات الست وتزيد على المتوسط يقل متوسط نصيب الرأس من الحيوان فى ١٤ محافظة أخرى عن المتوسط العام .

وتعتبر أقل المحافظات فى نصيب الرأس من الحيوان من جملة العلف هى الاعلى فى الكثافة الحيوانية ، على خلاف المحافظات الست السابقة التى يزيد متوسط نصيب الرأس فيها عن المتوسط العام فهى أقل فى الكثافة الحيوانية بالنسبة لانتاج العلف . وتضم المحافظات التى يصل فيها متوسط نصيب الرأس الحيوان الى اقل مستواه ، محافظات بنى سويف (٥٤٠ طنا) وأسوان (٥١٠ طنا) والقليوبية (٤٦٠ طنا) وأسيوط (٣٣٣ طنا) فقنا (١٩٢ طنا) ، وهى كسابقتها - أعلى المحافظات - تظهر نفس ترتيب توزيع البرسيم ، ويفسر ذلك أن البرسيم هو أساس العليقة بشكل عام ، فهو يُكوّن ما يقرب من ٩٩٪ منها . ومن الخريطة المرفقة (شكل ٧٦) يظهر أن نطاق شرق الدلتا والمنوفية والفيوم هو أقل مناطق مصر كثافة حيوانية - ضغطا على موارد العلف - فالرأس من الحيوان تحصل على أكثر من ١٠٥ طنا من العلف . أما محافظات الكثافة الحيوانية المرتفعة - وبالتالي انخفاض نصيب الرأس من الحيوان من مواد العلف الاخضر - فهى أساساً محافظات مصر العليا والوسطى ، ثم القسم الغربى والشمالى من مصر السفلى ، ثم محافظة القليوبية ومحافظات السويس .

قد تظهر صورة الضغط الحيوانى على الموارد - أو بمعنى آخر الكثافة - مختلفة لودرسث الكثافة على أساس الزمام المزروع ، فمحافظة المنوفية التى تضم ٩٪ من الثروة الحيوانية فى مصر لا تضم أكثر من ٨.٥٪ من جملة الزمام المزروع ، الامر الذى يعنى كثافة حيوانية أعلى نسبيا من المحافظات الاخرى. ولكننا نرى كما سبق أن أشرنا أن حساب الكثافة باعتبار مساحة العلف تفضل حساب الكثافة للزمام المزروع .

على أى حال تظهر دراسة المساحة المزروعة فى العشر سنوات ١٩٧٠/ ١٩٨٠ ، ومقارنتها بعدد الحيوان هبوط متوسط نصيب الرأس من الابقار من ٢٦٣ فداناً عام ١٩٧٠ الى ٢٢٢ فداناً عام ١٩٨٠ (انخفاض ٤٠. فداناً) وأن متوسط نصيب الرأس من الجاموس يهبط من ٢٩٤ فداناً عام ١٩٧٠ الى ٢٤٣

فداناً عام ١٩٨٠ (هبوط أكثر من ٥٠ فداناً) وجاء هذا الهبوط نتيجة لتزايد
الحيوان بمعدل أعلى من تزايد الزمام المزروع (٢٦٪ فى حالة الابقار ، ٢٠٪ فى
حالة الجاموس مقابل ٥٥٪ فى حالة الزمام المزروع) .

٤- توزيع عنابر البيض وعنابر التسمين على المحافظات ١٩٨٥ :
أشكال ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩

الجدول المرفق (جدول ٦٥) يوضح توزيع عنابر الدجاج وعنابر التسمين على محافظات الجمهورية ، والأشكال المرفقة توضح توزيع معامل التفريخ ونسبة نجاح التفريخ ومن الجدول المرفق يتضح الآتى :-

١ - أن مجموعة عنابر الدجاج البياض وصل الى ٥٢٥٥ عنبرا مقابل ١٧٨٧٨ عنبرا للتسمين .

٢ - المحافظات الخمس الاولى فى عدد عنابر الدجاج البياض هى البحيرة (١٣٦) من جملة العنابر) تليها محافظة الاسكندرية (١١٪) ثم القليوبية (٩٧٪) والفيوم (٨٩٪) ثم محافظة الشرقية (٨٤٪) .

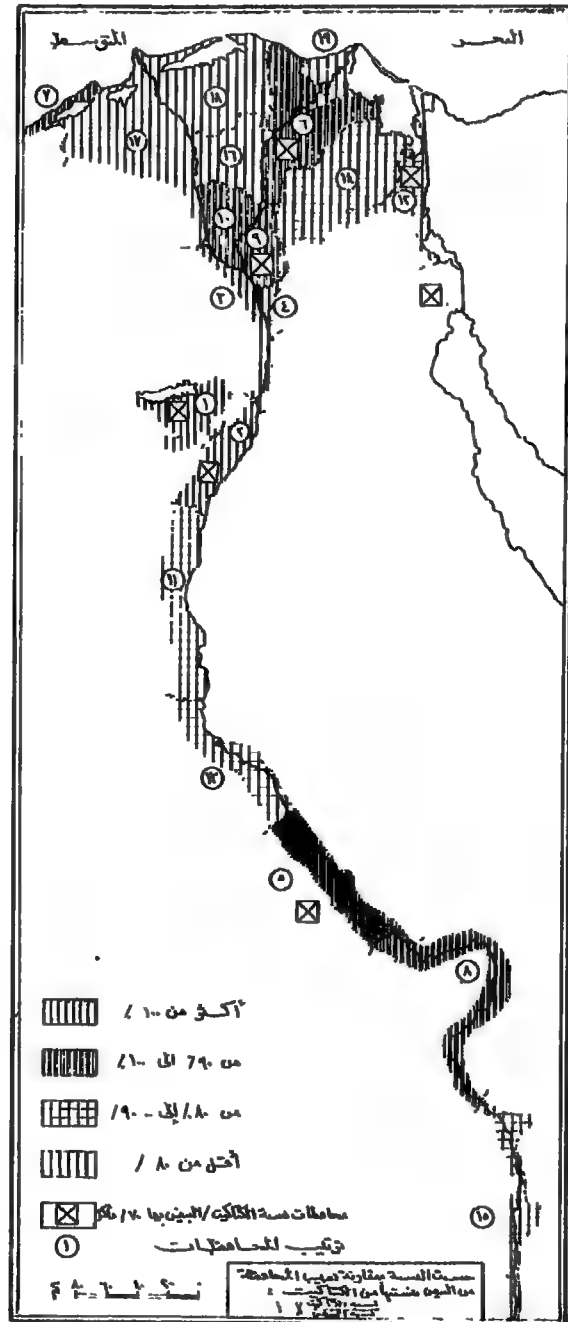
٣ - اذا كان متوسط عدد العنابر البياض للمحافظات هو ٢٠٢ عنبرا فاننا نجد من الجدول أن عشر محافظات فقط - من المحافظات الست وعشرين التى بضمها الجدول - تعلق عن المتوسط ، وهى بالاضافة للمحافظات الخمس الاولى السابقة محافظات الجيزة والغربية ، والدقهلية وكفر الشيخ ، والمنوفية ، ومن هذا التوزيع يظهر أن محافظات مصر العليا ومصر الوسطى - باستثناء الجيزة والفيوم- لا تظهر فى أعلى قائمة عنابر الدجاج البياض .

٤ - المحافظات الخمس الاولى فى عدد عنابر التسمين هى القليوبية (٢٣٪) ثم الشرقية (٢٢٣٪) تليها الدقهلية (١١٤٪) - بفارق كبير عن المحافظتين الاوليين - ثم البحيرة (٢٢٣٪) فالمنوفية (٧٪) وهى جميعها من محافظات مصر السفلى .

جدول (٦٥)
انتاج محافظات جمهورية مصر العربية من بعض المائدة ودجاج التسمين عن الفترة من ١٩٨٤/٧/١
حتى ١٩٨٥/٦/٣٠

٢	المحافظات	عدد حمار البياض			الانتاج باللبن بيضا			عدد حمار التسمين			الانتاج باللبن دجاجة			الانتاج بالآلاف طن		
		ترتيب	%	ترتيب	ترتيب	%	ترتيب	ترتيب	%	ترتيب	ترتيب	%	ترتيب	ترتيب	%	ترتيب
١	القاهرة	١٥	٥٤	١	٤٣٨	١٥	٦٢	١٩	٦٢	١٩	٤٣٠	٢١	٤٣٠	٢١	٤٣٠	٢١
٢	الجيزة	٦	٤٣٥	٦	١٠٨١٠	١	١١١٤	٦	١١١٤	٦	١٥٤٠	٧	١٥٤٠	٧	١٥٤٠	٧
٣	القليوبية	٢	٥١١	٢	٧٩٠	٢	٤١٠٦	١	٤١٠٦	١	٢٣٠٠	١	٢٣٠٠	١	٢٣٠٠	١
٤	الاسكندرية	١١	٥٧٦	١١	٤٤٠	٦	٥٨١	٨	٥٨١	٨	٢٢٠	٩	٢٢٠	٩	٢٢٠	٩
٥	مطروح	١٩	٣٦	١٩	١٢٣	٢٣	١١٠	١٨	١١٠	١٨	٥٤٠	١٥	٥٤٠	١٥	٥٤٠	١٥
٦	البحيرة	١	٧١٤	١	٤٥٣٧	٤	١٤٦٧	٤	١٤٦٧	٤	١٦٢٠	٦	١٦٢٠	٦	١٦٢٠	٦
٧	كفر الشيخ	٩	٢٣٨	٩	٢٤٨٨	٧	٢٣٦	١١	٢٣٦	١١	٢٢٠	١٠	٢٢٠	١٠	٢٢٠	١٠
٨	الدقهلية	١٨	٢٤٨	١٨	١٨٦٢	٩	٢٠٣٦	٣	٢٠٣٦	٣	١١٢٠	١١	١١٢٠	١١	١١٢٠	١١
٩	دمياط	٨	٤٤١	٨	٨٠٠	١٣	١٢٥	١٦	١٢٥	١٦	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١
١٠	الشرقية	٥	٤٤١	٥	٦٢١٣	٣	٣٨٤	٢	٣٨٤	٢	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١
١١	بورسعيد	١٧	٢٨	١٧	٣٦	١٦	٢٥	٢٣	٢٥	٢٣	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١
١٢	الاسماعيلية	١٢	١٦٧	١٢	١٤١١	١١	٢٥٢	١٠	٢٥٢	١٠	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١
١٣	السويس	٢٠	١٣	٢٠	٢٣٥	١٨	٢٥	٢١	٢٥	٢١	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١
١٤	سيوة والفيوم	٢٢	٦	٢٢	٢٤	٢٤	١٣٥	١٣	١٣٥	١٣	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١
١٥	سيوة والفيوم	٢٢	٦	٢٢	٢٤	٢٤	١٣٥	١٣	١٣٥	١٣	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١	٢٢٠	١١
١٦	الفيوم	٧	٣٧٧	٧	٢٣٦	٨	١١١٤	٧	١١١٤	٧	١٨٩٠	٤	١٨٩٠	٤	١٨٩٠	٤
١٧	الفيوم	١٠	٢٣٦	١٠	١٦٧	١٠	١٣٦٠	٥	١٣٦٠	٥	٢٠٠	١٢	٢٠٠	١٢	٢٠٠	١٢
١٨	بنى سويف	٤	٤٦٦	٤	٤٥١٠	٥	١٨٩	١٢	١٨٩	١٢	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣
١٩	المنيا	١٤	١٠٥	١٤	١١٠	١٢	٢٣٦	٩	٢٣٦	٩	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣
٢٠	المنيا	٢	١٤	٢	١١٠	١٢	٢٣٦	٩	٢٣٦	٩	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣
٢١	المنيا	١٣	١٣٧	١٣	٢٣٧	١٧	١٢٠	١٧	١٢٠	١٧	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣
٢٢	الوادى الجديد	٢٥	٣	٢٥	١٣٧	١٧	١٢٠	١٧	١٢٠	١٧	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣
٢٣	سوهاج	١٦	٣٦	١٦	١٨٦	١٩	٢٣	٢٢	٢٣	٢٢	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣
٢٤	قنا	٢١	١٢	٢١	١٣٧	١٧	١٢٠	١٧	١٢٠	١٧	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣
٢٥	البحر الاحمر	٢١	١٢	٢١	١٣٧	١٧	١٢٠	١٧	١٢٠	١٧	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣
٢٦	اسوان	٢٢	١٠	٢٢	١٣٧	١٧	١٢٠	١٧	١٢٠	١٧	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣	١٥٠	١٣
	الاجمالي	١٠٠	٥٢٥٥	١٠٠	٥٢٧٧	١٠٠	١٧٨٧٨	١٠٠	١٧٨٧٨	١٠٠	٢٢٧٢٥	١٠٠	٢٢٧٢٥	١٠٠	٢٢٧٢٥	١٠٠
	متوسط الجمهورية	٢٠٧					٦٨٧									

وزارة الزراعة - الإدارة العامة المركزية لشئون الانتاج الحيوانى - الإدارة العامة للتنمية ومتابعة المشروعات .



٥ - إذا كان متوسط عدد العنابر للتسمين لكل محافظة هو ٦٨٧ عنبر فان ٧ محافظات فقط تزيد على هذا المتوسط هي -بالإضافة الى الخمس محافظات السابقة - محافظتا البحيرة والغربية . وهذا يعنى أن ١٩ محافظة يقل عدد العنابر فيها عن المتوسط العام ، وهذا يدل على تركيز واضح فى عدد قليل من المحافظات (المحافظات السبع الاولى = ٨٣٪ من الجملة) .

٦ - المحافظات التى يتفق ترتيبها فى عنابر الدجاج البياض مع ترتيبها فى عنابر التسمين - أو يقترب منها - هى محافظات : الجيزة (السادس لكل) ، الغربية (السابع لكل) ، محافظة مرسى مطروح (١٨.١٩) ، محافظة السويس (٢١.٢٠) ، سيناء الجنوبية (٢٤.٢٥) ، الوادى الجديد (٢٦.٢٥) .

أما المحافظات التى تظهر تباينا فى توزيع النوعين من العنابر فى فتضم الأسكندرية التى تحتل المركز الثانى فى عنابر الدجاج البياض والثامن فى عنابر التسمين ، ومحافظة البحيرة التى تحتل المركز الاول فى عنابر الدجاج البياض والمركز الرابع فى عنابر التسمين ، واسيوط وسوهاج وهى محافظات التباين فيها لصالح انتاج البيض .

وعلى خلاف هذه المجموعة من المحافظات تظهر مجموعة أخرى من المحافظات يظهر التباين فيها لصالح عنابر التسمين . تضم المجموعة من المحافظات الدقهلية التى تحتل المركز الثامن فى عنابر البياض والثالث فى عنابر التسمين ، ومحافظة القليوبية التى تحتل المركز الثالث فى عنابر البياض والاول فى عنابر التسمين ، ومحافظة سيناء الشمالية التى تحتل المركز الثالث والعشرين فى عنابر البياض والثالث فى عنابر التسمين ، ومحافظة المنوفية التى تحتل المركز العاشر فى عنابر البياض والخامس فى عنابر التسمين ، وتظهر محافظات المنيا وقنا نفس الاتجاه لصالح عنابر التسمين .

■ - خلايا النحل :-

١-٥ : توزيع خلايا النحل :- (جدول ٦٦)

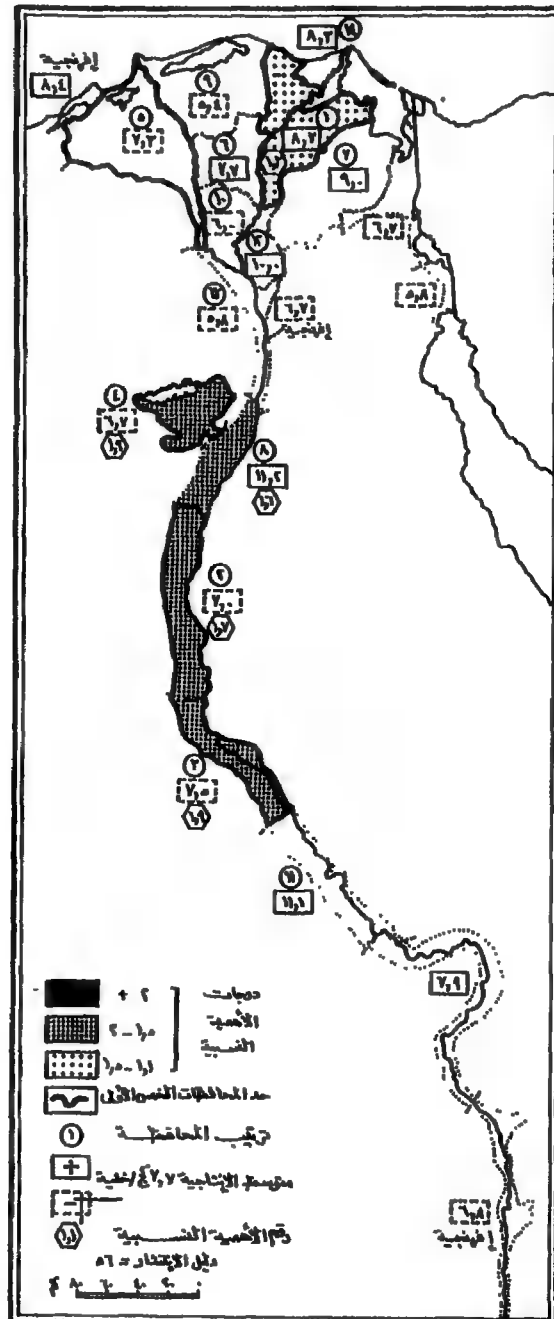
وصل عدد خلايا النحل فى الثمانينيات الاولى (١٩٨١) الى ما يقل قليلا عن المليون خلية (٩٤٦٠٠٠) ، ساهمت فيها الخلايا الافرنجية بنسبة الثلثين (٦٦٪) والخلايا البلدية بمقدار الثلث (٣٤٪) ، واختلف توزيع كل من النوعين باختلاف المحافظات .

من توزيع الخلايا البلدية (شكل ٨٠ ، شكل ٨١) يتضح أن المحافظة الأولى هى محافظة أسيوط وتضم ما يقرب من ٢٥٪ من الخلايا البلدية فى مصر ، تليها محافظة المنيا (١٢ر٥٪) ، فمحافظة الشرقية (٩ر٥٪) ، والدقهلية (٩٪) ، ثم محافظة بنى سويف (٩) ، مما يعنى أن المحافظات الخمس الأولى تضم من ٦٥٪ من الخلايا البلدية فى مصر ، والثلث الباقي موزع على باقى محافظات مصر راجع الخريطة - ويظهر من خريطة خلايا النحل أن هذا النوع من الخلايا هو نوع مصر الوسطى والعليا ، على خلاف الأفرنجية - كما سنرى - فهى خلايا مصر السفلى .

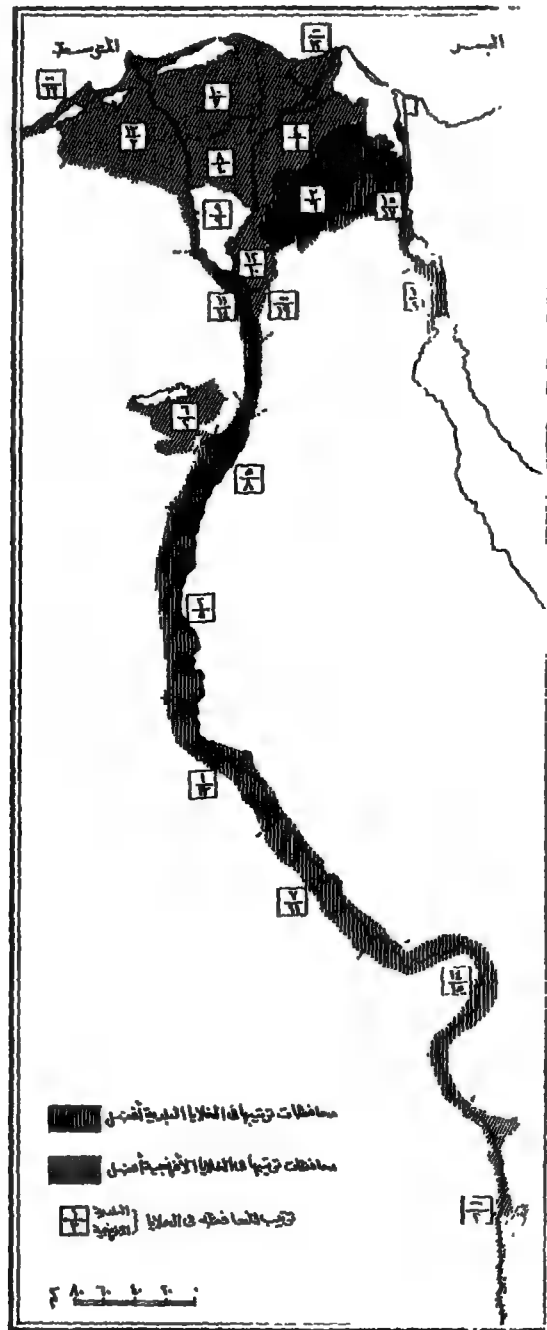
وتعتبر أفقر محافظات مصر فى الخلايا البلدية هى محافظات السويس والاسماعيلية وقنا ، وهى تحتل المركز السادس عشر والرابع عشر على الترتيب ضمن محافظات الجمهورية.

ومن توزيع الخلايا الافرنجية يظهر أن المحافظة الاولى هى محافظة الدقهلية (١٣ر٨٪ من مجموع الخلايا الافرنجية) الامر الذى يشير الى أن توزيع الخلايا الافرنجية يظهر تركيزا أقل من الخلايا البلدية حيث ساهمت أسيوط - كما رأينا - المحافظة الاولى فى الخلايا البلدية - بربع عدد الخلايا (٢٥٪). وتأتى فى المركز الثانى محافظة الفيوم (١٢ر٤٪) ، تليها البحيرة (١٢ر٤٪) ، فالغربية (١٠ر١٪) ، فالمنيا (١٠ر١٪) ، وتسهم المحافظات الخمس الاولى بنسبة أعلى

[illegible]



شكل (٨) إقليم حلايل المتصل في شهر ١٩٨٢



توزيع خلايا الأنفل ١٩٨١
س. (٨١)

قليلا من ٦٠٪ من جملة عدد الخلايا مقابل ٦٥٪ فى حالة الخمس الاولى فى الخلايا البلدية . وتظهر خريطة توزيع خلايا النحل سيادة هذا النوع فى محافظات مصر السفلى > حيث تظهر الخريطة أن المحافظات التى تحتل فيها الخلايا الافرنجية مرتبة أفضل من البلدية تسود فى مصر السفلى ، على حين أن المحافظات التى يكون مركزها فى الخلايا البلدية أكثر تفوقا من الخلايا الافرنجية فتوجد فى مصر الوسطى والعليا - راجع الخريطة- شكل ٨١ .

وتعتبر أفقر المحافظات فى الخلايا الافرنجية هى محافظات السويس وأسوان والقاهرة والاسماعيلية والاسكندرية وهى تحتل المراكز الواحد والعشرين والعشرين ، والتاسع عشر ، والسابع عشر ، والسادس عشر على الترتيب . ومن مقارنة توزيع النوعين من الخلايا شكل ٨١ نجد تباينا فى التوزيع ، ولا يكاد يتفق فى وجوده فى المراكز الاولى فى النوعين الا محافظتا الدقهلية فى مصر السفلى والمنيا فى مصر الوسطى ، فالاولى تحتل المركز الاول فى الخلايا الافرنجية و المركز الرابع فى الخلايا البلدية ، وتحتل المحافظة الثانية المركز الثانى فى الخلايا البلدية والمركز الخامس فى الخلايا الافرنجية ، أما محافظة أسيوط التى تحتل المركز الاول فى الخلايا البلدية فتحتل المركز الثالث عشر فى عدد الخلايا الافرنجية ، ومحافظة الشرقية التى تحتل المركز الثالث فى عدد الخلايا البلدية فتحتل المركز السادس فى عدد الخلايا الافرنجية ، ومحافظة بنى سويف التى تحتل المركز الخامس فى الخلايا البلدية تحتل المركز الثامن فى عدد الخلايا الافرنجية . هذه المحافظات أذن يظهر فيها الاتجاه ناحية الخلايا البلدية أكثر من الاتجاه ناحية الخلايا الافرنجية ، وعلى خلاف ذلك تظهر المحافظات التى تحتل المراكز الاولى ، وتظهر اتجاها أكثر وضوحا ناحية الخلايا الافرنجية . على رأس هذه المحافظات محافظة الفيوم التى تحتل المركز الثانى فى عدد الخلايا الافرنجية والمركز السادس فى عدد الخلايا البلدية . ومحافظة البحيرة التى تحتل المركز الثالث فى عدد الخلايا الافرنجية والمركز الثالث فى عدد الخلايا البلدية ، ومحافظة الغربية التى تحتل المركز الرابع فى عدد الخلايا الافرنجية والمركز الثامن فى عدد الخلايا البلدية

٥ - ٢ : انتاجية الخلية من عسل النحل : - (أشكال ٨٢ ، ٨٣)

أظهرت دراسة انتاجية الخلية من عسل النحل تباينا واضحا بين انتاجية الخلية البلدية والافرنجية فلا تزيد انتاجية الخلية البلدية عن ٣٠٪ من انتاجية الخلية الافرنجية (٣٦ ر كج للخلية البلدية مقابل ١٢٢ ر كج للخلية الافرنجية) . كما أظهرت الدراسة التباين الواضح بين الانتاجية فى المحافظات المختلفة لكلا النوعين كما أظهرت أنه ليس من الضرورى أن تكون الانتاجية المرتفعة من نوع معين منهما فى أى محافظة مرتبطة بالانتاجية المرتفعة من النوع الآخر . كما أظهرت الدراسة كذلك التباين الواضح بين احتلال محافظة ما ترتيبا متقدما فى عدد خلايا نوع معين وترتيبها متقدما فى انتاجية هذا النوع . بل أظهرت الدراسة ما يشبه عكس ذلك فالمحافظات التى تحتل مرتبة متقدمة فى عدد الخلايا البلدية مثلا ليست هى التى تحتل مراكز متقدمة فى انتاجية الخلية البلدية ، يفوقها فى هذه المحافظات انتاجية الخلايا الافرنجية - قارن خريطة ترتيب المحافظات حسب توزيع عدد الخلايا من كل نوع وترتيب المحافظات حسب انتاجية الخلية (شكل ٨٢) .

ومن دراسة انتاجية الخلايا البلدية تبين أن على المحافظات هى محافظة القليوبية (٥٢ ر كج للخلية) ، بينما هى تحتل المركز الثانى عشر من حيث عدد الخلايا . وتحتل المركز الثانى محافظة بنى سويف (٧٦ ر كج) وهى تحتل المركز الخامس من حيث عدد الخلايا ، وتأتى فى المركز الثالث محافظة الشرقية (٧٤ ر كج) التى تحتل أيضا المركز الثالث من حيث عدد الخلايا ، وفى المركز الرابع لانتاجية الخلايا البلدية تأتى محافظة المنوفية التى تحتل المركز التاسع من حيث عدد الخلايا البلدية ، وفى المركز الخامس تأتى محافظة الدقهلية (٤٣ ر كج) وهى تحتل المركز الرابع من حيث عدد الخلايا . وأقل المحافظات انتاجية من الخلايا البلدية هى محافظة المنيا (٢٦ ر كج) وهى تحتل المركز الثانى من حيث عدد

الخلايا - وهذا تناقض واضح حيث أن ما يمتلك العدد الأكبر من الخلايا تسود فيه الانتاجية الأقل - ثم محافظة كفر الشيخ (٢٦٦ ر كج) ومحافظة أسيوط (٣١٨ ر كج) التى تحتل المركز الاول من حيث عدد الخلايا البلدية ، مرة أخرى أكثر المحافظات عددا أقلها أنتاجية للخلية . وهناك ست محافظات من جملة ١٣ محافظة مدروسة تزيد انتاجية الخلية فيها عن المتوسط العام (٣٦ ر كج) .

ومن دراسة انتاجية الخلايا الافرنجية يتبين أن أعلى المحافظات انتاجية هى محافظة سوهاج (١٨٥٠ ر كج للخلية) ، وهى تحتل المركز الحادى عشر من حيث عدد الخلايا الافرنجية ، وتحتل سوهاج المركز السادس فى انتاجية الخلية البلدية وفى المركز الثانى تأتى محافظة بنى سويف (١٨٤٦ ر كج) ، وهى تحتل المركز الثامن من حيث عدد الخلايا ، والمركز الثانى أيضا من حيث انتاجية الخلية البلدية ، فهى تأتى فى المراتب الخمس الاولى فى انتاجية النوعين وبذلك تكون احدى خمس محافظات تأتى فى المراكز المتقدمة فى انتاجية النوعين والتى تزيد الانتاجية فيها عن المتوسط العام للجمهورية - راجع شكل ٨٢ - وفى المركز الثالث تأتى محافظة القليوبية (١٦٩٢ ر كج) وهى التى سبق أن أشرنا أنها تحتل المركز الاول فى انتاجية الخلية البلدية ، وفى المركز الخامس تأتى محافظة أسيوط (١٢٨٦ ر كج) وهى تحتل المركز الحادى عشر فى انتاجية الخلية البلدية . ومع هذا التباين فى انتاجية النوعين تحتل محافظة أسيوط المركز الاول من حيث عدد الخلايا البلدية والمركز الثالث عشر من حيث عدد الخلايا الافرنجية ، من هذا العرض السابق للانتاجية يمكن أن نتبع الاتى :-

١- أن المحافظات التى تتميز فى انتاجية النوعين - أعلى من المتوسط العام لمصر - هى محافظات الدقهلية والشرقية والقليوبية فى مصر السفلى ويظهر ترتيب كل منها فى انتاجية البلدية أفضل من انتاجيتها فى الخلايا الافرنجية . ثم محافظة بنى سويف فى مصر الوسطى ويتساوى ترتيبها فى انتاجية النوعين ، ثم محافظة سوهاج وإن كانت على خلاف محافظات مصر السفلى التى تتميز فى النوعين تميزها أوضح فى انتاجية الخلايا الافرنجية التى تحتل المركز الاول .

٢- يتميز فى انتاجية الخلايا البلدية فقط - أعلى من المتوسط العام - محافظة المنوفية التى تتميز فى الخلايا البلدية ، ومحافظة أسيوط التى تتميز فى انتاجية الخلايا الاقترنجية فقط .

٣- المحافظات التى يكون ترتيبها فى انتاجية الخلايا البلدية أفضل من ترتيبها فى انتاجية الخلايا الاقترنجية ٨ هى محافظات القليوبية ، الشرقية ، المنوفية ، الدقهلية ، الجيزة ، البحيرة ، الفيوم -راجع الخريطة شكل ٨٢ - وأن المحافظات التى يظهر ترتيبها فى انتاجية الخلايا الاقترنجية أفضل من ترتيبها فى انتاجية الخلايا البلدية هى محافظات سوهاج وأسيوط والمنيا والغربية وكفر الشيخ.

٤- بمقارنة خريطة ترتيب المحافظات حسب انتاجية الخلية بخريطة ترتيب المحافظات حسب توزيع خلايا النحل نلاحظ أن المحافظات التى تحتل ترتيبا أفضل فى عدد الخلايا البلدية - معظمها فى مصر العليا والوسطى - تحتل ترتيبا أفضل فى انتاجية الخلايا الاقترنجية ، والعكس فى أن المحافظات التى تحتل ترتيبا أفضل فى عدد الخلايا الاقترنجية - معظمها فى مصر السفلى - تحتل مراكز أفضل فى انتاجية الخلايا البلدية - ظاهرة تحتاج لمناقشة وترشيد .

ثالثا: المنتجات الحيوانية :-

أن دراسة الانتاج الحيوانى لا تقتف عند حد دراسة الثروة الحيوانية وتوزيع أنواعها المختلفة وكثافتها ، وخصائصها ، وأما يجب أن تمتد الى دراسة المنتجات الحيوانية ، فتربية الحيوان غالبا ماتكون من أجل منتج معين ، كاللحوم أو الالبان ، أو الجلود أو الصوف وغيرها من المنتجات التى تسد حاجة من حاجيات الانسان ونشاطه الاقتصادى . وسوف نشير فى هذه الدراسة الى بعض صور من هذه المنتجات الرئيسية كاللحوم والالبان ، كما نشير فى دراسات موجزة الى انتاج الجلود والصوف والشعر وانتاج السماد وانتاج البيض و بعض المنتجات الزراعية الحشيرة كالعسل أو الحرير الخام .

ومن دراسة قيمة الانتاج الزراعى فى أوائل الثمانينيات - ١٩٨١ - تبين أن قيمة المنتجات الحيوانية تقترب من ١٠٦ بليون جنيه ، ساهمت فيها الالبان - المنتج الاول - بما يزيد على ثلث القيمة (٣٣.٧٪) ، تلتها لحوم الماشية فى المركز الثانى (٣٢.٥٪) ، فلحوم الدواجن (١٨٪) ، والبيض (٧.٧٪) ، ثم السماد البلدى (٧.٢٪) ، ثم العسل والشمع (٥.٦٪) ، والصوف والشعر والوبر (٢.٦٪) ثم شرائق دود القز (٠.١٪) .

والجدول التالى (جدول ٦٧) يلخص هذا التوزيع (١)

يظهر من الجدول السابق أن انتاج الماشية - لحوم وألبان - يزيد على ثلثى قيمة المنتجات الحيوانية ، بينما تسهم الدواجن - بيض ولحوم - بما يزيد على ربع المنتجات الحيوانية . ويظهر الدور الذى تلعبه قيمة السماد البلدى فى مجموع قيمة المنتجات الحيوانية - ولو أضيفت هذه القيمة الى منتجات الماشية باعتبار أن السماد البلدى أساسا انتاج للماشية - لوصلت قيمة اسهام الماشية الى ٧٣.٤٪ من جملة قيمة المنتجات الحيوانية - ما يقرب من ثلاثة أرباع هذه القيمة .

(١) الجهاز المركزى للتحبة العامة والاحصاء - احصاءات الثروة الحيوانية - ١٩٨١

جدول (٦٧) (١)

توزيع قيمة المنتجات الحيوانية (١٩٨١)

٢	المنتج	القيمة (ألف جنيه)	النسبة المئوية
١	الألبان	٥٣٣,٨٤٧	٣٣,٧
٢	لحوم الماشية	٥١٥,٣٢٤	٣٢,٥
٣	لحوم الدواجن	٢٨٤,٠٠٠	١٨
٤	البيض	١٢٢,١٠٠	٧,٧
٥	السجاد البلدي	١١٣,٦٤٠	٧,٢
٦	العسل والشمع	٨,٩٦٥	٥,٦
٧	الصوف والشعر والوبر	٤,٢٢٩	٢,٦
٨	شرائق دود القز	٢٠٠	٠,١
	المجموع	١,٥٨٣,٤٣٤	١٠٠

(١) المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - إحصاءات الثروة الحيوانية

- ١٩٨١ مرجع رقم (٧١ - ٨٢/١٢٤١٢) ديسمبر ١٩٨٢ ص ٥٦ .

أما منتجات العسل والشمع والصوف والشعر والوبر وشرانق دود القز فأسهامها في المنتجات الحيوانية محدود.

وفيما يلي إشارة موجزة الى توزيع أهم هذه المنتجات :

١- إنتاج الألبان : - (جدول ٦٨) وأشكال ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦

أظهرت دراسة إنتاج الألبان في الثمانينيات الاولى أن جملة إنتاج مصر من الألبان بمختلف الأنواع وصلت الى أقل قليلا من ٢ مليون طنا ، ساهمت فيها ألبان الجاموس بنسبة ٦٥.٨٪ (١.٢٦٦.٠٣٠ طنا) وألبان الأبقار بنسبة ٣٣.٧٪ (١.٤٤٠.٦٥٠ طنا) . ولم يزد إنتاج البان الماعز عن ٨٤.٩٥ طنا أو ما يقل عن ٥.٠٪ من جملة إنتاج اللبن الخام في مصر . (١٩٨١) . (١١)

ومن دراسة إنتاج ألبان الجاموس يتبين أن أولى المحافظات إنتاجا هي محافظة الدقهلية (١١.٣٪) ، تليها في المركز الثاني محافظة المنوفية (١١.١٪) ، وفي المركز الثالث محافظة الشرقية (١٠.٥٪) ، ثم الغربية (٩.٢٪) ، والبحيرة في المركز الخامس (٧.٧٪) . ومن هذا يظهر أن المحافظات الخمس الاولى قد أسهمت بنسبة ٤٩.٨٪ من جملة إنتاج الألبان من الجاموس - ما يقرب من النصف بينما ساهمت الخمس عشر محافظة الاخرى التي دخلت في الدراسة بالنصف الباقي . وكانت أقل المحافظات اسهاما في جملة الإنتاج هي محافظات الحدود (٢.٠٪) والسويس (٣.٠٪) والاسماعيلية (٣.٠٪) وأسوان (٨.٠٪) والاسكندرية (١.٠٪) وهي كما نرى ظهيرا الزراعى محدود نسبيا . ومن دراسة إنتاج البان البقر تبين أن محافظة البحيرة تأتي في المركز الاول (١٢.٠٪)

(١) قدرت أرقام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ كالآتي :

البان البقر ١٩٤٢ مليون ، ١٩٤٣ ، ١٩٢٣٥ مليون طن

البان الجاموس ١٩٣٢٠ مليون ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٥ مليون

fao production yearbook 1986 , vol. 40 , p. 226,229 .

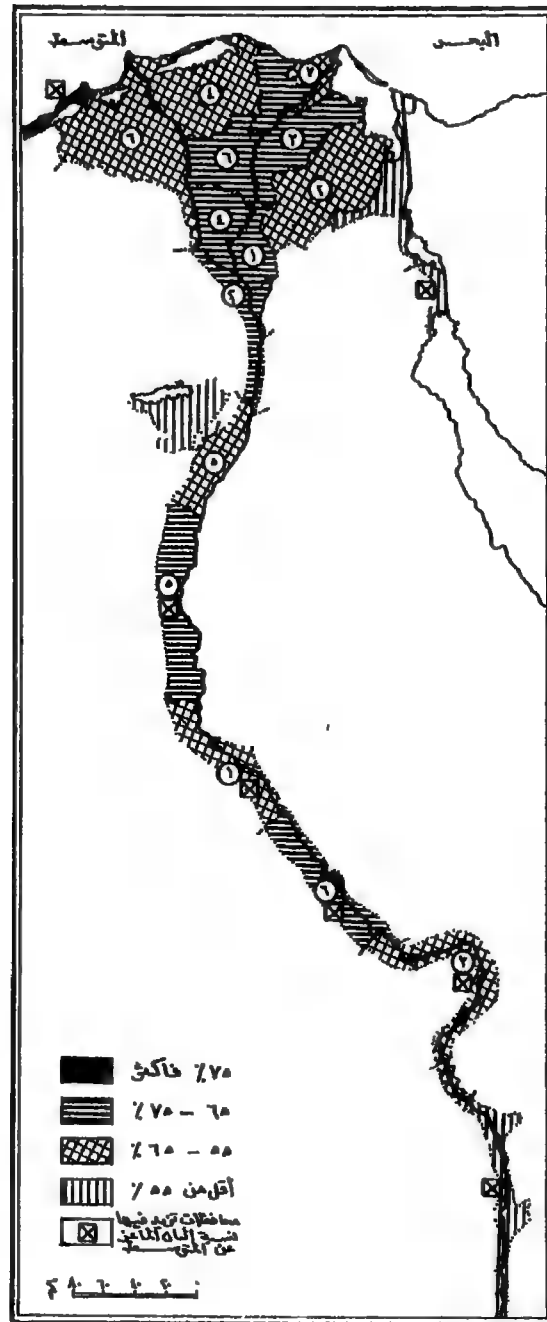
جدول (٦٨)
انتاج اللبن الخام ١٩٨١

٢	المحافظة	أهتسار			جاموسوس			ماعز			المجموع		
		طن	%	ترتيب	طن	%	ترتيب	طن	%	ترتيب	طن	/	ترتيب
١	الأسرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٧	الاستكبرية	٢٢٩٠	٤٨	١٩	١٢٩٢٨	١	١٦	١٠٥	١٠٥	١٧	١٥٢٢٢	٠.٨	١٧
		%١٥			%٨٤.٣			%٧			%١٠٠		
٢	بور سعيد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٤	البحري	٦٨	١٠	٢٠	٣٦٩	٠.٣	١٩	٧	٧	٢٠	١٠٤٤	٠.٥	٢٠
		%٦٤			%٢٥.٣			%٧			%١٠٠		
٥	دمياط	١٢٢.٧	٢	١٥	١٦٠.٤٤	١.٣	١٥	٩	٩	١٥	٢٩٢٦٠	١.٥	١٥
		%٤٥			%٥٥			-			%١٠٠		
٦	الدقهلية	٥٠.٦٣٦	٧.٨	٥	١٤٢٣١٩	١.١	١١	٢٣٧	٢٣٧	١١	١٩٤١٨٢	١.٠	٢
		%٢٦			%٧٣.٨			%٧			%١٠٠		
٧	الشرقية	٧٣٦٦٤	١١.٣	٢	١٢٣٣٨٨	١.٠	٣	٤١٥	٤١٥	٧	٢٠.٧٢٢٧	١.٧	١
		%٢٥.٥			%٦٤.٣			%٧			%١٠٠		
٨	القليوبية	٢٣٦١٦	٣.٦	١٣	٩٤٠.٣٠	٧.٤	٦	٢٢٢	٢٢٢	١٢	١١٧٨١٩	١.١	٨
		%٢٠			%٧٩.٨			%٧			%١٠٠		
٩	كلو الشيوخ	٤٢٥٧٠	٦.٥	٧	٥٨٦١٢	٤.٦	١١	١٠٨	١٠٨	١٦	١٠.١٢٩٠	٠.٩	١٠
		%٤٢			%٥٧.٨			%٧			%١٠٠		
١٠	الغربية	٥٣٨٦٠	٨.٣	٣	١١٧٢١٣	٩.٢	٤	٢٥١	٢٥١	١٠	١٧١٣٢٤	١.٦	٥
		%٣٦.٤			%٦٨.٤			%٧			%١٠٠		
١١	المنوفية	٥٢٢٩١	٨	٤	١٤٠.٤٦٩	١.١	٢	٣٩٤	٣٩٤	٨	١٩٣١٥٤	١.٠	٣
		%٢٧			%٧٢.٧			%٣			%١٠٠		
١٢	البحيرة	٧٧٨٨٦	١٢	١	٩٧٨٨٥	٧.٧	٥	٣٠٩	٣٠٩	٩	١٧٦٠٨٠	١.٦	٤
		%٤٤.٢			%٥٥.٦			%٣			%١٠٠		
١٣	الاسماعيلية	٧٨٨٦	١.٢	١٧	٤٢٩٩	٠.٣	١٨	٤٢	٤٢	١٨	١٢٢٢٧	٠.١	١٨
		%٦.٥			%٢٥.٢			%٣			%١٠٠		
١٤	الجيزة	٢٠.٤٠٥	٣.١	١٤	٦٨٧٣٨	٥.٤	٩	١٩٤	١٩٤	١٤	٨٩٣٦٧	٠.٨	١٢

جدول (٦٨)
انتاج اللبن الخام ١٩٨١

٢	المحافظة	أبصار			جاموس			ماعز			المجموع		
		طن	%	ترتيب	طن	%	ترتيب	طن	%	ترتيب	طن	/	ترتيب
١٥	بن سوك	٢٠٠٠٥	٤٦	١٢	٤٠٦٩٨	٢٢	١٣	١٩٨	٢٢	١٥	٧٠٩٠١	٢٢	١٣
١٦	القيصم	٣١٠٧٤	٤٨	١١	٢٢٧٠٩	٢٧	١٤	٢١٠	٢٨	١٣	٦٤٩٩٢	٢٤	١٤
١٧	الغيا	٣١٢٤٦	٥٦	٨	٨٢٥٤٨	٦١	٨	٧٢٠	٨٥	٤	١٢٠٦١٤	٢٢	٧
١٨	أسوط	٢٥٢٢٧	٥٨	٩	٦٥٨٩٨	٨٥	١٠	٧٠٤	٨٢	٥	١٠١٨٢٩	٢٥	٩
١٩	سوحاج	٤٦٠٨٨	٧١	٦	٩١٥٠١	٧٢	٧	٨٢٥	٩٧	٢	١٢٨٤١٤	٢٢	٦
٢٠	لنا	٢٥١٨١	٥٨	١٠	٥٦١٧٠	٤٨	١٢	٧٢٠	٨٥	٣	٩٢٠٧١	٢٤	١١
٢١	أسوان	١٣١٠٥	٧	١٨	٨٩٥٩	١٧	١٧	٦٠٩	٧٢	٦	٢٢٥٧٢	٢٢	١٦
٢٢	المنيرة	٤١٤٩	١٨	٢٠	٢٠٠٢	٢٠	٢٠	٧٢١٥	٢٢٠	١	١٣٦٠	٢٢	١٩
	المجموع	٦٥٠١٤٤	١٠٠		١٣٦٨٦٠٢	١٠٠		٨٨٨٨	١٠٠		١٨٢٧٢٤٢	١٠٠	
		٢٢٢٧			٦٥٨			٢٤٤			١٠٠		

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - إحصاءات الثروة الحيوانية ١٩٨١
مربع رقم ٧١ - ٨٢/١٢٤١٢ - ديسمبر ١٩٨٢ .



شكل (٨٥)
توزيع الجامعات من جولة الألبان ١٩٨١

من جملة الانتاج () وتحمل الشرقية المركز الثانى (١١٣٪) ثم الغربية فى المركز الثالث (٨٣٪) والمنوفية (٨٪) ثم الدقهلية - التى احتلت المركز الاول فى إنتاج البان الجاموس - فى المركز الخامس (٧٨٪) . وهذه المحافظات الخمس الاولى تسهم بنسبة ٤٧٤٪ من جملة البان البقر فى مصر ومن ذلك يظهر أن توزيع البان البقر أكثر انتشارا من توزيع البان الجاموس . وكانت أقل المحافظات أسهاما فى جملة انتاج ألبان البقر هى محافظات السويس (١٪) و الاسكندرية (٤٪) ومحافظات الحدود (٦٪) ثم الاسماعيلية (١٢٪) وأسوان (٢٪) وهى نفس المحافظات التى أشرنا اليها فى انتاج ألبان الجاموس كأقصر المحافظات .

ومن الدراسة التركيبية لالبان الجاموس وألبان البقر على مستوى المحافظات - خريطة شكل ٨٥ - يتبين أنه بشكل عام يتفوق انتاج البان الجاموس فى كل المحافظات باستثناء محافظات القنال فى الاسماعيلية و السويس حيث تصل نسبة ألبان الأبقار الى ما يقرب من ثلثى جملة انتاجها من الالبان (٦٤٥٪ ، ٦٤٪ على الترتيب) ، ثم محافظات أسوان حيث تصل نسبة ألبان البقر الى ٥٥٦٪ مقابل ٤١٨٪ لالبان الجاموس والباقي من ألبان الماعز (٢٦٪) . ومحافظات الحدود التى تصل فيها نسبة البان البقر الى ٦٥٪ والجزء الباقى كله تقريبا من البان الماعز . وتصل ألبان الجاموس أعلى نسبة لها من جملة البان المحافظة فى الاسكندرية (٨٤٣٪) وهى ظاهرة تحتاج لتفسير . وتصل أقل نسبة لها فى محافظة الاسماعيلية حيث لا تزيد كثيرا على ٣٥٪ - باستثناء محافظات الحدود التى تقل بها هذه النسبة الى ٤٪ - وهناك مجموعة من المحافظات تتراوح بها نسبة ألبان الجاموس من جملة المحافظة بين ٦٥٪ ، ٧٥٪ وهى محافظات حسب ترتيب نسبة ألبان الجاموس بها الى جملة الالبان - القليوبية (٧٩٨٪) والجيزة (٨٦٩٪) والدقهلية (٧٣٨٪) والمنوفية (٧٢٧٪) والمنيا (٦٩٢٪) وسوهاج (٦٦١٪) وهى كما نرى - أساسا من محافظات مصر السفلى .

وهناك مجموعة أخرى تتراوح نسبة ألبان الجاموس فيها من جملة الألبان بين ٥٥٪ و ٦٥٪ وهى محافظات أسيوط (٦٤٫٧٪) والشرقية (٦٤٫٣٪) ومحافظة قنا (٦١٪) ثم محافظة كفر الشيخ (٥٧٫٨٪) وبنى سويف . (٥٧٫٤٪) ثم محافظة البحيرة (٥٥٫٦٪) ودمياط (٥٥٪) . شكل ٨٥ .
و المجموعة الثالثة تقل النسبة بها - نسبة ألبان الجاموس بالنسبة لجملة الألبان - عن ٥٥٪ وتضم محافظات الفيوم (٥١٫٨٪) وأسوان (٤١٫٨٪) والسويس (٣٥٫٣٪) والاسماعيلية (٣٥٫٢٪) ومحافظات الحدود التى تقل النسبة فيها عن (٥٪) وهى المحافظات التى تظهر فيها الغلبة لألبان البقر .
بالإضافة الى ألبان الجاموس وألبان البقر تسهم الماعز بنسبة ضئيلة جدا من مجموع ألبان مصر ، ولكنها رغم ضآلتها على المستوى العام فقد تكون لها أهميتها على المستوى المحلى ، وتعتبر محافظات الحدود أعلى المحافظات أسهاما فى ألبان الماعز (٢٦٪) من الجملة ، وتسهم ألبان الماعز فى هذه المحافظات بأكثر من ٣٤٪ من جملة ألبانها مقابل ٦٥٪ لألبان البقر ونسبة محدودة جدا من ألبان الجاموس . وتأتى محافظة سوهاج فى المركز الثانى من حيث نسبتها من جملة ألبان الماعز (٩٫٧٪) وإن كان هذا الانتاج لا يسهم بأكثر من ٦٪ من جملة انتاج الألبان فى سوهاج ، وتأتى محافظة قنا فى المركز الثالث (٨٫٥٪) ، والمنيا فى المركز الرابع (٨٫٥٪) ، وأسيوط فى المركز الخامس (٨٫٣٪) ، وأسوان فى المركز السادس (٧٫٢٪) ، وهى جميعها من محافظات مصر العليا والوسطى . وباستثناء محافظات الحدود وأسوان لا تصل نسبة إسهام ألبان الماعز إلى ١٪ من جملة إنتاج الألبان فى أى محافظة من المحافظات ، وإن كانت تملو نسبتها نسبيا فى المحافظات الست السابق الإشارة إليها ، ثم محافظتا الاسكندرية والسويس - راجع الخريطة (شكل ٨٥)

أما دراسة جملة إنتاج الألبان - على مختلف أنواعها - فتظهر أن المحافظات الخمس الاولى هى من محافظات مصر السفلى ، وهى بالترتيب محافظة

الشرقية (١٠.٧٪) والدقهلية (١٠.١٪) والمنوفية (١٠٪) فالبحيرة (٩.١٪) والغربية (٨.٩٪) وهى تسهم مجتمعة بنسبة ٤٨.٨٪ - أى ما يقرب من نصف الالبان الحام بالجمهورية - راجع الخريطة شكل ٨٤ - أما أقل محافظات الجمهورية أسهامها فهى - كما يتوقع من الدراسة السابقة - محافظات السويس ومحافظات الحدود والأنماعيلية والاسكندرية ومحافظة أسوان .

دراسة جملة الانتاج تتأثر فى توزيعها باختلاف توزيع عدد رؤوس الماشية وان كان ذلك ليس العامل الوحيد ، فهناك عامل انتاجية الرأس من الحيوان - التى تختلف من نوع لآخر ، وتختلف داخل النوع الواحد ، ومن هنا جاءت أهمية دراسة انتاجية الرأس من البقر والجاموس من الالبان الحام . والجدول الاثنى (جدول ٦٩) يوضح انتاجية الرأس من ماشية اللبن :- (شكل ٨٦)

جدول (٦٩)

انتاجية الرأس من ماشية اللبن (كج / رأس)

انتاجية الرأس	المحافظة	م	انتاجية الرأس	المحافظة	م
١٢٠٠	بنى سريف	١٤	١٨٦٦	الشرقية	١
١٠٩٨	الراى الجديد	١٥	١٦٩٧	الفيوم	٢
١٠٤٠	الدقهلية	١٦	١٥٠٠	دمياط	٣
٩٧٥	المنيا	١٧	١٣٨٩	السويس	٤
٩٣١	كفر الشيخ	١٨	١٣٨١	القليوبية	٥
٨٤٣	الغربية	١٩	١٣٦٩	الجيزة	٦
٧٦٧	أسيوط	٢٠	١٣٦٢	الإسكندرية	٧
٧٥٠	البحر الأحمر	٢١	١٣٣٥	مطروح	٨
٧٢٧	إسنان	٢٢	١٣٣٢	البحيرة	٩
٧٠٠	قنا	٢٣	١٢٦٠	الإسماعيلية	١٠
٥٠٩	سوهاج	٢٤	١٢٥٠	بند سعيد	١١
١٢٦٤	مقريط الجمهورية	٢٥	١٢٥٠	القاهرة	١٢
٢٢٤١	ميناء الشمالية	٢٦	١٢٥٠	الغربية	١٣

من دراسة الجدول السابق والخريطة شكل (٨٦) يتبين أن متوسط انتاجية الرأس الماشية وصل الى ١٢٦٤ كيلو جراما . وأن هناك تسع محافظات - باستثناء سيناء الشمالية التى وصل متوسط انتاج الرأس من اللبن الخام بها الى ٢٣٤١ وهو رقم اعلى بكثير من باقى أرقام المحافظات الأخرى - يعلو متوسط الانتاج فيها عن متوسط الجمهورية . ويظهر من الخريطة أنَّهُ على الرغم من وجود هذه المحافظات التسع فى القسم الشمالى من مصر الا انها لا تمثل نطاقا متصلا . وجاءت أقل مستويات الانتاجية من محافظات الصعيد فى اسوان وقنا وسوهاج ومحافظة البحر الاحمر ، وقد يبدو غريبا موقف محافظة سوهاج التى تظهر قميذا فى كثير من عناصر دراسة الانتاج الزراعى والحيوانى بشكل عام وتحتل أسفل القائمة فى انتاجية الالبان للرأس من الماشية . ومن مقارنة خريطة انتاجية الالبان بخريطة متوسط نصيب الرأس من الماشية من جملة الاعلاف الخضراء يمكن استنتاج الترابط الى حد كبير فالثلاث محافظات الاولى من الخمس الاولى من مناطق الانتاجية : الشرقية ، الفيوم ودمياط هى من محافظات النصيب المرتفع من الاعلاف الخضراء .

٢- إنتاج اللحوم :-

أ- لحوم الماشية :-

وصلت جملة قيمة انتاج اللحوم فى الثمانينيات الاولى - ١٩٨١ - الى ما يقرب من ٨ر بليون جنيه أو ما يعادل ٥٠٪ من جملة قيمة المنتجات الحيوانية ساهمت فيها لحوم الماشية بما يقرب من الثلثين ولحوم الدواجن بالثلث . ووصلت جملة الانتاج من لحوم الماشية إلى ٢٩٤٥٦٤ طنا ^(١)، ساهمت فيها لحوم الجاموس بما يقرب من ٤٢٪ - أكثر من الخمسين - ولحوم الابقار بنسبة ٣٩٪ - أقل قليلا من الخمسين - الامر الذى يعنى أن خمس لحوم الماشية يأتى من الانواع الاخرى مجتمعة ، وهى تضم لحوم الاغنام والماعز والجمال والخنازير ، وقد ساهمت كل من الاغنام والماعز بنسبة ٧٪ كل والجمال بنسبة ٤٪ ثم لحوم الخنازير بأقل من ١٪ .

ومن النظرة العامة لجملة انتاج لحوم الماشية وتوزيع هذه الجملة على محافظات مصر المختلفة جدول ٧٠ وشكل ٨٧ نتبين أن محافظة المنوفية يأتى فى المركز الأول بأقل قليلا من ١٠٪ من جملة الانتاج شكل ٨٧ ، تلاها فى المركز الثانى محافظة الشرقية (٨٥٪) ، ثم الدقهلية فى المركز الثالث (٧٥٪) ، والغربية فى المركز الرابع (٧٥٪) ، ثم محافظة البحيرة فى المركز الخامس (٧٢٪) . من هذا يتبين أن هذه المحافظات الخمس قد ساهمت بنسبة أعلى قليلا من ٤٠٪ من جملة الانتاج - انتشار نسبي .

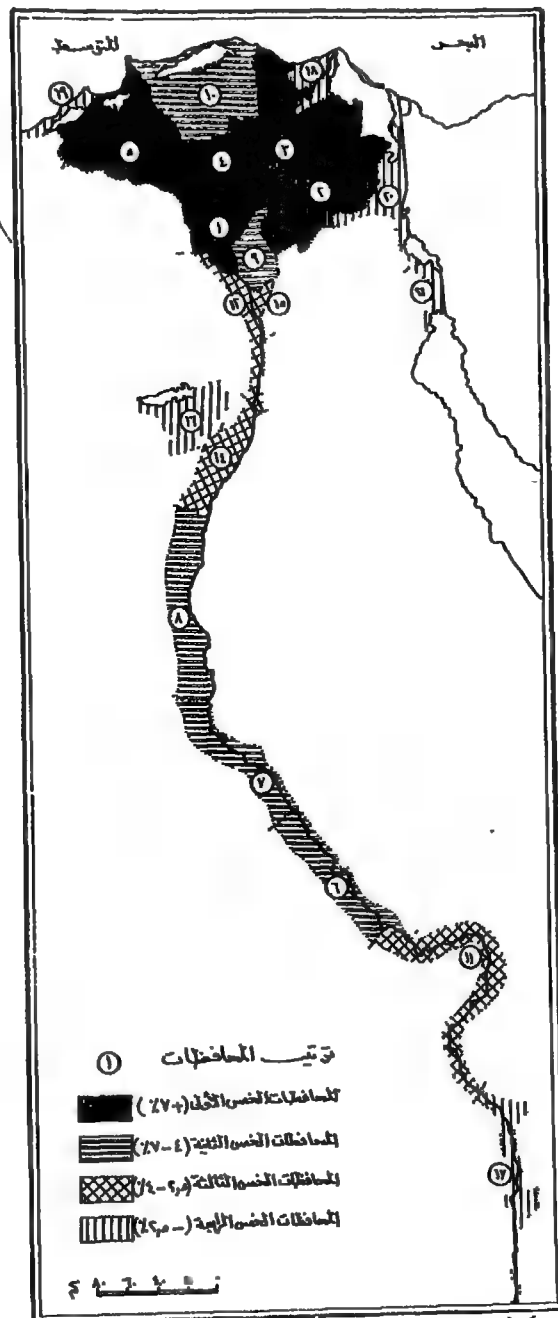
أما أقل المحافظات اسهاما فى جملة انتاج اللحوم فهى محافظات السويس (٦٠٪) والاسماعيلية (٦١٪) ثم الاسكندرية (٨٠٪) ومحافظة دمياط

قدر الانتاج عام ١٩٨٦ بنحو ١٨٥ ألف طن من لحوم البقر ، ١٥٠ ألف طن من لحوم الجاموس ، ٣٥ ألف من لحوم الأغنام ، ٢٧ ألف من لحوم الماعز .

جدول (٧٠) إنتاج غنم الماشية ١٩٨١ (طن)

م	المحافظة	أكتوبر		نوفمبر		أقسام		عامر		جمال		عائس المهرج	
		طن	%	طن	%	طن	%	طن	%	طن	%	طن	%
١	البحرية	-	-	-	-	-	-	-	-	١٩٤١	١٨	٨١٢٩	١
٢	البحرية	٥٨٥	١٩	٥٨٥	١٩	٢٣١٤	٢٣	٢٣١٤	٢٣	٤٠٠	٤	٣١١١	٣
٣	البحرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٤	البحرية	١٣٧	٤	١٣٧	٤	١١٢٠	١١	١١٢٠	١١	٢٠	٢	١٩٩	٢
٥	البحرية	٣٧٠	١١	٣٧٠	١١	٢٥	٢	٢٥	٢	-	-	-	-
٦	البحرية	٩٥١٤	٣٠	٩٥١٤	٣٠	١٢٨٢	١٢	١٢٨٢	١٢	-	-	-	-
٧	البحرية	١١٧٣٩	٣٦	١١٧٣٩	٣٦	١٢٧٨	١٢	١٢٧٨	١٢	-	-	-	-
٨	البحرية	٢٧٢٤	٨	٢٧٢٤	٨	٥٣٢	٥	٥٣٢	٥	-	-	-	-
٩	البحرية	٤٧٢٢	١٤	٤٧٢٢	١٤	١٠٤٣	١٠	١٠٤٣	١٠	-	-	-	-
١٠	البحرية	٩١٥١	٢٨	٩١٥١	٢٨	١٢٥١	١٢	١٢٥١	١٢	-	-	-	-
١١	البحرية	١٠٠٧٤	٣١	١٠٠٧٤	٣١	١٢٥١	١٢	١٢٥١	١٢	-	-	-	-
١٢	البحرية	١٧٨٨٧	٥٤	١٧٨٨٧	٥٤	١١٤٠	١١	١١٤٠	١١	-	-	-	-
١٣	البحرية	١٧٨٨٧	٥٤	١٧٨٨٧	٥٤	١١٤٠	١١	١١٤٠	١١	-	-	-	-
١٤	البحرية	١٧٨٨٧	٥٤	١٧٨٨٧	٥٤	١١٤٠	١١	١١٤٠	١١	-	-	-	-
١٥	البحرية	١٧٨٨٧	٥٤	١٧٨٨٧	٥٤	١١٤٠	١١	١١٤٠	١١	-	-	-	-
١٦	البحرية	١٧٨٨٧	٥٤	١٧٨٨٧	٥٤	١١٤٠	١١	١١٤٠	١١	-	-	-	-
١٧	البحرية	١٧٨٨٧	٥٤	١٧٨٨٧	٥٤	١١٤٠	١١	١١٤٠	١١	-	-	-	-
١٨	البحرية	١٧٨٨٧	٥٤	١٧٨٨٧	٥٤	١١٤٠	١١	١١٤٠	١١	-	-	-	-
١٩	البحرية	١٧٨٨٧	٥٤	١٧٨٨٧	٥٤	١١٤٠	١١	١١٤٠	١١	-	-	-	-
٢٠	البحرية	١٧٨٨٧	٥٤	١٧٨٨٧	٥٤	١١٤٠	١١	١١٤٠	١١	-	-	-	-
٢١	البحرية	١٧٨٨٧	٥٤	١٧٨٨٧	٥٤	١١٤٠	١١	١١٤٠	١١	-	-	-	-
٢٢	البحرية	١٧٨٨٧	٥٤	١٧٨٨٧	٥٤	١١٤٠	١١	١١٤٠	١١	-	-	-	-

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - إحصاءات الثروة الحيوانية - ١٩٨١ - ص ٢٥



شكل (٨٧)
إنتاج اللحوم في مصر ١٩٨١ (نسبة مئوية)

(١٢٪) . وهى كما نرى محافظات مدنية تعتمد على لحوم الماشية المنتجة خارجها .

أما محافظة القاهرة فتحتل المركز الخامس عشر بنسبة ٢٥٪ من جملة الانتاج . (قارن خريطة ٨٧ مع خريطة انتاج الألبان الخام شكل ٨٤) .
إذا انتقلنا من النظرة العامة الى شئ من تفصيل دراسة أنواع اللحوم المختلفة (شكل ٨٨) وبدأنا بأهمها نسبيا وهى لحوم الجاموس (١٢٣٣٥٩ طنا) سنجد أن محافظة المنوفية - الاولى فى جملة الانتاج العام - هى الاولى فى انتاج لحوم الجاموس (١٤٥٪) وأن كانت تحتل المركز الثالث فى انتاج لحوم البقر كما سنرى - وفى المركز الثانى تأتى محافظة الدقهلية بنسبة (١١٤٪) ، ثم الغربية فى المركز الثالث (١٠٦٪) ، ثم محافظة الشرقية فى المركز الرابع (٩٥٪) ، وتأتى محافظة سوهاج فى المركز الخامس والمحافظات الأربع الأولى هى المحافظات الأربع الأولى فى ترتيب الانتاج العام ، أما محافظة سوهاج التى تحتل المركز الخامس فهى تحتل المركز السادس فى ترتيب الانتاج العام متبادلة مع محافظة البحيرة التى تحتل المركز السادس فى انتاج لحوم الجاموس والمركز الخامس فى الانتاج العام .
أما أقل المحافظات أسهاما فى جملة انتاج لحوم الجاموس فهى محافظات الحدود والسويس والاسماعيلية واسوان ومحافظة الاسكندرية ويسهم كل منها بأقل من ١٪ من جملة الانتاج .

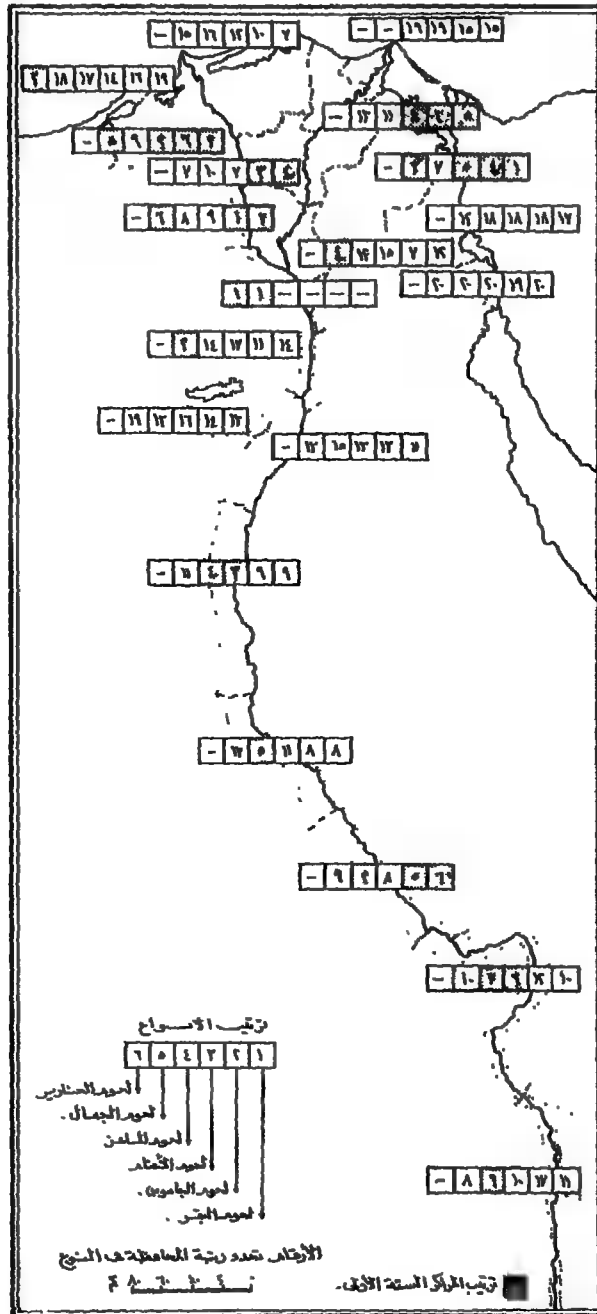
ومن توزيع انتاج لحوم الابقار نجد أن المحافظات الست الاولى تتشابه فى المجموعتين مع اختلاف فى الترتيب ، فمحافظة المنوفية الاولى فى انتاج لحوم الجاموس تحتل المركز الثالث فى انتاج لحوم البقر (٩٤٪) ، (شكل ٨٨) وأن محافظة الشرقية التى تحتل المركز الاول فى انتاج لحوم البقر (١١٪) تحتل المركز الرابع فى انتاج لحوم الجاموس . أما محافظة البحيرة التى تحتل المركز الثانى فى انتاج لحوم البقر فتحتل المركز السادس فى انتاج لحوم الجاموس ، وأن محافظة الغربية التى تحتل المركز الرابع فى انتاج لحوم البقر (٩٢٪) تحتل المركز الثانى

فى انتاج لحوم الجاموس - راجع الخريطة - ومن ذلك يبدو أن المحافظات التى يأتى ترتيبها فى انتاج لحوم البقر أفضل من ترتيبها فى انتاج لحوم الجاموس هى المحافظات الهامشية : الشرقية ، البحيرة ، كفر الشيخ وقنا وأسوان . أما المحافظات التى يأتى ترتيبها أفضل فى انتاج لحوم الجاموس فهى محافظات الداخل فى المنوفية والدقهلية والغربية والقليوبية ومحافظة سوهاج . ولا يشذ عن ذلك إلا محافظتا الأسكندرية والسويس وانتاجهما محدود على أى حال .

وهناك ثلاث محافظات يتعادل ترتيبها فى انتاج لحوم الجاموس ولحوم البقر هى محافظات دمياط والمنيا وأسيوط . ويظهر التباين بين المرتبة فى انتاج لحوم البقر وانتاج لحوم الجاموس أكثر وضوحا فى محافظات الشرقية ١:٤ لصالح البقر ، البحيرة ٦ : ٢ لصالح البقر ايضا ، والقليوبية ١٢ : ٧ لصالح الجاموس ، والدقهلية ٥:١٢ لصالح الجاموس ، وكفر الشيخ ١٠ : ٧ لصالح البقر ، وتتقارب الرتبتان فى باقى المحافظات .

أما انتاج لحوم الماعز (٢١٣٥٠ طنا) ولحوم الاغنام (٢٠٥٤٧ طنا) (شكل ٨٩) فيأتى ما يقرب من ربعه من محافظات الحدود (٢٦٪ ، ٢٤٪ على الترتيب) . وفى انتاج لحوم الماعز تحتل محافظات مصر العليا والوسطى المراكز الخمسة الاولى - قارن مع انتاج لحوم الماشية حيث تظهر مصر السفلى فى مقدمة محافظات الانتاج - وتأتى فى المركز الثانى بعد محافظات الحدود - محافظة سوهاج (٩٧٪) ، وفى المركز الثالث محافظة قنا (٨٥٪) ، ثم محافظة المنيا فى المركز الرابع (٨٥٪) ، وفى المركز الخامس تأتى محافظة أسيوط (٨٣٪) - راجع خرائط توزيع اللحوم . (شكل ٨٩)

أما انتاج لحوم الاغنام فهو أكثر انتشارا ولا يتركز فى محافظات جنوب مصر ، فبعد محافظات الحدود التى تحتل المركز الاول تأتى محافظة البحيرة (٧٦٪) ، ثم محافظة المنيا (٦٥٪) ، فمحافظة الدقهلية (٦٢٪) ، ومحافظة الشرقية فى المركز الخامس (٦٢٪) .



شكل (٨٩)
ترتيب المحافظات في إنتاج اللحوم ١٩٨١

أما لحوم الجمال فتتراتب فى المراكز الخمسة الاولى فى انتاجها محافظات القاهرة (٥٤٪) والجيزة - تأثير القاهرة الكبرى - محافظة الشرقية والقليوبية والبحيرة .

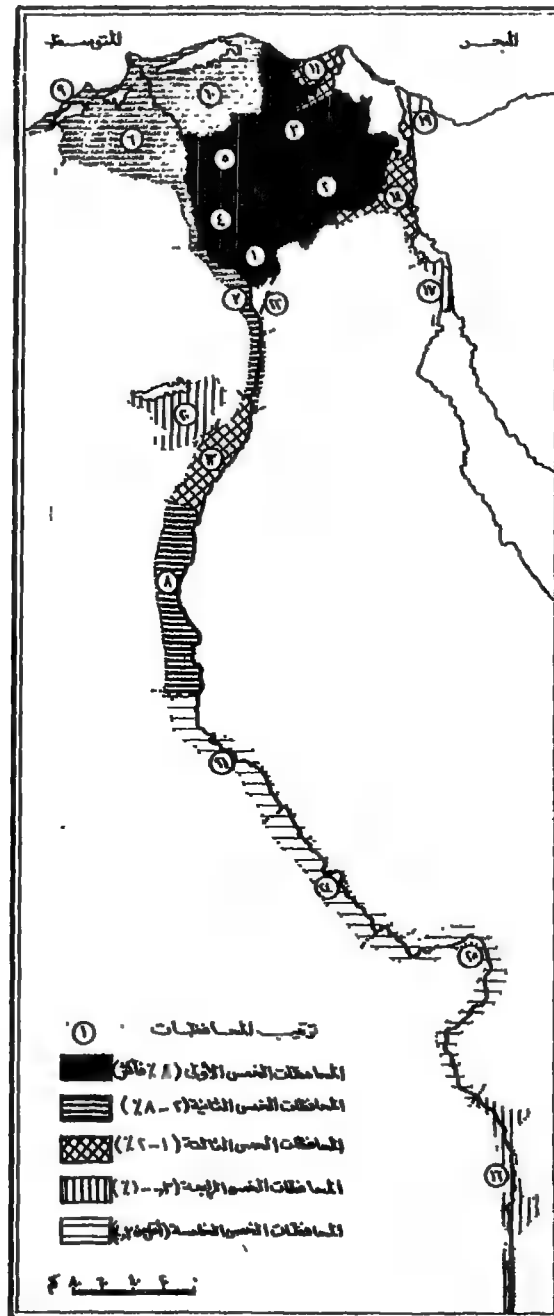
أما انتاج لحوم الخنازير فيقتصر على محافظتى القاهرة (٨٣٪) والاسكندرية (١٧٪) ومرفق خريطة تركيبية توضح مركز كل محافظة فى انتاج اللحوم المختلفة شكل ٨٩ .

ب : لحوم الدواجن :- (جدول ٦٥ وشكل ٩٠)

بلغت جملة انتاج مصر من لحوم الدواجن عام ١٩٨٥ ما يزيد على ٢٩٦ ألف طن جاءت من ١٧٨٧٨ عنبرا من عنابر التسمين . ومن توزيع الانتاج على مستوى المحافظات يظهر ان محافظة القليوبية تحتل المركز الاول بما يزيد على خمس الانتاج (٢١٣٪) يليها فى المركز الثانى محافظة الشرقية بنسبة مماثلة ، الامر الذى يعنى ان المحافظتين الاوليين فى الانتاج تسهمان بأكثر من ٤٢٪ من جملة الانتاج الامر الذى يشير الى تركيز واضح . وفى المركز الثالث تأتى محافظة الدقهلية (١١٧٪) ثم محافظة المنوفية فالغربية (٨٧٪ ، ٧٩٪ على الترتيب) . ومن ذلك يظهر ان المحافظات الخمس الاولى مسئولة عن أكثر من ٧٠٪ من جملة الانتاج وهى كما نرى محافظات وسط وشرق مصر السفلى ، ولا يظهر فى مراكز الانتاج المتقدمة من محافظات جنوب مصر إلا محافظة المنيا التى احتلت المركز الثامن ، بينما تحتل محافظات الفيوم وأسيوط وسوهاج وقنا المراكز ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ . وتحتل محافظة أسوان المركز السادس عشر .

٣- انتاج البيض : (جدول ٦٥ وشكل ٩١)

بلغت قيمة انتاج البيض كما سبق أن أشرنا أكثر من ١٢٢ ألف جنيه أو ما يقرب من ٨٪ من جملة قيمة المنتجات الحيوانية عام ١٩٨١ . وقدرت جملة انتاج

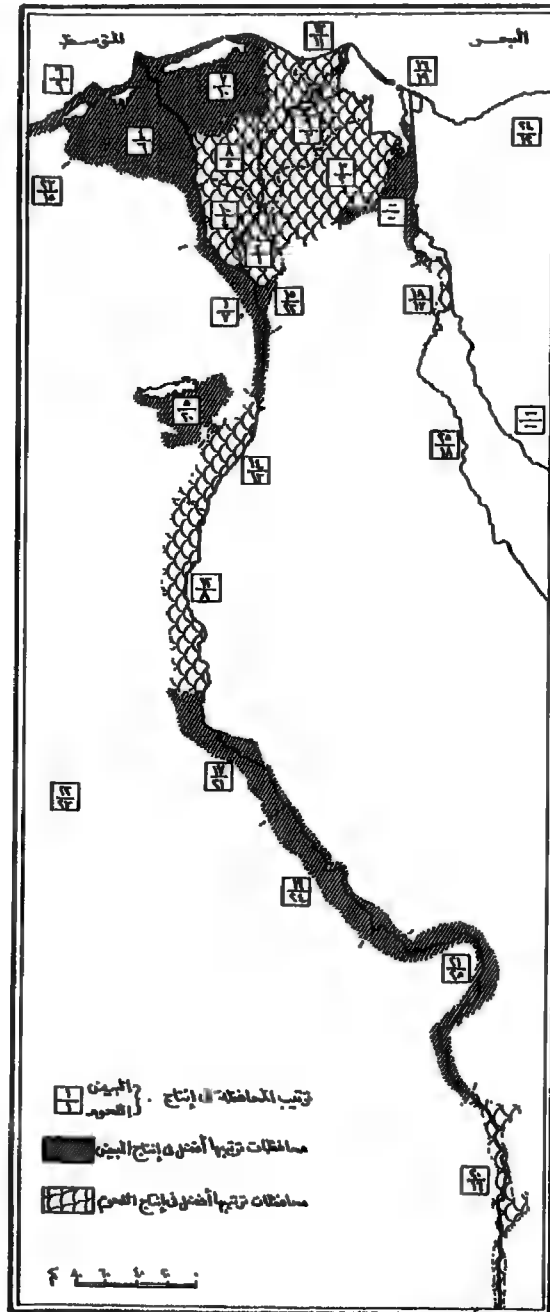


شك (١٠) إقليم الحور الدواجن في مصر ١٩٨٥

البيض عام ١٩٨٥ أكثر من ٥٢٧٧ مليون بيضة . وكان مركز الانتاج الاول محافظة الجيزة التى ساهمت بنسبة أكثر من ٢٠٪ من هذه الجملة - خمس الانتاج - تلتها فى المركز الثانى محافظة القليوبية (١٥٪) فمحافظة الشرقية (١١٨٪) فالبحيرة (٨٦٪) ثم محافظة الفيوم (٨٥٪) . ومن هذا يظهر ان المحافظات الخمس الاولى ساهمت بنسبة ٦٤٪ من الجملة - ما يقرب من ثلثى الانتاج . (ا قارن مع خريطة اقليم الخضر والفاكهة شكل ٥٣ ، ٦٢) .

أما المركز السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر من مراكز الانتاج فهى فى مصر السفلى فى الاسكندرية وكفر الشيخ والغربية والدقهلية والمنوفية . وتحتل بنى سويف والمنيا مراكز متوسطة (١٢ ، ١٤) على حين تحتل محافظات مصر العليا المراكز الاخيرة (أسيوط ١٧ ، سوهاج ١٩ ، أسوان ٢٠ ، قنا ٢١) .

وقد يكون من المناسب مقارنة توزيع انتاج المحافظات من البيض باننتاجها من لحوم الدواجن الذى سبق أن أشرنا اليه (شكل ٩٠) . ومن هذه المقارنة يتبين أن محافظات المراكز الاولى فى انتاج اى من المنتجين ليست بالضرورة محافظة المراكز الاولى فى المنتج الثانى . فمحافظة الجيزة التى تحتل المركز الاول فى انتاج البيض تحتل المركز السابع فى انتاج لحوم الدواجن (الدجاج) . ولا يكاد يتفق انتاج المنتجين الا فى محافظات القليوبية (ثانى بيض وأول لحوم) ومحافظة الشرقية (ثالث بيض وثانى لحوم) ومحافظة البحيرة (رابع بيض وسادس لحوم) أما محافظة الفيوم فتمثل المركز الخامس فى انتاج البيض والمركز العشرين فى انتاج اللحوم . وأن محافظة الدقهلية التى تحتل المركز الثالث فى انتاج لحوم الدواجن فتحتل المركز التاسع فى انتاج البيض ، وأن محافظة المنوفية التى تحتل المركز الرابع فى انتاج اللحوم وتحتل المركز العاشر فى انتاج البيض ، وأن محافظة الغربية التى تحتل المركز الخامس فى انتاج اللحوم تحتل المركز الثامن فى انتاج البيض - راجع الخريطة شكل ٩٢- . ومن الخريطة يظهر أن الجانب الشرقى من مصر السفلى هو جانب تمايز لحوم الدواجن مقابل تمايز القسم الغربى فى البيض . وفى جنوب مصر يظهر تمايز



شكل (٩٢)
رتبة للمحافظات في إنتاج اللبن واللحم ١٩٨٠

مصر الوسطى فى اللحوم - بنى سويف والمنيا - وتمايز الجيزة والفيوم فى البيض .
أما مصر العليا فباستثناء محافظة أسوان يظهر التمايز فى انتاج البيض .

١ - انتاج السماد البلدى :- (شكل ٩٣)

لا يظهر انتاج السماد البلدى كثيرا فى احصاءات المنتجات الزراعية باعتباره انتاج مادة وسيطة لا تستخدم مباشرة فى الاستهلاك البشرى ، ولكنه لاشك منتج حيوانى ، وتبلغ قيمته فى جملة الانتاج الحيوانى أعلى من قيمة العسل والشمع أو الصوف والشعر والوبر ، ولا يقل فى أهميته عن انتاج البيض .
ومن هنا ربما كان يستحق الدراسة فى ايجاز .

وصلت قيمة انتاج السماد البلدى فى مصر عام ١٩٨١ الى ١١٣ مليون جنيه أو ما يزيد على ٧٪ من جملة قيمة المنتجات الحيوانية فى نفس السنة . وقد وصلت جملة الانتاج الى ما يزيد على ١٨٩ - مليون مترا مكعبا ، ساهم فيها الجاموس بما يقرب من النصف (٤٦٦٪) ، تلاها اسهام الابقار (٢٨٧٪) ثم اسهام الحمير (١٨٤٪) أما اسهام كل من الاغنام والماعز فلم يزد عن ٣٪ لكل ، وساهمت الخيول والبغال بكميات محدودة جدا .

ومن توزيع الانتاج على المحافظات المختلفة يظهر ان محافظة المنوفية تحتل المركز الاول بأكثر من ٥٠-١٪ من جملة الانتاج ، تلتها محافظة الشرقية (١٠٤٪) ثم محافظة الدقهلية (٩٨٪) فى المركز الثالث ، وجاءت محافظة الغربية فى المركز الرابع (٩٢٪) ثم فى المركز الخامس محافظة البحيرة (٨٦٪) ومن ذلك يظهر أن هذه المحافظات الخمس الاولى قد أسهمت بنسبة ٤٨٥٪ أو ما يقرب من نصف الانتاج . وتظهر على خريطة مصر مكونة نطاقا لانتاج السماد البلدى فى مصر السفلى - راجع الخريطة . (قارن مع شكل ٨٤ لتوزيع الألبان و٨٧ لتوزيع اللحوم) .

■ - انتاج العسل والشمع : (شكل ٩٤)

لا يشكل انتاج العسل والشمع أهمية كبيرة فى مجموع قيمة الانتاج الحيوانى ، فلا تكاد تزيد قيمة انتاجه كثيرا عن ٥.٠٪ من جملة الانتاج الحيوانى . وانتاج العسل والشمع يدخل فى عداد المنتجات الحشرية شأن الحرير الخام . وفى عام ١٩٨١ وصلت قيمة العسل والشمع الى ٨٩ مليون جنيه لم يسهم فيها الشمع بأكثر من نصف مليون جنيه .

وقد وصلت جملة الانتاج من العسل والشمع فى نفس السنة الى ٨٨٣٤ طنا ما يقرب من ٨٧٪ منها جاء من الخلايا الافرنجية ، وقد سبق أن أشرنا الى توزيع كل من الخلايا البلدية والافرنجية وأهميتها النسبية فى المحافظات . ومن توزيع جملة انتاج العسل والشمع على المحافظات يتبين أن المحافظات الاولى فى الانتاج هى محافظات هوامش مصر السفلى أكثر من وسطها ، ومحافظات مصر الوسطى أكثر من محافظات مصر العليا .

وكانت أولى المحافظات انتاجا هى محافظة الدقهلية (١٣.٣٪) ، تلتها محافظة الشرقية (١٠.٤٪) فمحافظة المنيا (١٠.١٪) والفيوم (٩.٩٪) ومحافظة البحيرة (٩.٩٪) . يعنى هذا أن المحافظات الخمس الاولى - وهى مقسمة بين هوامش مصر السفلى ومصر الوسطى - تسهم بأكثر من نصف انتاج العسل والشمع فى مصر . وكانت أقل محافظات مصر اسهاما فى الانتاج هى محافظات دمياط (١.٤٪) والجيزة (١.٤٪) ومحافظة المنوفية (٣.٩٪) ومحافظة سوهاج (٤.٥٪) واحتلت جميعها فى قائمة ترتيب المحافظات المراكز ١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ١١ على الترتيب .

إذا نظرنا الى توزيع المحافظات بالنسبة للمتوسط العام لكل محافظة وهو ٦٣١ طنا للمحافظة لوجدنا أن سبع محافظات تعلو عن هذا المتوسط هى بالإضافة للخمس محافظات الاولى فى الانتاج والتى سبقت الاشارة اليها محافظة بنى سويف (٨٤٣ طنا) والغربية (٨٤١ طنا) .

هذا الترتيب للانتاج على مستوى مجمرع انتاج الخلايا البلدية والافرنجية لا يتكرر بالضرورة اذا اخذنا انتاج الخلايا البلدية وحدها والخلايا الافرنجية وحدها فعلى سبيل المثال محافظة الدقهلية الاولى فى المجموع العام هى الاولى أيضا فى انتاج الخلايا الافرنجية والرابعة فى انتاج الخلايا البلدية ، وأن محافظة الشرقية (المحافظة الثانية فى الانتاج العام) هى الثانية فى انتاج الخلايا البلدية والسادسة فى انتاج الخلايا الأفرنجية . أما محافظة المنيا الثالثة فى الترتيب العام) فهى الخامسة فى ترتيب الخلايا البلدية والرابعة فى ترتيب انتاج الخلايا الافرنجية ، ومحافظة الفيوم (الرابعة فى الترتيب العام) هى الثالثة فى ترتيب الخلايا الافرنجية والسابعة فى ترتيب انتاج الخلايا البلدية ، اما محافظة البحيرة (المحافظة الخامسة فى الانتاج العام) والتى تحتل المركز الثانى فى انتاج الخلايا الافرنجية تحتل المركز الثالث عشر فى انتاج الخلايا البلدية - راجع الجدول والخريطة شكل ٨٣

٦- : انتاج الصوف والشعر والوبر :- (جدول ٧١ و شكل ٩٥)

لا يسهم انتاج الصوف والوبر الا بنسبة محدودة جدا من جملة قيمة المنتجات الحيوانية (٢٦٪) أو ما يساوى ٤٢ مليون جنيه عام ١٩٨١ . وقد وصلت جملة انتاج الصوف فى نفس السنة الى ٢٢٢٧ طنا مقابل ٢١٩٥ طنا لانتاج الشعر .

من توزيع جملة انتاج الصوف على محافظات مصر تأتى محافظة سوهاج فى المركز الثانى (٧٤٪) من جملة الانتاج بعد محافظات الحدود التى أسهمت بما يزيد على ٢٠٪ من جملة الانتاج . وجاء فى المركز الثالث محافظة البحيرة (٧٤٪) ، تلتها محافظة الشرقية (٦٦٪) ثم محافظة المنيا (٦٥٪) وهذه المحافظات الخمس الاولى أسهمت بما يزيد على ٤٨٪ من جملة الانتاج . أما أقل المحافظات انتاجا فهى محافظات السويس (٠٤٪) ودمنياط (٠٣٪) والاسماعيلية (٦٪) والاسكندرية (١٩٪) والجيزة (٢٢٪)

جدول (٧١) (١١)

انتاج الصوف والشعر - ١٩٨١

٢	المحافظة	الصوف			الشعر		
		طن	%	ترتيب	طن	%	ترتيب
١	القاهرة	-	-	-	-	-	-
٢	الاسكندرية	٤٣	١٠٩	١٧	٢٠	٩	١٧
٣	بورسعيد	-	-	-	-	-	-
٤	السويس	١	٠.٤	٢٠	٣	١	١٩
٥	دمياط	٧	٣	١٩	٢	٠.٩	٢٠
٦	الدقهلية	١٣٥	١١	٩	٦٣	٢.٩	١١
٧	الشرقية	١٤٧	١٦	٤	١١٣	٥.١	٨
٨	القليوبية	٦٠	٢.٧	١٤	٥٤	٢.٥	١٣
٩	كفر الشيخ	٦٩	٣.١	١٣	٣٠	١.٤	١٦
١٠	الغربية	١٤٢	١٤	٦	٧٧	٣.٥	١٠
١١	المنوفية	١٤٠	١٣	٧	١٢٠	٥.٥	٧
١٢	البحيرة	١٦٥	٧.٤	٣	٨١	٣.٧	٩
١٣	الاسماعيلية	١٤	١	١٨	١٤	١	١٨
١٤	الجيزة	٤٩	٢.٢	١٦	٥٣	٢.٤	١٤
١٥	بنى سويف	٧١	٢.٢	١٢	٥٩	٢.٧	١٢
١٦	الفيوم	٥٧	٢.٣	١٥	٤٩	٢.٢	١٥
١٧	المنيا	١٤٤	١٥	٥	١٨٦	٨.٥	٤
١٨	أسيوط	٩٩	٤.٤	١١	١٩٥	٨.٩	٣
١٩	سوهاج	١٦٤	٧.٤	٢	٢٤٨	١٣.٣	٢
٢٠	قنا	١٤١	١٣	٨	١٨٤	٨.٤	٥
٢١	أسوان	١٠.٧	٤.٨	١٠	١٤٦	٦.٧	٦
٢٢	الخلدود	٤٧٧	٢١.٤	١	٤٩٨	٢٢.٧	١
	المجموع	٢٢٢٧	١٠٠		٢١٩٥	١٠٠	

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - احصاءات الثروة الحيوانية - ١٩٨١ .

مرجع رقم (٨٢/١٢٤١٢/٧١) ديسمبر ١٩٨٢ - ص ٣٤ .

أما انتاج الشعر فتُظهر دراسته أن محافظات الحدود ساهمت بأكثر من ٢٢٪ من جملة الانتاج ، تلتها خمس محافظات فى المراكز الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس من محافظات مصر العليا والمنيا من محافظات مصر الوسطى . وقد احتلت محافظة سوهاج المركز الثانى (١١٣٪) تليها محافظة أسيوط فى المركز الثالث (٨٩٪) والمنيا فى المركز الرابع (٨٥٪) ثم قنا فى المركز الخامس (٨٤٪) وأسوان فى المركز السادس (٦٧٪) . هذه المراكز الستة أسهمت بنسبة أكثر من ٦٦٪ من جملة الانتاج - أكثر من الثلثين .

أما المحافظات الاقل انتاجا فهى محافظات دمياط والاسماعيلية والسويس والاسكندرية وهى نفس المحافظات قليلة الانتاج فى الصوف ، ثم محافظة كفر الشيخ .

٧- انتاج الجلود :- (جدول ٧٢ وشكل ٩٦)

وصلت جملة انتاج الجلود فى مصر عام ١٩٨١ الى ١١١ مليون قطعة (١١٣٥٤٨) ساهمت فيها محافظة القاهرة بما يقرب من ثلثى الانتاج (٦٤١٪) ، تلتها محافظة الاسكندرية بنسبة (٩٢٪) أى ما يقرب من ثلاثة أرباع الانتاج يأتى من هاتين المحافظتين .

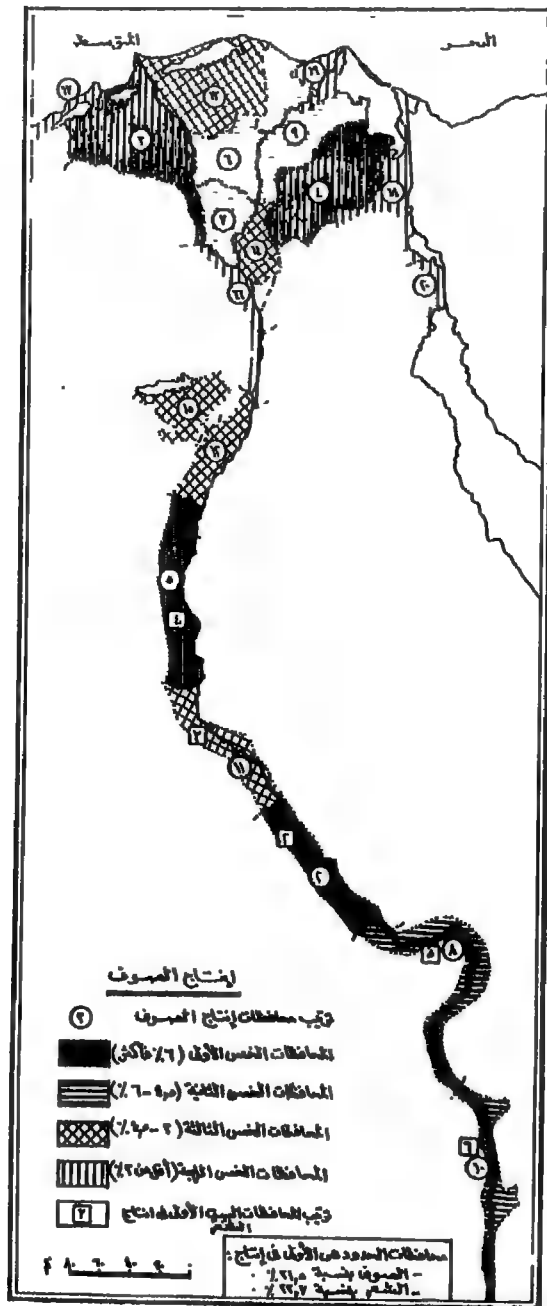
ويأتى فى المركز الثالث محافظة الجيزة (٦١٪) فمحافظة القليوبية (٤٥٪) ثم محافظة الغربية فى المركز الخامس .

أما المحافظات قليلة الانتاج فهى محافظات مرسى مطروح (٧٪) وأسوان (٦٪) والاسماعيلية (٧٪) ودمياط (٩٪) وقنا (١٣٪) ثم محافظة الفيوم (١٣٪) وكفر الشيخ (١٣٪) .

جدول (٧٢)

توزيع الجلود على محافظات الجمهورية ١٩٨١
(بالعدد)

٢	المحافظات	العدد	%	الترتيب
١	القاهرة	٥١٣٢٢٣	٦٤.١	١
٢	الاسكندرية	١٠٢٥٣٤	٩.٢	٢
٣	بورسعيد	٢٢٦٠٠	٢	١٣
٤	السويس	١٣٧٤٨	١.٦	١٥
٥	دمياط	١٠١٦٥	٠.٩	١٩
٦	الدقهلية	٢٩١٢٤	٣.٦	١٠
٧	الشرقية	٣٤٢٤٣	٣.١	٦
٨	القليوبية	٤٩٩٤٥	٤.٥	٤
٩	كفر الشيخ	١٢٩٦٩	١.٣	١٦
١٠	الغربية	٤٠٣٥٢	٣.٦	٥
١١	المنوفية	٢٩٧٢٧	٣.٧	٩
١٢	البحيرة	٢٣٦٨٢	٣	٧
١٣	الاسماعيلية	٧٢٢٤	٠.٧	٢٠
١٤	الجيزة	٦٨٤٠٦	٦.١	٣
١٥	بنى سويف	١٨٨٣١	١.٧	١٤
١٦	الفيوم	١٤٩٨٠	١.٣	١٧
١٧	المنيا	٢٠٨٤٢	٢.٨	٨
١٨	اسيوط	٢٣١٠٥	٢.١	١١
١٩	سوهاج	٢٣٨٢٣	٢.١	١٢
٢٠	قنا	١٤٦٥٢	١.٣	١٨
٢١	أسيان	٧٠٤٧	٠.٦	٢٢
٢٢	مرسى مطروح	٨٠٠٦	٠.٧	٢١
	المجموع	١٠١١٣٥٤٨	١٠٠	



الفصل الرابع

الانتاج السمكى

- ١ - الانتاج السمكى والانتاج الزراعى .
- ٢ - منهج دراسة الانتاج السمكى .
- ٣ - الانتاج وتطوره .
- ٤ - توزيع الانتاج على المحافظات المختلفة .
- ٥ - توزيع الانتاج تبعا لمجموعات الأسماك وأنواعها ومصادرها .
- ٦ - موسم الصيد .
- ٧ - العمالة ومعدات الصيد .
- ٨ - انتاج الاسفنج .
- ٩ - التجارة فى الأسماك .
- ١٠ - دراسة تحليلية تركيبية للانتاج السمكى فى مصر .

١- الانتاج السمكى والانتاج الزراعى :

سبق أن أشرنا عند دراسة الانتاج الحيوانى الى الترابط بين انتاج المحاصيل وانتاج الحيوان وأن العلاقة بينهما علاقة تبادل وتكامل ، تبادل وجود ، فوجود أحدهما يعتمد فى بعض أسبابه على الآخر ، وتكامل فى سلسلة الغذاء البشرى ، ومشكلة الغذاء فى مصر ، وتتكرر هذه الصلة هنا بين انتاج الأسماك والانتاج الزراعى والحيوانى ، فعلاقة التكامل بينهما موجودة فالأسماك - كمصدر أساسى من مصادر البروتين - من الممكن أن تكون بديلا للحوم ، لحوم الماشية ، ولحوم الدواجن ، وبديلا يفوقهما فى تكاليف الانتاج والكفاية التحويلية للأعلاف التى تصل فى حالة اللحوم الحمراء الى ما يقرب من ثمانية أضعافها فى حالة الأسماك ، وفى انتاج اللحوم البيضاء الى ما يقرب من ثلاثة أمثالها فى انتاج الأسماك . وقد يكون مستقبل الغذاء البروتينى فى مصر فى الدواجن والأسماك أكثر منه فى اللحوم الحمراء .

وإذا كانت الدواجن لا تتطلب حيزا واسعا لإقامة حظائرها ، ولا تتطلب مساحات واسعة للمرعى ، فإن مرعى الأسماك هو المسطحات المائية الرخيصة ، وحقول بعض المحاصيل كالأرز ، ومن هنا كان الاهتمام بالثروة السمكية . وترتبط الثروة السمكية من ناحية أخرى بالانتاج الزراعى ، من ارتباط انتاج الأسماك فى صورته الجديدة بالمزارع ، سواء كانت المزارع مزارع سمكية يعطى الفدان منها ما يزيد على الطن من الأسماك ، أو كانت حقول الأرز التى يمكن أن يعطى فدان الأرز - مع محصوله من الأرز - ما يزيد على مائة كج من الأسماك .

ومن تتبع انتاجية حقول الأرز التى استخدمت مزارع للأسماك يتبين تحسن انتاجها من الأرز ، وقد يعزى ذلك الى التغيير فى ظروف الانتاج لصالح الانتاجية ، فحركة الأسماك فى المياه قد تساعد على تحسين أحوال تنفس جذور الأرز المغمورة ، كما أن الأسماك تقضى على الريم وهو نبات ورقى ينمو بين جذور الأرز

ويقلل من كفاءة الري ، كما أن الفضلات العضوية التي تخرجها الأسماك قد تكون سمادا مطلوبها لمحصول الأرز .

ولعل هناك من يرى صلة تشابه أخرى بين الانتاج الزراعى وانتاج الأسماك ، من حيث المشاكل التى يتعرض اليها كل . فكما تتعرض الزراعة فى السنوات الأخيرة لمشكلة تجريف التربة تتعرض المسطحات المائية والبحيرات لمشكلة التجفيف ومشكلة التلوث .

وان كان لنا أن نضع الانتاج السمكى فى سلسلة التطور الزراعى فسوف نرى أن الأسماك تدخل فى عداد الغلات التى تشهد توسعا فى السنوات الأخيرة . فإذا كانت محاصيل الحقل التقليدية بدأت تفسح مجالا أوسع لمساحات الخضار والفاكهة ، وان حيوان اللحم الأحمر بدأ يفسح المجال لحيوان اللحم الأبيض ، فان مزارع الأسماك التى يتوقع لها أن تصل الى ٥٠ ألف فدان قد تكون هى الأخرى ورثا للغلات الزراعية والحيوانية التى بدأت تتقلص .

وإذا كانت قيمة كل من اللحوم والألبان قد زادت قليلا عن ٥٠٠ مليون جنيه فى الثمانينيات الأولى ، وقيمة لحوم الدواجن قد تعدت ٢٨٠ مليون جنيه ، والبيض ١٢٢ مليون جنيه ، فان قيمة المصاد من الأسماك عام ١٩٨٠ قد تخطت رقم ١٢٠ مليون جنيه .

٢- منهج دراسة الانتاج السمكى :

قد لا يختلف منهج دراسة الانتاج السمكى فى كثير عن منهج دراسة الانتاج الحيوانى أو انتاج المحاصيل ، ولكن اذا كانت الموارد الزراعية - للنبات والحيوان - واحدة وهى الأرض والمرعى ، فإن موارد الانتاج السمكى هى الموارد المائية التى تختلف مصادرها ، ومن هنا كان على منهج دراسة الانتاج السمكى أن يتضمن دراسة هذه المصادر المختلفة .

وإذا كان الانتاج الزراعى يضم العديد من المحاصيل والانتاج الحيوانى ، يتضمن دراسة عناصر الثروة الحيوانية المختلفة ، فان دراسة الانتاج السمكى لابد أن تتضمن الاشارة الى أنواعها المختلفة ، فلكل اعتباراته الجغرافية الزراعية التى تحدد موسم صيده وأسلوب صيده وقيمه الاقتصادية .

وإذا كانت دراسة انتاج المحاصيل وانتاج الحيوان تتناول دراسة الاختلافات الاقليمية ، فان دراسة الانتاج السمكى سوف تتعرض لهذه التباينات من خلال دراسة الاختلافات على مستوى المحافظات ، والاختلافات على مستوى المصادر المختلفة ، والاختلافات على مستوى الوحدات المختلفة داخل كل مصدر (البحيرات المختلفة داخل مصدر مصايد البحيرات) ونضيف الى هذه التباينات الاقليمية التباينات الشهرية ، فحجم المصاد يختلف من شهر لآخر من شهور السنة. وتتأثر كل هذه الصور من التباينات بالاعتبارات الجغرافية الطبيعية والبشرية المختلفة .

وإذا كنا فى دراستنا للانتاج المحصولى والانتاج الحيوانى لله عمدنا الى دراسات تحليلية تركيبية لعناصر الدراسة ، فإن دراسة الانتاج السمكى تسلم نفسها هى الأخرى لهذه الدراسات التحليلية التركيبية من خلال دراسة الانتاج السمكى فى ضوء مساحة الموارد المائية المختلفة ، وفى ضوء عدد من يعملون فى قطاع الصيد فى كل مصدر من مصادره ، وفى ضوء عدد المراكب أو الأدوات التى تستخدم فى الصيد ، وفى كل هذه الدراسات يمكن أن تتم المقارنة بين المصادر المختلفة ، والمقارنة على المستوى المحلى والمستوى الخارجى .

ويمكن أن نضيف الى دراسة الانتاج السمكى انتاج الاسفنج ، ونضيف الى صورة الانتاج والاستهلاك صورة التجارة وخاصة واردات الأسماك الى مصر . وقد نكون فى حاجة فى مقدمة هذه الدراسة الى أن نشير الى بعض الاعتبارات الاصطلاحية أو التصنيفية التى يمكن أن ترد فى خلال هذه الدراسة :

أول هذه الاعتبارات قد يكون مصادر الثروة المائية ونقصد بها في هذه الدراسة :

أولا : المصايد البحرية :

البحر المتوسط والأحمر وقناة السويس ومصايد أعالي البحار .

ثانيا : مصايد البحيرات :

ونعنى بها مصايد البحيرات المالحة تماما مثل بحيرة البردويل وملاحة بور فؤاد وبحيرة قارون ، ثم البحيرات متوسطة الملوحة وهى المتزلة والبرلس وأدكو ومريوط ، وأخيرا البحيرات العذبة تماما وهى بحيرة السد العالى .

ثالثا : مصايد المياه العذبة :

ونقصد بها مصايد نهر النيل والترع والمصارف .

رابعا : المزارع السمكية :

التي بدأت تنتشر فى المحافظات المختلفة وعلى وجه الخصوص محافظات الأرز فى شمال مصر السفلى .

ويقوم بتسجيل ونشر بيانات هذه المصادر المختلفة الشركة المصرية لمصايد أعالي البحار فيما يختص بإنتاج أسطول أعالي البحار ^(١) ، كما تقوم بها مراقبة المصايد بوكالة وزارة الزراعة لشئون الثروة المائية فيما يختص ببيانات بحيرة البرلس والبردويل ، وتقوم مديريات الزراعة بتسجيل ونشر البيانات الخاصة بالمزارع السمكية ، وجهاز تنمية بحيرة السد العالى بما يختص ببيانات بحيرة السد العالى ، ثم شركة المصايد الشمالية فيما يختص بملاحة بورفؤاد ، ومراقبة المصايد بالنسبة

(١) نظراً لتعثر نشاط هذا الأسطول وتحقيق خسائر قدرت بنحو ٢٦ مليون-جنيه أوقف نشاط الأسطول تمهيداً لدراسات جدوى وترشيد لعمليات الصيد فى أعالي البحار .

لمصايد النيل . كما يقوم معهد علوم البحار والمصايد بالاسكندرية من خلال المحصر بالعينة بتسجيل ونشر البيانات الخاصة بالبحر المتوسط والبحر الاحمر وبحيرات المنزلة وادكو ومريوط .

أما بيانات مراكب الصيد فسوف تشير الى المراكب الاكبية التى تستخدم فى المصايد البحرية وقوامها ٢٠ فردا للمركب الواحد ، ثم المراكب غير الالية بدرجاتها المختلفة ، ويتراوح أفرادها فى المصايد البحرية بين ٤ أفراد و٢٧ فردا للمركب الواحد ، وبين ٣ أفراد و١٢ فردا للمركب الواحد فى مصايد البحيرات والمياه الداخلية .

أما أنواع الاسماك التى سوف ترد فى الدراسة فتقسم الى مجموعات ، فهى الاسماك الغضروفية كسمك القرش والمحراث والبقر ، ومجموعة القشريات وتشمل الجمبرى والكابوريا ، ومجموعة الرخويات وتشمل السبيط ، الرنويات وتشمل الترسه ، ومجموعة الأسماك العظمية وتشمل مجموعة كبيرة من الانواع أهمها السردين والبربونى والمحراث والموزة والباغة من اسماك البحرين المتوسط والاحمر وأسماك البلطى والبياض والطوبار واللبيس من أسماك البحيرات والمزارع السمكية والمياه العذبة .

٣ - الانتاج وتطوره :-

تقدر المساحات المائية السمكية فى مصر بما يقرب من ١٣ مليون فدان - أكثر من ضعف مساحة الاراضى المزروعة - وتعطى انتاجا قدر فى السنوات الأخيرة بما يقرب من ٢٥٠ ألف طن . ومن دراسة تطور الانتاج فى الخمس وعشرين سنة الاخيرة يظهر أن جملة الانتاج فى الستينيات الأولى لم تكن تتعدى رقم ١٣٠ ألف طن ، وتنخفض فى السبعينيات الى ١٠٠ ثم تعود الى الارتفاع فى الثمانينيات والجداول المرفق يوضح تقدير الانتاج وقيمه فى السبعينيات الأخيرة والثمانينيات الأولى ، ومنه يظهر أن جملة الانتاج من

المصادر المختلفة وصل الى أكثر من ١٤٣ ألف طن عام ١٩٨٠ مقابل ١٤٢ ألف طن عام ١٩٧٩ ، أما قيمة الانتاج قد ارتفعت من ٩٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ الى أكثر من ١٢١ مليون عام ١٩٨٠ (جدول ٧٣) .

ومن توزيع جملة الانتاج عام ١٩٨٠ (شكل ٩٧) يظهر ان مصادر البحيرات قد اسهمت بأكثر من نصف الانتاج (٥٥.٣٪) وأكثر من نصف قيمة الانتاج (٥٦.١٪) مقابل (٣٠.٥٪) من جملة الانتاج من المصادر البحرية وأعالي البحار - ٢٩.٦٪ من القيمة ، وتأتى مزارع المياه العذبة - من النيل والترع والمصارف - فى المركز الثالث بنسبة ١٢٪ من القيمة و ١٤٪ من الانتاج . وفى النهاية تأتى مصادر المزارع السمكية بنسبة (١٨٪) من الانتاج و ٢.٧٪ من قيمة الانتاج .

وإذا حاولنا توزيع جملة الانتاج - ١٤٣ ألف طن - على المصايد الفرعية المختلفة لوجدنا أن أعلى نسبة من بحيرة السد العالى (٢١.٢٪) تلاها بحيرة المنزلة بنسبة (١٦.٣٪) من جملة الانتاج - فالنيل والترع والمصارف ١٤٪ ثم البحر المتوسط (١٢.٢٪) والبحر الأحمر (١٠.٣٪) ثم بحيرة مريوط (٩.٨٪) فأسطول أعالي البحار (٦.٤٪) ثم البرلس (٥٪) والبردويل (٣.١٪) قارون (١.١٪) وأدكو (٠.٦٪) .

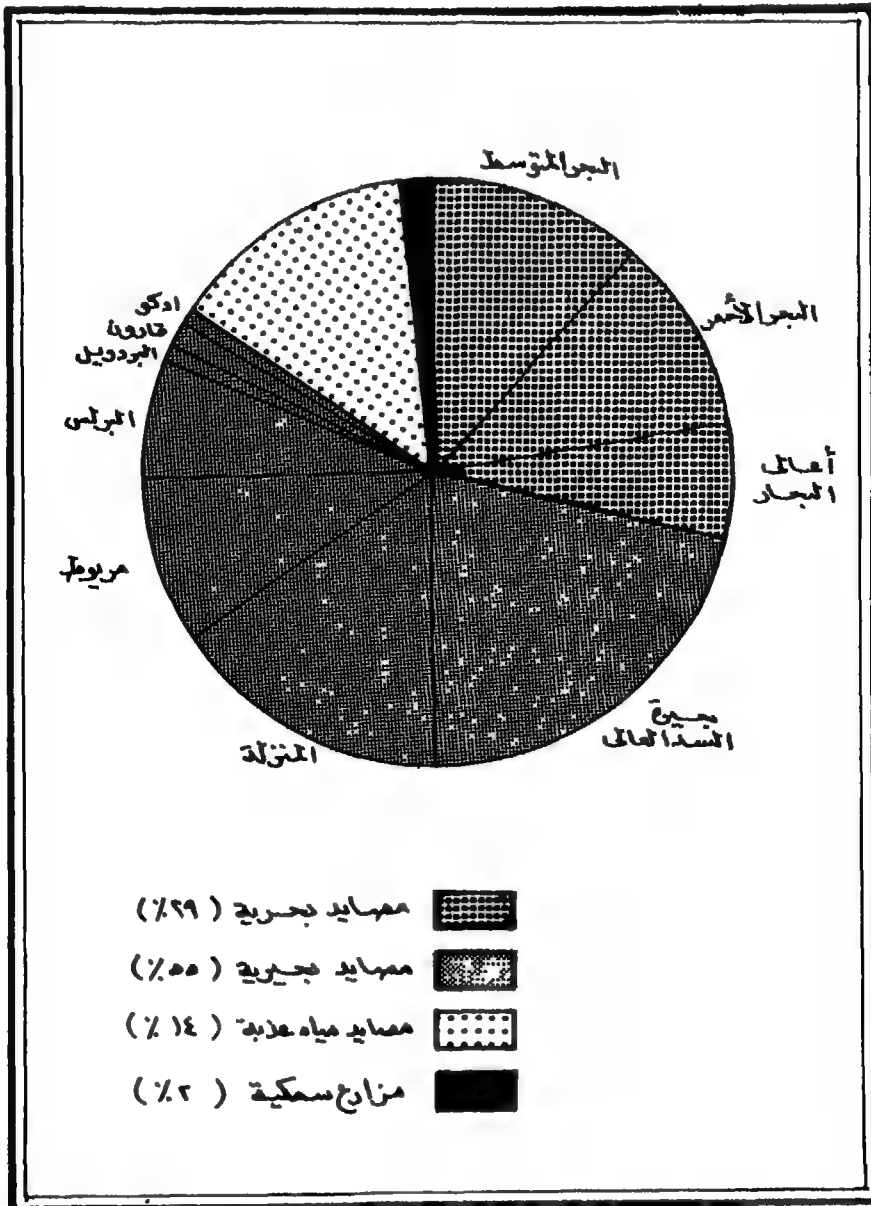
ولم يتغير هذا الترتيب كثيرا فى الثمانينات عنه فى السبعينيات ، وإن كانت النسب الفرعية قد تعرضت للزيادة أو النقصان ، وفى الوقت الذى يظهر فيه الهبوط النسبى فى انتاج البحر المتوسط يظهر الارتفاع فى نسبة انتاج البحر الاحمر وبحيرة المنزلة والسد العالى ، وفى الوقت الذى يظهر فيه هبوط نسبى فى انتاج المصايد البحرية (من أكثر من ٢٦٪ من الانتاج الى ٢٢.٥٪) يظهر ارتفاع نسبى فى مركز مصايد البحيرات من ٥٣.٧٪ من جملة الانتاج الى ٥٥.٣٪ . أما مصايد النيل والمزارع السمكية فلم تظهر كثيرا من التغيير .

جدول (٧٣)

تقدير الانتاج السمكى فى جمهورية مصر العربية وقيمه
(الكمية بالطن والقيمة بالآلف جنيه)

السنات	١٩٧٩				١٩٨٠			
	المصايد	%	الكمية	%	الترتيب	القيمة	%	ترتيب
المياه البحرية :								
البحر المتوسط	١٩٩٣٧	١٤.٠	١٧٤٦٦	١٢.٢				
البحر الأحمر	١٧٥٤٢	١٢.٢	١٤٧٨٣	١٠.٣				
الجملة	٣٧٤٧٩	٢٦.٢	٣٢٢٤٩	٢٢.٥	٢	٣٦٠.٧٤	٢٩.٦	٢
أسطول أعالي البحار :								
الهميرات :	٦١٥١	٤.٣	٩١٥٦	٦.٤	٤			
المنزلة	٢٥٢٢٣	١٧.٧	٢٣٢٨١	١٦.٣	٢			
البرديول	٩٣٩	٠.٧	١٨٥٦	١.٣	٥			
البرلس	٧٠١٨	٤.٩	٧١٣٧	٥.٠	٤			
أدكر	٧٨١	٠.٦	٨٠٧	٠.٦	٧			
مربوط	١٣٥٨٦	٩.٥	١٤٠٥٩	٩.٨	٣			
قارون	١٤٧٩	١.٠	١٥١١	١.١	٦			
السد العالي	٢٧٠٢١	١٩.٠	٣٠٣٣٧	٢١.٢	١			
ملاحة بروفزاد	٣٩٦	٠.٣	١٩	=	٨			
الجملة	٧٦٤٤٣	٥٣.٧	٧٩٠٠.٧	٥٥.٣	١	٦٨٤٢٧	٥٦.١	١
المياه العذبة :								
(النيل والفرع والمصارف)	٢٠٠٠٠	١٤.٠	٢٠٠٠٠	١٤.٠	٣	١٤٧٧٤٩	١٢.١	٣
المزارع السمكية	٢٥٩٣	١.٨	٢٦٥٢	١.٨	٥	٢٦٤٨	٢.٢	
الاجمالى	١٤٢٦٦٦	١٠٠	١٤٣٠٦٤	١٠٠		١٢١٨٩٨	١٠٠	

(=) أقل من ٠.٥ %



شكل (٩٧) توزيع إنتاج الأسماك على المصادر المختلفة. ١٩٨٠

٤ - توزيع الانتاج على المحافظات المختلفة :- (جدول ٧٤ وشكل ٩٨)

إذا درسنا الانتاج على مستوى المحافظات ، وبدأنا بالصورة العامة للتوزيع لوجدنا أن محافظة أسوان تحتل المركز الاول فى جملة الانتاج وقد أسهمت بأكثر من ٢٦٪ من جملة الانتاج ، وجاء جل انتاجها من مصايد البحيرات - السد العالى - ثم المياه العذبة تلاها فى المركز الثانى محافظة الدقهلية بنسبة ١٦٫٩٪ وجاء انتاجها من مصدرين : البحيرات والمزارع السمكية ، وقد ساهمت الاولى بنسبة ٩٩٫٤٪ من جملة أسماك المحافظة . وفى المركز الثالث جاءت محافظة الاسكندرية بنسبة عامة ١٦٫٤٪ من جملة انتاج مصر ، وجاء انتاجها من مصادر ثلاثة البحرية - ٢٤٫٣٪ - من جملة اسماك المحافظة - ثم البحيرات - ٧٥٪ - والمزارع السمكية بالنسبة الباقية .

وفى المركز الرابع جاءت محافظة السويس بنسبة ١٣٪ من جملة الانتاج العام وجاء كل انتاجها من المصايد البحرية ، وتعتبر السويس مسئولة عن ما يقرب من ٤٦٪ من جملة أسماك المياه البحرية فى مصر . وفى المركز الخامس جاءت محافظة دمياط بنسبة ٧٫٧٪ من جملة الانتاج ، وجاءت أسماك دمياط من المصادر الثلاثة بنسبة ٨٢٫٤٪ من المصادر البحرية ، ونسبة ١٠٫٥٪ من البحيرات ، وساهمت المزارع السمكية بنسبة ٧٪ وفى المركز السادس تأتى محافظة كفر الشيخ (٧٫٥٪) فيبورسعيد (٧٪) ثم شمال سيناء (١٦٪) ومحافظة البحيرة (١٥٪) والفيوم (١٣٪) . أما باقى المحافظات فقد أسهمت بنسب أقل من ١٪ من جملة الانتاج.

إذا نظرنا الى هذا التوزيع الاقليمى من زاوية مصدر الصيد (شكل ٩٨) لوجدنا ان المصايد البحرية تتمثل اساسا فى أربع محافظات : السويس (٤٥٫٨٪) دمياط (٢٢٫٥٪) بورسعيد (١٤٫٩٪) ثم الاسكندرية (١٤٪) . وتسهم هذه المحافظات مجتمعة بما يقرب من ٩٨٪ من جملة انتاج المصايد البحرية فى مصر .

جدول (٧٤)
تقدير الانتاج السكى بالمحافظات من المصايد البحرية والبحيرات والمزارع السمكية (١٩٨٥ - ١٩٨٥)
(بالطن)

المحافظات	١٩٨٥	١٩٨٥									
		مياه النيل		مياه بحرية		بحيرات		مزارع سمكية		المجموع	
		النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب
الاسكندرية				١٤	٤٥٦٤	١٤	١٤٠٠٩	١٧	١٧٨	١١٢	١٨٧٣٦
بورسعيد				١٤	٤٨٧٧	١٤	٣١٦١	١٣	٢٤	١٣	٨٠٢٢
السويس				٤٥	١٤٧٨٣	٤٥	-	-	-	-	١٤٧٨٣
دمياط				٢٢	٧٢٤٩	٢٢	٩٢٩	٢٢	٦٢٩	٢٢	٨٧٩٩
الدقهلية				-	-	١٩	١٩٢١٠	١٩	٢٤٣	١٩	١٩٢٢٥
الشرقية				-	-	-	-	٨	٢١٩	٨	٢١٩
القليوبية				٧	٨٧٣	-	-	١٣	١٣	١٣	١٣
كفر الشيخ				١٦	١٦٨	١٦	٧١٢٧	١٦	١١٣٦	١٦	٨٤٨١
البحيرة				٢٠	٦٥٨	٢٠	٨٠٧	٢٠	٢٤٩	٢٠	١٧١٤
الاسماعيلية				-	-	-	-	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
المنيا				-	-	١٥	١٥١١	-	-	١٥	١٥١١
الفيوم				٩	٩٣٧	-	-	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢
سوهاج				٥	٩٤٥	-	-	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
أسيوط				٤	١٩٢٣	-	٣٠٢٢٧	-	-	-	٣٠٢٢٧
الوادى الجديد				-	-	-	-	٤١	٤١	٤١	٤١
شمال سيناء				-	-	٢	٢٠٣	-	-	-	٢٠٣
شمال				٢	٢٥٧٦	-	-	-	-	-	٢٥٧٦
أبوظبي				٨	٥٦٠	-	-	-	-	-	٥٦٠
دبي				٩	٥٧	-	-	-	-	-	٥٧
الشارقة				١٠	٩٠	-	-	-	-	-	٩٠
الراية				١	٥٩٣٣	-	-	-	-	-	٥٩٣٣
المجموع		٢٠٠٠٠		١٠٠	٣٢٢٤٩	١٠٠	٧٩٠٠٧	١٠٠	٣٦٥٢	١٠٠	١١٣٩٠٨

أما مصايد البحيرات فعلى رأسها محافظة أسوان ومصايد بحيرة السد (٣٨٤٪) بحوالى خمس انتاج مصايد البحيرات فى مصر ، يليها فى المركز الثانى محافظة الدقهلية (٢٤٣٪) ثم الاسكندرية (١٧٨٪) معنى ذلك ان هذه المحافظات الثلاث مسئولة عن ٨٠.٥٪ من جملة انتاج البحيرات فى مصر .
يأتى بعدها فى الترتيب كفر الشيخ (٩٪) ثم بورسعيد (٤٪) ثم الفيوم (١٩٪) فدمياط فالبهيرة .

أما المزارع السمكية فيأتى ما يقل قليلا عن نصف انتاجها من محافظة كفر الشيخ (٤٤٣٪) ، تلاها فى المركز الثانى دمياط (٢٣٥٪) ثم البحيرة (٩٤٪) والشرقية (٨٢٪) ثم الاسكندرية (٤٢٪) والدقهلية (٤٣٪) .
وهى بذلك تظهر انتشارا يفوق انتشار المصايد البحرية والبحيرية .

أما مصايد مياه النيل فتظهر احصاءات عام ١٩٨٥ أن جملة انتاجها زادت قليلا عن ٢٠ ألف طن ساهمت فيها محافظة المنوفية بنسبة (٢٩٥٪) واحتلت المركز الاول ، تلاها فى المركز الثانى محافظة البحيرة (٢٦١٪) فمحافظة قنا (١٧٧٪) فمحافظة أسوان (٩٦٪) ومحافظة سوهاج (٤٧٪) (مجموع المحافظات الخمس ٨٨٪ من جملة الانتاج) ويأتى بعد ذلك فى الترتيب محافظات المنيا والقليوبية وأسيوط وبنى سويف ومحافظة القاهرة بأكثر قليلا من ١٠٪ من جملة الانتاج .

وبنظرة تركيبية على مستوى المحافظات يمكن ان نصل الى الاتى :- (شكل ٩٨)
أولا - محافظات تنتج اسماكا من المصادر الاربعة : محافظة البحيرة ويأتى ٧٥٪ من انتاجها من المصادر العذبة .

ثانيا - محافظات مصادر ثلاثة : الاسكندرية - بورسعيد - دمياط - كفر الشيخ (بحرية - بحيرات - مزارع سمكية)

المنيا - سوهاج - القليوبية (مياه عذبة - بحيرات - مزارع سمكية)

وان كانت مصايد المياه العذبة تكون ما يزيد على ٩٩٪ من انتاج كل منها .

- ثالثا - محافظات المصدرين : الدقهلية (بحيرات - مزارع سمكية) .
اسوان (بحيرات - مياه عذبة) .
رابعا - محافظات المصدر الواحد : السويس (بحرية)
الوادى الجديد - الشرقية (مزارع سمكية) .
شمال سيناء - الفيوم (بحيرات) .
قنا - أسيوط - بنى سويف - القاهرة - المنوفية (مياه عذبة) .
والثلاث الكبار فى المصايد البحرية : السويس - دمياط - بورسعيد .
والثلاث الكبار فى مصايد البحيرات : اسوان - الدقهلية - الاسكندرية .
والثلاث الكبار فى مصايد المزارع السمكية : كفر الشيخ - دمياط - البحيرة .
والثلاث الكبار فى مصايد المياه العذبة : المنوفية - البحيرة - قنا .
- - توزيع الانتاج تبعا لمجموعات الاسماك واتواعها :- (جدول ٧٥
(٧٦ ،

تظهر دراسة توزيع الاسماك تبعا لاتواعها ومجموعاتها وتبعا للمصادر المختلفة أن الصورة العامة هى غلبة مجموعة الاسماك العظمية التى تضم كما سبق أن اوضحنا من مصايد البحيرات والمياه العذبة أنواع البلطى والقرموط والبياض والطوبار واللبيس ، من اسماك المياه البحرية السردين والباغة والموزة والحارت ، وهذه المجموعة تكون ٩٣٪ من جملة الاسماك يليها فى المركز الثانى مجموعة القشريات التى تضم الكابوريا والجمبرى ، وتسهم بأقل من ٣٪ من المجموع . وإذا كانت مجموعة الاسماك العظمية توجد فى كل مصادر الاسماك البحرية والبحيرية والمياه العذبة والمزارع السمكية مع غلبة للبحيرات (٦٣٪) يليها المصادر البحرية (٢٠٪) ثم المياه العذبة (١٥٪) والباقى للمزارع السمكية (٢٪) فان القشريات تكون احتكارا للمياه البحرية (٩٥ر٥٪) والباقى من المصادر البحرية أما مجموعة الرخويات كالسييط فهى احتكار كامل للمصادر البحرية وكذلك الرئويات كالترسة .

جدول (٧٥)

تقدير الانتاج السمكى فى جمهورية مصر العربية
حسب مجموعات الأسماك (١٩٨٠) بالطن

مجموعات سمكية	مياه بحرية	بحيرات	مياه عذبة	مزارع سمكية	الجملة %
أسماك عظمية (١)	٢٤٥١٨	٧٨٣١٦	١٨٩٣٨	٢٦٥٢	٩٢٩ ١٢٤٤٢٤
أسماك غضروفية	٣١٧	-	-	-	٢٣ ٣١٧
قشريات	٣٣٣٠	١٥٦	-	-	٢٦ ٣٤٨٦
رخويات	٤٢١	-	-	-	٣ ٤٢١
رئويات	١	-	-	-	١
غير مصنف	٣٦٦٢	٥٣٥	١٠٦٢	-	٢٩ ٥٢٥٩
الجملة	٣٢٢٤٩	٧٩٠٠٧	٢٠٠٠٠	٢٦٥٢	١٠٠ ١٣٣٩٠٨

- لا تشمل المياه البحرية انتاج اسطول اعالى البحار لعدم توفره حسب مجموعات الأسماك .

(١) - أهمها المياه البحرية : السردين باغة ، موزة ، حارت .

وفى مصايد البحيرات والمياه العذبة : بلطى ، قرموط ، بياض ، طوبار ، لبيس .

جدول (٧٦)

تقدير الانتاج السمكي بالاصناف من مصايد البحيرات والمياه العذبة والمزارع السمكية (بالطن)

مناطق الصيد	عام	الاصناف عذبية							الفترة	/	ترتيب
		بلقي	بياض	بردي	طوبار	المرط	ليس	ليس			
١٩٧٩	٢١١٣٥	٥٠١	١٩٧	١٧١٧	١٠٢١	١	-	٢٥٢٢٣	١٥٢	٢٢٩	٢
القرنة	١٩٢٢٤	٤٥٢	٢٢٨	١٧٥٥	١٠١٥	-	-	١٢٢٨١	١٦٩	١٥١	
١٩٨٠	٤٢٢٨	٢٩٤	٢٩٨	١٠٥٢	٢٥٧	-	-	٧٠١٨	٢٧٥	-	
	٤٤٢٨	٢٩١	٢٢٢	٩٩٧	٣٩٠	-	-	٧١٢٧	٢٦٦	-	٤
	-	-	١٤٧	٢٠	-	-	٧٢٠	-	-	٩٢٩	
١٩٧٩	-	-	٢٥٢	٨٢	-	-	١٢٢٦	-	-	١٨٥٦	٥
البرلس	٥٩٨	-	١٠	٤٠	٩٨	-	-	٧٨١	-	-	
	٦١٢	-	٨	٢٢	١٢١	-	-	٨٠٧	-	-	٧
١٩٧٩	١٠٩٧٨	-	١٩١	-	٢١٧٠	-	-	١٢٥٨٦	-	-	
المرندل	١١٢٤٤	-	٢٥٧	-	١٩١٩	-	-	١٤٠٥٩	-	-	٣
	٨١٠	-	٢٨٨	١٥	-	-	١	١٤٧٩	-	٤	
١٩٧٩	١٢٢٦	-	١٨٥	-	-	-	-	١٥١١	-	-	٦
الديك	٢٢٢٤٨	٤٥	-	-	٧١	١٢٢٨	-	٢٧٠٢١	-	-	
١٩٨٠	٢٥٠٩٥	٥٠	-	-	٧١	١٥٠١	-	٢٠٢٢٧	-	-	١
	-	-	٢٤٢	-	-	-	٧٤	٢٩٦	٧٤	٧	
١٩٧٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
مرربك	٦٠٢٠٧	٨٤٠	١٤١٢	٢٨٤٤	٢٧١٧	١٢٢٦	٧٩٥	٧٦٤٢	٥١٥	١٦٢	
١٩٨٠	٧٢٠٥٠	٧٦٤	١٢٦٤	٢٨٦٧	٢٥٢٤	١٥٠١	١٢٢٦	٧٨٩٨٨	٥٢٥	١٥١	٧٧
	١٥٦٠٥	١٨٢٧	-	-	٨٦٧	٤٨٠	-	٢٠٠٠٠	-	-	
١٩٧٩	١٤٩٨٧	٢١٨٤	-	-	٩٦٦	٤٧٤	-	١٠٦٢	-	-	١٩
لارون	١١٢٥	-	٥٢٧	٢٤٦	٧٨	-	١٨	٢٥٩٢	-	-	
	١٢١٢	١٠	٤٨٠	٢٩٥	٧٦	١	٧٧	٢٦٥٢	-	-	٢
١٩٧٩	٧٦٩٢٧	٢٦٦٢	١٩٥٠	٢٦٩٠	٤٦٦٢	١٨١٩	٨١٢	٩٩٠٢٦	٥١٥	١٦٢	
السد العالي	٧٨٢٤٩	٢٩٥٨	١٨٤٤	٢٢٦٢	٤٥٦٦	١٩٦٦	١٤٠٢	١٠١٦٤٠	١٥٩٧	١٥١	١٠٠
ملاحة	٧٧٧(١١)	٢٩٨(٢)	١٨٤٤	٢٢٦٢	٤٥٦٦	١٩٦٦	١٤٠٢	١٠١٦٤٠	١٥٩٧	١٥١	

بيانات ملاحة بورغواد غير متوفرة بالاصناف ومقدارها ١٩ طن

وإذا كان البلطى هو النوع الغالب فى الاسماك المصرية ويكون أكثر من ٧٧٪ من جملة المصاد من السمك فمصدره الاول فى مصر بحيرة السد العالى (٣٢٪) من جملة انتاجه يليها فى المركز الثانى بحيرة المنزلة (٢٤ر٥٪) ثم بحيرة مريوط (١٤ر٥٪) .

أما القرموط الذى يمثل المركز الثانى فى انتاج هذه الأنواع فيأتى أساسا من مصادر البحيرات (٧٧ر٢٪) وخاصة بحيرة مريوط (٤٢٪) وبحيرة المنزلة (٢٢ر٤٪) .

أما نوع البياض فيأتى أساسا من المياه العذبة (٨٣ر٨٪) ويكون البياض (٢٩٪) من جملة انتاج مصايد البحيرات والمياه العذبة والمزارع السمكية ، وبذلك يحتل المركز الثالث فى هذه المجموعة ، وفى المركز الرابع يأتى نوع الطوبار وهو من أسماك البحيرات ، وتكاد تحتكر المنزلة والبرلس كل الانتاج (٥٣ر٥٪ للمنزلة ، ٣٠ر٥٪ للبرلس) ويأتى بعدهما فى الترتيب البردويل وأدكو .

وفى المركز الخامس يأتى سمك اللبيس (١٩ر٥٪ من جملة الانتاج) ويأتى معظم الانتاج من بحيرة السد العالى (٧٦٪) والباقى يأتى من مصادر المياه العذبة أما نوع الدنيس فيكاد يكون احتكاراً لبحيرة البردويل (٩٤ر٥٪) وهو يكون ٧١ر٥٪ من جملة أسماك بحيرة البردويل .

أما نوع الدنيس فيكاد يكون احتكاراً لبحيرة البردويل (٩٤ر٥٪) وهو يكون ٧١ر٥٪ من جملة أسماك بحيرة البردويل .

أما نوع السردين (١٩٨٠) وهو من الأسماك البحرية فكان يأتى فى المركز الثانى من جملة الأسماك بعد البلطى ، وكان انتاجه بين البحر المتوسط والأحمر بنسبة ٧ الى ٣ ، أما نوع الباغة وهى - ثانى الأسماك البحرية من حيث الكمية - فهو احتكار للبحر الأحمر ، وكذلك نوع الموزة الذى يتقاسمه البحر المتوسط بنسبة ٤ : ١ يليها سمك البريوى وهو شبه احتكار للبحر المتوسط .

أما القشريات فأهم أنواعها الكابوريا وهو احتكار للبحر المتوسط ثم الجمبرى وانتاجه قسمة بين البحر المتوسط بنسبة (٦٢٪) والبحر الأحمر (٣٨٪).

٦- موسم الصيد: (جدول ١٧٧) وشكل (٩٩) و(شكل ٩٩ أ)

يمتد موسم الصيد فى مصر الى العام بأكمله وإن كانت جملة المصاد تختلف من شهر لآخر فى السنة وتظهر دراسة تغير الانتاج فى كل شهر من شهور السنة ما يأتى :-

أ - أن الاتجاه العام يشير الى وجود فترات زيادة فى الانتاج عن المتوسط العام خلال السنة وفترات أخرى للهبوط ، ومن دراسة الخط البيانى الذى يمثل مجموع المصاد من المصادر المختلفة يظهر أن متوسط الانتاج الشهري يصل الى أقل قليلا من ١١ ألف طن وأن فترات الزيادة فوق هذا المتوسط هى شهر سبتمبر واکتوبر ونوفمبر وديسمبر ، وهى شهور الحريف وأوائل الشتاء ، وفترة الارتفاع الثانية أقصر قليلا من الفترة الاولى وتكاد تقتصر على شهر مايو .

ب - هذا الاتجاه العام يتكرر الى حد كبير فى حالة منحنى مصائد البحيرات التى تكون أكثر من ٥٥٪ من جملة الانتاج . وإن كانت فترة الزيادة الاولى تقتصر على شهور الحريف الاولى سبتمبر والى حد ما أكتوبر - بينما تتسع فترة الارتفاع الثانية لتضم كل شهور الربيع - مارس وأبريل ومايو . ومن مقارنة سير المنحنى البيانى مع الخط الذى يمثل المتوسط الشهري لمصائد البحيرات يتبين أن الانحراف الشهري عن هذا المتوسط أقل منه فى حالة المنحنى العام الذى يمثل جملة المصاد .

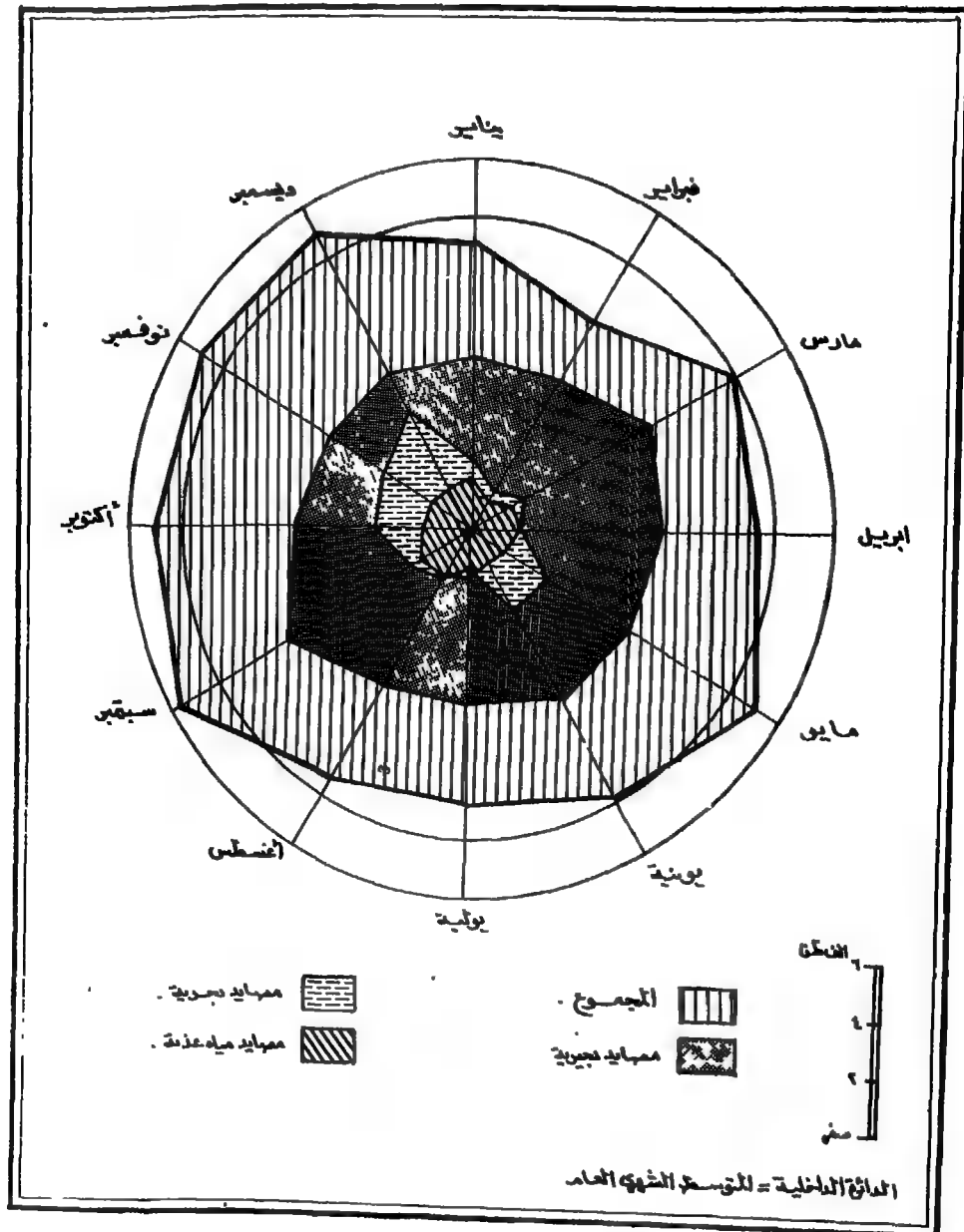
ج- يتخذ اتجاه المنحنى البيانى الذى يمثل المصاد من المصادر البحرية اتجاهها مختلفا عن الاتجاهين السابقين - العام ومصائد البحيرات - وإن كان يتفق معهما فى ان فترة الهبوط الرئيسية هى شهر فبراير - فهو يتكرر فى كل المنحنيات البيانية - وأن فترة الهبوط الثانية هى الثانية شهر يولية أساساً ، وتشمل

جدول (٧٧)

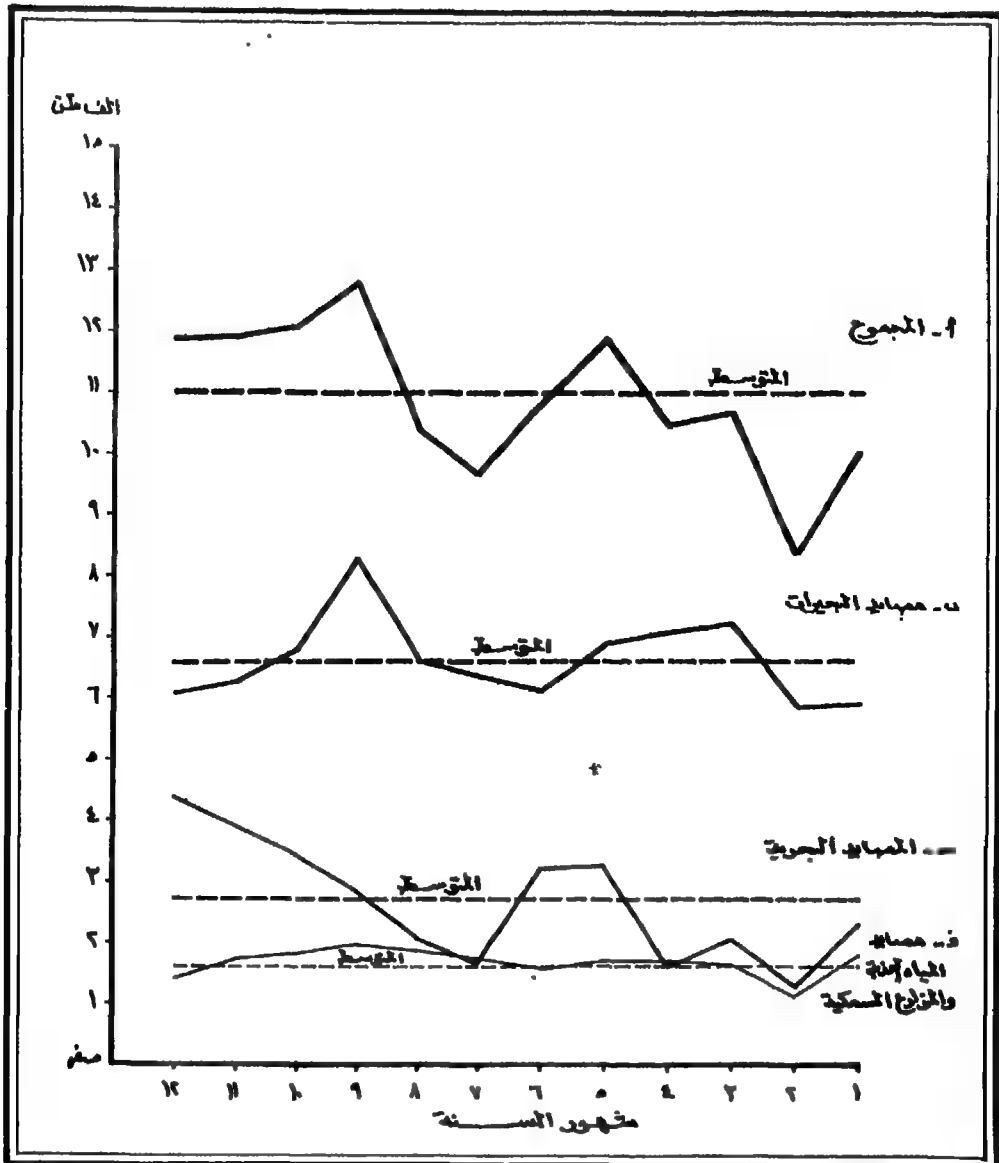
تقدير الانتاج السمكى شهريا من المصايد البحرية (١)
ومصايد البحيرات والمياه العذبة والمزارع السمكية (١٩٨٠)
بالطن

الشهور	البحيرات		المياه العذبة والمزارع السمكية		المصايد البحرية		المجموع		%
	الانتاج	الترتيب	الانتاج	الترتيب	الانتاج	%	مجموع	ترتيب	
يناير	٩٥١٨	١١	١٧٩٧	٤	٢٣٢٦	٧٢	١٠.٠٤١	١٠	٧٢٦
فبراير	٥٩٠٢	١٢	١١١١	١٢	١٣٩٧	٤٤	٨.٤١٠	١٢	٦٤٤
مارس	٧١٧٩	٢	١٥٧٢	٩	٢٠٠٧	٦٢	١٠.٧٥٨	٨	٨٢٢
أبريل	٧٠٢٠	٣	١٧٣٦	٧	١٧١٢	٥٣	١٠.٤٦٨	١٠	٨٣٠
مايو	٦٩٣٣	٤	١٦٧٠	٨	٢٣٢٥	٦٣	١١.٩٢٨	٤	٩٣٠
يونيو	٦٠٧٢	١٠	١٥٣٠	١٠	٢٢١٤	٦١	١٠.٨١٦	٥	٨٢٢
يوليو	٦٣٠١	٧	١٧٤٦	٦	١٦٦١	٥١	٩.٧٠٨	١١	٧٤٤
أغسطس	٦٥٥٠	٦	١٨٥٥	٢	٢٠٠٩	٦٢	١٠.٤١٤	٨	٧٢٩
سبتمبر	٨٠٣٠	١	١٩٣٩	١	٢٨٤٦	٨٨	١٢.٨١٥	٦	٩١٧
أكتوبر	٦٧١٧	٥	١٨٤٤	٣	٢٤٥٣	٦٧	١٢.٠١٤	٣	٩١٢
نوفمبر	٦٢٥٩	٨	١٧٥٩	٥	٢٩١٧	١٢١	١١.٩٣٥	٢	٩١١
ديسمبر	٦١٠٧	٩	١٤٤١	١١	٤٣٨٢	١٣٦	١١.٩٣٠	١	٩٣٠
متوسط السنة	٦٥٨٢		١٦٦٦		٢٦٨٧		١٠.٩٣٦		
الجملة	٧٨٩٨٨		٢٠.٠٠٠		٢٢٢٤٩	١٠٠	١٣١,٢٣٧		١٠٠

(١) لا تشمل انتاج اسطول اعالي البحار



شكل (٩٩) إنتاج الأسماك في موسم الصيد ١٩٨٠



شكل (٩٩) تقدير إنتاج الأسماك شهريا سنة ١٩٨٠

أغسطس فى حالة المصايد البحرية ، ويونية فى حالة مصايد البحيرات ، أما فترة الارتفاع الرئيسة التى تظهر فى شهر سبتمبر أساسا فى مصايد البحيرات والمجموع العام فتبدأ فى حالة المصايد البحرية فى شهر سبتمبر وتبلغ أقصى مداها فى شهر ديسمبر . أما فترة الارتفاع الثانية - الأقل ارتفاعا فهى تتفق مع المنحنيين السابقين فى وجودها فى شهر مايو ، ولكنها تضيف هنا شهر يونية وهو شهر انخفاض عن المتوسط فى حالة مصايد البحيرات والمجموع العام .

د- يتخذ المنحنى البيانى لمصايد المياه العذبة والمزارع السمكية شكلا يتفق فى المضمون العام مع الاتجاهات السابقة ولكنه يختلف فى الدرجة والتباين من شهر لآخر .

فالاختلاف من شهر لآخر محدود ، وعلى ذلك يسجل هذا المنحنى أقل درجات الانحراف عن المتوسط ويظهر شئ كبير من الثبات والاستقرار الشهرى على طول موسم الصيد .

أما الاتفاق فى المضمون العام فيتمثل فى أن فترة الهبوط الرئيسة هى شهر فبراير وأن فترة الارتفاع قمتها شهر سبتمبر وتمتد لتشمل أشهر يولية ، أغسطس و أكتوبر ، ونوفمبر .

هـ- من مراجعة المنحنيات الثلاثة التى تمثل الانتاج الشهرى لمصايد البحيرات والمصايد البحرية ومصايد المياه العذبة والمزارع السمكية يتبين نوع من التكامل الموسمى على طول السنة .

فإذا كان موسم الصيد - كموسم الزراعة - يبدأ فى شهر سبتمبر فإن جميع المصادر تظهر نشاطا وارتفاعا فى كمية المصاد فى هذا الشهر - يتزايد هذا الارتفاع فى حالة المصايد البحرية خلال أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ، فى هذا الوقت الذى تكون فيه مصايد البحيرات قد أخذت فى الهبوط السريع بعد شهر سبتمبر و أكتوبر . وهى بذلك يكمل كل منهما الآخر ولو أضيفت مصايد المياه العذبة الى الصورة فى هذه الشهور من الموسم ليظهر الهبوط التدريجى فى الانتاج بعد قمته فى سبتمبر .

إذن فترة الخريف وأوائل الشتاء تسجل ارتفاعا مشتركا فى كل المصادر يتبعه هبوط حاد فى حالة مصايد البحيرات وتدرجى فى حالة مصايد المياه العذبة والمزارع السمكية وارتفاع تدريجى يعوض نقص المصدرين السابقين فى مصايد البحار .

ويسجل شهر يناير ارتفاعا نسبيا فوق المتوسط فى مصايد المياه العذبة والمزارع السمكية ، فى الوقت الذى يسجل هبوطا فى ارتفاع مصايد البحيرات والمصايد البحرية . ويستمر الهبوط خلال شهر فبراير فى جميع المصادر وإن كان أقل وضوحا فى مصايد البحيرات والهبوط فى شهر فبراير لا يعوضه أى مصدر آخر من المصادر المختلفة .

بعد فبراير يأخذ الانتاج فى الارتفاع فى كل المصادر وإن كان لا يتعدى الانتاج المتوسط إلا فى مصايد البحيرات .

فى شهر مارس وابريل يكون انتاج مصايد البحيرات أعلى من المتوسط الشهرى لهذه المصايد ، ويكاد يتساوى انتاج المياه العذبة مع المتوسط أو يزيد قليلا فى ابريل ، ولكنه يكون بعيدا عن المتوسط الشهرى فى المصايد البحرية . إذن هناك تكامل أيضا فى هذه المرحلة من موسم الصيد : ارتفاع نسبى فى مصايد البحيرات ، وهبوط نسبى فى المصايد البحرية ، وشبه استقرار فى مصايد المياه العذبة .

وفى شهر مايو تسجل جميع المصايد ارتفاعا عن المتوسط . فى شهور الصيف الأولى بعد شهر مايو تسجل مصايد البحيرات هبوطا نسبيا يستمر حتى شهر أغسطس ، فى الوقت الذى تسجل فيه المصايد البحرية ارتفاعا نسبيا فى شهر يونية وهو شهر هبوط المصدرين الآخرين . النتيجة أنه من مقارنة خطوط الانتاج الثلاثة يظهر شئ كبير من التكامل الانتاجى على طول الفصل الانتاجى ، بينما يظل شهر فبراير ويوليو - باستثناء المياه العذبة - هما شهرا الهبوط ، وشهرا سبتمبر ومايو هما شهرا الارتفاع النسبى

- راجع الشكل البياني المرفق (شكل ٩٩ ، شكل ٩٩ أ)

٧- العمالة ومعدات الصيد :-

تفرق احصاءات العمال فى مجال الصيد بين صيادى المراكب والبراة المرخص لهم بالصيد وهم على الهر ، وسوف نشير هنا الى النوع الاول فالنوع الثانى لايتعدى ٥٪ من جملة العمالة فى المصايد المختلفة . (١٩٨٠) كان العدد ٦٣١٧ برارا مقابل ١١٢٦٧٧ من صيادى المراكب (١٦) .

تشير متابعة ارقام العمالة فى المصايد الى الهبوط النسبى وخاصة فى بعض مناطق الصيد ، فيقدر على سبيل المثال هبوط صيادى المنزلة من ٥٠ ألف فى الخمسينيات الى ١٨ ألف فقط فى الثمانينيات ربما كنتيجة لتجفيف مساحات واسعة من البحيرة (١١٪) وتبع هذا بالضرورة انخفاض فى انتاجها الى ما يقرب من نصف انتاجها فى الخمسينيات .

وتشير بيانات الثمانينيات الأولى - ١٩٨٠ - (جدول ٧٨) الى أن جملة صيادى المراكب قدرت بـ ١٢٦٧٧ صائدا كانت موزعة بالتساوى تقريبا على قطاعات المصايد المختلفة ، فكان نصيب مصايد المياه العذبة فى النيل والترع والمصارف ٣٤٪ من هذه الجملة ، وكان نصيب مصايد البحيرات ٣٤٪ أخرى وساهمت المصايد البحرية بالنسبة الباقية - ٣٢٪ .

(١) قدر عدد الصيادين عام ١٩٨٥ بـ ٥٣١٤٢ وعدد البراة ٥٠٢٧ .

جدول (٧٨)

تقدير عدد صيادى المراكب بالمصايد المصرية

ترتيب	%	١٩٨٠ العدد	١٩٧٩	مناطق الصيد/السنوات
١	٢٢	٢٤٥٣٥	٢٤٩٢٨	مياه بحرية
٢	١٠	١١١٣٨	٧٨٥٢	البحر المتوسط
				البحر الأحمر
	٣٢	٣٥٦٧٣	٣٢٧٨٠	جملة
				بحيرات
٤	٧ر٤	٨٣٤٦	٨٣١٣	المنزلة
٣	٧ر٥	٨٤٩٦	٨٥٠٥	البرلس
٧	٣ر٥	٣٩١٢	٣٩١٢	ادكو
٥	٦ر٥	٧٣١٧	-	البرديس
٨	٢ر٨	٣١٥٦	٣٤٤٤	مريوط
٦	٤ر٤	٤٩٤١	٤٩٤١	قارون
٩	٢ر٠	٢٣٠٤	٤٩٤١	السد العالى
	٣٤ر٠	٢٨٤٧٢	٢٤٠٥٦	جملة
				المياه العذبة
	٣٤ر٠	٢٨٥٣٢	٢٩٨٨٠	النيل والفرع والمصارف
	١٠٠	١١٢٦٧٧	٩٦٧١٦	الجملة

■ تقدير عدد صيادى المراكب على أساس الحد الأقصى للتجارة المصرح به حسب درجة المركب

ومن توزيع العمالة على المصايد المختلفة يظهر أن مصايد البحر المتوسط تمثل المركز الأول بنسبة ٢٢٪ من جملة العمالة ، تلتها مصايد البحر الأحمر بنسبة ١٠٪ ، ثم مصايد بحيرة البرلس (٧٥٪) ، وبحيرة المنزلة (٧٤٪) ثم بحيرة البردويل (٦٥٪) وبحيرة قارون (٤٤٪) ثم بحيرة اذكو (٣٥٪) فبحيرة مريوط (٢٨٪) وتأتى فى النهاية بحيرة السد العالى حيث قدر عدد العاملين فيها عام ١٩٨٠ بـ ٢٣٠٤ صائدا بنسبة ٢٪ من جملة عدد صيادى المراكب .

ويرتبط بالعمالة فى الصيد دراسة معدات الصيد وخاصة مراكب الصيد ، ومن دراسة عدد مراكب الصيد المرخصة للبحيرات والمياه العذبة عام ١٩٨٠ (جدول ٧٩) يتضح أن جملتها تصل الى ٢٣٦١٢ مركبا ، أكثر من نصفها تعمل فى مصايد المياه العذبة فى النيل والترع والمصايد (٥٢٪) ، وأن أقل من نصفها (٤٨٪) يعمل فى مصايد البحيرات .

ومن توزيع هذه الجملة من مراكب الصيد حسب درجات المراكب يظهر أن ٩٢٪ من هذه المراكب من الدرجة الثالثة ^(١) وهى أكثر ظهورا فى مصايد المياه العذبة (٥٥٪ من جملة مراكب الدرجة الثالثة) . أما مراكب الدرجة الأولى فهى أكثر ارتباطا بمصادر البحيرات وتظهر مراكب الدرجة الأولى ^(٢) بوجه خاص فى مصايد بحيرة البردويل (٥٠٪ من جملة مراكب الدرجة الأولى فى البحيرات ، ٩١٥٪ من جملة بحيرة البردويل نفسها) .

(١) مراكب الدرجة الثالثة فى مصايد البحيرات والمياه العذبة غير آلية ويعمل فيها ٣ أفراد للمركب الواحد .

أما مراكب الدرجة الثالثة فى المصايد البحرية فهى غير آلية فيقدر عدد أفرادها بـ ٢٧ فردا للمركب الواحد .

(٢) مراكب الدرجة الأولى فى مصايد البحيرات والمياه العذبة غير آلية ويعمل بها ١٢ فردا ما عدا بحيرة قارون فيعمل بها ٩ أفراد .

جدول (٧٩)

عدد مراكب الصيد المرخصة بالبحيرات والمياه العذبة
حسب الدرجة (١٩٨٠) (بالعدد)

درجة المركب مناطق الصيد	أولى	ثانية	ثالثة	جملة	%	ترتيب
البحيرات						
المنزلة	٢٣		٢٧٣٦	٢٧٥٩	٢٤ر٣	٢
البرلس			٢٨٣٢	٢٨٣٢	٢٥ر٠	١
ادكو			١٣٠٤	١٣٠٤	١١ر٥	٤
مربوط			١٠٥٢	١٠٥٢	٩ر٣	٥
قارون	٥٤٩			٥٤٩	٤ر٨	٧
ناصر	٢٣٢	١٦	١٧٣٤	١٩٨٢	١٧ز٥	٣
البردويل	٧٨٥		٧٢	٨٥٧	٧ر٥	٦
جملة البحيرات	١٥٦٦	٣٩	٩٧٣٠	١١٣٣٥	١٠٠	
				(٪٤٨)		
المياه العذبة	١٥٩	٩	١٢٠٢٨	١٢٢٧٧		
(النيل والترع والمصارف)				(٪٥٢)		
المجموع الكلي	١٧٢٥	١٢٩	٢١٧٥٨	٢٣٩١٢	(١٠٠)	

يأتى فى المركز الثانى من حيث مراكز الدرجة الأولى مراكز بحيرة قارون (٣٥٪ من جملة مراكز الدرجة الأولى) (وكل مراكز بحيرة قارون من الدرجة الأولى) ثم بحيرة السد العالى (١٥٪ من جملة مراكز الدرجة الأولى و ١٢٪ فقط من جملة المراكز المستخدمة فى بحيرة السد العالى) .

ومن توزيع جملة عدد مراكز الصيد المخصصة بالبحيرات والمياه العذبة على البحيرات المختلفة يتبين أن بحيرة البرلس تأتى فى المركز الأول بنسبة ٢٥٪ من جملة عدد المراكز ، فكلها من مراكز الدرجة الثالثة . يليها فى المركز الثانى بحيرة المنزلة (٢٤ر٥٪) ، وكلها أيضا من مراكز الدرجة الثالثة وتأتى بحيرة السد العالى فى المركز الثالث بنسبة (١٧ر٥٪) ومعظم مراكز الصيد فيها من الدرجة الثالثة كما أسلفنا . وتأتى بحيرة ادكو فى المركز الرابع بنسبة ١١ر٥٪ وكل مراكز الصيد فيها من الدرجة الثالثة . تليها فى الترتيب بحيرة مريوط فى المركز الخامس بنسبة (٩ر٥٪) وكل مراكزها أيضا من الدرجة الثالثة . ويأتى بعد ذلك فى الترتيب بحيرة البردويل (٧ر٥٪) ثم بحيرة قارون (٥٪) ومراكزها أساسا كما سبق أن أشرنا من مراكز الدرجة الأولى .

أما اسطول الصيد فى المياه البحرية (جدول ٨٠) فقد قدر عام ١٩٨٠ بعدد ٣٣١٥ وحدة منها عدد ٢١٨٠ وحدة - أقل من عددها عام ١٩٧٩ - من الوحدات غير الآلية ، وعدد ١١٣٥ من الوحدات الآلية ، وهذا يعنى أن المراكز غير الآلية كانت تكون ٦٥ر٨٪ من جملة الوحدات عام ١٩٨٠ - مقابل ٦٩٪ عام ١٩٧٩ - على حين كانت الوحدات الآلية تكون ٣٤ر٢٪ عام ١٩٨٠ مقابل ٣١٪ فقط عام ١٩٧٩ أى أنه كان هناك اتجاه نحو الآلية .

(بالعدد)

نسبة البحر من المراكب الآلية

الأهمية النسبية للمركب الآلية :

نسبة البحر من جملة المراكب

ومن مقارنة البحر الأحمر بالبحر المتوسط وعدد الوحدات ونوعها تظهر المقارنة في صالح مصايد البحر الأحمر ، حيث ارتفع نصيبه من جملة المراكب الآلية من ٢٢ر٥٪ عام ١٩٧٩ الى ٢٨ر٥٪ عام ١٩٨٠ ، ومن المراكب غير الآلية من ٣١ر٦٪ عام ١٩٧٩ الى ٤١ر٨٪ عام ١٩٨٠ ، على الرغم من هذا التحول لصالح البحر الأحمر إلا أن الأهمية النسبية لاستخدام المراكب الآلية لا تزال في صالح البحر المتوسط الذي يحصل على نسبة من المراكب الآلية أعلى من نصيبه العادى بحكم جملة ما يمتلكه من جملة المراكب ، ومقارنة نسبة ما يمتلكه البحر المتوسط من جملة وحدات الصيد الآلية وغير الآلية بنسبة ما يمتلكه من الوحدات الآلية فقط وجد أن الأهمية النسبية = ١ر٠٩ فى حين أن مقابل الآلية النسبية للوحدات الآلية فى البحر الأحمر لم يزد عن ٧٧ر٪ (١) .

ويرتبط بالعمالة ومراكب الصيد نوع الشباك التى تستخدم فى عملية الصيد ، ومن دراستها فى المصادر البحرية عام ١٩٨٠ تبين أن شباك الجر كانت تكون ٤٩٪ من جملة الشباك فى البحر المتوسط مقابل ٢٨ر٥٪ فقط فى البحر الأحمر ويقابلها فى الطرف الآخر الشانشولا التى كانت تكون ٦٦ر٣٪ من شباك الغزل فى البحر الأحمر مقابل ٢٩٪ فقط فى البحر المتوسط . وبالإضافة الى هذين النوعين الرئيسيين تظهر الشباك الجرقة والسنار ، وتحتل الأولى المركز الثالث فى مصايد البحر المتوسط والرابع فى مصايد البحر الأحمر على حين تحتل الثانية المركز الرابع فى مصايد البحر المتوسط والمركز الثالث فى مصايد البحر الأحمر .

نسبة نصيب البحر من جملة المراكب الآلية

(١) الأهمية النسبية للوحدات الآلية = نسبة نصيب البحر من جملة الوحدات الآلية وغير الآلية

٨- انتاج الاسفنج :

يرتبط انتاج الاسفنج بالانتاج السمكى والثروة المائية ولو أن أهميته لاقتصادية محدودة إذا قورنت بأهمية الأسماك ، فلم تزد قيمة صادرات الإسفنج فى مصر عام ١٩٨٠ كثيرا عن ١٥٨ ألف جنيه .
وتتضح عدم الأهمية الكبيرة من ناحية ثانية هى جملة عدد المراكب المستخدمة ، فلم تزد عام ١٩٨٠ عما كانت عليه من قبل وهو سبع مراكب أنتجت فى نفس العام ٥٠٦٣ كيلو جراما بمتوسط ٧٢٣٣ كج للمركب الواحد .
وقد قدرت قيمة الانتاج فى نفس العام بـ ١٣٤٨٦٣ جنيها مقابل ٥٥٩٠ كيلو جراما عام ١٩٧٩ و ١٦٥٢٠٠ جنيها .
ومن توزيع جملة الانتاج على الأنواع المختلفة يظهر أن أقل قليلا من نصف الانتاج يأتى من نوع «هانى كوم» (٤٧٦٪) يليه نوع «زيموكا» (٢٧٪) ثم «تركى كاب» بنسبة أكثر من ٢٥٪ ومقارنة عام ١٩٨٠ بعام ١٩٧٠ يظهر الهبوط فى انتاج نوع «تركى كاب» - ما يقرب من النصف - مقابل ارتفاع فى انتاج نوع «زيموكا» - ما يقرب من الضعف .
أما نوع «هانى كوم» فقد أظهر شيئا من الاستقرار.

٩- التجارة فى الأسماك :

قدر انتاج الأسماك فى مصر فى السنوات الأخيرة بما يقرب من ٢٥٠ ألف طن ، لكن هذه الكمية لا تسد أكثر من ثلثى الطلب الأمر الذى يجعلنا فى حاجة الى استيراد ما يزيد على ١٢٠ ألف طن ينتظر أن ترتفع الى نصف مليون طن أو أكثر عام ٢٠٠٠ ، ولعل لهذا الطلب المتزايد على الأسماك ما يفسره فى ضوء التزايد الكبير فى عدد السكان بصورة عجزت عنها موارد اللحوم الحمراء ، وحتى لحوم الدواجن ، عن مقابلة الطلب المتزايد ، يضاف الى ذلك هذا التغير الذى حدث فى القرية المصرية ونحوها معه من قرية منتجة لبروتينها الحيوانى الى قرية مستوردة له .

ومن ناحية ثالثة يدخل الاعتبار الاجتماعى ونمط الغذاء والافراط فى مشتريات الغذاء فى مجال رفع الطلب على الأسماك بصورة تعجز عنها مواردنا البحرية المتدهورة ، ومواردنا البحرية التى تخضع لسياسة التجفيف والاقتطاع والتلوث وبحيرة السد العالى التى تعانى هى الأخرى من كثير من المشكلات .

أمام كل هذه الاعتبارات تبدو الحاجة للاستيراد كبيرة وخاصة إذا كان هدفنا رفع نصيب الفرد فى مصر من الأسماك من ٣٫٧ أو ٤٫٨ كج من السمك سنويا الى مستوى المتوسط العالمى - ١٠ كج للفرد فى السنة أو الى مستوى بعض الدول الأخرى الذى قد يصل الى عشرة أمثال متوسط نصيب الفرد فى مصر .

ودراسة أرقام التجارة فى الثمانينيات الأولى قد لا توضح صورة الطلب الكبيرة فى السنوات الأخيرة ، ولكن دراستها قد تلقى بعض الضوء على اتجاهات التجارة .

وفى عام ١٩٨٠ بلغت كمية الواردات ما يقرب من ٤٨ ألف طن (٤٧٩١١) وصلت قيمتها الى ما يقرب من عشرين مليون جنيه (١٩٤٦٥ ألفا) على حين لم تزد قيمة الصادر من الأسماك فى نفس السنة عن ٣٣٨ ألف جنيه و ٢٥٠ طنا من الأسماك .

أما توزيع الصادرات على أصناف السمك فيظهر أن ما يقرب من ثلثى الصادرات (٦٣٫٦٪) كان من أصناف القشريات والسردين المحفوظ ، وذهب كل الصادر تقريبا الى ايطاليا ، تلى القشريات فى المركز الثانى من الصادرات الأسماك الطازجة أو المجمدة أو المملحة (٣٣٫٢٪) ، ذهب ٧٥٪ منها الى هولندا والباقى الى ايطاليا والنمسا وعلى الرغم من أن الأسماك الطازجة والمجمدة والمملحة لم تتعد ثلث الصادرات فإن قيمتها كانت أعلى من قيمة القشريات التى فاقتها من حيث كمية الصادرات ، فقد وصلت الصادرات من الأولى الى ٥٣٪ من جملة الصادرات مقابل ٣٦٪ فقط لصادرات القشريات .

أما الجزء الباقي من الصادرات فكان من صنف الجمبرى الطازج والمجمد والسلوق وقد ذهب ثلث الصادر تقريبا الى المملكة العربية السعودية والباقي الى إيطاليا ولتموين السفن .

أما الواردات التي بلغت قيمتها أقل قليلا من عشرين مليون جنيه ، وأقل من خمسين ألف طن ، فكان معظمها من الأسماك الطازجة والمملحة والمبردة (٧٦٪ من حيث الكمية ، ٤٧٪ من حيث القيمة) وجاء الجزء الأكبر من هذا الصنف من الاتحاد السوفيتي (٦٦٪) ثم السويد (٢٤٪) وجاءت واردات السردين في المركز الثاني والسلمون في المركز الثالث ، ثم الرنجة في المركز الرابع والتونة في المركز الخامس ، ولم يختلف ترتيب قيمة هذه الواردات عن ترتيب كميتها .

وجاءت النسبة الأكبر من واردات السردين من يوجوسلافيا (٥١٪) ثم بلغاريا وأسبانيا وبلجيكا .

وجاءت كل واردات السلمون من اليابان أما واردات الرنجة فكانت مقسمة بين المملكة المتحدة وهولندا ، وجاء ٩٤٪ من واردات التونة من اليابان كذلك . وقد تضمنت قائمة الدول الموردة لمصر في الثمانينيات الأولى ٢٦ دولة ساهمت الدول الأربع الأولى منها وهي الاتحاد السوفيتي (٣٤٪) واليابان (٣٢٪) والسويد (٧٪) ويوجوسلافيا (٦٪) بما يقرب من ٨٠٪ من جملة قيمة الواردات المصرية .

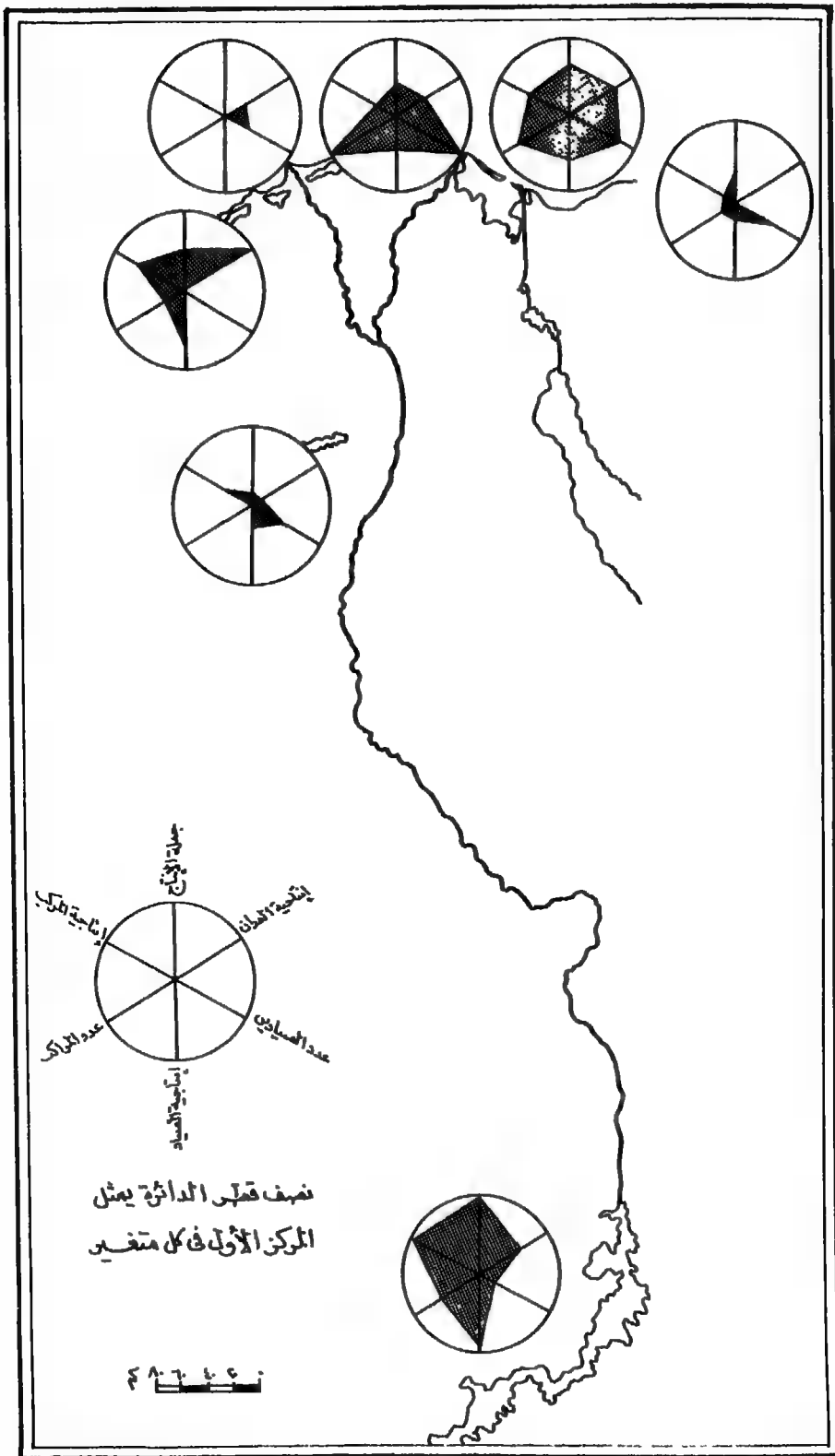
وكانت دول الكتلة الشرقية المصدر الأول لمصر (٤٤ر٥٪) تليها دول آسيا الشرقية (٣٤٪) ثم مجموعة دول غرب أوروبا .

ولم تسهم الدول العربية - تونس ولبنان والمغرب - إلا بنسبة ضئيلة من جملة قيمة الواردات المصرية (٧٪) .

جلول (۸۶)

مصادر الأسماء (دراسة تركيبية) (العثمانية)

[illegible]



شكل (١-٠) دراسة تركيبية للإنتاج السمكي (مصيد البحيرات)
١٩٨٠

١٠- الدراسة التحليلية التركيبية للإنتاج السمكى فى

مصر :

(جدول ٨١ وشكل ١٠٠)

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى النظر الى مصايد السمك فى مصر نظرة مركبة ترى كل مصادر السمك وخصائصه المختلفة وقيمتها المتباينة فى وقت واحد ، لإمكان تكوين الصورة الكاملة لخريطة صيد الأسماك فى مصر ، وما تم هنا هو مجرد محاولة لتصوير هذه الخريطة ، اعتمدت هذه المحاولة على بيانات احصائية فى معظمها تقديرات ، ويظهر تباين كبير فيها بين مصدرا حصائى وآخر ، وهى إلى حد كبير قديمة قد لا تمثل خريطة مصر اليوم ، ولكنها على أى حال تعطى صورة لخريطة الأسماك فى مصر فى وقت محدد ، كما تعطى انطبعا عاما عن الاعتبارات الجغرافية التى ترتبط بهذا التوزيع وهى ثابتة وإن كان نتاجها قد يتغير من عام لآخر .

اعتمدت هذه المحاولة على بيانات رقمية توضح مناطق الصيد المختلفة فى البحار المصرية ، والبحيرات المالحة ونصف المالحة والعذبة ومصايد نهر النيل والترع والمصارف المختلفة ، ومصايد المزارع السمكية .

وفى كل منطقة من مناطق الصيد حاولت الدراسة - قدر الامكان - توفير مساحة منطقة الصيد - وفى بعض الأحيان طول المجرى المائى فى حالة المياه العذبة ، ثم جملة الانتاج بالطن من كل مصدر ، ومن هذين البيانين يمكن الحصول على انتاجية الفدان أو الكيلو متر من طول الترع والمصارف ، كما تضمنت البيانات عدد مراكب الصيد فى كل منطقة صيد، وبالتالي أمكن توفير متوسط الانتاجية بالنسبة للمركب ، وتضمنت البيانات كذلك عدد الصيادين - الذى يمكن اعتباره الى حد كبير صورة أخرى من عدد المراكب ، وبالتالي أمكن الحصول على متوسط الانتاجية بالنسبة للصياد . جميع البيانات المتوفرة أمكن تصويرها كارتوجرافيا فى الخريطة المرفقة شكل ١٠٠ .

ومن البيانات والخريطة يمكن استنتاج مايلى :

أولا : متوسط انتاجية الصيد :-

يظهر أن المتوسط العام لانتاجية الصيد فى مصر - ١٩٨٠ - وصل الى ١٢٦٩ كيلو جرام فى السنة ، هذا المتوسط لم يتحقق فى صورة العامة الا فى مصايد البحيرات (٢٠٥٣ كيلو جراما) على حين لم يزد متوسط نصيب الصيد فى المصايد البحرية العامة عن ٩٠٤ كيلو جرام - البحر الاحمر وحده ١٣٢٧ - ومصايد المياه العذبة عن ٥١٩ كيلو جراما للصيد الواحد .

أما عن متوسط نصيب الصيد على مستوى البحيرات كلها فعلى الرغم من أن المتوسط العام يزيد على المتوسط العام لكل المصايد الا أن متوسط نصيب الصائد من البحيرات لا يتحقق الا فى مصايد بحيرة السد العالى - أولى المصايد ١٣١٦٧ كيلو جراما للصائد - وبحيرة مربوط ٤٤٥٤ كيلو جراما فى المركز الثانى ، وبحيرة المنزلة التى تحتل المركز الثالث (٢٧٨٩ كيلو جرام) ، أما بحيرات البرلس وقارون والبردويل وادكو فتمثل المركز الرابع الى السادس ، والمتوسط فيها جميعا أقل من المتوسط العام - راجع الجدول - أما مصايد النيل والترع والمصارف - المياه العذبة - فلم يزد متوسط الصيد لكل صائد عن ٥٢٠ كج .

ثانيا - متوسط انتاجية مركب الصيد :-

أعتبرت المركب هنا أى وحدة صيد دون ما اعتبار لالاية او غير الالاية ، أو مراكز الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة ، ومن دراسة متوسط انتاج المركب يتضح ان المتوسط العام لكل انواع المراكب من كل مصادر الصيد يصل الى ٥٣١٣ كيلو جراما للمركب الواحد . هذا المتوسط العام يتحقق - فى مصايد البحيرات - ٦٩٦٨ طنا للمركب - ويتحقق فى حالة مصايد البحار - ٩٧٢٨ طنا للمركب - ولم يتحقق فى حالة مصايد المياه العذبة ١٦٢٩ كيلو جراما للمركب .

وكان متوسط الصيد بالنسبة للمركب فى مصايد البحر الاحمر اعلى منه فى مصايد البحر المتوسط والنسبة بينهما ١: ١٥ ، اما على مستوى مصايد البحيرات فقد جاءت أعلى انتاجية للمركب من بحيرة السد العالى ١٥٣.٦ كيلو جراما - تلاها فى المركز الثانى مصايد بحيرة مريوط ١٣٣٦٤ ر كيلو جراما للمركب - وفى المركز الثالث جاءت بحيرة المنزلة - ٨٤٣٨ ر كيلو جراما للمركب وهذا الترتيب هو نفس ترتيب الانتاجية بالنسبة للمصائد من هذه البحيرات الثلاث وفى المركز الرابع جاءت بحيرة قارون ثم البرلس ثم البردويل فى المركز السادس وبحيرة ادكو فى المركز السابع .

ثالثا - متوسط الانتاجية بالنسبة للمصاحات المائية :

حسب المتوسط هنا للبحيرات التى امكن الحصول على مساحتها ، وكانت النتيجة احتلال بحيرة السد العالى ايضا للمركز الاول بمقدار ٣٠٣٣٧ ر كيلو جرام للفدان ، تلتها المنزلة فى المركز الثانى بمقدار - ٢٣٢٨١ كيلو جراما للفدان المائى ، ثم بحيرة مريوط (١٤٠٥٩ ر كيلو جراما) والبرلس (٧١٣٧ ر كيلو جراما) فالبردويل (٨٥٦ ر كيلو جراما) وقارون (١٥١١ ر كيلو جراما) وادكو (٨٠٧ ر كيلو جراما) وبحيرة بور فؤاد التى تضاهى انتاجها كثيرا بين ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ . وفيما يختص بالمياه العذبة فى النيل والترع والمصارف وقد قدرت مساحتها بـ ١٧٨.٠٠٠ فدان ، باعتبار جملة انتاجها بـ ٢٠.٠٠٠ طن - يكون متوسط انتاجية الفدان ١١٢ كيلو جراما - اقل كثير من مستوى البحيرات - راجع الجدول . اما مزارع الارز فقد قدرت انتاجية الفدان بما يتراوح بين ١٠٠ و ١٢٠ كيلو جرام . والخريطة شكل ١٠٠ هى محاولة لتمثيل متوسطات الانتاجية الثلاثة مع عدد الصيادين او عدد المراكب وجملة الانتاج فى البحيرات السبع الرئيسية فى مصر ، اما بحيرة وادى الريان التى قدرت مساحتها بـ ٥٠.٠٠٠ فدان وقدر انتاجها اليومى بـ ٢٥ طنا اى اجمالى سنوى ٩١٢٥ طنا فلم تبدأ انتاجها بالكامل بعد ولذلك استبعدت من هذه الدراسة التركيبية .

ومن الممكن ان تترجم هذه الخريطة بالارقام بحساب عدد من النقاط لكل مركز تحتله البحيرة فى متغير من المتغيرات ، بما ان البحيرات موضوع الدراسة هى سبع بحيرات اصبح لدينا سبعة مراكز ، واذا احتلت البحيرات المركز الاول منحت سبع درجات ، واذا احتلت المركز السابع منحت درجة واحدة وكانت نتيجة الدراسة كالتالى :-

المجموع العام	مجموع درجات الانتاجية فقط	
الاولى - بحيرة المنزلة	٣٤ درجة	١٦
الثانية - بحيرة السد العالى	٣٣ درجة	١٩
الثالثة - بحيرة البرلس	٢٩ درجة	١١
الرابعة - بحيرة مريوط	٢٨ درجة	١٩
الخامسة - بحيرة قارون	١٦	٩
السادسة - بحيرة اذكو	١٤	٥

وعلى هذا يكون ترتيب المحافظات تبعا للاهمية فى انتاجية الفدان ، والصائد ، والمركب كالتالى :-

بحيرة السد العالى ومريوط فى المرتبة الاولى

بحيرة المنزلة فى المرتبة الثانية

ثم بحيرة البرلس فقارون فبحيرة اذكو .

أما بحيرة البردويل فلا تتوافر لها احصائيات انتاجية الفدان ، وهى تمثل المركز السادس فى انتاجية الصياد وانتاجية المركب .

وفى ختام هذا الجزء الخاص بالدراسة التركيبية والاشارة الى الانتاج والانتاجية قد نتوقف عند أهمية مزارع الارز فى انتاج الاسماك على اعتبار أهميتها التى قد تفوق فى مجموعها كل مصادر الاسماك التى سبقت دراستها ، فلو قدرت مساحة الارز فى مصر بمليون فدان وان متوسط انتاجية الفدان من

السماك تتراوح بين ١٠٠ كيلو جرام و ١٢٠ كيلو جرام لكان معنى ذلك أن مساحات الأرز فى مصر يمكن أن توفر ١٠٠ ألف طن أو ما يساوى تقريبا جملة انتاج المصايد الأخرى مجتمعة فى بعض السنوات .

هذه الأهمية هى التى أدت الى التوسع فى مزارع الأرز السمكية لترتفع من ٥٠٠ فدان عام ١٩٨٣ لتصل الى ألف فدان عام ١٩٨٤ أو ١٠٠٠ فدان عام ١٩٨٥ وأخيرا ٢٥٠٠ فدان عام ١٩٨٦ .

مزارع الأرز السمكية ليست الا احدى المؤشرات للتوسع الاقوى فى مجال الثروة السمكية ، فهناك الاستزراع السمكى فى مزارع خاصة بالسماك منها مزرعة برسبيق فى محافظة البحيرة - ٢٠٠ فدان ، ومزرعة الزاوية فى محافظة كفر الشيخ - ١٠٠٠ فدان - منطقة الرسوة فى بورسعيد - ١٠٠٠ فدان ومزرعة محافظة دمياط ، ومحافظة كفر الشيخ ، ومزرعة القوات المسلحة فى كفر الشيخ أيضا ، ولكل من هذه المحافظات ١٠٠٠ فدان ، ثم مزرعة العباسية بمحافظة الشرقية - ٢٠٠ فدان . وترتبط مزارع الأرز السمكية والمزارع السمكية بنظام المفرخات وخاصة مفرخ البحيرة الذى يزود محافظة الغربية والشرقية والفيوم بالزريعة فى مفرخات فوه بكفر الشيخ ، وصفط خالد بالبحيرة ، والعباسية بالشرقية .

ويرتبط بهذا التوسع فى الانتاج السمكى فى السنوات الأخيرة البدء بنظام تربية الأسماك فى الأقفاص التى أصبحت كما وصفها البعض بمثابة زراعة محمية ولكنها تحت الماء توازى الزراعة المحمية على سطح الأرض ، وتمثل تنفيذ هذا النظام فى وحدة واحدة فى فوة لأسماك المبروك والبلطى ، ووحدة جزيرة الذهب ، ووحدة قناة السويس على ترعة الاسماعيليه ، ثم وحدات القطاع الخاص فى المسطحات المائية المختلفة .

خاتمة

التنمية الزراعية والتوسع الزراعى الأفقى

١- تقديم

تناولت الدراسة فى الفصول الأربعة السابقة أهمية الانتاج الزراعى وتطوره كمدخل لدراسة خريطة مصر الزراعية ، كما بدأت ولا تزال تحتفظ الى حد كبير بطابعها العام رغم التغيير احيانا فى اسلوب الزراعة و احيانا أخرى فى نوع المحصول أو العلاقات الانتاجية بين الناس والارض ، ورغم التغير فى أهمية الانتاج الزراعى بالنسبة للنشاط الاقتصادى العام .

ثم امتدت الدراسة الى خريطة الزراعة المصرية كما تتضح من دراسة الموارد الارضية - طبيعية وبشرية - ، وكما يتضح من الموارد المائية ومصادرها المختلفة ، وكما يتضح من اقاليم المحاصيل والخضر والفاكهة ، وكما يتضح من خريطة الانتاج الحيوانى والدواجن وخريطة انتاج الاسماك - وكانت الدراسة تحصر فى كل هذه الصور على رسم خريطة الارض ، - احيانا خريطة مصر العامة - و احيانا اخرى فى صورة التوزيع الجغرافى الاقليمى على المحافظات المختلفة أو مجموعات المحافظات ممثلة فى أقسام مصر الرئيسة الثلاثة التقليدية : أو الاقاليم الانتاجية التى اقيمت على اساس المركب المحصولى ، والجوار الاقليمى ، والاهمية النسبية للغلات المختلفة فى المحافظات وأقسام مصر المختلفة . وجاء العرض فى هذا الجزء من الدراسة محققا لفكرة خريطة مصر الزراعية ، فكانت الخريطة هى الاساس الذى يسجل صورة التوزيع ونقط الإنتاج ، ومنها كجاءت دراسة الربط والتفسير والتحليل والاستنتاج والتقويم والتنبؤ للمستقبل .

وجاءت كل هذه الدراسات مختصرة ، فقد بدأت فى اصلها كفصل من كتاب ثم تطورت لان تكون محاولة كتاب .

وكانت هذه الدراسات تتصل الى حد كبير بأرض مصر التقليدية : أرض الوادى والدلتا وهامش الصحراء المنتجة ، ولم تفرد اهتماما خاصا لخريطة مصر الجديدة

التي خرجت الى حد عن نطاق الوادى والدلتا التقليديين الى مناطق جديدة فى الصحراء او مناطق جديدة كانت تغطيتها مياه البحيرات .

وقد جاءت هذه الخاتمة بوظيفة ، تركز الى حد كبير على هذه الاضافة الى خريطة مصر التقليدية التي عرفتھا سنوات ما قبل ١٩٥٢ وما بعدها . وحتى عرض هذه الاضافة جاء هو الآخر مختصرا مسيرا للاتجاه العام لهذه الدراسة وجاء فى شكل عرض للتنمية الزراعية ويوجه خاص التنمية الزراعية الانقبية التي ترتبط بالارض ، اضافة مساحات جديدة للخريطة القديمة واجابة على التساؤلات :

هل كنا فى حاجة لهذه الاضافة ، وما مبررات هذا التوسع ؟
واذا كانت الاجابة بالايجاب ، فنحن فى حاجة ، فما هى الاسس والاهداف التي وصفت لجدوى هذه الاضافات ؟ فاذا ما تحدد الهدف منها واسس اختيارها فان السؤال اذن ، اين تكون وكيف تورع اقليميا ؟

وهنا سنجد الدراسة فى حاجة الى تتبع هذا التوزيع من خلال مراحل تطور هذا التوسع فى مراحل ما قبل ١٩٥٢ ، وما بين الخمسينيات الاولى وسنوات الحرب المصرية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ ، ثم فترة الركود التي مرت بها هذا الاضافات حتى السبعينيات الوسطى والاخيرة . ثم معاودة العمل من جديد على اسس جديدة ، وبعد استبعاد اراضى واعتبارات سابقة لارساء التوسع على قواعد اكثر ثباتا واستقرارا - وفى كل مرحلة من هذه المراحل تشير الدراسة الى اراضى التوسع ووضعها على الخريطة المصرية ، وخصائصها ، ومياه ريها فى ايجاز - وشكل استخدامها وما يثار حولها من حدل ، ومشكلات هذا الاستخدام والحلول المعروضة . وبهذه الخاتمة نرى ان خريطة الانتاج الزراعى فى مصر تقترب من شكلها الذي يمكن ان مقدمة فى مثل هذه الدراسة الموجزة .

(٢) التوسع الزراعى الافقى :

يمكن اعتبار قصة الزراعة فى مصر فصولا متعددة للتنمية الزراعية . تتصل بعض هذه الفصول بالشكل الافقى للتنمية ، وهو الذى يعنى تنمية الموارد الزراعية فى صورة تنمية مساحة الارض التى تزرع ، وتنمية الموارد المائية التى تستخدم ، او تتصل بالشكل الراسى فى صورة رفع الانتاجية من الموارد القائمة على الاهتمام بالتربة وخواصها وخدمتها المائية والتسميدية - - الخ .

وفى التنمية الافقية يحكى تاريخ الزراعة فى مصر تطور المساحة المزروعة على طول التاريخ الطويل ، سواء ارتبطت هذه المساحة بارض الوادى والدلتا او خرجت عن هذا النطاق الى هوامش الصحراء و الصحراء و اراضى البحيرات ، والمنخفضات خارج الوادى والدلتا ، وان كان هذا التطور محدودا جدا كما سنرى ، كما يحكى هذا التطور الموارد المائية واستغلالها سواء اتصل هذا التطور بكمية المياه التى يحددها نظام النيل كما تحددها مشروعات التخزين وضبط النيل وتصرفه ، اسلوب استخدام هذه المياه فى شكل شبكة للرى او نظم مختلفة للرى او ادوات الرى ، وقد مر فى الفصول السابقة من هذه الدراسة صور هذه التنمية ، تنمية الارض فى صورتها الطبيعية وتربتها ، وصورتها البشرية والتغير فى نظام الحيازة - وخاصة بعد ١٩٥٢ - كما مرت صور التنمية فى الموارد المائية عند عرض صور الرى والصرف وتطورها ، وعند عرض انتاج الاسماك كما مرت صور التنمية عند توزيع الثروة الحيوانية .

اما فى التنمية الراسية فقد عرف تاريخ الزراعة فى مصر التغير فى المركب المحصولى بما يناسب ظروف الانتاج الطبيعية والبشرية ، كما عرف الاهتمام بحصر وتصنيف التربة لتحديد خواصها ومقوماتها ، وصف الاسلوب الامثل لاستخدامها او علاجها كما عرف الاهتمام بالعمليات الزراعية وتطورها بما يناسب المحاصيل المزروعة ، واخصها الرى والمقننات المائية المناسبة ، والصرف وخواص الصرف المغطى

والتسميد ومكافحة الامراض والافات وكانت كل هذه العمليات تستند الى خطة متكاملة من البحوث العلمية وتطبيقها فى مجال التجارب الزراعية المختلفة .
ولا تقف التنمية الزراعية عند حد تنمية الارض والمحاصيل وانما تمتد الى تنمية الانتاج الحيوانى والانتاج السمكى .

وقد اشارت الفصول السابقة من هذه الدراسة الى واقع عناصر هذه التنمية بشكليها الافقى والرأسى ، وبقي ان نضيف فى شئ من التفصيل دراسة للتوسع الزراعى الافقى باعتباره صوره هامة من صور التغيير فى خريطة مصر الزراعية ، تظهر فعلا على الأرض ، وتسجلها الصور والخرائط ، صور حتمتها اعتبارات كثيرة وقت على مراحل لكل منها سمتها ومشكلتها .

(٣) مبررات التوسع الزراعى الافقى :

١- تزايد السكان والحاجة الى التوسع :

هل نحن فى حاجة الى اضافة موارد ارضية ومائية جديدة الى ما ورثناه واستخدمناه لسنوات طويلة بكفاية ؟

الاجابه على هذا التساؤل بالاجاب وتستند هذه الحاجة الى اعتبارات عديده يمكن ان نعرض صورا منها ، ورغم تعددها فمرجعها الاساسى هو تزايد السكان بصورة اكبر من تزايد الموارد ، وأظهرت دراسة الارض فى شكلها الطبيعى - فى الفصل الاول من هذه الدراسة - التغير المحدود جدا فى جملة المساحة الزراعية المحصولية فلم تزد المساحة التى اضيفت خلال الثمانين السنة الماضية عن مليون فدان فى الوقت الذى زاد فيه عدد السكان من اقل من عشرة ملايين فى بداية هذا القرن الى ما يقرب من الخمسين مليون فى الثمانينيات .

ومع هذا التغير غير المتكافئ بين الارض والسكان كان من الضرورى ان ينخفض متوسط نصيب الفرد من الاراضى المزروعة ، فقد انخفض بالفعل من اكثر قليلا من نصف فدان فى بداية هذا القرن الى ١٦ ر - من الفدان فى السبعينيات الاخيرة وقل

من ١. فدان فى الثمانينيات واذا كانت العبرة فى القيمة الفعلية للموارد ترتبط بالمساحة المحصولية اكثر من ارتباطها بمساحة الارض الفعلية فان مقارنة المساحة المحصولية فى سنوات هذا القرن مع الثمانينيات تؤكد نفس الصورة التى اظهرتها مقارنتها بمساحة الارض الفعلية فى التاريخين وان كان مستوى التغير يختلف ، فقد ازدادت جملة المساحة المحصولية من اقل قليلا من سبعة ملايين فدان فى بداية هذا القرن الى مايقرب من ١١.٥ مليون فدان فى السبعينيات الاخيرة والثمانينيات ، ومع هذا التغير فى المساحة المحصولية كان التغير فى مستوى نصيب الفرد من هذه المساحة فقد هبط من ٧.٠ فدان عام ١٨٩٧ الى ٣.٠ فدان فقط فى السبعينيات الاخيرة واقل من ذلك فى الثمانينيات .

امام هذا الهبوط فى متوسط نصيب الفرد من الارض الفعلية او المحصولية يبدو التوسع الزراعى الافقى امر ضرورة حتى ولو كان الهدف هو المحافظة على نفس مستوى الفرد فى اوائل هذا القرن فقط وليس رفع هذا المستوى . وتشير دراسة الارض فى السنوات العشر الاخيرة الى ما يشبه التوقف فى تطور مساحة الارض . اذا اضفنا الى ما سبق ان دراسة مساحة الارض من واقع الارقام الموجودة فعلا مضافا اليها اراضى التوسع الجديدة قد يعطى صورة مضللة للاراضى المستغلة فعلا ، فارقام المساحة عام ١٩٨٤ تشير الى وجود ٧.٥٨ مليون فدان ، على حين أن التصوير الجوى للمساحة المزروعة اعطى مساحة ستة ملايين فدان فقط ، الأمر الذى يشير الى ان مساحة ١.٥٨ مليون فدان من ارض الزراعة قد اقتطع فعلا فى اغراض اخرى ، واذا اعتبرنا المساحة المزروعة التى اظهرها التصوير الجوى تضم مساحات مستصلحة - ربما لم تصل الى الحدية الانتاجية بعد - مقدارها ١.٥٨ مليون فدان ، لكان معنى ذلك ان الارض الاصلية - قبل اضافة ما استصلح - قد انخفضت فعلا عما كانت عليه عام ١٩٥٢ فهى لا تزيد عن ٢.٤٢ مليون فدان . من هنا يبدو ان الارقام التى نتعامل معها قد تكون مضللة فعلا .

٢- تدفق السكان من الريف الى الحضر :

يظهر توزيع السكان بين الريف والحضر فى السنوات الاولى من هذا القرن (١٩٠٧) ان سكان الريف كانوا يكونون اكثر من ٨٠٪ من جملة السكان مقابل اقل من ٢٠٪ لسكان الحضر ، هذه الصورة تتغير فى السبعينيات الاخيرة والثمانينيات الى ٥٦٪ للريف مقابل ٤٤٪ للحضر ، الأمر الذى يشير الى تدفق السكان من الريف الى الحضر بعد ان ضاق بسكانه ومعاشهم والى حيث يجدون مجالات العمل الجديدة .

هذا التدفق من الريف الى الحضر لم يكن بدرجة واحدة بين المحافظات وكان على قمة محافظات الطرد - وبالتالي التى تكون فى اشد الحاجة للتنمية الزراعية - محافظة سوهاج التى فقدت فى الفترة ١٩٧٠/٦٥ ما يزيد على ٩٥ ألف نسمة ، تليها محافظة المنيا - (٦٣ ألف) واسيوط (٦٠ ألف) ثم قنا وبنى سويف والمنوفية والفيوم - محافظات مصر الوسطى والعليا بوجه خاص - وهنا يثار السؤال هل هذه المحافظات فعلا هى التى شاهدت التنمية الزراعية بشقيها ؟ سوف تتضح الاجابة عن السؤال عند عرض مناطق التوسع الزراعى الاقصى .

٣- الاستهلاك والحاجة الى التوسع الزراعى الاقصى والتنمية الزراعية بشكل عام :

ان مقارنة ارقام الاستهلاك فى الثمانينيات الاولى والوسطى تظهر تزايدا عاما فى الاستهلاك من الغلات الزراعية وكانت اكبر ارقام الزيادة فى استهلاك العدس (١٥٠٪) والفاكهة (١٣٣٪) والسّمك (١٢٥٪) والزيت (١٢٢٪) والسكر (١٢٢٪) . اما التغير فى متوسط استهلاك الفرد فيظهر اعلى تغير - بين ١٩٧٥ ، ١٩٨٤ - فى السكر (١٥٨٪) والقمح (١١٥٪) والذرة (١١٢٪) . امام هذه الزيادة فى الاستهلاك العام وفى متوسط استهلاك الفرد كان من الضرورى التوسع فى مساحات جديدة وتنمية زراعية بشكل عام .

٤- الفجوة الغذائية والتوسع الزراعى الافقى :

اشرنا فيما سبق الى التزايد فى الاستهلاك العام واستهلاك الفرد ، وكان هذا التزايد اكبر بكثير من التزايد فى الانتاج ، الامر الذى ادى الى ظهور فجوة غذائية تتزايد باستمرار ، وقد قدرت كمية هذه الفجوة الغذائية عام ١٩٧٠ بنحو ١٧ مليون طن ، وارتفعت عام ١٩٨٠ الى ٧٤ مليون طن من الغلات المختلفة ، وكانت الفجوة فى هذه السنة الاخيرة فى جميع السلع باستثناء الارز ، ومن حيث التيسر النقدية لهذه الفجوة عام ١٩٦٠ فقد قدرت بمقدار ١٥٠ مليون دولار لترتفع الى ١٨٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ولتصل عام ١٩٨٧/٨٦ الى ما يعادل ٢٥٣٣٪ مما كانت عليه عام ١٩٦٠ . ولاشك ان ارقام الفجوة الغذائية تبرر تماما ضرورة التوسع الزراعى الافقى .

يضاف الى كل ما سبق اعتبارات اخرى ، فالفاقد من الارض نتيجة لمشروعات الاسكان والامتداد العمرانى يقدر بما يتراوح بين ٢٠ و ٤٠ ألف فدان سنويا ، وتجريف الارض الزراعية - رغم قانون ايقاف التجريف - والحاجة الى ترشيد مياه الري لايقاف الاهدار الحقيقى للمياه والذى يظهر على سبيل المثال من مقارنة ما يعطى للقصب فى الستينيات (١٠ - ١١ ألف متر مكعب من المياه فى السنة) بما يعطى فى الثمانينيات والذى يزيد عن ١٨ ألف متر مكعب وقد يصل الى ٢٤ ألف متر مكعب فى السنة ، ويقدر ان ما يمكن توفيره من ترشيد مياه ري القصب و ترشيد مياه الشرب قد يكفى للتوسع الزراعى فى مساحة ٦٥٠ ألف فدان .

من ناحية اخرى لا شك فى ان عدم الاستقرار فى مخزون المياه فى بحيرة السد لانخفاض معدلات الفيضان يمكن ان يضيف بعدا جديدا يحتم ضرورة التفكير فى صورة من صور تعويض الفجوة الكبيرة والتى تكبر باستمرار بين السكان والموارد كل هذه اعتبارات تبرر وتساعد عمليات التوسع الزراعى .

من هنا كانت التنمية الزراعية والتوسع الزراعى امر ضرورة ، ولكن التنمية لابد ان تعرض علميا ، وعلى قواعد سليمة ، تأخذ فى الاعتبار كل الاحتمالات الممكنة حتى لا يتكرر ما تطلب اعادة النظر فى تقديراتنا السابقة من امكان استصلاح ٢٨ مليون وهياوط هذه المساحة الى ١٥٨ مليون فدان بعد اكتشاف خطأ فى تقدير الموارد المائية ، وحتى لا يتكرر ما نصادفه من تردى كثير من الاراضى المستصلحة قبل ان تصل الى حديثها الانتاجية ، فنحن نرى من متابعة المساحات المستزرعة من الاراضى الجديدة أنها تتناقص باستمرار عاما بعد عام وبعضها يعود الى حالته الأولى من البوار الكامل ، والامثلة على ذلك عديدة فى قطاع جنوب التحرير - اول مشروع استصلاح للاراضى الصحراوية - الذى انخفضت فيه مساحة الاراضى المستزرعة من ٥٧ ألف فدان الى ٢٤ ألف فدان ، وانخفاض متوسط انتاج الفدان من اراضى الموالح فاصبحت لا تتعدى ٢٧ طن للفدان ، واصبح القطاع يخسر سنويا ما يزيد على ٢ مليون جنية .

وفى الوادى الجديد الذى استصلاح فيه ٤٦ ألف فدان تنخفض المساحة الى اقل من النصف وما زالت الاراضى تتناقص . وقطاع مريوط فى غرب الدلتا الذى يعتبر من اجود الاراضى فى انتاج العنب كان متوسط محصول الفدان ٣٨٧ كج بينما يبلغ متوسط الانتاج العالمى للفدان فى اقل انواع الاراضى خصوبة هو طن من العنب على الاقل (١٠٠٠ كج) (١) .

وتؤكد كثير من البحوث والدراسات العلمية والزيارات والدراسات الميدانية المتكررة لكثير من مناطق الاستصلاح تناقص المساحات وترديها بصورة تتطلب وقفة للمراجعة .

(٤) أين يمكن التوسع الزراعى الاقصى :

بعد ان اتضحت الحاجة الماسة للتوسع الزراعى الاقصى لعلنا نتساءل هل توجد الامكانيات الارضية والمائية التى تسد هذه الحاجة ؟ وان وجدت فابن وكيف ؟ وبماذا نبدأ وكيف سار التوسع فى مراحلہ المختلفة وما هى الاعتبارات الجغرافية التى ترتبط بكل ذلك ؟

ان اختيار منطقة ما للتوسع الاقصى يتطلب فى المقام الاول معرفة بخريطة الاراضى فى مصر ، خريطة توضح تصنيف الاراضى وتحديد صفاتها الطبيعية والكيمائية فى كل شبر من الاراضى المصرية وذلك بهدف تحديد الاراضى الخصبة التى لابد من الحفاظ عليها اذا كانت مستغلة او التوسع فيها ان كانت من اراضى التوسع المستقبلى ، وتحديد الاراضى غير الخصبة او التى اصابها التدهور ، واسبابه - بهدف وضعها فى قائمة الاولويات الاستغلالية المتأخرة او تقرير اسلوب تحسينها وعلاجها ، وثالثا تحديد انسب اساليب الخدمة الزراعية ، والاحتياجات المائية ، والمحاصيل الملائمة وحتى اسلوب حيازتها : للدولة ام للقطاع الخاص بشركاته وجمعياته وافراده ، ورابعا وضع اولويات مشروعات تحسين واستخدام الاراضى ، وتحديد المقننات المائية المناسبة وابعاد شبكات الصرف وخاصة الصرف الحقلى .

وفى حالة الاراضى ذات الصفات الخاصة الملحية والقلوية التى تكثر فى مصر فى معظم اراضى التوسع فى شمال الدلتا كان الامر يتطلب مراجعة خرائط الملوحة : نوع الاملاح ، كميتها ، توزيعها الرأسى والافقى ومراجعة خرائط قوام تربة ، وبنائها ، ونفاذيتها ، وخرائط الماء الارضى وتحركه ، ودرجة تذبذبه على مدار السنة ، والخرائط الطبوغرافية الحديثة لبيان المناسيب المختلف لتحديد قنوات الرى ، ونظامه ، وصرفه وتخطيطه .

هذه المتطلبات تعتبر الأساس الذى يجب ان يقوم عليه اختيار اراضى الاستصلاح وتقويم امكانيات اى منطقة جغرافية ، وتتوفر هذه المتطلبات فى مصر من خلال دراسات وبحوث معامل بحوث الاراضى وخاصة الملحية والقلوية الذى انشئ عام ١٩٥٧ ، وقدم دراسات عن خواص الاراضى ومستويات المياه الارضية وتأثيرها على الارض والنبات ، ودراسات عن تحمل المحاصيل للملوحة التربة ومدى صلاحية المياه للرى ، ودراسات خاصة عن كل ما يتصل بالرى ، كما تتوفر هذه المتطلبات بصورة ملائمة ، وتغطى معظم الاراضى المصرية فى جهاز حصر وتصنيف الاراضى المصرية ، ممثلة فى الحصر التصنيفى للاراضى المصرية لمساحة ١٤٥ مليون فدان ، وخاصة للاراضى الصحراوية المتاخمة للوادي والدلتا ، وظهرت نتائج هذا الحصر صورة الاراضى التى اصابها التدهور الجزئى والكلى من اراضى الدرجتين الثالثة والرابعة واللتين تكونان ما يقرب من ٥٠٪ من جملة الزمام المزروع ، كما اوضحت هذه الدراسات تقويم الاراضى وتصنيفها حسب درجات الصلاحية المختلفة ، ومنها يظهر ان اراضى الدرجة الاولى والثانية والثالثة لا تزيد عن ١٠٪ من مجموع الاراضى المدروسة على حين تكون اراضى الدرجتين الرابعة والخامسة والاراضى الصخرية اكثر من ٩٠٪ من هذه الجملة . وعلى ضوء هذه الدراسات يمكن وضع اولويات الاستصلاح ، وخاصة وانها تخضع باستمرار للمراجعة بالاستعانة بالخرائط الجوية وخرائط الاقمار الصناعية .

مع كل هذه الدراسات ، وحتى قبل ان تستكمل فى شكلها الحالى كانت عمليات التوسع الافقى تسير احيانا على اسس علمية سليمة ومدروسة وحيانا اخرى كان ينقصها هذا الاساس العلمى السليم ، وقد نستطيع ان نعرض فى ايجاز المراحل المختلفة حتى السنوات الأخيرة .

المرحلة الاولى : مرحلة ما قبل الخمسينات :

تمت خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الحالى نماذج ناجحة لاستصلاح أراضى جديدة فى شمال الدلتا والصحراء الشرقية والصعيد بجهود حكومى وجهود الشركات والأفراد .

المرحلة الثانية : مرحلة الخمسينيات/ الحرب المصرية الاسرائيلية (١٩٥٠-١٩٦٧) :

قبل انقضاء عام واحد على ثورة ١٩٥٢ تقرر استصلاح ١٩٢ ألف فدان على موارد مائية اضافية امكن تدبيرها من فائض مياه خزان اسوان ومن الاستغلال الجزئى لمياه بعض المصارف .

فى عام ١٩٥٩ تقرر استصلاح مساحة جديدة مقدارها ٢٢٥ ألف فدان على المياه الجوفية ، وكننتيجة لتحسين نظام الري والمناوبات واستغلال جزئى جديد لمياه المصارف .

بلغت جملة الأراضى التى أضيفت الى خريطة الأراضى الزراعية فى مصر فى الفترة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٠ ٧٩ ألف فدان لتزداد بمقدار - ٥٤٠ ألف فدان - فى الفترة ١٩٦٠/٦٠ و ٢٠٠ ألف فدان فى الفترة ١٩٦٨/٦٦ ثم تتوقف عمليات الاضافة بعد سنوات الحرب المصرية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ .

المرحلة الثالثة : مرحلة السبعينيات الأخيرة والثمانينيات (١٩٧٦ - ١٩٨٥) تكون هذه الفترة فترة العودة الى التوسع الأفقى بطموحات كبيرة ، وتبدأ عام ١٩٧٦ عندما اتخذت الدولة قرارا محددا واضحا للاستصلاح حددت تبعاً له منطلقات التوسع الجديد فى أجزاء مصر المختلفة ونشرت عام ١٩٧٧ ، وتنتهى عام ١٩٨٥ عندما قدم مشروع المخطط الرئيسى للأراضى التابع لهيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالاشتراك مع بيت الخبرة الهولندى Euroconsult فى ابريل ١٩٨٥ مقدرا المساحة القابلة للاستصلاح على أسس أكثر دقة مما ترتب عليه

استبعاد بعض الأراضى من المخططات السابقة وقسمت الأراضى القابلة للاستصلاح الى خمس مجموعات سوف يرد ذكرها فيما بعد ، وحددت مساحة مليون فدان كمناطق أولوية اولى للاستصلاح .
والجدول التالى يلخص منطلقات التوسع الجديد (عام ١٩٧٧) جدول ٨٢ .

جدول (٨٢)
توزيع مناطق التوسع الجديد
ألف فدان

المساحة	المنطقة	المساحة	المنطقة
٥٠	الساحل الشمالى	١٥٤٨٥ ^٠	شرق الدلتا وسيناء
٢٣٠	ميهية	١٦٨٤	وسط الدلتا
٤٥٠	البحرية	٣٧٥	غرب الدلتا
١٤٠٠٠	الفراترة	١١٩٧	مصر الوسطى
٦٠٠	الداخلية	١٥٨٥	مصر العليا
٤٠٠	الخارجية		
١٣٥٠	جنوب الخارجية		
٢٨١٨٠	المجموع الكلى		

دراسة خصائص التربة: في هذه الاراضى تظهر أن الاراضى الطينية الملحة منها تصل الى ٥٩٥٩ ألف فدان مقابل ٨٢٦ ألف فدان للأرضى الطينية الخفيفة والطينية والرملية ، ١٣٩٦٢ ألف فدان للأراضى الرملية الجيرية والرملية الطينية والرملية .

ودراستها على ضوء مياه الري تظهر أن ١٤٥٢ ألف فدان منها تعتمد فى ربيها على مياه عذبة سطحية كلها فى مناطق شرق الدلتا ووسطها وغربها ومصر الوسطى ومصر العليا ، وتظهر أن ٦٠١ ألف فدان تعتمد على مياه الصرف المخلوطة بمياه عذبة منها ٥٨٥ ألف فى شرق الدلتا ، وتظهر أن الاراضى التى تعتمد على مياه الصرف تصل الى ١٥٣٩ ألف فدان منها ١٣٣٩ ألف فى وسط الدلتا ، وأن الاراضى التى تعتمد على الري الجوفى مساحتها ٤٤٨ ألف فدان فى الصحراء الغربية أساسا ، أما الاراضى التى خطط لها لتستفيد من مياه الصرف الصحى المعالج فقد قدرت بـ ١٢٠ ألف فدان منها ١٠٠ ألف فدان فى شرق الدلتا ، ٢٠ ألف فى غربها .

والجدول التالى يوضح تفاصيل الاراضى المستصلحة فى الفترة ١٩٧٨ -

١٩٨٢

سيناء	شرق الدلتا	وسط الدلتا	غرب الدلتا	
٣٥	١-١	-	١٤٩	١٩٧٩ / ١٩٧٨
-	٨٣	-	٤٦	١٩٨٠ / ١٩٧٩
٩	٣٧	٨٩	٢٥	١٩٨١ / ١٩٨٠
٢-	٥٧٣	٧٠	٣٢٥	١٩٨٢ / ١٩٨١
		١٠		
٦٤	٧٠٣	١٦١	٥٤٥	مجموعة ٧٨ / ١٩٨٢
-	٧٣٦	٤٠	٥٢٠	واضع اليد
١١٣	٩٠٥	١٥١٥	٣٧٩٦	ما قبل ١٩٧٨
أقل من ٥٠ ألف	أكثر من ١٠٠ ألف	من ٥٠ ألف	الى اقل	
١٧٧	٢٣٤٤	١٧١٦	٤٨٦١١	المجموع العام

مرحلة ما بعد ١٩٨٥ :

تبدأ هذه المرحلة مع مشروع المخطط الرئيسى للأراضى التابع لهيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية الذى قدم فى ابريل ١٩٨٥ ، وقدرت المساحة القابلة للاستصلاح حسب هذا التقرير بمقدار ٢٥٨٣ ألف فدان بعد استبعاد اراضى الكثبان الرملية النشطة ، والاراضى التى يزيد انحدارها عن ١٥٪ (٩ درجات) والتى يقل عمق التربة فيها عن ٥٠ سم والتى يزيد الزلط فيها عن ٥٠٪ والتى تزيد نسبة الجبس فيها عن ١٥٪ - ٢٠٪ أو المحتوية على صخور وأحجار كبيرة ، وكذلك الاراضى ذات التربة شديدة الملوحة قليلة النفاذية والتى يرتفع منسوب المياه فيها والتى يزيد رفع المياه فيها عن ١٥٠ مترا .

وصنف هذا التقرير هذه الاراضى حسب أولوية الاستصلاح الى خمس مجموعات

هى :

- المجموعة الاولى (١) : تربة دلتاويه ناعمة القوام مستوية السطح .
- المجموعة الثانية (٢) : تربة ذات قوام ناعم الى متوسط ، جيرية ، مستوية تقريبا الى بسيطة التموج .
- المجموعة الثالثة (٣) : تربة ذات قوام صحراوى خشن مستوية الى بسيطة التموج ، وجملة الرطوبة المتاحة تزيد عن ٥٠ ملليمتر / متر .
- المجموعة الرابعة (٤) : تربة ذات قوام خشن صحراوى بسيطة التموج الى منحدره وجملة الرطوبة المتاحة اكثر من ٥٠ مم / متر .
- المجموعة الخامسة (٥) : تربة ذات قوام صحراوى خشن جدا مستوية الى بسيطة التموج وجملة الرطوبة المتاحة تتراوح بين ٢٠ - ٥٠ مم / متر .

والجدول التالى يوضح توزيع هذه الاراضى ومجموعاتها فى اجزاء مصر المختلفة

جدول (٨٤)

توزيع المساحات القابلة للاستصلاح وفقا لدراسات مشروع المخطط
الرئيسى للأراضى (١٩٨٥)

البيان					
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	المجموع
أولا : الأراضى التى تروى بالمياه السطحية					
٣٨٨	١٥٩	٧٧١	-	-	١٣١٨
٥٠	-	١٠٠٨	-	-	١٠٥٨
٤٣٨	١٥٩	١٧٧٨	-	-	٢٣٧٦
ثانيا الأراضى التى تروى بالمياه الجوفية					
-	-	-	-	-	٢١٧
-	-	-	-	-	٢٥٩٣

- وفيما يلي عرض موجز لخطط الاستصلاح من الستينات حتى سنة ٢٠٠٠
- (١) فى الخطة الخمسية الأولى ٦٢/٦١ - ٦٦/٦٥ كان المعدل السنوى ١٠٠ ألف فدان ولكنها انخفضت فى السنوات التالية .
- (٢) عام الاهتمام من جديد باستصلاح الاراضى عام ٨١/٨٠ وبلغ المعدل السنوى شاملا جهود الافراد - حوالى ٥٥ ألف فدان .
- (٣) قدرت الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ استصلاح ١٦٠ ألف فدان حسب كمية الموارد المائية المتاحة .
- (٤) وفرت الخطة الخمسية ٨٧/٨٨ - ٩٢/٩١ استصلاح ١٤٠٠ ألف فدان (شاملة ما سبق استصلاحه فى الخطة السابقة) حتى سنة ٢٠٠٠ وبافتراض اكتمال قناة جويجلى ، واعذاب بحيرتى البرلس والمنزلة بمياه السده الشتوية يمكن استصلاح ١٧ مليون فدان شاملة الارض السابق استصلاحها .
- (٥) ما تم استصلاحه من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٧ لا يزيد كثيرا من ١٢٥ مليون فدان (١)
- (٥) التوزيع الاقليمى لمناطق التوسع الزراعى الافقى (٢) :
- (اشكال ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥) :
- سوف تتم الدراسة على أساس اقسام مصر الجغرافية المختلفة وسوف تكون بالترتيب التالى :
- ١- التوزيع الجغرافى تبعا للمنطقة ومصنفة حسب نوع الاراضى .
 - ٢- التوزيع الجغرافى تبعا للمنطقة ومصنفة حسب مجموعات الاولويات .
- وخواصها .

(١) المجلة الزراعية ، العدد الخامس ، السنة التاسعة والعشرون - مايو ٨٧ ص ١٠ -

(٢) سوف تقتصر الدراسة على الاراضى التى تروى ربا سطحيا وتبعا لتقارير (وزارة الرى

. أولا - التوسع الاقصى فى منطقة شرق الدلتا ومنطقة القناة وسيناء :

١- قدرت مساحة اراضى التوسع الزراعى الجديد بمنطقة شرق الدلتا (شرق وغرب قناة السويس وسيناء) بـ ١٥٤٨ ألف فدان (ما يزيد على مليون ونصف فدان) يقع منها غرب قناة السويس ٨١٣ر٥ ألف فدان وشرق قناة السويس وسيناء ٧٣٥ ألف فدان تتوزع تبعا لطبيعة الاراضى كالتالى :

١- اراضى طينية ملحية : ٣٩٤ر٥٠٠ فدان

٢- اراضى طينية رملية : ٣٠٢ر٠٠٠ فدان

٣- اراضى رملية جيرية : ٨٥٢ر٠٠٠ فدان

ويشغل سهل الحسينية فى منطقته الجنوبية الشمالية ١٣٥ ألف فدان من الاراضى الطينية الملحية ويحتل المركز الاول بين اراضى هذا النوع من التربة ، يليه فى الاهمية منطقة سهل الطينة فى سيناء (١٣٥ ألف فدان) ثم سهل جنوب بورسعيد (١٩٠ ألف فدان) ثم منطقة المطرية وفارسكور .

أما الاراضى الطينية الرملية فتوجد اساسا فى منطقة الساحل الشمالى لسيناء (٢٠٠ ألف فدان) فى المنطقة بين رمانه والعريش وحتى منسوب ٣٠ مترا يليها فى الاهمية منطقة شمال الصالحية ومنطقة شرق الصالحية .

أما مناطق الاراضى الرملية الجيرية التى تشغل المساحة الاكبر من اراضى شرق الدلتا (٨٥٢ ألف فدان) فأكثر مناطقها فى سيناء (٣١٥ ألف فدان) وتقع الى الجنوب من سهل الطينة بين كنتورى ٥٠ مترا ، ٦٠ مترا ، تليها فى الاهمية منطقة غرب القناة بين ترعة الاسماعيليه بين أبو زعبل وبلبيس - مديرية الشباب - ومنطقة طريق القاهرة السويس (١٠٠ ألف فدان لكل منهما) . كما تضم هذه المجموعة من الاراضى الرملية الجيرية اراضى الشريط الساحلى الشمالى بين دمياط وبورسعيد ، ومنطقة ترعة الملاك ، ومنطقة غرب ترعة السويس وحول مدينة السويس حتى كنتور ٢٠ م ، ثم مناطق صحراء العادلية ومناطق سيناء الى الشرق

من القناة حتى منسوب ٢٠ م وتجاه مدينة السويس ثم منطقة شرق البحيرات المرة
التي استصلح منها فعلا ٢٠ ألف فدان قبل ١٩٦٥ .
٢- والجدول التالي جدول ٨٥ وشكل ١٠١ يوضحان أراضي منطقة شرق الدلتا
مقسمة حسب مجموعات الأولوية ١٩٨٥ .

جدول (٨٥)

الأراضي القابلة للاستصلاح في شرق الدلتا مقسمة حسب
مجموعات الأولوية (١٩٨٥)

البيان	المجموع	المجموعات			
		الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
شرق الدلتا المساحة أهم المناطق	٦٨٧,٧	٢٧٣,٥ أهمها جنوب الحسينية وشمالها (١٤١,٨)	-	١٧٨,٩ جنوب طريق مصر الاسماعيلية الصحراوى (١٠٣,٦) وصحراء الصالحية (٥٦)	٣٧,٥ المنافع
سيناء	١٧٥,٥	٥٠ سهل الطينه	-	-	٥٦ الساحل الشمالي
٦٩,٥ شرق السويس وشرق البحيرات المرة					



أراضي المتوسط الزراعي في شرق الدلتا وشبه جزيرة سيناء

مقياس (كم)

ويظهر من الجدول ان اراضى المجموعة الاولى تمثل المركز الاول وهى اراضى ملائمة لزراعة المحاصيل التقليدية وحاجتها للطاقة والتسميد عادية ، كما ان قربها من العمران يقلل من تكلفة المرافق وقد تحتاج لشبكات صرف ، وهى صالحة للتوزيع على صغار الزراع بمعدل ٥ أفدنة للملائمة خيرة المزارع الصغير .

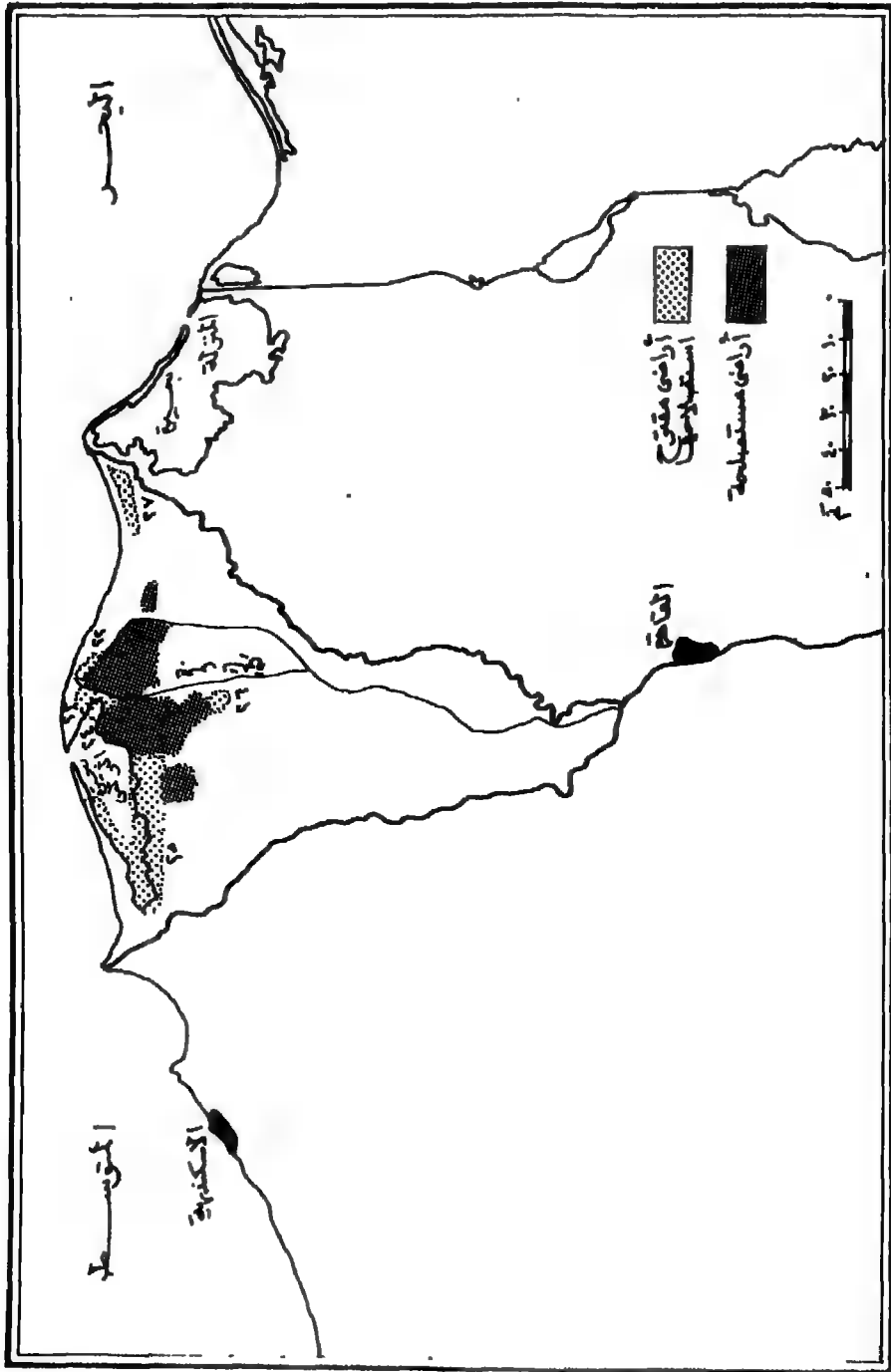
تلى اراضى المجموعة الاولى فى الاهمية اراضى المجموعة الثالثة وهى اراضى صحراوية رملية فى معظمها ، اسلوب الري الملائم لها هو الري بالرش أو التنقيط ، واسلوب الاستغلال الملائم لهذه الاراضى هو اسلوب المزارع الاسرية متوسطة الحجم من ١٥ - ٥٠ فدان (يفضل الشباب والخريجون لتقبلهم لاساليب الري المتطورة بشرط استيطانهم فى الارض) .

يلى هاتين المجموعتين فى الاهمية الساحية فى شرق الدلتا اراضى المجموعة الخامسة - مشروع الشباب - وهى اراضى رملية خشنة الى حد كبير وتحتاج الى ري يومى بالرش أو التنقيط ، والاسلوب الامثل لحيازتها هو اسلوب المزارع الكبيرة بحد أدنى ١٠٠٠ فدان مع تصنيع للمنتجات ولا تلائم صغار الزراع .

ثم المجموعة الاخيرة وهى المجموعة الرابعة - المنايف - وأرضها غالبا خشنة متموجة يلائمها اسلوب الري بالرش بمختلف انواه ويلائمها اسلوب المزارع التجارية ٢٠٠ - ٥٠٠ فدان ولا تصلح هى الاخرى لصغار الزراع .

ثانيا : التوسع الافقى فى منطقة وسط الدلتا : (شكل ١٠٢)

١- بلغت جملة مساحة الاراضى الاتى وردت فى مخطط وزارة الري لعام ١٩٧٥ ١٦٨٤ ألف فدان كان الجزء الكبر منها فى منطقة تجفيف بحيرة البرلس فى جنوبها وغربها ، (١٤ ألف فدان) وتربتها طينية رملية ثقيلة فى مساحة ٩٥ ألف فدان وطينية رملية الى طينية فى مساحة ١٩ ألف فدان ، كما تضم هذه المنطقة مناطق امتداد حفير شهاب الدين ، والخاصة والسناينة والزاوية وأم دلجل غرب السناينة والتربة فى هاتين المنطقتين رملية الى رملية حصوية وتقسم اراضى



شكل (١٥٢)

مسلحات التوسع النهرى بمنطقة وسط الدلتا

هذه المنطقة تبعا لمصدر مياه الري الى قسمين الاول يضم الاراضى التى تعتمد على مياه الصرف مباشرة دون خلط وتضم ١٣٣٩ ألف فدان منها ٩٧ ألف فدان فى مناطق تجفيف البرلس والكوم الاخضر ، والقسم الثانى - ٣٤٥ ألف فدان - قسمة بين السنانية وغرب البرلس والزاوية ويعتمد على المياه العذبة فى الري فى ترعة البلامون ومحطة كفر سعد وترعة امتداد منيل برمبال وترعة الزاوية .

٢- بتطبيق تصنيف الاراضى حسب مجموعات الاولوية - ١٩٨٥ - لا يظهر فى التقرير أكثر من ٥٩ ألف فدان تنتمى جميعها للمجموعة الاولى وقد سبقت الاشارة الى خصائص هذه المجموعة من الاراضى عند دراسة اراضى شرق الدلتا .

ثالثا : التوسع الزراعى الاقصى فى غرب الدلتا :

١- قدرت مساحة التوسع هنا - عام ١٩٧٥ - بنحو ٣٧٥ ألف فدان منها ٢١٤ ألف فدان من الاراضى الطينية و ١١٨ ألف فدان اراضى رملية والباقي ٤٣ ألف فدان - من الاراضى الطينية الملحية والطينية الطينية .

ومن توزيعها الجغرافى يظهر ان اعلى مساحة منها - ٢٨٤ ألف فدان - هى استكمال مشروع التوسع الزراعى فى غرب النوبارية وامتدادها والساحل الشمالى الغربى حتى منطقة الضبعة وتتميز هذه المنطقة وجود سلسلة الحواف الجيرية التى تمتد موازية للساحل الشمالى ، وتضم هذه المساحة ٢١٤ ألف فدان من الاراضى الطينية الرملية و ١٧ ألف فدان من الاراضى الرملية .

وتضم مناطق التوسع هنا الى جانب غرب النوبارية ٢٠ ألف فدان فى منطقة برسيق تستقطع من بحيرة ادكو وتريتها طينية ملحية ، ١٢٠ ألف فدان شرق الطريق الصحراوى - القاهرة / الاسكندرية ، وغرب الرياح الناصرى بين أبو غالب والخطاطبة وتريتها رملية الى رملية حصوية ويقدر انها سوف تعتمد فى ريعها على مياه الصرف الصحى ، ثم مساحات اقل من ذلك فى صحراء البوصيلى قرب رشيد ومنطقة الحاجز ، وتجفيف مريوط - امتدادا لمساحة ٥٠ ألف فدان سبق استصلاحها

جدول (٨٦)

الأراضي القابلة للاستصلاح فى غرب الدلتا حسب المجموعات - ١٩٨٥
(ألف فدان)

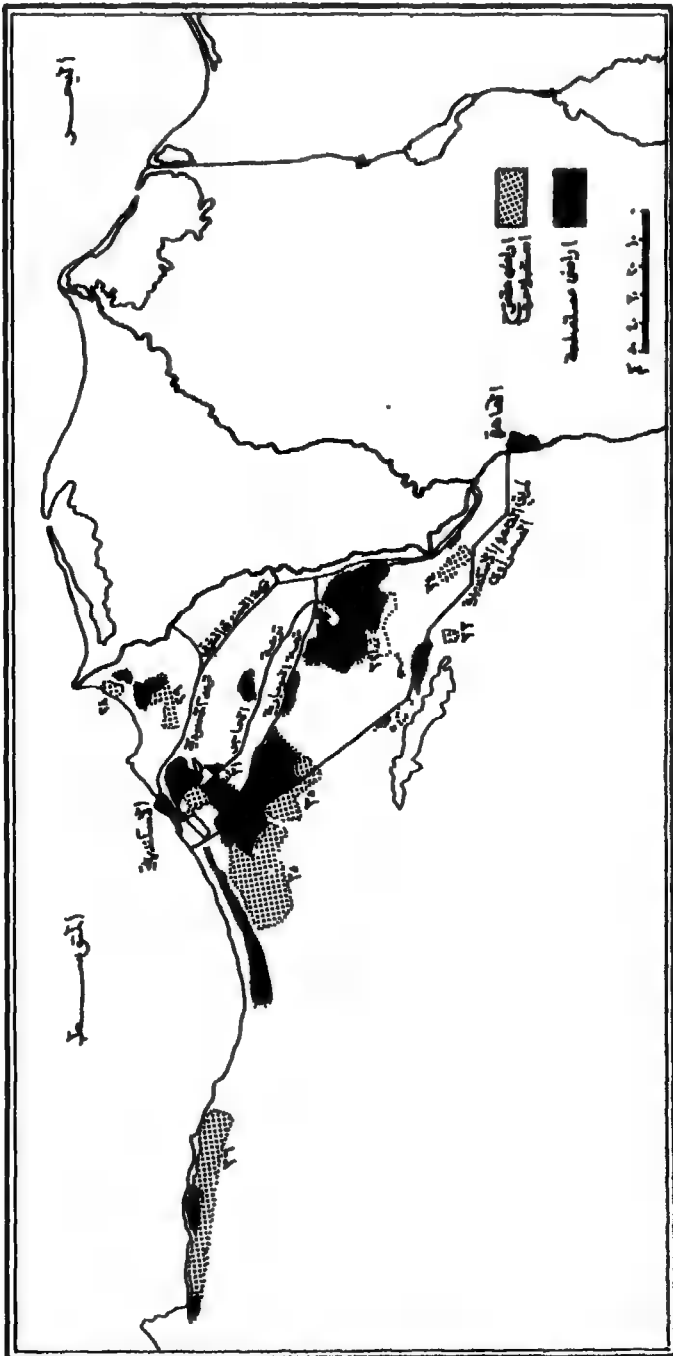
المجموعات	البيان				
	المجموع	الخامسة	الرابعة	الثالثة	الثانية
٥٧.٩	١٤٣١	-	٢١٣٦	١٥٩٢	٥٥
	شرق		كفر داود	ترعة	برسيق
	الطريق		(مدينة)	النصر	(ادكر)
	الصحراوى		(السادات)	(٦٥)	(٢٧)
	(٨٥٩)		(٩٩٦)	رأس	
	البيستان			الحكمة	
	(٤٩٣)			(٤٣)	
				الضبعة	
				(٣١٧)	

- ثم منطقة الانطلاق بالقطاع الجنوبي لمديرية التحرير وخمسة آلاف فدان الى الجنوب من وادى التطرون والى الغرب من الطريق الصحراوى - القاهرة / الاسكندرية .

والجدول (٨٦) يوضح توزيع أراضي غرب الدلتا حسب مجموعات الأولوية . ١٩٨٥ .

رابعا : التوسع الزراعى الافقى فى مصر الوسطى:

١- قدرت مساحات التوسع الزراعى الجديد عام ١٩٧٥ بنحو ١١٩٧ ألف فدان ، منها ٧٩ ألف فدان من الاراضى الطينية والطينية الرملية فى زمام بحر الغرق وبحيرة وهبى بالفيوم (٢٠ ألف فدان) وفى منطقة وادى الريان (١٥٠



شكل (١٩)

أراضي التوسع الزراعي بمنطقة غرب الدلتا والساحل الشمالي

ألف فدان) وتسعة آلاف فدان بمنطقة تصاريح الري النيلي والخفوج ببني سويف .
ومنها ٤٠٧ ألف فدان من الاراضى الرملية والرملية الحصوية فى منطقة غمازه
وجنوب بلدة الصف بالجيزة ، ومنطقة تصاريح الري النيلي والخفوج ، والدبة
السوداء بملوى فى محافظة المنيا ، ومنطقة صغيرة فى شرق اسيوط وابوصير فى
بنى سويف .

وقدر للمنطقة الاولى - ٧٩ ألف فدان - ان تروى ريا سطحيا و ٤٠٧ ألف
فدان تروى بالرش وجميعها تعتمد على المياه العذبة من النيل وبحر الفرق وترعة
الجيزة والمعنا والدبة السوداء .

٢- الجدول التالى يوضح توزيع اراضى مصر الوسطى على مجموعات الاولوية
المختلفة تبعا لتقرير ١٩٨٥ .

جدول (٨٧)

الأراضى القابلة للاستصلاح بمصر الوسطى حسب المجموعة
١٩٨٥ (ألف فدان)

المجموعات						البيان
الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	المجموع	
-	-	٤٥٧ وادي أسيوط الأعلى والأدنى (٣٠٠٠)	-	١٢٦٠٣ شرق أسيوط وشمال الصف (٢٣٠٥)	١٧٢	المساحة أهم المناطق ومساحتها

ويظهر من الجدول كما سوف يظهر عند توزيع اراضى مصر العليا ان مجموعتى

الأراضي الأولى والثانية وحتى الأراضي الطينية والطفلية والطينية الجيرية لا تتمثلان في أراضي الاستصلاح بهذين القسمين من أقسام خريطة مصر . كما يظهر أن معظم أراضي مصر الوسطى من الفئة الخامسة الرملية الخشنة والخصوية .

خامسا - التوسع الزراعي الأفقي في مصر العليا : شكل ١٠٤

١- قدرت مساحة التوسع الزراعي هنا عام ١٩٧٥ بمساحة ١٥٨٠٥ ألف فدان منها ١٠٩٥ ألف فدان من الأراضي الرملية والرملية الخصوية ، و ٤٩ ألف فدان من الأراضي الطينية الرملية .

أن توزيع الأولى على خريطة الاستصلاح في مصر يظهر أن أكبر مساحة منها في منطقة وادي خريط بكوم امبو (٤٠ ألف فدان) ثم منطقة توسع غرب قنا (٢٥٤ ألف فدان) ، ومنطقة الصعايدة - ادفو - (١٥ ألف فدان) ، ومنطقة غرب طهطا - سوهاج - ومناطق الفلاسي والمخادمة والكنوز وقفت والبياضية في قنا ، وكذلك مناطق حجازه ومكرم شرق قوس . ومنطقة شرق اسنا .

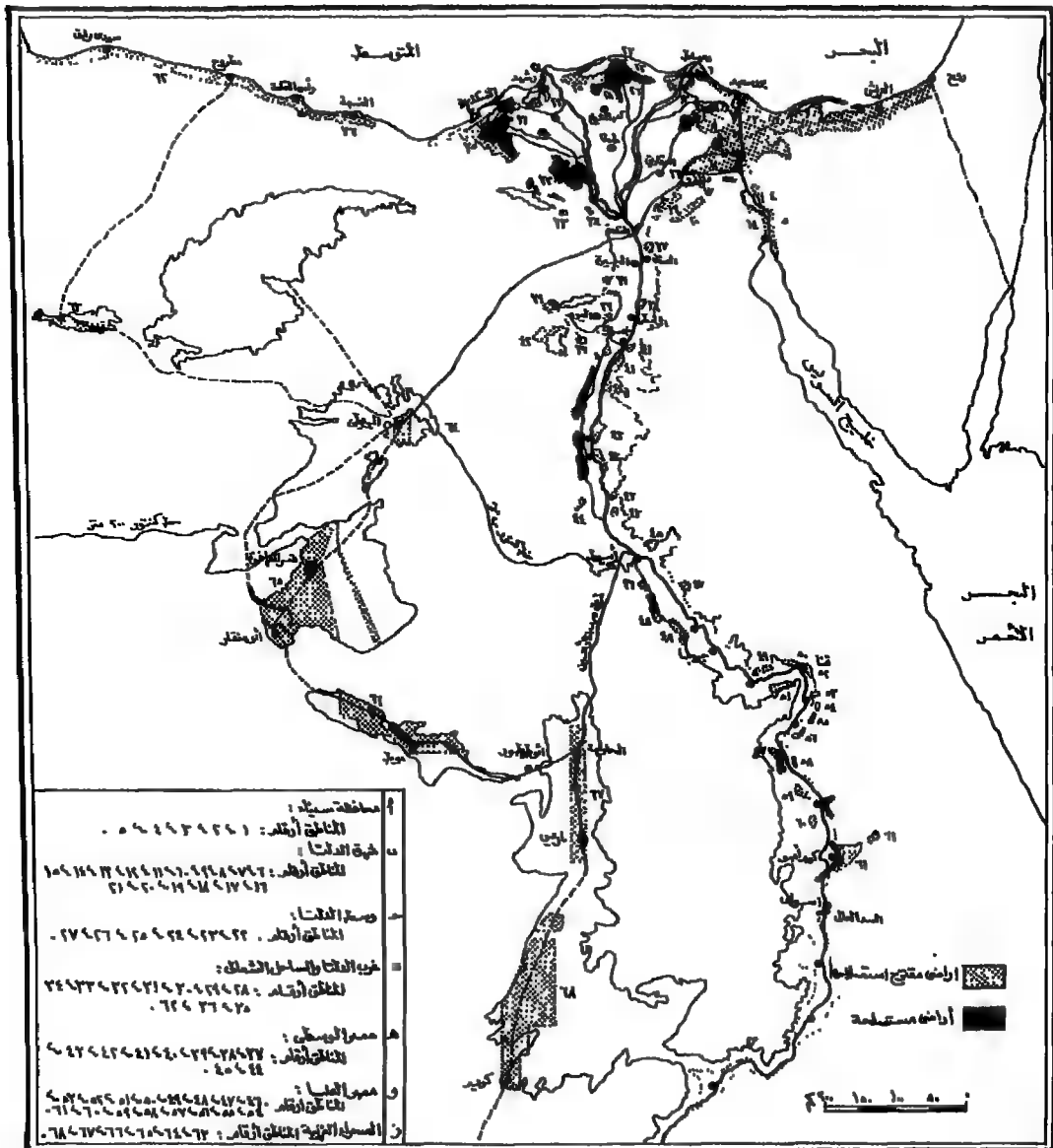
أما عن أسلوب الري المقترح فيظهر أن ١٠٩٥ ألف فدان هي الأراضي الرملية والرملية الخصوية تروى بالرش والمساحة الباقية - ٤٩ ألف فدان - تروى ربا سطحيا .

٢- الجدول التالي يوضح توزيع أراضي التوسع في مصر العليا مقسمة حسب مجموعات الأولوية - ١٩٨٥ .

جدول (٨٨)

الأراضي القابلة للاستصلاح بمصر العليا حسب المجموعة ١٩٨٥
(ألف فدان)

المجموعات						البيان
الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	المجموع	
-	-	٥٥٥٣ غرب كوم امبو (٢٤٥) وغرب الصعايدة وادي ناتاش	١٨ الصعايدة	١٣٤٥ وادي اللقطة (٤٨٥) وغرب قنا	٦٩١٦	المساحة أهم المناطق ومساحتها



مشاور (۱.۴)

رقم المنطقة	المنطقة	رقم المنطقة	المنطقة	رقم المنطقة	المنطقة	رقم المنطقة	المنطقة
١	الساحلية بين سهل	٢٨	صحراء البروسية	١٦	البريدية	٥٥	مكرم
٢	الطريق والبريد	٢٩	بريد	٢٠	وادي تسم	٥٧	وادي تسم
٣	الساحلية بين	٣٠	تجفيف مريوط	١٠	شرق سينا	٥٨	شرق سينا
٤	كتنور ٦٠ ٥	٣١	الخارج	١٣	الصادية	٥٩	الصادية
٥	سول القنطرة	٣٢	الاطلاق	٧	الكبانية	٦٠	الكبانية
٦	البحر الأحمر	٣٣	معدن جنوب	٦١	كوم امير وادي	٧٧	كوم امير وادي
٧	شرق قناة السويس	٣٤	وادي القنطرة	٥	خریط	٧٧	خریط
٨	كتنور ٤٠	٣٥	الضربة الحصى		مجموع		مجموع
٩	مجموع	٣٦	مصر مستورة				
١٠	شرق الدلتا	٣٧	الصحاري	٢٠	الصحراء الغربية		الصحراء الغربية
١١	الشرق السهل	٣٨	التراب على ترعة	٦٢	السهل الشمالي		السهل الشمالي
١٢	بروسية/ديما	٣٩	النصر	١٤٠	الغربي		الغربي
١٣	جنوب بروسية	٤٠	السهل الشمالي	٦٣	سيوة		سيوة
١٤	شمال الحسنة	٤١	الغربي ومعدن	٦٤	الجزيرة		الجزيرة
١٥	جنوب الحسنة	٤٢	ترعة النصر	١٠٠	البحر الأحمر		البحر الأحمر
١٦	شرق منطقة	٤٣	مجموع	٦٦	الدلتا		الدلتا
١٧	بحر البحر	٤٤	مصر الوسطى		وادي الغرب		وادي الغرب
١٨	شمال الساحلية	٤٥	تراب الصف	١٠	الغربية والغربي		الغربية والغربي
١٩	سول جنوب	٤٦	جنوب الصف	٦٨	جنوب وادي		جنوب وادي
٢٠	بروسية	٤٧	التراب على بحر		مجموع		مجموع
٢١	غاروكر	٤٨	البحر الأحمر	٢٠	المجموع الكلي		المجموع الكلي
٢٢	غرب الدلتا حتى	٤٩	أبو صير بن سوي				
٢٣	كتنور ٢٠	٥٠	الصحاري النائية				
٢٤	شرق الدلتا	٥١	والبحر بن سوي				
٢٥	البحر الأحمر	٥٢	وادي الزمان				
٢٦	شرق الدلتا	٥٣	الصحاري النائية				
٢٧	للاص	٥٤	والبحر				
٢٨	صحراء الساحلية	٥٥	للتا				
٢٩	مديرة الشيا	٥٦	البحر الأحمر				
٣٠	الصحاري	٥٧	شرق أسبوت				
٣١	شرق الدلتا	٥٨	مجموع				
٣٢	التراب على المطرية	٥٩	مصر العليا				
٣٣	مجموع	٦٠	الدائم				
٣٤	وسط الدلتا	٦١	وادي الشيخ				
٣٥	معدن حبر	٦٢	غرب مطوط				
٣٦	شمال الدلتا	٦٣	الغربي				
٣٧	البحر	٦٤	الطريق				
٣٨	الحاشية	٦٥	تراب قنا				
٣٩	تجفيف البراري	٦٦	البحر				
٤٠	الزراعة	٦٧	قط				
٤١	الاستراتيجية وأم دجل	٦٨	حجاز				
٤٢	مجموع	٦٩	مجموع				

سادسا :- التوسع الزراعى فى الصحراء الغربية : (١٩٨٥) .
تعتبر منطقة الساحل الشمالى الغربى من اهم مناطق الصحراء الغربية فهى
تضم ٣٢٧٣ ألف فدان من فئات الدرجة الثانية والثالثة وتصلح لجميع المحاصيل
والاشجار . (شكل ١٠٤)

فى سيوه اوضحت دراسات المسح وجود ٧٢٠٠ فدان من اراضى الدرجة الثانية
و ٩٩٠ فدان من اراضى الدرجة الثالثة ومساحات اقل من اراضى الدرجة الرابعة
والخامسة واطهرت امكانيات التوسع فى ٢٣ ألف فدان جديدة .

أما الواحة البحرية فقد اجريت فيها دراسة استكشافية فى مساحة ٣٧٥ ألف
فدان اظهرت ان ما يزيد على ١١ ألف فدان منها من الدرجة الثانية والثالثة .
وفى الداخلة يمكن التوسع الجديد فى ٦٠ ألف فدان رغم وجود مساحات تزيد
على ٣٠٠ ألف فدان من اراضى الدرجة الثانية والثالثة .
وفى الخارجة تمت دراسات استكشافية فى مساحة ١٨ مليون فدان ترتبها
منقولة بفعل المياه وبعضها رملية خفيفة يصلح منها للتوسع ١٥٠٠٠ فدان ،
ولو ان امكانيات التوسع قد لا تسمح بأكثر من ٤٠ ألف فدان تحتاج الى ٢٩٠ بئرا
جديدة .

وفى جنوب الواحة الخارجة تمت دراسة من الصور الجوية مع التحقق الحقلى
اثبتت وجود ٢٦٠ ألف فدان من الدرجات الاولى والثانية و ٦١٠ ألف فدان من
الدرجات الثانية والثالثة وجميعها تحت كنتور ١٦٠ م ، ويمكن التوسع فى مساحة
١٣٥ ألف فدان .

أما وادى النطرون فتوجه امكانيات المياه الجوفية فيه للشرب فى مدينة السادات

(٦) الدراسة التركيبية لأراضى التوسع الزراعى الاقصى ١٩٨٥ (١)

(جدول ٨٩ وخريطة ١٠٥)

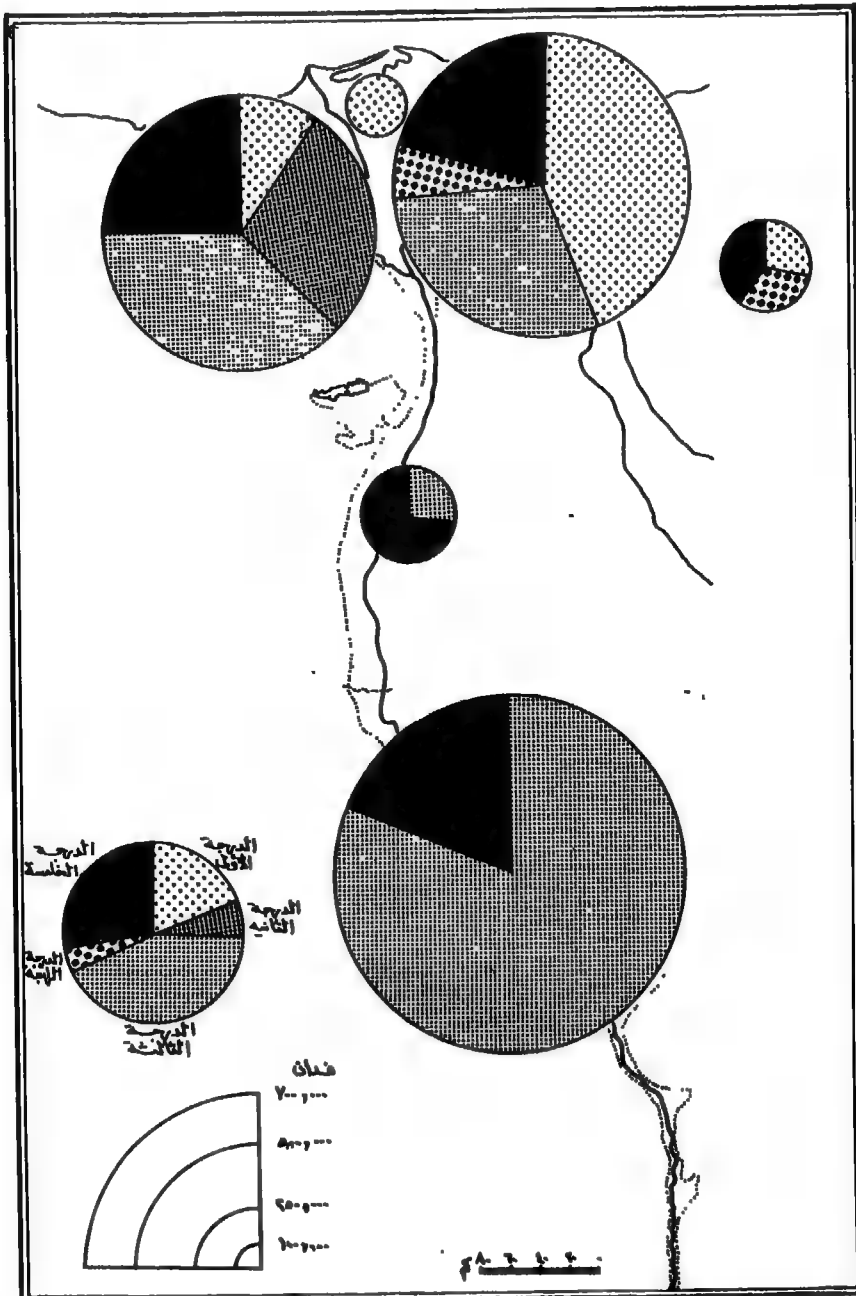
الجدول التالى يوضح الصورة التركيبية لتوزيع الاراضى القابلة للاستصلاح
حسب المنطقة الجغرافية ومجموعات الاراضى الخمس وترتيب كل منطقة جغرافية
فى المجموع الكلى وكل فئة من مجموعات الاراضى الخمس وترتيب كل منطقة
جغرافية فى المجموع الكلى وكل فئة من مجموعات الاراضى الخمس .

جدول (٨٩)

دراسة تركيبية لأراضي الاستصلاح في مصر ١٩٨٥ (١)
(ألف فدان)

البيان	المجموعات				
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة - المجموع
شرق الدلتا الترتيب في مصر .. في المنطقة	٢٧٣,٥ (الأول) (١)	-	١٧٨,٩ (الثالث) (٢)	٣٧,٥ (الثاني) (٤)	١٣٢,١ (الثالث) (٣)
سيناء الترتيب في مصر .. في المنطقة	٥٠,٠ (الرابع) (٣)	-	-	٥٦,٠ (الأول) (٢)	٦٩,٥ (الخامس) (١)
وسط الدلتا الترتيب في مصر .. في المنطقة	٥٩,٠ (الثاني) (١)	-	-	-	٥٩,٠ (السادس) (١)
غرب الدلتا الترتيب في مصر .. في المنطقة	٥٥,٠ الثالث (٤)	١٥٩,٢ (الأول) (٢)	٢١٣,٦ (الثاني) (١)	-	١٤٢,١ (الأول) (٣)
مصر الوسطى الترتيب في مصر .. في المنطقة	-	-	٤٥,٧ (الرابع) (٢)	-	١٣٦,٣ (الرابع) (١)
مصر العليا الترتيب في مصر .. في المنطقة	-	-	٥٥٥,٣ (الأول) (١)	١,٨ (الثالث) (٣)	١٣٤,٥ (الثاني) (٢)
المجموع الترتيب	٤٣٧,٥ (٣)	١٥٩,٢ (٤)	٩٩٢,٥ (١)	٩٥,٣ (٥)	٦٠٥,٥ (٧)

(١) المجلة الزراعية الممد السادس / السنة الثانية والعشرون - يونيو ١٩٨٦
(مركب من جدول ٥ ص ٣٠ ، ص ٣٤) ويلاحظ اختلاف المجموع في هذا الجدول
نتيجة وجود أراضي غير محصورة .



يظهر من تحليل الجدول السابق أولاً : تبعاً لمساحية كل مجموعة من المجموعات الخمس :

١- ان اكبر مساحة من اراضى الاستصلاح التى اشار اليها تقرير ١٩٨٥ يقع فى المجموعة الثالثة وهى الاراضى الصحراوية الرملية التى يناسبها اسلوب المزارع الاسرية متوسطة الحجم ١٥ - ٥٠ فدان ويلتزمها اسلوب الرى بالرش فى صورته المختلفه ، وقد تصل تكاليف الرى والصرف الاستثمارية فيها الى ٢٢٦٣ جنيه للفدان فى حالة الرى بالتنقيط فى مصر السفلى و ٢٢٩١ جنيه فى مصر العليا والوسطى . أما التكاليف السنوية للرى والصرف فتتراوح بين ٢٣٠ ، ٤٠٢ جنيه فى السفلى و ٢٥٠ ، ٤٣٠ جنيه فى مصر العليا والوسطى (١)

يلى هذه المجموعة - المجموعة الخامسة وهى الاراضى الرملية الخشنة الخصوبة التى تحتاج الى رى يومى بالرش الالى أو التنقيط ، والاسلوب الامثل لاستغلالها هو المزارع الكبيرة التى حدها الادنى ١٠٠٠ فدان مع تصنيع المنتجات ، ولا تصلح لصغار الزراع والتكاليف الاستثمارية للرى والصرف والتكاليف السنوية هى نفس تكاليف المجموعة الثالثة السابقة .

(١) المجلة الزراعية - العدد السادس / السنة الثامنة والعشرون (يونية ١٩٨٦) ص ٣٥ .
وبالتالى يظهر ان الاستصلاح فى هاتين الفئتين اللتين تمثلان المركزين الاول والثانى مساحة لن يحل مشكلة الفلاح الصغير وان كان يمكن ان يحل مشكلة توفير الغذاء .

يلى هاتين المجموعتين المجموعة الاولى - مجموعة الاراضى الطينية وخاصة فى شمال الدلتا - وهى التى تلائم المحاصيل التقليدية ومنها الارز والقطن ، وهى مثالية للتوزيع على صغار الزراع بمعدل ٥ أفدنة فهى تلائم خبرة الفلاح الصغير واحتياجاتها للطاقة والتسميد والمرافق محدودة نسبياً وتتراوح جملة تكاليف الرى

والصرف الاستثمارية فيها بين ١٢٣٣ جنيه فى مصر السفلى و ١٣٣٩ جنيه فى مصر الوسطى والعليا، أما التكاليف السنوية فتتراوح بين ٢٣١ جنيه فى مصر السفلى و ٢٥١ جنيه فى مصر الوسطى والعليا .

أما المجموعة الرابعة من حيث جملة المساحة فهى الفئة الثانية فى التصنيف وهى الاراضى الطفلة الرملية والطميية الجيرية وغير الجيرية وتقتصر على غرب الدلتا ، وتشابه التكاليف الاستثمارية للرى والصرف وتكاليف التشغيل السنوية مع تكاليف المجموعتين الثالثة والخامسة التى سبقت الاشارة اليها . اما المجموعة الخامسة من حيث جملة مساحة الاستصلاح فهى الفئة الرابعة فى التصنيف وهى من الاراضى الخشنة المتموجة التى يلائمها - اسلوب الرى بالرش بمختلف أنواعه أو الرى بالتنقيط والاسلوب الامثل لحيازتها واستغلالها هو المزارع التجارية ٢٠٠- ٥٠٠ فدان ولا تصلح لصغار الزراع وتتراوح التكاليف الاستثمارية للرى والصرف فيها بين ٩٨٥ جنيه للفدان فى مصر السفلى و ١٠١٠ جنيه للفدان فى مصر الوسطى والعليا فى حالة الرى بالرش المدفعى وأقل من ذلك فى الرش المحورى أما تكاليف التشغيل السنوية فتتراوح بين ٢٠٠ جنيه للفدان فى مصر السفلى و ٢٨٣ جنيه للفدان فى مصر العليا والوسطى .

ثانيا - ترتيب اقسام مصر المختلفة تبعاً لجملة المساحة القابلة للاستصلاح :

يظهر من الجدول ان مصر العليا تأتى فى المركز الاول (٦٩١٦ ألف فدان) خريطة شكل (١٠٥) ويفسر هذا المركز وجود مساحة كبيرة قابلة للاستصلاح ٣٤٥ ألف فدان - فى غرب كوم امبو - يليها فى الترتيب منطقة شرق الدلتا حتى بدون سيناء ، ويأتى فى المركز الثالث غرب الدلتا ثم سيناء فى المركز الرابع ومصر الوسطى فى المركز الخامس ووسط الدلتا فى المركز السادس .

- ثالثا - يظهر من تتبع كل فئة من الفئات الخمس فى اقسام مصر المختلفة أن :
- ١- فى الفئة الاولى يحتل شرق الدلتا المركز الاول يليه وسط الدلتا وغرب الدلتا وسيناء ولا تظهر هذه الفئة فى مصر الوسطى والعليا .
 - ٢- اراضى الفئة الثانية تقتصر على غرب الدلتا .
 - ٣- اراضى الفئة الثالثة تظهر بدرجة واضحة فى مصر العليا - المركز الاول - ثم غرب الدلتا فى المركز الثانى ، وشرق الدلتا فى المركز الثالث ثم مصر الوسطى فى المركز الرابع ولا تظهر اراضى هذه الفئة فى سيناء أو وسط الدلتا .
 - ٤- أما اراضى الفئة الرابعة فتظهر فى سيناء فى المركز الاول ثم شرق الدلتا فى المركز الثانى ومصر العليا فى المركز الثالث ولا تظهر اراضى هذه الفئة فى وسط الدلتا وغربها ومصر الوسطى .
 - ٥- اراضى الفئة الخامسة تظهر بشكل واضح فى غرب الدلتا ، تليها فى الترتيب مصر العليا فشرق الدلتا فمصر الوسطى فسیناء ولا تظهر هذه الفئة فى وسط الدلتا .
- رابعا - من تتبع الفئات الخمس داخل كل قسم من أقسام مصر يظهر ما يأتى :
- ١- فى شرق الدلتا تظهر اراضى الفئة الاولى فى المركز الاول تليها اراضى الفئة الثالثة فالخامسة والرابعة ولا تظهر فيها اراضى الفئة الثانية .
 - ٢- فى سيناء يحتل المركز الاول اراضى الفئة الخامسة فالرابعة فالقائمة الاولى .
 - ٣- فى وسط الدلتا لا يتمثل الا فئة واحدة هى الفئة الاولى .
 - ٤- فى غرب الدلتا لا تظهر الفئة الرابعة ، وتمثل الفئة الثالثة المركز الاول تليها الفئة الثانية ثم الخامسة فالقائمة الاولى فى المركز الرابع .
 - ٥- فى مصر الوسطى تحتل اراضى الفئة الخامسة المركز الاول تليها الفئة الثالثة فى المركز الثانى ولا تظهر الفئات الثلاث الاخرى .
 - ٦- اما مصر العليا التى تحتل المركز الاول فى مجموع مساحات الاراضى فتحتل اراضى الفئة الثالثة فيها المركز الاول تليها اراضى الفئة الخامسة فالرابعة ولا تتمثل الفئتان الاولى والثانية .

(٧) البحيرات الشمالية ومشروعات الاستصلاح الزراعى الافقى: (١)

فى الجزء السابق من الدراسة تكرر ذكر البحيرات الشمالية ضمن مشروعات التوسع الزراعى الافقى وخاصة بحيرات مريوط وادكو والبرلس ، وصنفت اراضيها تبعا لتقسيم اراضى الاستصلاح ، كما وضعت اساليب ريها واسلوب حيازتها واستغلالها ، ولكننا فى هذا الجزء من الدراسة نشير الى البحيرات الشمالية وخاصة بحيرة المنزلة والبرلس - بهدف اولا الحيلولة دون فقد هذه المياه فى البحر بلا مبرر وثانيا امكان الاستفادة بمياه البحيرات فى رى اراضى الاستصلاح الجديدة ، ومن هنا جاءت مناسبة الاشارة الى هذا المشروع فى هذا المقام ، على ان تتضمن هذه الاشارة :

أولا - عرض موجز لوجهات النظر المختلفة فى المشروع : وزارة الرى - أكاديمية البحث العلمى ، وزارة الزراعة ، شعبة الانتاج الزراعى بالمجالس القومية المتخصصة ثانيا - عرض موجز للمشروع يتضمن :

١- فكرة المشروع واسلوب تطبيق الفكرة .

٢- الاعتراضات التى واجهت المشروع .

٣- المشروعات البديلة التى قدمت لتوظيف مياه السدة الشتوية .

أولا - وجهات النظر المختلفة الخاصة بمشروع تخزين مياه السدة الشتوية فى بحيرتى البرلس والمنزلة :

اختلفت الآراء ووجهات النظر تجاه المشروع فعلى حين ترى وزارة الرى - التى تقدمت بالمشروع - جدوى المشروع لتخزين مياه السدة الشتوية ومنعها من الضياع

(١) اعتمدت هذه الدراسة على مقال للدكتور سعد نصار عميد كلية الزراعة بجامعة الفيوم بالاشتراك مع فريق من الباحثين ، المجلة الزراعية - العدد الثامن - السنة الثامنة والعشرون - أغسطس ١٩٨٦ . ص ٩ - ص ١٨ .

فى البحر للاستفادة بها فى رى المناطق المستصلحة شرق الدلتا ووسط وغربها - اعذاب مياه البحيرات - وتقدم لذلك اسلوب التنفيذ ، وتستند فى رأيها على ان الاراضى فى منطقة البحيرات طميية ، واذا كانت ملحية فيسهل غسلها وهى اراضى منخفضة المنسوب لا تحتاج الى رى بالرفع ، وبالتالي فهى تقلل من تكاليف الطاقة ، يضاف الى ذلك ان المنطقة فى شمال الدلتا قريبة من مناطق العمران السكانى - مخالفة بذلك المناطق الصحراوية - لها خدماتها فى الامتداد المباشر للرقعة الزراعية القائمة ، كما تستند فى رأيها الى أن تخفيف جزء من البحيرات لزراعتها بالمياه الجديدة وان كان سيعطى عائدا من الزراعة فى بداية الاستغلال اقل من الانتاج السمكى الحالي فانه بعد ١٥ سنة سيكون العائد من الاستثمار الزراعى افضل من العائد من الاستثمار السمكى ، اضافة الى ان تجارب الاستثمار السمكى فى بحيرة قارون - ٥٠ سنة استغلال - وبحيرة السد العالى لم تحقق الاهداف التى رسمتها دراسات الجدوى لاستغلالها .

فى الجانب الآخر تقف وزارة الزراعة واكاديمية البحث العلمى ، يرون ان استغلال البحيرات فى انتاج الاسماك بحالتها الحالية - والتى سوف تتأثر باعذاب البحيرات - أفضل ، فهى توفر غذاء على القيمة ، سهل الاستخدام وارخص من كل انواع البروتين الحيوانى الاخرى ، اضافة الى ان هناك تخوفا من تخفيف البحيرات على الساحل المصرى الشمالى من زحف المياه المالحة وقع منسوب المياه الباطنية فى الاراضى المنزرعة ، كما ان البحيرات الشمالية يمكن ان تكون مصدرا لاعلاف عالية القيمة الغذائية ، ويمكن معها التوسع فى تربية الماشية وخاصة الابقار .

اما شعبة الانتاج الزراعى بالمجالس القومية المتخصصة فيتلخص رأيها فى تخفيف جزئى لبحيرتى البرلس والمنزلة وادكو ومربوط وسهل الطينة ، وقدرت المساحة التى تخفف بامان بنحو ٦٨٦ ألف فدان على ان يبقى الجزء الباقى من البحيرات كما هو يستخدم فى الانتاج السمكى فقط والمحافظة على خصائص المياه لهذا الغرض .

ثانيا - عرض موجز للمشروع ومناقشة :

١- فكرة المشروع وأسلوب تطبيقه :

قامت فكرة المشروع على اساس الاستفادة بمياه السدة الشتوية لرى مساحات التوسع الزراعى فى بعض اراضى شمال الدلتا ، عن طريق تخزينها فى البحيرات الشمالية - المنزلة والبرلس - ثم اعادة سحبها واستخدامها فى الرى .

ويتم التخزين عن طريق انشاء جسور حول البحيرة بعرض عشرين مترا وبارتفاع أربعة امتار فى حالة بحيرة البرلس وارتفاع ثلاثة امتار حول بحيرة المنزلة ، مع غلق البواغيز والمنافذ الموصلة بين البحيرات والبحر .

اما مياه السدة الشتوية فتنتقل الى البحيرات عن طريق قناة تأخذ من امام قنطرة ادفينا على فرع رشيد الى بحيرة البرلس ، اما بحيرة المنزلة فتتم تغذيتها من فرع دمياط عن طريق ترعة السلام عن طريق اقامة قنطرة على فرع دمياط - قنطرة دمياط الجديدة - وفى الحالتين يعاد استخدام المياه المخزونة فى البحيرتين فى زراعة اراضى شمال الدلتا المستصلحة .

واقترح المشروع - وزارة الرى - ان يكون التخزين فى بحيرة البرلس على مستوى ٢٥ مترا وفى بحيرة المنزلة على منسوب ١٥ مترا .

وكأسلوب لتفادى تداخل المياه المالحة ورفع منسوب الماء الارض افترض المشروع الحفاظ على منسوب ٥٠ مترا كسعة ميتة توجد ضغطا مقابلا لضغط المياه المالحة .

كما افترض المشروع ان يتم تفريغ البحيرات ان يتم تفريغ البحيرات فى شهر نوفمبر تمهيدا لاستقبال المياه الجديدة وحددت امكانيات المشروع ب ٦٥ مليار م^٣ يفقد منها سنويا مايقرب من ٤ مليار والباقى يوزع الى البحيرتين عن طريق فرع دمياط (١ مليار) على ان يكون السحب من بحيرة البرلس فى حدود ١٥ مليار م^٣ ومن بحيرة المنزلة فى حدود ٨٠ م^٣ .

٢- مناقشة المشروع : (١١)

اثار مشروع تخزين المياه فى البحيرات الشمالية الكثير من الجدل والمعار
ويستند المعارضون للمشروع على الاعتبارات التالية :

١- ان صافى الكمية التى سوف يستفاد بها من مياه السدة الشتوية لن تزيد
على ٦.٠ مليار م^٣ أو ١٥٪ من جملة المياه التى تفقد فى البحر سنويا .
٢- سوف يؤدى رفع منسوب المياه فى البحيرتين بين ١.٥ مترا فى المنزلة و
٢.٥ مترا فى البرلس الى رفع منسوب المياه الجوفية وزيادة مياه الرشح فى المناطق
المحيطة بالبحيرتين وبالتالى يتأثر خصوبة هذه الاراضى، اضافة الى تكون البرك
والمستنقعات فى المناطق المنخفضة .

٣- يفترض المشروع سد مداخل البحيرات على البحر وعزل البحيرات تماما ، مع
خلط مياه البحيرات مع المياه العذبة ومياه المصارف ، الامور التى تؤثر أولا فى
منع حركة المياه من البحر والبحيرات التى كانت تقلل من الآثار الضارة للتلوث ،
وتؤدى ثانيا الى تكوين بيئة صالحة لكثير من الامراض والآفات كالملاريا والحمى
الصفراء وغيرها مما يمكن ان ينقله سمك البلطى للانسان فى كل مكان .

٤- يقوم فى البحيرات حاليا نشاط زراعى نباتى حيوانى الى جانب الصيد ،
يتم ذلك على الجزر التى تنتشر فى البحيرتين ويقدر عددها بحوالى ألف جزيرة فى
بحيرة المنزلة تبلغ مساحتها ٣١ ألف فدان ، ٧٣ جزيرة فى بحيرة البرلس مساحتها
٣٠٠٠ فدان .

ويقدر الثروة الحيوانية فى بحيرة المنزلة وحدها بحوالى ٧ آلاف رأس من
الماشية تعادل ٥٠٪ من ماشية مركز المنزلة .

(١١) سعد نصار - المرجع السابق ص ٩ - ص ١٨ .

هذا النشاط الزراعى سوف يختفى مع تنفيذ المشروع ورفع منسوب المياه فى البحيرتين .

٥- يقدر انتاج بحيرتى البرلس والمنزلة بحوالى ٣٥٪ - ٤٥٪ من جملة انتاج الجمهورية وهو من الاسماك البحرية المرتفعة القيمة ، كما تعتبر البحيرات مراعى طبيعية متصلة بالبحر تقدم الزريعة الطبيعية للمناطق الاخرى ، هذه القيمة الاقتصادية سوف تتأثر كثيرا مع تغير الظروف المائية للبحيرات ومع عزلها عن الاتصال بالبحر اذ أن هذا العزل سوف يترتب عليه :

أ - كسر دورة حياة الاسماك المهاجرة ، وهجرتها الى مناطق اخرى وهى اسماك البورى والثعابين والجمبرى والقاروص واللوت .

ب - تغير فى التركيب الصنفى الى الاسماك النيلية منخفضة القيمة نسبيا .

ج - القضاء على حركة خروج الاسماك الى البحيرة الى البحر لوضع البيض ومنع رجوع الزريعة الى البحيرات .

د - انقراض الزريعة سوف يؤثر على تغذية المزارع الداخلية فى بحيرة قارون ووادى الريان سيقضى على ٨٠٪ من المزارع السمكية .

هـ - احاطة البحيرتين بسور بعرض ٢٠ مترا سيؤدى الى القضاء على المزارع السمكية القائمة حول البحيرات والتي تصل مساحتها الى حوالى ١١ ألف فدان تعطى اربعة آلاف طن من الاسماك سنويا وسوف يتم كذلك القضاء على الخوش ، داخل البحيرتين وتقدر مساحتها بنحو ٧٧ ألف فدان تنتج ٣٠ ألف طن من الاسماك ، وهى مصدر دخل لعدد كبير من السكان .

و- بعد الاعذاب سوف تتزايد معدلات نمو الاعشاب مما يؤدى الى اعاقه عمليات الصيد وارتفاع تكاليف مقاومة هذه الحشائش .

٦- مع هذا الفاقد من الانتاج السمكى لن يتحقق العائد المجزى من الاستغلال الزراعى ، فالاراضى التى سوف تستفيد من المياه المخزونة فى البحيرات لن تصل الى الحد الانتاجى قبل ١٠ - ١٥ سنة .

٧- سوف يكون للمشروع آثاره الاجتماعية فسوف يتأثر دخل مجموعة الصيادين العاملين بالبحيرات بالصيد أو الزراعة أو الحرف الأخرى ، الامر الذى يؤدي الى هجرة اعدادا منهم ، وقد يؤدي ذلك كذلك الى خلل اقتصادى وأمنى بالمنطقة من خلال القيام بأعمال غير مشروعه لتعويض النقص فى دخولهم .

٣- المشروعات البديلة التى قدمت لتوظيف مياه السدة الشتوية :

تضمنت المشروعات التى قدمت لتوظيف مياه السدة الشتوية عددا من المشروعات التى تتصل بتخزين المياه ، وبعضها الآخر يتصل بالاستفادة بهذه المياه أما مشروعات التخزين فمنها ما يرى امكانية التخزين فى مجرى النيل نفسه عن طريق تلية القناطر القائمة فى المياه الفائضة شتاء الى النيل للاستفادة بها خلال الصيف .

ومن مشروعات التخزين الأخرى تخزين المياه الفائضة شتاء فى المنخفضات الموجودة بالصحراء العربية ، ووادى النطرون ومنها يمكن تغذية الخزان الجوفى ، كما يمكن زيادة مخصصات ترعة النصر الامر الذى يتطلب توسيع هذه التربة وسحب المياه من المنخفضات الى التربة .

أما مشروعات استخدام هذه المياه فيرى بعضها امكانية تعديل نظام تغذية ترعة السلام لتتغذى من مياه النيل العذبة بدل مياه البحيرات .

ويرى بعضها امكان الاستفادة بالمياه المخزونة فى عمليات غسيل الاراضى الجديدة باعطاء رية أو ريتين خلال فصل الشتاء .

ويرى بعضها الآخر امكانية تعديل التركيب المحصولى الراهن الذى يؤدي الى توفير قدر كبير من الايراد المائى خلال الشتاء

وذلك بزيادة مساحة قصب السكر والقمح وبالتالي خفض كمية الفائض من مياه الشتاء ، كما يمكن التوسع فى زراعات الشعير والقمح بمنطقة الساحل الشمالى الغربى عن طريق توفير مصدر دائم للرى .

مصادر الدراسة

الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء

١- الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٨٦/١٩٥٢ -١
يونية ١٩٨٧.

٢- الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٠
مرجع رقم (٧-٢٤٢٣/١٩٨٣) يونية ١٩٨٣ .

٣- الحياة الزراعية ١٩٦٥- اجمالى الجمهورية .
مرجع رقم (١١١٧١/١٩٧٤) يولية ١٩٧٤

٤- احصاءات الانتاج السمكى فى جمهورية مصر العربية ١٩٨١ .
٥- احصاءات الثروة الحيوانية ١٩٨١ .

مرجع رقم (٧١/١٢٤١٢/١٩٨٢) . ديسمبر ١٩٨٢ .

البحوث والدراسات

١- على نجيب :

التنمية الزراعية وعلاقات الانتاج

دراسات اشتراكية - السنة الثامنة (٦) يونية ١٩٧٩ .

٢- مجدى عبد الحميد السرسى « الرى ومشكلات الزراعة فى دلتا النيل -
دراسة جغرافية ١٩٨٥

رسالة دكتوراه غير منشورة - قسم الجغرافية / كلية البنات / جامعة عين
شمس (جزئين) .

٣- مركز بحوث الشرق الأوسط/جامعة عين شمس

محمد أبوالعلا محمد - مقومات وضوابط التنمية الزراعية فى مصر - القاهرة

١٩٨٤

سلسلة دراسات عن الشرق الأوسط (١٦)

٤- المجلة الزراعية :

العدد الخامس - السنة التاسعة والعشرون - مايو ١٩٨٧

العدد السادس - السنة الثامنة والعشرون - يونية ١٩٨٦

العدد الثامن - السنة الثامنة والعشرون - أغسطس ١٩٨٦

العدد التاسع - السنة الثامنة والعشرون - أغسطس ١٩٨٦

٥- الندوة الدولية لحوض النيل - مارس ١٩٨٧/٧/١

معهد البحوث والدراسات العربية - جامعة القاهرة .

أ- أحمد سليم خليل :

ثروة النيل السمكية .

ب- حسنى عبد الحميد ، سعيد عبد المقصود :

أ- المحاصيل التصديرية ومشاكلها ب - محاصيل الغذاء ومشاكلها .

ج - حسنى عبد الحميد ، مصطفى السعيد عبدالعزيز .

الموارد السمكية فى جمهورية مصر العربية وامكانيات تنمية انتاجها السمكى .

د - سعيد عبد المقصود ، حسنى عبد الحميد :

دراسة تحليلية للعمالة الزراعية فى القطاع الزراعى فى مصر .

هـ- عمر محمد على محمد :

العلاقة بين اتفاقية ١٩٢٩ واتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل

و - محمد عبدالهادى راضى :

نقص المياه والآثار المترتبة عليه .

٦- مركز تنمية الصادرات المصرية :

أنباء الصادرات - نشرة شهرية .

٧- المركز المالى للزراعة :

مجموعة ابحاث مؤتمر تنمية الصادرات الزراعية المصرية - فبراير /مارس

١٩٨١ م

9-Evolution of the Egyptian Agriculture during 1973 - 1984 .

10- Robert Collins : Description of Proposed Paper : The Jonglei Canal.

11- Majaju . B : The Exporters and Importers of the Nile Waters : Problems and Problems and Prospects for Cooperation .

12- Holz, Robert Kenneth, : An Examination of Land Resources of The Nile River Delta From Space Photographs and NOAA- AVARR Data .

13- Kamal Roshdy Ghobrial : Some Land Resources Problems in Nile Valley .

14- Farouk Kamel Ezz-eldin : The Role of The River Transportation in Developing The Region of The Lake of The High Dam.

15- El-Hassanin A.S. : Evaluation of Soil Characteristics and Land Capability Classes As a Guide For Planning A Pilot Irrigation Farm in Some Desert Areas in Egypt .

16- Waterbury , John : National Sovereignty and Steps Towards Supranational Management of water Resources in The Nile Basin .

- Mahmoud Abu-Zeid : Nile Water Quality After Construction of The Aswan High Dam.

الكتب العامة

١- أنور عبدالعليم :

الثروة المائية في الجمهورية العربية المتحدة ووسائل تنميتها - الاسكندرية

.١٩٦١

٢- جمال حمدان :

أ ~ شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان (أربعة أجزاء)

عالم الكتب القاهرة ١٩٨٠

ب- من خريطة مصر الزراعية - الطبعة الأولى - دار الشروق - ١٩٨٤

٣- جامعة الدول العربية - معهد الدراسات العربية الغالية :

محمد ابراهيم حسن : الزراعة والتوسع الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة
١٩٦٢ .

٤- محمد خميس الزوكة :

دراسة لبعض مشاكل الأرض الزراعية فى مصر - دار المعرفة الجامعية - القاهرة
١٩٨١ .

٥- الدكتور محمد صفى الدين وآخرون :

دراسات فى جغرافية مصر - مكتبة مصر - ١٩٥٧ (الألف كتاب ١٣٩)

٦- محمد عبدالهادى راضى :

أ - دور المياه فى التنمية الريفية .

المؤتمر الرابع للمياه ، بروكسل - بلجيكا ١٩٨٥ .

ب - الآثار السلبية لمشروع تنمية المياه وترشيد المياه .

ندوة أثر مشروع تنمية المياه على البيئة - طشقند - الاتحاد السوفيتى
١٩٨٥ م.

٧- نصر السيد نصر :

جغرافية الموارد الاقتصادية فى مصر والعالم - الجزء الأول - مكتبة سعيد
رأفت ١٩٨٤ .

8- F . A . O .

Production Yearbook vol . 40, 1986.

الوزارات والهيئات الحكومية

وزارة الزراعة :

مصلحة الثقافة الزراعية - قسم التحرير والنشر - جمهورية مصر العربية -

مراقبة الكيمياء الزراعية - قسم حصر الأراضى .

- ١- مشروع حصر وتقسيم الأراضى .
السيد المهندس الزراعى : عبدالعزيز محمد غيث ١٩٥٨ .
- ٢- الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى . الاقتصاد الزراعى (نشرة سنوية)
١٩٨٣ .
- ٣- الأمن الغذائى والسياسات الزراعية .
وزارة الري واستصلاح الأراضى :
١- عبدالسلام هاشم : تأثير السد العالى على هيدرولوجية النهر وعلاقته
بمشروعات التوسع الزراعى ومقننات الري و الصرف بجمهورية مصر العربية - الجزء
الثانى أكتوبر ١٩٧٢ .
- ٢- عبدالسلام هاشم ، محمد كمال فتح الله : تأثير السد العالى على
هيدرولوجية النهر وعلاقته بمشروعات التوسع الزراعى عامى ١٩٧١ - ١٩٧٢
القاهرة ١٩٧٦ .
- ٣- محمد عبدالهادى راضى : أثر السد العالى فى حماية مصر من الجفاف -
١٩٨٦ .
- ٤- يحيى سرى : الري والصرف فى مصر بين الماضى والحاضر - القاهرة
١٩٧٩ .
- ٥- سياسة التوسع الأفقى واستصلاح الأراضى فى ٢٨ مليون فدان - نوفمبر
١٩٧٧ .

6- E.M.W.P. , Water Master Plan 1981, 17 vols (CUNDP/EGY/73/024) March 1981 .

7- Jonglei Canal Project , Phases (I , II) : Water Cost Study,
Cairo , February, 1980.

وزارة الحربية :

ادارة السواحل - فرع المصايد - قسم الاحصاء
بيانات عن المصايد المصرية عام ١٩٦٨
(م . السواحل ٧ / ١٩٧٠ / ٣٠) .

مجلس الشورى :

تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة عن السياسة الزراعية ١٩٨٣ .

وزارة التخطيط

الاستراتيجية العامة للزراعة والأمن الغذائى ، مشروع الخطة الخمسية
١٩٨٢ / ٧٨ القاهرة أغسطس ١٩٧٧

ملاحق خاتمة الكتاب

ملحق (١)
البرسيم ١٩٨٥

المحافظات	المساحة / فدان	المتوسط (طن / فدان)	الانتاج / طن
الاسكندرية	٣٢٣٤٩	٢٠/٠٨١	٦٤٩٥٩٧
البحيرة	٢٣٩٦٧٦	٢٦/٥٢٢	٦٣٥٦٦٤٨
الغربية	١٤٩٥١٣	٢٤/٦١٥	٣٦٨٠٢٧٦
كلر الشيخ	١٩٠٨١١	١٩/٦٧٦	٣٧٥٤٣١٧
الدقهلية	٢٠١٢١٧	٢٤/٥٦٥	٤٩٢٢٨٩٩
دمياط	٦٤٥١١	٢٠/٢٣٣	١٣٠٥٢٢٥
الشرقية	٢٢٨٧١٧	٢٧/٢٣٥	٦٣٨٩٣٨٧
الاسماعيلية	٣٠٤٧٢	١٩/٥٥١	٥٩٥٨٨٠
السويس	٣١٥١	١٩٠٧٤	٦٠١٠٩
المنوفية	١٣٩٤١٦	٢٨/١٤١	٣٩٢٤٢٦٩
القليوبية	٦٢٧٢٤٠	٢٨/٧٨٥	١٨٠٥٥١٤
القاهرة	٢٣٨٣	٢١/١٨١	٥٠٤٧٥
مصر السفلى	١٩٠٩٤٥٦	٢٤/٩١٩	٢٣٤٩٤٥٩٦
الجيزة	٦٠٤٩٦	٣٢/٢٤٦	٨٩٥٠٧٤٨
بنى سويف	٧٠٧٩٤	٢٧/٥٠٦	١٩٤٧٢٢٣
الفيوم	١٢٥٧١٦٠	١٦/٧٧٢	٢١٠٨٤٦٧
المنيا	٩٩٩٢٨	٢٣/٦٠٨	٢٣٥٩٥٩١
مصر الوسطى	١٤٨٨٣٧٨	٢٣/٤٢٧	١٥٣٦٦٠٢٩
اسيوط	-	-	-
سوهاج	-	-	-
قنا	٢٥٦٣٠	٩/٠٧	٢٣٢٤٣٠
اسوان	٦٤٥٦	٨/١٥	٥٢٦٢٣
مصر العليا	٣٢٠٨٦	١١/٤٥	٢٨٥٠٥٣
اجمالي الجمهورية	٣٤٢٩٩٢٠	١١/٥٦	٤٩١٢٥٠٦٧٨

الدرة الشامية - ١٩٨٥ (١)

٢	المحافظة	المساحة فدان	%	المتوسط أردب	الانتاج أردب	%
١	الشرقية	٢١٨٦٨٨	١٥ر٥٩	١٤ر٥٠	٣١٥٧٢٩٢	١٥ر١٦
٢	البحيرة	١٧٤٨٩٤	١٢ر٥٣	١٦ر٠٥	٢٨٠٦٤٤٦	١٣ر٤٨
٣	المنوفية	١٧٩٨١٦	١٢ر٨٩	١٤ر٤٠	٢٥٨٩٦٧٣	١٢ر٤٣
٤	المنيا	١٤٠٥٨١	١٠ر٠٧	١٦ر١١	٢٢٦٤٩١٤	١٠ر٨٨
٥	الغربية	١٠٦٢٦٢	٧ر٦١	١٥ر٧٥	١٦٧٣٨١٩	٨ر٠٤
٦	القليوبية	٨٣٤٩٤	٥ر٩٨	١٥ر٥١	١٢٩٥١١٧	٦ر٢٢
٧	كفر الشيخ	٧٧٩٣٨	٥ر٥٨	١٣ر٩٩	١٠٩٠٠٣١	٥ر٢٣
٨	بنى سويف	٦٨٣٤٣	٤ر٨٨	١٥ر٢٥	١٠٣٥٢٥٢	٤ر٩٦
٩	الجيزة	٦٩٨٠٧	٥ر	١٤ر٠٣	٩٧٩١٦٣	٤ر٧٠
١٠	سوهاج	٥٣٦٣٧	٣ر٨٤	١٧ر٤٨	٩٣٧٣٢٧	٤ر٥٠
١١	أسيوط	٥٠٢٦٠٢	٣ر٦٠	١٥ر٧٥	٧٩١٨٢٧	٣ر٨٠
١٢	الفيوم	٥٠٠٨١	٣ر٥٩	١٢ر٨٧	٦٤٤٦١١	٣ر٠٩
١٣	الدقهلية	٣٨٧٣٤	٢ر٧٧	١٥ر٨٣	٦١٣٢٨١	٢ر٩٤
١٤	قنا	٣٨٤٧٠	٢ر٧٥	١١ر٨٥	٤٥٥٧٥٥	٢ر١٩
١٥	الاسماعيلية	٢٦٠٥٦	١ر٨٧	١٠ر٨٠	٢٨١٤٦٠	١ر٣٥
١٦	الاسكندرية	٧١٠٥	٥ر١	٩ر٩٢	٧٠٤٤٧	٣ر٤
١٧	أسيوط	٦٧٣٦	٤ر٨	٩ر٧٤	٦٥٦٢٣	٣ر٢
١٨	دمياط	٢٧٥٩	٢ر٠	١٣ر٤٤	٣٧٠٨١	١ر٨
١٩	القاهرة	١٩٦٧	١ر٤	١٢ر١٨	٢٣٩٦٥	١ر٢
٢٠	السويس	١٥٢٠	١ر١	٩ر	١٣٦٧٧	١ر٠٧
	مصر السفلى	٩١٨٢٣٣	٦ر٥٧٧	١٤ر٨٧	١٣٦٥٢٢٨٩	٦ر٥٥٥
	مصر الوسطى والعلية	٤٧٧٩١٧	٣٤ر٢٣	١٥ر٠٤	٧١٧٤٤٧٢	٣٤ر٤٥
	اجمالي الجمهورية	١٣٩٦١٥٠	%١٠٠	١٤ر٩٦	٢٠٨٢٦٧٦١	%١٠٠

ملحق (٣)

الذرة الرفيعة الصيفى - ١٩٨٥ (١)

م	المحافظة	المساحة فدان	%	المتوسط أردب	الانتاج أردب	%
١	سوهاج	١٣٧٤٩٧	٤١,٥٨	١٢,٣٧	١٧٠,٧٣٠	٤٤,٤٩
٢	أسيوط	١١٧,٠٩٨	٣٥,٤١	١١,٠٨٠	١٢٩٧٤١٢	٢٣,٩٤
٣	الفيوم	٣٨٦٦	١١,١٥	١٢,٢٤	٤٥١٢٥١	١١,٨٠
٤	قنا	٢٥٦٣١	٧,٧٥	٩,٠٧	٢٣٢٤٣٠	٦,٠٨
٥	المنيا	٤٥٣٥	١,٣٧	١٢,٨٣	٥٨١٨١	١,٥٢
٦	أسوان	٦٤٥٦	١,٩٥	٨,١٥	٥٢٦٢٣	١,٣٨
٧	بنى سويف	١٣٩٥	٤,٤٢	١١,٦٧	١٦٢٨١	٤,٤٣
٨	الجيزة	١٠,٤٩	٣,٢٢	١٢,٣٢	١٢٩٢٧	٣,٢٤
٩	الاسماعيلية	١٤٧	٠,٥	٦	٨٨٢	٠,٢
	مصر السفلى	١٤٧	٠,٥	٦	٨٨٢	٠,٢
	مصر الوسطى والعليا	٣٣,٥٢٧	٩٩,٩٥	١١,٢٢	٣٨٢١٨٣٥	٩٩,٩٨
	اجمالى الجمهورية	٣٣,٧٤	٪١٠٠	١٠,٦٧	٣٨٢٢٧١٧	٪١٠٠

(١) المصدر : وزارة الزراعة ١٩٨٥

ملحق (٤)

القمح - ١٩٨٥ (١)

م	المحافظة	المساحة فدان	%	المتوسط أردب	الانتاج أردب	%
١	الدقهلية	١٤٧٣٦٤	١٢,٤٣	١١,٧٤	١٧٢٩٧.٢	١٣,٨٦
٢	الشرقية	١٤٢٠٠٤	١١,٩٨	١٠,٨٣	١٥٣٨٠.١٧	١٢,٣٢
٣	البحيرة	١٢٠٠٧٣	١٠,١٣	١٠,٣٤	١٢٤١٧٩٥	٩,٩٥
٤	سوهاج	١١٥٣١٩	٩,٧٢	٩,٤٦	١٠٩٠٥٤١	٨,٧٣
٥	الغربية	٨٢٣٧٠	٦,٨٥	١١,٧٧	٩٦٩٧٨٥	٧,٧٧
٦	أسيوط	٨٧٤٧٤	٧,٣٧	١٠,٤٩	٩١٤٥٨٧	٧,٣٣
٧	كفر الشيخ	٨٧٩٤٦	٧,٤٣	١٠,٢٩	٩٠٥٣٧٠	٧,٢٥
٨	المنيا	٨٧٢٧٦	٧,٣٣	١٠,٣٢	٩٠٠٩٥٢	٧,٢٢
٩	المنوفية	٦٤٦٢٤	٥,٤٥	١١,٧٤	٧٥٨٧٥٣	٦,٠٨
١٠	قنا	٨٣٢٥٨	٧,٠٢	٨,٠٨	٦٧٣٠٤٢	٥,٣٩
١١	بنى سويف	٥٠٥٦٠	٤,٢٦	١١,٦٦	٥٨٩٦٩٥	٤,٧٢
١٢	الفيوم	٥٤٧٧٣	٤,٦٢	١٠,١٩	٥٥٨٠٨٧	٤,٤٧
١٣	التقليدية	٢٢٤١٤	١,٨٨	١٠,٨٣	٢٤٢٧٨٧	١,٩٥
١٤	الجيزة	٨٩٦٩	٧,٦	١٣,٠٤	١١٦٩٣٢	٩,٤
١٥	دمياط	٩٦٦٠	٨,٢	١٠,٢٦	٩٩٠٨٣	٧,٩
١٦	أسوان	١٠٧٤٥	٩,٢	٦,٦٣	٧١٢٠٠	٥,٧
١٧	الاسماعيلية	٦٧٤٩	٥,٧	٧,٩٤	٥٣٥٨٧	٤,٣
١٨	الاسكندرية	٣٢٤٤	٢,٧	٦,١٠	١٩٧٨٩	١,٦
١٩	السويس	٨٥٦	٠,٧	٧,٤٠	٦٣٣٥	٠,٥
٢٠	القاهرة	٢٤٥	٠,٢	١٠,٤٦	٢٥٦١	٠,٢
	مصر السفلى	٦٨٧٥٤٩	٥٧,٩٨	١١,٠١	٧٤٨٧٥٦٤	٥٩,٩٨
	مصر الوسطى والعليا	٤٩٨٣٧٤	٤٢,٠٢	١٠	٤٩٩٥٠٣٦	٤٠,٠٢
	اجمالى الجمهورية	١١٨٥٩٢٣	٪١٠٠	١٠,٥٠٥	١٢٤٨٢٦٠٠	٪١٠٠

٢	المحافظة	المساحة	%	المتوسط	الانتاج	%
١	البحيرة	٣١٢٢٢	٢٥,٧٢	٩,١٢	٢٨٤٦٦٤	٢٣,٩١
٢	الشرقية	٢٠,٩١٧	١٧,٢٣	١٠,٧٠	٢٢٣٨٠٥	١٨,٨٠
٣	الفيوم	١٣٣٩٨	١١,٠٣	١٠,٣٩	١٣٩٢٦٢	١١,٧٠
٤	الاسماعيلية	١١٧٦٦	١٠,٥١	٩,٢٦	١١٨٢١٧	٩,٩٣
٥	سوهاج	٨٨٧٠	٧,٢٣	١١,٦٢	١٠,٢٠٢١	٨,٥٧
٦	أسيوط	٥٤١٧	٤,٤٦	١٠,٦٥	٥٧٩٩٣	٤,٨٥
٧	الاسكندرية	٦٢٧٧	٥,١٧	٦,٨٨	٤٣١٨٦	٣,٦٣
٨	بنى سويف	٣٣٣٢	٢,٧٤	١٢,٣٠	٣٩٩٧٤	٣,٣٦
٩	أمن	٤٩٦١	٤,٠٩	٧,٥٥	٣٧٤٥٩	٣,١٤
١٠	كفر الشيخ	٤٦٣٧	٣,٠٠	٨,٧٦	٣١٨٤٨	٢,٦٨
١١	قنا	٤١٢٧	٣,٤٠	٧,٣٠	٣٠,١٠٩	٢,٥٣
١٢	الدقهلية	١٧٤٠	١,٤٣	١٣,٨٤	٢٤٠٨٧	٢,٠٢
١٣	المنيا	١٦٨٨	١,٣٩	١١,٩٩	٢٠,٢٤٢	١,٧٠
١٤	الجيزة	٩٠٩	٠,٧٥	١٢,٩٥	١١٧٧٦	٠,٩٩
١٥	الغربية	٤٢٧	٠,٣٥	١٦,٠٤	٦٨٥١	٠,٥٨
١٦	دمياط	٧٩٣	٠,٦٥	٦,٩٠	٥٤٦٨	٠,٤٦
١٧	السويس	٤٧٩	٠,٣٩	١١,٣٠	٥٣٦٩	٠,٤٤
١٨	المنوفية	٢٨٦	٠,٢٤	١٥,٥٣	٤٤٤٣	٠,٣٧
١٩	القليوبية	١٨٧	٠,١٥	١٦,٥٠	٣٠٨٥	٠,٢٦
٢٠	القاهرة	٨١	٠,٠٧	١٣,٣٨	١٠٨٤	٠,٠٩
	مصر السفلى	٧٨٨١٢	٦٤,٩١	٩,٥٤	٧٥٢٠٠٧	٦٣,١٧
	مصر الوسطى والعليا	٤٢٦١٢	٣٥,٠٩	١٠,٥٦	٤٣٨٥٣٦	٣٦,٨٣
	اجمالي الجمهورية	١٢١٤٢٤	٪١٠٠	١٠,٠٥	١١٩٠٥٤٣	٪١٠٠

ملحق (٦)

القطن - ١٩٨٥ (١)

م	المحافظة	المساحة فدان	%	المتوسط قنطار - متر	الانتاج قنطار	%
١	الدقهلية	١٨٩٧٧٢	١٧ر٥٦	٦ر٥٨	١٢٤٩٠٧٠	١٧ر٠١
٢	البحيرة	١٣٨٨٣٤	١٢ر٨٤	٧ر٦	٩٧٩٦٣٧	١٣ر٣٤
٣	الشرقية	١٢٥٣٩٥	١١ر٦٠	٧ر٢٧	٩١١٣٥٠	١٢ر٤١
٤	الغربية	١٠٩٠٩٦	١٠ر٠٩	٧ر٣٦	٨٠٢٦١٧	١٠ر٩٣
٥	كفر الشيخ	١١٤٩٠٠	١٠ر٦٣	٥ر٦٦	٦٥٠٠٩٥	٨ر٨٥
٦	أسيوط	٨٦٤١٩	٨ر٠	٧ر١٣	٧١٥٧٧٩	٨ر٣٨
٧	المنيا	٧٩٨٨٣	٧ر٣٩	٦ر٤٦	٥١٦٢٤٧	٧ر٠٣
٨	سوهاج	٥٩٢١٢	٥ر٤٨	٧ر٢٨	٤٣١٣٠٦	٥ر٨٦
٩	المنوفية	٤٨٩٤٣	٤ر٥٣	٧ر٨١	٣٨٢٠١٤	٥ر٢
١٠	بنى سويف	٥٨٣٤٧	٥ر٤٠	٦ر٣٨	٣٧٢٣٨٢	٥ر٧
١١	الفيوم	٣٩٨٥٣	٣ر٦٩	٥ر٧٦	٢٢٩٧١٦	٣ر١٣
١٢	القليوبية	١٦٨٢١	١ر٥٦	٧ر٤٤	١٢٥٠٨٦	١ر٧٠
١٣	دمياط	١٢٥٠٩	١ر١٦	٦ر١٨	٧٧٢٧٩	١ر٠٥
١٤	الاسكندرية	٩٢٩	٠ر٠٦	٢ر١٤	١٩٨٦	٠ر٠٣
١٥	قنا	٦٤	٠ر٠٧	١ر٥	٩٦	٠ر٠١
١٦	الجيزة	٢٢	٠ر٠٢	٣ر٨٢	٨٤	٠ر٠١
١٧	أسوان	١٠	٠ر٠١	٢ر٤	٢٤	٠ر٠٠٣
	مصر السفلى	٧٥٧ر١٩٩	٧٠ر٠٤	٦ر٨٤	١٧٩ر١٣٤	٧٠ر٥١
	مصر الوسطى	١٧٨ر١٠٥	١٦ر٤٧	٦ر٠٢	١ر١١٨ر٤٢٩	١٥ر٢٢
	مصر العليا	١٤٥ر٧٠٥	١٣ر٥٩	٥ر٠٩		١٤ر٢٧
	اجمالى الجمهورية	١٠٨١٠٠٩	%١٠٠	٥ر٩٧	٧٣٤٤٧٦٨	%١٠٠

(١) المصدر : وزارة الزراعة ١٩٨٥

الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى .

تابع ملحق (٦)

مساحة ومحصول الفدان فى كل محافظة عام ١٩٨٥

المحافظات	أصناف القطن	المساحة (فدان)	قطن زهر		قطن شعر بالسكتر	
			المتوسط م ^٢ ق ^٢	المحصول م ^٢ ق ^٢	المتوسط م ^٢ ق ^٢	المحصول م ^٢ ق ^٢
الاسكندرية	جيزة ٤٥	٩٢٩	٢١٤	١٩٨٦	٢٢٢	٢٠٦٣
البحيرة	جيزة ٤٥	١٢٨٣٠	٥٣٣	٦٨٣٩٩	٥٥٥	٧١٢١٧
	جيزة ٧٠	١٠٠٧١١	٧٠١	٧٠٥٧٥٦	٧٥٢	٧٥٧٨٤٢
	جيزة ٧٧	—	—	—	—	—
	جيزة ٧٥	٢٥٢٩٣	٨١٢	٢٠٥٤٨٢	٩٨٢	٢٤٨٢٨٣
الغربية	الجملة	١٣٨٨٣٤	٧٠٦	٩٧٩٦٣٧	٧٧٦	١٠٧٧٣٤٢
	جيزة ٧٦	١٢٣	٥٦٦	٦٩٦	٦٥٦	٨٠٧
	جيزة ٧٧	٢٤٧٢٩	٧٢٨	١٨٠٠٦٥	٩٠٠	٢٢٣٦٢٨
	جيزة ٧٥	٨٤٢٤٤	٧٣٨	٦٢١٨٥٦	٨٨٩	٧٤٨٨٥٢
كلر الشيخ	جملة	١٠٩٠٩٦	٧٣٦	٨٠٢٦١٧	٨٩١	٩٧٢٢٨٨
	جيزة ٤٥	٣٩٦	٢٣٠	٩١٠	٢٤٢	٩٦٠
	جيزة ٧٠	٥٨٩	٢٩٥	١٧٣٩	٣٤٠	٢٠٠٤
	جيزة ٧٦	١٤٧٠٠	٥٤٠	٧٩٣٩٠	٦٢٦	٩٢٠٠٧
	جيزة ٧٧	٩٧٠٧٣	٥٧٠	٥٥٣٦٩٢	٧٠٨	٦٨٧٥٨٨
	جيزة ٦٩	٥٥٨	٦٢٧	٣٤٩٧	٨٠٠	٤٤٦٤
	جيزة ٧٥	٥٨٢	٧٩٠	٤٥٩٧	٩٥١	٥٥٣٣
	جيزة ٨١	١٠٠٢	٦٢٦	٦٢٧٠	٧٧٩	٧٨٠٩
	الجملة	١١٤٩٠٠	٥٦٦	٦٥٠٠٩٥	٦٩٧	٨٠٠٣٦٥
	جيزة ٧٥	١٨٩٧٧٢	٦٥٨	١٢٤٩٠٧٠	٧٩٧	١٥١٢٥٩٩
دمياط	جيزة ٧٥	١٢٥٠٩	٦١٨	٧٧٢٧٩	٧٤٩	٩٣٧٣٠
	الجملة	١٢٥٠٩	٦١٨	٧٧٢٧٩	٧٤٩	٩٣٧٣٠
الشرقية	جيزة ٦٩	٤٦٩٥٤	٦٤١	٣٠٠٩٢٥	٨٢٢	٣٨٥٩٥٠
	جيزة ٧٥	٦٨٤٥٢	٧٦٦	٥٢٤٣٠٧	٩٢٦	٦٣٣٨٢٧
	جيزة ٨١	٩٩٨٩	٨٦٢	٨٦١١٨	١٠٠٨٧	١٠٨٦٢٨
المنوفية	الجملة	١٢٥٣٩٥	٧٢٧	٩١١٣٥٠	٩٠٠	١١٢٨٤٠٥
	جيزة ٧٥	٤٨٩٤٢	٧٨١	٣٨٢٠١٤	٩٤٤	٤٦٢١٩١
	جيزة ٧٥	١٦٨٢١	٧٤٤	١٢٥٠٨٦	٩٠٢	١٥١٧١٥

تابع ملحق (٦)
مساحة ومحصول القدان فى كل محافظة عام ١٩٨٥

المحافظات	اصناف القطن	المساحة (قدان)	قطن زمر		قطن شعر بالسكروتو	
			المتوسط م ^٢ ق ^٢	المحصول م ^٢ ق ^٢	المتوسط م ^٢ ق ^٢	المحصول م ^٢ ق ^٢
مصر السفلى	جيزة ٤٥	١٤١٥٥	٥ر٠٤	٧١٢٩٥	٥ر٢٤	٧٤٢٤٠
	جيزة ٧٠	١٠١٣٠٠	٦ر٩٨	٧٠٧٤٩٥	٧ر٥٠	٧٥٩٨٤٧
	جيزة ٧٦	١٤٨٢٣	٥ر٤٠	٨٠٠٨٦	٦ر٢٦	٩٢٨١٤
	جيزة ٧٧	١٢١٨٠٢	٦ر٠٢	٧٣٣٧٥٧	٧ر٤٧	٩١٠٢١٦
	جيزة ٦٩	٤٧٥١٢	٦ر٤١	٣٠٤٤٢٢	٨ر٢٢	٣٩٠٤١٤
	جيزة ٧٥	٤٤٦٦١٦	٧ر١٤	٣١٨٩٦٩١	٨ر٦٤	٣٨٥٦٧٣١
	جيزة ٨١	١٠٩٩١	٨ر٤١	٩٢٣٨٨	١٠ر٥٩	١١٦٤٣٧
الجيزة	الجملة	٧٥٧١٩٩	٦ر٨٤	٥١٧٩١٣٤	٨ر١٩	٦٢٠٠٦٩٩
	جيزة ٧٥	١٠	٣ر٨	٣٨	٤ر٦	٤٦
	أمريكى	١٢	٣ر٨٣	٤٦	٤ر٥	٥٤
بنى سريف	الجملة	٢٢	٣ر٨٢	٨٤	٤ر٥٥	١٠٠
	جيزة ٧٥	٥٧٧٠٩	٦ر٣٩	٣٦٨٥١١	٧ر٥٢	٤٣٣٨٨٥
	جيزة ٨٠	٦٣٨	٦ر٠٧	٣٨٧١	٧ر٦٥	٤٨٨٠
الفيوم	الجملة	٥٨٣٤٧	٦ر٣٨	٣٧٢٣٨٢	٧ر٥٢	٤٣٨٧٦٥
	جيزة ٧٥	٣٩٨٥٣	٥ر٧٦	٢٢٩٧١٦	٦ر٧٧	٢٦٩٨٦٠
	جيزة ٧٥	٢٧٠٢٧	٤ر٩٠	١٣٢٤٦٣	٥ر٧٣	١٥٤٨٣٥
المنيا	جيزة ٨٠	٥٢٨٥٦	٧ر٢٦	٣٨٣٧٨٤	٩ر١٠	٤٨١١٨٤
	الجملة	٧٩٨٨٣	٦ر٤٦	٥١٦٢٤٧	٧ر٩٦	٦٣٦٠١٩
	جيزة ٧٥	١٢٤٥٩٩	٥ر٨٦	٧٣٠٧٢٨	٦ر٨٩	٨٥٨٦٢٦
مصر الوسطى	جيزة ٨٠	٥٣٤٩٤	٧ر٢٥	٣٨٧٦٥٥	٩ر٠٩	٤٨٦٠٦٤
	أمريكى	١٢	٣ر٨٣	٤٦	٤ر٥	٥٤
	الجملة	١٧٨١٠٥	٦ر٢٨	١١١٨٤٢٩	٧ر٥٥	١٣٤٤٧٤٤
أسيوط	دندرة	٨٦٤١٩	٧ر١٣	٦١٥٧٧٩	٧ر٨٧	٦٧٩٨١٢
	دندرة	٥٨٩٦٩	٧ر٢٧	٤٢٨٧١٢	٨ر٠٨	٤٧٦٧٥٧
	أمريكى	٢٤٣	١٠ر٦٧	٢٥٩٤	١٣ر٨٦	٣٣٦٨
سوهاج	الجملة	٥٩٢١٢	٧ر٢٨	٤٣١٣٠٦	٨ر١١	٤٨٠١٢٥

تابع ملحق (٦)
مساحة ومحصول القطن في كل محافظة عام ١٩٨٥

المحافظات	اصناف القطن	المساحة (فدان)	قطن زهر		قطن شعر بالسكرتو	
			المتوسط م. ق.	المحصول م. ق.	المتوسط م. ق.	المحصول م. ق.
قنا	اصناف اخرى جـ ٧٩	٦٤	١٥	٩٦	١٨٨	١٢٠
	امريكي	١٠	٢٤	٢٤	٢٥	٢٥
اسوان	الجملة	١٠	٢٤	٢٤	٢٥	٢٥
	دندرة امريكي اصناف اخرى جـ ٧٩	١٤٥٣٨٨ ٢٥٣ ٦٤	٧١٨ ١٠٣٥ ١٥	١٠٤٤٩١ ٢٦١٨ ٩٦	٧٩٦ ١٣٤١ ١٨٨	١١٥٦٥٦٩ ٣٣٩٣ ١٢٠
مصر العليا	الجملة	١٤٥٧٠٥	٧١٩	١٠٤٧٢٠٥	٧٩٦	١١٦٠٠٨٢
	جيزة ٤٥ جيزة ٧٠ جيزة ٧٦ جيزة ٧٧ جيزة ٦٩ جيزة ٧٥ دندرة جيزة ٨٠ جيزة ٨١ اصناف اخرى جـ ٧٩ اصناف اخرى امريكي	١٤١٥٥ ١٠١٣٠٠ ١٤٨٢٣ ١٢١٨٠٢ ٤٧٥١٢ ٥٧١٢١٥ ١٤٥٣٨٨ ٥٣٤٩٤ ١٠٩٩١ ٦٤ ٢٦٥	٥٠٤ ٦٩٨ ٥٤٠ ٦٠٢ ٦٤١ ٦٨٦ ٧١٨ ٧٢٥ ٨٤١ ١٥	٧١٢٩٥ ٧٠٧٤٩٥ ٨٠٠٨٦ ٧٣٣٧٥٧ ٣٠٤٤٢٢ ٣٩٢٠٤١٩ ١٠٤٤٩١ ٣٨٧١٥٥ ٩٢٣٨٨ ٩٦	٥٢٤ ٧٥٠ ٦٣٦ ٧٤٧ ٨٢٢ ٨٢٥ ٧٩٦ ٩٠٩ ١٠٣٥٩ ١٨٨	٧٤٢٤٠ ٧٥٩٨٤٧ ٩٢٨١٤ ٩١٠٢١٦ ٣٩٠٤١٤ ٤٧١٥٣٥٧ ١١٥٦٥٦٩ ٤٨٦٠٦٤ ١١٦٤٣٢ ١٢٠
اجمالي الجمهورية	جيزة ٤٥ جيزة ٧٠ جيزة ٧٦ جيزة ٧٧ جيزة ٦٩ جيزة ٧٥ دندرة جيزة ٨٠ جيزة ٨١ اصناف اخرى جـ ٧٩ اصناف اخرى امريكي	١٤١٥٥ ١٠١٣٠٠ ١٤٨٢٣ ١٢١٨٠٢ ٤٧٥١٢ ٥٧١٢١٥ ١٤٥٣٨٨ ٥٣٤٩٤ ١٠٩٩١ ٦٤ ٢٦٥	٥٠٤ ٦٩٨ ٥٤٠ ٦٠٢ ٦٤١ ٦٨٦ ٧١٨ ٧٢٥ ٨٤١ ١٥	٧١٢٩٥ ٧٠٧٤٩٥ ٨٠٠٨٦ ٧٣٣٧٥٧ ٣٠٤٤٢٢ ٣٩٢٠٤١٩ ١٠٤٤٩١ ٣٨٧١٥٥ ٩٢٣٨٨ ٩٦	٥٢٤ ٧٥٠ ٦٣٦ ٧٤٧ ٨٢٢ ٨٢٥ ٧٩٦ ٩٠٩ ١٠٣٥٩ ١٨٨	٧٤٢٤٠ ٧٥٩٨٤٧ ٩٢٨١٤ ٩١٠٢١٦ ٣٩٠٤١٤ ٤٧١٥٣٥٧ ١١٥٦٥٦٩ ٤٨٦٠٦٤ ١١٦٤٣٢ ١٢٠
	جملة الاصناف الاخرى	٣٢٩	٨٣٩	٢٧٦٠	١٠٨٤	٣٥٦٧
	الجملة العمومية	١٠٨١٠٠٩	٦٧٩	٧٣٤٤٧٦٨	٨٠٥	٨٧٠٥٥٢٥

ملحق (٧) (١)

الأرز - ١٩٨٥

م	المحافظة	المساحة فدان	%	المتوسط طن	الانتاج طن	%
١	الدقهلية	٢٥٥٨٢٥	٢٧,٦٩	٢,٢٦٠	٥٧٨٢٠٧	٢٥,٠٣
٢	كفر الشيخ	٢١٣٤٠٠	٢٣,١٠	٢,٣٧٤	٥٠٦٥٢٤	٢١,٩٢
٣	البحيرة	١٦٣٦٩٣	١٧,٧١	٢,٨١٢	٤٦٠٢٩٦	١٩,٩٢
٤	الشرقية	١٤٤٦٨٤	١٥,٦٦	٢,٥٣١	٣٦٦٢٢٢	١٥,٨٤
٥	الغربية	٨٣٧٤٤	٩,٠٦	٢,٩٢١	٢٤٤٥٩٩	١٠,٥٨
٦	دمياط	٤٣٢١٣	٤,٦٧	٢,٥١٣	١٠٨٦٠٣	٤,٧٠
٧	القيصر	٩٧٢٩	١,٠٥	٢,٢٩٩	٢٣٣٤١	١,٠١
٨	الاسكندرية	٤٢٦٧	٤,٦	١,٩٠٠	٨١٠٧	٣,٥
٩	القليوبية	٢٦١٦	٢,٩٩	٢,٨٣٠	٧٤٠٢	٣,٢
١٠	الاسماعيلية	٢٥١٩	٢,٧	٢,٤٤٥	٦١٥٨	٢,٩٩
١١	المنوفية	٢٦٣	٠,٣	٢,٠٣٨	٧٩٩	٠,٣
١٢	القاهرة	١٨	٠,٠١	٢,٥٥٦	٤٦	٠,٠١
	مصر السفلى	٩١٤٢٤٢	٩٨,٩٥	٢,٥٠١	٢٢٨٦٩٦٣	٩٨,٩٩
	مصر الوسطى والعليا	٩٧٢٩	١,٠٥	٢,٣٩٩	٢٣٣٤١	١,٠١
	اجمالى الجمهورية	٩٢٣٩٧١	٪١٠٠	٢,٥٠٠	٢٣١٠٣٠٤	٪١٠٠

المصدر : احصائيات وزارة الزراعة ١٩٨٥

ملحق (٨) (١١)
نصب السكر ١٩٨٥

م	المحافظة	المساحة لفدان	%	المتوسط طن	الانتاج طن	%
١	قنا	١٤٩٧٢٣	٥٩ر٨٩	٣٦٦٠٨	٥٧٨٠٤٦٣	٥٩ر٦٩
٢	اسوان	٥٥٩٧٠	٢٢ر٣٩	٤١ر٠٥١	٢٢٩٧٦٥١	٢٣ر٧٣
٣	المنيا	٢٧٢١٣	١٠ر٨٩	٣٦٥٩٢	٩٩٥٧٧٨	١٠ر٢٨
٤	سوهاج	٣٣٦٩	١ر٣٥	٢٨٤٥٥	١٢٩٥٥٤	١ر٣٤
٥	القليوبية	٢٢	٨ر٨	٤٥٣٥٩	١٠٠٠١٧	١ر٠٣
٦	اسيوط	١٧١٢	٦ر٨	٤٠٢٤٨	٦٨٩٠٥	٦ر١
٧	الدقهلية	١٥ ٢	٦ر٠	٢٣٤٧٣	٥٠٢٧٦	٥ر٥٢
٨	البحيرة	١٥٣٦	٦ر١	٢٦٦٤١	٤٠٩٢١	٦ر٤٢
٩	الشرقية	٩٤٩	٣٨	٤٢ر٠٥٥	٣٨٩٦١	٤ر٠
١٠	الغربية	٩٥٢	٣٨	٣٦٧٩٧	٣٥٠٣١	٣ر٣٦
١١	الجيزة	٩٥٤	٣٨	٢٤٨٤٨	٣٣٢٤٥	٣ر٢٤
١٢	كفر الشيخ	١١١٢	٤٤	٢٩٥٠٧	٣٢٨١٢	٣ر٣٤
١٣	بنى سويف	١٠٤٤	٤ر٦	٢٥٥٣٠	٢٦٦٥٣	٢ر٢٨
١٤	المنوفية	٦٢٦	٢٥	٢٣٥٢٩	٢٠٩٨٩	٢ر٢٢
١٥	دمياط	٣٦١	١٤	٣٥٦١٠	١٢٨٥٢	١ر١٣
١٦	النيوم	٣٥٨	١٤	٣١٣٢٨	١١٢١٩	١ر١٢
١٧	الاسكندرية	٢١٩	٩	١٦٠	٣٥٢٥	٣ر٠٤
١٨	القاهرة	٦٨	٣	٢٧٩٤١	١٩٠٠	٣ر٠٢
١٩	السويس	٦٤	٣	٢٨٧٦٦	١٨٤١	٣ر٠٢
٢٠	الاسماعيلية	٦٧	٣	١٩٨٩	١٣٢٨	٣ر٠١
مصر السفلى		٩٦٦١	٣٨٦	٣٥٢٤٦	٣٤٠٤٥٣	٣ر٤٢
مصر الوسطى والعليا		٢٤٠٢٤٣	٩٦ر١٤	٢٧٦٦٥	٩٣٤٣٤٦٨	٩٦ر٥٧
اجمالى الجمهورية		٢٥٠٠٠٤	٪١٠٠	٣٦٦٤٦٠	٩٦٨٣٩٢١	٪١٠٠

ملحق (٩) (١)

الطماطم - ١٩٨٥ (العروات الثلاث)

٢	المحافظة	المساحة فدان	%	متوسط انتاج الفدان طن	الانتاج طن	%
١	الفيوم	٤٣٣٧٤	١٢,٥٧	١٦,١٩	٧,٠٢٣٩٧	١٩,٦٤
٢	البحيرة	٤٤٨٢٢	١٢,٩٩	٩٩,٧٧	٤٣٧٨٨٨	١٢,٢٥
٣	الجيزة	٣٤,٠٩٤	٩,٨٨	١٢,٥٩	٤٢٩٢٤٢	١٢,٠٠
٤	الشرقية	٤٨٤٨٩	١٤,٠٥	٨,٢٠	٣٩٧٧٧٩	١١,١٢
٥	الدقهلية	٢٤٤٣٦	٧,٠٨	٨,٢٠	٢٠,٣٦٩	٥,٦٠
٦	قصر الشيخ	٢٣٥٦٥	٦,٨٣	٧,٥٤	١٧٧٧٢٣	٤,٩٧
٧	الاسماعيلية	٢١٤٧٦	٦,٢٢	٨,٠٦	١٧٣,٠٦٧	٤,٨٥
٨	التلخيصية	١٣٣,٠٠	٣,٨٥	١٢,٥٢	١٦٦٤٦٢	٤,٦٦
٩	الاسكندرية	١٨٨٥٦	٥,٤٦	٨,١٨	١٥٤١٦٢	٤,٣١
١٠	بنى سويف	٧٧٢,٠٠	٢,٢٤	١٤,٨٤	١١٤٥٧٠	٢,٢٠
١١	دمياط	١٣,٠٩٤	٣,٧٩	٨,١٩	١,٧٢٣٦	٢,٠٠
١٢	قنا	٩٧٥,٠٠	٢,٨٣	١٠,٢٣	٩٩٤٢٦	٢,٧٩
١٣	الغربية	٧٨٥٧	٢,٢٨	١٢,٠١	٩٤٣٦٤	٢,٦٤
١٤	المنيا	٦٧٩٧	١,٩٧	١٢,٨٦	٨٧٣٩٠	٢,٤٤
١٥	اسيوط	١٠,٠٣٢	٢,٩٠	٧,١٩	٧٢,٠٨٨	٢,٠٢
١٦	المنوفية	٧١٧٩	٢,٠٨	٩,٦٩	٦٩٥٩٥	١,٩٥
١٧	سوهاج	٣٨٠,١	١,١٠	١٢,٤٤	٤٧٢٩٦	١,٣٢
١٨	اسوان	٣٥٣١	١,٠٢	٦,٢٢	٢١٩٦١	٠,٦١
١٩	السويس	٢٥٧١	٠,٧٥	٧,٦٩	١٩٧٧٠	٠,٥٥
٢٠	القاهرة	٣١٣	٠,٠٩	٩,١٩	٢٨٧٦	٠,٠٨
	مصر السفلى	٢٢٥٩٥٨	٦,٥٤٨	٨,٨٧	٢٠,١٢٨٣	٥٥,٩٧
	مصر الوسطى والعليا	١١٩,٠٩٩	٣,٤٥٢	١٣,٢٢	١٥٧٤٦٧٠	٤٤,٠٣
	اجمالي الجمهورية	٣٤٥,٥٧	%١٠٠	١٠,٣٦	٣٥٧٥٩٥٣	%١٠٠

ملحق (١٠) (١)

بطاطس - ١٩٨٥

٢	المحافظة	المساحة فدان	%	المتوسط طن	الانتاج طن	%
١	المنوفية	٤٣٨٠٠	٢٤,٧١	٨٤١	٣٦٨٣١٠	٢٤,٩٢
٢	البحيرة	٤٧٥٠٩	٢٦,٨٠	٧٦٤	٣٦٢٧٧١	٢٤,٥٤
٣	الجيزة	٢٢٦٠٦	١٢,٧٥	٩٦٢	٢١٧٤٨٤	١٤,٧١
٤	الغربية	١٨٣٤١	١٠,٣٥	٨٤٨	١٥٥٤٥٣	١٠,٥٢
٥	القليوبية	٩٣١٠	٥,٢٥	٩٩٤	٩٢٥٧٤	٦,٣٦
٦	الدقهلية	٨٩٥٧	٥,٠٥	٨٥٩	٧٦٩٥٠	٥,٢١
٧	المنيا	١١٢١٥	٦,٣٣	٦٦٢	٧٤٢٦٤	٥,٠٢
٨	الاسكندرية	٦٨٠٠	٣,٨٤	٦٩٨	٤٧٤٨٠	٣,٢١
٩	الشرقية	٢٦٥٣	١,٤٩	٩٧٢	٢٥٧٨٤	١,٧٤
١٠	دمياط	٢٠١٩	١,١٤	٨٤٧	١٧٠٩٩	١,١٦
١١	سوهاج	١٤٢٥	٨٠	١١,٢٦	١٦٠٤٩	١,٠٩
١٢	بنى سويف	١٤٩٧	٨٤	٩٦٤	١٤٤٢٨	١,٩٨
١٣	الاسماعيلية	٥٣٦	٣٠	٨٨٤	٤٧٤٠	٣,٣٢
١٤	كفر الشيخ	٥٠٨	٢٩	٨٥٤	٤٣٤٠	٢,٢٩
١٥	القاهرة	٢٣	٠,١	٨٤٣	١٩٤	٠,١
١٦	الفيوم	١٢	٠,١	٧٨٣	٩٤	٠,١
١٧	أسيوط	٢٧	٠,٢	٧٧٨	٢١٠	٠,١
١٨	أسوان	١	-	-	٥	-
	مصر السفلى	١٤٠٤٥٦	٧٩,٢٥	٨,٢٣	١١٥٥٦٩٥	٧٨,١٨
	مصر الوسطى والعليا	٣٦٧٨٣	٢٠,٧٥	٨,٧٦	٣٢٢٥٣٤	٢١,٨٢
	اجمالي الجمهورية	١٧٧٢٣٩	٪١٠٠	٨,٣٤	١٤٧٨٢٢٩	٪١٠٠

ملحق (١١) (١)

الموالح - ١٩٨٥

٢	المحافظة	المساحة فدان	%	المتوسط طن	الانتاج طن	%
١	البحيرة	٤٣٤٤٧	١٨,٥٦	٦,٣٦	٢٧٦٢٦٧	١٩,٧٤
٢	القليوبية	٣٤٣٣٤	١٤,٦٦	٦,٩٩	٢٣٩٨٥٥	١٧,١٤
٣	الشرقية	٤٩١١٥	٢٠,٩٧	٤,٨٣	٢٣٧٤١٤	١٦,٩٥
٤	المنوفية	٢٥٨٨٦	١١,٠٥	٨,١٨	٢١١٨٥١	١٥,١٤
٥	الغربية	١٢٤٤٤	٥,٣١	٧,٤١	٩٢١٥٦	٦,٥٨
٦	اسيوط	٩٧٥٨	٤,١٧	٦,٥٢	٦٣٦٤٥	٤,٥٥
٧	الفيوم	١١٢٨٥	٤,٨٢	٤,٤٦٢	٥٠٣٣٣	٣,٦٠
٨	الدقهلية	٦٦٢٥	٢,٨٥	٦,٧٨	٤٤٩٠٩	٣,٢١
٩	الجيزة	١٢٣٤١	٥,٢٧	٣,٤٦	٤٢٧٥٠	٣,٠٥
١٠	الاسماعيلية	٥٦٤٠	٢,٤١	٤,٩١	٢٧٧١٠	١,٩٨
١١	بنى سويف	٤٦٣٨	١,٩٨	٥,٤٨	٢٥٤٠٤	١,٨٢
١٢	كفر الشيخ	٤٠٨٦	١,٧٥	٥,٤٢	٢٢١٣٣	١,٥٨
١٣	سوهاج	٣٦٤٨	١,٥٦	٥,١٤	١٨٧٣٧	١,٣٤
١٤	الاسكندرية	١٤٠٧	٠,٦٠	٩٠	١٢٦٦١	٠,٩١
١٥	قنا	٢٨٤٨	١,٢٢	٤,٢٧	١٢١٥٢	٠,٨٧
١٦	المنيا	٤٣١٥	١,٨٤	٢,٥٩	١١١٥٥	٠,٨٠
١٧	اسوان	١٠٩٧	٠,٤٨	٥,٣٢	٥٨٣٦	٠,٤٢
١٨	القاهرة	٢٥٨	٠,١١	١٠,٨١	٢٧٩٠	٠,٢٠
١٩	دمياط	٨١٢	٠,٣٤	١,٥٢	١٢٢٨	٠,٠٩
٢٠	السويس	١٥٣	٠,٠٦	٣,٢٧	٥٠٠	٠,٠٣
	مصر السفلى	١٨٤٢٠٧	٧٨,٦٧	٦,٣٥	١١٦٩٤٨٤	٨٣,٥٥
	مصر الوسطى والعليا	٤٩٩٣٠	٢١,٣٣	٤,٨٨	٢٣٠٠١٢	١٦,٤٥
	اجمالي الجمهورية	٢٣٤١٣٧	٪١٠٠	٥,٦٢	١٣٩٩٤٩٦	٪١٠٠

ملحق (١٢) (١)

٢	المحافظة	جملـة البرتقال ١٩٨٥		جملـة الليمون ١٩٨٥	
		المساحة فدان	الانتاج طن	المساحة فدان	الانتاج طن
١	الاسكندرية	١٣٠٥	١٢٤٣٤	٢١	٣١
٢	البحيرة	٣٩١٧٣	٢٥٦٧٠٩	٢٠٨٥	٩٧٤٨
٣	الغربية	١١١٢٩	٨٤٥٣٠	٨٥٩	٥٤٩٣
٤	كفر الشيخ	٣٧٨٥	٢٠٤٤٢	٢٠٩	١٣٤٠
٥	الدقهلية	٦٣١٣	٤٣٣٠٥	٢٠٥	١٤٧٨
٦	دمياط	١٢٦	٢١٩	٤	٥
٧	الشرقية	٣٣٧٥٥	١٦٥٩٢٩	٤١٥١	١٥٩٩٨
٨	الاسماعيلية	٤٥٦٨	٢٤٣٣٦	٤٦٥	٢٥٣٦
٩	السويس	١١٦	٣٧٧	٢٧	٩٠
١٠	المنوفية	٢٢٦٢٦	١٩٤ ١٠	٢٠٤٠	١٤٤٧٣
١١	القليوبية	٣٠٤٧٩	٢١٤٩٣١	٣٠١٢	٢١١٠٤
١٢	القاهرة	٢٠٥	٢٣٨١	٣٢	٣٠٣
١٣	الجيزة	٧١٠٩	٢٦٤١٦	٣٧٩٣	١٣٦٤٦
١٤	بنى سويف	٣٦٦٧	٢٠٨٦٢	٨١٣	٤٠٠٤
١٥	الفيوم	٢٥٦٢	١٥ ٦٥	٢٩٣	١٦٢٨
١٦	المنيا	٢٨٢٣	٦٨٥٩	١٠٥١	٣٤٦٤
١٧	اسيوط	٨٠٩١	٥٦٨٤١	١٢١٦	٥٧١٢
١٨	سوهاج	٢٢٣٧	١٢٢٩٢	٧٨٣	٣٦١٤
١٩	قنا	١٣١٠	٦٩	٢٢٤	١٠٤٦
٢٠	اسوان	٥٣٠	٣٤٠٩	٦١	٣٥٦
	مصر السفلى	١٥٣٥٨٠	١ ١٩٦١٤	١٣١١٢	٧٢٥٩٩
	مصر الوسطى والعليا	٢٨٣٢٩	٦٩٢٥٣ ٧٩١٩٢	٨٢٣٦	٣٣٤٩٠
	اجمالي الجمهورية	١٨١٩٠٩	١٠٦٠٤٥٩	٢١٣٤٨	١٠٦٠٨٩

سِرَّةُ الْوَعِيدِ الْفَتَى
لِلطَّبِيعَةِ
تأليفه هادي الدين الوليد - أستاذ فقه الإسلام



المؤلف فخر سطر

* أ. د. محمد السيد عمر أستاذ الجغرافيا البشرية والاقتصادية بكلية الآداب جامعة عين شمس

- * الليسانس امتحان في الآداب - جامعة الاسكندرية ١٩٤٥ .
- * الدبلوم العالي في التربية وعلم النفس - الاسكندرية ١٩٤٧ .
- * دكتوراه من جامعة القاهرة - الجغرافيا ١٩٥٣ .
- * مدرس في القسم الثاني من ١٩٤٧ - ١٩٤٩ .
- * عضو هيئة كلية الآداب - جامعة عين شمس من ١٩٤٩ - ١٩٥٣ .
- * مدرس وإستاذ مساعد وأستاذ في كليتي التجارة والآداب .
- * رئيس قسم الجغرافيا ووكيل وعميد كلية الآداب حتى ١٩٧٦ .
- * نائب رئيس جامعة عين شمس من ١٩٧٧ - ١٩٨٢ .
- * حائز على وسام "محقق من الدرجة الثانية" ١٩٨٤ .

من مؤلفاته :

- * قواعد الجغرافيا الاقتصادية - دراسات مختلفة .
- * الموارد الاقتصادية في جمهورية مصر العربية والعالم .
- * جغرافية النقل .
- * جغرافية البترول العربي .
- * دراسة مسحية للجمهورية الإسلامية الموريتانية .
- * الدراسات الجغرافية .
- * علم الخرائط المساحة .
- * الجغرافيا الاقتصادية .
- * دراسات في جغرافية مصر .
- * جغرافية مصر : دراسة .
- وسمى من المقالات في موضوعات :**
- * استخدام الأرض الزراعية .
- * التطور الصناعي .
- * البترول .
- * المشكلات المائية في العالم الاسلامي .
- * المجتمع العربي ومشكلاته الاقتصادية .
- * حضر وشارك في عدد من المؤتمرات العلمية الجغرافية والاقتصادية والبترولية .
- * قام بالتدريس في جامعات مصر والمملكة العربية السعودية ، قطر ، والامارات العربية ، والجزائر .
- * قام بمناقشات لعدد كبير من الرسائل العلمية بعضها في فرنسا وبلجيكا والسعودية والسودان في كليات الآداب والتجارة والزراعة والتربية والبنات .